وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة مولود معمري ـ تيزي وزو
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم الحقوق

القضية الفلسطينية بين مجلس الأمن و الجمعية العامة

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم
تخصص : القانون

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ:
حمديس مقبولة أ. د. شربال عبد القادر

لجنة المناقشة

ـ أ.د/ إقلولي محمد، أستاذ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،.....رئيسا
ـ أ.د/ شربال عبد القادر، أستاذ، جامعة لونيسي علي ـ البليدة 2، .....مشرفا و مقررا
ـ أ.د/ تونسي بن عامر، أستاذ، جامعة الجزائر 1، .....ممتحنا
ـ أ.د/ خلفان كريم، أستاذ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو ، .....ممتحنا
ـ أ.د/ شرقي محمود، أستاذ، جامعة لونيسي علي ـ البليدة 2، .....ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017

إهـــــــداء

أهدي هذا العمل إلى كل ضحايا بناة " الدولة الإسرائيلية "

فوق أرض فلسطين

كـلمـــة شكـــر

الحمد لله على توفيقه و عونه لي، فبضله استطعت أن أنجز هذا العمل.

و أشكر:

ـ الأستاذ الدكتور شربال عبد القادر الذي قبل الإشراف على هذه الرسالة و قبلها الإشراف على مذكرة الماجستير

ـ الأستاذة الدكتورة إغلولي صفية من جامعة مولود معمري ـ تيزي وزو

ـ الدكتور ولد بابا علي أحمد لمساعدته و دعمه المادي و المعنوي.

قائمة المختصرات و الرموز

Liste des sigles et abréviations utilisés:

- **AGNU:** Assemblée générale des Nations Unies
- **AIEA:** Agence Internationale de l'Energie Atomique
- **AIPAC:** American Israel Public Affairs Committee
- **BCPS :** Bureau Central Palestinien des Statistiques
- **CCG :** Conseil de Coopération des pays du Golfe
- **CEE :** Communauté Economique Européenne
- **CNP :** Conseil National Palestinien.
- **CRIF :** Conseil représentatif des institutions juives de France
- **CSP :**Center Security Policy
- **ESF :** Economic Support Fund
- **FDI :** Force de Défense Israélienne
- **FINUL :** Force Intérimaire des Nations Unies pour le Liban
- **FMF :** Foreign Military Financing
- **FNUOD :** Force des Nations Unies chargée d'Observer le désengagement
- **FPLP :** Front Populaire pour la Libération de la Palestine
- **FUNU :** Force d'Urgence des Nations Unies
- **GMO :** Grand Moyen-Orient
- **HCA :** Haut Comité Arabe
- **HCR :** Haut commissariat des refugiés
- **Haganah :** Organisation clandestine paramilitaire chargée de la défense en Israël
- **Irgoun Zvaï:** Organisation militaire nationale Sioniste
- **JINSA :** Jewish Institute for National Security Affairs
- **J. Call :** European Jewish Call for Reason
- **J. Street:** groupe de pression à but non lucratif juif basé aux USA
- **LEHI :** combattants pour la liberté d'Israël ou **Stern Gang** en référence à son leader Abraham Stern
- **NATO** : North Atlantic Treaty Organization
- **OLP :** Organisation pour la libération de la Palestine
- **OMP :** Opérations de maintien de la paix
- **ONU:** Organisation des Nations Unies

- ONUST : Organisme des Nations Unies chargé de la surveillance de la trêve
- SEATO : Southeast Asia Treaty Organization
- TNP : Traité de non prolifération nucléaire
- TSAHAL : Tsva Hagana Leisrael (en Hébreux) traduit en Français par Forces de défense d'Israël
- **UIA :** United Israël Appeal
- **UNESCO :** United Nations for Education, social and Cultural organization
- **UNRWA** : United Nations Relief and Works Agency for Palestinian refugees in the Near East
- UNSCOP : United Nations special Committee On Palestine
- **URSS :** Union des républiques socialistes soviétiques
- **USA:** United States of America

- « Etat d'Israël » : Les guillemets exprime une réservation particulière concernant L'Etat d'Israël, officiellement et jusqu'à cette date, l'Algérie n'a pas encore reconnue l'Etat d'Israël, personnellement, je reconnais l'Etat d'Israël mais pas sur la terre de la Palestine « volée ».

مقدمة:

إن الشتات الذي عان منه الشعب اليهودي في القرون الماضية نتيجة الإضطهادات المتعددة التي تعرض لها، بدءا من اضطهاد الرومان و مرورا باضطهاد روسيا القيصرية (pogromes)، أدى إلى خلق المشكلة اليهودية التي أصبحت تعاني منها أوروبا (Naissance du problème juif) و هذا أدى حتما إلى ظهور فئة من اليهود في القرن التاسع عشر حاولوا تقديم حلول للمشكلة اليهودية، و في هذا السياق ظهرت الحركة الصهيونية بأوروبا و التي كانت تسعى لإيجاد وطن يأوي كل اليهود في الشتات، و بفضل فئة اليهود الأثرياء، استطاعت الحركة الصهيونية و على رأسها" Hertzel" أن تجسد أهداف الحركة فكان المشروع الصهيوني الذي يهدف إلى إقامة وطن قومي لليهود ليصبح فيما بعد "دولة إسرائيل" فالشعب موجود يعيش في الشتات، و النظام السياسي الذي ستتشكل منه السلطة في المستقبل موجود (الصهيونية)، و لم يبق سوى الإقليم كي تكتمل شروط قيام الدولة، فاختارت المنظمة الصهيونية في أول مؤتمر لها في سويسرا(1897م) فلسطين لتنفيذ المشروع تحت شعار "شعب بلا أرض لأرض بلا شعب".

كانت فلسطين تخضع للإمبراطورية العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى، فقاومت المشروع الصهيوني شعبا و حكومة و الذي بدأت المنظمة الصهيونية العالمية "OSM " بتنفيذه عن طريق تشجيع الهجرة لليهود نحو فلسطين وشراء الأراضي لاستقبالهم، و بعد نهاية الحرب أصبحت فلسطين تحت الانتداب البريطاني بموجب قرار من عصبة الأمم، و بقي الشعب الفلسطيني يرفض و يقاوم الجهود البريطانية الصهيونية التي كانت تهدف إلى تنفيذ المشروع الصهيوني بفلسطين (إقامة الوطن القومي لليهود و تهويد فلسطين)، و استمرت المقاومة الفلسطينية بكل أشكالها إلى أن اندلعت الحرب العالمية الثانية و التي غيرت فعلا من المعادلة على الساحة السياسية الدولية و التي أصبحت نتائجها الإيجابية لصالح المشروع الصهيوني بفلسطين.

استغلت المنظمة الصهيونية و بدعم كامل من " اليهود الأثرياء" الفرصة لتشجيع المحارق التي ارتكبها " Hitler" ضد الشعب اليهودي البريء أثناء الحرب العالمية الثانية، فكانت الكارثة و تم إثبات فيما بعد تورط الحركة الصهيونية و عدة شركات يهودية و أمريكية في تلك المحارق، لينتهي بعض الباحثين في الموضوع لاستنتاج بوجود مؤامرة نازية صهيونية ضد الأبرياء من اليهود، و فعلا حققت المحارق النازية ما ساومت عليه المنظمة الصهيونية العالمية، فجاءت المساندة التامة و الدعم السياسي و المالي من الدول الكبرى المنتصرة في الحرب للاستجابة لمطالب الحركة الصهيونية و مساعدتها لإقامة الدولة العبرية فوق أرض فلسطين المغتصبة، و ما كان هذا الدعم المطلق من الدول الكبرى للمنظمة

الصهيونية إلا لتخفيف من الشعور بالذنب نحو الشعب اليهودي الذي قدم التضحيات الكبيرة بسبب السياسة المجنونة لزعيم النازية أثناء الحرب.

بعد سلسلة المحاولات الفاشلة من الحكومة البريطانية المنتدبة على فلسطين لتسوية النزاع اليهودي الفلسطيني (تطبيق الكتاب الأبيض)، تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب بريطانيا لاحتواء الأزمة عن طريق اللجان المشتركة التي أنشأت للوصول إلى حل يرضي أطراف النزاع، و في ظل الدعم الأمريكي للمنظمة الصهيونية، انتهت كل المحاولات بالفشل مما أدى ببريطانيا إلى التخلي عن فلسطين و تحويل الملف في (1947م) إلى منظمة الأمم المتحدة.

تعتبر الأمم المتحدة منظمة أنشأتها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية لتحل محل عصبة الأمم التي فشلت في مهمتها و المتمثلة في منع وقوع حرب عالمية أخرى مثل السابق، و حرصت هذه الدول في وضع ميثاق المنظمة الجديدة ببنود تتفادى كل العيوب التي تميزت بها عصبة الأمم، خاصة عندما يتعلق الأمر بعملية التصويت، فبدلا من إتباع قاعدة الإجماع عند اتخاذ القرار (عصبة الأمم) اختارت هذه الدول قاعدة الأغلبية لصدور القرار خاصة على مستوى مجلس الأمن باعتباره الجهاز المختص أصلا في حفظ السلم و الأمن الدوليين.

منح ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن و الجمعية العامة (الجهازين السياسيين للمنظمة) التكفل بمسائل حفظ السلم و الأمن الدوليين، فإن كانت الجمعية العامة تمثل فيها كل الدول الأعضاء بصفة متساوية (التصويت على القرارات)، إلا أن مجلس الأمن و الذي يعمل نائبا عن أعضاء المنظمة، له الاختصاص الأصلي في حفظ السلم و الأمن الدوليين و يديره عشرة أعضاء غير دائمين و خمسة أعضاء دائمين (الدول المنتصرة في الحرب) يتمتعون بامتياز خاص يتمثل في حقهم في معارضة أي مشروع قرار يعرض على مجلس الأمن للتصويت عليه في المسائل الموضوعية.

منح ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن سلطات واسعة لحفظ السلم و الأمن الدوليين، فجاء الفصل السابع من الميثاق تحت عنوان " فيما يتخذ من تدابير حالة تهديد السلم، الإخلال به أو القيام بعمل من أعمال العدوان" لتجسيد هذه السلطات، فبين التدابير غير القسرية و اللجوء إلى القوة المسلحة لإعادة السلم و الأمن إلى نصابه، يبقى القرار بين يدي القوى الكبرى التي تتميز بحق الاعتراض، و كل التدابير هي من المسائل الموضوعية و التي يملك العضو الدائم الحق في منع صدور القرار بشأنها في حالة تعارض القرار مع مصالحه أو مصالح أحد حلفائه، و قد كانت للحرب الباردة آثار بالغة في استعمال حق الاعتراض نتيجة اختلاف الإيديولوجيات (خاصة من طرف الاتحاد السوفييتي) فبلغ أعلى مستوى مما أدى إلى انخفاض نشاط مجلس الأمن، أما بعد نهاية الحرب الباردة و خاصة بعد انهيار المعسكر

الشرقي جاءت النتيجة معاكسة تماما، فقد سجل انخفاض كبير في استعمال حق الاعتراض (بسبب هيمنة القطب الواحد) مقابل ارتفاع في نشاط مجلس الأمن.

و خلال مسار حياة منظمة الأمم المتحدة، كانت القضية الفلسطينية حاضرة باستمرار، لتحقق أحيانا مكاسب (خاصة على مستوى الجمعية العامة) و تعرف إخفاقات و فشل في حضن مجلس الأمن (بسبب الفيتو الأمريكي الممارس لصالح إسرائيل)، و إن كانت المنظمة قد نجحت في تصفية الاستعمار بشكل واسع، إلا أنها لم تستطع أن تحقق للشعب الفلسطيني ما حققته للشعوب المستعمرة الأخرى، و هو قيام دولة فلسطينية يعيش فيها الشعب الفلسطيني مثل باقي شعوب العالم في أمان و سلام.

بدأت المشكلة الفلسطينية مع بداية حياة المنظمة، فقد عرضت القضية الفلسطينية على الجمعية العامة لتنظر فيها بعد ما فشلت كل من الولايات المتحدة و بريطانيا في الوصول إلى حل يرضي كل أطراف النزاع، فقامت الجمعية العامة بتشكيل لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين "UNSCOP " في (1947م) مهمتها القيام بالتحقيق في المسألة ثم تقديم تقريرها النهائي إلى الجمعية العامة، و انتهت اللجنة في تقريرها أن الحل يكمن في تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية و أخرى يهودية، و بعد ما صادق مجلس الأمن على تقرير اللجنة، عرض مخطط التقسيم للتصويت عليه في الجمعية العامة ليصدر القرار رقم 181(1947) و القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين.

رفض الشعب الفلسطيني قرار التقسيم و رفضته الدول العربية، ذلك أن القرار فيه إجحاف في حق الفلسطينيين، و قبلته المنظمة الصهيونية بكل مؤسساتها التي أنشأتها خلال العقود السابقة بفلسطين بل العكس فقد استخدمت إلى جانب الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي كل الوسائل المتاحة (الرشوة، التهديد و الابتزاز) على أعضاء الأمم المتحدة كي يصدر قرار التقسيم من الجمعية العامة، فالقرار 181(1947) هو شهادة ميلاد رسمية للدولة العبرية، و في (14 مايو 1948م) تم الإعلان عن قيام دولة إسرائيل و في اليوم الموالي دخلت القوات العربية إلى فلسطين في أول حرب عربية مع إسرائيل.

بالإضافة إلى الهزيمة التي لحقت بالجيوش العربية في تلك الحرب (النكبة)، كانت النتائج بالنسبة للشعب الفلسطيني كارثة، فقد أصبح أكثر من (750000) فلسطيني لاجئ يعيشون في ظروف مأساوية في الدول العربية المجاورة هروبا من المذابح و القتل و التعذيب و الطرد التي ارتكبتها المنظمات اليهودية السرية بفلسطين إلى جانب الجيش الإسرائيلي، أما بالنسبة لإسرائيل فقد كانت نتائج الحرب إيجابية بحيث حققت مكاسب سياسية و إقليمية كبيرة، فقد أثبتت للعالم قوتها و جدارتها في أن تحافظ على شعبها و الإقليم الذي سلبه المجتمع الدولي من الشعب الفلسطيني ليمنحه إلى اليهود الدخلاء، كما استطاعت أن تضيف مساحات شاسعة تفوق بكثير ما تضمنه القرار رقم 181(1947).

بعد ما تسببت الجمعية العامة في الكارثة بفلسطين، حاولت إغاثة اللاجئين الفلسطينيين و خصصت كل الجهود السياسية و الدعم المالي للتخفيف من مأساة حوالي مليون فلسطيني لاجئ بالدول العربية المجاورة، و بقي الشعب الفلسطيني ينتظر تقرير مصيره مثل باقي شعوب العالم التي خضعت للاحتلال و طبقا لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة و كل قرارات الأمم المتحدة التي تكرس حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها.

باعتبار أن مجلس الأمن له الاختصاص الأصلي في حفظ السلم و الأمن الدوليين، فكانت كل قراراته التي تصدر بشأن النزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية تبقى حبرا على ورق و لا تنفذ و ترفض إسرائيل تنفيذ قرارات المجلس و في المقابل تسهر الولايات المتحدة على مستوى هذا الجهاز على أن لا تمس القرارات النادرة التي تصدر من المجلس بمصالح إسرائيل، و في حالة ما إذا تم تقديم أي مشروع قرار للتصويت عليه يتعارض مع مصالح الدولة العبرية، فإن الفيتو الأمريكي له بالمرصاد.

بعد الانتصار الذي حققته إسرائيل في أول حرب لها ضد العرب و التي مكنتها من توسيع حدود دولتها ، طبقت سياستها العدوانية التوسعية على الأراضي الفلسطينية و الدول العربية المجاورة، فسقطت غزة، الضفة الغربية، القدس الشرقية، سيناء المصرية و الجولان السوري (1967م) و لم يسلم الجنوب اللبناني من العدوان الإسرائيلي بحجة تأمين حدود إسرائيل.

لقد أدخل قرار الجمعية العامة القاضي بتقسيم فلسطين منطقة الشرق الأوسط في سلسلة من الحروب و الأزمات جعلت مجلس الأمن يتدخل لمواجهة تلك الحروب باعتباره المختص أصلا في حفظ السلم و الأمن الدوليين و طبقا لما نص عليه ميثاق المنظمة، و إذا ما تم عرض مشروع قرار للتصويت عليه في مجلس الأمن يتضمن إدانة إسرائيل بسبب تطبيق سياساتها العدوانية على سكان الأراضي العربية و الفلسطينية المحتلة أو فيه طلب لإسرائيل للانسحاب من الأراضي التي احتلتها بالقوة، تعترض الولايات المتحدة بصفة مطلقة مشروع القرار.

و في ظل الممارسة المفرطة للولايات المتحدة حقها في الاعتراض لصالح إسرائيل، أصبح مجلس الأمن يعرف حالة إخفاق عندما يكون بصدد معالجة النزاع الإسرائيلي العربي و النزاع الإسرائيلي الفلسطيني باستثناء القرارين 242(1967) و 338(1973) اللذان صدرا بمناسبة حرب الستة أيام (1967م) و حرب أكتوبر(1973م).

لم تؤثر نهاية الحرب الباردة في مسألة الاستخدام المفرط للولايات المتحدة حقها في الاعتراض ضد القضية الفلسطينية و الحالة في الشرق الأوسط باعتبار أن العالم أصبح أحادي القطبية تهيمن الولايات

المتحدة على العلاقات الدولية، بحيث استطاع مجلس الأمن أن يواجه أزمة الخليج بكل فعالية في (1991م) بعد ما قام الحلف العسكري بتحرير الكويت تحت غطاء شرعي، إلا أن المصالح الأمريكية بالعراق تختلف تماما عن ما هي في فلسطين، فالدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل على حساب دول منطقة الشرق الأوسط، تحكمه مصالح ضخمة لا يمكن للولايات المتحدة أن تتخلى عنها حتى و لو كان في نطاق المبادئ العظمى التي نصت عليها الشرعية الدولية و المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

إن تاريخ العلاقات الوطيدة الأمريكية الإسرائيلية بدأ مع ميلاد "دولة إسرائيل"، فقد ساندت الولايات المتحدة قرار الجمعية العامة القاضي بتقسيم فلسطين لكسب أصوات الناخبين اليهود بأمريكا، و منذ ذلك التاريخ يمارس اللوبي اليهودي الموالي لإسرائيل ضغوطاته مباشرة على الإدارات الأمريكية المتعاقبة مهما كانت (جمهوريون أو ديمقراطيون)، و يسهر للحصول على حماية و حصانة خاصة و دعم مالي سياسي و عسكري من الإدارة الأمريكية لصالح إسرائيل و على حساب حل عادل للقضية الفلسطينية.

إن الفيتو الذي تمارسه الولايات المتحدة لصالح إسرائيل جعل هذه الأخيرة تعبث بقرارات الأمم المتحدة و تعبث بالشرعية الدولية إلى درجة أنها أصبحت هي التي تتحكم في السياسة الداخلية و الخارجية للولايات المتحدة (الملف العراقي و الملف النووي الإيراني و إعادة تقسيم العالم العربي عن طريق مشروع الشرق الأوسط الكبير)، و كل هذا يدخل في إطار تأمين الحماية لأمن إسرائيل و حماية السياسة الإسرائيلية الصهيونية العدوانية و التوسعية و التي تطبقها فوق الأراضي العربية و الفلسطينية المحتلة و التي تهدف إلى تحقيق المشروع الصهيوني المتمثل في قيام "دولة إسرائيل الكبرى من النهر إلى البحر".

منح ميثاق الأمم المتحدة للجمعية العامة سلطات استثناءا للنظر في مسائل تتعلق بحفظ السلم و الأمن الدوليين (المادة 11) من الميثاق، فجاءت هذه المادة لتبين أن للجمعية العامة اختصاصات مشتركة مع مجلس الأمن في مسائل الأمن و السلم الدوليين دون الإخلال بالمادة (12) من الميثاق و التي تمنع الجمعية من تقديم أي توصية بشأن الحالة أو النزاع يكون مجلس الأمن بصدد النظر فيها إلا إذا طلب منها المجلس ذلك، و إن كانت فترة الحرب الباردة جعلت من الجمعية العامة تعرف نشاطا كبيرا في مسائل حفظ السلم و الأمن الدوليين خاصة فيما يتعلق بحق الشعوب المستعمرة للوصول إلى الحرية و الاستقلال (فترة السبعينات)، و لكن بعد انهيار المعسكر الشرقي و قيام النظام الدولي الجديد، عرفت الأمم المتحدة بجهازيها السياسيين " أزمة المصداقية - Une crise de crédibilité" بسبب إتباعها سياسة الكيل بمكيالين (Politique de deux poids, deux mesures) نحو كل من العراق و إسرائيل.

لجأت الولايات المتحدة و باتفاق مع السوفييت في (1947م) إلى الجمعية العامة لإصدار القرار 181(1947) لأنها كانت تسيطر آنذاك على الأغلبية بالجمعية العامة، أما الاتحاد السوفييتي فقد كانت له أسباب خاصة جعلته يؤيد القرار، و بالرغم من أن الجمعية العامة قد جاوزت اختصاصاتها عندما أصدرت القرار، إلا أن المؤيدين للقرار اعتبروه قد اكتسب شرعية بسبب تصويت الأغلبية عليه بالجمعية العامة للأمم المتحدة.

بعد مرور حوالي (68) عاما على صدور قرار تقسيم فلسطين يبقى القرار يطعن في شرعيته، فالجمعية العامة لا تملك الملكية القانونية للسيادة على إقليم فلسطين حتى تقوم بتقسيمه إلى دولتين، و لكن الدولتين العظيمتين آنذاك قررتا حل النزاع عن طريق تطبيق مخطط التقسيم و خاصة ليكون شهادة ميلاد الدولة العبرية لدى المجتمع الدولي، و اغتنمت إسرائيل بعد ذلك لطلب العضوية الكاملة بالأمم المتحدة ليتم قبول الطلب الإسرائيلي تحت شروط و من ذلك تنفيذ إسرائيل للقرارين للجمعية العامة، 181(1947) و الخاص بتقسيم فلسطين، و194(1948) بتضمن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم بفلسطين.

استمرت الولايات المتحدة في حماية إسرائيل على مستوى مجلس الأمن عن طريق الاستخدام المفرط لحق الاعتراض مما جعل مجلس الأمن يعرف في كل مرة حالة إخفاقا و يصبح في حالة شلل، و لا يبقى أمام مجلس الأمن سوى أن يلجأ إلى القرار 377(1950) و المعروف بقرار" الاتحاد من أجل السلام" (Union pour le maintien de la Paix) للخروج من الحالة.

و بموجب القرار 377(1950) تدخلت الجمعية العامة في دورات استثنائية طارئة لتقدم توصياتها (غير ملزمة) إلى مجلس الأمن أو إلى الدول الأعضاء سواء تعلق الأمر بالنزاع الإسرائيلي العربي أو الإسرائيلي الفلسطيني، و ما زالت الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة الخاصة بالأراضي الفلسطينية المحتلة (1997م) مفتوحة يتم استدعائها كلما اقتضت الحاجة لذلك، و نعني أنه كل ما نفذت إسرائيل عملياتها العدوانية ضد سكان الأراضي المحتلة.

إذا كان انهيار المعسكر الشرقي في بداية التسعينات مكن الولايات المتحدة من إرساء قواعد النظام الدولي الجديد و استطاعت السيطرة على السياسة الدولية في غياب منافس قوي على الساحة الدولية، فإن أحداث (11 سبتمبر 2001م) أطلقت يد الولايات المتحدة في فرض هيمنتها بصفة مطلقة على العالم تحت حجة محاربة الإرهاب، و استغلت إسرائيل تلك الأحداث لصالحها فساوت بين مكافحة الإرهاب و بين المقاومة الفلسطينية التي تكافح من أجل تحرير فلسطين المغتصبة، و ما دامت المصالح الأمريكية و الإسرائيلية متوافقة، كان الشعب الفلسطيني من بين الضحايا للحرب ضد الإرهاب التي شنتها الولايات المتحدة و حليفها إسرائيل بمساندة الدول الغربية.

بمجرد أن سقط الاتحاد السوفييتي في بداية التسعينات اختارت الولايات المتحدة و الغرب (المنتصران في الحرب الباردة) حل النزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية، خارج نطاق الأمم المتحدة بما يعرف بمسار السلام (Processus de paix)، فتوالت المفاوضات الإسرائيلية العربية لتنتهي بإبرام معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية لواد عربة (1994م)، أما المفاوضات الإسرائيلية السورية انتهت بالفشل، كما دخلت منظمة التحرير الفلسطينية في سلسلة من المفاوضات مع إسرائيل لتنتهي باتفاقيات "Oslo 1993 " التي أرست قواعد نظام الحكم الذاتي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في انتظار الوصول بالشعب الفلسطيني إلى تأسيس دولته بفلسطين.

بين " مسار السلام " و " قرار الاتحاد من أجل السلام" بقي الشعب الفلسطيني يتخبط بين حل الدولة الواحدة بقوميتين (Etat binational) و حل دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام (Deux Etats) طبقا لقرار الجمعية العامة 181(1947) و المتعلق بتقسيم فلسطين.

بعد التأكد من فشل مسار السلام و مرور حوالي ربع قرن و لم يحقق للشعب الفلسطيني طموحه في بناء دولة فلسطين، تيقن هذا الشعب أن الحل يكمن في خيار المقاومة بكل أشكالها و في كل المجالات، و أن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين من المحتل الإسرائيلي، إضافة إلى ذلك فقد تعالت في هذه العقود الأخيرة أصوات عديدة من منظمات و جمعيات و حركات يهودية وطنية و دولية تنادي بضرورة قيام دولة فلسطين إلى جانب دولة إسرائيل طبقا لقرار الجمعية العامة القاضي بتقسيم فلسطين، و أن التمادي في إتباع السياسة الحالية للنظام الصهيوني القائم بإسرائيل سيؤدي حتما إلى الدمار و القضاء نهائيا على دولة إسرائيل، فالنظام العنصري الذي تطبقه حاليا إسرائيل سيؤدي إلى اختفاء الدولة العبرية فلبد من إنقاذ " دولة إسرائيل و ليس الدولة الصهيونية "

أسباب اختيار الموضوع

ما زالت القضية الفلسطينية لم تعرف حلا عادلا و شاملا إلى غاية هذا التاريخ، و لذلك يمكن أن أذكر على سبيل المثال بعض من الأسباب التي جعلتني أختار هذا الموضوع للبحث فيه:

ـ المشكلة الفلسطينية التي ما زالت إلى غاية هذا التاريخ لم تعرف حلا عادلا يحقق للشعب الفلسطيني حلمه في تقرير مصيره مثل باقي شعوب العالم بسبب ممارسة الولايات المتحدة حقها في الاعتراض.

ـ حق الاعتراض و تطور ممارسته في ظل هيمنة الولايات المتحدة على السياسة الدولية و خاصة على منظمة الأمم المتحدة التي أصبحت تعيش في "أزمة المصداقية".

ـ الخطأ السائد لدى بعض الباحثين في الموضوع و الذين يعتقدون أن القرار رقم 377(1950) و المعروف بقرار " الاتحاد من أجل السلام" يشكل مخرجا للقضية الفلسطينية، و الحقيقة أن الجمعية العامة لا تقدم سوى توصيات غير ملزمة.

ـ يعتقد بعض الباحثين في المشكلة الفلسطينية أن " مسار السلام " الإسرائيلي العربي و الذي بدأ خارج نطاق الأمم المتحدة (اتفاقيات كمب دافيد 1979م) و استمر في التسعينات بعيدا عن رعاية الأمم المتحدة (اتفاقيات أوسلو 1993م و معاهدة السلام لواد عرب مع الأردن 1994م) هو السبيل الوحيد لإحلال السلام بالمنطقة، و الحقيقة أن " مسار السلام" ما هو إلا سلام إسرائيلي صهيوني مفروض على دول الجوار و على الفلسطينيين.

ـ تسليط الضوء من خلال هذه الدراسة على المقاومة و الكفاح المسلح كخيار وحيد لتحرير فلسطين من خلال الانتصارات العديدة لكل من حركتي "حزب الله" اللبناني و "حماس" بقطاع غزة.

كما أن للبحث أهمية علمية و أخرى عملية.

الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية في هذه الدراسة أن الموضوع يهتم بدور الأمم المتحدة في حفظ السلم و الأمن الدوليين و على رأسها مجلس الأمن الجهاز المختص أصلا في حفظ السلم و الأمن الدوليين، و الدور الذي قام به و مازال يقوم به لمعالجة القضية الفلسطينية و الحالة في الشرق الأوسط، كما تهتم الدراسة لبيان دور الجمعية العامة لمواجهة النزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك المشكلة الفلسطينية و التي تسببت فيها عندما أصدرت قرار تقسيم فلسطين، كما تهتم الدراسة أيضا لإظهار كل الموضوعات و المسائل القانونية المرتبطة بالقضية الفلسطينية خاصة القرارين 181(1947) و 377(1950) و التطرق إلى الجدل القائم حول شرعية أو عدم شرعية القرارين، إضافة إلى القراران رقم 242(1967) و 338(1973) لمجلس الأمن، و أيضا تسليط الضوء على القرارات التي تصدرها الجمعية العامة في دوراتها الاستثنائية الطارئة طبقا للقرار 377(1950) و التي لا تشكل سوى توصيات غير ملزمة.

الأهمية العملية:

تسليط الضوء على فشل الأمم المتحدة في حل المشكلة الفلسطينية، و فشل حلها خارج نطاق الأمم المتحدة أي ضمن "مسار السلام"، و بيان المكتسبات التي حققتها القضية الفلسطينية بفضل المقاومة و الكفاح المسلح.

إشكالية الدراسة

ما دامت القضية الفلسطينية تتكفل بها الأمم المتحدة منذ أن أصدرت الجمعية العامة قرار تقسيم فلسطين و لم تتمكن لا الجمعية العامة و لا مجلس الأمن في حل القضية الفلسطينية، نتساءل عن مصير الشعب الفلسطيني في ضل الممارسة الأمريكية المستمرة لحق الاعتراض لصالح إسرائيل، و عن إمكانية حلول الجمعية العامة محل مجلس الأمن طبقا للقرار377 (1950) للوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية ؟

ولتفكيك عناصر الإشكالية تبرز التساؤلات التالية:

ـ كيف يكون حل المشكلة الفلسطينية على مستوى الأمم المتحدة؟

ـ هل مسار السلام الإسرائيلي العربي خرج نطاق الأمم المتحدة هو السبيل الوحيد لإحلال السلام بالمنطقة أم خيار المقاومة و الكفاح المسلح؟

منهج البحث:

نطبق المنهج التاريخي و المنهج الوصفي التحليلي حتى نتمكن من دراسة الظاهرة بصفة دقيقة و تحليلها مع بيان العوامل المؤثرة فيها و التمكن في الأخير من الوصول إلى نتائج و حلول منطقية.

قسمت البحث إلى بابين رئيسيين، يحتوي الباب الأول على الفرضية الأولى مفادها أن حل القضية الفلسطينية قد يكون على مستوى مجلس الأمن باعتباره الجهاز المختص أصلا في حفظ السلم و الأمن الدوليين، أما الفرضية الثانية تتضمن حل للقضية الفلسطينية قد يكون على مستوى الجمعية العامة، الجهاز المختص استثناءا في حفظ السلم و الأمن الدوليين، و هو موضوع الباب الثاني .

خطة البحث:

فصل تمهيدي: النزاع الإسرائيلي العربي أمام الأمم المتحدة

الباب الأول: القضية الفلسطينية في ظل ممارسة حق الاعتراض في مجلس الأمن الدولي

الفصل الأول: حق الاعتراض و آثاره على القضية الفلسطينية و الحالة في الشرق الأوسط

الفصل الثاني: مصالح الدول العظمى و الدول العربية في فلسطين و الشرق الأوسط

الباب الثاني: دور الجمعية العامة في حفظ الأمن و السلم الدوليين فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية و مسألة الشرق الأوسط

الفصل الأول: النزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

الفصل الثاني: القضية الفلسطينية و مسألة الشرق الأوسط بين قرار" الإتحاد من أجل السلام و مسار السلام "

خاتمة: تناولت فيها أهم الاستنتاجات و المقترحات.

فصل تمهيدي: الصراع الإسرائيلي العربي في الأمم المتحدة

بعدما فشلت الحكومة البريطانية المنتدبة بفلسطين للوصول إلى حل يرضي أطراف النزاع و نقصد به رفض العرب و اليهود على سواء الحل الذي توصلت إليه لجنة (Commission Peel) في تقريرها في 1937م و القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين،عربية و يهودية، قررت بريطانيا تحويل القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة في 1947م، المنظمة الدولية الفتية التي أنشأت أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية.

و منذ ذلك التاريخ، لم تنجح الأمم المتحدة في التوصل إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية و مسألة الشرق الأوسط و التي مازالت بعض المناطق العربية خاضعة للاحتلال الصهيوني، و حتى الأقاليم التي استرجعتها بعض الدول العربية كانت خارج نطاق الأمم المتحدة، أي عن طريق مفاوضات السلام بينها و بين إسرائيل.

و قبل أن نتطرق إلى كيفية معالجة منظمة الأمم المتحدة القضية الفلسطينية و مسألة الشرق الأوسط عن طريق مجلس الأمن أولا و هو المختص أصلا في حفظ السلم و الأمن الدوليين، ثم الجمعية العامة و هي المختصة استثناءا لحفظ السلم و الأمن الدوليين، ارتأيت أن أخصص هذا الفصل التمهيدي لبحث وجيز يتعلق بعرض النزاع الإسرائيلي العربي أمام الجمعية العامة ، و موقف منظمة الأمم المتحدة من النزاع و كيف عالجت الأزمة و هو ما تضمنه المبحث الأول، لأصل في المبحث الثاني إلى عرض الوقائع المتعلقة باندلاع الصراع العربي الإسرائيلي في (1948م).

المبحث الأول: النزاع الإسرائيلي الفلسطيني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

تميز الوضع في فلسطين أثناء الحرب العالمية الثانية، بقيام بريطانيا بمحاولة لتطبيق الكتاب الأبيض الذي يقضي بتقييد انتقال الأراضي العربية إلى اليهود و محاولتها الحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، و من جهتها استمرت جهود الحركة الصهيونية على المستوى الداخلي (بفلسطين) و الدولي لكسب المزيد من الدعم للإعلان عن قيام دولة إسرائيل بعد نهاية الحرب، أما العرب بفلسطين فقد ثبتوا على مواقفهم الرافضة لتحقيق المشروع الصهيوني بفلسطين، و نظرا لتأزم الوضع بالمنطقة تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا عن طريق اللجان المشتركة التي أنشأتها و الخطط التي قدمتها كمحاولة منهما لاحتواء الوضع و الخروج بحل يرضي الطرفين، إلا أن الفشل الذريع الذي عرفته تلك الحلول، انتهت ببريطانيا إلى تحويل القضية الفلسطينية إلى منظمة الأمم المتحدة.

أحالت بريطانيا القضية بين يدي المنظمة لإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين ثم إمكانية

الوصول إلى حل يرضي أطراف النزاع، خاصة بعد رفضهم لقرار التقسيم الذي تقدمت به لجنة"Peel " في (1937م) محاولة الخروج من الأزمة التي تتخبط فيها فلسطين.

و لذلك خصصت المطلب الأول من المبحث إلى الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن القضية الفلسطينية، عندما قامت بتشكيل لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، كما سأعرض إلى الحلول التي توصلت إليها اللجنة من خلال التقرير الذي قدمته إلى الجمعية العامة ليتم التصويت عليه.

أما المطلب الثاني، فقد خصصته لمضمون القرار رقم 181(1947) الذي أصدرته الجمعية العامة و القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية و يهودية، و النتائج المترتبة عن ذلك القرار.

و ما أريد التنبيه إليه، هو أن مسألة مدى شرعية قرار تقسيم فلسطين من طرف الجمعية العامة، خصصت له شق من البحث في الباب الثاني تفصيلا نظرا لأهميته كما سأبينه فيما بعد.

المطلب الأول : الإجراءات السابقة لقرار الجمعية العامة القاضي بتقسيم فلسطين

قررت الجمعية العامة تشكيل لجنة أممية خاصة بفلسطين(UNSCOP) مهمتها الوصول إلى حل يرضي أطراف النزاع بفلسطين، و هو ما قامت به اللجنة فعلا عندما قدمت تقريرها للجمعية العامة للتصويت عليه.

الفرع الأول : لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين

واجهت الحكومة المنتدبة بفلسطين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية موجة عنف من طرف الصهاينة، بحيث كانوا يسعون وراء إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين بالقوة لبناء الدولة اليهودية على كل فلسطين، و في المقابل استمر الفلسطينيون في الكفاح بحثا عن الاستقلال المنتظر و هو ما جعل بريطانيا تحول النزاع إلى الأمم المتحدة في (فيفري 1947م)، و أمام الأزمة طلبت بريطانيا عقد دورة طارئة للجمعية العامة لفحص المسألة المتعلقة "بالحكومة المستقبلية لفلسطين"، و في أول دورة طارئة لها استمعت الجمعية العامة لممثل الوكالة اليهودية OSM و ممثل الهيئة العربية العليا.

كلفت الجمعية العامة بتشكيل لجنة الأمم المتحدة خاصة بفلسطين (UNSCOP) و قد كان موضوع اليهود الأوروبيون الفارون من المحارق النازية محل جدل حاد في الجمعية العامة رغم أن العديد من الوفود أكدت أن هذه المسألة هي مسألة عالمية و لا تخص فلسطين فقط، مع العلم أنه و لا دولة قبلت استقبال هؤلاء اليهود، أما الوفود العربية فقد حاولت إدخال مسألة استقلال فلسطين في وكالة اللجنة (UNSCOP) ولكن دون جدوى.[1]

[1] La question de la Palestine, étude établie à l'intention et sous la direction du comité de l'exercice des droits inaliénables du peuple palestinien, Nations Unies New York, 1979. The Question of Palestine at the United Nations, p 18.
http://unispal.un.org/unispal.nsf/home.htm vue le 01/03/2010

تم تشكيل لجنة (UNSCOP) في (مايو 1947م) برآسة الكندي الجنسية "L.B.Perason" و تمثلت مهمتها في دراسة النزاع بفلسطين، و بعد قيامه بجولة إلى فلسطين،انتهى رئيس اللجنة إلى ضرورة إنشاء مجموعة عمل تتشكل من أربع دول لإعداد خطة تقسيم فلسطين قبل تقديم مشروع التقسيم إلى الجمعية العامة للتصويت عليه، و هو ما تم فعلا تنفيذه، و قد قامت دولة إسرائيل الفتية فيما بعد و عرفانا منها إلى الكندي لما قدمه لها من خدمات بمنحه وسام تقديرا منها.[2]

انتقلت لجنة (UNSCOP) إلى فلسطين أين شاهدت بنفسها الصراعات العنيفة بين أطراف النزاع، و سمعت إلى حجج كل من العرب و اليهود، رغم أن الهيئة العربية العليا (HCA : Haut Comité Arabe) رفضت مقابلة اللجنة بسبب أن هذه الأخيرة ربطت بين القضية الفلسطينية و مسألة يهود أوروبا الناجين من المحارق النازية.[3]

و بعد فلسطين، اتجهت اللجنة إلى أوروبا حيث قابلت هناك هؤلاء الناجين اليهود من مخيمات ألمانيا و النمسا و لاحظت مدى إصرارهم للانتقال للعيش في فلسطين.

و من الملاحظات التي أبدتها لجنة (UNSCOP) فيما يتعلق بالنزاع في فلسطين، هو أن إنشاء الوطن القومي اليهودي بفلسطين و الانتداب البريطاني على فلسطين، يتعارضون تماما مع المبدأ الهام و الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة و هو مبدأ " حق الشعوب في تقرير مصيرها".

و إذا كانت الهيئة العربية العليا قاطعت لجنة(UNSCOP)، فإن الوكالة اليهودية على عكس عرب فلسطين قدمت للجنة حوالي(100) ملف مقابل ملفين قدمهما العرب للجنة، و دافعت الوكالة اليهودية بقوة على مطالبها و قدمت كل الحجج المتعلقة بأحقيتها على فلسطين كما قابل رؤساء الصهاينة أعضاء UNSCOP محاولين إقناعهم بعدالة قضيتهم و مستخدمين كل الوسائل المتاحة من التوراة، التاريخ، عذاب اليهود و حتى جرائم الإبادة التي تعرضوا لها عبر العصور ، كما تحججوا أيضا بالفوائد و المشاريع الاقتصادية اليهودية التي استفاد منها اليهود و العرب على حد سواء بفلسطين.

---

[2]Le rôle de Lester B. Perason dans le FAO et l'ONU, le Canada et l'ONU, p 1 sur 11. Vue le 06/09/2013www.Archive-org.com>ORG>U>UNAC.ORG .

[3] Dans ce contexte, on peut citer un nombre de chercheurs occidentaux qui se sont penchés particulièrement sur la conspiration Sionistes – Nazis et l'implication directe des sionistes dans la shoah :

- Henry Makow, « Le sionisme : une conspiration contre les juifs », Juin 2004.
- Hannah Arendt, « Mémoire juive et éducation, à propos de la collaboration de juifs à la shoah », Folio Histoire, Guallimard, 1997.
- Lenni Brenner, " Zionist collaboration with the Nazis ", 2006.
- Edwin Black, " The transfert agreement, IBM et l'Holocauste", 1984.

لقد سعت الوكالة اليهودية أمام (UNSCOP) لتنصفهم، و آمالها باللجنة كبيرة، أما عرب فلسطين، بعد ما قاطعوا اللجنة أصبحوا متخوفين من التقرير الذي ستصدره (UNSCOP) و الذي ستبني منظمة الأمم المتحدة عليه قرارها.[4]

الفرع الثاني : موقف أطراف النزاع من تقرير لجنة UNSCOP

قدمت لجنة (UNSCOP) في(أوت 1947م) تقريرها النهائي إلى الأمين العام للأمم المتحدة، و تضمن التقرير حوالي عشر مبادئ في المستقبل بخصوص النزاع بفلسطين اتفق كل أعضاء اللجنة عليها منها:

- نهاية الانتداب ـ استقلال فلسطين ـ مرحلة انتقالية قصيرة على رأسها سلطة إدارية مسئولة أمام الأمم المتحدة ـ نظام أساسي خاص للأماكن المقدسة ـ احترام مبادئ الديمقراطية ـ حماية حقوق الأقليات ـ معايير الأمم المتحدة في النصوص المستقبلية الدستورية ـ الوحدة الاقتصادية الفلسطينية هي وحدة مطلقة ـ الوصول إلى اتفاق لحل مشكلة اليهود بأوروبا و الناجين من المحارق و تخفيف العبء في المسألة على فلسطين.[5]

إذا كان الأعضاء الإحدى عشر للجنة (UNSCOP) قد اتفقوا على هذه المبادئ العشر، إلا أنهم اختلفوا فيما يتعلق بالوصول إلى حل يرضي أطراف النزاع و تمثل اختلافهم فيما يلي:

- الأقلية في لجنة (UNSCOP): اقترحت تأسيس دولة فدرالية بفلسطين تتشكل من دولة عربية و أخرى يهودية، أما القدس ستكون عاصمة فدرالية، كما توضع الهجرة اليهودية نحو فلسطين تحت رقابة لجنة دولية.

- الأغلبية في لجنة (UNSCOP): رجعت إلى فكرة تقسيم فلسطين التي اقترحتها اللجنة الملكية البريطانية Commission Peel في (1937م) ،بحيث يتم تقسيم إقليم فلسطين إلى (08) أجزاء سيشكلون في المستقبل دولة يهودية مستقلة، و (03) أجزاء تتشكل منهم دولة عربية مستقلة إضافة إلى مقاطعة عربية (حيفا) في الدولة اليهودية، أما القدس و ما حولها ستكون منفصلة عن الدولتين و تخضع لنظام دولي، و بالتالي فإن الدولتين المستقلتين زائد القدس سيشكلون" وحدة اقتصادية".

- ستشغل الدولة اليهودية 56% من إقليم فلسطين بحوالي مليونا ساكن موزعين بين يهود و عرب.

- تؤسس الدولة العربية بحوالي (735000) ساكن من بينهم (10000) يهودي.

[4] Alain Gresh et Dominique Vidal, Palestine 1947, Un partage avorté, Edition Media-plus, Constantine, 2008, p 15.

[5] Alain Gresh et Dominique Vidal, Palestine 1947, Op-cit, p 18.

- يصل عدد سكان القدس حوالي (200000) ساكن و النصف منها يرجع إلى العرب و النصف الآخر إلى اليهود.[6]

رفض عرب فلسطين المشروعين للجنة (UNSCOP) حيث طرح للتصويت عليهما أمام الجمعية العامة، كما جاء على لسان ممثل الهيئة العليا العربية، بأن عرب فلسطين سيعملون جاهدين لإسقاط كل مشروع يحاول تقسيم بلادهم أو تشريحها أو فرض التمييز العنصري أو إعطاء لأقلية حقوق و نظام أساسي خاص و أفضلية على الغير، أما الجانب اليهودي، فقد رفضت المنظمات الصهيونية مثل (*IRGOUN – LEBI*) أي تقسيم لأرض إسرائيل (Eretz Israël) و حثت على القتال من أجل فلسطين موحدة لكل اليهود، أما الوكالة اليهودية رفضت تأسيس دولة فدرالية سيكون اليهود فيها و إلى الأبد يخضعون إلى نظام الأقلية، لكنها قبلت المشروع الثاني و المتمثل في تقسيم فلسطين بين العرب و اليهود كقاعدة تنطلق منها المحادثات.[7]

ربما يتساءل البعض عن سبب رفض الصهاينة مخطط التقسيم الذي اقترحته اللجنة الملكية Peel في (1937م) و قبول فكرة التقسيم بعد عشر سنوات عندما اقترحته لجنة (UNSCOP)، و السبب هو أن الظروف التي طرحت فيها فكرة التقسيم في (1937م) تختلف تماما عن تلك في (1947م)،فبعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت الصهيونية قوة لا تقهر فوق أرض فلسطين و حتى على المستوى الدولي، فعندما اقترحت فكرة التقسيم، قبل الصهاينة بها بعدما أصبح لديهم منظمات مسلحة سرية يمكنها مواجهة كل العرب في حالة الإعلان عن قيام دولة إسرائيل.[8]

المطلب الثاني : قرار تقسيم فلسطين و نتائجه

أثار تقرير لجنة (UNSCOP) نقاشات حادة و طويلة بين أعضاء الجمعية العامة كي يقع الاختيار على أحد المشروعين كي يتم طرحه للتصويت عليه، لذلك تحولت الجمعية العامة إلى لجنة خاصة مكلفة باختيار أحد المشروعين، و انتهى الأمر باختيار المشروع الذي حصل على الأغلبية بين أعضاء لجنة (UNSCOP) و المتمثل في تقسيم فلسطين إلى دولتين واحدة عربية و أخرى يهودية.[9]

[6] La question de la Palestine, Nations Unies, Op-cit, p 19.
[7] Alain Gresh et Dominique Vidal, Palestine 1947, Op-cit, p 19.
[8] Manifeste, pour l'éradication du sionisme, Manifeste, N°4, Comment l'ONU a rayé la Palestine de la carte, Documents historiques sur le sionisme et le 'partage' de la Palestine, Collections Manifestes, septembre – 2006, p 14.
[9] La question de la Palestine, Nations Unies, Op-cit, p 19.

الفرع الأول: القرار رقم 181(1947) للجمعية العامة المتضمن تقسيم فلسطين

يتضمن قرار تقسيم فلسطين (و هو مشروع UNSCOP الحائز على الأغلبية و الذي وقعت عليه تعديلات أثناء تحول الجمعية العامة إلى لجنة خاصة لدراسة مسألة مستقبل فلسطين) على ما يلي:

ـ تأسيس الدولة اليهودية بمساحة قدرها (14000كلم2) يقطنها (558000) يهوديا و (405000)عربيا.

ـ تأسيس الدولة العربية بمساحة قدرها (11500كلم2) يسكنها (804000) عربيا و (10000) يهوديا أما المنطقة الدولية فتحتوي على الأماكن المقدسة" القدس و بيت لحم" بحوالي (106000) عربيا و (100000) يهوديا و بين الدولتين ستبنى وحدة اقتصادية تسير من الدولتين، فيما يتعلق بالعملة الجمارك، سكك الحديد و البريد و ميناء حيفا...

إن المعارضين لمخطط التقسيم يرون أن حصة اليهود أكبر من حصة العرب بحيث يتحصل اليهود على(56,5%) من إقليم لا يملكون منه سوى 7% و لا يمثلون فيه سوى 32% من سكانه.[10]

رفض العرب مخطط التقسيم لأنه لم ينصفهم، أما الصهاينة فقد قبلوا به لأنه يمثل فرصتهم الوحيدة لتأسيس دولتهم بفلسطين، و في حالة ما إذا تم التصويت عليه في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فسيمنحهم ذلك القرار الشرعية لدولتهم اليهودية.

يتطلب قرار التقسيم الحصول على أغلبية ثلثي أعضاء الجمعية العامة عند التصويت حتى يصدر، و بالتالي كل صوتا في الجمعية أصبح له أهمية قصوى مما أدى إلى مفاوضات ومساومات بين الدول القوية و الدول الضعيفة و خاصة تلك التي كانت في البداية تعارض مخطط التقسيم فأصبحت تؤيده بعد ما تعرضت لإغراءات و ضغوطات من تلك الدول القوية.[11]

من بين تلك الدول الضعيفة و التي تعرضت لضغوطات و ابتزازات و حتى تهديدات، ليبيريا و اليونان، حيث كانت هذه الدول تعارض مخطط التقسيم و أصبحت تؤيده بشدة، أما الفلبين و هيتي فقد تم شراء أصواتهما بإغراءات مالية على شكل قروض للتنمية في البلاد، و بفضل الكونغرس الأمريكي و الإدارة الأمريكية و الحزب الديمقراطي تم القضاء على مستقبل فلسطين و سكانها.[12]

لولا حرص الولايات المتحدة الأمريكية على تمرير قرار التقسيم و ممارسات الابتزاز و التهديدات لدول جنوب أمريكا ألاتينية، ما كان القرار رقم 181 ليصدر، وقد برر الرئيس الأمريكي" Truman"

---

[10] Alain Gresh, Dominique Vidal, les 100 clés du Proche-Orient, Nouvelle édition, Plurielle, Espagne, 2011, p 521.

[11] La question de la Palestine, Nations Unies, Op-cit,p 20.

[12] Mohamed Fadhel Troudi, La gestion onusienne du conflit israélo-palestinien, la défaite du droit, p 260. www.strategisinternational.com/14_11.pdf. Vue le 27/09/2013

آنذاك موقفه المساند للقرار 181 بقوله أنه مجبر على ذلك لأنه مسؤول أمام مئات الآلاف من الأشخاص مسؤولين عن نجاح الصهيونية، و ليس هناك من بين الناخبين عربا بل لديه ناخبين يهود.[13]

تم التصويت على مخطط التقسيم في مجلس الأمن أولا قبل عرضه على الجمعية العامة للتصويت عليه، و كانت نتيجة التصويت في المجلس (07)أصوات مع المخطط، ضد (03) أصوات.

صدر القرار رقم 181 في (1947/11/29) من الجمعية العامة بعد ما حصل على (33) صوتا مع القرار، (13) صوتا ضد القرار و (10) إمتناعات، و بالتالي تصادق الجمعية العامة على تقسيم فلسطين إلى دولتين، ثم تكلف كل من بولونيا، الدانمرك، بنما، الفلبين و تشيكوسلوفاكيا و باتفاق مع بريطانيا للسهر على المرحلة الانتقالية في الميدان رغم معارضة بريطانيا لأي تدخل للمنظمة في فلسطين [14].

يتضمن القرار رقم 181 طلب إلى مجلس الأمن لتنفيذ مخطط التقسيم في فلسطين، كما يطالب سكان فلسطين باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ القرار، كما تضمن القرار طلبا إلى مجلس الأمن كي يعد نظام أساسي للمدينة المقدسة و ضواحيها.[15]

الفرع الثاني : النتائج المترتبة عن قرار تقسيم فلسطين

قبل الصهاينة مخطط تقسيم فلسطين من الأمم المتحدة لأنه يخدم طموحات الصهيونية المتعلقة ببناء الدولة اليهودية بفلسطين، أما رفض العرب مخطط التقسيم كان ضد مصالح عرب فلسطين و اعتبر خطأ من طرف الفلسطينيين، و هو ما يجعل دائما تجاوزات السياسة الإسرائيلية فيما بعد، تتستر وراء موقفها من مخطط التقسيم.

إن اغتصاب جزء من أرض فلسطين و من المجتمع العربي لبناء دولة يهودية بموجب قرار التقسيم، اعتبر بالنسبة للعرب إجراء غير عادل، غير مبرر و غير متسامح فيه، و يجعل من شرعية ملكية إقليم مكتسب منذ عدة قرون رغم التواجد السلمي فيه، أمر غير وارد.[16]

بمجرد ما صدر القرار رقم 181 من الجمعية العامة، عمت الفرحة بين المتظاهرين من اليهود في كل أرجاء العالم، بينما تظاهر المعارضون للقرار من الفلسطينيين و العرب في المنطقة، و أعلنت الهيئة العربية العليا إضرابا عاما و شاملا للإحتجاج ضد قرار التقسيم ، و استمرت المشدات و أعمال العنف المرتكبة من طرف المنظمات السرية الصهيونية ضد الحكومة المنتدبة لإجبارها على إنهاء الوصاية

---

[13] Parnet Christophe, Essakri Jawad, Antoine Leveque, Une entité palestinienne bafouée, Aux origines du conflit israélo-arabe, Politique comparée, Les pays du sud, décembre 2009, p 14.

[14] Alain Gresh et Dominique Vidal, Palestine 1947, Op-cit, p 22.

[15] La question de la Palestine, Le statut de Jérusalem, Occupation de Jérusalem East 1967, p 5. www.un.org/french/depts/palestine/issue _jérusalem.shtml Vue le 30/09/2013

[16] Paul Berthoud, Extrait du livre « *Palestine meurtrie », Eclairage sur une cause en détresse, 1997 – 2005*, librairie l'olivier, suisse, p 2 sur 6.
. Vue le 29/09/2013 www.edinter.net/palestinemeurtrie

على فلسطين في أقرب الآجال من جهة، و السبب الآخر بسب أن المملكة البريطانية لم تؤيد مخطط التقسيم، و الدليل أنها كانت من بين العشر أصوات الممتنعة أثناء التصويت على القرار رقم 181 (1947)، و فعلا نجح الصهاينة في مخططهم و أجبروا الحكومة الوصية على إنهاء وصايتها بأشهر عديدة قبل حلول الموعد المقرر في مخطط الأمم المتحدة (15-08-1948)، و نظرا لتدهور الوضع الأمني بفلسطين، استحال تطبيق المخطط ألأممي و القاضي بتشكيل لجنة أممية يساعدها جناح مسلح و تتكفل بالحفاظ على الأمن في فلسطين طوال المدة الانتقالية، و من جهة أخرى واصل الصهاينة عملياتهم ضد الفلسطينيين للاستيلاء حتى على المناطق التابعة للدولة العربية (حسب القرار 181) بفضل منظمة "Haganah " بهدف بناء الدولة اليهودية على كل فلسطين و ليس على جزء منها.[17]

لم تبق الأمم المتحدة مكتوفة الأيدي أمام الوضع المتدهور في فلسطين، بل حاولت التحكم في الوضع عن طريق توجيه دعوات إلى الأطراف المتنازعة في فلسطين بالوقف الفوري للعنف كما حاولت عن طريق تشكيل لجان مراقبة في الميدان خلال الفترة الانتقالية قبل تنفيذ القرار رقم 181 القاضي بتقسيم فلسطين، و من ذلك :

- قرار مجلس الأمن رقم 48 الصادر في (1948/04/23م) المتضمن تشكيل لجنة من دول الأعضاء في مجلس الأمن مهمتها مراقبة الهدنة بفلسطين.
- قرار الجمعية العامة رقم 186 (الدورة الاستثنائية - 2) الصادر بتاريخ (1948/05/14م)،(بنفس اليوم الذي أعلن عن قيام دولة إسرائيل)، يقضي بتعيين وسيط دولي بفلسطين تختاره لجنة من الجمعية العامة مهمته استعمال مساعيه الحميدة لدى السلطات المحلية و الطائفية في فلسطين في سبيل:
  - تأمين القيام بالخدمات العامة الضرورية لسلامة سكان فلسطين
  - حماية الأماكن المقدسة
  - إيجاد تسوية سلمية للوضع المستقبلي في فلسطين
  - التعاون مع لجنة الهدنة التي عينها مجلس الأمن طبقا للقرار(48) الصادر في (1948).[18]

و في هذا الوضع ألا أمني تم الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في (14 مايو 1948م).

أعلن"D. Ben Gourion" للعالم بأكمله من قاعة المتحف الوطني بتل أفيف ميلاد دولة إسرائيل بقوله " في هذا اليوم حيث تنتهي الوصاية البريطانية، و بموجب الحق الطبيعي و التاريخي للشعب اليهودي، و طبقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، نعلن عن قيام دولة إسرائيل في فلسطين"

[17] La question de la Palestine, Nations Unies, Op-cit, p 21.

[18] قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين (1947 - 1974)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط 3، 1993، مج 1 ص 16 - 17.

يرى المحللون السياسيون، أن الزعيم الصهيوني بخطابه هذا، أظهر الشرعية المزدوجة التي تقوم عليها الدولة الفتية :

- شرعية (حسب الصهاينة) حق الشعب اليهودي على فلسطين تطبيقا للوعد المقتطع لإبراهيم قبل أربعة آلاف سنة.

- شرعية القانون الدولي التي نصت عليها الأمم المتحدة غداة جريمة الإبادة التي ارتكبها " Hitler" ضد اليهود.[19]

استقبل العالم خبر الإعلان عن قيام دولة إسرائيل بين مؤيد و معارض، فقد اعترفت الدولتان العظيمتان (الولايات المتحدة و الإتحاد السوفييتي) بدولة إسرائيل، و هذا الاعتراف منح الدولة الفتية دعم استراتيجي و سياسي أحدث القطيعة مع العزلة الجغرافية لليهود بفلسطين.[20]

أما فرنسا، فقد تحفظت بشأن الإعلان عن قيام الدولة اليهودية خوفا من رد فعل العرب خاصة الشعوب التي كانت تحتلها آنذاك، و لم يكن تحفظ فرنسا الوحيد بل كانت للملكة البريطانية نفس الموقف، و حتى الإدارة الأمريكية كانت متحفظة بشأن دولة إسرائيل باستثناء الرئيس " Truman" الذي أيد الصهاينة، فقد هدد الجنرال " Marshall" الرئيس " Truman" باستقالته في حالة ما إذا اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بدولة إسرائيل، لكن الرئيس الأمريكي آنذاك كان يسعى للحصول على أصوات الناخبين المدعمين للمشروع الصهيوني بفلسطين، أما الزعيم السوفييتي" Staline " فكان يدعم الصهاينة في مسعاهم إذ كان يرى فيهم حليفه ضد أمراء البترول العرب الموالين لبريطانيا.[21]

توالت اعترافات الدول للدولة الفتية من أغلب دول العالم مثل قواتي مالا، أوروغواي، نيكاراغوا، إفريقيا الجنوبية، الاتحاد السوفييتي و كل حلفائه.[22]

أما ردة فعل العرب، فكانت سريعة، ففي 15 مايو 1948م، بدأ النزاع العربي الإسرائيلي عندما اقتحمت قوات الدول العربية المجاورة، إقليم فلسطين في أول حرب من سلسلة من الحروب التي خاضها العرب ضد اليهود.[23]

---

[19] Alain Gresh, Dominique Vidal, les 100 clés du Proche-Orient, Op-cit, p 389.

[20] Parnet Christophe, Essakri Jawad, Levesque Antoine, 0p-cit, p 13.
www.jeunes-lyon.cef.fr/.../aux_origines_du_conflit_israélo-palestinien-3 vue le 17/10/2011

[21] Jean Lacouture, 1945 – 1948, la France face au conflit judéo-arabe, extrait du livre : « *Gérard Chaliand et Jean Lacouture, voyage dans le demi siècle* », entretient croisé avec André Versaille, complexe, 2001. Vue le 29/09/2013
www.fichier-pdf.fr/2013/03/12/voyagedemisiecleextrait-4/voyagedemisiecleextrait.pdf

[22] Alain Gresh et Dominique Vidal, Palestine 1947, Op-cit, p 110

[23] Alain Gresh, Dominique Vidal, les 100 clés du Proche-Orient, Op-cit, p 389.

المبحث الثاني : بداية الصراع الإسرائيلي العربي

بعد ما صدر القرار رقم 181 من الجمعية العامة في (1947/11/27) و القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، دولة عربية و الثانية يهودية، أدى ذلك القرار إلى مواجهة بين العرب و اليهود بفلسطين ثم دخول الجيوش العربية إلى فلسطين ضد " الدولة الإسرائيلية " الفتية عقب الإعلان عن قيام هذه الدولة في (05/15 1948م).

تتميز الفترة الأولى التي أعقبت الإعلان عن قرار التقسيم و التي استمرت خمسة أشهر تقريبا،عن الفترة الثانية (بداية الحرب بين القوات العربية و القوات الإسرائيلية في (15 مايو 1948م)) و التي انتهت بهزيمة الجيوش العربية في أول حرب لها مع إسرائيل، و لذلك، سأقسم هذا المبحث إلى مطلبين، أتناول في المطلب الأول فترة الحرب غير المعلنة بين الفلسطينيين و العرب من جهة، و بين المنظمات الصهيونية المدعومة من الغرب و خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، أما المطلب الثاني، سأخصصه إلى فترة الحرب الأولى بين القوات العربية و إسرائيل بعد ما تم الإعلان عن قيام "دولة إسرائيل".

المطلب الأول : الحرب غير المعلنة بين الفصائل العربية و المنظمات الصهيونية

إن القول بوجود صراع أو نزاع واحد بين العرب و اليهود خطأ، و حتى يكون تحليل الصراع العربي الإسرائيلي أكثر دقة، لابد من التمييز بين أولا الصراع المشترك الفلسطيني اليهودي و الذي انفجر عقب إقرار مخطط التقسيم، أي بعد صدور القرار 181 من الجمعية العامة، و ثانيا المواجهة التي حدثت بين العرب و اليهود بعد دخول القوات العربية المشكلة من القوات المصرية، السورية، الأردنية، العراقية و اللبنانية في (1948/05/15) بعد الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في (1948/05/14).[24]

الفرع الأول : التحضير للحرب قبل اندلاعها

بدأت المواجهة المسلحة بين الفلسطينيين و اليهود المعمرين الجدد منذ ثورة "الحسيني " أي منذ اندلاع الثورة الكبرى في (1936م) حيث دخلت المنظمات الصهيونية و غيرها من المنظمات الإرهابية مثل "Irgoun - zvai et Lehi (Stern Gang) " في مواجهة مسلحة مع الفلسطينيين، و حتى مع الحكومة البريطانية المنتدبة على فلسطين خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث قامت هذه

[24]Nadine Picaudou, 1948 dans l'historiographie arabe et palestinienne, online encyclopédie of mass violence, nov. 2008, p 2 sur 21. Vue le 29/09/2013 .www.massviolence.org/IMG/pdf/1948-dans-l-historiographie-arabe-et-palestinienne.pdf

الجماعات الإرهابية بتفجير فندق "King David " بالقدس في (1946م)، كما قامت بشنق ضابطين بريطانيين و ارتكبت عدة مذابح في صفوف الفلسطينيين أشهرها مذبحة " دير ياسين " في (1948م) و كان الهدف من ذلك هو ترهيب الفلسطينيين و تهجيرهم من ديارهم و أراضيهم للاستيلاء عليها.

استمرت الحرب غير المعلنة حوالي (05) أشهر جاءت كرد فعل للعرب و الفلسطينيين على القرار رقم 181(1947) و المتضمن تقسيم فلسطين إلى دولتين، فانفجر الصراع المسلح بين الفصائل الفلسطينية و العربية (المشكلة من مجاهدين و متطوعين عرب التحقوا بفلسطين من الدول المجاورة)، و بين المنظمات الإرهابية الصهيونية بفلسطين، و بدأ الصراع بأعمال التخريب و الغارات و كمائن الطرق في الأربع أشهر الأولى ليتصاعد و يتحول إلى معارك و عمليات حربية في الأشهر الأخيرة إلى غاية الإعلان عن قيام" دولة إسرائيل".[25]

الفرع الثاني: الصراع المسلح في فلسطين بعد صدور قرار التقسيم رقم 181

ولد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بسبب المواجهة التاريخية بين حركتين وطنيتين، فالحركة الأولى تهدف إلى بناء دولة لليهود خالية إن أمكن من العرب أو بأقل ما يمكن ممن هم غير يهود، و الحركة الثانية كانت تعبر عن مقاومة السكان العرب من أجل الحرية و الاستقلال الوطني، و هو ما يفسر اعتراضهم على توطين سكان آخرين فوق أرضهم و وطنهم.[26]

و كما سبق و ذكرنا، فإن النزاع المسلح بين الفلسطينيين و اليهود الذي أعقب صدور قرار التقسيم، ينقسم إلى مرحلتين، المرحلة الأولى تمثلت في حرب غير معلنة، و المرحلة الثانية هي عبارة عن حرب معلنة اندلعت عند دخول جيوش القوات العربية فلسطين عقب الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في (1948/05/15م). استمرت الحرب غير المعلنة حوالي (05) أشهر جاءت كرد فعل للعرب و الفلسطينيين على القرار رقم 181 و المتضمن تقسيم فلسطين إلى دولتين، فانفجر الصراع المسلح بين الفصائل الفلسطينية و العربية (المشكلة من مجاهدين و متطوعين عرب التحقوا بفلسطين من الدول المجاورة)، و بين المنظمات الإرهابية الصهيونية بفلسطين، و بدأ الصراع بأعمال التخريب و الغارات

[25] القضية الفلسطينية و نشأة إسرائيل و حرب 1948، Al Moqatel ، الموسوعة، ص 1 من 11.
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Harb48/sec02.doc_cvthtm

[26] Maher Sharif, un siècle d'histoire : comment comprendre la persistance du conflit arabo-israélien?, cahier de la Méditerranée, 71/2005 :Crises, Conflits et Guerres en Méditerranée (Tome 2), mise en ligne le 13/05/2005, p 7 sur 14.
http://cdlm.revues.org/957 vue le 24/04/2015

و كمائن الطرق ليتصاعد و يتحول إلى معارك و عمليات حربية إلى غاية الإعلان عن قيام دولة إسرائيل.[27]

تصاعد النزاع اليهودي الفلسطيني تدريجيا بداية من شهر ديسمبر(1947م) إلى غاية الهجوم الصهيوني الواسع و الذي اندلع في(1948/04/04م) في إطار "مخطط دالت "، و الذي به تحققت السيطرة اليهودية على فلسطين، إذ أصبح اليهود يسيطرون على 20% من مساحة فلسطين بعدما كانوا يسيطرون على 3.3% من مساحتها، و بالتالي لم يعد لمخطط التقسيم للأمم المتحدة وجود، كما أصبحت الهجرة الجماعية للفلسطينيين هجرة واسعة اقتلعتهم من وطنهم إلى المناطق المجاورة حتى قبل أن تدخل الجيوش العربية إلى فلسطين.[28]

في هذه الفترة الحرجة، عجزت السلطات الوصية (بريطانيا) من الحفاظ على النظام العام، و بدأت في إجلاء قواتها و موظفيها من فلسطين في ظل تصاعد العنف بين المنظمات الصهيونية و الفصائل العربية، و في ظل هذه الأجواء الجد متوترة، حاولت الأمم المتحدة بذل كل جهودها لمنع الانزلاق نحو الحرب، و كل القرارات التي أصدرها مجلس الأمن في المجال يطالب فيها بوقف العنف الفوري لكن لم تجد أذن صاغية من الأطراف المتنازعة، و قد اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية وضع فلسطين تحت وصاية مؤقتة للأمم المتحدة، إلا أن الصهاينة رفضوا الاقتراح لأنه يعطل مشروعهم و المتمثل في الإعلان عن قيام دولة إسرائيل.[29]

المطلب الثاني : الحرب الأولى العربية الإسرائيلية (1948م)

بدأت مرحلة الحرب المعلنة بين العرب و الإسرائيليين عقب الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، حيث اقتحمت الجيوش العربية فلسطين معلنة الحرب ضد الدولة اليهودية، و انتهت أول حرب عربية إسرائيلية لصالح إسرائيل حيث سيطرة على أكثر من 20% من أرض فلسطين و هو ما سأعالجه في الفرع الأول، كما كانت لحرب (1948م) ككل الحروب نتائج سلبية بالنسبة للطرف المهزوم أخطرها المذابح التي ارتكبتها المنظمات الصهيونية في حق الفلسطينيين الأبرياء، كما مارست سياسة الطرد الجماعي للسكان و الاستيلاء على أراضيهم و ضمها لإقليم الدولة اليهودية الفتية و هي النتائج التي سأعرض إليها في الفرع الثاني من المطلب.

---

[27] القضية الفلسطينية و نشأة إسرائيل و حرب 1948، Al Moqatel ، الموسوعة، ص 1 على 11.
http ://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Harb48/sec02.doc_cvthtm
vue le 30/04/2010

[28] Nadine Picaudou, 1948 dans l'historiographie arabe et palestinienne, Op-cit,p 2 sur 21.

[29] La question de la Palestine, Nations Unies, Op-cit, p 22.

الفرع الأول : دخول القوات المسلحة العربية إلى فلسطين

تسارعت الأحداث بفلسطين، ففي (1948/05/14م) و بعد ساعات فقط من خروج القوات البريطانية نهائيا من فلسطين و رفضها تسليم زمام الحكم إلى بعثة الأمم المتحدة التي وصلت إلى فلسطين قبل (15) يوما كي تشرف على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الصادرة بشأن فلسطين، أعلن "Ben Gourion " قيام دولة إسرائيل في نفس ذلك اليوم، و في اليوم الموالي (1948/05/15م)، اقتحمت القوات المسلحة لخمس دول عربية المجاورة و التي كانت تنتظر منذ أسابيع على حدود " الدولة الإسرائيلية " تحت قيادة الجنرال السوري" F. Elkawadji "، فدخلت الجيوش العربية فلسطين و في نيتها القضاء نهائيا على إسرائيل (27) مليونا عربي يواجهون دولة عدد سكانها لا يتجاوز (700) ألف نسمة[30].

كما انضمت إلى الجيوش العربية (جيش الإنقاذ)، الفصائل الفلسطينية (الجهاد المقدس) للإمام "A. Elhusseini"، و دخلت في المواجهة مع الإسرائيليين حتى عقد الهدنة الأولى في (1948/06/01م)[31] ، و إذا كان الهجوم العربي على إسرائيل تكلل بالنجاح في البداية، إلا أنه عرف تراجع كبير أمام التنظيم المحكم للجيش الإسرائيلي.[32]

وصل عدد القوات الإسرائيلية حوالي (40000) مقاتل تم تسليحهم بعتاد مرسل من " Tchécoslovaquie" وفي المقابل لم يتجاوز عدد الفلسطينيين بضع آلاف مقاتل مزودين بأسلحة قديمة انضم إليهم (4000) مقاتل من جيش التحرير و (30000) مقاتل عربي أرسلوا من الدول العربية المجاورة، إلا أن عدد المقاتلين اليهود بقي في تضاعف حتى وصل إلى (90000) مقاتل يهودي مقابل (45000) مقاتل عربي بأسلحة ضعيفة هدفهم الأول ليس القضاء على القوات الإسرائيلية و التي تجمعت تحت قيادة موحدة (TSAHAL)، بل لمنع الأردن من السيطرة على الضفة الغربية.[33]

أما بريطانيا فكانت تمول الجيوش العربية و تتحجج أمام الغرب بأن التمويل يدخل في نطاق اتفاقيات سابقة للحرب بينها و بين الدول العربية و انه بمجرد انقضاء تلك التزامات فلن تزود بعدها أي دولة عربية بالأسلحة، و قد تراجعت المساندة البريطانية خاصة لمصر و الأردن بمجرد الدخول في الهدنة الأولى (11 جوان 1948) بين القوات العربية و الإسرائيلية و طبقت بريطانيا الحصار الذي صوتت

[30] Pierre Biarnes, Pour l'empire du monde ? les américains aux frontières de la Russie et de la Chine, édition Ellipses, Paris, 2003, p 286.
[31] Nadine Picaudou, 1948 dans l'histographie arabe, Op-cit, p, 2 sur 21.
[32] Sophie Chautard, Guerres et conflits du XXe siècle, Librio inédit, France, 2004, p 68.
[33] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 clés du Proche-Orient, Op-cit, p 280-281.

عليه الأمم المتحدة على المنطقة فيما يتعلق بعدم تزويدهم بالأسلحة، كما هددت بريطانيا العرب بالالتزام بالهدنة تحت طائلة تطبيق عقوبات على كل من مصر و الأردن، و هو ما قامت به فعلا فيما بعد لإجبار الجامعة العربية لقبول الهدنة الثانية في جويلية (1948م).[34]

الفرع الثاني : نتائج الحرب العربية الإسرائيلية (1948 م)

كل حرب تنتهي بهزيمة لطرف وانتصار للطرف الآخر، و سأحاول عند عرض نتائج هذه الحرب، التركيز خاصة على المذابح التي ارتكبها اليهود في حق الفلسطينيين، و الإرهاب الذي زرعته المنظمات الصهيونية و الذي أدى إلى الهجرة الجماعية للفلسطينيين إلى المناطق المجاورة، أما إسرائيل، فقد خرجت منتصرة من الحرب ووسعت نفوذها على الأراضي الفلسطينية بأكثر من (6000) كلم^2 .

أولا: إرهاب المنظمات الصهيونية

ما نعنيه بالتقتيل و المذابح، هي أعمال الإبادة الجماعية لأشخاص ليسوا بمقاتلين، تتبع هذه الإبادة أعمال ليس لها أي أساس، كما نعني بها قتل عدد كبير من الأشخاص بدون دفاع، أكثرهم مدنيون، و خلال حرب (1948م) بفلسطين، ذهب حوالي (1000) مدني أو جنود بدون سلاح سواء كانوا فلسطينيين و إسرائيليين ضحية هذه المذابح، و خلفت حرب (1948م) حوالي (20000) قتيل من مدنيين و جنود من الجانبين المشاركين في القتال، و من بين هؤلاء الضحايا هناك حوالي (1000) شخص قتلوا خلال مذابح ارتكبت في الحرب.[35]

لقد ارتكبت المذابح من الجانبين، إلا أننا نركز على المذابح التي ارتكبها الجانب الصهيوني نظرا لعدد الضحايا الفلسطينيين الذي هو أكبر بكثير من عدد الضحايا اليهود، فحسب الباحث و المؤرخ اليهودي " Benny Morris" كان الإسرائيليون مسئولين عن (24) مذبحة ارتكبت في حق الفلسطينيين خلال الحرب.[36]

[34] Sophie Chautard, guerres et conflits du XXe siècle, Op-cit, p 68.

[35] Tueries et massacres de la guerre de la Palestine de 1948, Réf : Benny Morris 1948, A history of the first Arab-israeli war, p 406- cite les chiffres de 5700 à 5800 morts chez les juifs pour une population de 628000 personnes, et rapporte le chiffre de Mohamed El Husseini qui parle de 12000 morts chez les Palestiniens, il cite également le chiffre de 800 personnes massacrées cotés palestiniens, P 405. Côté juif : 150 juifs massacrés à Kfar Etzion et 39 civils lors des incidents de la raffinerie à Haïfa, 79 morts du convoi de l'hôpital Hadassah, on arrive à 1000 personnes massacrées durant la guerre.

[36] Benny Morris (2004), interviewee par Ari Shavit, survival of the fittest, Haaretz.

أما الباحث اليهودي "آرييه إسحاق" فقد أعطى رقم (10) مذابح كبرى (كل مذبحة ذهب ضحيتها أكثر من 50 قتيلا)، أما الباحث الفلسطيني "S. Abu Sita" فقد قدم رقم (33) مذبحة ، النصف منها وقعت قبل دخول الجيوش العربية فلسطين في (15 مايو 1948م).[37]

قدم الباحث "صلاح عبد الجواد" قائمة (68) قرية وقعت فيها أعمال تقتيل بدون التمييز بين المدنيين و الأسرى الذين لم يشكلوا خطرا على الجنود الإسرائيليين.[38]

ارتكبت المنظمة الصهيونية "Yichouv" جرائم التقتيل في حق أكثر من (800) فلسطيني و عربي كلهم من المدنيين و الأسرى، و معظم المذابح و جرائم القتل حدثت أثناء الهجوم على القرى خلال الحرب الأهلية (قبل دخول القوات العربية فلسطين)، في "عمليات داني، حيرام و يواف".[39]
و في كل قرية تسيطر عليها القوات الصهيونية، ترتكب هذه الأخيرة جرائم حرب مثل التقتيل بدون تمييز، المذابح و الاغتصاب.[40]
اعتبر بعض المؤرخين هذه المذابح بمثابة تطهير عرقي يتضمن أعمال بشعة من التقتيل الجماعي ذهب ضحيتها آلاف الفلسطينيين بدون شفقة تم القضاء عليهم بكل وحشية من طرف جنود إسرائيليين بمختلف رتبهم و سنهم و ظروفهم .[41]

ثانيا: الهجرة الجماعية للفلسطينيين

قدر عدد اللاجئين بعد حرب (1948م) بحوالي (800000) فلسطيني أجبروا على مغادرة أراضيهم.[42]

أما حسب وكالة منظمة الأمم المتحدة المخصصة للإنقاذ و الأعمال الخاصة للاجئين الفلسطينيين (UNRWA) فقد عرفت في البداية ألاجئ بأنه:

---

[37] Rosemary Esber *Under the Cover of War: The Zionist Expulsion of the Palestinians*, Section *Massacres, Psychological Warfare and Oblitaration*, 2009, Arabicus Books and Media, Paperback, November 1- 2009, p 355-359.

[38] Saleh Abdel Jawad(2007), Zionist massacrs, the creation of the Palestinian refugee problem in the 1948 war in E.Benvenisti al, Israel and the Palestinian refugees, Berlin, Heidelberg, New York : Springer, 2007, p 59-127.

[39] Benny Morris, 1948 A History of the first arab-israeli war, Op-cit, p 404-406.

[40] Rosemary Esber rapporte l'affirmation d'Aryeh Yitzhaki un historien israélien qui fut directeur des archives de Tsahal, Rosemary Esber (2009), Op-cit, p 356.

[41] IIan Pappé, The ethnic cleansing of Palestine, 2006. *[Middle East Quarterly]* Printemps 2008, p 197.
Vue le 08/10/2015http://www.meforum.org/1886/the-ethnic-cleansing-of-palestine

[42] Sophie Chautard, guerres et conflits du XXe siècle, Op-cit,p 68.

"كل شخص كانت محل إقامته عادية بفلسطين في الفترة ما بين (1946/06/1م) و (1948/05/15م)، و بسبب هذا النزاع فقد بيته و وسائل عيشه و لجأ في (1948م) إلى إحدى الدول تكون الوكالة تضمن فيها مساعدات "، و حسب الوكالة الأممية وصل عدد اللاجئين الفلسطينيين في (1950م) مليونا لاجئ ليزداد العدد فيصل في (2010م) إلى (4.5) مليونا لاجئ .[43]

رغم قرارات الأمم المتحدة و التي تطلب فيها من إسرائيل إعادة هؤلاء اللاجئين إلى أراضيهم، إلا أن هذه ألأخيرة رفضت تطبيق كل قرارات المنظمة، و السبب أن أراضي اللاجئين أصبحت بين يدي إسرائيل حتى تؤسس عليها دولتها و التي يكون فيها اليهود يشكلون أغلبية ساحقة، و من نتائج الحرب أيضا، تنقل حوالي (600000) يهودي من البلدان العربية إلى إسرائيل، و من جهتها رفضت الدول العربية التفاوض مع إسرائيل حول سلام نهائي على أساس حرب 1948م.

و بالتالي تم تسليم قطاع غزة إلى مصر و بقيت كذلك حتى عام (1967م)، أما الضفة الغربية و بطلب من أعيان فلسطينيين، ألحقت بالأردن ، و بالتالي فكل الأراضي الفلسطينية و المطالب بها اليوم، كانت قبل حرب (1967م) بين يدي الدول العربية المجاورة .[44]

بعد نهاية حرب (1948م) قدمت إحصاءات جاء فيها أن هناك بين (70000 و 730000) فلسطيني هربوا أو طردوا من أراضيهم و منازلهم.[45]

كانت الهجرة الجماعية داخلية نحو قطاع غزة و الضفة الغربية، كما كانت خارجية نحو سوريا، لبنان و الأردن، و بنهاية الحرب أصبح أكثر من نصف الفلسطينيين لاجئا، و لم يبق منهم سوى (150000) بإسرائيل، (400000) بالضفة الغربية و (60000) بغزة.

بعد إلحاق الضفة الغربية بالأردن، أصبح أكبر عدد اللاجئين بها تحت الوصاية الأردنية، كما استقبلت كل من لبنان و سوريا كل على حدة (100000) لاجئ، أما العراق فقد استقبل (5000) لاجئ و الباقي بقي تحت ألإدارة المصرية بقطاع غزة.

ما يجب الإشارة إليه، أنه قبل الحرب كان عدد السكان الفلسطينيين (1800000) من مسلمين و مسيحيين و يهود، من بينهم (1200000) فلسطيني أصيل، و في بضع أشهر طرد معظمهم أو أصبحوا

---

[43] Alain Gresh Dominique Vidal, les 100 clés du Proche-Orient, Op-cit,p pp, 545-555.

[44] Gérard Chaliand, Extrait du livre « *voyage dans 40 an de guérillas* », éditions lignes de repères, Mars 2006, Le conflit israélo-palestinien dans la durée, p 3 sur 7
Vue le 13/062010www.diploweb.com/forum/chaliand0605/htm

[45]Benny Morris, the birth of Palestinian refugee problem revisited, edition Cambridge, university press, 2004, p 65.
http://www.cambridge.org/pt/academic/subjects/history/middle-east-history/birth-palestinian-refugee-problem-revisited-2nd-edition

تحت المراقبة الإسرائيلية، و تم استبدال اللاجئين بالمهاجرين اليهود الفارين من المحارق النازية أو القادمين من الدول العربية المجاورة.[46]

و فيما يتعلق بسكان فلسطين عامة، فإن قيام دولة إسرائيل ثم نتائج حرب (1948م)، حولت ما كان يعرف بيهود فلسطين (مخالفة ليهود الشتات) إلى يهود إسرائيليين، و بقيت تسمية الفلسطينيين تخص عرب فلسطين المسلمين و المسيحيين، و لكن ليسوا يهودا، و سواء كانوا قاطنين بفلسطين، لاجئين أو منفيين، كما خلقت نوع ثالث من السكان "عرب إسرائيل " و هم مواطنون يقطنون بدولة إسرائيل و لا يتقاسمون المبادئ الصهيونية، لهم حق التصويت و ليس لهم التزامات عسكرية.[47]

ثالثا: توسيع الأراضي لصالح إسرائيل

كانت نتائج الحرب كارثة بالنسبة للفلسطينيين، فقد أدى ذلك إلى إرهاب السكان الفلسطينيين، فلم يبق أمامهم سوى الهجرة إما خارج فلسطين، أو التنقل في مناطق أخرى بفلسطين و النتيجة توسع المنتصر على حساب المهزوم فأصبحت إسرائيل تسيطر على مساحة أكبر مما تقرر لها في مخطط التقسيم.

كما أصدرت إسرائيل قانون(الملكية المهجورة - La propriété abandonnée) و الذي بمقتضاه يسمح بالاستيلاء على أموال الأشخاص " الغائبين " ، و قد حددت مسألة "الغائب " بأنه كل شخص كان في فترة ما بين (1947/11/29م و 1948/09/1م) موجود في منطقة ما بأرض إسرائيل الموجودة خارج إقليم إسرائيل(بمعنى غزة أو الضفة الغربية)، أو في أي دولة أخرى عربية، و بالتالي تم تدمير القرى الفلسطينية العربية و تم توزيع أراضيهم لتجمعات زراعية يهودية
(mochavim ou Kibboutzim) و بالتالي تم إضفاء الطابع الشرعي على إرادة منع الرجوع.[48]

وسعت إسرائيل الطرف المنتصر في أول حرب لها مع العرب و الفلسطينيين، من مساحتها حتى أصبحت تسيطر على (78%) من أرض فلسطين (علما بأن مخطط التقسيم الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة منح (51%) من فلسطين للدولة اليهودية و (49%) الباقية للدولة الفلسطينية.[49]

---

[46] Benny Morris, victims, histoire revisitée du conflit arabo-sioniste (titre originel) Righteous victims. A History of the Zionist –Arab conflict, (1881-1999). Edition complex (CNRS-IHTP), 2003, p 277.

[47] Michel Louis Levy et Sergio Dela Pergola, Aspects démographiques du conflit israélo-palestinien, p 3 .
Nsmp.net/temp/MLL-SDP.pdf Vue le 29/09/2013

[48] Yoav Gelber, Palestine 1948, Sussex Academic press, Brighton 2006, p21 sur 27.
http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/isdf/text/gelber.html vue le 20/05/2015

[49] Pascal Boniface, vers la 4e guerre mondiale, Armand Colin, Paris, 2005, p 37.

قدرت المساحة التي استولت عليها إسرائيل بعد الحرب بحوالي(21000 كلم2) بما فيها الجليل و ممر نحو القدس و النجف حتى ميناء إليات الذي يطل على البحر الأحمر.[50]

في (1949/01/24م) تم إلحاق الضفة الغربية إلى دولة الملك" Abdullah" و أصبحت فيما بعد تعرف بالأردن، و أصبحت إسرائيل تسيطر على (78%) من الإقليم و الأردن تسيطر على (20%)، و لم يبق سوى قطاع غزة الذي يدار من طرف الحكومة المصرية في انتظار " تحرير فلسطين" .[51]

رابعا: موقف الأمم المتحدة من حرب 1948

كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة في حالة انعقاد مستمر، ففي لحظة انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين و الإعلان عن قيام دولة إسرائيل و اقتحام الجيوش العربية فلسطين لتحريرها، عمدت الأمم المتحدة إلى إلغاء اللجنة الخماسية و اتخاذ قرار بتعيين وسيط دولي تكون مهمته الرئيسية تتمثل في " تصفية الوضع بالطرق السلمية".[52]

و تقرر أن يتم اختيار الوسيط الدولي من طرف الخمسة أعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ووقع الاختيار على" C.F.Bernadotte" رئيس جمعية الصليب الأحمر السويدية.

تمثلت مهمة الوسيط الدولي في التفاوض مع العرب و اليهود، و نجح في حمل الطرفين بقبول وقف إطلاق النار في (11 يونيو 1948م)، و استمر في مراقبة تنفيذ القرار عن طريق هيئة من المراقبين فرنسيين، أمريكيين و بلجيكيين، ، و واصل عمله في إطار تقرير الهدنة الأولى و الثانية بين الأطراف المتنازعة، كما بذل مجهودا ضخما للوصول إلى حل سلمي، ثم قدم تقريره إلى الأمم المتحدة قبل أن يغتاله الصهاينة في (1948/09/10م).[53]

واصلت منظمة الأمم المتحدة جهودها في سبيل تقرير الأمن و السلم في فلسطين بعدما أصبحت متورطة في القضية، ذلك أنها هي التي أصدرت قرار التقسيم، كما اتخذت التزامات دولية على عاتقها تتعلق بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني و التي لم تضمن له لا خلال الانتداب و لا من خلال قرار التقسيم، و لذلك فبعد اغتيال الوسيط ألأممي" C.F.Bernadotte" من طرف جماعة

---

[50] Alain Gresh Dominique Vidal, les 100clés du Proche-Orient, Op-cit, p 282.

[51] Yoav Gelber, *Palestine 1948: War, Escape and the Emergence of the Palestinian Refugee Problem,* Op-cit, pp. 102-110.

[52] قرار الجمعية العامة رقم 186 (الدورة الاستثنائية - 2) بتاريخ 14 أيار (مايو) 1948 - تعيين وسيط دولي.

[53] محمد نصر مهنا، السلام الإسرائيلي المراوغ و تهويد فلسطين، دراسة وثائقية، المكتب الجامعي الحديث، 2004، ص 188- 190.

"Stern" الصهيونية، فقد نجح الوسيط بالنيابة " R. Bunch" من خلال محادثة "Rhodes" التفاوض حول اتفاقيات نهائية للهدنة بداية (1949م) بين إسرائيل و الدول العربية و التي قبلت التعامل مع الأمم المتحدة بسبب هزيمتها أمام إسرائيل.

و في (1948/12/11م) تبنت الجمعية العامة استنادا على التوصيات التي تقدم بها الوسيط "Bernadotte " قبل اغتياله ثاني أكبر قرار لها يتعلق بالقضية الفلسطينية، القرار رقم 194(1948) .

الباب الأول: القضية الفلسطينية في ظل ممارسة حق الاعتراض في مجلس الأمن

إن الهدف الرئيسي الذي أنشأت من أجله منظمة الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، هو حفظ الأمن و السلم الدوليين، و من أجل تحقيق الهدف، أوكلت هذه المهمة لمجلس الأمن الدولي و هو أحد الأجهزة الرئيسية للمنظمة، و طبقا لنصوص ميثاق الأمم المتحدة فإن مجلس الأمن يتشكل من أعضاء دائمين و أعضاء غير دائمين، أما الأعضاء الدائمون ، فبحكم انتصارهم في الحرب العالمية الثانية، منحوا لأنفسهم امتياز خاص بهم و المتمثل في حق اعتراضهم على صدور أي قرار يطرح للتصويت عليه في مجلس الأمن بشرط أن يكون القرار قرارا موضوعيا و ليس شكليا، و أدرجوا هذا الامتياز ضمن المادة (27 الفقرة 3) من ميثاق الأمم المتحدة.

أصبحت كل المسائل التي تخدم مصالح الدول الدائمة العضوية في المجلس مسائل موضوعية حتى تصبح هذه الدول حرة في استخدام حقها في الاعتراض، إلا أن فترة الحرب الباردة بسبب الاختلاف الإيديولوجي السائد آنذاك، جعلت هذه الدول تدخل في مواجهة خاصة بين الاتحاد السوفييتي و الولايات المتحدة الأمريكية، و ترجمت هذه المواجهة عن طريق الاستعمال المتكرر لحق الاعتراض ، فإذا كان التوتر كبيرا بين المعسكر الشرقي و المعسكر الغربي، انعكس ذلك من خلال الاستعمال المتكرر لحق الاعتراض، و النتيجة كانت شلل مجلس الأمن و عجزه عن القيام بمهامه المتمثلة في حفظ الأمن و السلم الدوليين.

أما بعد نهاية الحرب الباردة و بعد ما أصبح العالم تحت وطأة النظام الدولي الجديد، علقت آمال كبيرة بمنظمة الأمم المتحدة على أمل أن مجلس الأمن سيتمكن من القيام بمهامه المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين بعد اختفاء المواجهة بين الشرق و الغرب في حضن المجلس (اختفاء الاستخدام المتكرر لحق الاعتراض) و بالتالي سيكون هناك ارتفاع في نشاط مجلس الأمن و هو ما تمت ملاحظته فعلا أثناء مواجهة مجلس الأمن لحرب الخليج في (1991م).

من بين النزاعات الدولية التي حاول مجلس الأمن تسويتها طبقا لاختصاصاته التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، النزاع العربي الإسرائيلي و خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية و التي تم تحويلها إلى منظمة الأمم المتحدة من طرف بريطانيا الدولة المنتدبة على فلسطين، و ذلك بعد فشلها في الوصول إلى حل يرضي كل أطراف النزاع، و ما كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة و القاضي بتقسيم فلسطين

إلى دولتين، دولة عربية و أخرى يهودية، إلا ليزيد حدة في الأزمة بين كل من العرب و اليهود على ساحة المواجهة، و بين المعسكرين، إفراط في استعمال حق الاعتراض على مستوى مجلس الأمن و هي الفكرة الأولى التي يتضمنها الفصل الأول من هذا الباب.

يخضع حق الاعتراض الذي تمارسه الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن عامة و الولايات المتحدة بصفة خاصة لصالح إسرائيل، إلى اعتبارات سياسية، اقتصادية و أمنية، ذلك أن المصالح المشتركة بين إسرائيل و الولايات المتحدة، تجعل هذه الأخيرة خاضعة للوبي الأمريكي الموالي لإسرائيل، و هو الذي يتحكم في السياسة الداخلية و الخارجية للولايات المتحدة، و يفسر الموقف الأمريكي اتجاه النزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية، و هو موضوع الفصل الثاني من هذا الباب.

الفصل الأول : حق الاعتراض و آثاره على القضية الفلسطينية و الحالة في الشرق الأوسط

حاولت منظمة الأمم المتحدة منذ اندلاع الصراع العربي الإسرائيلي بعد الإعلان عن قيام دولة إسرائيل معالجة النزاع وفقا لبنود ميثاق المنظمة و تسوية النزاع تسوية نهائية، فاجتهدت الجمعية العامة و أصدرت قراراتها خاصة تلك التي تتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، كما حاول مجلس الأمن من جهته التدخل لتسوية النزاع، خاصة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط بين كل من إسرائيل و الدول العربية المجاورة بما في ذلك التكفل بالقضية الفلسطينية و التي هي قلب النزاع الإسرائيلي العربي.

و كلما تدخل مجلس الأمن لمواجهة الأزمات و الحروب التي عرفتها فلسطين و منطقة الشرق الأوسط كي يؤدي مهامه المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين، اصطدمت قراراته بحق الاعتراض الذي كانت تمارسه الدول الدائمة العضوية في المجلس كلما تعلق الأمر بإدانة إسرائيل إما لأعمالها غير المشروعة في حق الفلسطينيين أو عدوانها على جيرانها العرب، أو تضمن القرار مساسا بمصالح إسرائيل و الدول العظمى، و منذ أن مارس الإتحاد السوفييتي حقه في الاعتراض في مجلس الأمن ضد القضية الفلسطينية في (1954م)، بقي هذا الامتياز و الذي هو حكرا على الدول العظمى في مجلس الأمن، يمارس ضد القضية الفلسطينية و هو السبب الرئيسي في عدم إمكانية الوصول إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية يرضي كل أطراف النزاع، حلا عادلا يكون تحت المظلة الأممية .

على اعتبار أن قرار الجمعية العامة رقم 181(1947) القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، كان هو المصدر لسلسلة من الحروب و الأزمات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط، أما النزاع في حد ذاته فقد بدأ قبل اندلاع الحرب الأولى العربية الإسرائيلية في (1948م) بحوالي نصف قرن عندما فتحت الأبواب للهجرة اليهودية إلى فلسطين و بدأ ت مسألة توطين هؤلاء المهاجرين اليهود، و منه سأقسم الفصل إلى ثلاث مباحث، يتضمن الأول مسألة تدخل الأمم المتحدة لحل القضية الفلسطينية بصفة عامة، ثم تدخل مجلس الأمن لتسوية النزاعات المسلحة بالمنطقة، و في الأخير أعرض إلى الاستخدام المتكرر لحق الاعتراض الأمريكي لصالح إسرائيل.

المبحث الأول : تدخل الأمم المتحدة لحل القضية الفلسطينية

بعد ما صدر قرار التقسيم من الجمعية العامة و ما تبعه من نتائج التي لحقت أرض فلسطين و منطقة الشرق الأوسط (حرب 1948م و هزيمة العرب و احتلال إسرائيل الأراضي الفلسطينية بما يفوق قرار التقسيم)،و حالة الفلسطينيين الذين أصبحوا لاجئين بعد ما فروا من المذابح و القتل الجماعي التي ارتكبتها المنظمات الصهيونية، تدخلت منظمة الأمم المتحدة بأجهزتها المختصة في محاولة لإعادة السلم و الأمن الدوليين إلى نصابه في فلسطين عن طريق الوصول إلى حل يرضي جميع أطراف النزاع، فكرست الجمعية العامة قراراتها إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره عملا بما جاء به ميثاق المنظمة، كما تدخل مجلس الأمن طبقا لاختصاصاته في محاولات عديدة عن طريق القرارات التي كان يصدرها بهدف التحكم في الوضع بفلسطين و منطقة الشرق الأوسط و ربما الوصول إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية.

كما كان للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، موقفهم الخاص بهم من القضية الفلسطينية بما منحهم لهم ميثاق الأمم المتحدة من امتياز يجعل كل قرار يصدر من مجلس الأمن في المسائل الموضوعية يقتضي إجماع هؤلاء الخمس الكبار.

المطلب الأول: موقف الأمم المتحدة من القضية الفلسطينية

اغتصبت المنظمة الصهيونية أرض الشعب الفلسطيني لتقيم عليها دولة لليهود، فطبقا لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة لهذا الشعب الحق في تقرير مصيره، و هو الحق الذي كرسته منظمة الأمم المتحدة من خلال قرارات الجمعية العامة و مجلس الأمن و من خلال أيضا التقارير التي قدمتها اللجان التابعة

لأجهزة الأمم المتحدة و المختصة مثل اللجنة التي أنشأت في من أجل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف منذ (1975م) و التي مازالت تمارس مهامها إلى غاية هذا التاريخ.

كل ما صدر عن منظمة الأمم المتحدة سواء كان تحت شكل قرارات غير ملزمة للجمعية العامة أو قرارات ملزمة لمجلس الأمن أو تحت شكل تقارير لجان مختصة ، كلها تكرس حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، و بالتالي سأبين مسألة حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها طبقا لميثاق الأمم المتحدة في الفرع الأول، ثم أوضح في الفرع الثاني موقف المنظمة اتجاه حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، و أختم في الفرع الثالث بعرض قرارات مجلس الأمن في المسألة على اعتبار أن قراراته ملزمة.

الفرع الأول: حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها طبقا لميثاق الأمم المتحدة

يعتبر إنهاء الاستعمار من المهام الرئيسية التي سعت إليها الأمم المتحدة و ذلك طبقا لما جاء به ميثاق المنظمة و هو ما نصت عليه المادة الأولى الفقرة الثانية، حيث حث الميثاق على إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب و بأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، كما كرست(المادة 55) من الفصل التاسع الذي جاء تحت عنوان " التعاون الدولي الاقتصادي و الاجتماعي" ضرورة تقرير الشعوب مصيرها فنصت على ما يلي:

" الرغبة في تهيئة دواعي الاستقرار و الرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية وودية بين الأمم المؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب و بأن يكون لكل منها تقرير مصيرها..."

كما لم تفت في الميثاق تلك الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، حيث أكدت (المادة 73) من الفصل الحادي عشر و الذي جاء تحت عنوان " تصريح يتعلق بالأقاليم غير المشمولة بالحكم الذاتي

بأنه على أعضاء الأمم المتحدة الذين يضطلعون في الحال أو المستقبل بتبعات عن إدارة الأقاليم لم تنل شعوبها قسطا من الحكم الذاتي، المبدأ القاضي بأن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول و يقبلون أمانة مقدسة في عنقهم، الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية أهل هذه الأقاليم إلى أقصى حد مستطاع في نطاق السلم و الأمن الدولي الذي رسمه الميثاق.

كما خص الميثاق في فصله الثاني عشر تحت عنوان" نظام الوصاية الدولي" بأن الأمم المتحدة أنشأت نظام الوصاية بدلا عن نظام الانتداب الذي عرفته عصبة الأمم، و أكدت في(المادة 76) منه الفقرة أ و ب على ضرورة توطيد السلم و الأمن الدولي و العمل على ترقية أهالي الأقاليم المشمولة

بالوصاية في أمور السياسة و الاجتماع و الاقتصاد و التعليم و اطراد تقدمها نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل إقليم و شعوبه.[54]

و بالإضافة إلى هذا، فإن المادة الثانية و المادة (56) من الميثاق أكدتا على الالتزام و التعاون بين الدول الأعضاء من أجل تطبيق المادة الأولى و المادة (55)، و عليه فإن ميثاق الأمم المتحدة اعتبر حق تقرير المصير أحد مبادئه المهمة، و السبب في ذلك هو أنه جاء كحل متوازن بين المعسكر الاشتراكي و المعسكر الغربي و دول العالم الثالث، و بالتالي فإن ميثاق المنظمة اعتبر حق تقرير المصير أحد مبادئ القانون الدولي الإلزامي و الذي تعزز بإعلان منح الاستقلال للشعوب المستعمرة.[55]

و بالرغم من وجود كل هذه النصوص التي تحث على تصفية الاستعمار و أيضا إمكانية عقد اتفاقيات بين كل من منظمة الأمم المتحدة و الدول التي تباشر نظام الوصاية، إلا أن الممارسة تثبت أنه لم يتم إنشاء إدارة دولية وفقا لنص المادة(81)، لإدارة تلك الأقاليم ، و كل ما جاء في الميثاق بشأن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أو المشمولة بالوصاية، لا تؤدي بشكل مباشر إلى إنهاء الاستعمار، بل جاءت هذه النصوص لتهيئ هذه الشعوب إلى مرحلة الاستقلال، أي هي مرحلة انتقالية لم تحدد مرحلتها و لم توضح تلك النصوص أن الهدف هو الاستقلال.

و أمام محدودية نصوص الميثاق للوصول بتلك الشعوب فورا إلى ممارسة حقها في تقرير مصيرها صدر من الجمعية العامة في دورتها(15) (1960/12/14م)، إعلان منح الاستقلال للشعوب المستعمرة.[56]

تضمن القرار رقم (1514) للجمعية العامة و المتعلق بنيل الاستقلال للبلدان و الشعوب المستعمرة ما يلي:

- بعدما أكدت الجمعية العامة تمسكها بكل مقاصد الأمم المتحدة و مبادئ الميثاق السابق ذكرها ، و بعد التأكيد على حق الشعوب المستعمرة و رغبتها في نيل استقلالها، و بأن المنظمة لها دور فعال كوسيلة لمساعدة الحركة نحو الاستقلال في الأقاليم المشمولة بالوصاية و الأقاليم غير الخاضعة للحكم

---

[54] ميثاق الأمم المتحدة و النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، الأمم المتحدة، نيويورك، إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، 10017، ص، 5-37-48- 51.

[55] عبد الناصر قاسم الفرا، حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية، جامعة القدس المفتوحة ـ غزة ـ فلسطين، ص 23.

www.qou.edu/.../abdulnasserFarra/self_détermina... Vue le 19/11/2012

[56] محمد سامي عبد الحميد، محمد سعيد الدقاق، مصطفى سلامة حسين، قانون التنظيم الدولي، منشأة المعارف، دون طبعة الإسكندرية، 1999، ص 395 - 396.

الذاتي، و بأن هناك العديد من الأقاليم المستعمرة وصلت إلى الحرية و الاستقلال و بأن هناك يقين أن كل الشعوب لها حق غير قابل للتصرف فيه و هو الحق في الحرية الكاملة لممارسة سيادتها و سلامة إقليمها الوطني، فلذلك تعلن الجمعية العامة ضرورة إنهاء الاستعمار تحت كل أشكاله فورا و بدون شروط، و من أجل تحقيق هذا الهدف، تصرح بأن كل تبعية و قهر و سيطرة أو استغلال أجنبي، يعد خرقا للحقوق الأساسية للإنسان و ميثاق الأمم المتحدة و يهدد السلم الدولي، و كل الشعوب لها الحق في التحديد الحر لنظامها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، و لا يجوز بالاحتجاج بعدم توافر الظروف المناسبة لنيل الاستقلال أو التأخير لنيله.

إضافة إلى ضرورة إنهاء كل عمل مسلح أو أية أعمال قمع يتم ممارستها في مواجهة الشعوب غير المستقلة، و لابد من نقل السلطة فورا للشعوب الخاضعة لنظام الوصاية أو تلك التي لا تتمتع بالحكم الذاتي حتى يتسنى لهم التمتع بالحرية الكاملة.

بعد مرور أربعين عاما على الإعلان السالف ذكره، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة " إعلان الألفية " في (2000/09/08م) "Déclaration du millénaire" [A /Res/55/2] في القسم الأول من الإعلان و الذي جاء تحت عنوان " قيم و مبادئ " في الفقرة الرابعة منه، أكدت الجمعية العامة على ضرورة ترسيخ السلم العادل و الدائم في كل العالم طبقا للأهداف و المبادئ التي أوردها الميثاق، ومنها ضمان مساواة السيادة بين كل الدول و احترام سلامة أقاليمها و استقلالها السياسي و حل النزاعات بالطرق السلمية طبقا لمبادئ العدالة و القانون الدولي، الحق في تقرير المصير لكل الشعوب الواقعة تحت الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي.

كما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها (61) القرار رقم [A/RES/61/178] و الذي صدر على أساس تقرير اللجنة الثالثة [A/61/448 et cou 3] و هي مجموعة العمل للجنة حقوق الإنسان المكلفة بإعداد مشروع إعلان طبقا للفقرة الخامسة من القرار (49/214) للجمعية العامة بتاريخ (1994/12/23م) ، و الذي تضمن إعلان الأمم المتحدة حول حقوق الشعوب الأصلية (الأهالي).
"Déclaration des Nations Unies sur les droits des peuples autochtones"

فإن مجلس حقوق الإنسان يؤكد على المساواة بين الشعوب الأصلية و الشعوب الأخرى و بأنهم كانوا ضحية ظلم تاريخي من الاستعمار الذي سلبهم خياراتهم و حرياتهم و منعهم من التطور و

الازدهار، وطبقا لنصوص ميثاق منظمة الأمم المتحدة و العهدين الدوليين للحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و تأكيدا لحق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي، جاءت المادة (3،4) من الإعلان لتؤكد على حق تقرير مصير هذه الشعوب الأصلية (الأهالي) و إدارة شؤونها الداخلية المحلية بكل حرية و امتلاك كل الوسائل المالية الضرورية لنشاطاتها الذاتية.

الفرع الثاني : حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره طبقا لقرارات الأمم المتحدة

بعد ما عرضت في الفرع الأول إلى أهم المبادئ و الأسس التي تكرس حق كل شعب في تقرير مصيره، و القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة تبعا لذلك، كان و لابد من تخصيص فرع من هذا المبحث لإسقاط تلك القرارات و الإعلانات على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

تتحمل منظمة الأمم المتحدة مسؤولية مباشرة نحو النزاع الإسرائيلي العربي، و إذا كان يرجع بعض المسؤولين الفلسطينيين أصل النزاع للجمعية العامة، (قرار الجمعية العامة رقم 181 القاضي بتقسيم فلسطين)، فالحقيقة أن أصل النزاع سابق لهذا التاريخ بحوالي نصف قرن، و من جهة أخرى لا يمكننا إنكار أن الجمعية العامة عندما أصدرت قرار التقسيم، تحملت مسؤولية ثقيلة في تطور هذا النزاع، لذلك يرى الباحثون في المسألة أنه على المنظمة تحمل المسؤولية الرئيسية لوضع الوسائل اللازمة للوصول إلى حل عادل للنزاع.[57]

بعد صدور الإعلان العالمي لمنح الاستقلال للشعوب المستعمرة في (1960م)، تم تشكيل لجنة الأربعة و العشرين مهمتها الأساسية تطبيق ذلك الإعلان، و فعلا نجحت اللجنة في عملها و الذي تضمن القيام بزيارات إلى المستعمرات، تلقي العرائض و الشكاوى من الأهالي و الحصول على المعلومات المتعلقة بتلك المستعمرات سواء كانت تلك التي كانت يشملها نظام الوصاية، أو تلك التي لا تتمتع بالحكم الذاتي، فقامت اللجنة بتوجيه توصيات إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و الدول الاستعمارية و إلى كل أجهزة منظمة الأمم المتحدة و حتى الوكالات المتخصصة، لتشجيع تصفية الاستعمار، مما أتى بثماره

[57] Michel Warschawski, L'ONU peut-elle sauver la Palestine ?, Extrait de l'ouvrage « *Droit pour tous ou loi du plus fort, regards militants sur les Nations Unies* », Ed du CETIM, ISBN 2_88053_034_2, 432 pages, 2005.
http://www.cetim.ch/fr/documents/05-onu2-warschawsky.pdf vue le 23/04/2015

و أصبحت الدول الحديثة الاستقلال، أعضاء في المنظمة و من الغريب أن الشعب الفلسطيني لم يكن من بين تلك الشعوب التي ظفرت باستقلالها.[58]

قبل أن يصدر قرار الجمعية العامة في الفاتح من ديسمبر (1960م)، كانت الأمم المتحدة تنظر إلى القضية الفلسطينية على أنها قضية لاجئين لابد من تسويتها، ثم صدر القرار رقم (1499) في (1960/12/05م) من الجمعية العامة و المتعلق بتقرير المحافظ السامي للأمم المتحدة للاجئين مع القرارات التي تلته منها:

- القرار رقم (1502) الصادر في (1960/12/05م) و المتعلق بالسنة العالمية للاجئين
- القرار رقم (1514) الصادر في (1960/12/14م) الإعلان حول نيل الشعوب المستعمرة استقلالها
- القرار رقم (1539) الصادر في (1960/12/15م) يتعلق بمشاركة الأقاليم غير المشمولة بالحكم الذاتي في أشغال الأمم المتحدة.

كل هذه القرارات غيرت المفهوم السابق الذي تناولت به منظمة الأمم المتحدة القضية الفلسطينية فاعترفت بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، و أن الاستيلاء على الأراضي بالقوة من طرف إسرائيل و الاحتفاظ بها يعتبر اعتداء على حق هذا الشعب و مخالفة لما جاء به ميثاق المنظمة.[59]

لذلك أصدرت الأمم المتحدة على مستوى أجهزتها العديد من القرارات تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره:

- قرارات الجمعية العامة 136 قرار
- قرارات مجلس الأمن 60 قرار
- قرارات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و لجنة حقوق الإنسان 10 قرارات
- الأونسكو 14 قرار
- منظمة الصحة العالمية 30 قرار.

و من أهم القرارات التي تكرس حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، القرار رقم(2535) بتاريخ (1960/12/10م) و الذي يعترف بالشعب الفلسطيني و حقوقه غير القابلة للتصرف، و أن الجمعية العامة تلفت نظر مجلس الأمن إلى السياسة الإسرائيلية التي تنتهجها ضد الشعب الفلسطيني، أما القرار رقم (2649) الصادر بتاريخ (1970/12/08م) فقد اعترفت الجمعية العامة فيه بحق تقرير

[58] محمد سامي عبد الحميد، محمد السعيد الدقاق، مصطفى سلامة حسين، قانون التنظيم الدولي، المرجع السابق، ص 398،399.
[59] المرجع نفسه، ص 400.

المصير للشعب الفلسطيني وفقا لميثاق الأمم المتحدة، و توالت القرارات من الجمعية العامة كلها تؤكد على هذا الحق للشعب الفلسطيني و لعل أهم هذه القرارات، القرار رقم (3210) الصادر في (1974/10/14م) حيث نص على أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بقضية فلسطين، و على إثر ذلك دعيت منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية و قد صوتت (150) دولة لصالح القرار، و عارضته (04) دول فقط، و امتنعت (20) دولة عن التصويت، أما القرار رقم(3236) و الصادر في (1974/11/22م) تحت عنوان" قرار حقوق الشعب الفلسطيني " يعتبر أكبر خطوة قامت بها الجمعية العامة في تاريخها، إذ أصبحت الوثيقة السياسية و القانونية و التاريخية للقضية الفلسطينية.[60]

في (1975/11/10م) صدر من الجمعية العامة قراران هامان يتعلقان بالقضية الفلسطينية، فالقرار الأول جاء تحت رقم (3376) و الذي أنشأت بموجبه الجمعية العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أما القرار الثاني برقم (3379)، يعتبر الصهيونية شكل من أشكال العنصرية و التمييز العنصري.

القرار الثاني للجمعية العامة رقم (3379) و الذي صوتت عليه (72) دولة بنعم مقابل (35) صوتا ضد القرار، و امتنعت (32) دولة عن التصويت، يعرف القرار الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية و التمييز العنصري، كما طالب القرار جميع الدول بمقاومة الإديولوجية الصهيونية و التي حسب القرار تشكل خطرا على السلم و الأمن العالميين، و كثيرا ما يستشهد بهذا القرار في المناقشات المتعلقة بالصهيونية و العنصرية، و قد تم إلغاء هذا القرار بموجب القرار رقم (86/46) الصادر في (1991/12/16م) حيث جعلت إسرائيل من إلغاء القرار شرطا لمشاركاتها في مؤتمر السلام بمدريد في (1991م).[61]

و إن كان في الظاهر أن إسرائيل اشترطت إلغاء القرار كي تشارك في مؤتمر السلام، إلا أن ما جعل الجمعية العامة تقوم بإلغائه هو بسبب الهيمنة الأمريكية على منظمة الأمم المتحدة بكل أجهزتها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي و بعد ما أصبح العالم تحت وطأة النظام الدولي الجديد، و الذي أرست قواعده الولايات المتحدة الأمريكية أثناء حرب الخليج الثانية في (1991م).

[60] عبد الناصر قاسم الفرا، حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية، المرجع السابق، ص 33-35.
[61] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3379) بتاريخ (1975م)

و رغم صدور قرار إلغاء، فهذا لا يمنع من التأكيد بأن النظام الصهيوني هو فعلا شكل من أشكال العنصرية و التمييز العنصري و هو ما صرح به الرئيس الأمريكي السابق " في كتابه تحت عنوان (J. Carter, Palestine :Peace not apartheid, Simon and Shuster, 2006)

و الذي أحدث ضجة في الأوساط الدولية، يتألف الكتاب من (250) صفحة يبين فيه بأن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين و ما تبقى من الأراضي العربية هو احتلال غير شرعي، و بأن رفض إسرائيل احترام القانون الدولي، و الممارسات غير الشرعية ضد الشعب الفلسطيني، يشكل العائق الأساسي لإرساء قواعد السلام في فلسطين و منطقة الشرق الأوسط. [62]

الفرع الثالث: تدخل مجلس الأمن في القضية الفلسطينية و مسألة الشرق الأوسط

بعد ما تم التطرق سابقا إلى أهم القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة بشأن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني فيما يتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفقا لميثاق منظمة الأمم المتحدة و القانون الدولي العام، أخصص هذا الفرع إلى أهم القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي باعتباره الجهاز المختص أصلا في حفظ السلم و الأمن الدوليين.

و بالتالي يتضمن الفرع الثالث من المطلب، أهم قرارات مجلس الأمن التي أصدرها بشأن القضية الفلسطينية، لأبين فيما بعد مدى مسؤولية مجلس الأمن عن تنفيذ تلك القرارات بهدف الوصول إلى حل عادل ينهي النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

أولا: قرارات مجلس الأمن الخاصة بالنزاع الإسرائيلي العربي و القضية الفلسطينية

يعتبر مجلس الأمن صاحب الاختصاص الأصلي و المسؤول الأول في شؤون السلم و الأمن الدوليين، و حتى يباشر هذا الاختصاص، منحه ميثاق الأمم المتحدة سلطات واسعة تبدأ من مجرد تنظيم التسليح (المادة 26)من ميثاق المنظمة، إلى سلطة التدخل المباشر في كل حالة يكون فيها النزاع من شأنه المساس بالسلم و الأمن الدوليين. [63]

يعتبر النزاع الإسرائيلي العربي من القضايا الشائكة التي حاول مجلس الأمن التدخل وفقا لاختصاصاته بهدف الوصول إلى حل يرضي أطراف النزاع و خاصة فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني و

[62] Canadiens pour la Justice et la Paix au Moyen-Orient, Le livre de Jimmy Carter : *« Palestine : Paece not Apartheid »* , feuille d'information documentation N°19, Canadiens pour la justice et la paix au Moyen-Orient, juin 2007, p 1,2 sur 2.
Vue le 29/09/2013 www.cjpmo.org/DisplayDocument.aspx?DocumentID=40

[63] عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 382.

حقه في تقرير مصيره، فإثر اندلاع الحرب الأولى الإسرائيلية العربية في (1948م)، تدخل مجلس الأمن ليصدر سيلا من القرارات بشأن النزاع أهمها:

- القرارات رقم (42، 43، 44، 46، 48، 49، 50، 53) و التي أصدرها مجلس الأمن في (1948م)، كانت جلها تدعو أطراف النزاع إلى تهدئة الوضع و الوقف الفوري للعنف في فلسطين و منع استيراد الأسلحة و المواد الحربية و غيرها من المطالب التي تضمنتها تلك القرارات
- القرار رقم (50) الصادر في (مايو 1948م)، يتضمن تنصيب قوات حفظ السلام "ONUST" و هو جهاز أممي مكلف بمراقبة الهدنة في فلسطين.[64]

كما أن مجلس الأمن أصدر العديد من القرارات التي تدين الاعتداءات الإسرائيلية منذ (1948م - 2009م) ضد الشعب الفلسطيني، و معظم القرارات إن لم نقل كلها و التي تطلب من إسرائيل الاستجابة لهذه القرارات بقيت حبرا على ورق و لم تقبل إسرائيل تنفيذ و لو البعض منها رغم أن هذه القرارات لها أثر كبير على معطيات السلام في المنطقة.[65]

- القراران رقم (476 - 478) بتاريخ (1980)، صدرا عندما تبنت إسرائيل إجراءات تجعل من القدس الموحدة عاصمتها، فتبنى مجلس الأمن في (1980/06/30) القرار رقم (476) يطلب فيه من إسرائيل بصفتها القوة المحتلة لأرض فلسطين، الالتزام بهذا القرار و القرارات السابقة للمجلس و التخلي فورا عن تنفيذ سياستها التي تمس بنظام القانون الخاص لمدينة القدس المقدسة، إلا أن رفض إسرائيل الامتثال لهذا القرار، جعل المجلس يصدر قرارا آخر، و هو القرار رقم (478) في نفس السنة، حيث أكد فيه أن كل الإجراءات التي تتخذها إسرائيل لتغيير نظام القدس تعتبر باطلة، و يطلب من كل الدول التي أرسلت بعثات دبلوماسية إلى القدس بسحبها، و هو ما أكدت عليه الجمعية العامة في قرارها و اعتبرته خرقا للقانون الدولي و لا تمس بتطبيق "المعاهدة الرابعة لجنيف" على فلسطين.[66]

- القرار رقم (1322) الصادر في (2000/10/07)، يتضمن هذا القرار تنديدا للعمل الاستفزازي الذي وقع بالحرم الشريف في القدس و أعمال العنف التي تبعته بالقدس و في مناطق أخرى في كل الأراضي

---

[64] La sécurité collective, concept des opérations de maintien de la paix, (OMP), p16 www.eduki.ch/fr/doc/dossier-7-collect Vue le 29/09/2013

[65] United Nations, Security Council Resolutions, 1946 – 2006, Prepared for internet by the information technology section, Department of public information, New York, p 1 sur 1. www.un.org/Docs/sc/ vue le 10/03/2014

[66] La question de la Palestine, le statut de Jérusalem, occupation israélienne de Jérusalem-East (1967), Op-cit, p 1 sur 2.

الفلسطينية المحتلة من إسرائيل منذ (1967م)، و بالتالي يطالب مجلس الأمن إسرائيل الامتثال لتنفيذ التزاماتها القانونية و مسؤولياتها طبقا للاتفاقية الرابعة لجنيف، كما يدعو القرار العودة إلى مفاوضات في إطار مسار السلام بالشرق الأوسط.

- القرار (1397) بتاريخ (2002/03/12م)، يؤكد و لأول مرة صراحة و منذ صدور قرار تقسيم فلسطين (1948م)، فكرة وجود دولتين إسرائيل و فلسطين تعيشان جنبا لجنب ضمن حدود آمنة و معترف بها.[67]

ثانيا: مسؤولية مجلس الأمن عن تنفيذ قراراته بشأن النزاع الإسرائيلي العربي و القضية الفلسطينية

بعد ما عرضت إلى أهم قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقضية الفلسطينية و النزاع الإسرائيلي العربي على سبيل المثال، و مدى مسؤولية المجلس في تنفيذ قراراته أمام رفض إسرائيل الامتثال إلى تلك القرارات، و في هذا الصدد نجد أنفسنا أمام سؤالين هامين:

- هل يعتبر مجلس الأمن عاجزا عن تنفيذ قراراته المتعلقة بالنزاع الإسرائيلي العربي أم أن إسرائيل هي التي ترفض الالتزام بتلك القرارات ؟

جاء الفصل الخامس، السادس و السابع من ميثاق الأمم المتحدة ليعالج مسألة تشكيلة و وظيفة مجلس الأمن، بحيث يتمتع الأعضاء الدائمون فيه بحق الاعتراض على كل مشروع قرار يعرض للتصويت عليها للمجلس، كما تضمن الفصل السادس و السابع من الميثاق آليات عمل المجلس حتى يقوم بمهمته المتمثلة في" المسؤولية الرئيسية للحفاظ على السلم و الأمن الدوليين " (المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة).[68]

- و عليه نتساءل عن موقف مجلس الأمن من الممارسات غير الشرعية التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني من جرائم القتل و الإبادة و الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني و هذا يحدث باستمرار و تحت أعين منظمة الأمم المتحدة و أجهزتها و لجانها المختصة في المجال منذ (1948م) إلى يومنا هذا.

---

[67] Alain Gresh et Dominique Vidal, Palestine 1947, Op-cit, p 480.

[68] CETIM, AAJ, Tiers monde, d'après Kofi Annan, la réforme de l'Onu, Rapport du secrétaire de l'ONU « Dans une liberté plus grande : développement, sécurité et respect des droits de l'homme pour tous », critiques et propositions de CETIM et AAJ (centre d'étude pour le tiers monde et l'association Américaine de juriste), p 4 sur 3.
www.aaj.org.br/AAJ-CETIM-FR.htm vue le 28/11/2006

كما يعاب على مجلس الأمن، بأنه لا يملك قوات مسلحة خاصة به لتنفيذ قراراته تلك المتعلقة بالتدخلات العسكرية مهما كان هدفها، و بالتالي هو جهاز عاجز عن تنفيذ قراراته خاصة تلك التي تتخذ طبقا للفصل السابع من الميثاق، و يبقى المجلس تحت رحمة رضى الدول الأخرى لتنفيذ قراراته سواء تضمنت تدابير غير عسكرية (المادة 41) أو تدابير عسكرية (المادة 42) من ميثاق المنظمة.

و قد واجه مجلس الأمن هذه الثغرة لما أنشأ عمليات حفظ السلام التي عرفت تطورات كبيرة و في عدة مناطق العالم خاصة في إفريقيا و الشرق الأوسط، و تتمثل مهام عمليات حفظ السلام، بين مراقبة وقف إطلاق النار إلى إعادة بناء دولة كاملة بهيئاتها الإدارية و هو ما يستلزم وصاية مؤقتة على البلد المعني مرورا بالمساعدات الإنسانية.[69]

كما يدخل في سياق اختصاصات مجلس الأمن ضرورة قيامه بعملية الإشراف و مراقبة تنفيذ القرارات الصادرة عنه لا سيما تلك المتعلقة بتشكيل قوات حفظ السلام ذلك أن المادة (43) من ميثاق منظمة الأمم المتحدة و المتعلقة بتشكيل القوات المسلحة لم تدخل حيز التطبيق بسبب عدم اتفاق الدول الدائمة العضوية في المجلس على إيجاد صيغة ملائمة لتشكيل تلك القوات، و عليه تعتمد الأمم المتحدة على المادتين (106 و 53) من الميثاق لتشكيل هذه القوات.[70]

إذا كان مجلس الأمن يتمتع بكل هذه السلطات في سبيل حفظ السلم و الأمن الدوليين، فأين هو من تنفيذ قراراته تلك التي تتعلق بالأراضي المحتلة الفلسطينية أو الحالة في الشرق الأوسط كما سماها

« Affaire Palestinienne, situation au Moyen-Orient

situation dans les territoires occupés »

نعلم بأن المادة(25) من ميثاق الأمم المتحدة نصت على ما يلي:

" يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق"

ـ إذا أين الخلل؟ هل هو في قرارات المجلس ؟ أم أن الدول الأعضاء في المنظمة لا تلتزم بتنفيذ قراراته؟

في حالة ما إذا كان الخلل في قرارات مجلس الأمن، يرى بعض المحللين و الباحثين في الموضوع أن القرار (242) الصادر في (1967م) على سبيل المثال، و الذي كان الهدف منه حل المشاكل

---

[69] Centre Thucyde, revue pouvoirs, le conseil de sécurité blocage et renouveau et maintenant ? 2004, mise en ligne 2005, p 4, 5 sur 9.
www.afri-ct.org/article.php3id_article=1038 vue le 30/06/2013

[70] أنظر رمزي نسيم حسونة، مشروعية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي و آلية الرقابة عليها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 27، العدد الأول، 2011، ص 546.

المتعلقة بالأقاليم في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني يقتضي بعض التأويلات و التفسيرات فيما يتعلق بمعرفة هل طلب من إسرائيل الانسحاب من بعض المناطق(حسب التفسير الإسرائيلي)، أو من كل المناطق (كما يدعي العرب و حلفائهم)، و هو سبب عدم تنفيذ القرار رقم (242).

إن المشكلة الأكثر تعقيدا في القرار رقم (242) هو أنه لا يتعلق إطلاقا بالقضية الفلسطينية، و لم يتم الإشارة في القرار لذلك، و الأكثر من ذلك لم يتم النص على " الدولة الفلسطينية" فيه، و لكنه يشير إلى ضرورة حل مسألة اللاجئين(عربا و يهودا) و أموالهم التي تركت ورائهم، لذلك لا يمكن لهذا القرار أن يكون أساس مفاوضات بين أطراف النزاع إلا فيما يتعلق بمسألة اللاجئين.[71]

لذلك يعتبر القرار رقم(242)، (والذي قبلت به كل أطراف النزاع ماعدا حركة فتح و سوريا) عمل رائع للدبلوماسية الغامضة (La diplomatie ambiguë) و يعترف للقرار بأنه غامض إلى حد يجعل الكل يرضى به من السوفييت، العرب، أمريكا و إسرائيل، بحيث كل دولة تعطي له تفسيرات مختلفة.

كما بقيت قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني في تناقض جوهري مع القرارين (242، 338) لمجلس الأمن حيث بقيت أمريكا و إسرائيل تؤكدان على هذين القرارين ، أما المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر فلم يعترف بالقرارات رقم(181،338،242) إلا في عام (1988م) ليقوم بعد عشر سنوات بإلغاء كل النصوص في الميثاق الوطني الفلسطيني التي لا تعترف بالوجود الإسرائيلي.[72]

- و في هذه الحالة، هل يمكن القول بأن عدم تنفيذ إسرائيل القرارين(242 و 338) لمجلس الأمن سببه عدم اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بالقرارين آنذاك إلا في عام (1988م)؟

أما فيما يتعلق برفض إسرائيل الالتزام بقرارات الأمم المتحدة سواء تلك المتعلقة بالنزاع الإسرائيلي العربي أو المتعلقة بالقضية الفلسطينية، فقد أصبحت إسرائيل الدولة المدانة بانتظام و مباشرة على مستوى الأمم المتحدة و الدليل هو التصويت المعبر عنه على مستوى أجهزة المنظمة و الذي يعطي فكرة عن الإدانة الواسعة للسياسة الإسرائيلية، ورغم تلك الأصوات إلا أنها تبقى عديمة الأثر بسبب انعدام الرغبة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تدين إسرائيل أو تطالبها بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها بالقوة، أما عندما يتعلق الأمر بدول أخرى فيصبح المجلس يملك من الوسائل الكافية لتنفيذ

[71] Raphael Israeli, Les trois cercles concentriques d'un conflit mondial, Analyse de l'ouvrage de Paul Geniewski, Le contentieux israélo-arabe, Cheminement, 2007, 192 pages, Controverse, p 225.
www.controverses.fr/pdf/n6/**israeli6**.pdf vue le 22/02/2012

[72] Alain Gresh et Dominique Vidal, Palestine 1947, Op-cit, p 489.

قراراته، بحيث جند مجلس الأمن من العقوبات غير العسكرية (المادة 41 من الميثاق) و العقوبات العسكرية (المادة 42 من الميثاق)، و قد طبقت تلك العقوبات على كل من إفريقيا الجنوبية في زمن "الأبرتيد"، العراق، ليبيا، يوغسلافيا و العديد من الدول الإفريقية، و أحيانا يلوح فقط مجلس الأمن بتطبيق العقوبات على بلد ما حتى ينحني ذلك البلد و ينفذ قرارات المجلس.[73]

و بناءا على ما سبق، نتساءل لماذا لم يقم مجلس الأمن بتنفيذ قراراته المتعلقة بالنزاع الإسرائيلي العربي بناء على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة كما فعل مع الدول السابق ذكرها ؟

المطلب الثاني: موقف الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن من النزاع الإسرائيلي العربي و القضية الفلسطينية

إن اختيار الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن هو نتيجة انتصارها في الحرب العالمية الثانية كما هو معلوم، و إذا خصصت هذا المطلب للدول الدائمة العضوية في المجلس و موقفها من القضية الفلسطينية فليس إلا لأنها تمتاز بامتياز خاص و هو حق الاعتراض على أي مشروع قرار يطرح للتصويت عليه في المجلس طبقا لشروط نص عليها الميثاق، و مجلس الأمن لا يعمل إلا وفقا لهؤلاء الخمسة الكبار، لذلك يعتبر موقفهم من النزاع الإسرائيلي العربي و من القضية الفلسطينية موقفا جوهريا، و بالتالي سأقسم هذا المطلب إلى فرعين، أعالج في الفرع الأول، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من النزاع الإسرائيلي العربي و القضية الفلسطينية، ثم أعرض في الفرع الثاني إلى موقف باقي الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن من النزاع الإسرائيلي العربي .

الفرع الأول: موقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية و الحالة في الشرق الأوسط

نظرا للعلاقة الخاصة التي تربط كل من الولايات المتحدة و إسرائيل، فمن البديهي أن أخصص الفرع الأول لموقف الولايات المتحدة من النزاع الإسرائيلي العربي و القضية الفلسطينية، ذلك أن الحماية الأمريكية لإسرائيل تعتبر أمرا طبيعيا باعتبارها زعيمة المعسكر الغربي أثناء الحرب الباردة، و باعتبارها المهيمن الوحيد على الساحة الدولية حاليا بعد سقوط المعسكر الشرقي، و المتعارف عليه، أن هناك مصالح متبادلة بين الطرفين استدعت هذه الحماية منذ أكثر من نصف قرن، و لكن ما هو غير طبيعي في هذه العلاقة أنها لا ترتكز أساسا على تأثير الدولة الحامية على سياسة الدولة المحمية كما هو

[73] Pascal Boniface, Vers la 4e guerre mondiale, Armand Colin, Paris, 2005, p 38.

متعارف عليه، فمثلا عندما كان أمن ألمانيا الاتحادية مرتبطا بالضمانات الأمريكية، لم تستطع مواجهة هذه الأخيرة و التحرر من تأثيرها عند اتخاذها قرارات إستراتيجية إلا بعد توحيدها مع ألمانيا الشرقية، و أيضا فرنسا فإنها لم تتحرر من التأثير الأمريكي إلا بعدما امتلكت السلاح النووي، لكن الأمر يختلف بالنسبة لإسرائيل، هنا نلاحظ التأثير المباشر لإسرائيل على القرارات الأمريكية و ذلك لأسباب سأعرضها لاحقا.[74]

بعد الإعلان عن قيام" دولة إسرائيل" في (1948م)، كانت الولايات المتحدة أول دولة تعترف بها، و لم تكن العلاقات آنذاك إستراتيجية بينهما، و قد عارض ذلك الاعتراف السفراء الأمريكيين بالدول العربية خلال عهدة الرئيس " H. Truman" لأن ذلك الاعتراف سيشعل المنطقة نار الحرب، (و هو ما عرضناه سابقا)، كما قرر الرئيس الأمريكي فرض حصار على الأسلحة المتجهة إلى منطقة الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل.[75]

بعد نهاية الحرب الإسرائيلية العربية الأولى و إبرام اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل و العرب تحت المظلة الأممية، أعلنت الولايات المتحدة مع بريطانيا و فرنسا في (1950/05/25م)، بأنه في حالة وجود أي خرق للحدود المتفق عليها في اتفاقيات الهدنة من طرف أي دولة من دول شرق الأوسط، فإنهم سينفذون التزاماتهم كأعضاء للأمم المتحدة أو خارج هذا النطاق للتدخل و منع ذلك الخرق، كما اشترطت الدول الثلاثة في حالة بيعها الأسلحة لدول المنطقة، عدم استعماله للاعتداء ضد دولة أخرى من دول تلك المنطقة، إلا أن التحالف الثلاثي ضد العرب و الذي كانت تتزعمه أمريكا لم يدم طويلا، فأثناء أزمة قناة السويس، لم تشارك الولايات المتحدة في العدوان الثلاثي على مصر، و هو الموقف الأمريكي الوحيد الذي سجل لصالح العرب.[76]

استمرت الولايات المتحدة في سياستها الرامية إلى حماية إسرائيل عن طريق ممارستها حق الاعتراض على كل مشروع قرار يمس بمصالح إسرائيل، و حتى الحروب العدوانية التي شنتها إسرائيل ضد جيرانها العرب مثل حرب (1967م) بحيث وسعت من حدود دولتها و بالتالي قضت على قرار الجمعية العامة القاضي بتقسيم فلسطين، لم تتأخر الولايات المتحدة في تقديم تلك الحماية.[77]

---

[74] Pascal Boniface, Vers la 4e guerre mondiale Op-cit, p 59,60.
[75] IBID, p 62,63.
[76] Alain Gresh, Dominique Vidal, les 100 clés du Proche-Orient, Op-cit, p 217,218.
[77] Alain Gresh et Dominique Vidal, Palestine 1947,Op-cit, p 141.

و بالتالي ففي ما يتعلق بالملف الإسرائيلي الفلسطيني، فقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية على تفسيرها الضيق و الخاص للقانون الدولي، إذ صرحت بأن النصوص الوحيدة للأمم المتحدة التي لها قيمة في المسألة، هما القراران لمجلس الأمن رقم (242) بتاريخ(1967م)، و(338) بتاريخ(1973م) و اللذان يتضمنان استبدال الأرض مقابل السلام، و اعتبر هذا التصريح بمثابة ضربة قاضية لكل النصوص التي صادق عليها المجتمع الدولي بما فيها الولايات المتحدة نفسها، و منها القرار رقم (194) للجمعية العامة و المتضمن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم، و القرار رقم (181) الصادر في (1947/11/29م)، و القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين و الذي ترتكز عليه أساسا شرعية إسرائيل الدولية.[78]

إذا استمرت الولايات المتحدة على هذا النهج في سياستها اتجاه الملف الإسرائيلي الفلسطيني و هو ما أكدت عليه في خطة إصلاح الشرق الأوسط و شمال إفريقيا خلال قمة "جورجيا" بالولايات المتحدة الأمريكية على لسان مجموعة الثمانية" G8" في (2004م)، ففي الفقرة رقم(09) من نص البيان و بعد التعديلات التي حدثت على النص الأول، جاء ما يلي فيما يتعلق بالسلام في منطقة الشرق الأوسط:

" إن جهودنا من أجل الإصلاح في المنطقة ستسير يدا بيد مع تأييدنا لتسوية عادلة ، شاملة و دائمة للنزاع الإسرائيلي العربي على أساس قراري مجلس الأمن رقم (242 ، 338)، و نحن نصادق كليا على بيان المجموعة(2004/05/04م) و تنظم إلى المجموعة في رؤاها المشتركة لدولتين إسرائيل و دولة قابلة للحياة ديمقراطية و ذات سيادة هي فلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام و أمن ..." .[79]

رغم التأييد الأمريكي المطلق لإسرائيل، إلا أن هناك حالات صوتت فيها الولايات المتحدة ضد إسرائيل:

الحالة الأولى: اعترف الرئيس الأمريكي السابق "J. Carter" في مذكراته بأن العالم العربي و حلفائه في المنظمات الدولية طرحوا عدة مرات مشكلة المستعمرات التي شيدتها إسرائيل في الأراضي المحتلة، المواجهات في لبنان و حقوق الشعب الفلسطيني، كما اعترف بقرارات الأمم المتحدة التي تدين إسرائيل و المقدمة إلى أجهزة المنظمة حيث تحصلت على أغلبية ساحقة لولا الفيتو الأمريكي الذي منعها من

[78] Phyllis Bennis, L'empire contre l'ONU, The us undermines international Law, Le Monde Diplomatique, décembre 1999, p 1,4,5.
Vue le 26/05/2006www.univ-poitiers.fr/forell/cabal/art/mdool/uv_MDd99.htm

[79] عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الحقائق و الأهداف و التداعيات، الدار العربية للعلوم، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، لبنان، الجزائر،2005، ص 132.

الصدور، و لو صدرت لكانت نتائجها خطيرة على إسرائيل مثل العقوبات السياسية و الاقتصادية تفرض عليها من طرف المجتمع الدولي.

لذلك، في(1980/03/01) أدهشت الولايات المتحدة العالم بتصويتها ضد إسرائيل في مجلس الأمن على القرار رقم (465) والمتعلق بالأراضي المحتلة من طرف إسرائيل، تضمن توبيخا لإسرائيل بسبب بناء المستوطنات أضعاف مما اعتادت عليه فوق الأراضي العربية المحتلة، كما تضمن القرار النظام الأساسي للقدس و الأماكن المقدسة، فقد انضمت الولايات المتحدة إلى أعضاء مجلس الأمن للتصويت على القرار و هو ما أفرح عرب أمريكا و أغضب يهود أمريكا، ثم قام الرئيس الأمريكي بتصريح يبرر فيه موقفه بحجة أن التصويت الأمريكي ضد إسرائيل جاء نتيجة " خطأ لسوء توظيف الاتصالات"

الحالة الثانية: تمثلت في القرار الصادر بالإجماع من مجلس الأمن رقم (487) في (1981/06/19م) تضمن إدانة للهجوم على المفاعل النووي العراقي"Osirak"، و القرار في حد ذاته يدين الهجوم و لا يدين إسرائيل، و قد حذرت الولايات المتحدة باستخدام الفيتو في حالة ما إذا ذكر القرار إدانة صريحة لإسرائيل، و لكن لم تستطع الولايات المتحدة و إسرائيل منع الجمعية العامة للأمم المتحدة من إصدار قرارها الذي يدين إسرائيل في عدوانها على المفاعل النووي العراقي في (1982/11/17م).

أما الحالة الثالثة و الأخيرة تمثلت في القرار رقم (520) الصادر في (1982/09/19م) بالإجماع من مجلس الأمن تضمن إدانة لإسرائيل بسبب اعتدائها على بيروت الغربية، و طالب أعضاء المجلس في القرار الدولة المعتدية الانسحاب إلى الحدود السابقة، و قد كان هدف القرار إطفاء غضب الرأي العام الغربي الذي تأثر جراء الصور التي شاهدها لضحايا جريمة الإبادة للعائلات الفلسطينية في مخيم" صبرا و شتيلا"، و رغم الفظائع التي ارتكبتها إسرائيل في حق الأبرياء، بقيت الولايات المتحدة تؤيد إسرائيل حتى عندما صوتت ضدها في القرار رقم(520)، فبدلا من أن يتضمن القرار انسحاب إسرائيل من كل الأراضي اللبنانية، تضمن القرار شق بيروت الغربية فقط .[80]

حتى يومنا هذا ما زالت الولايات المتحدة تحمي إسرائيل، و مهما تعاقب على الإدارة الأمريكية من رؤساء سواء كانوا من حزب ديمقراطي أو جمهوري، فالهدف الأول و الأخير هو أمن إسرائيل و التحالف الاستراتيجي معها مع ضرورة توفير السلام لها، و هو ما اعترفت به الأمينة العامة لإدارة

[80] Gl Saad Eddine Chazly, L'option militaire arabe, traduction de Yamina Hellal, entreprise nationale du livre, Alger, 1990, pp 126 – 128

الشؤون الخارجية الأمريكية"H.Clinton" في " تل أبيب" عام (2009م)، لكن إسرائيل لا تعبأ لا بالولايات المتحدة حاميتها، و لا بأي دولة أخرى، فهي تستمر في بناء المستوطنات فوق الأراضي المحتلة و مازالت اعتداءاتها مستمرة على الشعب الفلسطيني، لذلك على الولايات المتحدة إذا أرادت إقرار السلم في المنطقة، أن تغير من سياستها اتجاه إسرائيل عن طريق امتناعها من استخدام دائما و أبدا حق الاعتراض لصالح إسرائيل.[81]

الفرع الثاني : موقف باقي الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن من النزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية

كان للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن موقفا من القضية الفلسطينية عندما كان العالم ثنائي القطبية، و موقفا آخر في ظل الهيمنة الأمريكية على أجهزة الأمم المتحدة عامة و على مجلس الأمن على الأخص.

أولا: موقف الاتحاد السوفييتي سابقا ثم روسيا من النزاع الإسرائيلي العربي

أصبح النزاع الإسرائيلي الفلسطيني ينظر إليه حسب المصالح الاقتصادية (الذهب الأسود المتواجد في منطقة الشرق الأوسط)، و المصالح الجيوسياسية (النزاع بين المعسكرين الشرقي و الغربي) من طرف القوى الخمس و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفييتي، القوة التي كانت لها تأثير خاص أثناء الحرب الباردة باعتبارها الأقرب من منطقة الشرق الأوسط.

لذلك حاول الاتحاد السوفييتي التأثير في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني حتى الحرب العالمية الثانية و أثناء الحرب الباردة حتى انهياره في (1990م)، حيث استخلفته روسيا الاتحادية على الساحة السياسية الدولية.

1. الاتحاد السوفييتي أمام المشكلة اليهودية

قبل قيام الثورة البلشفية، كان يعيش في روسيا القيصرية حوالي(05) مليونا يهودي يشكلون تجمعات خاصة بهم، بسبب أن السكان الروس كانوا حريصين على حماية ثقافتهم و ديانتهم الأرثوذوكسية من كل الديانات و الثقافات الأجنبية بما فيها اليهود، و هو ما شكل فعلا مشكلة في روسيا إلى أن ظهرت أفكار "Herzl" و المتمثلة في تأسيس دولة لليهود"Eretz Israël" المتشردين عبر

[81] Gideon Levy: Amérique arrêtez de cirer les pompes à Israël, 1er novembre 2009, Haaretz, journal de Palestine, Géopolitique et stratège, N°49 du (14/11/2009), Palestine solidarité, p 1 sur 2.

Vue (10/10/2012) http://www.palestine-solidarité.org

العالم، كما يؤكد بعض المؤرخين الذين اهتموا بأحداث الحرب العالمية الثانية، أنه تم الاتفاق في مؤتمر يلطا(1945م) بين الرؤساء الثلاث الكبار لكل من الولايات المتحدة، الاتحاد السوفييتي و بريطانيا " Staline, Roosevelt et Churchill" على منح فلسطين لليهود و فتح أبواب الهجرة إليها، و يخدم هذا الاتفاق المصالح السوفيتية بحيث يخلص دول شرق أوربا من المشكلة اليهودية الأوروبية، و فعلا فبين (1945م و 1947م)، وصل عدد اليهود بعشرات الآلاف إلى المناطق الغربية في كل من ألمانيا و النمسا في مخيمات أقيمت لهم في انتظار الهجرة إلى فلسطين.

لم ينحصر دعم السوفييت لليهود و المنظمة العالمية الصهيونية في تأييدهم و فتح باب الهجرة إلى فلسطين فقط، بل وصل إلى تأييد حق الأمة اليهودية في الوصول إلى تقرير مصيرها بفلسطين، أي خلق الدولة اليهودية في المستقبل و هو ما صرح به الوزير السوفييتي آنذاك"A. Gromyko" بقوله أنه حان الوقت لإنقاذ اليهود عملا و ليس قولا، و بأن الدول الغربية لم تضمن حماية للحقوق الأولية للشعب اليهودي المتمثلة في آماله نحو بناء دولة لهم، و من ألا عدل منع هذا الشعب من تحقيق تلك الآمال.[82]

يرى بعض المحللين السياسيين للسياسة المزدوجة للإتحاد السوفييتي و المتمثلة في تأييد الحركات الوطنية العربية في المنطقة من جهة، و في نفس الوقت تأييد اليهود لتشييد دولتهم بفلسطين من جهة أخرى يرجع إلى عدة عوامل منها:

- تغير في الدبلوماسية السوفييتية نحو الشرق الأوسط في (1947م)، فبعدما كان الرئيس السوفييتي يدعم الحل للنزاع اليهودي الفلسطيني بإقامة دولة واحدة يقطنها شعبان يتداولان على السلطة،غير رأيه ليؤيد سياسة تقسيم فلسطين إلى دولتين، كما دافع عن رأيه هذا أمام كل من الولايات المتحدة و بريطانيا و اللتان كانتا تريدان إخضاع فلسطين إلى وصاية دولية، و عمل السوفييت و الصهاينة معا لإحباط مقترحات الولايات المتحدة، و بعد اندلاع الحرب الإسرائيلية العربية الأولى والتفوق الفلسطيني في البداية في الميدان، مد الاتحاد السوفييتي اليهود بجميع المساعدات العسكرية التي يحتاجها في حربه ضد العرب بواسطة البواخر التشيكوسلوفاكية التي كانت تزودهم بالعتاد و الذي كان سبب انتصارهم ضد الجيوش العربية في (1948م).[83]

[82] Alain Gresh et Dominique Vidal, Palestine 1947, Op-cit, p 93,94.

[83] Walid Khalidi, Le choix des puissants, Palestine 1917 – 1948, Histoire du terrorisme sioniste, Revue d'études Palestiniennes, vol :7, N°1, été 1988, p 19
. Vue le 30/09/2013www.aaargh.codoh.info/fran/livres 4/Palestine17-49.pdf

- إن الهدف الذي كان يسعى إليه الزعيم السوفييتي"Staline "من تأييده لبناء دولة لليهود فوق أرض فلسطين، إنما لخلق خلاف بين كل من بريطانيا و الولايات المتحدة و هم أعدائه من خلال تشجيع هجرة اليهود نحو أوربا الغربية كما سبق و ذكرنا، كما كان هدفه في تأييده للصهاينة هو استبعاد بريطانيا من المنطقة، إلا أنه تفاجأ في عام (1949م) عندما لاحظ أن الدولة اليهودية بدأت تميل إلى الولايات المتحدة، بحيث تلقت منها قرضا بقيمة (100) مليونا دولار.[84]

- باعتبار أن بريطانيا عدو للسوفييت و بما أن الصهاينة في صراع مستمر مع بريطانيا، فمن باب أولى أن يؤيد الاتحاد السوفييتي اليهود لإقامة دولتهم بفلسطين، ضف أن الصهاينة هم يهود تقدميون بفلسطين فهم يمثلون آمال للفكر الشيوعي و أكبر من عرب المنطقة المتخلفين و المراقبين من طرف مجموعة من الملوك الأفندية، و بخلق دولة يهودية بالمنطقة، هو السبيل الوحيد لزعزعة أمن و استقرار المنطقة من الداخل و هو ما تعجز عن القيام به الأحزاب الشيوعية العربية الضعيفة الموالية للإتحاد السوفييتي.[85]

2. الموقف السوفييتي من النزاع الإسرائيلي العربي أثناء الحرب الباردة

بعد أحداث عديدة جمدت العلاقات الإسرائيلية السوفييتية (و هي ليست محل بحثنا هذا)، انقلب الاتحاد السوفييتي و شكل تحالفات و قدم دعمه إلى الحركة الوطنية العربية ضد الامبريالية الغربية بداية من عام (1955م)، و خاصة الولايات المتحدة التي حلت مكان بريطانيا و فرنسا في منطقة الشرق الأوسط، و أصبح موقف الدول الغربية واضحا و صريحا يتمثل في دعم إسرائيل، رفض مساعدة العرب، رفض كل مطالب العرب الاقتصادية و السياسية و فرض عليهم اتفاقيات عسكرية ضد السوفييت، و هذا الموقف من الغرب دفع بالعرب للتحالف و التعاون مع الاتحاد السوفييتي في كل الميادين، إلا أن مصر أعلنت ولاءها للولايات المتحدة و لم يبق للإتحاد السوفييتي دور هام في منطقة الشرق الأوسط مثل السابق.[86]

بعد ما انهزم العرب في حربهم ضد إسرائيل عام(1967م)، و صدر القرار رقم (242) من مجلس الأمن، ابتعد الاتحاد السوفييتي جزئيا عن ميدان التسوية (حيث قدم عدة مشاريع لتسوية النزاع إلى مجلس الأمن ثم إلى الجمعية العامة لكن بدون جدوى) تاركا الفرصة لجهود الأمم المتحدة و التي كانت

[84] Françoise Thom, Laurent Rucher, Staline, Israël et les Juifs, cahier du monde Russe, En ligne (13/04/2002) mis en ligne 18 juin 2009, p 2. http://www.monderusse.revues.org/4059. Vue le 10/10/2012

[85] Alain Gresh et Dominique Vidal, Palestine 1947, Op-cit, p 94-96.

[86] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 clés du Proche-Orient, Op-cit, p 563.

تهدف إلى تنفيذ القرار رقم (242) لمجلس الأمن، و بعد فشل المبعوث الدولي في منطقة الشرق الأوسط السويدي "G. Jarring" عاد الدور السوفييتي للظهور من خلال وساطة الدول الأربع الكبرى و التي تمت بناء على اقتراح من فرنسا (1969م) لعقد اجتماع بين الأربع الكبار لإيجاد سبل إحلال السلام في المنطقة.[87]

عندما اندلعت حرب أكتوبر (1973م)، و رغم الدعم السوفييتي الكامل لمصر و سوريا، كان إنهاء الحرب من الطرف المصري بداية لتراجع الدور السوفييتي في المنطقة أمام العودة الأمريكية إليها، ذلك أن السياسة المصرية كانت في اتجاه واضح نحو الاعتماد على الدور الأمريكي للتوصل إلى تسوية للصراع الإسرائيلي العربي.[88]

3. موقف روسيا من الصراع الإسرائيلي العربي

قبيل انهيار الاتحاد السوفييتي، بدأت العلاقات الإسرائيلية السوفييتية تأخذ مجراها الطبيعي شيئا فشيئا في عهد الرئيس السوفييتي " Gorbatchev" و البداية كانت بتنظيم لقاءات سرية على مستوى القنصليات في "باريس" في (1985م)، إلى أن وصلت إلى فتح قنصليات في البلدين (1987م و 1988م)، ثم إقامة علاقات دبلوماسية في (1991م)، و إعطاء الضوء الأخضر لهجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل حتى بلغ عددهم(900000) يهودي ما بين (1986م و 2002م)، كما انضم الرئيس السوفييتي إلى الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها في حرب الخليج الثانية (1991م)، و بالتالي أصبح العرب (الذين لم ينضموا إلى الحلف الأمريكي لتحرير الكويت) يؤيدون الانقلاب الذي حدث في موسكو و انهار إثره الاتحاد السوفييتي في (19 أوت 1991م).

تمثلت السياسة الروسية الجديدة في الدعم الكلي للولايات المتحدة و عدم معارضتها في قراراتها التي تتخذها بشأن مسألة الشرق الأوسط، لذلك ترأست بالشراكة (Coprésidence) مؤتمر " Madrid" و كان الرئيس الروسي"B.Eltsine " غائبا في (1993/09/13م) بواشنطن للتوقيع على الإعلان حول مبادئ الحكم الذاتي الفلسطيني، إلا أن العلاقات بين كل من موسكو و واشنطن بدأت في الخلاف خاصة فيما يتعلق بملف الشرق الأوسط، و لذلك حاولت موسكو فيما بعد إنماء علاقاتها الودية مع كل دول الشرق الأوسط بما فيها العربية السعودية، مصر و إسرائيل.[89]

---

[87] وحيد عبد المجيد، الاتحاد السوفييتي و مشروعات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، السياسة الدولية، ص 1على3 . Vue le 23/10/ 2012 http://digital.ahram.org.eg/articles.aspt?serial=96180 eid=891

[88] المرجع نفسه، ص 2 على 3.

[89] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 clés du Proche-Orient, Op-cit, p 563-565.

ثانيا : الموقف البريطاني من النزاع الإسرائيلي العربي

عارضت بريطانيا قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين، و كانت ترى في حل النزاع بتأسيس دولة بقوميتين(Un Etat binational) عربية و يهودية، لأن ذلك يخدم المصالح البريطانية بفلسطين، لكن الحكومة البريطانية آنذاك(بعد نهاية الحرب العالمية الثانية)، كانت تواجهها ثلاث عوائق تتمثل في الولايات المتحدة، الاتحاد السوفييتي و حزب العمال البريطاني المساند للقضية الصهيونية في أغلبيته.

كانت الجيوش البريطانية بفلسطين تتعرض لاعتداءات عديدة من طرف الصهاينة، فردت السلطة المنتدبة بفلسطين بكل عنف و عدائية نحو اليهود مما أثار استنكار أوربا فغيرت بريطانيا سياستها بسياسة التهدئة نحو اليهود، لكن الضغوطات السياسية و الاقتصادية على بريطانيا جعلتها تلقي بالملف الفلسطيني إلى منظمة الأمم المتحدة قبل انقضاء مدة الانتداب بشهور،[90] و لا بأس من الإشارة إلى موقف بريطانيا قبل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي ثم موقفها بعد الانضمام إليه.

1 . موقف بريطانيا من النزاع الإسرائيلي العربي قبل انضمامها إلى الاتحاد الأوربي

بعد انهزام الجيوش العربية في أول حرب لها بفلسطين (1948م)، حملت الحركة الوطنية العربية المسؤولية لبريطانيا، كما حل عليها غضب الشعوب و الدول التي كانت خاضعة لها، و البداية كانت بتأميم شركة البترول الإيرانية البريطانية من طرف الحكومة الإيرانية و التي كان على رأسها آنذاك " مصدق" في (1951م)، ثم تأميم قناة السويس بمصر من طرف الرئيس المصري" جمال عبد الناصر" في (1956م)، و الثورة بالعراق في (1958م)، و كانت الضربة الأقوى على بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط فشل العدوان الثلاثي الذي شاركت فيه بريطانيا على مصر إلى جانب كل من فرنسا و إسرائيل في (1956م) إثر تأميم قناة السويس، كما اضطرت بريطانيا للتخلي عن منطقة الخليج و عدن، و بعد عام (1967م) انتهت السيطرة البريطانية نهائيا على منطقة الشرق الأوسط و التي دامت قرابة قرن و نصف لتحل محلها الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة.[91]

2 . موقف الاتحاد الأوربي من النزاع الإسرائيلي الفلسطيني

من الضروري التطرق إلى موقف الاتحاد الأوربي من النزاع الإسرائيلي الفلسطيني باعتباره أولا يشكل قوة مؤثرة على الساحة السياسية الدولية، و باعتبار أن بريطانيا و فرنسا العضوان الدائمان في مجلس الأمن أعضاء أيضا في الاتحاد الأوروبي، كما أن الاتحاد الأوربي له دور كبير في مجال الدفاع و الأمن طبقا للمعاهدة المنشئة للإتحاد الأوروبي و إعلان " بترزبورغ"

[90] Walid Khalidi, Le choix des puissants, Op-cit, p 22.
[91] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 clés du Proche-Orient, Op-cit, p 275-277.

(Traité de Maastricht 1991) et (Déclaration de Petersburg de 1992)
كما يتعامل الاتحاد في مجال الأمن و الدفاع مع حلف" NATO " المنشأ في (1949م) و هو العمود الذي يقوم عليه الحلف.[92]

إن الاتحاد الأوربي و بعد تجربته التي خاضها مع الولايات المتحدة (أحداث 11 سبتمبر 2001م) مع الرئيس الأمريكي "Bush junior " تيقن من أن أمن أوربا لا يكون بخوضها حرب في المنطقة إنما أمنها يكمن في تسوية النزاع في الشرق الأوسط و إحلال السلام بالمنطقة، كما يرى بعض المختصين الإسرائيليين بأنه يمكن أن يكون للإتحاد الأوربي نفوذ و تأثير قوي على الساحة السياسية الدولية و خاصة في منطقة الشرق الأوسط ، بشرط هو أن يتكلم الإتحاد بصوتا واحد و لا يسوده الانقسام (كما حدث في الحرب على العراق)، كما يرى هؤلاء أن إسرائيل باختيارها الولايات المتحدة كحليف وحيد و استراتيجي خطأ كبير، فقد تنقلب موازين القوى في المستقبل و بالتالي تفقد إسرائيل حليفا هاما هو الإتحاد الأوربي، و هو الذي يرفض أن يكون بالنسبة لإسرائيل سوى حليف اقتصادي أو تقني، و الحقيقة أن الإتحاد الأوربي له دور يؤديه في مسألة الاستقرار بالشرق الأوسط.[93]

ثالثا: الموقف الفرنسي من النزاع الإسرائيلي العربي

عارضت فرنسا قرار تقسيم فلسطين في البداية، لكن سرعان ما تراجعت عن موقفها بسبب الضغوطات التي تمت ممارساتها على وزير الخارجية الفرنسي آنذاك (25 نوفمبر 1947م) و نجحت تلك الضغوطات حتى صوتت مع القرار 181(1947) المتضمن تقسيم فلسطين.

وصل الدعم الفرنسي لإسرائيل إلى أعلى مستوى بحيث تم نقل تكنولوجية القنبلة النووية إلى الخبراء الإسرائيليين و تزامن ذلك مع اندلاع الثورة الجزائرية في (1954م) ضد فرنسا مما زاد من حماس هذه الأخيرة في دعم و نصرة إسرائيل ضد العرب ظنا منها ما لم تستطع تحقيقه في الجزائر يمكنها أن تحققه في الشرق الأوسط.[94]

و هو ما حدث فعلا في أزمة قناة السويس (1956م)، بحيث أدى تأميم مصر لقناة السويس إلى تفجير أزمة السويس و التي أخذت أبعاد عالمية، فقامت كل من القوى الاستعمارية الغربية (فرنسا و بريطانيا) إلى جانب الكيان الصهيوني بحرب عدوانية على مصر لكنها انتهت بفشل ذريع للإمبريالية

[92] عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، المرجع السابق، ص 7، 8.
[93] Pascal Boniface, Vers la 4e guerre mondiale, Op-cit, p 138-142.
[94] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 clés du Proche-Orient, Op-cit, p 244.

الغربية و الكيان الصهيوني، فقضت مغامرة السويس على الطموحات الإنكليزية و الفرنسية في الشرق الأوسط .[95]

بعد حرب (1967م) انفك التحالف الاستراتيجي الإسرائيلي الفرنسي و أصبحت لفرنسا سياسة خاصة نحو الشرق الأوسط (La politique arabe de la France) أرجع البعض هذه السياسة نحو العرب بسبب تبعية فرنسا للبترول العربي و الضغوطات الانتخابية التي يمارسها الفرنسيون المسلمون بفرنسا، و الحقيقة أنها كانت هناك سياسة فرنسية في المنطقة منذ تولي الرئيس الفرنسي" Ch. De gaulle" الحكم ثم"F. Mitterrand" و أخيرا "J. Chirac"، و حينها كان سعر برميل النفط متدنيا و لم تكن القائمة الانتخابية للمسلمين الفرنسيين لها وزن مثل اليوم، و الحقيقة هي أن فرنسا تؤمن بأن استمرار النزاع الإسرائيلي العربي يخالف قواعد القانون الدولي و يدينه الضمير و هو أيضا خطر استراتيجي، كما أن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية و العربية هو غير شرعي، كما لا ننسى المواقف الفرنسية المؤيدة للقضية الفلسطينية:[96]

رابعا : موقف الصين من النزاع الإسرائيلي العربي

رفضت الصين تسليح اليهود بهدف تأسيس الدولة اليهودية بفلسطين على عكس الاتحاد السوفييتي كما سبق و ذكرناه، فالصين و منذ ذلك الوقت كانت دائما تؤيد الحركات التحررية للشعوب المضطهدة في العالم.[97]

و فعلا ظهر الموقف الصيني في منظمة الأمم المتحدة سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن باعتبارها عضو دائم يتمتع بحق الاعتراض، اتجاه الصراع الإسرائيلي العربي أو الإسرائيلي الفلسطيني كان و مازال دائما مخالفا للأعضاء الدائمين الآخرين و حتى إن كان موقفها أثناء الحرب الباردة لمخالفة الاتحاد السوفييتي، إلا أنها كانت دائما إلى جانب العرب و الفلسطينيين.[98]

بفضل الصين تمكنت منظمة التحرير الفلسطينية(Organisation de libération de la Palestine) من الحصول على اعتراف دولي، دبلوماسي و سياسي و أيضا التعريف بعدالة القضية الفلسطينية و إستراتيجية المقاومة الوطنية، فكانت أول دولة تسمح بفتح مكتب (OLP) في بكين و صادقت على

[95] توفيق المديني، العرب و تحديات الشرق الأوسط الكبير، مشروعات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، سلسلة دراسات (13) 2010، ص 54.

[96] Pascal Boniface, Vers la 4e guerre mondiale, Op-cit, p 47, 48.

[97] Mohamed Fadhel Troudi, Les dessous du jeu chinois au Moyen-Orient, Géostratégique N°17 – La Chine, septembre 2007, P114.

[98] Saad Eddine Chazly, L'option Militaire arabe, Op-cit, p 181.

أوراق اعتماد سفير فلسطين بالعاصمة الصينية بعدما تأسست السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية و غزة و بعدها تم فتح مكتب لتمثيل السفراء حتى في غزة.

أيدت الصين إستراتيجية المقاومة لتحرير فلسطين مثل ما فعلت في "فيتنام" ضد الغزو الأمريكي، كما أيدت عودة اللاجئين الفلسطينيين ضحايا حرب(1948م) إلى أراضيهم بهدف بناء الدولة الفلسطينية دولة ذات سيادة كاملة، لذلك تعتبر الصين أمل فلسطين الغد، حرة و مستقلة، كما تفضل الصين الحل السلمي للنزاع، أي الحل السياسي عن طريق الحوار على أساس قراري مجلس الأمن تحت رقم (242 ، 338) و على أساس مبدأ"الأرض مقابل السلام"، لذلك فإن الصين تؤيد الحوار حتى مع "حركة حماس" المقاطعة من العالم الحر خاصة الولايات المتحدة و أوربا بعد فوز الحركة في الانتخابات التشريعية في (2006م)، و مازالت الصين تؤيد إستراتيجية السلطة الفلسطينية المتمثلة في جمع كل الفصائل الفلسطينية دون استثناء حول هدف واحد هو "خلق الدولة الفلسطينية قابلة للحياة و مستمرة".[99]

بعد انهيار المعسكر الشرقي، اتخذت العلاقات الصينية الإسرائيلية منحى جديدا حيث اعترفت "بكين" بإسرائيل و أعلنت عن قيام علاقات دبلوماسية بين البلدين في (1992م)، ثم توالت الزيارات و الاتصالات بين " بكين و تل أبيب " و هو ما يعكس تغير الموقف الصيني اتجاه القضية الفلسطينية رغم أن العلاقات تجسدت أكثر في المجال الاقتصادي.[100]

المبحث الثاني: تدخل مجلس الأمن لتسوية النزاعات المسلحة في فلسطين و منطقة الشرق الأوسط

حاول مجلس الأمن التدخل طبقا لاختصاصاته في كل النزاعات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط، و البداية كانت الحرب العربية الإسرائيلية الأولى (1948م)، ثم العدوان الثلاثي الذي شنته كل من إسرائيل، فرنسا و بريطانيا على مصر إثر تأميم قناة السويس في (1956م)، و لم تعرف المنطقة هدوءا بل شهدت عدة حروب بين كل من إسرائيل و الدول المجاورة، و في كل حرب كان المجلس يجتمع و يصدر قراراته أملا منه في الوصول إلى حل أو تسوية عادلة للنزاع، إلا أن الأعضاء الدائمون فيه يشكلون القوى الخمس الكبرى يملكون حق الاعتراض في المجلس، يتدخلون لمعارضة أي قرار

[99] Mohamed Fadhel Troudi, Les dessous du jeu chinois au Moyen-Orient, Op-cit, P 116, 119.

[100] جابر إبراهيم سليمان، الصين و الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة الشؤون العربية، ص 32 - 34.
Vue le 10/09/2012www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/20/6 ams.pdf

مطروح للتصويت عليه فيه مساس بمصالحهم الخاصة بالمنطقة أو مصالح إسرائيل، فيصبح المجلس عاجزا على تسوية النزاع بصفة نهائية.

أما القرارات التي صدرت من مجلس الأمن و المتعلقة بالنزاعات المسلحة في فلسطين و منطقة الشرق الأوسط، سواء تلك التي صدرت أثناء الحرب الباردة أو بعد نهايتها، فمن المؤكد أنها لا تمس بمصالح الدول الكبرى و لا بمصالح إسرائيل، و بالتالي قسمت المبحث إلى مطلبين، يتضمن الأول الحروب و الأزمات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط أثناء الحرب الباردة و بعد نهايتها، ثم مواجهة مجلس الأمن تلك النزاعات المسلحة في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الحروب و الأزمات في فلسطين و منطقة الشرق الأوسط

عرفت منطقة الشرق الأوسط حروبا عديدة بين إسرائيل و الدول العربية، و كانت أول حرب بين إسرائيل و الجيوش العربية بمبادرة عربية و نهاية لصالح إسرائيل، إلا أن الحروب الموالية كان لها صدى كبير على الرأي العام العالمي نظرا لخطورة الوضع في المنطقة، و انتهت كل الحروب لصالح إسرائيل باستثناء حرب (1973م) التي عرفت منحى آخر بحيث رفعت معنويات العرب بعدما استطاعت الجيوش العربية عبور القناة إلا أن الضغوطات التي مارستها الدول الكبرى على الدولة المصرية، قلبت النصر الوحيد للعرب أمام إسرائيل إلى هزيمة، و تدخل مصر في مفاوضات مع إسرائيل لتنتهي باتفاقيات السلام في "Camp David "، لذلك من البديهي أن أعرض إلى النزاعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط بما فيها فلسطين أثناء الحرب الباردة في الفرع الأول، أما الفرع الثاني فقد خصصته للنزاعات المسلحة التي اندلعت بعد نهاية الحرب الباردة و في ظل هيمنة القطب الواحد و على رأسه الولايات المتحدة.

الفرع الأول: النزاعات المسلحة في فلسطين و منطقة الشرق الأوسط أثناء الحرب الباردة

عرف الأستاذ "عمر سعد الله" النزاع المسلح (Le conflit armé) بأنه صراع تستخدم فيه القوة المسلحة و يدور بين دولتين أو أكثر، أو بين جماعات متصارعة داخل إقليم دولة واحدة، كما يقصد به أيضا الصراع الدائر بين قوات مسلحة لدولتين على الأقل، و في هذه الحالة يقال عنه نزاعا مسلحا دوليا.[101]

أما العدوان في القانون الدولي العام فهو " استعمال القوة المسلحة من دولة ضد سيادة و سلامة إقليم أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى، أو بصفة أخرى غير متفقة مع ميثاق الأمم المتحدة".

[101] Omar Sadallah, lexique en droit international, Op-cit, p 448.

هذا التعريف للعدوان في القانون الدولي، جاء نتيجة لأعمال طويلة على مستوى الأمم المتحدة و توج بالقرار رقم (14/12) (1974م) للجمعية العامة حيث نصت المادة الثالثة منه على عدد غير محدد لتصرفات تشكل اعتداء.[102]

صور أعمال العدوان كثيرة نذكر منها الغزو أو الهجوم أو الاحتلال مهما دام، القصف، الحصار و الهجوم على قوات مسلحة لدولة أخرى، استخدام قوات عسكرية متمركزة في دولة أجنبية دون تخويل، و أيضا السماح لأراضي بأن تستخدم للعدوان و إرسال عصابات مسلحة أو مجموعات شبيهة بها لتنفيذ عدوان أو انخراط جوهري فيه ، و يخرج من أعمال العدوان حالات كثيرة منها استعمال القوة المسلحة لأول مرة طبقا لنصوص ميثاق الأمم المتحدة، الدفاع الشرعي و دفاع الدولة عن مواطنيها إذا كانوا في حالة خطر داهم، و أيضا تدخل الأمم المتحدة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان.[103]

بعدما عرفنا معنى النزاع المسلح و أعمال العدوان، يمكن الإحاطة بصفة وجيزة على النزاعات المسلحة التي شاهدتها منطقة الشرق الأوسط بما فيها فلسطين أثناء الحرب الباردة، و البداية تكون من العدوان الثلاثي على مصر لعام (1956م)، علما بأنني قد عرضت إلى الحرب العربية الإسرائيلية الأولى (1948م) بشكل واسع سابقا.

أولا: أزمة قناة السويس

لقد سبقت أزمة قناة السويس ظروف عديدة مرت بها أطراف النزاع في المنطقة، و أسباب أخرى جعلت الحلف الثلاثي يتشكل لضرب مصر فيما يعرف بالعدوان الثلاثي لعام(1956م).

كان للعدوان الثلاثي على مصر عدة أسباب من بينها:

ـ التوقيع على الاتفاق البريطاني المصري حول قناة السويس و الذي تضمن الجلاء عن الأراضي المصرية لآخر جندي بريطاني في جوان (1956م).

ـ اتفاق بغداد في (1955/02/24م)، بين العراق، تركيا، باكستان، إيران و بريطانيا المعادية لمصر.[104]

ـ توقيع اتفاقية في دمشق (1955/03/02م) بين كل من مصر و سوريا و العربية السعودية، و بعد شهرين انعقد مؤتمر "Bandung" لدول عدم الانحياز و الذي كان هدفه معارضة اتفاق بغداد، فظهر فيه الرئيس المصري " DJ. Abdelnacer " زعيم للأمة العربية و قد أثر عليه بعض الزعماء من

[102] Raymond Guillien et Jean Vincent, Lexique des termes juridiques, Dalloz, 10e éditions, 1995, p 29.

[103] عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، المرجع السابق، ص 49.

[104] Les Grandes dates de l'Islam, Larousse, Op-cit, p 215.

دول عدم الانحياز مثل"Nehru, Tito" كي يتخذ موقفا محايدا من واشنطن و موسكو حيث كانت الحرب الباردة آنذاك على أشدها.

لكن تدخل الاتحاد السوفييتي بطريقة غير مباشرة ليقدم مساعداته إلى مصر بدءا بتنفيذ عدد من مشاريع التنمية، ثم بيع الأسلحة إلى مصر بعد ما رفض الغرب تلبية طلب مصر لشراء الأسلحة من الدول الغربية لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية خاصة في قطاع غزة الذي كانت تديره مصر.[105]

في جويلية (1956م)، أعلن الرئيس المصري " DJ. Abdelnacer" تأميم قناة السويس و التي كانت كل من بريطانيا و فرنسا يمتلكون الأسهم الرئيسية في القناة و هو السبب المباشر للاعتداء على مصر، كما اعتقدت فرنسا بأن الحل للمشكل الجزائري يمر عبر القاهرة التي كانت تؤيد جبهة التحرير الوطنية، و بالتالي في(1956/10/29م)، اغتنمت القوات الجوية الفرنسية و البريطانية فرصة الهجوم الإسرائيلي على "غزة و سيناء" لتحط في القناة بحجة حماية منشئاتها.[106]

بدأت عملية "Mousquetaire " باقتحام القوات البرية الإسرائيلية و تحت الغطاء الجوي البريطاني الإسرائيلي منطقة سيناء المصرية، و لم تأخذ العملية بالنسبة للقوات الإسرائيلية سوى ستة أيام اعتقلت فيها حوالي (5000) سجين و دمرت(100) دبابة سوفييتية، ثم تدخلت الحكومتان البريطانية و الفرنسية و حددت موعدا للطرفين" المصري و الإسرائيلي" للانسحاب من منطقة القناة (18كلم) من كل جهة حتى تتمركز قوة محايدة بين المتنازعين و التي تضمن حرية التنقل في القناة للجميع بما فيها إسرائيل(و التي كانت محرومة من ذلك من قبل)، إلا أن الطرف المصري رفض الاقتراح، فتدخلت كل من بريطانيا و فرنسا عن طريق قواعدها بمالطا و قبرص في عملية واسعة بحرية و جوية الهدف منها استرجاع قناة السويس.

و هو ما تم فعلا في (04 نوفمبر) حيث حط مئات المظليين في بور سعيد و بور فؤاد المصرية، و لكن قبل أن تصل هذه القوات إلى " الإسماعيلية " قررت القوتان العظيمتان" USA,URSS "إنهاء هذه العملية على الفور، و كان الاتفاق تنازلات متبادلة بين الطرفين، حيث سمحت الولايات المتحدة

[105] Pierre Biarnes, Pour l'empire du monde, Op-cit, p 313.

[106] François Géré, pourquoi les guerres ? , Un siècle de géopolitique, Courrier international, Larousse, France, 2003, p 56.

للإتحاد السوفييتي بقمع الثورة المجرية بكل الوسائل والتي كانت مشتعلة آنذاك و في المقابل ينضم السوفييت إلى الجانب الأمريكي للضغط على لندن، باريس و إسرائيل.[107]

و فعلا نجحت الضغوطات السوفييتية الأمريكية بحيث خرجت القوات البريطانية الفرنسية من المنطقة في (1956/12/22م)، كما أجبرتا إسرائيل الانسحاب من غزة و سيناء و هو ما تم فعلا في(1957/03/14م)، فكان العدوان فاشلا إلا أن إسرائيل اكتسبت من ورائه حضور مراقبين من الأمم المتحدة في كل من غزة و شرم الشيخ و بالتالي حرية التنقل في مياه خليج العقبة و نحو ميناء "Eilat "، أما بالنسبة لبريطانيا و فرنسا، فقد أصبحت القناة غير مستعملة و بالتالي وجود صعوبة في التزود بالنفط، أما على الساحة السياسية، فقد قطعت كل الدول العربية علاقاتها مع فرنسا كما أعطت هزيمتها نفسا للثورة الجزائرية، أما بريطانيا فقد ألغيت كل اتفاقاتها مع مصر و الأردن مما سمح للولايات المتحدة أن تحل محل بريطانيا في المنطقة رغم أنها عارضت تأميم قناة السويس.[108]

و الخلاصة من هذا العدوان هو أن الانتصار العسكري لا يساوي أي شيء إذا لم يتم التعبير عنه سياسيا، و في الأخير بتدخل كل من "USA,URSS " لإيقاف العدوان الثلاثي على مصر، ما هو إلا تذكير لباقي دول العالم بمستوى القوة لكل بلد حتى و لو كان من الدول الغربية و هو ما تفهمته فرنسا بحيث بادرت إلى تصنيع السلاح النووي و في أقرب الآجال.[109]

ثانيا: حرب الستة أيام (1967م)

ثالث حرب إسرائيلية عربية غيرت من خريطة الشرق الأوسط بعد ما احتلت إسرائيل جزءا كبيرا من الأراضي الفلسطينية و العربية، استمرت العمليات العسكرية ستة أيام انتهت بهزيمة الجيوش العربية و النتيجة كانت تغييرا شاملا للحدود في منطقة الشرق الأوسط، احتلت إسرائيل إثرها القدس، الضفة الغربية، غزة، الجولان السوري و سيناء المصرية، و بالتالي أصبحت مساحة إسرائيل أربعة أضعاف مما كانت عليه سابقا.[110]

مرت منطقة الشرق الأوسط قبل اندلاع حرب الستة أيام بأزمة خطيرة بين مصر و إسرائيل، و كانت

[107] Pierre Biarnes, Pour l'empire du monde, Op-cit, p 315
[108] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 clés du Proche-Orient, Op-cit, p 285.
[109] François Géré, Pourquoi les guerres, Op-cit, p 157.
[110] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 clés du Proche-Orient, Op-cit, p 286.

الحرب النفسية قد بلغت ذروتها (رمي اليهود في البحر) فأصبحت إسرائيل تشعر بخطر المحرقة النازية، و انتهت بالعدوان الإسرائيلي على فلسطين و الدول العربية المجاورة. .[111]

تم إحباط هذه الادعاءات فيما بعد، حيث صرح "I. Rabin" قائد القوات المسلحة الإسرائيلية بقوله " لا أظن أن عبد الناصر كان يريد الحرب، فإن الفرقتين اللتين أرسلهما إلى سيناء لم تكن تكفي للقيام بهجوم على إسرائيل، فقد كان يعرف ذلك و كنا نعرف ذلك" و هو الاعتراف الذي نشرته الصحيفة الفرنسية " Le Monde " بتاريخ (1968/02/28).[112]

أما السبب المباشر للعدوان الإسرائيلي هو انضمام الأردن إلى الجمهورية العربية المتحدة (مصر، سوريا و العراق)، و بالتالي أصبحت إسرائيل فعلا محاصرة.

سمحت الولايات المتحدة لإسرائيل بالابدء بالعدوان في سبيل إنقاذ العربية السعودية و ما تحويه من نفط من المد القومي العربي، لذلك فقد بعث الأمين العام للإدارة الأمريكية للشؤون الخارجية في (جوان 1967م) إلى كل السفارات الأمريكية بالدول العربية يبين في برقيته موقف إدارته من الأزمة و بأن أمريكا لن تستطع أن تمنع إسرائيل من الدفاع عن نفسها ضد الخطر العربي، لأن إسرائيل و العرب قررا فعلا بأن الحل يكمن في السلاح.[113]

قامت إسرائيل بين (05 و 11 جوان 1967م) بهجوم شامل على كل الجبهات ضد كل من مصر، سوريا و الأردن، ففي (06 جوان) احتلت غزة، و في (07 جوان) ضمت القدس الشرقية و كل الضفة الغربية، و في (08 جوان) احتلت سيناء و حتى قناة السويس و الجولان السوري في (09 جوان)، و تم الإعلان عن وقف إطلاق النار في (10 جوان).[114]

تعتبر حرب (1967م) تحديا كبيرا للفلسطينيين حيث احتل الجيش الإسرائيلي كل فلسطين الواقعة تحت الوصاية، و هي فرصة لهم كي تصبح القضية الفلسطينية قلب النزاع الإسرائيلي العربي، و من المفارقات أن هذه الحرب انتصر فيها أحد الأطراف انتصارا ساحقا، كما ستفتح في المستقبل الطريق لميلاد فكرة التقسيم التي نص عليها القرار رقم 181 في (1947م) للجمعية العامة للأمم المتحدة.[115]

---

[111] Henry Laurens, Juin 1967, Aux origines des crises Proche-Orientales, Op-cit, p 12.

[112] Déclaration du chef d'Etat Major israélien « I. Rabin » au quotidien Le Monde le 28/02/1968.

[113] Henry Laurens, Juin 1967, Aux origines des crises Proche-Orientales, Op-cit, p 13.

[114] Les grandes dates de l'Islam, Op-cit, p 237.

[115] Alain Gresh et Dominique Vidal, Palestine 1947, Op-cit, p 158 .

أما نتائج حرب (06) أيام نختصرها فيما يلي :

- أضافت إسرائيل بعد احتلالها الأراضي العربية حوالي (68580كمْ) إلى ما كانت تحتله في (1948م).
- السيطرة على منابع النفط بصحراء سيناء، موارد المياه بالمرتفعات السورية و الضفة الغربية و تنفيذ مشاريع الاستيطان الاستعماري لاستقدام اليهود المهاجرين و توطينهم فيها.
- تقرب إسرائيل من العواصم العربية المحيطة بها و ضم القدس، كما تحصنت بموانع طبيعية مثل قناة السويس ، نهر الأردن و مرتفعات الجولان.
- تهجير ربع مليونا فلسطيني من الضفة و غزة و مئة ألف من أهالي الجولان و آلاف من بدو سيناء.[116]

ثالثا: حرب " كيبور" (حرب أكتوبر 1973م)

كانت حرب (1967م) السبب في نشوب حرب (1973م) و القاعدة التي انطلقت منها تلك الحرب و هي الحرب الرابعة بين كل من إسرائيل و جيرانها العرب(مصر، سوريا و الأردن)، و تمثلت خصوصية هذه الحرب في الاختراق المؤقت الذي حققه كل من الجيش المصري و السوري على طول الخطوط الإسرائيلية، و تبعه انتصار عسكري لإسرائيل، إلا أن الانتصار العربي المؤقت اعتبر انتقام للإهانات التي عرفها العرب في (1948م - 1956م - 1967م).[117]

بعد موت الرئيس المصري" DJ. Abdelnacer" استخلفه "A. Sadate"، أعلن هذا الأخير في أواخر (1971م) عن قراره لمحاربة إسرائيل لاسترجاع ما احتلته في (1967م) ذلك أنه لا وجود لأي حل سلمي بعد المحاولات الدبلوماسية الفاشلة التي عملت في هذا الاتجاه، و أن قرار مجلس الأمن

رقم 242 (1967م) و الذي ينص على مبدأ الأرض مقابل السلام بقي ميتا.

و حتى مخطط" Rogers " السابق ذكره و الذي تقدمت به الولايات المتحدة لمواجهة حرب الاستنزاف التي شنتها مصر بالقناة، و الذي كان يهدف إلى تطبيق القرار 242 لمجلس الأمن لم ينجح لأن إسرائيل أوقفت المحادثات في (1970م)، كما رفضت هذه الأخيرة مخطط سلام آخر تقدم به الرئيس المصري مفاده" استرجاع الأراضي المحتلة و عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم مقابل الاعتراف بإسرائيل و السماح بالملاحة للسفن الإسرائيلية في القناة"، و حتى تصريح كل من رؤساء الولايات المتحدة و

[116] Alain Gresh et Dominique Vidal, Palestine 1947, Op-cit, p 159.
[117] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 clés du Proche-Orient, Op-cit, p 289.

الاتحاد السوفييتي" Brejnev – Nixon "في (مايو 1972م) و المتعلق بالنزاع في الشرق الأوسط و ما تضمنه من حل سلمي للنزاع أساسه القرار 242 (1967م) لم تقبل به إسرائيل.[118]

و اشتد التوتر في العلاقات بين مصر و سوريا من جهة، و إسرائيل من جهة أخرى قبل اندلاع حرب كيبور، بينما كانت اللقاءات بين رؤساء كل من مصر، سوريا و ملك الأردن تتكاثف بهدف توحيد صفوفهم لمواجهة إسرائيل، قامت هذه الأخيرة في (1973/09/13م) بضرب سوريا في حرب جوية ألحقت بها خسائر كبيرة لم تعرف مثلها سوريا منذ حرب (1967م)،و النتيجة سقوط (13) مقاتلة سوفييتية (MIG) و الهدف من العدوان هو اختبار القوات السورية و مدى فعاليتها في حالة حدوث مواجهة[119] .

و أمام التعنت الإسرائيلي، اندلعت حرب كيبور التي كانت القوات المصرية السورية تحضر لها منذ (1967م)، و استمرت الحرب ما بين (06 حتى 25 أكتوبر 1973م)، حيث بادرت القوات المصرية في يوم " الغفران الأكبر-Kippour " بهجوم على الحدود الإسرائيلية، و توغلت في صحراء سيناء، كما هاجمت القوات السورية من الشمال لتتوغل داخل الجولان السوري المحتل، لكن استطاعت إسرائيل خلال ثلاث أسابيع و بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية الانتصار على القوات العربية بسبب الأخطاء التي ارتكبها الرئيس المصري، فاضطرت مصر لطلب وقف إطلاق النار.[120]

إذا بعد عشر أيام فقط من اندلاع الحرب، طلب الرئيس المصري بوقف إطلاق النار مقابل انسحاب القوات الإسرائيلية إلى حدود ما قبل (1967م)، حتى تتمكن مصر من الدخول في مفاوضات السلام مع إسرائيل و الدول العربية الأخرى، إلا أن إسرائيل رفضت الطلب المصري و واصلت حربها و انتصاراتها على القوات العربية.[121]

تدخلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفييتي و ضغطت على إسرائيل لتقبل بوقف إطلاق النار، و بصدور القرار رقم 338 (1973م) من مجلس الأمن المتضمن الوقف الفوري لإطلاق النار، قبلت كل من إسرائيل و مصر ما تضمنه القرار تحت وعود القوتين العظميتين بالرغم من

[118] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 clés du Proche-Orient, Op-cit, p 289-290.
[119] Jeune Afrique, Moyen-Orient, l'absolution d'Hussein, hebdomadaire international, N°664 29 septembre, 1973, p 60.
[120] Sophie Chautard, Guerre et conflits du XXe siècle, Op-cit, p 71.
[121] Bachir Ben Yahmed, La négociation c'est la guerre, Jeune Afrique, N°668, 27 octobre 1973 p 19.

أن الرئيس المصري تخلى قبل الحرب و بعدها كليا عن دعم الاتحاد السوفييتي كي يتقرب من واشنطن، ظنا منه بأن مسألة تحرير الأراضي المحتلة تكمن في واشنطن و ليس في موسكو.[122]

يحمل الجنرال المصري قائد القوات المصرية آنذاك، مسؤولية الهزيمة أمام إسرائيل الرئيس المصري " A. Sadate "[123] فهو يؤكد بأن الحرب كانت ستنتهي لصالح مصر لو لم يتدخل الرئيس المصري في اتخاذ القرارات العسكرية المتعلقة بسير الحرب، ذلك أن العسكريين من الجنود و الضباط المصريين كانوا في مستوى عال و قادوا العمليات العسكرية بشكل جيد لكنهم خدعوا من طرف الرؤساء السياسيين.[124]

رابعا: الحروب الإسرائيلية في لبنان

أثناء الحرب الباردة، شهد لبنان اعتداءات مستمرة من إسرائيل بحجة أن المقاومة الفلسطينية المتمركزة بلبنان تخترق الحدود لتضرب إسرائيل، و عرف لبنان في تلك الفترة حربين الأولى في عام (1978م) و الثانية في (1982م).

1.الحرب الإسرائيلية اللبنانية لعام (1978م)

يعتبر التدخل العسكري الإسرائيلي في جنوب لبنان(1978م) هدفه خلق منطقة آمنة في الجنوب اللبناني حسب الإدعاءات الإسرائيلية، و الحقيقة أن إسرائيل عندما اجتاحت الجنوب اللبناني، استهدفت السيطرة على منابع مياه" نهر الليطاني" مع خلق شريط حدودي عازل.[125]

أما أسباب الاجتياح الإسرائيلي للجنوب اللبناني، تمثلت في العملية التي قامت بها مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين قدموا من بحر لبنان ليتوغلوا في "Tel-Aviv" ثم قاموا بخطف حافلة مقلة لسياح إسرائيليين، و انتهت العملية بموت (32) إسرائيلي و (09) فلسطينيين، و بعد ما تبنت منظمة "FATAH" العملية، اجتاحت القوات الإسرائيلية ب (30000) جندي الجنوب اللبناني بهدف خلق شريط حدودي عازل على طول الحدود الإسرائيلية اللبنانية، إلا أن احتلال إسرائيل لنهر الليطاني و

---

[122] Hamid Benada, l'étincelle dans le brouillard, Proche-Orient : L'échiquier, Jeune Afrique, N°669, 03 novembre 1973, p 17

[123] تناول الجنرال سعد الدين الشاذلي في كتابه " La traversée de Suez " تفاصيل حرب أكتوبر (1973م) يمكن الرجوع إليه للإطلاع على تلك التفاصيل.

[124]Gl Chazly Saad Eddine, La traversée de Suez, La guerre d'Octobre 1973, traduit de l'Anglais : L et M Brahimi, Société nationale d'édition et de diffusion, Alger, 1983, p 243.

[125] فلسطين الأرض و التاريخ و المقاومة، حروب صهيونية مستمرة، المادة الوثائقية و البحثية إعداد و تحرير قسم الدراسات و البحوث في مؤسسة القدس للثقافة و التراث، الطبعة الأولى، دمشق، 2012، ص 74.

أراضي بمقدار (1500كلمٌ) يفوق بكثير الشريط العازل الذي تم الإعلان عنه، و بعد ما تم الإعلان عن وقف إطلاق النار بعد تدخل من مجلس الأمن في (1978/03/20م)، بدأ الانسحاب الأول للقوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني في (11 أفريل) ليتواصل الانسحاب من المناطق الأخرى و التي أخذت القبعات الزرق مكانها لتتم عملية الانسحاب في (1978/06/13م).[126]

تم التحضير له مسبقا لاحتلال نهر " Litani" و الدليل هو عدم التناسب بين عملية تل أبيب و الاجتياح لجنوب لبنان من الجيش الإسرائيلي لمساحة قدرت ب(2000كلمٌ)، و قد خططت إسرائيل عند اجتياحها الجنوب اللبناني عدة أهداف منها إضعاف حركة المقاومة الفلسطينية و تأمين الحدود الجنوبية للبنان. [127]

2. حرب لبنان (1982م).

تعتبر خامس مواجهة إسرائيلية عربية، تختلف عن سابقتها في ثلاث نقاط، فأولا هي نزاع إسرائيلي فلسطيني أكثر مما هو نزاع إسرائيلي عربي، و ثانيا استمرت مدة زمنية طويلة و أخيرا لم ينتهي النزاع بنجاح ظاهر لإسرائيل.

جاء الغزو الإسرائيلي للبنان كنتيجة حتمية إلى ما وصلت إليه المفاوضات العربية الإسرائيلية، فقد أدت اتفاقيات "Camp David " بين مصر و إسرائيل إلى طريق مسدود باستثناء اتفاقية السلام المبرمة بين مصر و إسرائيل التي أتت بنتائج، أما المفاوضات حول الحكم الذاتي الفلسطيني بين تل أبيب و القاهرة مع استبعاد كل من الأردن و منظمة التحرير الفلسطينية، بقي مشروع لم ير النور،و بعد مقتل الرئيس المصري" A. Sadate" في (1981م) ، قررت إسرائيل حل المشكلة الفلسطينية بنفسها في الميدان عن طريق الردع و بناء المستوطنات في كل من قطاع غزة و الضفة الغربية باستثناء مصر التي كانت تحرص على عدم فقدان صحراء سيناء مرة ثانية، فأصبح العالم العربي مجزأ و "OLP " معزولة و هو ما فسح الطريق لإسرائيل لعدوانها خاصة بعد أزمة الصواريخ السورية (1981م).[128]

في (1982/06/06) قاد "M. Begin " القوات الإسرائيلية في عملية (Paix pour Galilée) سلام الجليل، عدوانا على الجنوب اللبناني و الهدف من الحرب القضاء على المقاومة الفلسطينية، و بعد معارك عنيفة بين القوات الإسرائيلية و السورية في بيروت الغربية، تم إبرام اتفاق وقف إطلاق النار

[126] Encyclopédia Universalis, Universalia, 1979, Les évènements, Les hommes, Les problèmes en 1978, , France, Editeur à Paris, 1979, PP – 27-28-32-46.
[127] Mehdi Yakdhan, Israël alibi pour une invasion, Afrique Asie, société d'édition Afrique Asie, N°158 (03/16/1978), Paris, p 23.
[128] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 clés du Proche-Orient, Op-cit, p299.

بينهم (11 جوان 1982م) لتستمر إسرائيل في محاصرة الجهة الشرقية لبيروت أين يقاتل فيها الفلسطينيون مع الحركة الوطنية اللبنانية جنبا إلى جنب في أطول حرب عرفها النزاع الإسرائيلي العربي و قامت إسرائيل بحصار و بقصف بيروت بالقنابل الفسفورية و النابالم.[129]

استطاع المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط"PH. Habib "من عقد اتفاق إسرائيلي أمريكي و فلسطيني في (1982/08/07م) مفاده السماح للمقاتلين الفلسطينيين بالخروج من بيروت على متن باخرة فرنسية إيطالية و هو ما تم فعلا في (30 أوت).

و في (16- 17 سبتمبر 1982م)، اقتحمت الفصائل اللبنانية المسيحية Les Phalangistes "مخيمات " صبرا و شتيلا " الفلسطينية لإبادة الأطفال و النساء و الشيوخ لينتهي حصار بيروت و يبقى الجنوب اللبناني تحت الاحتلال الإسرائيلي حيث عرف مقاومة لبنانية شديدة، اضطرت بعدها إسرائيل للانسحاب من الجنوب اللبناني باستثناء الشريط الحدودي الذي لم يتركوه حتى عام (2000م).

خامسا : هضبة الجولان السوري

قبل حرب (1967م) وقعت عدة اشتباكات مسلحة بين القوات الإسرائيلية و القوات السورية على الحدود و في المنطقة المنزوعة السلاح، و كانت حوالي (80%) من العمليات تبادر بها إسرائيل بهدف احتلال تلك المنطقة، و في (1967/06/09) قرر "M . Dayan " بإرادته المنفردة الهجوم على الجولان و الذي سقط بعد يومين، و خلف العدوان تدمير (200) قرية عربية و طرد سكان هضبة الجولان، و لم تسلم سوى أربعة قرى من الدروز بسكانهم.

و قد وسعت إسرائيل في حرب كيبور (1973م) من مساحة الجولان المحتلة بحوالي (510كلمٌ)، و بعد إبرام الاتفاقية الإسرائيلية السورية تحت المظلة الأمريكية، استطاعت دمشق أن تستعيد جزءا من الجولان و أرسلت منظمة الأمم المتحدة قوات حفظ السلام على الحدود.[130]

في (1981/12/14م) أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية "M. Begin " ضم هضبة الجولان لإسرائيل، إلا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أعلنت أنه ما قامت به إسرائيل باطل و غير نافذ بإجماع أصوات أعضاء الجمعية العامة باستثناء الولايات المتحدة و إسرائيل، كما اتهمت السعودية النظام السوري بأنه السبب في عملية ضم الجولان من طرف إسرائيل لأنه رفض مع جبهة الصمود و التصدي مخطط السلام الذي تقدم به الملك" فهد ابن عبد العزيز" في مدينة " فاس " المغربية و الذي تضمن اقتراح سعودي لحل النزاع العربي الإسرائيلي و دون أن يعترف فيه بمنظمة التحرير الفلسطينية

[129] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 clés du Proche-Orient, Op-cit, P 300.
[130] IBID, p268-269.

كالممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، كما أن عملية ضم الجولان قضت على مساعي الإدارة الأمريكية التي كانت تنوي اقتراح سحب القوات السورية من لبنان مقابل استرجاع هضبة الجولان.[131]

الفرع الثاني : النزاعات المسلحة في فلسطين و منطقة الشرق الأوسط بعد نهاية الحرب الباردة

بعد حرب كيبور (1973م) دخلت مصر في مفاوضات مع إسرائيل بهدف استرجاع سيناء المحتلة، كما دخلت الدول العربية المجاورة في مفاوضات مع إسرائيل بنفس الهدف، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي و بعدما أصبح العالم أحادي القطبية تحت سيطرة النظام الدولي الجديد، تم إبرام اتفاقيات السلام تحت الرعاية الأمريكية، و سأتطرق لاحقا إلى هذه الاتفاقيات كخيار لإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط، لذلك سأمر في هذا الفرع مباشرة إلى النزاعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط بعد انهيار المعسكر الشرقي و إقرار النظام الدولي الجديد من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بمناسبة حرب الخليج الثانية في (1991م).

أولا : المواجهة الإسرائيلية اللبنانية بعد نهاية الحرب الباردة

لم تتوقف إسرائيل عن اعتداءاتها ضد الشعب اللبناني، فقد شنت إسرائيل في عام (1996م) عملية "عناقيد الغضب" و هي حرب صهيونية على لبنان و التي أسفرت على مجزرة "قانا " في الجنوب اللبناني قتل فيها أكثر من (130) شخصا جلهم من الأطفال و النساء.[132]

استطاع الحزب السياسي اللبناني الشيعي " Hezbollah" ضم معظم الطبقات اللبنانية على اختلافها و شكل جناح عسكري مدرب هدفه الدفاع عن لبنان من الاعتداءات الإسرائيلية و تحرير الجنوب اللبناني، و لم ينس الجانب الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي للبنانين، فقد تكفل بكل الميادين حتى البناء و إعادة البناء للمنازل و المدارس و المستشفيات للطبقات الفقيرة بلبنان و خاصة بعد نهاية الحرب الأهلية اللبنانية مما جعل الحزب يكرس كل جهوده لمواجهة إسرائيل و تحرير فلسطين، ليس لأنها أماكن مقدسة بل لأنها أراضي فلسطينية عربية لابد من استرجاعها للفلسطينيين.[133]

بعد ما انتهت الولايات المتحدة من حربها في العراق (2003/03/20م) و إسقاط النظام العراقي حولت جهودها إلى المنطقة السورية اللبنانية، و قد استبعدت الإدارة الأمريكية مسألة خوض حرب ضد سوريا لأن النصر لها في تلك الحرب سيكون مستحيلا، كما استبعدت مؤقتا مسألة تخريب النظام

[131] Simon Malley, Le coup du Golan, Afrique Asie N°256, 04 janvier 1982, p8-9.

[132] فلسطين الأرض و التاريخ و المقاومة، المرجع السابق، ص74.

[133] Hocine Belalloufi, Grand Moyen-Orient, Guerres ou paix ? Plaidoyer pour une nouvelle révolution Arabe, Lazhari Labter éditions, Alger, 2008, pp 32-43.

السوري لأنه هدف معقد، فكانت الوجهة هي مجلس الأمن، حيث استصدرت الإدارة الأمريكية منه القرار رقم (1559) في (2004/11/02م) و المتعلق بنزع الأسلحة من الميلشيات اللبنانية، ذلك أن سوريا (في نظرها) تشكل تهديدا للسلام في المنطقة بسبب تواجد قواتها بلبنان، و تطويرها أسلحة الدمار الشامل، و تأييدها لحماس و الجهاد الإسلامي و هما حركتان إرهابيتان في المنظور الأمريكي، إلا أن إسرائيل كانت ترى في سوريا الدولة الوحيدة التي يمكن أن يستتب الاستقرار في لبنان بوجودها و من الأفضل لإسرائيل أن يكون العدو، عدوا تعرف قدراته من أن تتحرر لبنان و يصبح الحكم بيدي أحزاب لا يمكن مراقبتها، إضافة أن سوريا لم تدخل في حرب مع إسرائيل منذ عقود.[134]

في جو التوتر السائد في المنطقة، اندلعت حرب لبنان في (2006/07/12م)، و التي دامت (33) يوما اعتبرها المحللون للحرب هزيمة لإسرائيل، و قد تحججت إسرائيل في عدوانها على لبنان بمسألة خطف جنديين إسرائيليين من طرف" Hezbollah " اللبناني بهدف استبدالهما بسجناء لبنانيين، فشنت إسرائيل هجوما واسعا على لبنان و لم تترك قرى و لا منشآت إلا قنبلتها ، كما شنت في نفس الوقت هجوما على "Gaza" سقط فيها العديد من القتلى، و كانت نتيجة المعارك ثقيلة، (1300) قتيل لبناني من المدنيين، العديد من القرى مدمرة، و مليونا لاجئ.

أما الجانب الإسرائيلي فقد سقط (159) قتيلا من الجنود، نصف مليونا إسرائيلي هربوا جراء القصف من حزب الله، و قد أيدت الولايات المتحدة هذه الحرب و عملت كل ما في وسعها كي تمنع مجلس الأمن من أن يصدر قرارا يتضمن وقف لإطلاق النار، فلابد من منح إسرائيل الوقت الكافي للانتصار في هذه الحرب، لكن الجيش الإسرائيلي "TSAHAL " واجه مقاومة عنيفة من "Hezbollah " رغم قوة إسرائيل و أسلحتها الفتاكة، حيث استطاعت المقاومة من إطلاق (6000) صاروخ على إسرائيل و لم تستطع هذه الأخيرة من صدها، و انتهت الحرب بصدور قرار وقف إطلاق النار من مجلس الأمن في (2006/08/11م).[135]

ثانيا : الحروب و الأزمات داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة

بعد ما تم التوقيع على اتفاقيات أوسلو(Les accords d'Oslo) بين منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل في (1993/09/13م) بواشنطن و المتعلقة بتأسيس سلطة فلسطينية في كل من الضفة الغربية و قطاع غزة، و بعد ما تم تنفيذ الاتفاق المبرم، وصل رئيس" OLP" إلى غزة في (1994م)، و في

[134] Antoine Sfeir, Vers l'Orient compliqué, Les Américains et le monde Arabe, essai, Edition Sédia, Alger, 2006, p 54.

[135] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 clés du Proche-Orient, Op-cit, p313-314.

(1996/01/20م) تم انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني و رئيسه ليتوسع الحكم الذاتي على كل من الضفة الغربية و غزة و بعد ما صادق المجلس على السلطة الفلسطينية و التي أصبحت تكتسب مصداقية الاقتراع العام، و طبقا للاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، فقد تم تحديد سلطات هذه السلطة لتبقى العديد من المجالات خاضعة لإسرائيل.[136]

لم يكن بوسع السلطة الفلسطينية و الممثلة في "OLP " و في حركة" الفتح" مواجهة إسرائيل فقط، بل كانت تصطدم دائما مع حركة " Hamas" و التي كانت ترفض دائما مفاوضات "Oslo" و كل اتفاقيات السلام مع إسرائيل، لأنها تعتبر أرض فلسطين أرض وقف لا يمكن مساومتها، و استطاعت إسرائيل أن تضغط على السلطة الفلسطينية كي تغلق عدة مكاتب لحماس مقابل إطلاقها صراح زعيم الحركة " A. Yacine" في (1997م)، و باندلاع الانتفاضة الثانية في (سبتمبر 2000م)، جعلت الإخوة الأعداء ينسون خلافاتهم للتصدي للعدو الأول إسرائيل.[137]

و في عام (2002م) اجتاحت الجيوش الإسرائيلية الضفة الغربية و دمرت مؤسسات السلطة الفلسطينية في إطار ما سمي بعملية " السور الواقي "، و تم حصار رئيس السلطة الفلسطينية " Arafat" في المقاطعة، و كنيسة "المهد" في بيت "لحم"، و قد صمد مخيم "جنين" الفلسطيني أمام الوحشية الإسرائيلية الصهيونية.[138]

عرف قطاع غزة حربين شنتهما القوات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين بحجة الدفاع عن النفس ضد الصواريخ التقليدية التي كان يطلقها الجناح المسلح لحركة "Hamas".

ففي شهر(أوت 2005م)، قرر الوزير الأول الإسرائيلي"A. Sharon" الانسحاب من جهة منفردة من قطاع غزة، و تم ترحيل حوالي (8000) معمر يهودي من القطاع و تم تدمير كل ممتلكاتهم ورائهم، و برر الوزير الأول هذا الانسحاب بأنه مساهمة في سلام مؤسس على حل دولتين، إلا أنه في العام الموالي تم إسكان (12000) معمر يهودي في الضفة الغربية، مما أدى إلى تضييق مساحة الدولة الفلسطينية في المستقبل، كما اعتبر الانسحاب الإسرائيلي من غزة خطة لإعادة رسم الحدود الجديدة " لإسرائيل الكبير" "Le grand Israël " و بداية لتوسع صهيوني يصل حتى الضفة الغربية.

---

[136] Dictionnaire des relations internationales de 1900 à nos jours, Troisième éditions, Armand Colin, Paris, 2000, 2005, 2009, p 294, 295.

[137] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 clés du Proche-Orient, Op-cit, p 321-324.

[138] فلسطين الأرض و التاريخ و المقاومة، حروب صهيونية مستمرة، المرجع السابق، ص 75.

أما فيما يتعلق بقطاع غزة، فرغم مغادرة المعمرين اليهود لها، إلا أن كل الطرقات و المداخل المؤدية إلى القطاع، سواء كانت برية جوية أو بحرية، بقيت تحت الرقابة الكاملة الإسرائيلية، فأصبحت غزة (سجن بسقف مفتوح - Une prison à ciel ouvert) بالرغم من أن إسرائيل تدعي بأنها دولة ديمقراطية، إلا أنها كانت و مازالت دائما تتعاون مع الأنظمة العربية الرجعية (Les régimes arabe réactionnaires) بهدف خنق الوطنية الفلسطينية.

و بالرغم من كل هذه الصعوبات، استطاع الفلسطينيون بغزة، أن يشيدوا ديمقراطية حقيقية، بحيث فاز حزب "حماس" في انتخابات المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية في (جانفي 2006م)، رفضت إسرائيل الاعتراف بالحكومة الجديدة بحجة أن "حماس" ليست إلا منظمة إرهابية، و في (2007/03/07م) تم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية من طرف الحزبين" فتح و حماس"، و حاولت الحكومة الجديدة الدخول في مفاوضات مع إسرائيل من أجل الوصول إلى وقف إطلاق النار، لكن إسرائيل رفضت التعامل مع حكومة بها وزراء من "Hamas".[139]

1. الحرب الإسرائيلية على غزة " الرصاص المسكوب "

تم التوقيع على وقف إطلاق النار بين "حماس " و إسرائيل تحت الحماية المصرية في (2008/06/18م)، و في الفترة ما بين توقيع الاتفاقية و بداية الحرب على غزة، لم تسقط أي قذيفة من حماس على إسرائيل، و قد حرص الحزب في السلطة على أن لا يتم خرق وقف إطلاق النار، لكن إسرائيل قامت بعملية عسكرية في (نوفمبر 2008م)، أدت إلى موت العديد من المناضلين من حماس داخل غزة أنهت هذه العملية الاتفاق المبرم بين أطراف النزاع، مما أدى بحماس إلى إعادة إطلاق قذائفها على المناطق الإسرائيلية الحدودية، و الحقيقة هي أن إسرائيل تيقنت من أن الحصار المضروب على غزة غير كاف، فقررت إنهاء الأمر عسكريا مع "Hamas".[140]

اختارت إسرائيل تاريخ العدوان على غزة (2008/12/28م) لعدة أسباب منها أنها الفترة التي كان فيها الرئيس الأمريكي "Bush " قد خسر الانتخابات و الرئيس الجديد الفائز لم يتسلم زمام الحكم بعد،

[139] Avi Shlaim, Voici de quelle manière Israël s'y est pris pour amener Gaza au bord de la catastrophe humanitaire, traduit de l'anglais par Marcel Charbonnier, In the Guardian, mercredi 07 janvier 2009, Guardian.co.uk.

Vue le 30/09/2013www.guardian.co.uk/

[140] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 clés du Proche-Orient, Op-cit, p318.

فاندلعت الحرب بعد (16) شهرا من حصار قاتل لحركة حماس و هي فترة اقتراب الحوار الأمريكي الإيراني و في الأخير اقتراب الانتخابات بإسرائيل.[141]

اندلعت الحرب على غزة في (2008/12/27م)، كانت الحرب بمثابة عقوبة من إسرائيل على سكان غزة بسبب اختيارهم لحزب حماس، و إن كان الهدف المعلن عنه من طرف إسرائيل هو إضعاف "Hamas "، إلا أن الهدف الحقيقي و الخفي، هو جعل من سكان غزة مشكلة إنسانية فقط، و بالتالي إحباط مقاومتهم من أجل الاستقلال و بناء دولة لهم.

كما لا يمكن الأخذ بالادعاءات للحكومة الإسرائيلية و التي اعتبرت الحرب تدخل في نطاق الدفاع الشرعي بسبب القذائف التي تطلقها حماس على المستعمرات اليهودية على الحدود، لأنه ينعدم فيه شرط التناسب بين الدفاع و العدوان والأرقام صريحة تبين ذلك.

فخلال ثلاث سنوات التالية لانسحاب إسرائيل من غزة، سقط (11) إسرائيلي بسبب قذائف حماس، و في المقابل قتل الجيش الإسرائيلي(1290) فلسطينيا بغزة منهم (222) طفلا، أما الحصار المضروب على غزة، فقد كانت نتائجه بمثابة كارثة لا سابق لها إذ يوجد (49%) من سكان غزة بطالين، كما ضرب الحصار على الأدوية و الأغذية و المعدات الفلاحية و الصناعية و تلك المتعلقة بتنقية المياه و المعدات الطبية و الهدف هو معاقبة السكان بقطاع غزة بسبب اختيارهم حماس كما سبق و ذكرنا.[142]

إن الحصار الذي ضرب على غزة لم يحقق الأمن لإسرائيل، و ما يجب ذكره هو أن المفاوضات التي بدأت بعد الحرب بين أطراف النزاع، كانت مع "Hamas " و ليس مع حركة " Fatah".[143]

2. الحرب الإسرائيلية على غزة " عمود الدفاع " (2012م)

تميز بداية عام (2011م) بنهاية الانشقاق بين الإخوة الأعداء بفلسطين (حركة فتح و حماس)، و عرفت كل من غزة و الضفة الغربية في (مارس 2011م)، مظاهرات مؤيدة لنهاية الخلاف، و ردت إسرائيل على ذلك بقصف ذهب ضحيته مناضلين من حركة حماس، و تصاعدت المواجهة بين إسرائيل و حماس

[141] Karim Emile-Bitar, une lecture de la guerre de Gaza, Son timing ses objectifs, l'impasse inéluctable et la nécessité de repenser radicalement le processus de paix, actualité du Moyen-Orient et du Maghreb, IRIS (Institut des relations internationales et stratégiques), N°9 janvier 2009, p 1-3.

. Vue le 30/09/2013www.iris-france.org/docs/pdf/actu-mo/2009-01-20.pdf

[142] Avi Shlaim, Voici de quelle manière Israël s'y est pris pour amener Gaza au bord de la catastrophe humanitaire, Op-cit, p 4-5.

[143] Politique de sécurité, Analyse du CSS, ETH Zurich (Center for Security Studies), Le conflit au Proche-Orient après la guerre de Gaza, N°49, mars 2009.

و ردت هذه الأخيرة بإطلاق قذائفها على الحدود مع إسرائيل، و انتهت المواجهة بموت (18) فلسطينيا، و بعد شهر تم الإعلان عن تنظيم الانتخابات في كل من غزة الضفة، و مع بداية عام (2012م)، عادت إسرائيل لتطبق سياستها العدوانية و التصفية لمناضلين المقاومة الفلسطينية فاغتالت " Z. Elkaici" مما أشعل غضب الفلسطينيين فبدأ القصف بالقذائف من حماس على الأراضي الإسرائيلية ردا على العدوان الإسرائيلي و على الحصار المضروب على غزة منذ(2007م).[144]

في (14 نوفمبر) شنت إسرائيل حملة عسكرية على غزة تحت تسمية (Pilier de défense) استمرت الحرب (08) أيام تم فيها قصف غزة جويا، بريا، و بحريا عن طريق الصواريخ و المدفعية، و في المقابل أرسلت المقاومة الفلسطينية (1500) قذيفة على إسرائيل و كانت النتائج كالتالي حسب الأرقام التي قدمتها المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان بفلسطين

(Palestiniennes pour la défense des droits de l'homme :ONG) فبين

(08 و 21نوفمبر) تاريخ وقف إطلاق النار:

- قتل (156) فلسطينيا بسبب العدوان الإسرائيلي من بينهم (103) من المدنيين و من بينهم (33) طفلا (13) امرأة و (03) صحفيين.
- جرح (1000) فلسطينيا منهم (971) مدنيا و من بينهم (274) طفلا و (172) امرأة و (12) صحفيا.
- تم تدمير و تخريب (865) منزلا فلسطيني من بينهم (92) بيتا دمر نهائيا و من بينهم (44) بيتا دمرت في القصف عن طريق ما يسمى (Frapper au toit - Roof-knocking) .
- تم تخريب (06) مراكز صحية، (30) مدرسة، جامعتين، (15) مكتبا لمنظمات غير حكومية، (27) مسجدا، (14) مكتبا للصحافة، (11) مصنعا، (81) دكانا و مركزا (UNRWA) لتوزيع الغذاء على السكان، (05) بنوك و القائمة طويلة.

أما الجانب الإسرائيلي، فقد كانت نتائج قذائف المقاومة الفلسطينية من غزة إلى إسرائيل كما يلي:

- قتل (05) إسرائيليين من بينهم عسكري واحد
- جرح (222) إسرائيليا من بينهم (21) عسكريا حسب معطيات الوزارة للشؤون الخارجية الإسرائيلية.

[144] Catherine Goueset, chronologie de la Palestine 1947-2012, Les dates clés de la Palestine depuis le plan de partage de l'ONU 1947, l'expresse, Actualité monde, p 8, 9 sur 10 Publié le 29/11/2012
www.lexpress.fr/actualité/monde.../chronologie-de-la Palestine-1947 vue le 09/12/2012

- الهجوم على حافلة بقنبلة قتل فيها مدنيين بتل أبيب.[145]

قدمت إسرائيل خلال هذه الحرب نفس الحجج لحربها على غزة " الرصاص المسكوب" (2008م - 2009م)، و يمكن تلخيصها في أن إسرائيل هي ضحية لما تلقته من قذائف سقطت على إقليمها و هددت أمنها، فردت عن طريق عملية " عمود الدفاع" في (2012م).[146]

تحججت إسرائيل في عدوانها على غزة (2012م) بالدفاع عن النفس (صواريخ حماس) و الحقيقة أنها خططت مسبقا عندما قامت باغتيال الزعيم العسكري الفلسطيني " Eldjaabari".[147]

كيف لا تتشجع إسرائيل في عدوانها على الفلسطينيين و هي تعلم أنها لن تتعرض لأي عقاب ما دامت الولايات المتحدة تحميها، و تبرر أعمالها العدوانية، و قد برر الرئيس الأمريكي "Obama " هذه الحرب بقوله " لا يوجد أي بلد يقبل بأن تطلق صواريخ من خارج حدوده تمطر على مواطنيه ".

لم يفكر الرئيس الأمريكي في تصريحه بسكان غزة، فقد أصبح هؤلاء السكان فريسة القنابل والصواريخ الإسرائيلية التي تطلقها طائرات "F16 " و مروحيات " Apache " الأمريكية.[148]

المطلب الثاني: مواجهة مجلس الأمن للنزاعات المسلحة في فلسطين و الشرق الأوسط

عرفت منطقة الشرق الأوسط نزاعات مسلحة بين إسرائيل و الدول العربية المجاورة بعد الإعلان مباشرة عن قيام " الدولة الإسرائيلية " في (1948م)، فكانت النتائج الإيجابية لتلك الحروب كلها لصالح إسرائيل، فواجه مجلس الأمن النزاعات المسلحة في الشرق الأوسط و فلسطين طبقا لاختصاصه الخاص بحفظ السلم و الأمن الدوليين، و بالتالي سأعرض قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالنزاع الإسرائيلي العربي أثناء الحرب الباردة في الفرع الأول من هذا المطلب، ثم أعرض في الفرع الثاني إلى قراراته المتعلقة بالعمليات العدوانية على كل من لبنان و فلسطين بعد نهاية الحرب الباردة.

الفرع الأول : تدخل مجلس الأمن في النزاع الإسرائيلي العربي أثناء الحرب الباردة

تدخل مجلس الأمن في النزاعات المسلحة و الأزمات في الشرق الأوسط بما فيها فلسطين ليصدر قراراته كلما اقتضى الأمر بينما كان العالم ثنائي القطبية، إذ يهيمن الاتحاد السوفييتي على المعسكر

[145] REMDH, Euro-Mediterranean Human Rights Network, November 2012, p 1-2. Vue le 30/09/2013 www.euromedrights.org/eng/2012/11/

[146] Serge Halimi, Tout est simple à Gaza, Le monde diplomatique, N°705, Décembre 2012 p1.

[147] Djerrad Amar, Le peuple palestinien face aux équivoques du monde libre et à la félonie du monde arabe monarchique, Le quotidien d'Oran, jeudi 06 décembre 2012, p 11.

[148] Serge Halimi, Tout est simple à Gaza, Op-cit, p 1.

الشرقي، و تتزعم الولايات المتحدة الكتلة الغربية، و أول نزاع في المنطقة كانت الحرب الإسرائيلية العربية الأولى (1948م)، أزمة قناة السويس (1956م)، حرب (1967م)، حرب كيبور (1973م) و الحرب على لبنان (1982م).

أولا : الحرب الإسرائيلية العربية الأولى (1948م)

أول قرار لمجلس الأمن المتعلق بالقضية الفلسطينية هو القرار رقم (42) الصادر في (1948/03/05) أي قبل اندلاع أول حرب إسرائيلية عربية في (14 مايو 1948م)، و قد جاء القرار تحت اسم (المسألة الفلسطينية - La question de Palestine-The Palestine question)

و قد جاء في القرار بأنه بناء على قرار الجمعية رقم (181) و المتعلق بتقسيم فلسطين إلى دولتين فإن المجلس و بناء على تقرير لجنة الأمم المتحدة من أجل فلسطين يطلب من الأعضاء الدائمون إحاطة المجلس بكل ما يتعلق بفلسطين و يقدم توصيات و تعليمات و أوامر إلى اللجنة بهدف تنفيذ قرار الجمعية العامة، كما يدعو أطراف النزاع إلى تهدئة الوضع بالمنطقة.

بعد اندلاع أول حرب عربية إسرائيلية و بعد انهزام الجيوش العربية، تدخل مجلس الأمن بقراراته المتعلقة باتفاقيات الهدنة المبرمة بين إسرائيل و جيرانها من الدول العربية، و هذه الاتفاقيات كانت تهدف إلى إنهاء النزاع المسلح و إعادة السلم في فلسطين، لذلك بدأت لجنة المصالحة للأمم المتحدة و المشكلة من الولايات المتحدة، فرنسا و تركيا بسويسرا القيام باتصالات غير مباشرة مع أطراف النزاع، و نجحت اللجنة في الوصول إلى توقيع من أطراف النزاع على محاضر يعترفون بالحدود المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة رقم (181) بتاريخ (1947/11/29م)، كما اعترفت إسرائيل بكل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالنزاع في المنطقة حتى تصل إلى هدفها و هو قبول عضويتها بالأمم المتحدة.[149]

جل اتفاقيات الهدنة التي وقعها أطراف النزاع استوحيت من قرار مجلس الأمن المؤرخ في (1948/11/16) كانت تتعلق بتصفية حالة الحرب بناء على اعتبارات عسكرية و ليست سياسية، لذلك لم يتم النص في هذه الاتفاقيات على المشكلة الجوهرية، مشكلة اللاجئين الفلسطينيين و أن لا يؤخذ بخطوط التحديد الواردة في اتفاقيات الهدنة كحدود سياسية أو إقليمية حتى يتم حل المشكلة الفلسطينية نهائيا.[150]

[149] Alain Gresh et Dominique Vidal, Palestine 1947, Op-cit, p 140-141.

[150] محمد نصر مهنا، السلام الإسرائيلي المراوغ، المرجع السابق، ص 216.

أما على أرض الواقع، فقد أنشأ مجلس الأمن طبقا لقراره رقم (50) (1948م)، أول عملية حفظ السلام (ONUST) تتشكل من مجموعة مراقبين عسكريين يتم نشرهم في منطقة الشرق الأوسط لمراقبة وقف إطلاق النار و اتفاقيات الهدنة المبرمة بين أطراف النزاع، و منذ التحاق (ONUST) بمنطقة الشرق الأوسط (جوان1948م) إلى يومنا هذا، بقيت قوات حفظ السلام في المنطقة تؤدي مهامها، كما تنتشر عملياتها فوق إقليم خمسة دول هي: إسرائيل، مصر، الأردن، لبنان و سوريا.[151]

ثانيا : أزمة قناة السويس أمام مجلس الأمن

بعد ما أعلن الرئيس المصري " DJ. Abdelnacer" تأميم قناة السويس في (جويلية 1956م)، و العملية هي الأولى من نوعها بحيث نجحت دولة من العالم الثالث في استرجاع خيراتها، و نتيجة للقرار المصري و الأزمة التي أحدثها في المنطقة، أصدر مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم (118) في (1956/10/13م) تحت عنوان" تسوية قضية السويس"، نص فيه على عدة توصيات لحل الأزمة، من بينها حرية المرور في القناة و احترام سيادة مصر، و أن شكل دفع مستحقات المرور في القناة يتم تحديدها من طرف مصر و الدول المستعملة للقناة، كما نص على التوجه إلى التحكيم الدولي في حالة وجود نزاعات بين مصر و الشركة العالمية للقناة.[152]

و في شهر أكتوبر بادرت فرنسا و بريطانيا في تحضيراتهما سريا مع إسرائيل للقيام بالعدوان على مصر و اختار التحالف الثلاثي (10/29/ 1956م) للاعتداء على مصر في عملية سميت "Kadesh " احتلت فيها القوات الإسرائيلية "سيناء"تحت غطاء القصف الجوي البريطاني الفرنسي لمناطق مصرية.[153]

انعقد مجلس الأمن في (1956/10/30م) بناء على طلب من الولايات المتحدة، و تحدث المندوب السوفييتي أمام المجلس و أدان العدوان و طالب بوقف العمليات الحربية و انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية، و أن عدم امتثال إسرائيل لأمر وقف الأعمال العسكرية يستلزم من المجلس اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق لتطبيق إجراءات صارمة على إسرائيل.

و قد كان المشروع الأمريكي (للقرار) له نفس الموقف، و اعتبر العدوان خرقا لاتفاقيات الهدنة الموقعة في (1948م) و طالب بالانسحاب الفوري لإسرائيل إلى ما وراء حدود الهدنة، كما تضمن المشروع

---

[151] Nations Unies, Maintien de la paix, ONUST- Organisme des Nations Unies chargé de la surveillance de la trêve. www.un.org/fr/peacekeeping/ missions/untso/ vue le 22/12/2012.

[152] Résolution 118 du conseil de sécurité des Nations Unies, La bibliothèque libre, 118(1956), résolution du 13 octobre 1956, (5/743) p 1/3. Vue le (16/12/2012).

[153] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 clés du Proche-Orient, Op-cit, p284-285.

عدم تقديم أية مساعدة عسكرية و لا اقتصادية و لا مالية لإسرائيل ما لم تلتزم بالقرار، إلا أن المشروع الأمريكي لم ير النور بسبب الفيتو الفرنسي و البريطاني، لذلك تقدمت يوغسلافيا بمشروع قرار آخر في (31 أكتوبر) يدعو فيه مجلس الأمن لعقد دورة طارئة للجمعية العامة طبقا للقرار رقم377 (1950).[154]

صدر القرار من المجلس رقم (119) في (1956/10/31م) يصرح فيه بأن الحالة خطرة تستدعي تدخل المجلس بسبب العدوان الثلاثي على مصر، و نظرا لعدم تحقق إجماع الأعضاء الدائمون فيه في جلساته رقم(749،750) بسبب الفيتو البريطاني و الفرنسي، أصبح المجلس مشلولا لا يمكنه القيام بمهامه الرئيسية المتعلقة بحفظ السلم و الأمن، لذلك فهو يستدعي الجمعية العامة بناء على القرار رقم (377) لتنظر في المسألة.[155]

إن إذعان كل من إسرائيل، بريطانيا و فرنسا لسحب قواتهم ووقف العدوان جاء نتيجة التهديدات الصريحة لكل من الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي بالتدخل في حالة عدم الوقف الفوري للعدوان، فقد أرسل الوزير الأول السوفييتي برقية إلى رئيس مجلس الأمن يدعوه لإصدار قرار لتوقيف العدوان على مصر و إلا ستفقد شعوب العالم كل ثقتها بالمنظمة،كما تضمنت البرقية مهلة (12) ساعة لتوقيف العدوان تمنح لإسرائيل مدة (03) أيام للانسحاب من مصر، و في حالة عدم الالتزام بالقرار، فسيرسل

الاتحاد السوفييتي و الولايات المتحدة قواتهما البرية، البحرية و الجوية و مساعدات عسكرية أخرى إلى مصر لإيقاف العدوان، كما بعث بنفس البرقيات إلى رؤساء مجالس الوزراء بريطانيا، فرنسا و إسرائيل، يبين فيها موقف بلاده من العدوان، و أكد في برقيته إلى الوزير الإسرائيلي أن هذا العدوان سيجر كراهية الدول العربية لإسرائيل و أن دولته ستصبح موضع شك، و هي المرة الأولي يتحدث فيها السوفييت بهذه الطريقة مع الجانب الإسرائيلي.

و تحججت إسرائيل بحقها في الدفاع عن النفس ، إلا أن السوفييت و بعد (15) يوما من صدور القرار من مجلس الأمن في(1956/11/01م)، هدد بالتدخل عسكريا لوقف العدوان و صرح بوجود آلاف من المتطوعين العسكريين ينتظرون الالتحاق بمصر لمحاربة إسرائيل، و بقي الموقف السوفييتي كذلك حتى انسحبت إسرائيل من مصر في (1957/03/08م)، كما مارس الأمين العام للأمم المتحدة

[154] محمد نصر مهنا، السلام الإسرائيلي المراوغ، المرجع السابق، ص 327.

[155] Résolution 119 du conseil de sécurité des Nations Unies, Op-cit, p 1.

"D. Hammarskjöld " ضغوطات سياسية على إسرائيل للانسحاب من مصر، و هددت الولايات المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل في حالة عدم التزامها بقرارات الأمم المتحدة.[156]

أنشأ مجلس الأمن قوة الطوارئ للأمم المتحدة (FUNU I) تمركزت في البداية في قطاع قناة السويس و صحراء سيناء لتتمركز فيما بعد على طول خط تعيين الحدود في قطاع غزة و على طول الحدود الدولية في صحراء سيناء من الجانب المصري، مقر هذه القوات كان في غزة و استمرت مهمتها من (1956م حتى 1967م)، قتل خلالها (106) من القبعات الزرق و مدني واحد، أما مهماتها الأساسية، فقد تمثلت في التكفل و الإشراف على وقف الأعمال العدائية بما فيها انسحاب الجيوش الإسرائيلية، الفرنسية و البريطانية من مصر، و بعد الانسحاب تدخلت قوات (FUNU I) بين القوات الإسرائيلية و المصرية، و في (1967م) أجبرت مصر هذه القوات الأممية على الرحيل من أراضيها.[157]

ثالثا : مجلس الأمن يواجه حرب الستة أيام (1967م)

في نفس اليوم الذي قامت فيه إسرائيل بعدوانها على مصر (1967/06/05م)، طلب المندوب المصري بعقد اجتماع عاجل أطلع فيه مجلس الأمن بالعدوان الإسرائيلي على بلاده و أن مصر لها حق الرد على ذلك، كما قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا حول الهجوم الذي لم يعتق حتى سيارات الأمم المتحدة و مقتل عدد من جنود قوات الطوارئ (FUNU I) و جرح آخرين كما طالب بجعل مدينة القدس مفتوحة لحماية مقدساتها، و خلال المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، برزت عدة اتجاهات لمشاريع قرارات، لكن المشروع الأمريكي هو الذي تم اختياره للتصويت عليه بعد مشاورات استغرقت يومين، فاجتمع المجلس في (1967/06/06م) ليتم تبني مشروع القرار الأمريكي.[158]

بعد الاستماع إلى تقرير الأمين العام و التصريحات بالمجلس يعلن المجلس انشغاله بسبب اندلاع المعارك و الوضع الخطير في منطقة الشرق الأوسط، يطلب المجلس من الحكومات المعنية اتخاذ الإجراءات الفورية لوقف إطلاق النار و كل العمليات العسكرية بالمنطقة.[159]

---

[156] محمد نصر مهنا، السلام الإسرائيلي المراوغ، المرجع السابق، ص 548- 547.

[157] Nations Unies, Maintien de la paix au Moyen-Orient, FUNU I- Première force d'urgence des Nations Unies, préparé par le département de l'information des Nations Unies, p 1 sur1. Vue le (22/12/2012)www.un.org/fr/peacekeeping/missions/past/f_unefI.htm

[158] محمد نصر مهنا، السلام الإسرائيلي المراوغ، المرجع السابق، ص 327 إلى 335.

[159] Conseil de sécurité des Nations Unies, résolution 233(1967) du 06 juin 1967, p 2-3. . www.un.org/french/documents/view_doc.asp?symbol=Sres/233/1967

لكن العدوان الإسرائيلي لم يتوقف، لذلك انعقد المجلس في اليوم الموالي ليصدر قراره رقم 234 (07 جوان 1967م)، و الذي تقدم به المندوب الأمريكي للمطالبة مرة ثانية بالوقف الفوري لإطلاق النار، أما المندوب السوفييتي بالمجلس فقد شن حملة عنيفة ضد إسرائيل متهما إياها بخرق قرارات الأمم المتحدة السابقة و انتهاكها ميثاق المنظمة.[160]

و في (09 جوان)، اجتمع المجلس مجددا بعد ما قدم المندوب الأمريكي مشروع قرار جديد تم التصويت عليه بالإجماع تحت رقم (235) في الجلسة رقم (1352)، تضمن القرار التذكير بالقرارات السابقة و طلب الوقف الفوري لإطلاق، و كلف الأمين العام برفع تقرير خلال (24) ساعة عن الوضع في المنطقة.[161]

عندما اجتمع مجلس الأمن في (10 جوان) كان جميع أطراف النزاع قد قبلوا بوقف إطلاق النار (إسرائيل، مصر، سوريا و الأردن) تحت رعاية الأمم المتحدة، إلا أن إسرائيل قصفت مواقع سورية منتهكة بذلك وقف إطلاق النار.[162]

تضمن القرار رقم 236 (11 جوان 1967م) إدانة صريحة من المجلس للانتهاكات لوقف إطلاق النار و دعوة القوات التي تحركت إلى الأمام بعد (10 جوان)، إلى العودة فورا إلى ما وراء خطوط الهدنة.[163]

تقدمت كل من الأرجنتين، البرازيل و أثيوبيا بمشروع قرار إلى مجلس الأمن (بعدما فشل مشروع القرار السوفييتي كما قامت الولايات المتحدة بسحب مشروع قرارها)، و من أهم نقاطه، دعوة حكومة إسرائيل إلى تأمين سلامة و أمن سكان المناطق التي جرت فيها العمليات الحربية و تسهيل عودة هؤلاء الفارين من منازلهم جراء الحرب إلى منازلهم، و احترام المبادئ الإنسانية لأسرى الحرب و حماية المدنيين في زمن الحرب طبقا لاتفاقيات جينيف الأربع.[164]

أما القرار رقم 240(25 أكتوبر 1967م)، تضمن إدانة لخرق إسرائيل وقف إطلاق النار، و تأسف

---

[160] محمد نصر مهنا، السلام الإسرائيلي المراوغ، المرجع السابق، ص 548.

[161] Conseil de sécurité des Nations Unies, résolution 234 et 235(1967), Op-cit, p 3.

[162] محمد نصر مهنا، السلام الإسرائيلي المراوغ، المرجع السابق، ص 548.

[163] القرار رقم 236 (1967)، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947 - 1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، ط 3، 1993، مج 1، ص 196.

[164] محمد نصر مهنا، السلام الإسرائيلي المراوغ، المرجع السابق، ص 549.

عن الخسائر للممتلكات و الإصابات الناتجة عن ذلك، كما يطلب من أطراف النزاع وقف الأعمال الحربية و التعاون مع هيئة مراقبي الهدنة للأمم المتحدة.[165]

استمرت إسرائيل في خرق وقف إطلاق النار، و في كل مرة كانت مصر تتقدم بشكاوى إلى مجلس الأمن، أما الشكوى الأولى كانت بتاريخ (14.07.1967م) و الثانية في (24.10.1967م)، و بناء عليه تقدم أعضاء المجلس بخمسة مشاريع لقرارات:

(02) من الاتحاد السوفييتي، (01) من الهند، مالي و نيجيريا، (01) من الولايات المتحدة، (01) من بريطانيا و هو الذي تبناه المجلس بالإجماع و المتمثل في القرار رقم 242 (1967).[166]

تميز القرار رقم 242 (1967) بالإبهام، و هذا الإبهام مقصود من واضعيه و يعبر عن حنكة و براعة الدبلوماسية البريطانية التي استطاعت به أن تحصل على إجماع الأعضاء في المجلس، إلا أن تفسير القرار كان محل اختلاف كبير من الأطراف المعنية به، و جوهر الاختلاف تمثل فيما يلي:

- هل يتم انسحاب القوات الإسرائيلية من كل الأراضي المحتلة أم هو انسحاب لإنهاء حالة الحرب فقط.
- و ما قصد العبارة "إلى حدود آمنة"، ، فالعرب يرون بأن هذه الحدود هي خطوط ما قبل(جوان 1967م)، أما إسرائيل ترى غير ذلك و تطالب بإجراء تعديلات إقليمية و تغيرات في الحدود.
- تعلق غموض القرار أيضا في مسألة اللاجئين، هل يتم حل مشكلتهم على أساس قرار الجمعية العامة رقم 194(1948)، أم بناء على اقتراحات إسرائيل المتمثلة في توطينهم نهائيا في الدول المستقبلة.
- أما المناطق المجردة من السلاح، فلم يحدد القرار إن كانت تقام في جانب واحد أم على جانبي الحدود.
- ونقطة أخرى كانت محل اختلاف في تفسير القرار، تتعلق بمسألة ما إذا كان الانسحاب يتم أولا ثم الاعتراف بالآخر أم العكس ؟ و ما هي القوة الإلزامية للقرار ؟.[167]

مازال الجانب الفلسطيني اليوم يعتمد على القرار رقم 242(1967) في مفاوضات السلام مع إسرائيل لأنه يتضمن مبدأين هامين لاستقرار سلام دائم في الشرق الأوسط، فالأول هو انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها بالقوة، و الثاني هو الاعتراف بالسيادة و وحدة الإقليم و الاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة و حقها في العيش ضمن حدود آمنة معترف بها و حرة، و عدم جواز ضم الأراضي بالحرب و هو ما يقصد بالأراضي المحتلة من إسرائيل في حربها (1967م)، و رغم أن

[165] القرار رقم 240 (1967)، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947 - 1974، المرجع السابق، ص 197.
[166] أصبح القرار رقم 242(1967) أساس مفاوضات السلام بين إسرائيل و جيرانها العرب، (أنظر الملحق رقم 2).
[167] محمد نصر مهنا، السلام الإسرائيلي المراوغ، المرجع السابق، ص 603 إلى 606.

القرار مازال محل اختلاف في تفسيره، إلا أنه اليوم أساس إقرار سلام دائم و شامل في الشرق الأوسط.[168]

قبلت مصر، الأردن و لبنان بالقرار، أما سورية فقد رفضته في البداية ثم تغير موقفها، كما بررت الدول العربية قبولها القرار لأنه يتضمن عودة كل الأراضي المحتلة و احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في وطنه، أما الدول العربية التي رفضت القرار بما فيها الجزائر، العراق و منظمة التحرير الفلسطينية، فقد اعتبرت قبول القرار يعني إنهاء حالة الحرب و القطيعة الاقتصادية مع إسرائيل حيث غزت منتجاتها الأسواق العربية حتى في غياب اتفاقيات في المجال، إضافة أن القرار يلزم الاعتراف بشرعية إسرائيل أي الاعتراف بالأراضي التي احتلتها بالقوة في حروبها(1948م)، (1956م)، (1967م).

يتضمن القرار الحفاظ على أمن إسرائيل أي منع أي عدوان عليها في المستقبل يأتي من الدول العربية، كما يتضمن إيقاف حركة المقاومة الفلسطينية، و بالتالي التخلي عن واجب تحرير فلسطين من المحتل الإسرائيلي، و لا ننسى أنه في حالة استقرار سلام دائم بين العرب و إسرائيل سيفتح الباب إلى الهجرة اليهودية من كافة أنحاء العالم و هناك سلبيات أخرى للقرار و في الأخير يعتبر القرار 242 (1967) تصفية نهائية لقضية فلسطين كأرض و شعب.[169]

أيدت كل من الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي القرار 242(1967)، لأنه ينسجم مع سياسة حكومتهما و لذلك سحب كل واحد منهما مشروعه ليقع الإجماع على مشروع القرار البريطاني الذي تمخض عنه القرار رقم (242)، إلا أن العدوان الإسرائيلي لم يتوقف على دول الجوار حتى بعد صدور القرار، فقد تعرض الأردن لاعتداء إسرائيل مرتين، تدخل المجلس ليدين هذه الاعتداءات من خلال القرارين 248(1968/03/24) و 256(1968/08/16) على كل من منطقة" الكرامة" و " السلط"، كما قام بالتأكيد على القرار رقم 248 و الذي يدعو إلى عدم التسامح حيال انتهاكات وقف إطلاق النار و إلا سيتخذ المجلس إجراءات صارمة اتجه المعتدي.

لم تعتبر إسرائيل بل قامت بهجوم على مطار بيروت فتدخل مجلس الأمن ليصدر قراره بالإدانة تحت رقم 262(1968)، أما فيما يتعلق بالقدس، طلب مجلس الأمن من إسرائيل من خلال القرار رقم

---

[168] Résolution des Nations Unies sur la Palestine, A l' occasion d'un débat avec Leila Shahid à Marseille le 03 avril 2005 après falsification de l'ambassadeur d'Israël de la vérité, petit rappel du droit, jeudi 07 avril 2005, p 1 sur 3.

Vue le 12/12/2012 www.france-palestine.org

[169] محمد نصر مهنا، السلام الإسرائيلي المراوغ، المرجع السابق، ص 607 - 608.

250 (1968/04/27)، الامتناع عن إقامة العرض العسكري المبرمج بتاريخ(02 مايو 1968)، إلا أن إسرائيل لم تذعن لدعوة مجلس الأمن و أقامت العرض العسكري في موعده، فأصدر المجلس القرار 251 (1968/05/02) يدعو فيه إسرائيل بإلغاء الإجراءات المتعلقة بتغيير وضع القدس.

و في (1969/03/03م) يصدر مجلس الأمن قرارا مماثلا تحت رقم 267 يدعو مجددا إسرائيل إلغاء الإجراءات السابق ذكرها ثم يأسف لعدم احترام إسرائيل قرارات مجلس الأمن.

بقيت إسرائيل صماء أمام كل قرارات مجلس الأمن و التي بلغت بين (1967 و 1972م) قبل اندلاع حرب "كيبور 1973م" (26) قرار تناول المجلس فيها الحالة في الشرق الأوسط كما سماها.[170]

رابعا : تدخل مجلس الأمن في حرب " كيبور" (1973م)

قبل اندلاع حرب أكتوبر، بلغ التوتر في الشرق الأوسط ذروته، و قد وصف الأمين العام للأمم المتحدة " K. Waldheim " الوضع بالانفجاري إلى أقصى درجة (Extrêmement explosif) و لذلك قدم الأمين العام تقريرا كاملا للوضع في الشرق الأوسط منذ (1967م) و بين جهود المنظمة للوصول إلى حل شامل للنزاع فيه.

طبقا للقرار رقم 331 الصادر في (1973/04/20م)، طلب فيه من الأمين العام تقديم تقرير شامل عن جهود المنظمة فيما يتعلق بالوضع في الشرق الأوسط، ذلك أن إسرائيل كانت سبب في تأزم الوضع بسبب انتهاكاتها لكل اتفاقيات الهدنة المبرمة مع دول الجوار في (1949م)، و اتفاقيات وقف إطلاق النار (1967م) و واصلت إسرائيل عدوانها على الجنوب اللبناني مما اضطر مجلس الأمن التدخل في إطار القرار رقم 332(1973/04/21م) يتأسف فيه عن تلك الاعتداءات و يعرب عن قلقه العميق اتجاه الاعتداءات الإسرائيلية التي تعرض أرواح الأبرياء للخطر و يطلب من إسرائيل الكف عن جميع الهجمات العسكرية على لبنان.[171]

تمادت إسرائيل في عدوانها حتى وصلت بها الجرأة إلى خطف طائرة مستأجرة من الخطوط الجوية العراقية، و رد مجلس الأمن على هذه الحادثة الخطيرة بقرار تحت رقم 337(1973/08/15م) يندد فيه الاعتداء الإسرائيلي و يطلب الكف عن خرق سيادة ووحدة الأراضي اللبنانية.[172]

---

[170] قرارات مجلس الأمن رقم (248 ،250، 251، 252، 256، 262،)، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947 - 1974، المرجع السابق، ص 198 إلى 206.

[171] المرجع نفسه، ص 208، 209.

[172] Conseil de sécurité des Nations Unies, résolution 337 (1973) du15 Août 1973, document officiel des Nations Unies, p 9.

تمت مناقشة تقرير الأمين العام على مستوى مجلس الأمن بناء على طلب من مصر، حيث أكدت هذه الأخيرة أن الحالة التي وصل إليها الشرق الأوسط إنما سببها الولايات المتحدة الأمريكية، كما حملتها أمام المجتمع الدولي مسؤولية المأزق بالمنطقة، لذلك حاولت مصر أن تجعل النزاع تحت سيطرة الأمم المتحدة فحسب، كما اتجهت مصر نحو أوربا لتحسيسها بخطورة الوضع في الشرق الأوسط و أيدت الدول الأوربية الموقف المصري معتبرة بأنه حان الوقت لمجلس الأمن أن يتدخل بفعالية أكبر و جدية أعمق لحل النزاع في الشرق الأوسط، و صرحت الدبلوماسية المصرية بأنه في حالة انسداد الدبلوماسية الدولية بسبب عدم اتخاذ مجلس الأمن إجراءات فعالة و ملموسة، في هذه الحالة لن يبقى أمام العرب سوى طريق العنف.[173]

اقتنع الرئيس المصري" A. Sadate " بأن حربا جديدة في المنطقة هي السبيل الوحيد حتى يضغط الكبار(USA, URSS) على إسرائيل كي تلتزم و تخضع لقرارات مجلس الأمن و خاصة القرار 242(1967) المتعلق بالانسحاب من كل الأراضي المحتلة، لهذا السبب في (06 أكتوبر 1973م) بادرت مصر بالحرب على إسرائيل و خرقت خط "Bar-Lev" و توغلت في صحراء سيناء لتشتعل الحرب في المنطقة مرة أخرى.[174]

بدأت الدبلوماسية الدولية تتحرك و على رأسها الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي للوصول للتفاوض مع أطراف النزاع حول مشروع قرار يرضي الجميع و يضع حدا لحالة الحرب التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط، فقدمت الدبلوماسية السوفييتية و على رأسها "L. Brejnev " مشروع قرار لمجلس الأمن كي يتم التصويت عليه، و الملاحظ أنه نفس مشروع القرار الذي قدمه السوفييت في حرب (1967م)، إلا أن الولايات المتحدة أدخلت عليه بعض التعديلات ثم طرح على مجلس الأمن ليصدر قرارا تحت رقم 338 (1973/10/22).

صرح أطراف النزاع بقبولهم تنفيذ جميع بنود القرار في حالة ما إذا أصدر مجلس الأمن قرارا يتضمن إنهاء النزاع في المنطقة و يمكن من خلاله الوصول إلى حل سلمي للأزمة بعد ما تنسحب إسرائيل من كل الأراضي التي احتلتها في (1967م) تحت رقابة الأمم المتحدة، بعد ذلك يتم الاعتراف المتبادل بين أطراف النزاع و احترام سيادة و وحدة الأراضي لكل دولة، كما يتم الاعتراف في حق الغير في العيش بسلام طبقا لمضمون القرار.[175]

---

[173] AFP (Agence France presse), Moyen-Orient – Réchauffer le conflit, Jeune Afrique, N°648, 09 juin 1973, p 70.

[174] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 clés du Proche-Orient, Op-cit, p 290.

[175] Paul Bernetel, Proche-Orient grandes puissances – le poids et la mesure, Jeune Afrique, N°699, 03 novembre 1973, p 22-23.

لم يبق لأطراف النزاع أي خيار لقبول مشروع القرار أو رفضه مادامت القوتان العظيمتان قد اتفقتا عليه، و لم يبق لهم سوى القبول بالقرار رقم (338) و بتنفيذ بنوده المتعلقة بوقف إطلاق النار الفوري.[176]

و لأول مرة يستيقظ اليهود بفلسطين في (1973/10/22) على تصريحات للحكومة الإسرائيلية مختلفة تماما عما تعودوا عليه من قبل (احتلال الأراضي العربية، الخسائر البشرية و المادية للعرب، انتصار الجيش الإسرائيلي...)، فكانت التصريحات تتعلق بقبول إسرائيل ما توصل إليه مجلس الأمن في جلسته الاستثنائية (1973/10/22م).[177]

جاء تفسير قبول القادة العرب (المصري و السوري) للقرار رقم 338(1973) لسببين، فالسبب الأول هو أن القوتين العظمتين طلبتا من الرئيسين " H. Assad, A. Sadate " قبول القرار مقابل ضمانات تقدم لهما، و من بينها ضمان تنفيذ القرار رقم 242(1967) و خاصة الشق المتعلق بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة.

أما السبب الثاني، هو أن الولايات المتحدة شاركت إلى جانب إسرائيل في الحرب بأسلحة فتاكة لم تستعملها من قبل مما جعل الرئيس المصري آنذاك يصرح بأن الحرب كانت ضد إسرائيل و ليس ضد الولايات المتحدة و أنه غير مستعد لمحاربة أمريكا.[178]

يعتبر القرار رقم 338(1973) تأكيدا للقرار رقم 242(1967)، و يطلب إضافة إلى وقف إطلاق النار الفوري و تنفيذ القرار 242، الدخول في مفاوضات بهدف الوصول إلى إقامة سلام عادل و دائم في الشرق الأوسط.[179]

أما القرار رقم 339(1973/10/23)، جاء ليؤكد على القرار السابق له و يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة إرسال مراقبين عسكريين لمراقبة وقف إطلاق النار بين أطراف النزاع، و بعد يومين صدر القرار رقم 340(1973) يقرر فيه مجلس الأمن خلق قوات الطوارئ، (FUNU II)

يشارك في تشكيلة هذه القوات أعضاء المنظمة ما عدا الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، و تتمركز هذه القوات في قطاع قناة السويس ثم في صحراء سيناء فيما بعد، و بدأت مهمة هذه القوات في

[176] هناك بنودا أخرى يمكن الاطلاع عليها من خلال القرار رقم 338(1973) بالملحق رقم (3).

[177] Bruno Crimi, Proche-Orient, Israël un triomphe nommé Sharon, Jeune Afrique, N°669, 03 novembre 1973, p 24.

[178] R. Sadmi, La guerre par les photos, vue et entendu à Damas, Deux Motifs, Révolution Africaine, N° 506, 02 Au 08 Novembre 1973, p 39.

[179] Résolution des Nations Unies sur la Palestine, A l' occasion d'un débat avec Leila Shahid Op-cit, p 2/3.

(1973م) لتنتهي في (1979م)، تمثلت مهمتها في مراقبة وقف إطلاق النار بين القوات المصرية و الإسرائيلية، و بعد إبرام اتفاقات (جانفي 1974م، سبتمبر 1975م)، أصبحت مهمتها تتمثل في مراقبة إعادة الانتشار للقوتين المتنازعتين، كما كانت تراقب المناطق العازلة (Les zones tampons) التي أنشأت طبقا للاتفاقيات السابق ذكرها بين المتنازعين.[180]

أما فيما يتعلق بالمراقبين العسكريين المكلفين بمراقبة الهدنة في منطقة الشرق الأوسط حيث تم إنشائهم بعد اندلاع الحرب الإسرائيلية العربية الأولى(1948م)، (ONUST)، بقي هؤلاء المراقبون العسكريون في المنطقة لمراقبة وقف إطلاق النار بعد حروب(1956م، 1967م، 1973م) بين أطراف النزاع و الإشراف على اتفاقيات الهدنة و استدراك الأحداث الانفرادية و تقديم المساعدات لعمليات أخرى لحفظ السلام في المنطقة.[181]

لا يكفي أن يتدخل مجلس الأمن في هذا النزاع و بهذا الحجم لتنحصر مهامه في إصدار قرارات تتعلق بوقف إطلاق النار و انسحاب القوات المتنازعة إلى أماكنها قبل العدوان، ثم تشكيل قوات طوارئ لمراقبة الهدنة، فالخطوة الأهم هو إحلال سلام عادل و شامل في المنطقة و هو ما سعى إليه المجلس عندما أصدر القرار رقم 344(1973/12/15)، و المتعلق بمؤتمر السلام بجنيف، و بين فيه دور الأمين العام الفعال وفقا لقرارات مجلس الأمن ويترأس المؤتمر بعد موافقة أطراف النزاع و يقدم المساعدات ألازمة و أن يطلع المجلس و باستمرار عن تطورات المفاوضات في المؤتمر.[182]

و الغريب في هذا القرار الذي قدمت مشروعه الدول غير الدائمة العضوية في المجلس و التي كانت تمثل آنذاك دول عدم الانحياز، هو أن الدول الدائمة العضوية امتنعت كلها عن التصويت (لم تصوتا ضد القرار) بسبب أن كل من إسرائيل و مصر تنتظر من الولايات المتحدة أن تلعب دورها الفعال خارج نطاق الأمم المتحدة، كما أن القوتين لا تريدان تدخل طرف ثالث في الأزمة حتى و لو كانت الأمم المتحدة كي تبقى المفاوضات تدور تحت مراقبتهم، أما بريطانيا و فرنسا فقد امتنعتا عن التصويت حتى يتمكنا من التدخل في المفاوضات بكل حرية و لا يربطهم أي قرار مع مجلس الأمن.[183]

---

[180] Maintien de la Paix, Moyen-Orient -FUNU II- Deuxième force des Nations Unies, Op-cit, p 1/1

[181] Maintien de la Paix, Moyen-Orient –ONUST, Op-cit, p 1/1.

[182] قرار مجلس الأمن رقم (344) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947 - 1974، المرجع السابق، ص 212-213.

[183] Moyen-Orient, A chacun son ONU, correspondant de Jeune Afrique, New York, Jeune Afrique, N°677, 29 décembre 1973, p 21.

كل القرارات التي أصدرها مجلس الأمن بعد القرار 338(1973) لها نفس المضمون، فهي تدعو إسرائيل للانسحاب من الأراضي التي احتلتها و تجدد ولاية قوات الطوارئ بمنطقة الشرق الأوسط[184] كما حاولت الأمم المتحدة التدخل في مفاوضات السلام الإسرائيلية العربية لكن بدون جدوى، و قد سعت الأطراف المعنية إلى إبعاد الأمين العام من تلك المفاوضات.[185]

خامسا : مجلس الأمن و النزاع الإسرائيلي اللبناني

عرف لبنان حربين مع إسرائيل خلال فترة الحرب الباردة، فالأولى تمثلت في الاجتياح الإسرائيلي على الجنوب اللبناني بهدف القضاء على المقاومة الفلسطينية في (1978م)، واندلعت الحرب الثانية في (1982م) لنفس الهدف.

1. حرب لبنان (1978م)

بعد الاجتياح الإسرائيلي للجنوب اللبناني في (1978/03/15) بهدف القضاء على المقاومة الفلسطينية المتمركزة بالجنوب اللبناني، تبنى مجلس الأمن القرار رقم 425 في (1978/03/19) ب (12) صوتاا مع القرار و إمتناعين (الاتحاد السوفييتي و تشيكوسلوفاكيا)، أما الصين رفضت المشاركة في التصويت، و مشروع القرار كان أمريكيا تضمن دعوة إسرائيل إلى وقف جميع أعمالها العدوانية و سحب قواتها من الأراضي اللبنانية كافة و إنشاء قوة دولية تحت إمرة مجلس الأمن للتأكد من انسحاب القوات الإسرائيلية، و إعادة السلام و الأمن الدوليين في الجنوب اللبناني.

أما القرار رقم 426(1978) صدر ليؤكد على موافقة المجلس على تطبيق تقرير الأمين العام للمنظمة، كما دخل وقف إطلاق النار حيز النفاذ بعد يومين من صدور القرار لتبدأ القبعات الزرق في التمركز في أماكنها المحددة لتقوم لمهامها و المتمثلة في التأكد من انسحاب القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني.[186]

قتل عدد من القبعات الزرق من (FINUL) عندما حاولوا منع تسرب فلسطينيين إلى داخل إسرائيل، و ازداد التوتر بالجنوب اللبناني فاضطر مجلس الأمن إلى إصدار القرار رقم 427(مايو 1978)، يطلب فيه من إسرائيل إتمام انسحابها من الجنوب، كم يوافق المجلس على رفع عدد القبعات الزرق التابعين للقوة المؤقتة (Intérim force) التابعة للأمم المتحدة بلبنان من (4000 إلى 6000) عنصر.[187]

---

[184] قرار مجلس الأمن رقم (344) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947 - 1974، المرجع السابق، ص 265-268.
[185] Walid Boulares, A la mesure de l'ONU, Jeune Afrique, N°7748, 05 décembre 1975, p 31.
[186] Universalia, 1979, Op-cit, p 28.
[187] IBID, Op-cit p 38.

نظرا للتوتر المستمر بالجنوب اللبناني و عدم تمكن الحكومة اللبنانية من أن تستعيد سلطاتها كاملة فوق كل أراضيها طبقا للقرار 425(1978)، قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة المؤقتة بلبنان من خلال القرار رقم434(1978) و القرارات المماثلة له.[188]

2. حرب لبنان (1982م)

قبل اندلاع الحرب على لبنان، حاولت الدبلوماسية الأمريكية تهدئة الوضع في المنطقة عن طريق مبعوثها الخاص " PH. Habib " الذي حاول الوصول إلى إبرام اتفاق بين الفصائل اللبنانية التي كانت تتقاتل منذ (1975م) في حرب أهلية مدمرة زادت حدتها بتدخل القوات العربية الرادعة السورية (Les forces de dissuasion Syrienne) التي دخلت في اشتباكات مع ميليشيا الكتائب اللبنانية "Les phalangistes "، أما الجنوب فقد كان اتفاق وقف إطلاق النار المبرم بين القوات الإسرائيلية و المقاومة الفلسطينية مهددا بعدوان إسرائيلي، لذلك حاول المبعوث الأمريكي توسيع دور القبعات الزرق في الجنوب و تدعيم مؤهلاتهم كي يتمكنوا من التمركز في المناطق المحددة لها.[189]

استمر التوتر على الحدود اللبنانية الإسرائيلية و لم تستطع القوة المؤقتة التابعة للأمم المتحدة التحكم في الوضع، لذلك اضطر مجلس الأمن للتدخل في كل مرة ليمدد ولاية القبعات الزرق على طول الشريط الحدودي بين لبنان و إسرائيل، فأصدر القرار رقم 501(1982/02/25) ليرفع من عدد القوة المؤقتة ب (1000) عنصر إلى أن حدث العدوان على لبنان في (1982/06/06م) و ارتكبت إسرائيل أبشع الجرائم في حق اللبنانيين و الفلسطينيين كيفت على أساس أنها جرائم إبادة نظرا للمبادئ العنصرية للعدوان الإسرائيلي على لبنان.[190]

لم يتأخر مجلس الأمن كعادته ليجتمع نظرا لخطورة الوضع في لبنان ليصدر القرارين رقم 508(1982/06/05) و 509(1982/06/06) يحث أطراف النزاع على الوقف الفوري لإطلاق النار، كما يطلب من إسرائيل وقف أعمالها العدوانية و سحب قواتها من لبنان فورا و بدون أي شرط إلى حدود لبنان المعترف بها دوليا، و نظرا لاستمرار العدوان على لبنان، جدد مجلس الأمن ولاية القوة المؤقتة (FINUL)، كما أن المجلس لم يتأخر في إصدار القرار رقم 515(1982/07/29م) يطلب فيه من إسرائيل رفع الحصار على بيروت لتمكين وصول المساعدات الضرورية و الملحة للمدنيين

[188] قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947 - 1978، المرجع السابق، ص 271-274 .

[189] Ghassan Ibrahim, Le messager de la violence, Le rôle des casques bleus, Afrique Asie N°255, lundi 21 décembre 1981, p 28-29.

[190] Ghazi Sarhane, Liban « Elections présidentielles », Afrique Asie N°277, lundi 13 septembre 1982, p 12.

المحاصرين، كما قام المجلس بنشر مراقبين من الأمم المتحدة لمراقبة الوضع في العاصمة اللبنانية و ما حولها و لكن لم يمنع كل ذلك من اجتياح إسرائيل بيروت في (1982/08/03).

تضمن القرار رقم 517(1982) طلب بوقف إطلاق النار الفوري و سحب إسرائيل قواتها المسلحة من بيروت و يكرر المجلس طلبه من خلال القرار رقم 518(1982).

كانت الحرب الإسرائيلية اللبنانية أطول حرب عرفتها منطقة الشرق الأوسط، لذلك أدان مجلس الأمن توغل إسرائيل في بيروت و انتهاكاتها لاتفاق وقف إطلاق النار طالبا من إسرائيل الانسحاب الفوري من الأراضي اللبنانية، كما قام المجلس بنشر القبعات الزرق بالمنطقة و دعمهم بقوات مراقبة الهدنة، لكن ما حدث بعد ذلك لم يكن في الحسبان، فبدلا من أن تنصاع إسرائيل لقرارات المجلس، ارتكبت مذبحة في حق المدنيين الفلسطينيين ببيروت الغربية(مذبحة صبرا و شتيلا) في (17-1982/09/18م)، فأصدر المجلس القرار رقم 521(1982) يدين المذبحة و يقوم بنشر القبعات الزرق لمساعدة الحكومة اللبنانية.[191]

و بالرغم من خطورة الوضع، فلا يمكن إنكار الجهود التي قامت بها قوات (FINUL) لمنع اشتباكات بين أطراف النزاع على طول الخط الأزرق، و ساعدت على إنشاء إستراتيجية عسكرية جديدة لضمان محيط آمن في الجنوب اللبناني.

حافظ مجلس الأمن و لعدة سنوات على التزاماته لضمان الوحدة الإقليمية و سيادة و استقلال لبنان، و لم يبخل الأمين العام للأمم المتحدة في بذل كل جهوده لإقناع إسرائيل على الانسحاب من المناطق التي احتلتها بجنوب لبنان، و في كل مرة كانت إسرائيل تتذرع بأن تلك المناطق تمثل تدبيرا مؤقتا لأسباب تتعلق بمسائل أمنية.[192]

سادسا: هضبة الجولان في عمق النزاع الإسرائيلي العربي

اندلعت حرب أكتوبر(1973م) على جبهتين، الأولى بين القوات المصرية الإسرائيلية في قناة السويس و سيناء، و الثانية بين القوات السورية و الإسرائيلية على مرتفعات الجولان، و بالرغم من الإعلان عن وقف إطلاق النار إلا أن التوتر بقي في المنطقة مما دفع بالولايات المتحدة للتدخل بمبادرة دبلوماسية انتهت باتفاق بين القوات السورية و الإسرائيلية حول فض الاشتباك.

[191] غسان تويني، " 1982 عام الاجتياح "، دار النهار، ط 1، بيروت، 1998، ص 302 - 331.

[192] Maintien de la paix, Force intérimaire des Nations Unies au Liban (FINUL), Op-cit, p1sur3.

تضمن الاتفاق خلق منطقة حاجزة (Création d'une zone tampon) و مناطق متساوية تحدد فيها القوات و الأسلحة كل على حدة، و تشكيل قوة للأمم المتحدة تراقب تنفيذ الاتفاقية.

أبرمت الاتفاقية في (1974/05/31م)، و في نفس اليوم تبنى مجلس الأمن القرار رقم 350(1974)، و المتضمن تشكيل القوة المؤقتة لفض الاشتباك، مهمتها مراقبة وقف إطلاق النار بين إسرائيل و سوريا (FNUOD) و التخفيف من القوتين على الحدود و في المناطق الفاصلة و المحددة الأسلحة.

و بناءا على التقرير الذي يقدمه الأمين العام، يصدر مجلس الأمن قراره لتجديد ولاية هذه القوات كل (06) أشهر، وصلت عدد القرارات من (1974 إلى 1989م) (31) قرارا رغم أن المنطقة لم تعرف اشتباكات بين المتنازعين.[193]

يعتبر مجلس الأمن في قراره رقم 497(1981م) قرار إسرائيل بفرض قوانينها و سلطاتها و إداراتها على مرتفعات الجولان السورية المحتلة ملغى و باطلا و بدون فعالية على الصعيد الدولي و يطلب من إسرائيل إلغاء جميع هذه القوانين، كما يتمسك المجلس باتفاقية جنيف(1949م) و المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب و هي لا تزال سارية المفعول باعتبار أن الجولان مازال محتلا من طرف إسرائيل.[194]

الفرع الثاني : النزاع الإسرائيلي العربي بعد نهاية الحرب الباردة

بعد سقوط الاتحاد السوفييتي و نهاية الحرب الباردة بين الشرق و الغرب أثر ذلك مباشرة على نشاط مجلس الأمن ، فأصبح نشاطه واسعا فأصدر خلال(10) سنوات ما أصدره خلال (45) سنة في ظل الثنائية القطبية، كما تأثرت قرارات مجلس الأمن في المضمون و الهدف [195] ، و تميزت بالصرامة في دلالة الألفاظ التي أصبح المجلس يستخدمها و التي تتناقض مع الواقع، فهناك فرق بين مضمون القرارات و نشاط مجلس الأمن كي يجعل الإجراءات المتبناة فعالة، إضافة أن التعبير الذي يرتكز عليه المجلس في قراراته قابل للنزاع فيه قانونيا، كما أصبح يستخدم مصطلحات غامضة، مبهمة و غير قاطعة مثل تلك القرارات التي اتخذت بشأن العراق و منها القرار رقم 1441(2002م) حين استخدم عبارة"النتائج الوخيمة" و التي اعتمدت عليها فيما بعد الولايات المتحدة لاحتلاله في (20 مارس 2003م).

---

[193] Maintien de la paix, Force des Nations Unies pour observer le désengagement, FNUOD Op-cit, p 1,2 sur 2.

[194] قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947 - 1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المرجع السابق، ص 294.

[195] تميزت قرارات مجلس الأمن أثناء الحرب الباردة بقصرها، أما بعد نهاية الحرب الباردة، فهناك من القرارات التي تضمنت (من 06 إلى 09) صفحة مثل القرارين .Doc. Nus/RES/ 1441 et Doc. Nus/RES/1327 كما تغير التعبير المستخدم في القرارات، فأصبحت العبارات أكثر إلزامية مثل "يطلب، يقتضي، يؤكد من جديد، يحث، يتأسف ".

لم تسلم عمليات السلام من الوضع الجديد، فقد حدث عليها تغيرات بعد نهاية الحرب الباردة، و أصبح انتشارها عبر العالم أكبر، كما تغيرت طبيعة المهمات المكلفة للقيام بها، فلم تعد مهمتها تتمثل في "تجميد" النزاع في انتظار الوصول إلى حل سياسيي أو قانوني لذلك النزاع، بل أصبحت مكلفة بمراقبة و التحقق من تطبيق الاتفاقيات المتفاوض عليها للوصول إلى حل لنزاع محدد بهدف العمل من أجل سلام و استقرار في المنطقة محل النزاع .

و بالتالي يمكن أن نتساءل حول قرارات مجلس الأمن بشأن النزاع الإسرائيلي العربي بما فيه النزاع الإسرائيلي الفلسطيني في ظل الأحادية القطبية إن كانت هذه القرارات تتميز بنفس التعبير و الدلالة و نفس المضمون و نفس الإجراءات الصارمة عندما كان يتدخل في العراق، يوغسلافيا سابقا و أفغانستان، بحيث كان يلجأ مباشرة إلى الفصل السابع من الميثاق و الذي يخوله تطبيق عقوبات غير عسكرية (المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة)، ثم يلجأ إلى العقوبات العسكري (المادة 42) من الميثاق.[196]

أولا : قرارات مجلس الأمن بشأن النزاع الإسرائيلي اللبناني

استمر العدوان الإسرائيلي على لبنان خاصة بعد نهاية الحرب الباردة و هيمنة الولايات المتحدة على الساحة الدولية، ففي (1996/04/18م) قامت إسرائيل بعدوانها على الجنوب اللبناني في عملية سمتها"عناقيد الغضب"، و لم يسلم مركز قوات (FINUL) من القصف الإسرائيلي كما تعرضت هذه الوحدات إلى إطلاق النار من الجنود الإسرائيليين من داخل المناطق اللبنانية.

يجتمع مجلس الأمن في نفس اليوم ويصدر قراره رقم1052(1996م) ليبدي انشغالاته حول العدوان الإسرائيلي على مخيم " قانا " و على قوات الأمم المتحدة المتمركزة في الشريط الحدودي، ليطلب وقف إطلاق النار فورا و تقديم المساعدة الإنسانية و الحماية ألازمة للمدنيين و قوات (FINUL).[197]

أنكرت إسرائيل ارتكابها مجزرة "قانا" إلا أن المستشار العسكري لدى الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك أثبت أن قصف المخيم وإطلاق النار على وحدات الأمم المتحدة لم يكن بسبب خطأ تقني من إسرائيل أو خطأ في الإجراءات، حيث قدمت المنظمة غير الحكومية

(ONG-Nord-Sud XXI-Dotée du statut consultatif spécial)

[196] Majouba Saihi, L'interprétation et le contrôle de la légalité des résolutions du conseil de sécurité, Faculté de droit, Mémoire présenté à la faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Maître en droit (L.L.M), Avril 2005, p 45-48.

[197] Nations Unies, Conseil de sécurité, S/RES/1052(1996), Résolution 1052(1996) adoptée par le conseil de sécurité à sa 3654e séance, 18 Avril 1996.

بحثا إلى الأمين العام للأمم المتحدة طبقا للقرار 31(1996م) الصادر من المجلس الاقتصادي و الاجتماعي يحتوي على أدلة عديدة تثبت تورط إسرائيل في مجزرة "قانا"، و اعتمدت المنظمة على شهادات من وحدات (FINUL) و تصريحات المسؤولين العسكريين الإسرائيليين، و فتحت الأمم المتحدة تحقيقا حول المجزرة و أثبت تقرير الجنرال"Van Kappen" أن إطلاق النار صدر من القوات الإسرائيلية و من ضباط ساميين، و أمام هذه الفضيحة مارست الولايات المتحدة و إسرائيل ضغوطات على المنظمة فاضطرت الأمم المتحدة إلى وقف تحقيقها و لم تتمكن من نشر التقرير المتضمن تلك الحقائق و إلى يومنا هذا، لم يتم نشر أي تقرير حول مجزرة "قانا".[198]

بقي مجلس الأمن و لعدة سنوات يلتزم بضمان وحدة و سيادة و استقلال لبنان، بينما كان الأمين العام يبذل كل جهوده لإقناع إسرائيل لسحب قواتها من المنطقة التي احتلتها و هي تعتبرها منطقة مؤقتة لتأمين أمنها، و بالرغم من عجز قوات الأمم المتحدة في تأدية مهامها كاملة بالجنوب اللبناني، إلا أنها استطاعت أن تحد من النزاع في الشريط الحدودي و المساهمة في استقرار الوضع و حماية السكان نسبيا، و بالرغم من المأزق الذي وجدت نفسها فيه، استمر مجلس الأمن في تمديد ولاية هذه القوات بطلب من الحكومة اللبنانية و توصيات الأمين العام.

أحدث قرار إسرائيل بالانسحاب من الجنوب اللبناني في (2000/04/17م) طبقا للقرارين 425،426(1978م) دهشة على الساحة الدولية، كما أخبرت إسرائيل الأمين العام بقرارها المتمثل في التعاون كليا مع الأمم المتحدة، لذلك بدأ الأمين العام في تحضيراته المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي حتى تبدأ قوات الأمم المتحدة القيام بمهامها على الشريط الحدودي، و فعلا تم الانسحاب بقرار من إسرائيل و أعادت هذه الأخيرة نشر قواتها طبقا للقرارين 425،426(1978)، و بعد ما قامت فرقة تقنية تابعة للأمم المتحدة من التثبت من الانسحاب طبقا للحدود الدولية المعترف بها، قدم الأمين العام تقريره لمجلس الأمن (2000/06/16م) يعلمه بالانسحاب و استعادة الحكومة اللبنانية سيادتها على المنطقة و بعد التأكد من عدم وجود أي خرق في الخط الأزرق، قام المجلس بتمديد ولاية (FINUL) مدة ستة أشهر أخرى.[199]

---

[198] Nations Unies, Conseil économique et Social, Commission des droits de l'homme, Cinquante-sixième session, Point 9 de l'ordre du jour provisoire, E/CN.4/2000/NGO/75, _ février 2000.
www.unhchr.ch/Huridocda/Huridoca.nsf/0/.../FILE/G0010728.pdf. Vue le 30/09/2013

[199] Nations Unies, Liban, FINUL – Historique, Force internationale des Nations Unies au Liban , Op-cit, p 2 – 5 - 13.

لم يعرف الشريط الأزرق ما بين إسرائيل و لبنان هدوءا و لا استقرارا في ظل الأحادية القطبية حيث تواصل خرق وقف إطلاق النار من الجانبين و خاصة من الجانب الإسرائيلي، لذلك استمر مجلس الأمن في التدخل لإدانة أعمال العنف الصادرة من الجانبين (إسرائيل و حزب الله اللبناني) و لتمديد ولاية القوات المؤقتة (FINUL) كل ستة أشهر بلبنان.

بعد ما قامت المقاومة اللبنانية بالجنوب (حزب الله) باختطاف جنديين إسرائيليين داخل الإقليم الإسرائيلي (خارج الخط الأزرق) بهدف استبدالهم بالسجناء اللبنانيين المحتجزين داخل السجون الإسرائيلية، و بعد ما ردت إسرائيل على العملية بعدوانها على لبنان كما سبق و ذكرنا، جاء قرار مجلس الأمن رقم 1701(2006/08/11م) ليطلب من الأمين العام القيام بتحقيق حول المسألة الإقليمية المتنازع عليها (قرية غجار و مزارع شبعا) كما اعترف القرار بوجود سجناء سياسيين لبنانيين بإسرائيل تم القبض عليهم إثر قيامهم بعمليات التحرير و مقاومة المحتل الإسرائيلي بلبنان، فقد بذل الأمين العام جهودا كبيرة مع جهود دبلوماسية أخرى مكثفة حتى تم الوصول إلى إطلاق سراح السجناء اللبنانيين بإسرائيل، كما تم تحرير الجنديين الإسرائيليين المختطفين من "Hezbollah" ، أي بعد حوالي (18) شهرا تم تنفيذ كل المظاهر الإنسانية للقرار 1701(2006).[200]

ـ أثار القرار رقم 1701(2006) عدة تساؤلات حول الهدف المنتظر منه، و إن كان فعلا في المستوى، فتضمنت الصفحة الأولى من القرار التذكير بالقرارات السابقة لمجلس الأمن و المتعلقة بالنزاع الإسرائيلي اللبناني، ثم أظهر المجلس انشغالاته حول تصاعد العنف إثر اختطاف حزب الله للجنديين الإسرائيليين و ما أحدثه العدوان الإسرائيلي من خسائر في الأرواح و العتاد طالبا الوقف الفوري لإطلاق النار و تسوية مسألة السجناء اللبنانيين ليشكر الحكومة اللبنانية لتوصلها في تبني المخطط القاضي بنشر نفوذها على لبنان، أما الصفحة الثانية و الأهم ما جاء فيها هو اعتراف مجلس الأمن بأن الحالة في لبنان تشكل تهديدا للسلم و الأمن الدوليين.

« Considérant que la situation au Liban constitue **une menace** à la paix et à la sécurité internationale ».[201]

---

[200] Fady Fadel, Approche comparative du règlement des conflits armés au Moyen-Orient(Gaza et Liban) – A quelles conditions retrouver la stabilité ?, conférence « Quid Juris », Université Sherbrooke, 18/02/2009, (2008-2009) 39 RDUS, p 431, 432, 436.
vue le 01/10/2013.www.usherbrooke.ca/droit/fileadmin/sites/droit/...39/39-12-**fadel**.pdf

[201] Nations Unies, Conseil de sécurité, S/RES/1701(2006), Op-cit, p 1-2.

و هو عنوان الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة " فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم و الإخلال به و وقوع العدوان "، و بالتالي بعد التثبت من النزاع أو الموقف، يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان قد وقع عمل من أعمال العدوان، و يقدم بذلك توصياته أو يتخذ ما يجب من التدابير طبقا لأحكام المادتين (41، 42) من الميثاق لحفظ السلم و الأمن الدوليين، هذا ما جاء في نص المادة(39) من ميثاق الأمم المتحدة.[202]

لم يلجأ مجلس الأمن إلى المادة (41 أو 42) من الميثاق، بل طالب بالإنهاء الكامل للعدوان من الجانبين حتى تتمكن الحكومة اللبنانية و قوات الأمم المتحدة من نشر قواتهما بالجنوب اللبناني، و يؤكد على ضرورة احترام الخط الأزرق و مد يد المساعدة الإنسانية للشعب اللبناني و يؤكد على ضرورة أن تتعاون أطراف النزاع مع مجلس الأمن.[203]

لم يكتفي مجلس الأمن في قراره رقم1701(2006) بعدم تفعيل نص المادتين(41،42) لحفظ السلم و الأمن في الجنوب اللبناني و يعتبر قصور منه و عجز بسبب الفيتو الأمريكي الذي كان دائما و أبدا السور الواقي لإسرائيل من أي عقوبة يمكن أن يوقعها المجلس عليها بسبب عدم التزامها بقراراته، بل و الأكثر من ذلك، فبعد ما تضمن القرار وقف إطلاق النار الذي كان سيدخل حيز النفاذ بعد ثلاثة أيام من صدور القرار، ذكر المجلس ارتباطه و التأكيد على القرار رقم 1595(2004) المتضمن تجريد الميليشيات اللبنانية من الأسلحة، و على القوات اللبنانية مع قوات (FINUL) أن تمنع وصول الأسلحة في المنطقة حيث لا يمكن لحزب الله أن يتمركز فيها.[204]

بهذا القرار لا يمكن للمقاومة اللبنانية و المدعومة من الحكومة اللبنانية و الشعب اللبناني بنفسه، أن تقوم بالدفاع عن لبنان ضد العدوان الإسرائيلي (الطلعات الجوية الإسرائيلية المتواصلة التي تخرق المجال الجوي اللبناني)، و لا أن تحرر ما بقي تحت الاحتلال (مزارع شبعا و قرية غجار حتى و لو كانت سورية حسب تقارير الأمين العام للأمم المتحدة)، و بالتالي، يعتبر القرار رقم 1701(2006) ما هو إلا تكريس للجهود الدبلوماسية تحت المظلة الأممية عن طريق الأمين العام بهدف التسوية السلمية للمسائل المتعلقة بوقف إطلاق النار دائم و مسألة السجناء اللبنانيين بإسرائيل و الجنديين الإسرائيليين المختطفين و مسألة " مزرعة شبعا و قرية غجار" بالقسم اللبناني و غير ذلك.[205]

---

[202] ميثاق الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 28.

[203] Nations Unies, Conseil de sécurité, S/RES/1701(2006), Op-cit, p 1, 2,3.

[204] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, p 314, 315.

[205] Fady Fadel, Approche comparative du règlement des conflits, Op-cit, p 441.

ثانيا : مجلس الأمن يواجه النزاع الإسرائيلي الفلسطيني بعد نهاية الحرب الباردة

بقيت إسرائيل تتجاهل قرارات مجلس الأمن خاصة تلك التي تطالبها بتطبيق اتفاقية جنيف (1949م) المتعلقة بحماية المدنيين باعتبارها القوة المحتلة لفلسطين، و الدليل هو ارتكاب قوات الأمن الإسرائيلية أعمال عنف في (1990/01/08م) بالحرم القدسي مما أسفر عن مقتل ما يزيد عن(20) فلسطينيا و جرح (150) مدنيا و مصلين أبرياء، و كعادته يصدر مجلس الأمن قرار الشجب و الإدانة من خلال القرارين 672،673(1990) و الاستنكار بسبب رفض إسرائيل استقبال مبعوث الأمم المتحدة.

تعودت إسرائيل على قرارات الشجب و التنديد لمجلس الأمن لذلك استمرت في خرق حقوق الشعب الفلسطيني، فقامت بإبعاد مدنيين فلسطينيين في الأراضي المحتلة منتهكة بذلك اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، و لم يقصر مجلس الأمن في التدخل ليصدر المزيد من قرارات الشجب و الإدانة و يطلب من إسرائيل تحاشي قرارات الإبعاد التي تتخذها في حق الفلسطينيين من خلال القرارات رقم 681(1990)، 694(1991)، 726(1992)، 799(1992).[206]

بعد القرارات السابق ذكرها لمجلس الأمن، تتشجع إسرائيل و ترتكب مذبحة في حق المدنيين الفلسطينيين في شهر رمضان (1994/02/25م) بجامع إبراهيم الخليل ذهب ضحيتها (50) مصليا بريئا.[207]

كما استفزت إسرائيل المسلمين مرة أخرى فتقوم بفتح نفق أسفل الحرم (المسجد الأقصى)، مما أدى إلى استنكار و مظاهرات عارمة في القدس و الضفة الغربية قتل فيها (60) فلسطينيا و (14) صهيونيا.[208]

شارك مجلس الأمن في الأحداث بقراره رقم 1073(1996).

يستمر استفزاز الصهاينة للفلسطينيين و خصوصا في المقدسات الإسلامية، إذ يقوم زعيم المعارضة الإسرائيلية آنذاك باقتحام المسجد الأقصى بحماية من قوات الاحتلال مما يشعل انتفاضة الأقصى الثانية في (2000/09/28)، و لم يفوت مجلس الأمن المشاركة بقراره رقم 1322(2000).[209]

---

[206] قرارات مجلس الأمن بشأن فلسطين، 1987 - 1991، ، المرجع السابق، مج 4، ص 340 - 344.

[207] Nations Unies, Conseil de sécurité, S/RES/904(1994), Op-cit, 94-13986(F), p 1,2.

[208] Résolutions des Nations Unies sur la Palestine, Association France Palestine, solidarité, Jeudi 7 Avril 2005, P 2 sur 3.
Vue le 01/10/2013 www.france-palesrine.org-AssociationFrancePalestineSolidarité

[209] فلسطين، الأرض و التاريخ و المقاومة، المرجع السابق، ص 187.

ـ بعد قراءة وجيزة لكل قرارات مجلس الأمن خاصة تلك التي تتعلق باعتداءات إسرائيل على المدنيين الفلسطينيين و مقدساتهم الدينية، نتساءل لو كان مجلس الأمن و منذ البداية، قد هدد باللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق المنظمة (تطبيق المادة 41 المتعلقة بتوقيع العقوبات الاقتصادية) على إسرائيل كما فعل مع النظام العنصري لبريتوريا " Pretoria" بجنوب إفريقيا، و نقول " هدد فقط"

فهل يمكن لإسرائيل أن تتمادى في ارتكاب جرائمها ضد الفلسطينيين ؟

يمكن الإجابة على هذا السؤال بالقول بأنه و بمجرد تقديم مشروع قرار لمجلس الأمن يتضمن إدانة فقط لإسرائيل للتصويت عليه، فإن القرار لن يصدر أبدا بسبب الفيتو الأمريكي الذي يحمي إسرائيل من كل ما تقوم به من جرائم ضد المدنيين العزل.

1 . عملية " السور الواقي " بالضفة الغربية

إثر انتفاضة الأقصى الثانية(2000)، بدأت إسرائيل في القيام بسلسلة من الاعتداءات و أعمال قمعية قضت على كل آمال السلام بالمنطقة، فكانت إسرائيل عن طريق صواريخها تغتال عناصر من السلطة الفلسطينية (مثل اغتيال أبو علي مصطفى في 2001/08/27) فتقابله ردة فعل الفلسطينيين بالمثل (اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي في 2001/10/17) من طرف جبهة التحرير الفلسطينية (FPLP) و توالت سلسلة الاغتيالات و التي يرى بعض المحللين السياسيين للنزاع، بأنها مفتعلة من طرف الوزير الأول آنذاك "Sharon" بهدف القضاء على مسار السلام مع السلطة الفلسطينية و الذي كان يعارض بشدة تواجدها بفلسطين، و كانت الاغتيالات التي حدثت سببا كافيا لكي يحاصر هذا الأخير السلطة الفلسطينية و على رأسها " Y. Arafat".[210]

أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1397(2002/03/12) طالب فيه إسرائيل بوقف حمام الدماء بين الشعبين، و ذكر لأول مرة رؤيته المتمثلة في منطقتين يعيش فيها شعبان في دولتين إسرائيل و فلسطين جنبا إلى جنب في حدود آمنة و معترف بها، و يطالب الجانبين بالتعاون من أجل إحلال السلام النهائي في المنطقة.[211]

رغم ما تضمنه القرار 1397(2002) حول ضرورة إقامة دولة فلسطين إلى جانب إسرائيل(الملحق رقم 04)، إلا أنه بقي مثل سابقيه ليس له أي أثر فعال، و الدليل أنه بعد (15) يوما نفذت إسرائيل و على رأسها " Sharon" عملية " السور الواقي" في (30 مارس)، حيث قامت القوات

[210] Pierre Biarnes, Pour l'empire du monde, Op-cit, p 406 – 408.

[211] Résolutions des Nations Unies sur la Palestine, Op-cit, p 2 sur 3.

الإسرائيلية بتدمير كل مؤسسات السلطة الفلسطينية، إداراتها المدنية والأمنية و التي اعتبرتها مؤسسات إرهابية لابد من القضاء عليها و لم تسلم حتى البنايات الثقافية، التعليمية و الصحية.[212]

تحت أنظار العالم و على المباشر تقع مجزرة "جنين" مع الحصار الذي ضرب على المدنيين، و لم يتأخر مجلس الأمن في التدخل ليصدر قراراته منذ بداية عملية " السور الواقي" تحت رقم 1402(2002/03/30)، 1403(2002/04/04)، 1405(2002/04/19).

رغم الاتفاق بين السلطة الفلسطينية و إسرائيل الذي أنهى عملية " السور الواقي"، و بعد (39) يوم تعود القوات الإسرائيلية في (19 سبتمبر) لتحتل من جديد مقر السلطة الفلسطينية في " رام الله" و لتحاصر من جديد المدن الفلسطينية، و يتدخل مجلس الأمن ليبدي قلقه العميق اتجاه ما يحدث في الأراضي المحتلة الفلسطينية من خلال القرار رقم 1435(2002/09/24)، و ليطلب من إسرائيل سحب قواتها و إنهاء عملياتها العدوانية " برام الله " و المدن المجاورة.[213]

- رغم خطورة الوضع بالأراضي المحتلة، فالملاحظ في قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط بما فيها القضية الفلسطينية" كما سماها المجلس" خلو هذه القرارات كلها حتى من التلويح فقط باستخدام الفصل السابع من الميثاق ضد إسرائيل و ممارساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، و هو ما يعتبر بمثابة اعتراف من مجلس الأمن بأنه لم يستطع أن يتحكم في تلك الأحداث، و بأن الحالة في الشرق الأوسط خرجت من بين يديه، بل يمكن القول بأن المجلس لم يكن يوما في المستوى ليمارس اختصاصه المتعلق بحفظ السلم و الأمن في منطقة الشرق الأوسط بما فيها القضية الفلسطينية.

إن المتتبع للقضية الفلسطينية يمكن أن يبدي ملاحظة هامة بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة في المسألة، فيرى كأن دور المنظمة انتهى عندما أصدرت القرار رقم 181(1947م) و القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، و لا ننسى بأن إسرائيل تعتبر الدولة الوحيدة في العالم التي أنشأت بموجب قرار من منظمة الأمم المتحدة .

2 . مجلس الأمن و الحرب الإسرائيلية على غزة " عملية الرصاص المسكوب "

عندما صدر قرار مجلس الأمن رقم 1860(2009) لمواجهة العدوان الإسرائيلي على غزة، هناك من المحللين للقرار لاحظوا بأن مجلس الأمن عندما استعمل سلطاته التقديرية في التثبت من النزاع طبقا للمادة (39) من الميثاق، لم يقرر بأن ما وقع في غزة هو تهديد للسلم و الأمن الدوليين (مثلما كانت

[212] Pierre Biarnes, Pour l'empire du monde, Op-cit, p 410,411.

[213] Nations Unies, Conseil de sécurité, S/RES 1402(2002), S/RES 1403(2002) S/RES 1405(2002), S/RES 1435(2002).

تنص عليه قراراته المتعلقة بالحرب الإسرائيلية على لبنان)، بل جاء القرار 1860(2009) في إطار وساطة غير ملزمة، عندما طالب المجلس أطراف النزاع بحل خلافاتهم بالطرق السلمية و بدون أن يقرر نهاية النزاع، و هو ما يلاحظ باستعماله عبارة " إن مجلس الأمن إذ يشير، يطلب(3 مرات)، يدين، يطالب، يشجع.." يجعلنا أمام قرار له طابع النصح و الوعظ، و هو مناقض تماما للمادة (25) من ميثاق الأمم المتحدة و التي تنص على أن " يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن و تنفيذها وفقا لهذا الميثاق ".

إن الفقرة الوحيدة للقرار 1860(2009) التي تتضمن عبارة "يقرر" هي الفقرة التي يقبل فيها أعضاء الأمم المتحدة بتنفيذها، الفقرة رقم (10) التي تتضمن **" يقرر المجلس البقاء مطلعا بالمسألة "** **"Décide de rester saisi de la question"**، و بمعنى آخر، فإن القرار رقم 1860(2009) يتوقع ضرورة وجود توافق أو على الأقل قبول أطراف النزاع لتنفيذ القرار، فإسرائيل كما هو معلوم رفضت تنفيذ القرار و قبل التصويت عليه، طلبت من الولايات المتحدة الامتناع عن التصويت عليه، لذلك لم يؤثر القرار على إسرائيل، بل العكس فقد قررت و بإرادتها المنفردة وقف إطلاق النار في (2009/01/18)، و بعد ساعات أعلنت حماس عن وقف إطلاق النار و بدون أن تتم الإشارة من الطرفين إلى القرار 1860(2009).[214]

كما تضمن القرار 1860(2009) على آليات لمراقبة وقف إطلاق النار المنصوص عليها في الفقرة الأولى من القرار، بل يشجع مجلس الأمن الدبلوماسية التي تنشط خارج نطاق الأمم المتحدة في أن تضع تلك الآليات الملائمة لوقف إطلاق النار والتوصل إلى حل للنزاع - الفقرة (6) من القرار 1860(2009).[215]

و يمكن التساؤل حول ما إذا كانت " عملية الرصاص المسكوب" قد حققت أهدافها، ليتفق العديد من المحللين السياسيين بأن الحرب قد أضعفت حركة " حماس"، إلا أنه بقيت للحركة القدرة و إمكانية إطلاق صواريخها و قذائفها على إسرائيل.[216]

- إن الحرب على غزة تستلزم إلقاء نظرة على القرار السابق للحرب و نقصد به القرار رقم 1850(2008) و ما هي ظروف إصداره و إن كان ظاهرا ليس له علاقة بالقرار 1860(2009)، إلا

[214] Fady Fadel, Approche comparative du règlement des conflits armés au Moyen-Orient, Op-cit, p 441- 443

[215] Nations Unies, conseil de sécurité, S/RES 1860(2009).

[216] Fady Fadel, Approche comparative du règlement des conflits armés au Moyen-Orient, Op-cit, p 447,448.

أن هناك عدة تساؤلات حول الموضوع.

تضمن القرار 1850(2008) تصريح من مجلس الأمن بتأييده لمفاوضات السلام " Anápolis-Maryland " بالولايات المتحدة الأمريكية في (2007/11/27م)، بهدف الوصول إلى سلام عادل بفلسطين و تطبيق خارطة الطريق المتفق عليها، كما دعا المجلس تأييد الحكومة الفلسطينية المرتبطاة بالمبادئ المحددة من طرف (الرباعية -Quatuor) و التعهدات التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية لمبادرات السلام العربي ...

و باختصار، جاء هذا القرار للتأكيد على ما وصلت إليه مفاوضات السلام بين كل من السلطة الفلسطينية و إسرائيل، كما يفهم من القرار بأنه تشجيع للوصول إلى حل نهائي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني خارج نطاق الأمم المتحدة و هو إضفاء شرعية أممية على مفاوضات السلام خارج نطاق مجلس الأمن بسبب عجز هذا الأخير في التدخل بصفة فعالة طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لوضع حد للنزاع في المنطقة و الذي بدأ مع ميلاد المنظمة نفسها.

لكن ليس هذا ما يلفت النظر، فيمكن الرجوع إلى مؤتمر " Anápolis" في المبحث المخصص لمفاوضات السلام العربية الإسرائيلية خارج نطاق الأمم المتحدة، إنما ما يلفت النظر هو السياسة الإسرائيلية في التعامل مع جبهتين:

- الجبهة الأولى هي جبهة السلام بالضفة الغربية بحيث تجلس مع المسؤولين الفلسطينيين على طاولة السلام تحت رعاية الرباعية الغربية " Quatuor"
- أما الجبهة الثانية فهي جبهة الحرب المعلنة على حماس منذ فوزها بالانتخابات.

إن القرار 1850(2008) يؤكد على التزام و احترام منظمة التحرير الفلسطينية للمبادئ المعلنة من طرف الرباعية و منها التخلي عن كل أعمال العنف في سبيل تحقيق سلام عادل متمثل في وجود تعايش لدولتين جنبا لجنب بفلسطين (لأول مرة يتم النص على دولتين بفلسطين خلال المؤتمر السابق ذكره)، و بالتالي عندما شنت القوات الإسرائيلية عملية " الرصاص المسكوب" على غزة، وجدت السلطة الفلسطينية يديها مقيدة أمام المذبحة التي ارتكبتها إسرائيل في غزة، و قد أثار ذلك المشهد غضب الرأي العام الإسلامي عامة و الرأي العام العربي على الأخص، فهل هو ما كانت تصبو إليه إسرائيل ؟

و يؤكد مجلس الأمن ذلك عندما أصدر قراره رقم 1860(2009) و القاضي بوقف إطلاق النار الفوري و انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة عندما يذكر بتشجيعه ما ورد في القرار رقم 1850(2008) في فقراته رقم 7،8، أما الفقرة 9، 10 من القرار فهي صورة طبق الأصل لما جاء في الفقرة 6، 7 من القرار رقم 1850(2008).

3 . الحرب على غزة " عمود الدفاع "

لم تستهدف الحرب الثانية على غزة (عمود الدفاع - Pilier de défense)، القضاء على حركة حماس كي توقف قذائفها المتساقطة على إسرائيل، إنما قررت إسرائيل استخدام كل وسائل الموت و الدمار و ساحات المعارك العصرية ضد سكان مدنيين مجردين من كل وسائل الدفاع بهدف التصفية العرقية.[217]

استمع مجلس الأمن و في دورة خاصة (2012/11/14م)، إلى نقاط حول الوضع في غزة من طرف الأمين العام بالنيابة و المكلف بالشؤون السياسية، ثم انضم إلى النقاش الممثلون الإسرائيليون و الفلسطينيون بالأمم المتحدة، و في (21 نوفمبر) قدم الأمين العام للأمم المتحدة من تل أبيب إلى مجلس الأمن تقريره حول الوضع في غزة، كما أدان العنف في المنطقة و طالب بتنفيذ وقف إطلاق النار الذي توصلت إليه إسرائيل و حماس، فاجتمع مجلس الأمن في جلسة خاصة تبني خلالها تصريح للصحافة يؤيد فيه نداء الأمين العام بخصوص دعم وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في نفس اليوم و تقديم المساعدات الإنسانية لسكان غزة .[218]

صرحت ممثلة الولايات المتحدة بالأمم المتحدة في (2012/11/19) "S. Rice " بأن بلدها لن يوافق على أي نص من مجلس الأمن يمكن أن يقضي على الجهود المبذولة في سبيل الوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، جاء التصريح الأمريكي إثر تصريح روسيا بأنها ستقدم مشروع قرار يتضمن وقف إطلاق النار الفوري إذا لم ينجح الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن على الاتفاق حول نص قرار يطالب بوقف العنف بين إسرائيل و قطاع غزة، و في هذه الحالة ستمارس الولايات المتحدة حقها في الاعتراض لحماية حليفها إسرائيل.[219]

---

[217] Noam Chomsky, Cela n'a rien d'une guerre, C'est de l'assassinat, Dimanche 18/11/ 2012 C: Document and setting/Crash/Bureau/Noam Chomsky 2.htm Vue le 14/01/2013

[218] La France à l'ONU, Représentation permanente de la France auprès des Nations Unie à New York, Israël/Palestine – Chronologie, 21 Novembre 2012. www.Franceonu.org/la_france_à_l'ONU/dossiers-geographiques/proche-et-moyen-orient/israel-palestine/article/chronologie-6846 Vue le 01/10/2013.

[219] Le Point.FR, Gaza- Washington s'oppose à une déclaration du conseil de sécurité, publié le 20/11/2012, source AFP : Agence France Presse. www.lepoint.fr/monde/gaza-washington-s-oppose-à-une-déclaration-du-conseil-de-sécurité-20-11-2012-1531065_24.php Vue le 01/10/2013.

المبحث الثالث : ممارسة الولايات المتحدة حقها في الاعتراض في القضية الفلسطينية و الحالة في الشرق الأوسط

- لا شك أن حق الاعتراض الذي تتميز به الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن له آثاره القانونية سواء تعلق الأمر بعمل مجلس الأمن، و بالتالي سيؤدي إلى تعطيل دور المجلس في القيام بمهامه المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين طبقا لنصوص ميثاق الأمم المتحدة، و نعني بذلك الفصل السادس و الفصل السابع من الميثاق أو تلك الآثار التي تمس الجمعية العامة بحيث يتعطل دورها في حالة الممارسة المفرطة لحق الاعتراض، ذلك أن الجمعية العامة تتدخل استثناءا لحفظ السلم و الأمن الدوليين و قراراتها غير ملزمة، و قد أدت الممارسة المفرطة لحق الاعتراض في مجلس الأمن إلى عجز منظمة الأمم المتحدة للوصول إلى حل عادل لنزاعات خطيرة بالعالم،مثل جنوب إفريقيا سابقا و القضية الفلسطينية التي ما زالت تعاني إلى يومنا هذا من ويلات الفيتو الأمريكي، و الذي أصبح اليوم الفأس الهدامة لآمال شعب بأكمله في أن يصل يوم ما إلى آخر النفق ليتمتع بحقوقه كاملة في تقرير مصيره مثل باقي شعوب العالم طبقا لما نصت عليه المواثيق الدولية في الميدان.

إن للآثار القانونية آثارا فعلية، بدءا من تهديد السلم و الأمن الدوليين و بالتالي زيادة التوترات الدولية و حتى التوترات الداخلية و التي أصبحت السمة للنزاعات المسلحة في كل أنحاء العالم بعد انهيار المعسكر الشرقي، كما أدت الممارسة المفرطة لحق الاعتراض إلى إطالة عمر النزاعات المسلحة، و إلى إعاقة تصفية المشكلة الاستعمارية و مساندة النظم العنصرية، و في الأخير نصل إلى الأثر الأخطر و هو دعم إرهاب الدولة مثلما تعيشه الأراضي المحتلة الفلسطينية .[220]

سأحاول من خلال هذا الشق من البحث، و الذي يعتبر أساس و الهدف من الدراسة التي أنا بصدد القيام بها، بيان كيف أن الوصول إلى حل نهائي و عادل للقضية الفلسطينية ممكن في حضن مجلس الأمن لما يملكه هذا الأخير من وسائل قمعية و عسكرية (الفصل السابع من ميثاق المنظمة)، لكن في كل مرة يصطدم بحق الاعتراض الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية لصالح إسرائيل.

إن الاعتراض الذي تمت ممارسته ضد القضية الفلسطينية و مسألة الشرق الأوسط (كما يسميها مجلس الأمن)، لم يكن صادرا منذ البداية من الولايات المتحدة، بل كان الأعضاء الدائمون يمارسونه حسب المصالح المتبادلة بين هذه الدول و إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط.

[220] الأخضر بن طاهر، حق الاعتراض، الفيتو بين النظرية و التطبيق، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر2010، ص 324،325.

و بالتالي سأقسم المبحث إلى مطلبين، أخصص المطلب الأول إلى مدى تأثير الحرب الباردة على ممارسة حق الاعتراض في مجلس الأمن بخصوص مسألة الشرق الأوسط بما فيها القضية الفلسطينية، أما المطلب الثاني، سأتناول فيه ممارسة حق الاعتراض بعد نهاية الحرب الباردة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

المطلب الأول : ممارسة حق الاعتراض في النزاع الإسرائيلي العربي و القضية الفلسطينية أثناء الحرب الباردة

من خلال هذا الشق من البحث، سأحاول أن أركز عل الظروف و الأسباب التي جعلت بعض الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن تمارس حقها في الاعتراض على مشاريع قرارات و تدين إسرائيل خلال نزاعاتها المسلحة مع جيرانها العرب و تدينها لممارساتها العدوانية ضد شعوب المنطقة و أولها الشعب الفلسطيني المحتل، أما سرد الاعتراضات التي مورست في مسألة الشرق الأوسط و القضية الفلسطينية، فيمكن الرجوع إلى الملحق رقم (6) الخاص بالاعتراضات أثناء الحرب الباردة و بعد نهايتها.

خلال الحرب الباردة، أصبحت الأعمال العسكرية التي سمح بها ميثاق الأمم المتحدة في نطاق الفصل السابع مستحيلة بسبب استخدام حق الاعتراض من طرف الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن في العديد من القضايا و من بينها النزاع الإسرائيلي العربي بما فيه القضية الفلسطينية، و لم يجد المجلس أمام هذا الانسداد، سوى خلق قوات لحفظ السلام غير متدخلة في النزاع، كما رأيناه تفصيلا في السابق.[221]

رغم ما تضمنته نصوص ميثاق الأمم المتحدة من صرامة، إلا أنها لم تستطع منع وقوع نزاعات مسلحة خارج إطار الآليات المعروفة في الميثاق، فباسم (القضايا العادلة - Les causes justes) فقد خاض كل من الاتحاد السوفييتي و الولايات المتحدة أعمالا عسكرية بإرادتهما المنفردة، فالأول خاض حربه في كل من هنغاريا(1956م)، تشيكوسلوفاكيا (1968م)، أفغانستان (1979م)، أما الثانية فكانت الحرب ضد كوبا(1961م)، نيكاراكوا(1980م)، قرينادا(1983م) ثم بنما (1989م).

[221] Monique Chemillier-Gendreau, Et si on aurait cru aux Nations Unies en 1990, Manière de voir, Le monde diplomatique/120, Kossovo, Irak, Libye, Ces guerres qu'on dit humanitaires, décembre 2011 - Juin 2012, p 92,93.

أما الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين بقي مستمرا بسبب الانسداد الذي واجهه المجلس بفعل ممارسة حق الاعتراض من طرف المعسكرين، فكان مجلس الأمن منبرا للمناقشة، و في بعض الحالات يصبح جهازا لتسيير وقف إطلاق النار (كما سبق و رأيناه في تدخل مجلس الأمن في النزاعات المسلحة الإسرائيلية العربية سابقا) و ذلك بتنظيم "عمليات حفظ السلام" ذات كفاءة عمل جد محدودة.[222]

الفرع الأول: الاعتراض السوفييتي و الاعتراض البريطاني - الفرنسي لصالح إسرائيل

صدر أول اعتراض بشأن النزاع الإسرائيلي العربي من طرف الاتحاد السوفييتي (1954/01/22م) حول مشروع قرار يتعلق باتفاقيات الهدنة، ثم تلاه اعتراض آخر سوفييتي بشأن أزمة قناة السويس (1954/03/29م)، و بعد العدوان الثلاثي على مصر في (1956م) عارض الاتحاد السوفييتي مرة أخرى مشروع قرار يتضمن شكوى من بريطانيا و فرنسا ضد مصر بخصوص القناة، لتتواصل الاعتراضات السوفييتية حول الحالة في الشرق الأوسط إلى غاية (1984م) حول لبنان. [223]

رأينا سابقا، كيف كان موقف الاتحاد السوفييتي من القضية الفلسطينية، فقد كان دائما مؤيدا للقرار رقم 181(1948) للجمعية العامة و القاضي بتقسيم فلسطين، كما تضمن الاتفاق بين كل من الرئيس الأمريكي و الوزير الأول البريطاني أثناء الحرب العالمية الثانية " Churchill – Roosevelt " بمؤتمر" Yalta " لفتح أبواب الهجرة اليهودية نحو فلسطين، و كيف كان دعمه للصهاينة في حربهم الأولى ضد الجيوش العربية بالأسلحة الآتية من تشيكوسلوفاكيا و التي كانت سبب انتصارهم ضد العرب، لكن ابتدءا من (1955م) غير الاتحاد السوفييتي موقفه بسبب اتجاه إسرائيل نحو الغرب و على رأسها الولايات المتحدة، و هو ما يفسر أيضا معارضة السوفييت للنفوذ الغربي بالمنطقة.

أما بريطانيا و فرنسا، فقد استخدمتا معا الفيتو و لأول مرة منذ نشأة منظمة الأمم المتحدة مرتين بتاريخ (1956/10/30م)، ضد شكوى تقدمت بها الولايات المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن في (1956/10/29م) تتعلق بأزمة قناة السويس.[224]

---

[222] Olivier Corten, Un rêve contrarié, Le monde diplomatique, N°120, Op-cit, p 95, 96.

[223] Nations Unies, Rapport du groupe de travail à composition non limitée, chargé d'examiner la question de la représentation équitable au conseil de sécurité et de l'augmentation du nombre de ses membres ainsi que d'autre questions ayant – trait au conseil de sécurité, Assemblée générale documents officiels, cinquante huitième session, supplément n° 47, (A/58/47), New York, 2004, p 14-21.

[224] Nations Unies, Rapport du groupe de travail à composition non limitée, Op-cit, Supplément N°47 (A/58/47) , p 14-21.

واصل الاتحاد السوفييتي سياسة الدعم التي كان ينتهجها اتجاه الدول العربية، لذلك كان يحاول دائما في مجلس الأمن اعتراض مشاريع قرارات تمس بالدول العربية، و هو ما يفسر اعتراضه في (1963/09/03م) ضد مشروع القرار الأمريكي البريطاني المنحاز لإسرائيل و ضد سوريا و الذي يتضمن قتل إسرائيليين عمدا في فلسطين، كما اعترض أيضا على مشروع قرار تقدمت به الأرجنتين و دول أخرى فيه التحامل على سوريا و تجاهل العدوان الإسرائيلي عليها.[225]

أما بشأن النزاع الإسرائيلي اللبناني، فقبل انسحاب القوات الإسرائيلية من بيروت (بعد الاجتياح الصهيوني على لبنان 1982م)، قدمت فرنسا مشروع قرار إلى مجلس الأمن يتضمن إرسال قوات الأمم المتحدة (نشر قوات FINUL) في بيروت، إلا أن الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي رفضتا مشروع القرار و إن كان في البداية قد قبله السوفييت، لكنه عندما عرض على المجلس للتصويت عليه رفضه الاتحاد السوفييتي لوحده بحجة أنه لا يمكن أن تتم تسوية القضية اللبنانية على المستوى الدولي بدون حليفها السوري، و يعتبر الفيتو السوفييتي (1984/02/29م) قد قضى على المبادرة الفرنسية و منع من انتشار القبعات الزرق في لبنان.

أما الحكومة الفرنسية فقد جاء على لسان وزيرها للخارجية " C. Cheysson " يتهم الولايات المتحدة بأنها السبب في إفشال تمرير مشروع القرار الفرنسي في مجلس الأمن، لقد برر كل من الاتحاد السوفييتي و الولايات المتحدة موقفهما بأن مهمة قوات (FINUL) هي التمركز على الشريط الحدودي بين كل من إسرائيل و لبنان و ليس الانتشار في العاصمة اللبنانية.[226]

الفرع الثاني: الاعتراض الأمريكي لصالح إسرائيل

استخدمت الولايات المتحدة من (1967م إلى 2011م) حقها في الاعتراض في مجلس الأمن (42) مرة لصالح إسرائيل، و أول فيتو لها كان بتاريخ (1972/09/10م) S/10784، و كانت نتيجة التصويت (13) صوتا مع القرار و امتناع واحد و الاعتراض الوحيد كان للولايات المتحدة بسبب ما تضمنه مشروع القرار من إدانة لإسرائيل لخرقها وقف إطلاق النار المبرم بين أطراف النزاع إثر حرب (1967م) و احتلالها الأراضي السورية و اللبنانية.[227]

---

[225] لأخضر بن طاهر، حق الاعتراض بين النظرية و الممارسة، المرجع السابق، ص 175.

[226] Fatima El Moustaoui, Mitterrand et le Moyen-Orient, éditions l'Harmattan, Paris, 2011 p 276.

[227] Pascal Boniface, Vers la quatrième guerre mondiale, Op-cit, p 167.

بلغت عدد الاعتراضات الأمريكية لصالح إسرائيل خلال الحرب الباردة (27) اعتراضا تعلقت بالحالة في الشرق الأوسط أو الحالة بالأراضي المحتلة، أو تعلقت بمسألة حق الشعب الفلسطيني في حقوقه غير قابلة للتصرف فيها في تقرير مصيره، و الملاحظ، أنه قبل أول اعتراض لها في (1972م)، كانت الولايات المتحدة توافق على كل قرارات مجلس الأمن خاصة تلك التي صدرت عقب اندلاع حرب الستة أيام (1967م) و المتعلقة بوقف إطلاق النار، لكن بدأ بعد ذلك يحدث تغيير في موقفها لتبدأ بالامتناع عن التصويت على كثير من مشاريع قرارات فيها إدانة لإسرائيل بسبب اعتداءاتها المتكررة على الأردن و لبنان، محاولة إسرائيل تغيير مركز مدينة القدس و غيرها من الممارسات العدائية، ليصل الأمر إلى استخدام حق الاعتراض على كل مشروع قرار يطرح للتصويت عليه في المجلس يتضمن إدانة لإسرائيل على اعتداءاتها المتكررة على لبنان و الأراضي المحتلة و رفضها تنفيذ قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن.[228]

لم تسلم مسألة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره (رغم ما نالته من اعتراف دولي واسع) من الفيتو الأمريكي، ففي (جانفي 1976م)، و خلال دورة مجلس الأمن رقم S/11940 شاركت منظمة التحرير الفلسطينية بوفد يرأسه " F. Kaddoumi" لأول مرة في مداولات مجلس الأمن المخصصة للمشاكل الفلسطينية، فقاطعت إسرائيل أعمال المجلس و في الأخير عارضت الولايات المتحدة القرار النهائي و الذي تضمن و لأول مرة (و بدون إنكار حق إسرائيل في الوجود)، اعترف بحق الفلسطينيين في إنشاء دولتهم المستقلة بفلسطين، رغم أن القرار حاز على الأغلبية المطلوبة (09 أصوات).[229]

لم تبالي الولايات المتحدة عن ما يعانيه الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، و لم تعبر حتى المقدسات سواء الإسلامية منها أو المسيحية، فبمجرد ما يتضمن أي مشروع قرار إدانة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة منذ (1967م) و خاصة القدس، فإنها لا تتأخر عن ممارساتها لحقها في الاعتراض حتى لا يصدر قرار الإدانة من مجلس الأمن، و مثل ذلك، الفيتو الأمريكي بتاريخ (1976/03/23) و الذي حاز مشروع القرار على (14) صوتا مع القرار ليصطدم بالفيتو الأمريكي الوحيد في حادثة قبة الصخرة بالقدس.

[228] الأخضر بن طاهر، حق الاعتراض بين النظرية و الممارسة، المرجع السابق، ص 176، 177.

[229] Encyclopédia Universalis, Universalia 1977, Les évènements, Les hommes, Les problèmes en 1976, France, Editeur à Paris, 1977, P 167-169.

كما تضمن مشروع القرار بتاريخ (1986/01/30) S/17769 RES 1 يتأسف لرفض إسرائيل تنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة و عدم احترامها للأماكن المقدسة المسلمة، كما يعرب أعضاء المجلس عن قلقهم المتعلق بالخروق و الاعتداءات للحرم القدسي الشريف الذي ارتكبتها إسرائيل، و رغم أن مشروع القرار حاز على الأغلبية المطلوبة (13 صوتا بنعم و امتناع واحد من تيلاندا) لكنه لم يصدر بسبب الاعتراض الأمريكي.[230]

يمكن للمجتمع الدولي أن يبرر الموقف المؤيد للولايات المتحدة اتجاه إسرائيل (استخدامها المطلق للفيتو في مجلس الأمن لصالح إسرائيل) خاصة عندما يحاول المجلس اللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق المنظمة المتضمن العقوبات غير العسكرية و العقوبات العسكرية (و هو ما لم يفعله المجلس من قبل رغم العدوان الإسرائيلي المستمر على الدول العربية و الأراضي المحتلة الفلسطينية)، و لكن ما لا يستطيع تبريره إمكانية تدخل مجلس الأمن وفقا للفصل السادس و المتعلق بالتسوية السلمية للنزاعات (Règlement pacifique des différents) لم تسلم مشاريع القرارات التي تتضمن مطالبة مجلس الأمن بالتدخل وفقا للفصل السادس و بالتحديد المادة (36) من الميثاق، لم تسلم من الفيتو الأمريكي.

و هذا ما حدث في (مارس 1976م) عندما تقدمت الجماهيرية العربية الليبية و باكستان بطلب إلى مجلس الأمن ليناقش الحالة الخطيرة نتيجة الأحداث الأخيرة في الأراضي العربية المحتلة، و بالتالي تقدمت عدة دول (تنزانيا، البنين، قويانا، باكستان) بمشروع قرار [231] تضمن في فقرته الثانية طلب إلى إسرائيل للامتناع من اتخاذ أي إجراءات ضد السكان العرب في الأراضي المحتلة، كما تضمن في فقرته الثالثة، احترام الأماكن المقدسة و الكف عن مصادرة الأموال و الممتلكات العربية و الامتناع من اتخاذ أي إجراءات لتغيير النظام القانوني للقدس، و أثناء مناقشة مجلس الأمن لهذا النقاط الواردة في مشروع القرار، طلب الناطق الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية من مجلس الأمن أن يتبنى إجراءات طبقا لنص المادة(36) من الميثاق، و لكن المجلس في جلسته رقم 1899 في(1976/03/25) و بعد التصويت على مشروع القرار ، كانت النتيجة كالتالي:

(14) صوتا مع القرار و فيتو واحد صدر من الولايات المتحدة الأمريكية.[232]

---

[230] Pascal Boniface, Vers la quatrième guerre mondiale, Op-cit, p 167-169.

[231] Projets de résolutions ayant fait l'objet de véto au Conseil de sécurité, Documents, 31e année, supplément, Janvier-Mars 1976, S/12022, procès-verbal 1899. Vue le 15/01/2013www.un.org/fr/documents/sc_vetos.shtml

[232] Règlement pacifique des différends, Article 36, Nations Unies, p 152. Vue le 01/10/2013 .http://untreaty.un.org/cod/repertory/art36/french/rep_supp5_vol2-art36_f.pdf

لم ترحم الولايات المتحدة عند تأييدها المطلق لإسرائيل حتى الأطفال الفلسطينيين الأبرياء، فعندما اندلعت الانتفاضة الأولى في الأراضي الفلسطينية المحتلة(1987م) و اختار الشعب الفلسطيني المحتل الحجارة بدلا من الرصاص، لذا سميت " ثورة الحجارة" فكانت هذه الثورة لا تشكل في أي حال من الأحوال تهديدا للوجود الإسرائيلي بالمنطقة، بل هي انتفاضة ضد المحتل للأراضي الفلسطينية.[233]

استمرت الانتفاضة أربع سنوات قابل فيها الجيش الإسرائيلي أطفال الحجارة بالرصاص، و بالتالي تم تقديم مشروع قرار لمجلس الأمن في (فيفري 1989 -S/20463)يتضمن تأسف مجلس الأمن استمرار إسرائيل في خرقها لحقوق الإنسان الفلسطيني و على الأخص إطلاق النار على المدنيين بما فيهم الأطفال كما يشجب ازدراء إسرائيل لقرارات مجلس الأمن و يطالبها بتطبيق الاتفاقية الرابعة لجنيف و القرارات المتتالية للمجلس.[234] و بعد عرض مشروع القرار للتصويت كانت النتائج كالتالي:

(14) صوتا مع القرار و فيتو واحد صدر من الولايات المتحدة الأمريكية .

و فعلا اعترضت الولايات المتحدة بالفيتو القرار الذي يستنكر سياسة القبضة الحديدية و تكسير عظام الأطفال الذين يرمون الحجارة خلال الانتفاضة الأولى بالأراضي العربية المحتلة.[235]

المطلب الثاني : الفيتو الأمريكي و القضية الفلسطينية بما فيها الحالة في الشرق الأوسط في ظل الأحادية القطبية

بظهور النظام الدولي الجديد و استئثار الولايات المتحدة على الساحة الدولية بحيث أصبحت هذه الأخيرة تتصرف وفقا لمعيار واحد هو حماية مصالحها و مصالح حليفها إسرائيل، أما علاقاتها مع الدول الأخرى، فأصبحت ترتكز على نظرية القوة فقط، و أصبح مجلس الأمن باعتباره أداة مؤثرة، له قوة إلزامية تنفذ بها قراراته خاصة تلك التي تصدر طبقا للفصل السابع من الميثاق (أفغانستان، العراق..) و مبتعدة تماما عن المبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، كما سمحت لنفسها و طبقا لوضعيتها على الساحة الدولية، أن تفسر أي مادة في الميثاق حسب مصالحها الخاصة.[236]

---

[233] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, p 354, 357.

[234] Pascal Boniface, Vers la quatrième guerre mondiale, Op-cit, p 170.

[235] الفرات، استخدمته 42 مرة لحماية إسرائيل بمجلس الأمن، الفيتو الأمريكي ضد مشروع قرار يدين الاستيطان و يؤكد استمرار الانحياز لإسرائيل و يفقد واشنطن مصداقيتها، يومية سياسية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة و الوحدة للطباعة و النشر ـ دير الزور ـ دمشق ـ سانا في 2011/02/20

[236] المرجع نفسه، ص 196-194.

أظهرت الممارسة لحق الاعتراض في مجلس الأمن من الدول الدائمة العضوية فيه و على رأسها الاتحاد السوفييتي سابقا و الولايات المتحدة، صورا عديدة لهذا الامتياز الممنوح لفئة معينة من أعضاء المجلس، فظهر الاعتراض المزدوج، الاعتراض المتعدد، الاعتراض غير المباشر و الاعتراض المتخفي و الاعتراض المفروض.

أما الاعتراض المزدوج (Double veto) له صورتان، فالأولى تحوي على اعتراضين، يمارس الاعتراض الأول على المسألة المعروضة على المجلس لتنتقل من إجرائية إلى موضوعية، و الاعتراض الثاني حينما تطرح المسألة الموضوعية للتصويت عليها، أما الصورة الثانية، فيكون الاعتراض الأول على القرار بحجة أن المسألة المطروحة للتصويت عليها مسألة موضوعية تتطلب إجماع الدول الدائمة العضوية في المجلس، و يكون الاعتراض الثاني حينما تطرح المسألة للتكييف في حالة ما إذا اعتبر المجلس بأنها مسألة إجرائية.

يتمثل الاعتراض المتكرر عندما تتعدد مرات استعمال الفيتو كما فعل الاتحاد السوفييتي سابقا لمنع قبول الدول أعضاء في منظمة الأمم المتحدة، كما عرف مجلس الأمن صورة أخرى من الاعتراض و هي(الاعتراض المستتر - Veto camouflé)، هو اعتراض غير مباشر تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تحكمها في عدد كاف من الأصوات داخل مجلس الأمن، و هو ما يمكنها من منع صدور أي قرار يمس بمصالحها أو مصالح حليفها إسرائيل، و يظهر الفيتو الخفي للولايات المتحدة جليا حينما تتقدم الدول العربية بشكوى ضد إسرائيل، و الصورة الأخيرة لحق الاعتراض هو الاعتراض المفروض، و هو مخالف تماما لنص المادة(27) من ميثاق الأمم المتحدة، بحيث جاء متخفيا في المادتين (108، 109) من الميثاق ليستخدم ضد مشاريع قرارات الجمعية العامة عندما يتعلق الأمر بمسألة إجراء تعديل بالميثاق.[237]

إن انهيار المعسكر الشرقي و هيمنة الولايات المتحدة على السياسة الدولية و على منظمة الأمم المتحدة بصفة عامة و على مجلس الأمن بصفة خاصة، جعل صورة جديدة من الاعتراض تظهر على مستوى مجلس الأمن و الذي سماه المحللون و السياسيون (Analystes et politologues) بالفيتو الضمني (Le veto implicite)، و سأعرض في هذا المطلب إلى تطور سلوك الولايات المتحدة في ممارساتها لحق الاعتراض في مسألة الشرق الأوسط بما فيها القضية الفلسطينية حتى أصبحت تمارس الفيتو الضمني و الذي لم يتعهد المجلس ممارسته قبل هذا التاريخ، و لذلك خصصت الفرع الأول من المطلب إلى الفيتو الأمريكي في ظل النظام الدولي الجديد، و يحتوي الفرع الثاني على مسألة التهديد

[237] الأخضر بن طاهر، حق الاعتراض بين النظرية و الممارسة، المرجع السابق، ص 90 - 93.

الأمريكي باستخدام الفيتو لصالح إسرائيل و أختم بالفرع الثالث الذي يتضمن الصورة الجديدة لحق الاعتراض و هي " حق الاعتراض الضمني ".

الفرع الأول : الفيتو الأمريكي في ظل النظام الدولي الجديد

بعد نهاية الحرب الباردة، كانت مفاوضات السلام بين إسرائيل و جيرانها من الدول العربية، قد أفضت إلى إبرام عدة معاهدات السلام و لم تبق سوى الجمهورية العربية السورية بحيث لم تتوصل مع إسرائيل إلى أي اتفاق حول الجولان السوري المحتل، و أيضا لبنان و الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة، و قد ركزت إسرائيل في عدوانها على الجنوب اللبناني، الضفة الغربية و قطاع غزة، و تمادت في بناء المستوطنات و الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية و إتباع سياسة التهجير و قتل السكان الفلسطينيين، و بناء المستوطنات في القدس الشرقية بهدف اتخاذها في المستقبل عاصمة لإسرائيل.

حاولت عدة دول و خاصة الدول العربية، إصدار قرار من مجلس الأمن لإدانة السياسة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، و المطالبة بوقف الأعمال العدوانية ضد المدنيين الفلسطينيين، لكن دون جدوى، ففي كل مرة كان القرار يصطدم بالفيتو الأمريكي، مما شجع إسرائيل في التمادي في سياستها و هي تعلم جيدا أن لها ظهرا يحميها في الساحة الدولية.

أولا: الفيتو الأمريكي في ظل غياب قوة منافسة على الساحة الدولية

أول اعتراض أمريكي لصالح إسرائيل، كان بتاريخ (31 مايو 1990م) في جلسة لمجلس الأمن (S/21326) و النتيجة كانت (14) صوتا مع القرار و اعتراض واحد صدر من الولايات المتحدة.
و السبب هو ما تضمنه مشروع القرار من طلب إلى مجلس الأمن لتعيين لجنة لمراقبة سياسة و أعمال إسرائيل في الأراضي المحتلة بما فيها القدس بعد قتل (07) عمال فلسطينيين في مستوطنة يهودية.

أما في (17 مايو 1995م)، في جلسة مجلس الأمن (S/1995/314) كانت نتائج التصويت على مشروع القرار أيضا (14) صوتا مع القرار و فيتو أمريكي واحد لما تضمنه مشروع القرار من طلب إبطال الإجراءات المتضمنة نزع ملكية أراضي الفلسطينيين بالقدس الشرقية و إدانة إسرائيل بسبب أعمالها العدائية، لذلك في الأعوام التالية استمرت في بناء المستوطنات فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة و عندما أرادت الدول المعنية إصدار قرار من مجلس الأمن لتوقيف بناء هذه المستوطنات، اصطدمت بالفيتو الأمريكي مرتين على التوالي خلال عام (1997م):

الأول بتاريخ (17 مارس 1997م) بحيث كانت نتائج التصويت (14) صوتا مع القرار و فيتو أمريكي الثاني بتاريخ (21 مارس 1997م) في جلسة مجلس الأمن (S/1997/241) و (13) صوتا مع القرار امتناع واحد و فيتو أمريكي منع صدور القرار.[238]

اشتعلت الانتفاضة الثانية في (29 سبتمبر 2000م)، بعد قيام "A. Sharon" بجولة في ساحة المسجد الأقصى متحديا بفعله العالم الإسلامي بأكمله، فانتفض الفلسطينيون ضد المحتل الصهيوني و قابلت قوات الاحتلال تلك الانتفاضة كالعادة بالتقتيل و التعذيب و السجن و الأعمال العدوانية الأخرى ضد السكان الفلسطينيين، و خلال ثلاثة أيام سقط (30) فلسطينيا و (500) جريح، و بوصول " A. Sharon" إلى الحكم (فيفري 2001م)، صاعد من أعمال القمع و مارس سياسة التصفية الجسدية للنشطاء الفلسطينيين و القصف المتكرر للمناطق الخاضعة للحكم الذاتي.[239]

أمام تدهور الوضع في المنطقة، قدم لمجلس الأمن مشروع قرار يتضمن الطلب من إسرائيل الوقف الفوري لأعمال العنف، الاستفزاز و العقوبة الجماعية التي تمارسها ضد الفلسطينيين، كما يطالبها بالوقف الكامل لكل نشاطات التعمير الإسرائيلية، و رفع الحصار عن الأراضي المحتلة، و أن تنفذ اتفاقية" شرم الشيخ"، كما يطالب الأمم المتحدة بأن ترسل قوات مراقبة تابعة لها لحماية المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بما فيها قطاع غزة.[240]

بتاريخ (27 مارس 2001م)، استخدمت الولايات المتحدة حقها في الاعتراض ضد مشروع القرار (S/2001/270) رغم أن القرار حاز على الأغلبية المطلوبة (09 أصوات بنعم و 04 امتناعات لكل من فرنسا، النرويج، إيرلاندا و المملكة المتحدة).[241]

استمرت الجرائم الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني بدون متابعة و لا عقوبة من المجتمع الدولي، لذلك تم تقديم مشروع قرار آخر لمجلس الأمن بتاريخ (14 /2001/12م) الجلسة رقم

---

[238] Les Vetos américains en faveur d'Israël, Palestine- solidarité, Les vétos américains aux Nations Unies en faveur d'Israël depuis 1973, p 4 sur 4.
. Vue le 21/05/2006.http://www.palestine-solidarité.org/ressources.vetos_américains.htm

[239] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, p 358, 360.

[240] Pascal Boniface, Vers la quatrième guerre mondiale, Op-cit, p 171.

[241] Documentation des Nations Unies : guide de recherche, Bibliothèque Dag Hammarskjöld des Nations Unies, Mesures prises par le conseil de sécurité de l'ONU(2001), Résolutions, déclarations du projet de résolution.
. Vue le 24/01/2013www.un.org/depts/dhl/resguide/scat2006fr.htm

(S/2001L1199) يتضمن إدانة إسرائيل لارتكابها أعمال الإرهاب و التقتيل و استعمال القوة و تدمير الممتلكات، كما يطالبها بإنهاء العنف و البدء في تنفيذ التوصيات التي تضمنها "Le rapport Mitchell "، لكن نتائج التصويت على مشروع القرار، كانت لصالح إسرائيل (12 صوتا مع القرار، إمتناعين و فيتو أمريكي منع صدور القرار).

في كل مرة تستخدم الولايات المتحدة حقها في الاعتراض لصالح إسرائيل، تعلل موقفها بعدة حجج نذكر على سبيل المثال، تعليلها لموقفها بخصوص اعتراضها لمشروع القرار بتاريخ (2002/12/20م) في الجلسة رقم (S/2002/1385)، و الذي صوتا لصالحه (12) عضوا و امتنع عضوان (بلغاريا و الكامرون)، تضمن مشروع القرار إدانة إسرائيل لقتلها أعوان منظمة الأمم المتحدة بمخيم "جنين" و تدمير مستودع لبرنامج الغذائي العالمي (PAM)، يحتوي على أكثر من (600) طن من الأغذية المزمع توزيعها على السكان الفلسطينيين.

علل السفير الأمريكي بالأمم المتحدة موقف بلاده بأن مشروع القرار الذي قدمته سوريا لم يكن منصفا، فكان لابد من دعوة جميع الأطراف المعنية لتخفض من التهديدات التي كان يتعرض لها أعوان المنظمة، لذلك كان الهدف من القرار السوري هو إدانة إسرائيل و ليس حماية موظفي الأمم المتحدة.[242]

لم تتأخر الولايات المتحدة لاستخدام حقها في الاعتراض ضد مشروع قرار تقدمت به كل من سوريا و السودان يتضمن طلب لمجلس الأمن لحماية رئيس السلطة الفلسطينية الراحل " Y. Arafat " عقب صدور قرار من (Knesset) الإسرائيلي للتخلص منه، و علل السفير الأمريكي " J. Negroponté " موقف بلاده المعارض للقرار، بأن مشروع القرار لم يتضمن الإشارة الخاصة بالتهديدات الصادرة من الحركات الإرهابية مثل " حماس، الجهاد الإسلامي و كتائب الأقصى"، و المطالبة بتفكيك كل الهيئات التي تساند هذه الحركات الإرهابية، لذلك كان التصويت على مشروع القرار (S/2003/891) (11 صوتا مع القرار، فيتو أمريكي و ثلاث إمتناعات لكل من ألمانيا، بلغاريا و المملكة المتحدة).

يعتبر هذا الفيتو الأمريكي بمثابة وصمة عار في تاريخ الأمم المتحدة أفقد مصداقية مجلس الأمن و عامة مصداقية كل المنظمة باعتبارها عاجزة على فرض تنفيذ قراراتها المتعلقة بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة (القرار 242(1967) و القرار 338(1973))، و رغم أن مشروع القرار الذي

[242] Nations Unies, Conseil de sécurité communiqué de presse CS/2425, 20 décembre 2002, 4681e Séance, Les Etats Unis s'opposent au projet de la résolution relatif au Moyen-Orient présenté par la Syrie
Vue le 04/02/2013www.un.org/News/fr-press/docs/2002/cs2425.doc

تقدمت به كل من سوريا و السودان، لم يتضمن أي إدانة لإسرائيل، إنما طلب من إسرائيل(القوة المحتلة) بأن تمتنع عن تهجير و تهديد الرئيس المنتخب للسلطة الفلسطينية، فالهدف من القرار هو طلب الحماية فقط، كما تضمن مشروع القرار أيضا تنفيذ خارطة الطريق و التي رفضتها الولايات المتحدة، لذلك اعتبر المفاوض الفلسطيني "Saeeb Erakat "

" بأن الفيتو الأمريكي هو بمثابة يوم أسود في تاريخ الأمم المتحدة و العرب، و تمنى بأن لا تفسر إسرائيل قرار الولايات المتحدة بإذن لقتل الرئيس عرفات"،

كما تأسف لمعاملة الولايات المتحدة اتجاه إسرائيل معتبرة إياها دولة فوق القانون، و هذه المعاملة هي السبب الأساسي لانسداد مسار السلام و الذي يعتمد على فرض السلام الإسرائيلي على كل المنطقة.[243]

و بسبب كل ما تقدم تم فتح التحقيق من جديد حول مقتل الرئيس عرفات في (ديسمبر 2012م)، بعد ما تم العثور على كميات من السموم في طاقيته.[244]

في نفس السنة (2003م)، مارست الولايات المتحدة حقها في الاعتراض مرتين، الاعتراض الأول السابق ذكره بتاريخ (2003/09/19)، أما الاعتراض الثاني، فكان بتاريخ (2003/10/14م) في الجلسة (S/2003/980)، و الذي كان ضد مشروع قرار تضمن إدانة لإسرائيل بسبب بنائها الجدار العازل على خط يبتعد كثير عن خط الهدنة (1949م)، و غير المشروع في نظر النصوص المتتالية

[243] Karim Mohsen, Menace contre la vie d'Arafat- Le veto américain au secours d'Israël, L'expression – le quotidien, jeudi 18 Septembre 2003, p 1 sur 2.
.. Vue le 21/01/2013www.lexpressiondz.com/internationale/13856-leveto-américain

[244] L'exhumation de la dépouille du dirigeant historique palestinien « Yasser Arafat » pour des prélèvements en présence de juges français qui enquêtent sur les causes de son décès en 2004 S'est fait le 27 novembre 2012 à la suite du reportage de la chaine de télévision Qatarie « El Djazira » , et qui a révélé des traces de « Polonium » qui est une substance radioactive hautement toxique retrouvée sur les effets personnels d'Arafat, sa veuve a porté plainte pour assassinat, trois juges français étaient chargés de l'enquête, ainsi que des experts suisses et russes à la demande des palestiniens.
L'Orient- Le jour, quotidien libanais D'expression Française, Moyen-Orient, Arafat exhumé pour élucider les causes de sa mort il y a huit ans, 28 Janvier 2013.
www.lorientlejour.com/category//Moyen-Orient+orient+et+Monde/article/78959/Arafat_exhumé_pour_élucider_les_causes_de_sa_mo
. Vue le 01/10/2013rt.html

للقانون الدولي، لذلك طلب من إسرائيل التوقف فورا عن بناء الجدار العازل، و صوتا مع القرار (10) أعضاء و أربع إمتناعات (ألمانيا، بلغاريا، الكمرون و المملكة المتحدة).[245]

تابعت إسرائيل سياسة التصفية الجسدية لزعماء المقاومة الفلسطينية بكل فصائلها، فاغتالت " A. Yassine " مؤسس حركة حماس الفلسطينية و " Elrantissi " قيادي في الحركة، لذلك قدمت الجزائر و الجماهيرية الليبية مشروع قرار لمجلس الأمن بتاريخ (2004/03/25) يدين إسرائيل في عمليات الاغتيال لزعيمي حركة حماس، ، إلا أن الولايات المتحدة عارضت مشروع القرار رغم أنه نال على (11) صوتا مع القرار و ثلاث إمتناعات (ألمانيا، رومانيا و المملكة المتحدة)، و بررت الولايات المتحدة موقفها بأن مشروع القرار لم يتضمن أي شيء عن فضاعة الأعمال الإرهابية التي ترتكبها حماس في حق اليهود من جهة، و أن المشروع لا يمثل حقائق النزاع في المنطقة، فهو يشير فقط إلى الحالة في الأراضي المحتلة دون أن يصف الأحداث، و هو السبب الذي جعل بعض أعضاء مجلس الأمن يمتنعان عن التصويت على مشروع القرار.

أما إسرائيل، فقد اعتبرت مشروع القرار الجزائري الليبي، مهزلة لأنه يذكر الإرهاب دون أن يشير إلى حركة حماس، و يذكر " A. Yassine " و ينسى أنه راعي الإرهاب في فلسطين، أما الممثل الدائم لفلسطين بالأمم المتحدة، تأسف للموقف الأمريكي و تمنى لو تكون الولايات المتحدة أكثر حيادية اتجاه النزاع الإسرائيلي العربي في المستقبل.[246]

ثانيا: الفيتو الأمريكي: تشجيع العدوان الإسرائيلي على الأراضي المحتلة

في ما يتعلق بمشروع القرار الذي تقدمت به كل من الجزائر، باكستان و تونس إلى مجلس الأمن إثر تصاعد العنف الخطير بالأراضي المحتلة الفلسطينية بسبب العدوان الإسرائيلي على شمال غزة في (2004م)، استخدمت الولايات المتحدة حقها في الاعتراض على مشروع القرار بعد ما حاز على (11) صوتا مع القرار و ثلاث إمتناعات (ألمانيا، رومانيا و المملكة المتحدة)، تضمن المشروع على إدانة لإسرائيل بسبب عدوانها على غزة ذهب ضحيته العديد من القتلى و الجرحى من المدنيين، و تضمن أيضا طلبا لإسرائيل للتوقف فورا عن عدوانها و حماية المدنيين باعتبار أنها السلطة المحتلة طبقا لاتفاقية جينيف الرابعة، و طالب الطرفين بالالتزام بخارطة الطريق المتفق عليها.

[245] Pascal Boniface, Vers la quatrième guerre mondiale, Op-cit, p 172.

[246] Nations Unies, Conseil de sécurité 4934e Séance – Après midi, Le conseil de sécurité rejette un projet de résolution sur la situation au Moyen-Orient jugé déséquilibré par les Etats Unis.
. Vue le 29/01/2013www.un.org/News/fr-press/docs/2004/cs2648.doc.htm

قدمت الولايات المتحدة شروح حول استخدامها الفيتو لمنع صدور القرار و الذي أرجعته لعدم توازن النص المقدم لمجلس الأمن، بحيث أغفل النص مسؤولية الطرفين و تنقصه المصداقية، إذ لم يتم ذكر (450) قذيفة التي أطلقتها حماس على إسرائيل خلال العامين الأخيرين منها (200) قذيفة أطلقت خلال عام(2004م) فقط، كما أن مشروع القرار لم يذكر بأن الإرهابيين (حسب الولايات المتحدة)، يختبئون وراء المدنيين الفلسطينيين، لذلك هناك ضحايا من المدنيين و هو ما يريده الفلسطينيون لتحريف مسار السلام مع إسرائيل.

الأهم من كل هذه التبريرات، هو الرد الذي تقدم به ممثل الجزائر الذي تأسف لعدم صدور القرار لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة بسبب الفيتو الأمريكي و اتهم مجلس الأمن بعدم الفاعلية و عدم قيامه بمسؤولياته المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين كلما تعلق الأمر بإدانة إسرائيل، و أن مجلس الأمن لا يكون فعالا إلا في حالة واحدة، عندما يتعلق الأمر بالدول العربية (العراق، لبنان، سوريا...)، فلا يتأخر و يتخذ القرارات اللازمة حتى و إن كان ذلك لا يشكل تهديدا للسلم مثلما حدث عندما اتخذ القرار رقم 1559(2004) حول لبنان رغم أن الحالة لا تهدد السلم و الأمن الدوليين، لذلك فإن الشعب الفلسطيني متأكد أن مجلس الأمن و الذي من المفروض أن يكون الضامن للقانون الدولي و الحامي للضعفاء لن يتخذ أي قرار لصالحهم، بل كل تصرفاته و قراراته تقوي و تشجع المسؤولين الإسرائيليين في التمادي في عدوانهم بسبب عدم توقيع أية عقوبة كانت عليهم.[247]

- يمكن الوقوف قليلا حول القرار رقم 1559((2004/09/02م)، لمجلس الأمن المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، بحيث يطالب القرار احترام سيادة و الاستقلال السياسي للبنان و انسحاب القوات الأجنبية من أراضيه و تنظيم انتخابات رئاسية حرة وعادلة، و قد ذكر الممثل الجزائري بالقرار رقم 1559(2004) المتعلق بالحالة في لبنان، ذلك أن الحالة لم تشكل تهديدا حقيقيا للسلم و الأمن في المنطقة، و رغم أن القرار هو فرنسي، و رغم الخلاف الحاد الذي وقع بين كل من الولايات المتحدة و فرنسا (حول الحرب على العراق 2003)، إلا أن الولايات المتحدة لم تعارض القرار و صدر ب (09) أصوات مع القرار من بينهم أصوات الأعضاء الدائمون بالمجلس.

و بالرغم من أن الولايات المتحدة عزمت على إسقاط نظام الأسد في دمشق(و اتخذت لذلك عدة حجج)، إلا أن النظام السوري بالنسبة لإسرائيل نظام يخدم مصالحها في المنطقة، لأن إسرائيل تحتاج إلى من

[247] Nations Unies, Conseil de sécurité 5051e séance- après midi – communiqué de presse – Cs/8207, 05/10/2004, Le conseil de sécurité rejette un projet de résolution exigeant le retrait des forces israélienne de la zone de gaza. Vue le 04/03/2013

يراقب لبنان و يحافظ على توازنه خاصة في الجنوب أين تتواجد المقاومة اللبنانية (Hezbollah)، فالأفضل لإسرائيل أن تواجه عدوا تعرفه (سوريا)، و هي متيقنة بأن هذه الأخيرة لن تعلن عليها الحرب أبدا، بدلا من مواجهة تيارات سياسية و حكومة لبنانية حرة لا تعرف نواياها، و بالتالي كان من الضروري أن يصدر القرار رقم 1559(2004) ليضع حدا فقط لعدم شرعية استمرار عهدة الرئيس اللبناني "E. Lahoud" منذ شهور بلبنان.[248]

- لذلك أراد ممثل الجزائر بالأمم المتحدة أن يبين الفرق الشاسع بين الحالة في لبنان و التي لم يكن فيها تهديدا حقيقيا للسلم و الأمن الدوليين، بل كانت مصالح الدول الكبرى تتضارب في المنطقة و رغم ذلك صدر القرار، و في المقابل، فإن الحالة في الأراضي المحتلة و التي كانت تحت العدوان الإسرائيلي الذي خلف قتلى و جرحى من المدنيين و حصار و تدمير و تجويع لسكان غزة، و لم يستطع المجلس أن يكون فعالا بسبب الفيتو الأمريكي.

في (28 جوان 2006م)، قامت إسرائيل بعملية (أمطار الصيف Opération pluies d'été) في قطاع غزة، و يعتبر أول اجتياح إسرائيلي فوق أراضي السلطة الفلسطينية منذ الانسحاب الإسرائيلي المنفرد من غزة في(سبتمبر 2005م)، و العملية استهدفت إنقاذ الجندي ألإسرائيليي المخطوف في (2006/06/25م) "G. Shalit" و التي جاءت كرد على حبس عائلات ناشطين في حماس من طرف إسرائيل.

كالعادة، كانت النتيجة ثقيلة في الجانب الفلسطيني سقط خلال العملية (277) مقاتلا فلسطينيا مقابل (05) جنود إسرائيليين، و (177) مدنيا فلسطينيا مقابل (02) مدنيين في إسرائيل، إضافة إلى الخسائر المادية و مئات من السجناء الفلسطينيين و الذين أضيفوا إلى (10.000) فلسطيني بسجون إسرائيل، كما حرصت إسرائيل خلال العدوان على تدمير للبنى التحتية لقطاع غزة، حيث لم تسلم الجسور و البنايات العمومية و لا حتى السكنات و الطرقات من التدمير.[249]

أمام الوضع الخطير، قدمت قطر مشروع قرار إلى مجلس الأمن تحت رقم S/2006/508 في الجلسة (5488) تضمن إدانة إسرائيل لأعمال القتل و التخريب و التدمير التي مست قطاع غزة، كما

[248] Antoine Sfeir, Vers l'Orient compliqué, Op-cit, p 151,152.

[249] PM :We will not recapture Gaza, Ynetnews, 2 juillet 2006, Palestinien PM: Israel aims to oust govt's, Associated press, 30 Juin 2006, Victoire relative pour les palestinien, Lalibre.be, publiée le 18 Aout 2006.
http://www.lalibre.be/ Vue le 30/01/2013

تضمن مشروع القرار طلب إلى الفلسطينيين بإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المختطف، و طلب إلى إسرائيل بإطلاق سراح و بدون أي شرط كل الوزراء التابعين للسلطة الفلسطينية و أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني و مسؤولين آخرين و الإنهاء الفوري للعنف من الطرفين.[250]

لم ير القرار النور بسبب نتائج التصويت في المجلس بحيث تحصل مشروع القرار على (10) أصوات مع القرار، (04) إمتناعات، و فيتو أمريكي، قدم السفير الأمريكي بالأمم المتحدة" J. Bolton" شروح حول التصويت السلبي لبلاده على أساس أن النص غير مناسب و ليس في أوانه في الحالة الحالية بالشرق الأوسط، فالنص لا يعكس حقيقة هذه الحالة، لذلك استخدمت الولايات المتحدة حقها في الاعتراض لمنع صدوره، و ما يحدث في قطاع غزة من إسرائيل، ما هو سوى دفاع عن النفس بسبب الاعتداءات المتواصلة لحماس على إسرائيل و ما قامت به عند خطفها الجندي الإسرائيلي، لذلك و حتى نتوصل إلى سلام دائم بالمنطقة (حسب أمريكا)، لابد من تركيز الجهود على سوريا و إيران، البلدين اللذين يمولان الإرهاب بالمنطقة و بدون الدعم الذي تقدمه لحماس، يستحيل على هذه الأخيرة أن تقوم باعتداءاتها على إسرائيل.

كما حمل المندوب الأمريكي المسؤولية الكاملة للسلطة الفلسطينية على الحالة في الأراضي المحتلة فهي عاجزة عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف اعتداءات حماس على إسرائيل، و تطابق رأي المندوب الإسرائيلي مع الرأي الأمريكي و اتهم السلطة الفلسطينية بأنها ترعى قاعدة إرهابية (غزة و حركة حماس) التي تضرب أمن إسرائيل، لأن حماس ما هي إلا كيان إرهابي لا يريد السلام مع إسرائيل و الدليل رفضها الاعتراف بإسرائيل كدولة، أما بخصوص العدوان، فقد بدأه المحور الرباعي المتمثل في حماس، حزب الله، سوريا و إيران (حسب إسرائيل).

جاء الرد الفلسطيني على لسان ممثل السلطة الفلسطينية بالأمم المتحدة "R. Mansour " و الذي أعرب عن أسفه للفيتو الأمريكي الذي جعل مجلس الأمن عاجزا عن القيام بمهامه و أفقده مصداقيته و لا

[250] بدأ العنف بين الطرفين(إسرائيل و حماس) بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة و فوز حركة حماس في الانتخابات و ضرب الحصار الكامل على غزة كعقوبة على السكان لاختيارهم حماس، فأطلقت هذه الأخيرة حوالي (800) قذيفة خلال (07) أشهر على مدينة عسقلان الإسرائيلية والتي تحتوي على أهم محطات توليد الكهرباء و أكبر مستودع الوقود بإسرائيل، و كان الرد عنيفا من إسرائيل بحيث قصفت مناطق يقطنها مدنيين و غلقت قطاع غزة عن طريق الجدار الفاصل، و ضربت شاطئ آمن بغزة في (09 جوان 2006م) بواسطة باخرة حربية إسرائيلية و الضحايا كانوا كلهم من النساء و الأطفال الفلسطينيين، و كان ذلك سبب نهاية وقف إطلاق النار المبرم بين إسرائيل و المقاومة الفلسطينية.

يستطيع المجلس وضع حد لتصرفات إسرائيل بقطاع غزة التي أصبحت ساحة لمذبحة جماعية و أرض حطام و مأساة و لم يسلم في نفس اليوم حتى قصف وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية.[251]

أمام التواطؤ الصريح (Complicité expresse) لمجلس الأمن، لم تتردد إسرائيل في إعادة الكرة على قطاع غزة و ارتكبت عدوانها على "بيت حنون" في (08 نوفمبر 2006م)، و باسم المجموعة العربية، تقدمت قطر بمشروع قرار إلى مجلس الأمن يدين الأعمال العدوانية الإسرائيلية على "بيت حنون" و يطلب من إسرائيل الوقف الفوري عن اعتداءاتها العسكرية بالأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

و استمرت الولايات المتحدة في نفس الطريق لتستخدم حقها في الاعتراض بصفة مفرطة لتحمي به إسرائيل من كل ما يمكن للمجتمع الدولي أن يتخذ ضدها من إجراءات عقابية بسبب سياستها العدوانية في حق الشعب الفلسطيني، و بالرغم من أن مشروع القرار القطري لم ينص أن ما حدث في" بيت حنون"

هو "خطأ مأساوي" حسب الناطق الرسمي للحكومة الإسرائيلية و التي أعربت عن رضاها التام للموقف الأمريكي أثناء التصويت، أما الجانب الفلسطيني، فقد أعرب "R. Mansour " أمام مجلس الأمن عن نتائج التصويت و قال بأن الفيتو الأمريكي يبعث رسالتين سيئتين، الأولى إلى إسرائيل، فالمجلس يقول لإسرائيل بأنها تستطيع أن تعتبر نفسها فوق القانون الدولي، و الرسالة الثانية، إلى الشعب الفلسطيني بأنه لم يتم تقديم العدالة بشكل صحيح.[252]

إن نص القرار تحفظ من استعمال عبارة "مذبحة " أو ما يشابه ذلك، إلا أنه طلب من الأمين العام للأمم المتحدة " K. Annan " إنشاء بعثة تحقيق في التجاوز الذي حدث في "بيت حنون "، و طالب بانسحاب كل القوات الإسرائيلية إلى المواقع ما قبل (28 جوان)، و رغم ذلك لم يسلم مشروع القرار من الاعتراض الأمريكي في مجلس الأمن.[253]

---

[251] Nations Unies, Conseil de sécurité, CS/8775-5488e Séance après midi, 13 juillet 2006 – S/2006/508, Le conseil a rejeté une résolution énumérant des mesures à l'intention de l'autorité palestinienne et d'Israël sur la situation à Gaza, p 1-3 sur 3.
Vue le 24/01/2013.http://www.un.org/News/fr-press/docs/2006/cs8775.doc

[252] Nations Unies, Conseil de sécurité CS/8867-5565e séance 11/11/2006, Le conseil de sécurité rejette un projet de résolution condamnent Israël pour l'attaque de Beit Hanoun.
Vue le 24/01/2013http://www.un.org/News/fr-press/docs/2006/cs886.doc

[253] Le Figaro international :Veto américain à une résolution condamnent le raid d'Israël p1/6 .
Vue le (30/01/2013) http://www.fr/international/2006/11/11/01003-2006/1111

خرقت إسرائيل وقف إطلاق النار عندما قامت القوات الإسرائيلية بقصف قطاع غزة في (2008/11/04م) قتل في القصف ستة ناشطين من حركة حماس بغزة، و الهدف من القصف الإسرائيلي لم يكن الدفاع عن النفس كما اعتادت إسرائيل التحجج به في اعتداءاتها، إنما كان الهدف القضاء على حكومة حماس بغزة و ذلك بدفع سكان غزة للتمرد و الثورة على حماس، و هو ما سعت إليه إسرائيل بحصارها قطاع غزة لمدة (03) سنوات و قصفت المدنيين بدون تمييز، فأصبح نصف مليونا من سكان غزة يعيشون على حافة كارثة إنسانية.[254]

اجتمع مجلس الأمن لينظر في مشروع قرار متعلق بالوضع الخطير بعد تنفيذ العملية الإسرائيلية " Plombs durci - الرصاص المسكوب " على قطاع غزة، و تضمن المشروع طلب لإسرائيل بالوقف الفوري لإطلاق النار و انسحاب القوات الإسرائيلية من القطاع، و حاز المشروع على الأغلبية باستثناء امتناع واحد أمريكي (1-0- 14) ليصدر القرار تحت رقم S/RES/1860(8jan 2009).[255]

رفضت الولايات المتحدة تأييد القرار رقم 1860(2009)، و قد أدهش موقفها باقي أعضاء المجلس أما إسرائيل، فقد صرح الوزير الأول "E. Olmert " بأنه عمل كل ما في وسعه لإقناع الطرف الأمريكي الامتناع عن التصويت، و قد تحدث مع الرئيس الأمريكي" Bush Jr" عن طريق الهاتف، و أقنعه بالامتناع عن التصويت على القرار، و قد تكللت جهوده بالنجاح على الرغم من أن مشروع القرار قد ساهمت الولايات المتحدة في إعداده.[256]

إن الامتناع الأمريكي عن التصويت أدهش المحللين السياسيين أكثر من الاعتراض و الذي اعتاده كل ما تعلق الأمر بالنزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية، و تعود أسباب الامتناع إلى:

- إن القرار رقم 1860(2009) المتضمن الوقف الفوري لإطلاق النار، لو تم تنفيذه و ترسخ فعلا وقف إطلاق النار دائم في غزة، فمعنى ذلك القضاء على حماس من القطاع.

---

[254] Avi Shlaim, Voici de quelle manière Israël s'y est pris pour amener gaza au bord de la catastrophe humanitaire, in the Guardian, mercredi 7 janvier 2009, traduit par Marcel charbonnier.
. Vue le 01/02/2013 http://www.gardian.CO.UK/world/2009/jan/07/gaza-israel-palestine

[255] Documentation des Nations Unies, Conseil de sécurité de l'ONU, Résolutions, Déclarations, Bibliothèque Dag Hammarskjöld. www.un.org.

[256] Ian Williams, Washington repport on midle east affairs, Rapport des Nations Unies Mars 2009, p 12,13,35.
Vue le 01/10/2013.http://www.wrmea.org/w1mea-archive/é-_-Washingtonrepport

أمام مناظر التقتيل و التعذيب و للنساء و الأطفال الفلسطينيين، تعالت بعض الأصوات داخل إسرائيل رافضة فكرة قتل النساء و الأطفال على يد الجنود الإسرائيليين، و لم يعد التذرع الأمريكي بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها قائم، خاصة أمام أوروبا.

ـ يعتبر الموقف التركي (الشريك الاستراتيجي لإسرائيل في المنطقة و الحليف الضروري لواشنطن أكثر من إسرائيل نفسها)، مطالبتها بالانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من غزة و سحب السفير الأردني من تل أبيب و موقف مصر المعارض للعدوان جعل الموقف الأمريكي يتغير من المعارضة إلى الامتناع.[257]

ـ أمام التعنت الأمريكي في حضن مجلس الأمن و استعماله حقه في معارضة أي مشروع قرار يتعلق بضمان حقوق الشعب الفلسطيني المهجر و المغتصبة أرضه، ارتفعت العديد من الأصوات في المجتمع الدولي بما فيه الأعضاء الدائمون (باستثناء الولايات المتحدة)، لتقف مع الجانب الفلسطيني و إقامة دولة فلسطين، لكن واصلت إسرائيل سياستها الاستيطانية فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة، و المعروف بأن المستوطنات هي الحاجز و العائق الأساسي لأي سلام دائم في المنطقة.

هذا السبب جعل ثلثي أعضاء الأمم المتحدة يقدمون مشروع قرار لمجلس الأمن يتضمن طلبا لإسرائيل بالتوقف فورا و كاملا عن كل النشاطات الاستيطانية في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية، كما طالب مجلس الأمن كل الأطراف المعنية مواصلة المفاوضات المتعلقة بالنظام الأساسي و النهائي في إطار مسار السلام بالشرق الأوسط.

تحصل مشروع القرار على : **(14) صوتا مع القرار و اعتراضا واحدا أمريكيا مما أغضب أعضاء المجلس بما فيهم الأعضاء الدائمون.**

بالرغم من الفيتو الأمريكي، فقد أبدى أعضاء المجلس الذين صوتوا مع القرار، انشغالاتهم أمام النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية، كما أكدوا بأن السلطة الفلسطينية مؤهلة اليوم لأن تسير دولة سلمية تحترم دولة القانون، و أن أي تأخير في المسألة، سيعقد هذا الحل الوحيد لإنهاء النزاع في المنطقة.

أما ممثلة الولايات المتحدة فقد بررت اعتراضها بأن بلادها ضد كل النشاطات المتعلقة ببناء المستوطنات من طرف إسرائيل و التي تؤدي إلى إضعاف آمال السلام و تقويض الثقة بين أطراف

[257] Ian Williams, Washington repport on midle east affairs, Op-cit, p 13, 35.

النزاع، إلا أن مشروع القرار يحث أطراف النزاع إلى عدم العودة إلى طاولة المفاوضات، لذلك لا يجوز لمجلس الأمن أن يعالج مسائل أساسية تؤدي إلى تفرقة الفلسطينيين و الإسرائيليين.[258]

أعرب الاتحاد الأوربي على لسان وزيرة الخارجية "K. Achton" عن أسفه لعدم التوصل إلى اتفاق بمجلس الأمن بخصوص مشروع القرار لإدانة الاستيطان الإسرائيلي، و أكدت على موقف الاتحاد الأوروبي الذي يؤكد على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية بما فيها تلك المتواجدة بالقدس الشرقية في نظر القانون الدولي، و بأنها تشكل عقبة في وجه السلام و تهدد حل الدولتين.

أما حركة حماس، فقد وصفت الموقف الأمريكي بأنه جاء ليؤكد على حقيقة انحياز الإدارة الأمريكية الفاضح الاحتلال و ممارسته الاستيطانية و العدوانية، و بأنه موقف غير أخلاقي و استهتار بالمجتمع الدولي، كما دعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى الانسحاب النهائي بما يسمى بعملية التسوية السياسية ووقف المراهنة على الإدارة الأمريكية المنحازة، ووقف كل أشكال التنسيق الأمني مع العدو الصهيوني و الانحياز لخيار المقاومة الذي يجمع عليه الشعب الفلسطيني كله.[259]

و بدوره فقد أكد الممثل الإسرائيلي على أن المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين و الفلسطينيين تبقى الحل الوحيد للنزاع، لذلك كان و لابد من عدم تقديم هذا المشروع إلى مجلس الأمن، لأنه لو تم استصداره من المجلس، لكان سيبعث برسالة إلى الفلسطينيين مفادها بأنهم يمكنهم الاستغناء عن المفاوضات المباشرة و اللجوء إلى مجلس الأمن، و ذكر المندوب الإسرائيلي على أن انسحاب إسرائيل من غزة في (2005م)، أدى إلى ارتفاع العنف و الإرهاب في المناطق التي انسحب منها.[260]

الفرع الثاني : التهديد الأمريكي باستخدام حق الاعتراض

أسرت السلطة الفلسطينية و على رأسها الرئيس " M. Abbas" بتقديم طلب الانضمام إلى الأمم المتحدة، لأن ذلك يمثل خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة للفلسطينيين حتى و إن تعلق الأمر بمنح السلطة الفلسطينية مركز الدولة غير عضو في الأمم المتحدة مثل الفاتيكان، ذلك أن مركز دولة فلسطين عضو سيصطدم حتما بالفيتو الأمريكي على مستوى مجلس الأمن، و بالتالي فإن مركز دولة غير عضو سيعطي للفلسطينيين أسلحة جديدة للتواجد على الساحة الدولية، فيمكنها إبرام معاهدات و اتفاقيات دولية، بدءا بالانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية " CPI" و بالتالي إمكانية فتح المجال لمتابعة المسؤولين الإسرائيليين أمام هذه الجهة القضائية.

---

[258] Nations Unies, Conseil de sécurité, CS/10178, 6484e Séance, S/2011/24.Op-cit, P 1 sur 6

[259] الفرات، يومية سياسية، مؤسسة الوحدة للصحافة و النشر، المرجع السابق، ص 2، 3 على 4.

[260] Nations Unies, Conseil de sécurité, CS/10178, Op-cit, p 5,6 sur 6.

يعتبر الطلب الفلسطيني لقبولهم في الأمم المتحدة مسألة قانونية معقدة طبقا لميثاق الأمم المتحدة، ذلك أن قبول أي عضو جديد في المنظمة يتم بقرار من الجمعية العامة بعد توصية من مجلس الأمن، فالعضو الجديد يضع طلب لدى الأمين العام للمنظمة و الذي يضعه بدوره لدى مجلس الأمن ليعرضه إلى التصويت عليه، و لابد أن يتحصل على أغلبية الأعضاء بما فيهم الأعضاء الدائمون بالمجلس، و في هذه الحالة يمكن لأي عضو دائم أن يستخدم حقه في الاعتراض و هو ما هددت به فعلا الولايات المتحدة الأمريكية في حالة ما إذا حاولت السلطة الفلسطينية تقديم طلب العضوية بالأمم المتحدة.[261]

رغم التهديد الأمريكي باستخدام حق الاعتراض، إلا أن السلطة الفلسطينية أصرت على وضع الطلب الرسمي لانضمام فلسطين إلى منظمة الأمم المتحدة في (2011/09/23م)، و كي يتفادى أعضاء مجلس الأمن المواجهة فيما بينهم بخصوص مسألة عضوية فلسطين، نادى الوسطاء للرباعية من أجل الشرق الأوسط (Quartette pour le Proche-Orient) بالرجوع إلى طاولة المفاوضات مع إمكانية الوصول إلى حل للنزاع بعد سنة، ذلك أن الرجوع إلى طاولة المفاوضات هو السبيل الوحيد لتفادي غضب العالم الغربي و تفادي العنف في منطقة الشرق الأوسط، و قد طلب رئيس السلطة الفلسطينية من مجلس الأمن (أثناء زيارته بنيويورك)، قبول عضوية فلسطين في المنظمة كدولة عضو كامل بكل الحقوق و الواجبات، و لا يمنعه فيما بعد(في حالة وجود فيتو أمريكي)، من أن يتجه فيما بعد إلى الجمعية العامة للمطالبة بنظام " دولة مراقبة".

أكد الرئيس الأمريكي "B H. Obama" للوزير الأول الإسرائيلي " B. Netanyahou" بأنه في حالة عرض ملف عضوية فلسطين في المنظمة للتصويت عليه في مجلس الأمن، فإن الولايات المتحدة ستعارض القرار حتى و لو أفقده ذلك الفيتو ما تبقى من مصداقية له في العالم العربي و الإسلامي.[262]

يعتبر الوعد الذي قدمه الرئيس الأمريكي إلى الوزير الأول الإسرائيلي بمثابة ضمانة لعهدة أخرى للرئيس الأمريكي، ذلك أنه يستحيل على هذا الأخير أن يحلم بعهدة ثانية بدون أن يكون اللوبي اليهودي إلى جانبه، و يرى البعض أن الفيتو الأمريكي في هذه المسألة هو غير شرعي، و لن يعطي الآثار

[261] Karim Lebhour, RFI, Palestine/ONU/Moyen-Orient, Un Etat palestinien aux Nations Unies : La procédure sera lente, article publié le (10/09/2011 et modifié le 19/09/2011) p 1,2 /3. Vue le 15/01/2013
www.rfi.fr/moyen-orient/20110919-palestine-nations-unies-procédure-sera-lente

[262] Nicholas Falez, Etat palestinien : Le quartette contourne le risque de veto, RFI, correspondant à Jérusalem, Territoire-Palestine-ONU, article publié le (24/11/2011). vue le (15/01/2013)http://www.rfi.fr/moyen-orient/20110924-etat-palestinien

المنتظرة منه من طرف الإدارة الأمريكية، بسبب أن الولايات المتحدة قد تخلت عن استعمالها لهذا الامتياز في حالة ما إذا تعلق الأمر بقبول عضوية أعضاء جدد، ففي الماضي صرحت الإدارة الأمريكية بأنها لن تستخدم حقها في الاعتراض في حالة ما إذا نال الطلب الأغلبية في مجلس الأمن.

جاء في تقرير اللجنة الخاصة لقبول الأعضاء الجدد في (25 جوان 1953م) تصريح للولايات المتحدة آنذاك بقولها:

" إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تشارك رأي أغلبية الوفود على أساس أن الأعضاء الدائمون لا يجوز لهم استعمال حق الاعتراض لمنع مرشح حاز على الأغلبية في مجلس الأمن بسبع أصوات " (قبل توسيع المجلس كان هذا الأخير يحتوي على 11 عضو).

مما سبق، يمكن القول بأنه لو تحصلت فلسطين على أغلبية (09) أصوات في مجلس الأمن، فستكون الولايات المتحدة عاجزة عن معارضة قرار الانضمام، و مهما بررت الولايات المتحدة قرارها باستخدام الفيتو فإنه سيبقى عاجزا في حالة ما إذا تحصل على الأغلبية (09 أعضاء) و حتى بوجود فيتو، فعلى الجمعية العامة أن تتخذ قرارا بالنسبة لقبول عضوية فلسطين، ذلك أن هناك (126) دولة عضو مع القرار أي اعترفوا بدولة فلسطين، و هنا نكون أمام حالة التعسف في استعمال حق الاعتراض "On parle ici de l'abus d'exercice du droit de veto" و هي الحالة التي عرفها مجلس الأمن أثناء الحرب الباردة عندما استخدم الاتحاد السوفييتي حقه في الاعتراض ضد عضوية دول جديدة في المنظمة.[263]

الفرع الثالث : حق الاعتراض الضمني

تسارعت الأحداث فيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، و البداية كانت بعملية " عمود الدفاع" (14- 21 ديسمبر 2012) التي نفذتها القوات الإسرائيلية بقطاع غزة، و السبب كان اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بفلسطين كدولة غير عضو في المنظمة من طرف (138) دولة في (2011/11/29)، و أيضا التحضير للتشريعات الإسرائيلية بنهاية (جانفي 2013م)، و كما سبق و ذكرنا خلفت عملية "عمود الدفاع" أكثر من (170) ضحية من المدنيين الفلسطينيين و تدمير عدد كبير للمنشآت و البنايات الرسمية و المدنية قدرت الخسائر بمليارا دولار، و في المقابل سقط (06) قتلى إسرائيليين نتيجة قذائف حماس، و على عكس حرب غزة (2008 - 2009) لم تغامر إسرائيل بقواتها

[263] Yves Nouvel, Le Veto américain ne sera pas valide, Le temps d'Algérie, 02 octobre 2011, vue le (30/01/2013).http://www.letempsdz.com/content/view/63189/186/

البرية داخل القطاع و انتهى القصف بالتوقيع على هدنة بين إسرائيل و زعيمي حركة حماس " I. Hanniyeh, KH. Machall " بالمنفى ، بحيث اعتبرت الهدنة وقعت لصالحهما، ذلك أن إسرائيل اعترفت بهما أثناء المفاوضات كمحاورين شرعيين (Interlocuteurs légitimes)، و هو ما يعتبر تقدم في تطبيع دولي تقدمي لحركة حماس و اعتراف بحكم لواقع شرعية الحزب.[264]

اجتمع مجلس الأمن في حالة طوارئ للنظر في القصف الإسرائيلي على غزة لكن دون الوصول إلى اتخاذ أي قرار في الموضوع، أما فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية، تم الاتفاق على التصريح بذلك، و في نفس الوقت اتصل الرئيس الأمريكي" B H. Obama" بالوزير الأول الإسرائيلي " B. Netanyahou" و الرئيس المصري" M. Morsi" و أكد لهم أن عملية " عمود الدفاع" تدخل في نطاق دفاع إسرائيل عن نفسها، و بالرغم من أن السلطة الفلسطينية طلبت من مجلس الأمن نشر بيان لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة، إلا أن الأعضاء (15) للمجلس لم يتفقوا على نص يصرح بذلك [265].

قدمت روسيا العضو الدائم في مجلس الأمن مشروع قرار يتضمن تسوية للأزمة بين إسرائيل و قطاع غزة، إلا أن مشروع القرار تم تأجيله إلى أجل غير مسمى، لكنه يبقى نافذا إلى أن يتم التأكد من نجاح الهدنة المبرمة بين الطرفين، و في الحالة العكسية سيتم طرح المشروع من جديد.[266]

لقد سعت الولايات المتحدة قبل إبرام الهدنة بين إسرائيل و حركة حماس، إلى منع صدور أي قرار من المجلس يمكنه أن يورط إسرائيل، لذلك بذل الرئيس الأمريكي كل ما في وسعه و عن طريق القنوات الدبلوماسية مع كل الأطراف المعنية على التفاوض حول إنهاء العنف و تهدئة الوضع، كما صرحت ممثلة الولايات المتحدة بالأمم المتحدة "S. Rice"، أنه لابد أن يصب كل عمل لمجلس الأمن في نفس الاتجاه و لا يجوز أن يكون عمله ينقص من فرص الوصول إلى إنهاء العنف و هو الهدف الذي تسعى إليه الولايات المتحدة، و قد اتهمت روسيا هذه الأخيرة بأنها منعت نشر بيان لمجلس الأمن حول العدوان

---

[264] Denis Bauchard, Guillaume Coulon, Conflit israélo-palestinien : un statut-quo « évolutif », Moyen-Orient, La revue géopolitique, 5 décembre 2012, p 1 sur 3.
. Vue le (07/02/2013).http ://www.diplowed.com/conflit-israélo-palestine-un.html

[265] Louis Charbonneau, Le conseil de sécurité réuni en urgence sur gaza, Dépêche le monde, jeudi 15 novembre 2012.
www.tempsréel.nouvelobs.com vue le (19/05/2013)

[266] Ria Novosti, Gaza : Le vote de la résolution Russe reporté sine-die à l'ONU, New York, 20/11/2012.
. Vue le (19/05/2013)http://fr.rian/world/20121121/196682279.html

الإسرائيلي على غزة، و قد تقدمت المملكة المغربية و هي ممثلة الدول العربية، نصا إلى مجلس الأمن يطلب من إسرائيل إنهاء العداء بينها و بين الجماعات المسلحة الفلسطينية بغزة، إلا أن النص خلق إشكالا في صفوف الأعضاء الدائمون بالمجلس، بحيث أنه لم يذكر قذائف حماس التي يطلقها على إسرائيل، و بالرغم من تقديم اقتراحات حول تعديل النص، إلا أن التعديلات ما هي إلا محاولة لمنع صدور القرار حسب الممثل الروسي بالأمم المتحدة.[267]

في (2012/12/19)، خصص مجلس الأمن اجتماع غير رسمي حول الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في الأراضي المحتلة لبناء المستوطنات، إلا أن سفيرة الولايات المتحدة بالأمم المتحدة " S. Rice " فاجأت كل أعضاء مجلس الأمن عندما غادرت القاعة فجأة، و بهذا السلوك فقد عارضت تبني أي قرار أو تصريح من رئيس المجلس يدين فيه تصرفات إسرائيل في الأراضي المحتلة.

انتقد باقي أعضاء مجلس الأمن الأربعة عشر سلوك إسرائيل المتعلقة ببناء المستوطنات، و بالرغم من أن غياب العضو الدائم في المجلس لا يساوي اعتراض، إلا أن مغادرة الممثلة الأمريكية للقاعة، منعت بتصرفها اجتماع لمجلس الأمن و هو يعني أيضا بأن الولايات المتحدة لم تفصح عن موقفها و الذي قد يفسر أنها مع إدانة إسرائيل، أو ضد إدانة إسرائيل، أو أنه امتناع، و النتيجة هي سواء أن مجلس الأمن أصبح مشلولا أمام التصرف الأمريكي الجديد و بالتالي يمكن القول، بأن الولايات المتحدة اخترعت الفيتو الضمني (Le veto implicite).

تعتبر سياسة الكرسي الشاغر بمجلس الأمن (La politique de la chaise vide)، هي آخر ما تلجأ إليه الدولة عندما يكون موقفها حرج، و هي في صالح المؤسسة الدولية، إلا أن الإدارة الأمريكية و بمهارة رفضت مواجهة (14) عضوا في المجلس و قد اجتمعوا كلهم على موقف واحد (إدانة إسرائيل)، كما أن المواجهة كانت ستكون بمثابة استفزاز في وقت حساس للسياسة الأمريكية الداخلية آنذاك، إلا أنه ما شد نظر السياسيين، هو غياب أي انتقاد من أعضاء المجلس (14) للموقف الأمريكي، و النتيجة كانت، أنه عوضا من أن يصدر من مجلس الأمن تصريح واحد من رئيس المجلس يعبر فيه عن موقف

[267] Gaza, Washington s'oppose à une déclaration du conseil de sécurité, le point.FR, publié le 20/11/2012.
Vue le 14/01/2013File:///documentsandsetting/crash/bureau/gaza-washington

كل أعضائه، كان هناك خمس تصريحات مختلفة تمثل كل مجموعات الدول النابعة من (14) دولة، ثم الصمت التام على الولايات المتحدة الدولة المساندة بدون تردد لكل تصرفات إسرائيل العدائية.[268]

تطورت الممارسة للولايات المتحدة فيما يتعلق باستعمال حق الاعتراض على مستوى مجلس الأمن حتى وصلت إلى اختراع الاعتراض الضمني (Le veto implicite) عندما يتعلق الأمر بإدانة إسرائيل فيصبح المجلس مشلولا بفعل هذا الاعتراض الضمني كما سبق و ذكرنا، و بالرغم من أنه جاء في البيان الصحفي للجمعية العامة تحت عنوان:

" بيان إلى الجمعية العامة حول الخلافات المتعددة بشأن إصلاح مجلس الأمن"

Constat à l'assemblée générale de nombreuses divergences sur la réforme du conseil de sécurité

بأن حق الاعتراض كان محل انتقادات جديدة ووصف بأنه إجراء غير ديمقراطي، غير منصف، و مفارقة تاريخية، لذلك من الأفضل على العضو الدائم أن يمتنع عن التصويت ليعبر عن رأيه بدلا من أن يستعمل حقه في الاعتراض فيمنع نشاط مجلس الأمن و يشله.[269]

كما جاء في تقرير الوسطاء المعينين من طرف رئيسة الجمعية العامة في (فيفري 2007م) حول المشاورات فيما يتعلق بمسألة التمثيل المنصف في مجلس الأمن و زيادة أعضائه و مسائل أخرى تتعلق بمجلس الأمن، بأنه فيما يخص حق الاعتراض (سواء بالنسبة للمؤيدين له أو المعارضين)، اقترحت العديد من الدول الأعضاء في المنظمة (في انتظار الفصل في الموضوع)، أن يتم التضييق أو تحديد استخدامه مثل اتخاذ إجراءات جديدة كي يتحمل أصحاب الفيتو المسؤولية في استخدامه، و تحديد مجالات استخدامه، و و أن تكون هناك تعهدات فردية أو جماعية يمتنع بموجبها أصحاب الفيتو استعماله في ظروف معينة.[270]

---

[268] Weckel Philipe, Les Etats Unis inventent le veto implicite au conseil de sécurité, Sentinelle, page hebdomadaire d'informations internationales, Bulletin numéro 329 du 06/01/2013, Sentinelle le site de l'actualité du droit international

Vue le 14/01/2013File:///c:Documentsandsettings/crash/burreau/bulletinsentinelle

[269] Nations Unies, communiqué de presse, AG/1215-34e séance, 31-10-2001-Matin, Constat à l'assemblée générale de nombreuses divergences sur la réforme du conseil de sécurité.

. Vue le 01/02/2013http://www.un.org/news/fr-press/docs/2001/AG/1215.doc.html

[270] Nations Unies, Rapport des facilitateurs à la présidente de l'assemblée générale sur la concertation et sur la question de la représentation équitable au conseil de sécurité et de l'augmentation du nombre de ses membres ainsi que d'autres questions relatives au conseil de sécurité, Nations Unies, New York, 19 avril 2007, p 5.

- يدرك أعضاء الجمعية العامة تماما خطر الفيتو و مساوئه و سلبياته على نشاط مجلس الأمن فيما يتعلق بأدائه و مهامه المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين، و رغم ما سعت إليه الجمعية العامة للوصول إلى اتفاق حول التضييق من استعمال مجالاته على الأقل، إلا أن الممارسة للفيتو على مستوى مجلس الأمن قد تطورت كما رأينا حتى أصبح هناك فيتو ضمني، بالرغم من الجدل الفقهي القائم حول اعتبار غياب العضو الدائم عن جلسات المجلس، هل يعتبر اعتراضا أم لا .

لقد أثير هذا الموضوع بمناسبة غياب الاتحاد السوفييتي عن جلسات مجلس الأمن في (1950م) احتجاجا على حضور ممثل الصين الوطنية بالمجلس، و قد قاطع الاتحاد السوفييتي جلسات مجلس الأمن و رفض الاعتراف بمشروعية القرارات التي اتخذت في غيابه، إلا أن العمل جرى بالمجلس على اعتبار التغيب أو الامتناع لا يمكن تفسيره على أنه حق اعتراض كما أنه لا يؤثر في صحة قرارات المجلس.[271]

ما حدث من ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية (مغادرة جلسة مجلس الأمن في 2012/12/19م)، تم تفسيره على أساس أنه اعتراض ضمني(**Veto implicite**) هو تطور في الممارسة لعمل مجلس الأمن الدولي بسبب الهيمنة الأمريكية على أجهزة منظمة الأمم المتحدة.

إن التمييز بين تغيب الاتحاد السوفييتي (1950م) عن جلسات المجلس، هو أن قرارات المجلس صدرت ثم اعتبرها غير شرعية، أما مغادرة ممثلة الولايات المتحدة قاعة المجلس في(2012/11/19)، فالقرارات لم تصدر إطلاقا، لذلك اعتبر فيتو ضمني دون أن يمر مشروع القرار للتصويت عليه سلبا، و نظرا لأهمية الموضوع و حتى أكون قد استوفيت جميع جوانب هذا الموضوع حول تغيب أحد الأعضاء الدائمون عن جلسات مجلس الأمن، لا بأس أن أعرض و لو بصفة موجزة للجدل الفقهي حول :

- **حكم** *تغيب أحد الأعضاء الدائمون لأي سبب و اتخذ مجلس الأمن في غيابه قرارا موضوعيا، فهل يعتبر القرار مشروعا أم هو غير ذلك.*

[271] عبد الكريم علوان خضير، الوسيط في القانون الدولي العام، المنظمات الدولية، الكتاب الرابع، المنظمات الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 1997، ص 113-116.

و في هذا الصدد، ظهر فريقان للإجابة على السؤال:

الفريق الأول: يرى هذا الفريق بأن الغياب لا يعد بمثابة فيتو للأسباب التالية:

- إن نتيجة الامتناع عن التصويت و الامتناع عن حضور الجلسة سواء، و الدليل هو عند احتساب الأصوات بعد التصويت، و لا فرق بينهما، إذ أن المقصود هو الموقف السلبي بالنسبة للقرار المعروض.

- لا يعتبر الغياب فيتو لأن الفيتو لابد أن يمارس بصفة مباشرة من طرف العضو الدائم ليعبر عن معارضته صدور القرار.

- لا يمكن أن يترتب أي أثر قانوني على تغيب العضو الدائم عن جلسات المجلس، لأنه تنازل من صاحبه عن حقه في الحضور و في التصويت.

- إن أعضاء المجلس يمثلون كلهم أعضاء الهيئة، لذلك لا يجوز لأي عضو دائم أن يبطل عمل المجلس وقت ما شاء بامتناعه عن الحضور ما دام لا يمكن أن يحل محله أي عضو آخر في المجلس، و بتغيب العضو الدائم فإنه يتخلى عن هذه الوكالة و ما يتبعها من حقوق في المناقشة و التصويت و الاعتراض.

الفريق الثاني : يرى في الامتناع عن حضور جلسة مجلس الأمن هو بمثابة فيتو و حججهم في ذلك هي:

- إن الدولة الممتنعة عن التصويت جرت العادة أن تطلب صراحة أن لا يعتبر امتناعها فيتو، أما تلك التي تمتنع عن الحضور فتكون قد أعلنت أن غيابها يعتبر بمثابة فيتو دائم، لأن الغرض من الامتناع عن التصويت يخالف تماما الغرض من الامتناع عن حضور الجلسة، فالدولة المتغيبة لم تحضر المناقشات و لا التصويت.

- إن المادة (27 فقرة 3) لم تنص أنه يجب على الأعضاء الدائمون استعمال الفيتو بصفة إيجابية، و لا كيف يتم ممارسة هذا الحق، بل أشارت على ضرورة الحصول في المسائل الموضوعية على(09) أصوات من بينهم أصوات (05) للأعضاء الدائمين.

- لا يوجد في الميثاق إلزام صريح للدول الأعضاء حتى تحضر جميع الجلسات، بل اكتفت باشتراط التمثيل الدائم في الهيئة.

- لم تتفق الدول الدائمة العضوية على تفسير أثر امتناع أحدهما عن الحضور كما اتفقت على تقرير امتناع أحدهما عن التصويت في المسائل الموضوعية و بالتالي نطبق القاعدة المادة (27 فقرة 3) و هي "امتناع عضو دائم عن الحضور يكون بمثابة استعمال حق اعتراض في حالة صدور قرار موضوعي" و بما أن تفسير نصوص الميثاق من المسائل الموضوعية، يجب إجماع الأعضاء الدائمون عليه حتى يعتبر صحيحا، و بما أن الاتحاد السوفييتي(قبل انهياره)، لم يوافق عليه، لذلك يعتبر أي قرار موضوعي اتخذ في غيابه غير مشروع.[272]

[272] عبد الكريم علوان خضير، الوسيط في القانون الدولي العام، المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص 113-116.

الفصل الثاني : مصالح الدول العظمى و الدول العربية في فلسطين و منطقة الشرق الأوسط

خصصت الفصل الثاني من الباب الأول إلى البحث في خلفيات استخدام الفيتو و نقصد به مصالح القوى العظمى و حتى مصالح الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط بما فيها فلسطين، لأن تلك المصالح هي التي تحدد السياسة الخارجية لتلك الدول، كما أنها تنعكس إما سلبا أو إيجابا (بالنسبة للقضية الفلسطينية)، على مواقف القوى الخمس على مستوى مجلس الأمن، و الأهم هو الوصول إلى معرفة أهم مصالح الدول الدائمة العضوية في المجلس كي نستطيع تفسير مواقفها عندما يكون مجلس الأمن بصدد معالجة النزاع الإسرائيلي العربي أو الإسرائيلي الفلسطيني سواء أثناء الحرب الباردة أو بعد نهايتها، و لا يكون هذا القسم من البحث كاملا إلا إذا عرضنا إلى مصالح الدول العربية بصفة عامة و الدول العربية التي هي طرف في النزاع مع إسرائيل بصفة خاصة حيث تظهر العلاقة المباشرة للمصالح العربية عندما تهدد أمن إسرائيل فيتدخل العضو الدائم ليحمي مصالحه و مصالح الكيان الإسرائيلي.

تعتبر منطقة الشرق الأوسط منطقة إستراتيجية بالنسبة لهذه الدول، فهناك مصالح مشتركة بينها مثل النفط بحيث تمثل هذه المنطقة مخزونا هاما لهذه الطاقة التي لا يمكن الاستغناء عنها، و هناك أمن إسرائيل و الذي يسعى الغرب إلى تأمينه مهما كان الثمن، فيعتبر أمن إسرائيل من الأولويات للسياسة الخارجية للدول العظمى، كما أن هناك نقطة أخرى تتمثل في المياه، فهو عنصر بالغ الأهمية بالنسبة لإسرائيل و الدول العربية المجاورة لها، إضافة إلى قنوات العبور المائية التي تربط البحر المتوسط مع المحيط الهادي مثل قناة السويس.

نظرا لما تمثله المصالح المشتركة الإسرائيلية الأمريكية من أهمية بالنسبة للبلدين، كان و لابد من أن أبدأ بعرض هذه المصالح في المبحث الأول الذي قسمته إلى مطلبين، خصصت المطلب الأول إلى الدعم الأمريكي لإسرائيل، أما المطلب الثاني تناولت فيه المساعدات الأمريكية لإسرائيل في ظل التحالف المشترك بينهما.

أما المبحث الثاني، عرضت فيه مصالح الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن في منطقة الشرق الأوسط كما عرضت في المطلب الأول إلى مدى أهمية هذه المنطقة بالنسبة للقوى العظمى في ظل الثنائية القطبية، لأتطرق إلى مصالح هذه الدول في منطقة الشرق الأوسط بعد نهاية الحرب الباردة في المطلب الثاني.

إن الدول العربية خاصة تلك التي دخلت في نزاع مع إسرائيل تعتبر مصالحها في المنطقة لا تقل أهمية عن مصالح إسرائيل، و أولها، أمن هذه الدول أمام الخطر الإسرائيلي الذي يهدد كيانها و هو ما تناولته في المبحث الثالث، و خصصت المطلب الأول منه إلى أمن الدول العربية في ظل الكيان الإسرائيلي الصهيوني، ثم عرضت في المطلب الثاني إلى الإستراتيجية الأمنية لدول الشرق الأوسط بعد أحداث (11 سبتمبر 2001م).

المبحث الأول : المصالح الأمريكية الإسرائيلية المشتركة

ظهرت المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط مع ظهور النفط في المنطقة، و رسخت أكثر في الأربع عقود الأخيرة، و إن كانت الولايات المتحدة قد حاولت في البداية أن توازن بين مصالحها و مصالح دول المنطقة، إلا أنه منذ أحداث (11 سبتمبر 2001م)، أصبح كل همها هو دعم إسرائيل و حماية أمنها و مصالحها بدون منازع، و هو ما يفسر تغير موقف الولايات المتحدة اتجاه النزاع الإسرائيلي العربي على مستوى مجلس الأمن، فقد استخدمت حقها في الاعتراض لأول مرة لصالح إسرائيل في (1972م)، و منذ ذلك التاريخ تصلب موقفها اتجاه القضية الفلسطينية بحيث أصبحت تضع في اعتبارها الأول و الأخير مصلحة إسرائيل ، و تجاهلت المبادئ و القوانين الدولية و قرارات الأمم المتحدة التي تعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره السياسي و الاقتصادي و الثقافي في إطار حدود دولة فلسطينية مستقلة.

أمام هذا الدعم الأعمى للولايات المتحدة لإسرائيل، حاول العديد من الباحثين و المحللين السياسيين و رجال القانون، التفسير أو الوقوف حول الأسباب الظاهرة و الخفية لهذا الدعم، و كيف أصبحت الولايات *المتحدة مستعدة للتخلي عن أمنها و أمن حلفاءها في سبيل أمن إسرائيل.*

أحاول في المطلب الأول الإجابة على هذا السؤال من خلال عرض التحاليل للعديد من الباحثين في الموضوع لمعرفة أسباب الدعم الأمريكي لإسرائيل و الذي يقابله طبعا مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، لأعرض في المطلب الثاني حجم المساعدات الأمريكية لإسرائيل في ضوء التحالف المشترك بينهما، و قبل ذلك لابد من لفت نظر الباحثين إلى مسألة هامة تتمثل في العلاقة الإستراتيجية التي تربط الولايات المتحدة بإسرائيل و التي تدور حول ثلاث نقاط:

- النفط في الشرق الأوسط و ما يمثله من أهمية بالنسبة للولايات المتحدة، و بالتالي فإنها تحتاج إلى إسرائيل كقاعدة لها في الشرق الأوسط كي تهيمن على احتياطي النفط بالمنطقة.
- اللوبي اليهودي بالولايات المتحدة و ما يمارسه من ضغط على الانتخابات في أمريكا، و مهما تعددت أشكال هذا اللوبي مهما كان لوبي صهيوني أو يهودي(Lobby sioniste ou lobby pro-israélien) تبقى النتائج واحدة و الهدف واحد يتمثل في الضغط و السيطرة على حزب اليمين و حزب اليسار بأمريكا و التحكم في نتائج الانتخابات (الرئاسية و التشريعية) بهدف ضمان الولاء التام للإدارة الأمريكية مهما كان انتمائها على الكيان الإسرائيلي.
- جماعة المسيحية الإنجيلية الأمريكية (Les chrétiens évangélistes) و ما يمارسونه من مساندة غير مشروطة للكيان الصهيوني بسبب معتقدات دينية محضة (تشييد دولة إسرائيل بفلسطين و استقرار اليهود فيها مرتبطا بعودة المسيح إلى الأرض حسب تنبؤات الكتب المقدسة لديهم).

و الأهم في هذا الشق من البحث، هو معرفة تطور الدعم الأمريكي لإسرائيل منذ تأسيس دولة إسرائيل في (1948م) إلى يومنا هذا، و يمكن تقسيم هذا التطور إلى ثلاث مراحل هامة في السياسة الخارجية الأمريكية و هي مرحلة الحرب الباردة، مرحلة نهاية الحرب الباردة و هيمنة الولايات المتحدة على السياسة الدولية ثم مرحلة ما بعد أحداث (11 سبتمبر 2001م).

المطلب الأول : الدعم الأمريكي لإسرائيل

في بداية القرن، لم تكن السياسة الأمريكية اتجاه إسرائيل مساندة لليهود كما هي عليه اليوم، فقد تعهد الرئيس الأمريكي "Roosevelt" إلى الملك " Ibn Saoud" على أن لا يساند المشروع الصهيوني المتوقع تنفيذه بفلسطين، و بعد خلق" دولة إسرائيل" في منطقة واقعة تحت وصاية بريطانية و فرنسية، كان التواجد الأمريكي آنذاك ضيقا إلى حد ما، و لم تكن الولايات المتحدة لها أي يد في قيام دولة إسرائيل (و هو ما فصلنا فيه سابقا).

و قد ترددت واشنطن آنذاك في الاعتراف بإسرائيل و أن الاعتراف لم يتم إلا تحت تهديدات مساعدي الرئيس الأمريكي "Truman " تحت حجج عديدة، منها الشعور بالذنب نحو اليهود، الدعم المالي الذي يقدمه اللوبي اليهودي بأمريكا للأحزاب المتنافسة أثناء الحملات الانتخابية (60% للحزب الديمقراطي، و 40% للحزب الجمهوري) سواء تعلق الأمر بالرئاسات أو التشريعات، إضافة إلى الإبادة الجماعية التي تعرض لها اليهود على يد النازيين أثناء الحرب العالمية الثانية، و التي أثرت في الشعب الأمريكي إلى درجة أنها خلقت علاقة محبة و تآزر مع اليهود، و لا ننسى أن الشعبين

(الأمريكي و اليهودي)، يقتسمان خصائص مشتركة، فكلا الشعبين كانا يبحثان عن أرض لتستقبلهم لبناء دولتهم باسم الحرية و بعيدا عن الاضطهاد، كما أن هناك قاسم مشترك بينهم يتمثل في الطابع الديني للمجتمع المدني لكلا البلدين، حتى و إن كانتا دولتين علمانيتين و هو ما يفسر تقرب اليمين المسيحية الأمريكية إلى الفكر الصهيوني.[273]

كانت للحرب الباردة آثارها على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية و هو موضوع الفرع الأول، و آثار أخرى بعد نهايتها و هو ما تناولته في الفرع الثاني لأختم في الفرع الثالث بتوضيح تلك الآثار بعد أحداث (11 سبتمبر 2001م) .

الفرع الأول : الدعم الأمريكي لإسرائيل أثناء الحرب الباردة

بعد الإعلان عن قيام دولة إسرائيل (1948م) و اقتحام الجيوش العربية فلسطين في اليوم الموالي لخوض أول حرب عربية إسرائيلية، ضربت الولايات المتحدة حصارا على صادرات الأسلحة نحو الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل (1950م)، و حتى في عهدة الرئيس الأمريكي "D. Eisenhower " (1953 -1961)، فكانت المصلحة الأولى التي يجب حمايتها في الشرق الأوسط هي نفط العرب و ليس أمن إسرائيل، لذلك حرص الطرفان (الأمريكي و العربي) لتشكيل تحالف لمصلحة الولايات المتحدة(النفط)، و الدول العربية (لمواجهة القوات الاستعمارية الأوروبية بالمنطقة).

و لم يتردد الرئيس الأمريكي من معاقبة إسرائيل عندما قامت بتحويل نهر الأردن و قتل (53) مدنيا فلسطينيا في (1953م) بحيث حرمها من الإعانات الاقتصادية بقدر(26 مليونا دولارا)، كما زادت حدة التوتر بين الطرفين أثناء مغامرة قناة سويس (1956م) فحذرت واشنطن تل أبيب و أمرتها بالانسحاب من كل الأراضي التي احتلتها و بعد انصياع إسرائيل لتحذيرات أمريكا، انسحبت مقابل ضمانات تقدمت بها الولايات المتحدة لإسرائيل و المتمثلة في حماية أمن إسرائيل.[274]

عند ما وصل الرئيس الأمريكي " J. F. Kennedy" إلى الحكم (بفضل الناخبين اليهود تحصل على 82% من أصوات اليهود) بدأت العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة و إسرائيل (1960م)، و لأول مرة تصرح الولايات المتحدة بالتدخل عسكريا في حالة العدوان على إسرائيل و رفع الحضر الذي كان مضروب على بيع الأسلحة لإسرائيل قبل ذلك و حتى ما بعد" J. F. Kennedy"، أستمر الدعم و التضامن خاصة العسكري لإسرائيل، و هو ما تحقق فعلا في حرب (1967م)، فقد أيدت الولايات المتحدة ضمنيا العدوان الإسرائيلي على الدول العربية، و لو أنها رفضت تسليم أي عتاد حربي لإسرائيل

[273] Antoine Sfeir, Vers l'Orient Compliqué, Op-cit, pp 41-46.
[274] Pascal Boniface, Vers la 4e guerre mondiale, Op-cit, pp 59-64.

حتى لا يتدهور الوضع أكثر فيتدخل السوفييت في الحرب إلى جانب مصر، إلا أن النصر الساحق لإسرائيل في حرب (1967م)، جعلها تفرض نفسها على الولايات المتحدة كحليف إستراتيجي يحمي مصالحها (النفط) بالمنطقة.

أما في عهدة الرئيس الأمريكي "Nixon "، فقد رسخت العلاقات الإسرائيلية الأمريكية أكثر مما أدى بإبرام اتفاق بين الطرفين في (ديسمبر 1971م) يتضمن بيع الأسلحة الأمريكية لإسرائيل على المدى الطويل.[275]

جاء الدعم الأمريكي لإسرائيل أثناء عهدة الرئيس "Nixon " لمواجهة التحالف العربي السوفييتي في منطقة الشرق الأوسط، و تمثلت السياسة الأمريكية التي كان يديرها "H. Kissinger " آنذاك بإقناع العرب أن استرجاع أراضيهم المحتلة في (1967م) لن يكون على يد السوفييت، و لكن على يد الولايات المتحدة التي يمكنها الضغط على إسرائيل كي تنسحب من الأراضي التي احتلتها، إلا أن ذلك لم يقنع مصر، فخاضت حربا أخرى في(1973م) ضد إسرائيل لإجبارها الدخول في مفاوضات السلام و قد أيدت ذلك واشنطن رغم الدعم العسكري الكبير الذي قدمته لإسرائيل أثناء الحرب و الذي كان سببا في قلب النصر من الجانب المصري إلى الجانب الإسرائيلي بفضل الجسر الجوي الذي أقامته للقوات مع إسرائيل، و رغم السيطرة الكاملة لإسرائيل، إلا أن الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي أجبرتا إسرائيل قبول وقف إطلاق النار الفوري لصالح كل أطراف النزاع و لصالح القوتين العظميتين.[276]

و في عهدة الرئيس "J. Carter " صرح كاتب الدولة في الدفاع "M.H. Brown " بضرورة حماية المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط و المتمثلة في:

- ضمان وصول الأمم الغربية إلى احتياطي النفط
- صد المد السوفييتي
- العمل على الاستقرار في المنطقة
- المساهمة في تقدم مسار السلام في الشرق الأوسط.

ذلك أن النفط هو الدم الذي يجري في عروق شركات التصنيع الحديثة، و أي قوة تريد المساس بهذا النفط، هو مساس بالمصالح الحيوية لأمريكا، و ستواجه بكل الوسائل حتى القوة العسكرية.

---

[275] Pauline Peretz, Les « Grandes alliances », L'Histoire, La guerre des six jours, 5 juin 1967, Israël attaque, l'Histoire N°321 juin 2007, p 42-43.

[276] Dana Allin et Steven Simon, Comprendre le soutien des Etats Unis envers Israël, Les Etats Unis et Israël, p 4,5 sur 21.

Vue Le 17/03/2013http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/Afri25.pdf

يرى بعض المحللين السياسيين في المسألة، بأن سبب الدعم الأمريكي ألا مشروط لإسرائيل هو الضغط الذي يمارسه اللوبي اليهودي على السياسة الأمريكية الخارجية (عن طريق الانتخابات)، فإننا لا يمكن أن نقول بأن اللوبي اليهودي يمكنه أن يجعل إسرائيل في الصف الأول من انشغالات الإدارة الأمريكية، و لكن إذا كانت إسرائيل من بين أولويات السياسة الأمريكية الخارجية، فليس إلا لأن الولايات المتحدة تعتبر إسرائيل وسيلة هامة لحماية مصالحها في المنطقة، و ما يجب الإشارة إليه، أن اللوبي اليهودي بأمريكا لم يكن لينجح في فرض نفسه على الإدارة الأمريكية لو كانت مصالح إسرائيل تتناقض مع مصالح أمريكا في المنطقة.[277]

أما المصالح السياسية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط فتتمثل في حماية الأنظمة العميلة لها في منطقة الشرق الأوسط، حتى و لو كانت أنظمة قمعية أو لا تملك شعبية، بالرغم من الاهتمام الأمريكي الرسمي لحقوق الإنسان و ما يرافق ذلك من صخب إعلامي ، و هو ما حدث أثناء الثورة الشعبية الإيرانية التي أطاحت بنظام الشاه العميل للإدارة الأمريكية و كيف عملت هذه الأخيرة كل ما في وسعها للمحافظة عليه لكن بدون جدوى، و كذلك بالنسبة لمعاهدة السلام بين مصر و إسرائيل (1978م) الانفرادية و التي تمت تحت الرعاية الأمريكية رغم المعارضة العربية لتلك المعاهدة، لكن الدعم الأمريكي كان مغريا للطرفين (الأسلحة و الإعانات المالية، القروض ...).[278]

إلى جانب الأنظمة العميلة للولايات المتحدة، هناك الدول المعارضة لها و التي سعت الولايات المتحدة لاسترجاعها إلى جانبها دون المساس بالعلاقات الحميمة بينها و بين إسرائيل، لذلك اتبعت سياسة الجزرة (استرداد الأراضي التي احتلتها إسرائيل، معالجة القضية الفلسطينية طبقا لمبادئ مبهمة و الانفتاح العربي للاقتصاد الأمريكي)، أما العصا، فتتمثل في استخدام القوة المسلحة كما فعلت في إيران(1953م) لبنان (1958م) و الأردن (1970م).

أثناء حكم الرئيس الأمريكي "R. Reggan " و بعد نهاية حرب لبنان، أصبحت إسرائيل الموالية للولايات المتحدة، أقوى من أي وقت مضى، أما مصر، و بعد اتفاقية "Camp David " فانضمت إلى الصف الأمريكي، و الأردن يعاني من ضعف في النظام، العربية السعودية مع دول الخليج، كلها في أيدي صديقة، العراق و إيران دخلتا حربا دامية، و لبنان يعاني من الحرب الأهلية و يسيره المليشيات و

[277] Gl- Saad Eddine Chazly, L'option militaire arabe, Op-cit, p 105, 106.

[278] إدوارد سعيد، القضية الفلسطينية و المجتمع الأمريكي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى، 1980، ص 14، 15.

منظمة التحرير الفلسطينية في أسوأ حالها، و لم يبق سوى اليمن و سوريا كانتا تظهران مقاومة لمشاريع الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط.[279]

الفرع الثاني : الدعم الأمريكي لإسرائيل في ظل الأحادية القطبية

بعد انهيار المعسكر الشرقي و الإعلان عن إرساء قواعد النظام الدولي الجديد بمناسبة حرب الخليج الثانية (1991م)، فإن نهاية الحرب الباردة جعلت من التحالف الإسرائيلي الأمريكي أقل فائدة من الأول فأصبح أغلبية الشعب الأمريكي يؤيدون الإعانات المالية الأمريكية للسوفييت بدلا من منحها لإسرائيل.

بعد نهاية حرب الخليج الثانية، أرغم الرئيس الأمريكي "G. Bush " إسرائيل على عدم استعمال صندوق الضمان الأمريكي للقروض الإسرائيلية في إعمار المستعمرات بالأراضي المحتلة لاستقبال اليهود القادمين من الاتحاد السوفييتي سابقا، و الهدف من ذلك كان إعادة السلطة الأمريكية على العلاقات الثنائية بين البلدين من جهة، و من جهة أخرى إرغام إسرائيل للدخول من جديد في مفاوضات السلام مع الفلسطينيين، لأن مسار السلام هو ما يناسب الأكثر مصالح الولايات المتحدة بالمنطقة.

كانت نتيجة هذا التوتر ضرر لحق بالبلدين، فقد خسر الوزير الأول الإسرائيلي " I. Shamir" الانتخابات بإسرائيل، و الرئيس الأمريكي "G. Bush " الرآسيات بأمريكا بسبب تخلي اللوبي اليهودي المسيطر على الكونغرس الأمريكي و على القائمة الانتخابية.

تميزت عهدة الرئيس الأمريكي "B. Clinton " في ظل التحالف المشترك بين الولايات المتحدة و إسرائيل، بقيام الرئيس الأمريكي لبعث مسار السلام من جديد في منطقة الشرق الأوسط بين كل من إسرائيل و السلطة الفلسطينية، و العمل على تطبيق اتفاقيات " Oslo" للسلام دون التخلي عن الدعم الأمريكي ألا مشروط لإسرائيل و الذي كان الوزير الأول آنذاك " I. Rabbin"، و هذا الأخير كان يتميز بوعيه التام في مسألة أمن إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط و بضرورة تطبيق شعار " الأرض مقابل السلام"، إلا أن الرئيس الأمريكي لم ينجح في سياسته، و قبل خروجه من البيت الأبيض، اقترح لاتفاق السلام بين أطراف النزاع في خمسة نقاط يراعي مصلحة كل طرف في النزاع و بقي المخطط حبرا على ورق. [280]

جاء الدعم الأمريكي لإسرائيل بعد نهاية الحرب الباردة على شكل إعانات اقتصادية و عسكرية بلغت بين (1997م و 2004م) حوالي (25 مليارا دولارا)، كما ترجم برفض منتظم لكل قرارات

[279] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, pp 219,220.
[280] Pascal Boniface, Vers la 4e guerre mondiale, Op-cit, p 70, 72-73.

مجلس الأمن فيها إدانة لإسرائيل، و إن كان هناك اعتبارات سياسية داخلية تؤثر على هذا الدعم الأعمى الأمريكي لإسرائيل (أصوات الناخبين اليهود و ميل هؤلاء للحملات الانتخابية)، إلا أن الولايات المتحدة عرفت رؤساء انتخبوا بدون أصوات الناخبين اليهود مثل "R. Nixon et G. W. Bush " لكنهم دافعوا عن مواقفهم المؤيدة لإسرائيل، لذلك يرى الكثير من المحللين أن هناك أسباب أخرى لهذا الدعم و المتمثلة في:

- اللوبي للصناعات الحربية (Le lobby des industries d'armements)
- تعبئة المسيحيين المبشرين (La mobilisation des chrétiens évangéliques)
- الرأي العام الأمريكي المؤيد لإسرائيل (Le soutien de l'opinion américaine à Israël)

بحيث يرى الشعب الأمريكي في إسرائيل، الديمقراطية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط.[281]

إن البحث في مسألة أسباب الدعم الأمريكي لإسرائيل، يفرض تساءل هام يتعلق بمدى تأثير و ضغط اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة على السياسة الخارجية الأمريكية من خلال الانتخابات، لذلك من الضروري التطرق و لو بصفة وجيزة إلى هذا اللوبي و دوره في توجيه سياسة الولايات المتحدة بالشرق الأوسط.

أولا: اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة و دوره في توجيه السياسة الأمريكية

أطلق مصطلح اللوبي على الجماعات الضاغطة التي تستهدف الدفاع عن مصالح معينة، و تحاول التأثير على سياسة البلاد على مستوى الكونغرس و البيت الأبيض الأمريكي، و أقوى هذه الجماعات، هو اللوبي اليهودي بالولايات المتحدة، وأول رئيس أمريكي اعترف بقوة تأثير اللوبي اليهودي على البيت الأبيض هو " H. Truman".

تنبع قوة اللوبي اليهودي بالولايات المتحدة من المجتمع اليهودي الأمريكي الذي قدر بأكثر من (6.000.000)، و هو عدد يفوق الشعب اليهودي المقيم بإسرائيل، و لهم تأثير مباشر على الانتخابات بالولايات التي يقيمون بها مثل (واشنطن، نيويورك، فلوريدا، نيوجيرسي ...)، و تتمثل قوة اللوبي اليهودي في الانضباط في عملية التصويت، كما أنهم ممثلون من طرف عدد كبير من التنظيمات الدينية و السياسية.[282]

من بين التنظيمات اليهودية المساندة سياسيا و ماليا لإسرائيل بالولايات المتحدة، لجنة الشؤون العمومية الأمريكية الإسرائيلية (**AIPAC)** ، التي تأسست في (1954م) و تشغل اليوم حوالي

[281] Pauline Peretz, Les « Grandes alliances », L'Histoire, La guerre des six jours, Op-cit, p 43.
[282] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, pp 464,465.

(65000) عضوا بهدف مساندة إسرائيل، و هي أهم منظمة تربط الولايات المتحدة بإسرائيل.
تمارس المنظمة منذ عقود تأثيرا على الكونغرس بفرقتيه سواء كانوا ينتمون إلى الحزب الديمقراطي أو الحزب الجمهوري، و من يرد من المرشحين (بمجلس الشيوخ أو غرفة النواب) الفوز في الانتخابات، عليه أن يظهر صراحة مساندته لإسرائيل، و على كل مرشح للرياسيات أن يمر عبر مؤتمر AIPAC الذي ينعقد كل سنة بواشنطن، كما صرحت المنظمة بأنها صاحبة أكثر من (100) قانون أمريكي صدر لصالح إسرائيل، و إعانة مالية تقدر (03 مليارات دولارا) تدفع لإسرائيل كل سنة.[283]

حققت (AIPAC) أكبر نجاح تمثل في مساندة " Les chrétiens évangéliques " لها و لإسرائيل، وصل عددهم (80) مليونا أمريكيا يمثلون (25% من الشعب الأمريكي)، من بين مبادئهم في السياسة الخارجية الأمريكية، المساندة غير المشروطة لإسرائيل و حمايتها، و أساس التحالف المبرم بين هؤلاء المسيحيين الأصوليين و إسرائيل، سببه معتقداتهم الدينية، فحسب التوراة، يعتبرون خلق "دولة إسرائيل" بفلسطين و عودة اليهود للإقامة بها، هما شرطان أساسيان لعودة المسيح، و قبل كل هذا، لابد من أن تسترجع "دولة إسرائيل" كل الأرض الموعودة، لذلك فاليمين الدينية تساهم بفعالية في تمويل المنظمات الإسرائيلية، و تمثل الإعانة التي تتحصل عليها الكنائس الإنجيلية بأمريكا عشرات من الملايين من الدولارات، و رغم هذا التحالف و الذي تدعمه (AIPAC)، لا يمكن أن يكون هو السبب الوحيد في تلك العلاقة الخاصة.[284]

تشكل منظمة (AIPAC)، قلب التأثير الذي يمارسه اللوبي اليهودي على الكونغرس الأمريكي، و يتمثل سر نجاحه في قدرته على مكافأة المشرعين و المرشحين في الكونغرس الذين يدعمون جدول الأعمال الخاص باليهود، و معاقبة كل من يتحداهم، لذلك تحرص المنظمة دائما أن ينال أصدقاؤها إعانة مالية هامة لكل عمل سياسي موالي لإسرائيل، و قد وصل الأمر إلى حد أصبح فيه أعضاء الكونغرس يلجؤون دائما إلى (AIPAC) عندما يحتاجون إلى أي معلومات قبل أن يتجهوا إلى مكتبة أو مصلحة البحث في الكونغرس أو إلى المستخدمين و الخبراء في ميدان الإدارة، بل أكثر من ذلك، فقد شارك (AIPAC) في تحرير الكثير من الخطابات، و العمل حول نصوص تشريعية، الاستشارة حول استراتيجيات و القيام ببحوث ...الخ، في البيت الأبيض الأمريكي.[285]

---

[283] Antoine Sfeir, Vers l'Orient Compliqué, Op-cit, pp 43,44.
[284] IBID, pp 58-60.
[285] John Meirsheimer et Stephen Walt, Le lobby israélien, The international solidarity movement, USA, 20 mars 2006, pp 4-6 sur 9.
. Vue le 03/02/2013http://www.ism.france.org(analyses)le-lobby-israélien-article-4470

و من بين العديد من التنظيمات اليهودية بأمريكا و التي تناضل من أجل إسرائيل، نجد المؤسسة اليهودية لأعمال الأمن الوطني (JINSA)، و يتمثل هدفها الرسمي إعلام المجتمع الإستراتيجي و الدفاع، أي كل الأشخاص (من خبراء، صحفيين، رسميين) الذين يعملون حول أي موضوع يتعلق بالدور الهام الذي يمكن و يجب أن تلعبه إسرائيل في ترقية المصالح الديمقراطية في المتوسط و في الشرق الأوسط.[286]

في عهدة الرئيس الأمريكي " G. W. Bush" (2001م)، كان معظم المسؤولين بالإدارة الأمريكية ينتمون إلى منظمة (JINSA) مثل "J. Bolton, R. Perle, D. Cheney "، كما كان حوالي (22) عضوا من إدارة" G. W. Bush" ينتمون إلى (CSP) و هو التنظيم الموالي لإسرائيل و المساند لسياسة الوزير الأول الإسرائيلي آنذاك "A. Sharon " و الذي كان ضد اتفاقيات " Oslo" للسلام.[287]

ثانيا: حقيقة اللوبي الموالي لإسرائيل بالولايات المتحدة

مما سبق، يمكن القول بأن اللوبي الموالي لإسرائيل بأمريكا مثله مثل أي لوبي آخر، إلا أنه يتميز بدقة التنظيم و خبرة في التعامل في حضن الديمقراطية الأمريكية، و إن كان هذا لا يعتبر إشكالا بالنسبة للشرعية، لكنه مشكل بالنسبة للتوازن بين اللوبي أو الجماعات الضاغطة على الإدارة الأمريكية.

من خصائص اللوبي الموالي لإسرائيل، أنه يهاجم كل من يذكره سلبا أو إيجابا، و يتهمه بمعاداة السامية (Accusation d'antisémitisme) و يعتبر هذا الحزام الأول للدفاع عن نفسه (وغير موجود في أي لوبي آخر)، و لتدعيم هذا الحزام يستعمل طريقتين في الاتصال:

الأولى: هي الخلط أو الجمع بين إسرائيل و اليهود، بحيث يمكن استيعاب كل نقد حول دولة إسرائيل كهجوم ضد اليهودية.

الثانية: هي عملية غلق الحوار حول " مع إسرائيل أو ضدها" بما يسمح أيضا بتشبيه أي دراسة لدولة إسرائيل كهجوم خائن ضد " الدولة الإسرائيلية " إذا لم تكن هذه الدراسة كلها لصالح إسرائيل.

لذلك توصل العديد من الباحثين في المسألة بأن اللوبي اليهودي هو الذي يتحدث باسم إسرائيل لكنه في الحقيقة يمثل كبار اليهود بالولايات المتحدة، و قد بدأ هذا اللوبي يعمل من أجل مصالحه الخاصة في

[286] Pascal Boniface, Vers la 4e guerre mondiale, Op-cit, p81.
[287] Antoine Sfeir, Vers l'Orient Compliqué, Op-cit, p 58.

بداية (2000م) و يتحجج بمساندته إسرائيل، كما تعتبر مصالحه الخاصة متعارضة تماما مع مصالح الولايات المتحدة، بل و حتى مع إسرائيل. .[288]

اكتسب اللوبي الموالي لإسرائيل مركز لقوة مفرطة بأمريكا، و يؤيدون عودة الأصوليين بأمريكا (Les fondamentalistes)، الذين يعملون من أجل سياسة خارجية أمريكية تستهدف استعادة المراقبة عن بعد لمنطقة الخليج الإستراتيجية بواسطة تأرجح القوى المحلية "سياسة فرق تسد" و هي إستراتيجية ليست لا في صالح الولايات المتحدة و لا حتى في صالح إسرائيل، و إن استمر الوضع كذلك، فقد يحدث في المستقبل تمرد لنخبة من الأمريكيين الأصليين ضد اللوبي اليهودي بالولايات المتحدة.[289]

الفرع الثالث: العلاقات الأمريكية الإسرائيلية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م

بعد أحداث (2001/09/11م)، كانت الأوضاع في فلسطين تعرف توترا كبيرا، فالانتفاضة مشتعلة في الأراضي المحتلة إضافة إلى العمليات الاستشهادية التي كانت تنفذها الحركات الإسلامية الجهادية و التي جاءت كرد على أعمال الإرهاب التي كان يرتكبها رئيس الحكومة الإسرائيلية " A. Sharon" في حق الشعب الفلسطيني، فاستغلت إسرائيل الحملة التي كانت تقودها الولايات المتحدة ضد الإرهاب لتظهر تعاطفها القوي مع أمريكا بمجرد وقوع أحداث (11 سبتمبر) إلى درجة أنها أغلقت مجالها الجوي لمدة (24) ساعة كي تظهر للعالم بأن العدو مشترك بينها و بين الولايات المتحدة.

قامت إسرائيل بحملة عدائية ضد العرب و المسلمين إلى جانب الولايات المتحدة، متهمة عدد من الدول العربية (سوريا، العراق، لبنان) بأنها تستقبل قواعد الإرهابيين، ووصلت جرأة الحكومة الإسرائيلية أنها اعتبرت رئيس السلطة الفلسطينية إرهابي لابد من القضاء عليه، بحيث خاطب " A. Sharon" الأمريكيين بقوله " كل منا لديه بن لادن الخاص به ".[290]

أفقدت أحداث (11 سبتمبر 2001م) أعصاب الرئيس الأمريكي إلى درجة أنه أعلن أنها حرب بين الخير (المسيحيين) و الشر (المسلمين)، كما صنف بعض الدول في "محور الشر- L'Axe du mal" و

[288] John Meirsheimer et Stephen Walt, Le lobby israélien, Op-cit, pp 1-9 sur 9

[289] IBID, pp 5-9 sur 9

[290] توفيق المديني، العرب و تحديات الشرق الأوسط الكبير، المرجع السابق، ص 67،68

بضرورة اللجوء إلى(الحرب الاستباقية - La guerre préventive) و جاءت هذه القرارات للإدارة الأمريكية كنتيجة حتمية لسيطرة المحافظين على هذه الإدارة.[291]

إن القول بأن قرارات الإدارة الأمريكية في تلك الفترة جاءت بسبب سيطرة المحافظين على الإدارة الأمريكية تحليل ناقص، فالحقيقة أن هناك تحالف ثلاثي قوي يؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية:

- المسيحيون البروتستنتيون الإنجيليين(protestants évangéliques) وهم أساس التحالف الثلاثي
- الحزب الجمهوري الأمريكي (Les républicains)
- المحافظون (Les fondamentalistes).

أولا: سيطرة المجتمع المسيحي على الإدارة الأمريكية

يعتبر المجتمع الإنجيلي الأمريكي منظمة وطنية متدخلة و مؤيدة لاستعمال القوة المسلحة و عرض قوة أمريكا بالعالم باسم ترقية الحرية و الديمقراطية و الدفاع على الحرية الدينية و القضايا الإنسانية و مستقبل إسرائيل، كما أصبح المجتمع المسيحي بالولايات المتحدة يمكنه تجسيد كل رؤاه و أهدافه من خلال تصرفات سياسية ملموسة، فأصبح هذا المجتمع المشكل من الحلف الثلاثي السابق ذكره، قوة قاهرة في حزب الجمهوريين، لذلك أصبح اتخاذ القرار في الإدارة الأمريكية في قضايا السياسة الخارجية متأثرا بهذه الرؤى، و تبرر الإدارة الأمريكية خياراتها السياسية بحجج دينية أو أخلاقية مثل ترقية الديمقراطية أو التدخل الإنساني أو الحرب ضد الإرهاب، و بالتالي فقد فرضت البروتستنتية الإنجيلية الأمريكية وجودها على السياسة الخارجية الأمريكية و على الساحة الدولية.

و قد تيقن الزعماء الصهاينة مثل "Sharon, Begin, Shamir " بضرورة الاعتماد على المجتمع الإنجيلي الأمريكي، و قد اعترف "Netanyahou " بالتأييد المطلق لإسرائيل من طرف عشرات الملايين من البروتستنتيين الإنجيلية الأمريكيين و هم الأكثر حماسا عندما يتعلق الأمر بدعم و مساندة إسرائيل بغير شروط، و لا ننسى أن الرئيس "G. Bush " كان من المحافظين الأمميين (internationaliste conservateur)، أما الرئيس "Clinton " فقد انضم إليه اليمين المسيحي مع المحافظين الجدد (Néo Conservateur) نظرا لمبادئه الدينية.

و بعد ما تولي "G. W. Bush" الحكم عاد معه المحافظون الجدد و البروتستنتيون الإنجيلية، لذلك أظهر الرئيس الأمريكي مرارا معتقداته الدينية و عين عدة وزراء و مستشارين من الحركتين و هو ما

[291] Ali Rastbeen, Le grand Moyen-Orient, La boîte de pandore de la Maison Blanche, La géostratégie des crises au « Grand Moyen-Orient », Revue géostratégique, Février 2009, p 35.

سمح لحركة (les protestants évangéliques) بالدخول إلى البيت الأبيض و التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية.[292]

و من الضروري الأخذ بعين الاعتبار مدى تأثيرهم على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية و خاصة تلك المتعلقة بمصالح الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط.[293]

ثانيا: الشرق الأوسط الكبير كوسيلة لحماية إسرائيل

من بين الوسائل التي اعتمدتها الولايات المتحدة لحماية مصالحها و مصالح حليفها إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، (مشروع الشرق الأوسط الكبير - Le Grand Moyen-Orient)، و منذ أحداث (11 سبتمبر 2001م) و الحرب على أفغانستان ثم احتلال العراق (2003م)، فقد فتح مشروع الشرق الأوسط الكبير الباب للولايات المتحدة كي تؤسس إطار آخر لنظام الأمن في الخليج العربي بعد ما فشلت في إقامة الأمن و الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الحيوية و الإستراتيجية باعتمادها على إيران و السعودية في السبعينات، ثم سياسة الميل نحو العراق في الثمانينات، و بعدها طبقت سياسة الاحتواء المزدوج في التسعينات على كل من العراق و إيران.[294]

يعتبر الهدف الأساسي لمشروع الشرق الأوسط الكبير [295] ، هو تدعيم النفوذ الأمريكي على كل المنطقة الجيوسياسية و على نفطها، أسواقها و بالتالي على أنظمتها، لذلك تسعى الولايات المتحدة إلى تأسيس قواعد عسكرية و التي هي ضرورية و جوهرية لإستراتيجيتها، أما مسألة" صراع الحضارات " و

---

[292] **البروتستنتية الإنجيلية بالولايات المتحدة الأمريكية :** عرفت الولايات المتحدة صعودا قوي للحركة المسيحية الإنجيلية خاصة أثناء عهدة الرئيس "G. Bush "، شعارها حرية الديانة و ترقية الديمقراطية عبر العالم، على رأس هذه الحركة البرتستنتية الإنجيلية، الذين اقتحموا الساحة السياسية الوطنية و خاصة الدولية، و لابد من التمييز بين الأصوليين الأمريكيين و البروتستنتيين الإنجيليين الأمريكيين *.

* Celia Belin, Les protestants évangéliques aux Etats Unis et la politique étrangère américaine, p1–12/12.

[293] Celia Belin, Les protestants évangéliques aux Etats Unis et la politique étrangère américaine. http://www.afri-ct.org/IMG/pdf/47-Belin.pdf. Vue le 02/04/2013

[294] عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الحقائق و الأهداف و التداعيات، المرجع السابق، ص 57، 109، 115.

[295] **مشروع الشرق الأوسط الكبير: "** Grand Moyen Orient: **GMO"** قدمه فريق الرئيس الأمريكي "G. W. Bush" على هامش قمة الدول الثمانية الأكثر تصنيعا (G8) في العالم بجورجيا بالولايات المتحدة (2004م) لكن عرفت القمة خلافا كبيرا آنذاك فيما يتعلق بالعراق و مسألة إضفاء الديمقراطية على منطقة الشرق الأوسط حسب رأي الرئيس الأمريكي، و قد استقبل قادة (G8) رؤساء دول كل من أفغانستان، الجزائر، الأردن، تركيا و غيرها من الدول لبحث مشروع الشرق الأوسط الكبير و الذي تقلص إلى شرق أوسط موسع ليشمل إفريقيا.

" الحرب ضد الإرهاب" ما هي إلا حجج لإعادة غزو استعماري جديد لبلدان المنطقة (الشرق الأوسط) ثم آسيا و إفريقيا.[296]

- إن ما تستهدفه الولايات المتحدة من خلال (GMO) هو تجزئة إقليمية لحماية إسرائيل، و الدليل أن التدخل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط الكبير كانت نتيجته بما يسمى " الربيع العربي" في معظم الدول المجاورة لإسرائيل و شمال إفريقيا.

لم تتوصل إسرائيل إلى يومنا هذا إلى توفير الأمن لإقليمها و شعبها رغم قوتها العسكرية و نظامها السياسي الديمقراطي الوحيد في المنطقة و رغم الدعم المالي و العسكري للولايات المتحدة.[297]

ـ بعد أكثر من عشر سنوات من اقتراح(GMO) من طرف الإدارة الأمريكية، هل يمكن القول بأن المشروع الأمريكي نجح تطبيقه ؟

أصبح المشروع الأمريكي(GMO) في مأزق بسبب التناقض الذي يحتويه و بسبب المقاومة التي اعترضت المشروع:

ـ **1** : الإعلان بضرورة دمقرطة النظم العربية يضعف أساسا الحكومات الصديقة للولايات المتحدة و منها الأردن الذي صمم على إسقاط المشروع، و حتى الرئيس المصري السابق " H. Moubarak" و الذي كان يتلقى دعما ماليا سنويا بقدر (02 مليارا دولارا) عارض المشروع بحجة أنه إذا تم خلعه ستكون الفوضى بمصر، و قد تراجع الرئيس الأمريكي الأسبق "G. W. Bush " في (2007م) عن

جاءت وثيقة العمل تحت عنوان " شراكة الدول الثمانية حول الشرق الأوسط الكبير"، و تتضمن الوثيقة تقارير تدق ناقوس الخطر أمام (G8) التي تتعرض مصالحها المشتركة للخطر بسبب تصاعد التطرف، الإرهاب، الجريمة الدولية و الهجرة غير المشروعة، لذلك اقترحت واشنطن الوثيقة السابق ذكرها و التي تتكامل تماما مع الشراكة الأوروبية المتوسطية (مسار برشلونة) و مبادرة الشراكة الشرق أوسطية لوزارة الخارجية الأمريكية.

تضمن نص البيان الذي صدر عن قمة مجموعة الثمانية (G8) في " سي آيلا ندا بجورجيا" انخراط (G8) في المشروع الأمريكي حول الشرق الأوسط بعد ما قدمت عليه تعديلات من قبل الدول الأوروبية، و أهم ما جاء فيه هو أهمية الإصلاح من الداخل (و هو ما نعيشه من خلال الربيع العربي Le printemps Arabe) في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، و أيضا التأكيد على حل النزاع الصهيوني العربي و الصراعات الإقليمية، كما تم الإعلان عن تأسيس منتدى بما يعرف بالشراكة مع التقدم و المستقبل المشترك مع حكومات و شعوب الشرق الأوسط الكبير و شمال إفريقيا (*).

(*) عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الحقائق و الأهداف و التداعيات، المرجع السابق ص 57، 109، 115.

[296] Alain Gresh, Dominique Vidal, Emmanuelle Pauly, Philippe Rivière, Florence touret, Meriem Belkaid, Kevin Burel, Peggy Pierrot, Olivier Pionet, Clea Chakraverty, Le Monde Diplomatique, Cahier spécial sur le Proche Orient, p 2 sur 4
http:// www.monde-diplomatique.fr/cahier/Proche-Orient. vue le 06/11/2012

[297] Antoine Sfeir, Vers l'Orient Compliqué, Op-cit, pp 153, 154.

المشروع بحجة أن الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط هو أولى من الديمقراطية، لذلك ابتهجت كل الدول العربية بفشل الولايات المتحدة في العراق (2003م) و فشل إسرائيل في لبنان (2006م).

ـ **2** : يتمثل التناقض الكبير في مشرع الشرق الأوسط الكبير، في العدوان المسلح الأمريكي على أفغانستان و العراق، و هو مناقض تماما مع الديمقراطية التي تدعي الولايات المتحدة بأنها تسعى إلى نشرها عبر العالم، و أيضا العدوان على الصومال و لبنان و إتباع سياسة المكيالين و المعيارين انتزعا كل مصداقية من الزعماء الغربيين الذين ينادونا بالديمقراطية، التنمية، الرفاهية و السلام.[298]

أما في عهدة الرئيس الأمريكي "B. H. Obama " لم تعرف السياسة الخارجية الأمريكية تغييرا خاصة فيما يتعلق بمساندة إسرائيل بصفة مطلقة، و قد ظهر موقفه واضحا خاصة بعد العدوان الإسرائيلي على غزة في (2008م)، فبمجرد دخوله البيت الأبيض، كان أول تدخل له حول السياسة الخارجية الأمريكية ردد مرارا بأن الدفاع عن إسرائيل كان من أولوياته، و بأنه يؤيد مشروع جامعة الدول العربية لتسوية النزاع مع إسرائيل و لكن دون أن يذكر بضرورة تأسيس الدولة الفلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، و هو ما أكدت عليه "C. Rice " عندما صرحت بأن سياسة "B. H. Obama " ستشبه كثيرا سياسة "G. W. Bush " في عهدته الثانية فيما يتعلق بالنزاع الفلسطيني الإسرائيلي.[299]

المطلب الثاني : المساعدات الأمريكية لإسرائيل في ضوء التحالف المشترك

أصبحت إسرائيل اليوم من بين الدول المتقدمة و القوة الثانية و العشرون فوق الأرض بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (PIB :Produit interne brut) أمام إسبانيا اليونان و غيرها من الدول الأوروبية.

إن سبب هذا التفوق هو الدعم المالي، العسكري و السياسي للدول الحليفة و الصديقة لها و على رأسهم الولايات المتحدة، و تعتبر الصداقة، إن لم نقل التحالف المشترك بين إسرائيل و أمريكا يظهر جليا من خلال المساعدات و برامج الدعم الأمريكية لإسرائيل و التي صنفت من بين أكبر المساعدات التي تتلقاها هذه الأخيرة خاصة في المجال العسكري.

---

[298] Hocine Belalloufi, Grand Moyen-Orient, Guerres ou paix ? Plaidoyer pour une nouvelle révolution Arabe, Op-cit, pp104-106.

[299] Noam Chomsky, Obama soutient dans les faits la politique d'Israël, Mes invités, Propos recueillis par Randa Achmawi, Hebdo Al Ahram, Semaine du 18 - 24 février 2009, N°754.
Vue le 01/10/2013 www.Hebdo.ahram.org.eg/ahram/2009/2/18/inviO.htm

صنفت المساعدات الأمريكية لإسرائيل بمساعدات عسكرية، اقتصادية و برامج خاصة لتطوير إسرائيل، نظرا لأهمية المساعدات الأمريكية لإسرائيل، هناك من الباحثين في الموضوع من حاولوا تحليل العلاقة الخاصة التي تربط البلدين و المتمثلة في الدعم ألا مشروط لإسرائيل ماديا و سياسيا.

كما تتمثل أيضا في تمكين إسرائيل من التحكم في كل الوسائل الممكنة للتغلب على أي تهديد عسكري ممكن، إضافة إلى دعم التنمية الاقتصادية و الحفاظ على الأفضلية العسكرية لإسرائيل في المنطقة.

منحت الولايات المتحدة إسرائيل المزيد من الامتيازات و الدعم خاصة فيما يتعلق بالإدارة المالية و تمكينها من تطوير صناعة حربية مستقلة.[300]

إضافة إلى المساعدات الاقتصادية و العسكرية، كان هناك تعاون بين مصالح الاستخبارات للبلدين و دعم كامل مادي و سياسي لإسرائيل في كل عملياتها الحربية التي خاضتها خلال الأربع عقود الأخيرة في المنطقة، كما لم يسلم ميدان العلم و التكنولوجيا من سلسلة المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل.[301]

قسمت المطلب إلى فرعين، تناولت في الفرع الأول الدعم المادي للولايات المتحدة إلى إسرائيل، ثم تناولت الدعم السياسي و الدبلوماسي الأمريكي لإسرائيل في الفرع الثاني.

الفرع الأول: الدعم المادي للولايات المتحدة لإسرائيل

بلغ الدعم العسكري و الاقتصادي للولايات المتحدة نحو إسرائيل في الفترة ما بين (1946م و 1983م) (27) مليارا دولارا، دون حساب الهبات و دعم الخواص و لا حساب بيع الفوائد من الالتزامات البنكية الإسرائيلية بالولايات المتحدة، و تشكل نسبة (70%) من هذه المساعدات الرسمية ضمن الإطار العسكري و التي قدرت (17) مليارا دولارا، و طبقا للإحصائيات لعام (1983م) كانت المساعدات الأمريكية لإسرائيل كالتالي:

- 2685 مليونا دولارا: مساعدات عسكرية
- 200 مليونا دولارا: دعم للصناعة الحربية الإسرائيلية
- 150 مليونا دولارا: مساعدات إنسانية
- 450 مليونا دولارا: من بيع الالتزامات البنكية الإسرائيلية المختلفة
- 3000 مليونا دولارا: ديون على المدى القصير

[300] Thibault Breton de la Barronière, L'amitié américano-israélienne au travers de leurs liens d'assistance, Israël Institute international, février 2011, pp 3, 4 sur 15.
... Vue le 10/04/2013http ://www.israël-institute.com/wp/contenet/uploads/2011/10/l'amitié

[301] Gl- Saad Eddine Chazly, L'option militaire arabe, Op-cit, pp 108-109.

و هناك مساعدات أخرى تنبأ المختصون بأن تصل في المستقبل إلى (100) مليارا دولارا.[302]

منذ حرب (1973م) منحت الولايات المتحدة لإسرائيل أكبر دعم عسكري و مساعدات اقتصادية مالية قدرت في الفترة ما بين (1976م - 2004م) (140 مليارا دولارا)، كما تعتبر إسرائيل أكبر مستفيد من المساعدات الخارجية الأمريكية قدرت ب (5/1) من ميزانية المساعدات الخارجية فأصبحت بفضل هذه المساعدات دولة غنية بدخل لكل إسرائيلي يعادل دخل مواطن من كوريا الجنوبية.

كما تتميز المساعدات الأمريكية لإسرائيل و خلافا لما تقدمه للدول الأخرى، أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تقبض هذه المساعدات في بداية تنفيذ الميزانية، و بالتالي يمكنها قبض الفوائد على ذلك، و إن كانت الولايات المتحدة تشترط على كل من تقدم له تلك المساعدات المالية أن يصرف تلك الأموال لشراء العتاد الأمريكي، فإن إسرائيل هي الدولة الوحيدة المعفية من الشرط و يمكنها استعمال (25%) من تلك المساعدات لدعم صناعتها الخاصة بالدفاع و لا تحاسب إطلاقا فيما صرفت تلك الأموال، و بالتالي يمكنها بتلك الأموال الأمريكية أن تخصصها لبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة.[303]

قدرت المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل منذ السبعينات (70) مليارا دولارا تمر عبر البرنامج التمويلي العسكري الأجنبي (FMF) و هي تشكل (66%) من إجمالي المساعدات الخارجية لإسرائيل، و في فترة حكم "G.W. Bush "، أعرب عن آماله في أن ترفع تلك المساعدات المالية بالمستقبل من (2,55) مليارا دولارا إلى (3,09) مليارا دولارا سنويا للفترة ما بين (2012 - 2018م)، فحسب الإستراتيجية الأمريكية، تعتبر هذه المساعدات استثمار لسلام دائم في منطقة الشرق الأوسط، و في معظم الأوقات ، كانت تلك المساعدات العسكرية تأخذ شكل قروض يتم إعفاء إسرائيل من تسديدها فيما بعد (التراجع عن التسديد) و هو ما يعفي أيضا إسرائيل من استقبال الوحدات العسكرية الأمريكية بإسرائيل طبقا للاتفاقيات في مجال التعاون العسكري المشترك في المجال.

أما الدعم الأمريكي للاقتصاد الإسرائيلي، فهو يتم في شكل (ESF)"صندوق الدعم الاقتصادي"، و الذي يقوم بتحويل السيولة النقدية من دولة إلى أخرى مباشرة لدعم إسرائيل اقتصاديا، و منذ (1950م) استفادت إسرائيل من الولايات المتحدة دعما قدر ب (30) مليارا دولارا و هو ما يشكل حوالي (30%) من إجمالي الدعم الخارجي للاقتصاد الإسرائيلي، و بالتالي حتى (2003م) تلقت إسرائيل (90) مليارا دولارا من المساعدات المالية، منها (75) مليارا دولارا على شكل إعانات لدعم إسرائيل مباشرة، و

[302] Gl- Saad Eddine Chazly, L'option militaire arabe, Op-cit, pp108- 110.
[303] John Meirsheimer et Stephen Walt, Le lobby israélien, Op-cit, pp 1 sur 9.

(15) مليارا دولارا جاءت على شكل قروض استطاعت إسرائيل أن تسدد ما عليها في (2001م) و لم يبق منها سوى القليل.[304]

و في مجال الاستخبارات، تسمح الولايات المتحدة لإسرائيل إمكانية الوصول إلى المعلومات التي ترفض أن تمنحها حتى لحلفائها في حلف (NATO) كما أنها تغمض عيناها حول مسألة اكتساب إسرائيل السلاح النووي.[305]

سعى اللوبي الموالي لإسرائيل بالولايات المتحدة إلى تطوير و تنمية التعاون التكنولوجي بين المركبات الصناعية العسكرية بين البلدين لتمكين إسرائيل من الوصول إلى التكنولوجيا العسكرية و التي لم تفتحها الولايات المتحدة إلا لإسرائيل، كما عمل على بيع معدات عسكرية متطورة بما فيها مقاتلات "F16 " و مروحيات " Black Hawk" و ذخائر ذكية (Munitions intelligentes)، كما أن هذا التعاون الكبير يجعل من إسرائيل أيضا الدولة الوحيدة التي يمكنها شراء المعدات العسكرية مباشرة من المؤسسات الإنتاجية الأمريكية، كما تملك إسرائيل إمكانية الوصول إلى نظام الاستخبارات لصور الأقمار الصناعية للولايات المتحدة إلى درجة يمكن الحديث عن دمج بين المصلحتين للاستخبارات.
و تعمل إسرائيل على تطوير الأسلحة البكتريولوجية و الكيماوية، و هي ليست طرفا في الاتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية (TNP) و لم تحاسبها الولايات المتحدة على ذلك مثل ما فعلت مع العراق.[306]

و بسبب معارضة الكونغرس الأمريكي لهذه المساعدات الضخمة، حاولت الإدارة الأمريكية خفض مبلغ هذه المساعدات و لكن دون جدوى لأن موضوع المساعدات الأمريكية لإسرائيل يحرم حتى النقاش فيه فكيف بمسألة خفضه، و هناك من المختصين في الموضوع من قدر قيمة التحالف الأمريكي الإسرائيلي بكل ما يحويه من مخاطر(ارتفاع سعر النفط، عدم تمكن إسرائيل من تسديد قروضها و تفويت الفرصة على الولايات المتحدة من إمكانية بيع أسلحتها للدول العدو لإسرائيل)، منذ (1973م) ما قيمته (1600) مليارا دولارا.[307]

---

[304] Thibault Breton de la Barronière, L'amitié américano-israélienne au travers de leurs liens d'assistance, Op-cit, p 4 sur 15.
[305] John Meirsheimer et Stephen Walt, Le lobby israélien, Op-cit, pp 1 sur 9.
[306] John Meirsheimer et Stephen Walt, Le lobby pro-israélien et la politique étrangère américaine, article publié le 02 mars 2010, scriptoblog, le retour aux sources, p 3 sur 6. =... Vue le 24/03/2013www.scriptoblog.com/index.php?option=com_content view
[307] Pascal Boniface, Vers la 4e guerre mondiale, Op-cit, pp 60-62.

أما فيما يتعلق بدعم برامج الهجرة اليهودية نحو فلسطين، فكان الهدف منه إدماج اليهود الجدد في إسرائيل عن طريق صندوق المساعدات للهجرة و اللاجئين و الذي يدفع مساعدات مالية سنويا إلى منظمات غير حكومية أمريكية (UIA) و التي بدورها تدفع الأموال إلى الوكالة اليهودية من أجل إسرائيل، و قد بلغت المساعدات (1,6) مليارا دولارا، و في البداية كانت تخصص لليهود القادمين من الاتحاد السوفييتي سابقا و دول شرق أوربا، ثم سمح الكونغرس باستخدامها لاستقبال يهود إثيوبيا.[308]

الفرع الثاني : الدعم السياسي و الدبلوماسي الأمريكي لإسرائيل

أما الدعم السياسي الأمريكي لإسرائيل، فقد صرح في هذا المجال الرئيس الأمريكي السابق "R. Reagan " في (1984/03/18م) أمام مجمع يهودي بأن التصويت في الأمم المتحدة يتضمن (9/10) من الحالات تتفق فيها أصوات الدولتين (الولايات المتحدة و إسرائيل) عند التصويت، على عكس الدول الأوروبية حيث الاتفاق مع الموقف الإسرائيلي لا يكون إلا في (6/10) حالة تصويت، و قد تم تحليل الموقف الأمريكي و الموقف الأوروبي، بأن الدول الأوروبية مستقلة تماما عن الضغوطات الإسرائيلية على عكس الولايات المتحدة.

فعلا، إن فحص قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ السبعينات يظهر بأن الولايات المتحدة و إسرائيل في نفس الواجهة خاصة عندما يتعلق القرار بإدانة إسرائيل لممارساتها العدوانية ضد المدنيين العزل، أو يتضمن القرار طلب إلى إسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة منذ (1967م) أو تلك القرارات التي تطالب فيها إسرائيل للوقف الفوري لعدوانها على لبنان (1982م).[309]

و لو ألقينا نظرة من جهة مجلس الأمن لوجدنا نفس الحالة، فكل القرارات التي تدين إسرائيل بسبب اعتداءاتها المستمرة أو تلك التي يطلب منها الانسحاب من الأراضي المحتلة، أو وقف ممارساتها ألا إنسانية و الكف عن بناء المستوطنات و غيرها من القرارات، فكلها تصطدم بحق الاعتراض الأمريكي و هو ما تم عرضه تفصيلا سابقا.

و قد وصل الدعم السياسي الأمريكي لإسرائيل إلى حد إفشال كل الجهود العربية التي حاولت أن تفرض رقابة على الترسانة النووية ألإسرائيلية من خلال الوكالة الدولية للطاقة النووية (AIEA)، و في كل مرة تدخل فيها إسرائيل في حرب، تتدخل الولايات المتحدة لدعمها عسكريا و سياسيا، و عندما تدخل إسرائيل في مفاوضات السلام مع جيرانها العرب تتدخل الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل كما

[308] Thibault Breton de la Barronière, L'amitié américano-israélienne au travers de leurs liens d'assistance, Op-cit, p 5 sur 15

[309] Gl- Saad Eddine Chazly, L'option militaire arabe, Op-cit, pp 119-125.

حدث في مفاوضات السلام بعد حرب (1973م)، و قد لعبت دورا فعالا مساندا لإسرائيل في كل المفاوضات التي سبقت أوسلو (1993م) و ما بعدها، و في جميع مراحل المفاوضات، كان الدعم الأمريكي لإسرائيل دعما مطلقا إلى درجة أنه قد اعترف أحد المشاركين الأمريكيين في مفاوضات السلام "Camp David" (2000م) بقوله " في معظم الأوقات كنا نتصرف كمحاميين لإسرائيل ".[310]

يعتبر الدعم الدبلوماسي الأمريكي لإسرائيل بالغ الأهمية إذ تعتمد عليه إسرائيل في أوقات الأزمات بالمنطقة، بحيث تمارس الولايات المتحدة ضغوطات كبيرة على حلفائها بمنطقة الشرق الأوسط مهما كان وضعهم، و هذا الدعم الدبلوماسي سمح لإسرائيل أن تكسب مصالح لم تكن لتكسبها بمفردها لولا الضغوطات الأمريكية التي مورست لصالحها، و خير مثال على ذلك، عندما تتدخل الولايات المتحدة في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط فإنها تقوم بإبرام اتفاقيتين، اتفاق رسمي (un Accord officiel) مع الطرفين، و اتفاق غير رسمي(Un autre officieux) مع إسرائيل وحدها، و لا يعلم أحد إلى أي مدى يمكن للاتفاق غير الرسمي أن يخرق بنود الاتفاق الرسمي.[311]

تملك الولايات المتحدة المفتاح للموقف الدولي بشأن إسرائيل، و هو حق الاعتراض على مستوى مجلس الأمن، الجهاز الوحيد الذي يمتلك صلاحية اتخاذ تدابير عقابية اتجاه دولة معينة طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فأصبح مجلس الأمن يشكل خطرا كبيرا على إسرائيل، و هو ما تمت ملاحظته عندما قررت الولايات المتحدة التدخل عسكريا في العراق بدون غطاء أممي أي بدون صدور أي قرار من مجلس لأمن يمنح الشرعية لذلك التدخل، لذلك، يعتبر تصويت الولايات المتحدة بالمجلس له ثقله و يتم تحليله في إسرائيل و تستعمله الولايات المتحدة بكل براعة، و بالتالي، فإن الامتناع عن التصويت بدلا من الفيتو في مجلس الأمن يشكل تحذيرا للدول الأخرى المالكة لحق الاعتراض، و قد رأينا سابقا كيف تمت إدانة إسرائيل عدة مرات على مستوى المجلس و يصطدم بالتصويت المعارض للولايات المتحدة لصالح إسرائيل و بعض الدول الحليفة لهم، لذلك تمثل الولايات المتحدة بالنسبة لإسرائيل حليفا و حامية لا يجوز التخلي عنه و لا إضاعته.[312]

---

[310] John Meirsheimer et Stephen Walt, Le lobby israélien, Op-cit, pp 1, 2 sur 9.

[311] John Meirsheimer et Stephen Walt, Le lobby pro-israélien et la politique étrangère américaine, Op-cit, p 3 sur 6.

[312] Claude Klein, Les Etats Unis vue d'Israël, Extrait de la revue Le Banquet, N° 21, 2002 mise en ligne oct. 2004 .
vue le 01/03/2013. www.revue-lebanquet.com/spip.php?page=article_paf.id...330

لقد نجحت إسرائيل في دمج مصالحها بمصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، فهي الدولة الوحيدة (لكن بالدعم المالي و العسكري الأمريكي) القوية التي تستطيع أن تحول دون تحول النزاع الإسرائيلي الفلسطيني إلى نزاع عالمي، فإسرائيل القوية هي الضمانة للمحافظة على المصالح الأمريكية في المنطقة، كما يرى العديد من الكتاب الإسرائيليين بأن إسرائيل و بقوتها هي خط الدفاع الأول عن المصالح الأمريكية في حوض البحر المتوسط أكثر من معظم دول الحلف الأطلسي، فما هو جيد للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، هو جيد لإسرائيل و مصالح إسرائيل و أمريكا تتناسب مع بعضها البعض.[313]

- و في الأخير يمكن القول بأن هناك مصالح مشتركة بين كل من إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية جعلت علاقة خاصة تبنى بين الدولتين وصلت إلى درجة تحالف بينهما يترجم بمساندة أمريكية لإسرائيل ماديا، عسكريا و سياسيا بصفة مطلقة، فالعدو بينهما مشترك، فإن كان العدو أثناء الحرب الباردة يتمثل في المد السوفييتي و القومية العربية بمنطقة الشرق الأوسط، فقد أصبح بعد نهاية الحرب الباردة و خاصة بعد أحداث (11 سبتمبر 2001م)، عدوا يهدد وجود كل من إسرائيل و الولايات المتحدة و هو الإرهاب الإسلامي الذي تزعمته منظمة القاعدة.

بالرغم من كل هذا، إلا أنه لا يمكن إنكار من وجود أخطاء ارتكبتها الولايات المتحدة في دعمها المطلق لإسرائيل و التي أدت بذلك الدعم إلى مأزق حقيقي في العلاقات و المتمثلة في ثلاث نقاط:

- الدعم الأمريكي لإسرائيل في بنائها المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة و التي أصبحت تشكل الحاجز و العائق الأساسي في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.
- مساندة إسرائيل في اعتبارها النزاع الإسرائيلي العربي هو نزاع ديني و هي التي تميز العلاقة الأمريكية الإسرائيلية مقارنة بالدول الأوروبية ذات المجتمعات اللائيكية و اتهام المسلمين بالتطرف الإسلامي، فلا ننسى أن هناك تطرف مسيحي و الأكثر التطرف اليهودي الذي ذهب ضحيته الوزير الأول"I. Rabin ".
- مساندة الولايات المتحدة إسرائيل في قرارها بعدم التفاوض مع الانتحاريين الفلسطينيين و هم ليسوا سوى إرهابيين في نظر إسرائيل، و مادام الفلسطينيون يساندون هؤلاء الانتحاريين، فالحل الوحيد هو محاربتهم للدفاع عن النفس و قد حدث ذلك في العدوان الإسرائيلي المتكرر على غزة و الضفة.[314]

[313] توفيق المديني، العرب و تحديات الشرق الأوسط الكبير، المرجع السابق، ص 244، 245.

[314] Dana Allin et Steven Simon, Comprendre le soutien des Etats Unis envers Israël Les Etats Unis et Israël, Op-cit, pp 15-17 sur 21.

إن كانت الولايات المتحدة قد ارتكبت أخطاء في مساندتها المطلقة لإسرائيل كما سبق و ذكرنا، فهذا لا يعني أنها لا تتخوف من إسرائيل إلى درجة انعدام الثقة بين الدولتين في بعض المجالات، حتى و لو كان الخطاب السياسي الأمريكي عكس ذلك مثل تصريح الرئيس الأمريكي "B. H. Obama " في سبتمبر (2012م) الذي قال بأن الولايات المتحدة تقيم رابطة مميزة مع إسرائيل
(Un lien privilégié avec Israël)، كما وصف الصداقة بين البلدين بأنها صداقة لا تتزعزع (Une amitié indéfectible)، جاء التصريح لتغطية الشكوك و الخيانات المتعددة و الخدع التي ميزت هذه العلاقة منذ قيام "دولة إسرائيل".

فقد اعتبرت السلطات الأمريكية المسؤولة عن الأمن، إسرائيل شريكا لابد من الاحتياط منه و هو ما حدث بالنسبة للملف النووي الإيراني، بحيث حاولت إسرائيل إقناع الولايات المتحدة للقيام بهجوم مشترك على إيران لأنه يحاول اكتساب القنبلة النووية، كما يشكل الملف النووي الإيراني نقطة عداء بين البلدين على المستوى الرسمي للدولتين، و قد ظهر ذلك عندما صرح " Pentagone" بتقليص مشاركة الولايات المتحدة في التدريبات العسكرية المشتركة مع إسرائيل و التي جاءت تحت تسمية
" Austère challenge"، و يعتبر الهدف من هذه المناورات العسكرية المشتركة، اختبار مدى فعالية أو ناجعة الدرع المضاد للصواريخ (Bouclier anti-missiles) في حالة وقوع هجوم إيراني على إسرائيل، لذلك جاء تفسير الجهة العسكرية الإسرائيلية للقرار الأمريكي بأنه ليس سوى" انعدام الثقة في إسرائيل"، و قبل هذا القرار، تزعزعت العلاقة الأمريكية الإسرائيلية بسبب إلقاء القبض على العديد من الجواسيس يعملون لصالح إسرائيل في (1980م، 2006م، 2008م)، فقد سلموا وثائق جد سرية بشأن إيران لإسرائيل.[315]

المبحث الثاني: مصالح الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن بمنطقة الشرق الأوسط

تنعكس سياسة الدول حسب مصالحها الخاصة في منطقة معينة، و نظرا لأهمية موقف الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن لما تملكه من امتياز على باقي أعضاء المجلس، فهي بذلك تتحكم في اتخاذ القرار على مستوى هذا الجهاز للأمم المتحدة، فمن البديهي أن أحاول الوقوف على هذه المصالح بمنطقة الشرق الأوسط و لو بصفة وجيزة و أن أعرض أهم المصالح سواء كانت اقتصادية أو سياسية، إلا أنها

[315] Jonathan Cook, L'amitié indéfectible entre Israël et les Etats Unis : Le plus grand mythe de la politique américaine, le grand soir, 14 septembre 2012, pp 1,2 sur 10.
... Vue le 10/04/2013. http://www.legrandsoir.info/l-amitié-indéfectible-entre-israël-et-les-

تختلف من دولة إلى أخرى حسب ما تعنيه منطقة الشرق الأوسط لكل دولة من الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن.

و قد ميزت في هذا المبحث بين مصالح الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن أثناء الحرب الباردة (المطلب الأول)، و بين تلك المصالح بعد نهاية الحرب الباردة (المطلب الثاني) نظرا لتغير السياسة الخارجية لهذه الدول بعد ظهور اعتبارات جديدة مثل النظام الدولي الجديد الذي فرض نفسه على السياسات الخارجية لكل دول العالم.

و لا ننسى أحداث (11 سبتمبر 2001م) و ما أحدثته من مستجدات على الساحة الدولية فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب، ضمان أمن إسرائيل عن طريق الحروب الاستباقية، و مشروع الشرق الأوسط الكبير، كلها أثرت على مصالح تلك الدول بمنطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للدول الدائمة العضوية في ظل الثنائية القطبية

تباينت مصالح الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن في منطقة الشرق الأوسط نظرا لما كانت تعرفه المنطقة من اضطرابات و نزاعات مسلحة و أزمات أثناء الحرب الباردة، و بالإضافة إلى الحروب الخمسة الإسرائيلية العربية و حرب التحرير في الجزائر ضد المستعمر الفرنسي و المدعوم بحلف (NATO)، و التدخل الفرنسي البريطاني بمصر (1956م) و التدخل الأمريكي بلبنان (1958م) و الحرب اليمنية بين كل من السعودية و مصر و الحرب التحريرية الاريترية ضد أثيوبيا، و الحرب الطاحنة بين العراق و إيران (1988م -1988م) و تدخل الاتحاد السوفييتي في أفغانستان، فكانت كل أصابع الاتهام موجهة للاتحاد السوفييتي الذي كان يثير هذه النزاعات.[316]

إن حقيقة الأمر هو أن الشرق الأوسط دخل في منطق الحرب الباردة تتنافس فيه القوتين العظميتين و كل قوة تريد إدراج في معسكرها دول جديدة، و إذا كان الاتحاد السوفييتي يعتمد على القومية العربية التي كان يتزعمها آنذاك الزعيم المصري " DJ. Abdelnacer"، فإن الولايات المتحدة كانت تعتمد على علاقاتها الخاصة بإسرائيل، تركيا، العربية السعودية و دول الخليج، كما استطاعت أن تضع بإيران دكتاتورية الشاه في الخمسينات بعد ما تخلصت من الوزير الأول"Mossadaq "الذي أمم النفط الإيراني و عرف بوطنيته و قوميته، و استطاعت في تلك الفترة أن تحصر نفوذ الاتحاد السوفييتي جنوبا

[316] Hocine Belalloufi, Grand Moyen-Orient, Guerres ou paix ?, Op-cit, p 86.

خاصة عندما انضمت إلى" حلف بغداد" و الذي كان يهدف إلى صد المد السوفييتي في الشرق الأوسط.[317]

الفرع الأول: الاتحاد السوفييتي سابقا و منطقة الشرق الأوسط

تمثل منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للاتحاد السوفييتي منطقة إستراتيجية هامة تتعلق بمسألة حساسة و هي أمن الاتحاد السوفييتي، أما النفط فلم يشكل أبدا مصلحة حيوية بالنسبة له كونه كان من بين الدول المصدرة للنفط، و لم تكن العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة من بين أولوياته، إنما كانت المصلحة مصلحة إستراتيجية و إيديولوجية بحتة.

فمن جهة كان الاتحاد السوفييتي يشجع كل الحركات القومية بالمنطقة و هي العامل الأساسي لكل الثورات في نظر الشيوعية، و من جهة أخرى كان يعمل على إبعاد القوى الغربية من منطقة الشرق الأوسط حيث كان يعتبرها قوى استعمارية إمبريالية ، و هو السبب الذي دفع بزعماء الاتحاد السوفييتي سابقا الكشف عن اتفاقيات "Sykes Picot " المتضمنة تقسيم الشرق الأوسط بين كل من فرنسا و بريطانيا و قيصر روسيا آنذاك، و دفع بالسوفييت إلى التخلي عن هذه الاتفاقية و التنديد "بالدبلوماسية السرية" و تشجيع كل الحركات القومية بمنطقة الشرق الأوسط خاصة تلك التي تعاني من الاحتلال الفرنسي و البريطاني.[318]

كانت مصر و على رأسها الزعيم " DJ. Abdelnacer" البداية التي من خلالها شرع الاتحاد السوفييتي في نشر نفوذه بمنطقة الشرق الأوسط خاصة بعد أزمة قناة السويس (1956م)، حيث هدد بالتدخل مباشرة إلى جانب مصر فكانت نهاية نفوذ الدول الاستعمارية القديمة بالمنطقة و بداية لصراع على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط بين الاتحاد السوفييتي و الولايات المتحدة الأمريكية، و لا يمكن لأي قوة من القوتين أن تنشر نفوذها بالمنطقة على حساب المصالح الحيوية لمنافسها، لأن ذلك سيؤدي حتما إلى المواجهة، لذلك طبق السوفييت سياسة التريث دبلوماسيا و سياسيا في الشرق الأوسط، و بذلك يكون قد أخذ بعين الاعتبار كل النتائج التي يمكن أن تخدم مصالحه في المنطقة و المتمثلة في اكتساح النفوذ الغربي ثم يحل النفوذ السوفييتي محل النفوذ الأمريكي، و كل هذا مرتبطا بشرط أساسي يتمثل في قبول دول المنطقة بذلك، فلا يعقل أن ترفض هذه الدول، النفوذ الأمريكي لتستبدله بالنفوذ السوفييتي، لذلك اعتمد السوفييت في نشر إيديولوجياتهم بدول المنطقة حتى تصبح أنظمة على النمط السوفييتي.[319]

---

[317] Lisa Romeo, Pacte de Bagdad, Les clés du Moyen-Orient, article publié le 08/07/2010 . Vue le 01/05/2013www.lesclésdumoyentorient.com/pacte_de_Bagdad.html

[318] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, p 563.

[319] Gl- Saad Eddine Chazly, L'option militaire arabe, Op-cit, pp 156-160.

الفرع الثاني : بريطانيا العظمى، فرنسا و منطقة الشرق الأوسط

كان النفط من بين أهم المصالح التي تحرص كل من بريطانيا و فرنسا الحفاظ عليها، فكان لابد من تأمين أيضا توصيل هذا النفط إلى البحر المتوسط عن طريق شركاتها النفطية و التي كانت تملك (50%) مثل الشركة البريطانية الإيرانية، و هو ما جعلها تتنافس مع فرنسا التي كانت لها مصالح اقتصادية و خيرية و دينية، بحيث كانت تعتبر نفسها حامية المسيحيين اللبنانيين من هجمات الدروز، و نظرا للتنافس الشديد مع بريطانيا استطاعت فرنسا قبيل الحرب العالمية الأولى أن تجعل بريطانيا تعترف لها بحقوقها على سوريا، و مع بداية الحرب طالبت فرنسا بفلسطين و قسم من مقاطعة سوريا التي كانت تطالب بها من قبل.[320]

إن كانت فرنسا القوة الأولى الغربية التي تمركزت في الشرق الأوسط و المنافس الأول لبريطانيا بالمنطقة، فإنها أيضا القوة الأولى التي تم طردها منها حتى مجيء الجنرال " De Gaulle" الذي رد اعتبار فرنسا و أسواقها بالمنطقة.

حاولت فرنسا(بعد الحرب العالمية الأولى) بسط نفوذها على محمياتها بالشرق الأوسط (لبنان و سوريا)، و بعدما قامت بردع انتفاضة المواطنين التي عمت محمياتها،استطاع لبنان أن يتحصل على دستور لجمهورية نيابية مرتبطاة بفرنسا (1926م) و بعد عشر سنوات، استبدل لبنان استقلاله مع فرنسا بقواعد و تسهيلات عسكرية فرنسية على أرضه، أما باقي الدول العربية و المسلمة التي كانت تحتلها فرنسا، فقد خابت آمالها في الحصول على الاستقلال و مع اندلاع الحرب العالمية الثانية و الانشقاق الذي حدث بفرنسا(حكومة فيشي)، تم إلغاء تلك الامتيازات من طرف البرلمانين السوري و اللبناني، و قامت الولايات المتحدة بضم الدولتين إلى جامعة الدول العربية و منظمة الأمم المتحدة (1946م) و بآخر السنة غادر آخر جندي فرنسي لبنان.[321]

كما حاولت فرنسا العودة إلى منطقة الشرق الأوسط عن طريق تشجيع العلاقات الفرنسية الإسرائيلية خاصة في المجال العسكري (اتفاقيات بيع الأسلحة لإسرائيل)، و عن طريق مساعدة الإسرائيليين في التحكم في أسرار النووي و بناء المفاعلات النووية الإسرائيلية، و مع وصول " De Gaulle" إلى الحكم، رسخت العلاقات الإسرائيلية الفرنسية أكثر، فقد كان يعتبر إسرائيل حليفا إستراتيجيا له يحمي مصالح فرنسا بمنطقة الشرق الأوسط، فإسرائيل تحارب القومية العربية بالمنطقة التي تحارب السيادة

---

[320] Anne-Lucie Chaigne Oudin, Intérêts Français et Britanniques dans l'Empire Ottoman, Les clés du Moyen-Orient, Article publié le 09/03/2010.
vue le 20/04/2013.www.lesclésdumoyenorient.com

[321] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, pp 241-244.

الفرنسية على أرض الجزائر، ففرنسا و إسرائيل يشتركان في عدو واحد "العرب "، و لهذا السبب أصبحت فرنسا الممول الأول لإسرائيل في ميدان الأسلحة.

و بنهاية الاحتلال الفرنسي للجزائر في (1962م)، انتهى صراع فرنسا مع القومية العربية، و تيقن "De Gaulle " بأن المصالح الفرنسية تقتضي التقرب من الدول العربية و التي تمثل تحديا قويا مقارنة بإسرائيل الدولة الصغيرة بالمنطقة، كما قررت فرنسا تطبيق سياسة المحافظة على التوازن بين إسرائيل و الدول العربية بالمنطقة، و باندلاع حرب (1967م) تحطمت سياسة التوازن الفرنسية المتبعة في الشرق الأوسط ليعلن الرئيس الفرنسي رسميا عن تحالفه المباشر مع الدول العربية، و بعد التنديد بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ضرب حصارا على مبيعات الأسلحة نحو إسرائيل.[322]

حاول الرؤساء الفرنسيون الذين جاءوا بعد "De Gaulle " إتباع نفس السياسة الخارجية له، إلا أن الحصار على بيع الأسلحة لإسرائيل رفع نهائيا في (1974م)، و سمحت الدبلوماسية الفرنسية بفتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية بباريس في (1975م)، و ضغطت على السوق الأوروبية المشتركة " CEE" لتعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، و كل ذلك كان له مقابل و تمثل في مصالح اقتصادية ضخمة منها اتفاقيات مع كل من العراق، مصر، السعودية ليبيا و إيران و المتضمنة نفط المنطقة مقابل أسلحة فرنسية و تكنولوجيا متطورة خاصة في النووي المدني و سلع استهلاكية أخرى.[323]

أما بريطانيا فقد كان حضورها في منطقة الشرق الأوسط بالغ الأهمية و خاصة فيما يتعلق بالدور الأساسي الذي لعبته بفلسطين منذ منحها صك الانتداب إلى غاية التخلي عنه و تحويل القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة (أشرت إلى ذلك سابقا في بداية الفصل التمهيدي).

الفرع الثالث : الصين و منطقة الشرق الأوسط

حرصت الصين الوطنية على إقامة علاقات دبلوماسية و اقتصادية مع العديد من دول منطقة الشرق الأوسط (بما فيها إيران و تركيا)، و بعد تولي الصين الشعبية الحكم (1949م)، و في ظل الحرب الباردة، اتجهت العلاقات الصينية مع دول الشرق الأوسط إلى المعسكر الشرقي الذي كان يتزعمه

[322] Serge Berstein, De gaulle, Israël et les juifs, L'Histoire, La guerre des six jours- 5 juin 1967-Israël attaque, N°321- juin 2007, pp 44-47.
[323] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, p 245.

الاتحاد السوفييتي، و بمعنى آخر، اتجهت العلاقات الصينية نحو الدول التقدمية (مصر، سوريا، العراق، المغرب و الجزائر...).

إن التقارب في العلاقات الصينية الأمريكية في السبعينات، جعل الصين تقيم علاقات أيضا مع حلفاء الولايات المتحدة (الكويت، إيران، لبنان، الأردن...)، و انتظرت الصين الثمانينات كي تكمل بناء علاقاتها الدبلوماسية مع دول الخليج و السعودية (1990م) و إسرائيل (1992م)، فقد استغرقت الصين مدة (40) عاما كي تقيم علاقاتها مع كل دول الشرق الأوسط.[324]

ترتكز العلاقات السياسية الصينية مع دول الشرق الأوسط على تبادل المصالح و ليس على أساس الالتزام بالعقائد، و أن خط سير تلك السياسة متوازن و هو في أغلب الأحيان يميل إلى التحفظ و الهدوء و عدم الانجراف نحو المواقف المتهورة.

إن شكل التغيرات السياسية في سياسة الصين الخارجية حيال منطقة الشرق الأوسط بقي مرهونا بمصالحها الحيوية و الإستراتيجية، فحيث تكون هذه المصالح تعتز العلاقات الصينية و العكس صحيح، و هو ما رأيناه منذ عهد " Mao Tsé-toung"، في العلاقات العربية الصينية المبنية على أساس توازن المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية و خاصة عندما يتعلق الأمر بالصراع العربي الإسرائيلي، و هو ما يفسر إسراع الصين في إقامة علاقات مع إسرائيل دون الإخلال بالتوازن في علاقاتها مع إسرائيل من جهة و مع الدول العربية من جهة أخرى.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية (1946م)، أطلق الزعيم الصيني "Mao Tsé-toung " آنذاك على منطقة الشرق الأوسط " المنطقة الوسطية" حيث كان يعتبر التناقض الرئيسي في تلك الفترة ليس بين الاتحاد السوفييتي و الولايات المتحدة ، إنما هو بين معسكر الإمبريالية الذي تتزعمه الولايات المتحدة و بين الدول المستضعفة في إفريقيا، آسيا و أمريكا ألاتينية، لذلك كان يرى في "المنطقة الوسطية"السبيل الوحيد لصد أي هجوم أمريكي على الاتحاد السوفييتي بشرط أن تبقى هذه المنطقة خارج النفوذ الأمريكي، لهذا السبب كانت منطقة الشرق الأوسط أثناء الحرب الباردة ، تعتبر منطقة إستراتيجية بالنسبة للصين تتعلق بأمن المعسكر الشرقي في حد ذاته.

[324] Thierry Kellner, que veut la chine au Moyen-Orient, propos recueillis par Allan Kaval, Les clés du Moyen-Orient, article publié le 13/03/2013, p 3/7
Vue le 19/04/2013 http://www.lesclésdumoyenorient.com/entretien-avec-Thierry

إن الصين تنظر إلى مكانة منطقة الشرق الأوسط من زاويتين، الأولى اقتصادية تقوم على أساس تطوير العلاقات التجارية مع المنطقة، و الثانية سياسية تنظر إلى منطقة الشرق الأوسط على أساس أنها منطقة نزاع بين الدول الكبرى و هي مرشحة دائما للتصارع هذه الدول عليها لاعتبارات تتعلق بتضارب المصالح، و بالتالي، فمن يكسب المنطقة، يكسب أكبر سوق تجاري و استثماري للبضائع و القوى العاملة و الأسلحة و جذب رؤوس الأموال.[325]

المطلب الثاني: مصالح الدول الدائمة العضوية في منطقة الشرق الأوسط بعد نهاية الحرب الباردة

يعتبر الشرق الأوسط ذات أهمية كبرى بالنسبة للتوازن الاستراتيجي و الاقتصادي للعالم نظرا لموقعه الجغرافي، مخزونه من الطاقة، أبعاده الروحية و توتراته السياسية، و لا ننسى أنه كان مسرحا لأول نزاع ضخم بعد نهاية الحرب الباردة (حرب الخليج الثانية 1991م)، و منذ ذلك التاريخ، فإن الحضور العسكري، الدبلوماسي و الاقتصادي للدول الصناعية (Puissances industrielles) في المنطقة يتزايد باستمرار نظرا لاحتياطي النفط بالخليج العربي (66% من احتياطي العالم)، و أمام هذه المصالح الضخمة، تحاول الدول الدائمة العضوية في المجلس خاصة روسيا و الاتحاد الأوروبي، فرض وجودها و بسط نفوذها إن أمكن خاصة بعد نهاية الحرب الباردة و على الأخص بعد أحداث (11 سبتمبر 2001م).

الفرع الأول: روسيا الاتحادية و منطقة الشرق الأوسط

بقيت منطقة الشرق الأوسط لها أهمية كبرى بالنسبة لروسيا، فقبيل انهيار الاتحاد السوفيتي و أثناء حكم " M. Gorbatchev" ، استطاعت الدبلوماسية السوفييتية أن تنوع في التحالفات مع عدة دول في منطقة الشرق الأوسط، و بنهاية الثمانينات قامت بمبادلات اقتصادية مع إسرائيل لتصل إلى إقامة علاقات دبلوماسية في (1991م) كما سبق ذكره، كما ساعدت في هجرة اليهود من أرضها إلى إسرائيل بين (1986م - 2002م) ليصل عددهم (900000) يهودي.

أثرت نتائج انهيار الاتحاد السوفيتي على عودة روسيا إلى منطقة الشرق الأوسط، فقد أيدت موسكو السياسة الأمريكية في حربها ضد العراق (1991م) لأن المساعدات الأمريكية لروسيا كانت حيوية بالنسبة لها و لا يمكن في أي حال من الأحوال الاستغناء عنها خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي و ما خلفه الانهيار من كارثة اقتصادية و سياسية.

[325] جابر إبراهيم سليمان، الصين و الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة الشؤون العربية، المرجع السابق، ص 25 - 28.

كانت السياسة الروسية في ظل الهيمنة الأمريكية تتجه نحو هدف واحد هو " عدم إغضاب الولايات المتحدة" خاصة في عهد الرئيس الروسي " B. Eltsine" و إن كان هذا الأخير حاضرا في "مؤتمر مدريد للسلام" للشرق الأوسط، فقد لوحظ غياب روسيا عند التوقيع على إعلان مبادئ الاستقلال الذاتي لفلسطين (1993م)، لكن بعد ذلك أصبحت السياسة الخارجية لروسيا تتوافق مع مصالحها بالمنطقة مخالفة بذلك كلما يصدر عن واشنطن، فجددت علاقاتها مع كل دول المنطقة و دون استثناء(السعودية، مصر و إسرائيل).[326]

إن حماية مصالح روسيا في منطقة الشرق الأوسط تقتضي وجود قوة عسكرية يمكنها أن تجابه من يعترضها بالمنطقة، و عرفت القوة العسكرية الروسية تدهورا ضخما إثر انهيار المعسكر الشرقي و الآثار التي خلفها ذلك الانهيار، فقد انخفض عدد الجنود و الضباط إلى الثلث مما كان عليه سابقا بعد ما استقال معظمهم، و منهم من فر نتيجة انعدام الأموال لتسديد رواتبهم، و من بقي منهم أصبح مرتشيا فانعدمت الثقة بين وزارة الدفاع و الرئاسة إلا من بقي من بعض الفرق الخاصة تابعة لوزارة الداخلية و التي نجت من كارثة الانهيار و هو الأساس الذي اعتمد عليه الرئيس " V. Poutine" فيما بعد لإعادة بناء الجيش الروسي الجديد المحترف على الطريقة الغربية.

رغم كل ما مر به الجيش الروسي فلا يعني ذلك أن القوة الإستراتيجية العسكرية الروسية أصبحت من الدرجة الثانية، فروسيا ما زالت اليوم بترساناتها النووية تذكر كل من نسي بالدور الرئيسي الذي ما زالت روسيا تلعبه في تحديد موازين القوى الإستراتيجية العالمية.[327]

يوجد بين روسيا و إسرائيل مصالح مشتركة تعتبر منبع تعاون كبير بينهما في عدة مجالات منها:

- الشراكة الاقتصادية و ديناميكية التقنيات و التي تمثلت في المبادلات التجارية بين البلدين.
- التعاون في المجال العسكري و التقني محدد بسوق فيها تنافس كبير، (البحث المستمر عن أسواق لبضاعتهم في مجال تسويق الأسلحة).
- أما مجال الطاقة، فهناك تعاون واعد، ذلك أن إسرائيل تحتاج نحو (300000) برميل من النفط يوميا، لذلك فهي تستورد نصف حاجياتها من النفط و الغاز من روسيا، أما صادرات إسرائيل نحو روسيا بلغت في (2008م) نحو (777) مليونا دولارا و استوردت من روسيا ما قيمته مليارا واحد من الدولارات.
- كما أن مسالة الأمن احتلت مكانة هامة بين البلدين، فمكافحة الإرهاب الإسلامي يشكل أكبر مصلحة مشتركة بين البلدين، فالدولتان تحاربان نفس العدو لكن بأهداف مختلفة، فبالنسبة لروسيا تتعلق المسألة

[326] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, pp560 - 565
[327] Pierre Biarnes, Pour l'empire du monde, Op-cit, pp 44 - 45.

بأمن و استقرار منطقة القوقاز الشمالية، بينما الأمر بالنسبة لإسرائيل يتعلق بوجودها و إن كانت روسيا تواجه الحركات السنية الأصولية و الوهابية بالقوقاز، فإن إسرائيل تواجه حزب الله (الشيعي بلبنان) و حماس (السني بالأراضي المحتلة)، و منذ حادثة الرهائن في " Beslan 2004"، تم إبرام اتفاق روسي إسرائيلي حول مكافحة الإرهاب.[328]

الفرع الثاني: الاتحاد الأوروبي و منطقة الشرق الأوسط

عرف الموقف السياسي الأوروبي أثناء الحرب الباردة اتجاه النزاع الإسرائيلي العربي بالموقف الصارم تجاه إسرائيل، فبالنسبة لأوروبا، فإن الحل الوحيد للنزاع في المنطقة يكون عبر تسوية سياسية شاملة أساسها تصريح " البندقية" في (جوان 1980م)، كما تؤكد على ضرورة عقد مؤتمر للسلام لمنطقة الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة.

و بعد انهيار المعسكر الشرقي و أثناء حرب الخليج الثانية (1990م)، انضمت أوروبا إلى التحالف الأمريكي المفروض على الأمم المتحدة، و خاضت الحرب إلى جانب التحالف، و بعد نهاية الحرب، لم تستفد من أي شيء، لا سياسيا و لا حتى اقتصاديا، فقد استبعدتها الولايات المتحدة من كل الأسواق و عقود إعادة بناء العراق و غيرها من المصالح الاقتصادية بل تم استبعادها حتى من مسار السلام الذي تم تحت الرقابة الأمريكية.

إلا أن الاتحاد الأوروبي الذي تأسس في (1992م) حدد أهدافا اقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و هي شراكة أوروبية متوسطية تستهدف خلق منطقة تبادلات و حوارا يضمن السلم و الاستقرار و الرفاهية للمنطقة.[329]

كانت نتيجة هذه الاتفاقات العديدة أنه تم اتهام المنظمة الأوروبية للتبادل الحر بتواطئها مع الدول العربية و منظمة التحرير الفلسطينية و تطالبها بوضع حدود لدورها في المنطقة، و جاء رد أوروبا بأن هذا الالتزام يناسب الفكرة الأساسية التي تتضمن بأن السلام و التعاون الجهوي و التنمية الاقتصادية يمكن بهم ضمان أمن المنطقة، و على هذا الأساس عرضت أوروبا مشروع منطقة التبادل الحر إسرائيلية عربية على النمط الأوروبي باعتبار أن أوروبا هي الممول الأساسي للدول المتوسطية و تشجع إحلال السلام بالمنطقة، و من أجل ذلك، فهي تشجع تحسين الحالة الاقتصادية و الاجتماعية في

[328] Igor Delandé, La Russie et Israël : Entre méfiance réciproque et coopération bilatérale, Les enjeux d'une relation ambivalente, Recherche et documents, N° 06/2010, Fondation pour la recherche stratégique, pp 5 – 20. www.frstratégie.org vue le 05/2013

[329] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, pp 635 - 639.

الأراضي المحتلة، ففي نظرها إن تحسين معيشة الفلسطينيين هو الضمان الأمثل للأمن على مدى الطويل بالنسبة لإسرائيل.[330]

أما في مجال الطاقة، يؤمن الاتحاد الأوروبي ما يحتاجه من النفط من منطقة الشرق الأوسط بمساهمته في تدعيم نظام السيطرة الامبريالية التي تضمنها مشروع الشرق الأوسط الكبير و الذي يستهدف تسهيل النهب من طرف الشركات الكبرى الأمريكية للخيرات الطبيعية لمنطقة الشرق الأوسط مثل النفط العراقي اليوم ثم النفط الإيراني في الغد، و قد أكد على ذلك الخبير العالمي لسوق النفط " N. Sarkis" قبل الحملة الأمريكية على العراق في (2003م)، إذ صرح بأن النزاع الحقيقي يكمن بين الشركات المختلفة الكبرى للنفط و البلدان التي تنتمي إليها، فهناك العديد من الشركات فوق الأراضي العراقية من مختلف الدول ماعدا الشركات الأمريكية و التي لم تتغيب عن النفط العراقي منذ احتلال العراق في (2003م).[331]

أما في مجال مكافحة الإرهاب، بعد أحداث (11 سبتمبر 2001م)، وقع انقسام بين الأوروبيين أنفسهم ليس حول النزاع الإسرائيلي الفلسطيني فحسب، لكن حدث الشرخ حول الحرب على العراق بحيث انضمت كل من بريطانيا و إيطاليا " للحرب الصليبية ضد الإسلام "، و استمر الانقسام في حضن الاتحاد الأوروبي حتى وصل إلى التنظيمات السياسية المختلفة، فأصبح كل حزب يعيد حساباته حسب مصالحه الخاصة فيما يتعلق بخوض الحرب على الإرهاب إلى جانب الولايات المتحدة (القاعدة)، و إسرائيل (حزب الله و خاصة حركة حماس)، و لذلك قبل الاتحاد الأوروبي توقيع عقوبات اقتصادية على قطاع غزة بعد ما وصل حماس إلى الحكم بطريقة ديمقراطية لأنه يعتبر حركة حماس حركة إرهابية.[332]

تتعلق مصالح أوروبا الإستراتيجية بمنطقة الشرق الأوسط بأمنها، لأن المنطقة هي مصدر لنزاعات جهوية، إيديولوجية، دينية شمولية، الإرهاب، برنامج للتسلح النووي، الوقوف ضد العصرنة، أنظمة غير مستقرة و طموحات للسيطرة...

و إن كانت حقيقة مصالح الاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء فيه هي مصالح اقتصادية و أخرى تتعلق بالطاقة، إلا أنه لو استطاعت أوروبا احتواء النزاعات بالمنطقة و الوصول إلى حل شامل يرضي

---

[330] Jean Grégoire Gemayel, La politique de l'UE au Moyen-Orient, par le colonel Jean Grégoire Gemayel (Liban) – Promotion maréchal Lyautey, Mai 2010, pp 4,5. vue le 21/06/2013www.ecoledeguerre.défense.gouv.fr

[331] Hocine Belalloufi, Grand Moyen-Orient, Guerres ou paix ?, Op-cit, p 84.

[332] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, pp 643, 644.

الجميع، فستكون النتائج لصالح أمنها جد إيجابية، فقد كانت الحرب على لبنان لتذكر الاتحاد الأوروبي بما لديه من مصالح إستراتيجية، و هي قبل كل شيء مصالح أمنية لو يتجاهلها الاتحاد، ستكون العواقب وخيمة بالنسبة له.[333]

الفرع الثالث: الصين و منطقة الشرق الأوسط

في ظل الهيمنة الأمريكية، أصبحت الصين لديها اليقين بضرورة اكتساب قوة عسكرية و التي تشكل العنصر الأساسي لفرض هيمنتها من جهة، و من جهة أخرى تسعى للوصول إلى حل المشاكل الدولية في عالم يكن لها عدائية و يهدد مصالحها، لذلك تحاول الصين و في هذه الظروف بالذات أن تحمي مصالحها بكل الوسائل التي يمكن أن تجعل من تهديداتها ممكنة على أرض الواقع، فهي تطبق اليوم برنامج واسع لعصرنة جيشها في مجال التجهيزات و التدريبات دون أن تنسى الأهم من كل ذلك، و هو تطوير مؤهلاتها البالستيكية، النووية و الفضائية.[334]

تعتبر الصين في الميدان الاقتصادي قوة عظمى، فهي تحتل المرتبة السادسة عالميا، كما أنها من أكبر المستوردين للموارد الأولية نظرا لنسبة التنمية العالية للبلاد و هو ما يتخوف منه البعض، فقد احتلت المرتبة الثانية في استيراد النفط بعد الولايات المتحدة (2003م)، و بذلك أصبح ميزان المصالح و ليست الاديولوجية هي التي تتحكم في مسار علاقاتها مع الدول، و بناءا على ذلك، تطورت علاقاتها مع إسرائيل بعد نهاية الحرب الباردة، فأبرمت عدة اتفاقيات تجارية، صناعية و ثقافية بين البلدين و سجل ارتفاع في الصادرات و الواردات من إسرائيل و إليها، و أن كانت العلاقات الصينية الإسرائيلية تحكمها المصالح فقط، فإن العلاقات الصينية العربية تحكمها حقائق تاريخية، جغرافية و مواقف العرب المؤيدة للصين في المحافل الدولية، و حسب المحللين، فإن ميزان المصالح للصين يميل نحو تنمية علاقات الصين مع الدول العربية خاصة في المجال الاقتصادي و التجاري (لقد ساهمت الدول العربية في إعادة الصين إلى الأمم المتحدة و استعادتها تايوان).[335]

يمكن تحديد مصالح الصين بمنطقة الشرق الأوسط بعد نهاية الحرب الباردة في اعتمادها على نفط المنطقة و الذي يتطلب منها تنازلات سياسية، أما المصلحة الثانية، تتمثل في ضرورة أن تفرض الصين نفسها كقوة مسؤولة عن القضايا الجهوية و الدولية، كما يتضمن محور علاقاتها من إيران حتى إسرائيل واضعة على الجانب المظاهر السياسية، فهي تحرص على محافظة علاقاتها التجارية مع كل دول

[333] Jean Grégoire Gemayel, La politique de l'UE au Moyen-Orient, Op-cit, p 2.
[334] Pierre Biarnes, Pour l'empire du monde, Op-cit, pp 46 - 47.
[335] جابر إبراهيم سلمان، الصين و الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة الشؤون العربية، المرجع السابق، ص 40، 41.

المنطقة مع الأخذ بعين الاعتبار، توازن الميزان التجاري بين كل هذه الدول (التوازن في الصادرات و الواردات نحو هذه الدول).[336]

حسب إحصاءات (2011م)، تمثل صادرات النفط لمنطقة الشرق الأوسط نحو الصين (34%) مما تحتاجه الصين، و قد أصبحت اليوم، شريكا تجاريا هاما لكل دول المنطقة و التي تمثل سوقا كبيرا لمنتجاتها و لمؤسساتها المتعلقة بقطاع البناء، الاتصالات ألا سلكية، النقل، تشييد الطرقات و السكك الحديدية، الموانئ و المطارات و محطات توليد الكهرباء...

بعد أحداث (11 سبتمبر) تطورت علاقاتها السياسية مع دول المنطقة عن طريق تكثيف الزيارات و اللقاءات بين بكين و دول المنطقة، كما تم عقد عدة مؤتمرات على مستوى الوزارات في جامعة الدول العربية (2004م)، و منذ ذلك الحين أصبحت الجامعة تشكل ساحة للقاءات الصينية العربية لتدعيم التعاون بين دول المنطقة و الصين.[337]

المبحث الثالث : مصالح الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط

إذا كانت المصالح الأساسية للدول العظمى بمنطقة الشرق الأوسط هي مصالح اقتصادية و خاصة كل ما يتعلق بالطاقة (النفط و الغاز)، فإن الدول العربية و منذ تأسيس الدولة اليهودية بالمنطقة أصبح همها الوحيد هو الحفاظ على أمنها لما تمثله إسرائيل من خطورة عليها، ذلك أن الصهيونية هو نظام عنصري توسعي يريد بناء "دولة إسرائيل" على حساب الدول العربية المجاورة، و هو السبب الأساسي الذي جعل هذه الدول ترفض وجود إسرائيل في البداية.

تقتضي المصالح الإستراتيجية للدول العربية توفير وسائل لحماية كيان هذه الدول و التي سعت و مازالت تسعى إلى يومنا هذا لتطوير برامج نووية أو أسلحة الدمار الشامل.

يعتبر أمن الدول العربية من أولويات المصالح التي يجب على المسؤولين السياسيين حمايتها، و هي ليست مصالح وحيدة بل هناك مصالح أخرى تؤخذ بعين الاعتبار و منها حماية الموارد الطبيعية، و أهم مورد هو الماء، فلا ننسى أنه كان سببا في نزاع في الشرق الأوسط (1953م) اقتضى تدخل الولايات المتحدة للفصل فيه.

---

[336] Michal MeiDan, La Chine au Proche-Orient : Simple diplomatie du pétrole ? (Global Times), Janvier 2004, N° 346.
www.ifri.org/files/centre_asie/pol_ext_ndc_13_txt_6.pdf Vue le 21/06/2013

[337] Thierry Kellner, que veut la chine au Moyen-Orient, Op-cit, 4 sur 7.

كما كانت لنهاية الحرب الباردة و بعدها أحداث (11 سبتمبر 2001م)، آثارا بالغة على منطقة الشرق الأوسط و على كل المصالح المشتركة بين الدول العربية و بين الغرب عامة و الولايات المتحدة خاصة في حربها على الإرهاب.

قسمت هذا المبحث إلى مطلبين، تناولت في المطلب الأول أمن الدول العربية في ظل التواجد الإسرائيلي الصهيوني، أما المطلب الثاني، فقد خصصته إلى الإستراتيجية الأمنية لدول الشرق الأوسط بعد أحداث (11 سبتمبر 2001م).

المطلب الأول : أمن الدول العربية في إطار التواجد الإسرائيلي الصهيوني

بدأ الخطر الصهيوني على فلسطين منذ وعد " بلفور في 1917م" و الذي سمحت بريطانيا فيه لليهود بتأسيس الوطن القومي اليهودي بفلسطين، و لم تكن الموافقة البريطانية وحدها لتشكل خطرا يهدد أمن دول الشرق الأوسط بما فيها فلسطين، بل هناك الاتفاق الذي أبرم بين كل من الملك " Fayçal" من سوريا و رئيس المنظمة الصهيونية العالمية "CH. A. Weizmann " في (1919م) و الذي ينظم العلاقات بين اليهود و العرب بالشرق الأوسط ليعلن هذا الأخير فيما بعد بأنه سيطالب طبقا للاتفاق إمكانية استقرار اليهود بفلسطين، و بمجرد أن يشكلوا الأغلبية، سيطالبون بتشكيل حكومة لهم.

و لم تكن الأرض وحدها محل النزاع الإسرائيلي العربي، بل كانت الموارد الطبيعية و خاصة الماء، موضوع نزاع بين إسرائيل و دول المنطقة و هو ما سأعالجه في الفرع الأول، ثم أتناول أطماع الدول العربية في الفرع الثاني، لأختم في الفرع الثالث بالتطرق إلى أمن هذه الدول في ظل الثنائية القطبية.

الفرع الأول : حرب المياه

بعد الإعلان عن قيام "دولة إسرائيل" (1948م) أولت هذه الأخيرة اهتماما بالغا للحصول على أهم مورد طبيعي و هو الماء، فهذا العنصر الحيوي و النادر بمنطقة الشرق الأوسط نظرا للبيئة الصحراوية أصبح يشكل عاملا للنزاع بهدف الحفاظ عليه أو التحصل عليه، أصبح يدخل ضمن الأمن الوطني كما تعتبر منطقة الشرق الأوسط الأفقر في الماء عالميا، و إن كان سكانها يمثلون (5%) من سكان العالم، إلا أنها لا تحوي سوى (2%) من الموارد المائية، بل أقل فهي تحوي في حدود (1%) لأن (60%) من الموارد المائية بالمنطقة تأتي من خارج حدودها، و بالتالي تعاني المنطقة من عدم التوازن الهيكلي ما بين الاحتياطي المحدود للماء و بين استهلاكه المتزايد باستمرار نظرا للزيادة الديموغرافية، التنمية الاقتصادية، السياحة و التمدن (Urbanisation).

سجلت آخر الإحصاءات (2008م) بأن ثلثي الدول العربية لا تملك سوى (1000م3) من المياه لكل ساكن خلال سنة واحدة، و هو المستوى الذي يعبر عن الحد الأدنى لندرة المياه، و اليوم تعتبر كل من دول الخليج، الأردن، اليمن، إسرائيل و فلسطين في حالة خطرة لنقص المياه بمعدل (500م3) لكل ساكن، و باستثناء الدول المنتجة للبترول، تعتمد دول المنطقة على الزراعة و هي بذلك تستهلك (85%) من ماء المنطقة لسقي الأراضي الزراعية، فأصبحت المساحات المسقية في الشرق الأوسط تمثل (48 مليونا هكتار) في (2000م)، بعد ما كانت (09 مليونا هكتار) في (1950م).[338]

أما المناطق الفلسطينية، فهي تعاني من قلة مياه الشرب بسبب استحواذ إسرائيل على أكثر من (80%) من مصادر المياه النابعة من نهر الأردن و المياه الجوفية و التي أصبحت بعد الاحتلال الإسرائيلي المصدر الوحيد الذي يوفر المياه للفلسطينيين،و منذ حرب (1967م) فرضت إسرائيل قيودا على الفلسطينيين فيما يتعلق باستخدام المياه، ليبلغ المعدل السنوي للماء الذي يستهلكه كل فلسطيني لأغراضه المنزلية (25م3 - 35م3) في الضفة و(23م3 - 38م3) في غزة،و لكل إسرائيلي (100م3)، أما في الأردن فيبلغ (50م3).[339]

إن الوصول إلى الموارد الطبيعية بصفة عامة هو مصدر النزاعات منذ القدم، و تعتبر المصادر الحيوية خاصة منها النفط و الغاز مصدر العديد من الحروب بمنطقة الشرق الأوسط، و أيضا الوصول إلى المصادر الغذائية و على وجه أخص الماء و الذي يشكل مشكلا كبيرا بمنطقة الشرق الأوسط كما سبق و رأينا و هو مصدر من مصادر النزاعات بالمنطقة.[340]

وقع نزاع في منطقة الشرق الأوسط من نوع جديد، و أصبح لأول مرة السعي وراء الماء عاملا لاندلاع الحرب، ففي (1953م) بدأت إسرائيل في حفر قناة (بالمنطقة المنزوعة السلاح بين إسرائيل و سوريا)، و التي كانت تمثل المرحلة الأولى لمشروع المياه الوطنية بحيث يتضمن نقل مياه الأردن نحو الأراضي الفلاحية بجنوب إسرائيل و النجف، و إثر ذلك تقدمت سوريا بشكوى إلى مجلس الأمن الدولي، كما بدأت المدرعات السورية في التحرك نحو المنطقة، إلا أن إسرائيل لم تتراجع عن مشروعها و تعنتت حتى تدخلت الولايات المتحدة و على رأسها الرئيس "D. Eisenhower " و هدد إسرائيل

[338] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, pp 197,198.

[339] فلسطين الأرض و التاريخ و المقاومة، المرجع السابق، ص 163.

[340] Paul-Ivan de saint Germain, Demain quelles missions de défense ?, Fondation pour la recherche stratégique, p 2.

vue le 05/2013www.frstratégie.org

بقطع المساعدات المالية لها، كما فرض على دول المنطقة مخططا لتنمية الموارد المائية لنهر الأردن عرف بمخطط " Plan Jonson".[341]

كان نهر الأردن في قلب الاحتجاجات العنيفة بين إسرائيل، سوريا (الجولان) و الأردن، و تريد إسرائيل مراقبة الموارد المائية للضفة (تستعمل إسرائيل 90%من مياه الضفة) و الجولان لصالح المستعمرات الإسرائيلية، أما الفلسطينيين فهم يعيشون على وتر الإجهاد المائي Le stress hydrique بالرغم من أن اتفاقيات طابا " Accords de Taba" في المادة (40) تنص على ما يلي:

" تعترف إسرائيل بحقوق المياه للفلسطينيين في الضفة الغربية "، إلا أنه تم إبعاد ملف المياه إلى الاتفاقيات النهائية للسلام و التي بدأت في (2000م) و فشلت في "Camp David "، و في انتظار الاتفاقيات النهائية للسلام تبقى معاناة الفلسطينيين في التحصل على المياه مشكلا رئيسيا في حياتهم. [342]

الفرع الثاني : أطماع الدول العربية المجاورة في فلسطين

تأثرت منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية و مخلفات القمع للحركة الفلسطينية الوطنية لثورة(1936م - 1939م)، و بقي نفوذ بعض العائلات الفلسطينية سائدا في المنطقة و التي وضعت مصيرها و مصير فلسطين بين يدي بعض الملوك و رؤساء الدول العربية، و بدأ تدخل الدول العربية (الأردن، العربية السعودية و العراق) في قضية الشعب الفلسطيني عندما طلبت من الفلسطينيين بتوقيف الإضراب و الوثوق في الحكومة الوصية البريطانية التي كانت تدعم التجمع العربي الموحد.[343]

بعد الإعلان عن قيام " دولة إسرائيل" و انهزام الجيوش العربية ضد دولة فتية في أول حرب عربية إسرائيلية، يتساءل بعض المؤرخين و السياسيين عن تلك الحرب و عما إذا كانت تلك الحرب لعام

(1948م) التي خاضتها الجيوش العربية كانت لحماية أمنها أم تحقيقا لمصالحها .

لا شك بأن النظام الصهيوني بفلسطين يهدد أمن و وجود الدول العربية المجاورة بسبب أطماعه التوسعية و لذلك فإن محاربة إسرائيل بنظامها الصهيوني يتعلق بمصير هذه الدول، أمنها و أمن شعوبها بالمنطقة، و هو أمر بديهي، إلا أن هناك من يرى أنه و من البداية، فإن الدول العربية ليست من

[341] Frank Galland, Les casques bleus de l'eau, Fondation de la recherche scientifique, N°15 30 Mai 2008, p 1. www.frstratégie.com vue le 05/2013
[342] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, pp 200 - 203.
[343] Alain Gresh, Dominique Vidal, Palestine 1947, Op-cit, pp 71 – 73.

مصلحتها في أن تؤسس دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، و أن أول حرب لها خاضتها ضد إسرائيل، لم تكن من أجل الشعب الفلسطيني، بل كانت خدمة لمصالحها.

إن العائلة الهاشمية " La famille Hachémite" و التي كانت تحكم عمان و بغداد، كانت لها أطماع على فلسطين خاصة بعد الإعلان عن استقلال كل من سوريا و لبنان، و تقدم الأمير"Abdullah "آنذاك بعدة مخططات لدولة فدرالية أو موحدة تضم كل من سوريا، فلسطين، لبنان و بلده الأردن، إلا أن الحلم الهاشمي لاقى اعتراضا صارما من السعودية و مصر، و حتى تعارض الطريق لما كان يسمى الشام الكبير(La grande Syrie) ، سعت مصر لخلق منظمة دولية جهوية تضم كل الدول العربية لمنطقة الشرق الأوسط بما فيها فلسطين، فكان ميلاد جامعة الدول العربية في (1947/03/23م).[344]

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كان كفاح الدول العربية لمنطقة الشرق الأوسط كفاحا سياسيا من أجل فلسطين و لم يكن كفاحا فلسطينيا كما يراه البعض، لأن عرب فلسطين آنذاك رفضوا تأسيس حكومة لكل فلسطين تحت قيادة المفتي الفلسطيني" Al- Husseini" و الذي نادى الدول العربية لمحاربة إسرائيل، و بمجرد أن دخلت الجيوش العربية فلسطين، حاولت مصر ضمان مراقبة الأقاليم القريبة من حدودها خاصة المناطق الساحلية.

أما الأردن، فقد حاول الاستحواذ على الضفة الغربية بما فيها القدس، فأصبح الشعب الفلسطيني سجين العرب، و بعد هزيمة الجيوش العربية و إبرام اتفاقيات الهدنة بين أطراف النزاع، قسمت فلسطين إلى ثلاث مناطق، فالأولى، غزة و التي أصبحت تحت الإدارة المصرية، و الثانية إسرائيل و الثالثة الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية تم إلحاقها بالأردن في (1950م) بعد تصويت بعض الأعيان الفلسطينيين للانضمام إليه.[345]

بعد فتح الأرشيف الإسرائيلي حول الحرب الإسرائيلية العربية الأولى (1948م)، كشف بعض المؤرخين اليهود مثل "Avi Shlaim " في (1986م) عن أطماع العرب في فلسطين، ذلك أن العالم العربي لم يكن لديه إرادة موحدة للقضاء على إسرائيل و خاصة من طرف الدولة الهاشمية [346] كما قدم

[344] Alain Gresh, Dominique Vidal, Palestine 1947, Op-cit, p74.

[345] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, p 414.

[346] Voir le livre d'Alain Gresh et Dominique Vidal intitulé « Palestine 1947, un partage avorté », traite dans les pages 77 et 78, sous le titre de « Les rêves d'Abdallah », les négociations entre le roi de la Transjordanie « Abdallah » et « Weizman » président de l'organisation sioniste mondiale, plutôt entre les Hachémites et les sionistes depuis 1922 pour l'épanouissement du foyer national juif en Palestine, les négociations se poursuivies après la fin de la deuxième guerre mondiale.

وثائق حول الاقتسام السري لفلسطين بين كل من الهاشميين و الصهاينة تحت الرعاية البريطانية و هو السبب الذي جعل بعض الدول العربية تتدخل لمنع الهاشميين من وضع يدهم على فلسطين.[347]

و لهذا السبب مازال بعض المؤرخين يذكرون بأن الدول العربية كانت أول من احتلت الأراضي الفلسطينية بعدما تخلت عنها بريطانيا، لذلك كان من الممكن أن يتم خلق دولة فلسطين في (1948م) إلى جانب إسرائيل لو لم تتدخل المصالح الخاصة لدول الجوار.[348]

الفرع الثالث : أمن الدول العربية في ظل الثنائية القطبية

في ظل المواجهة بين المعسكرين (الشرقي و الغربي)، كانت معظم الدول العربية و التي كانت تحت الاحتلال تسعى وراء الحصول على استقلالها بدعم من الاتحاد السوفييتي لكل حركات التحرر العربية التي تواجه الحركة الصهيونية المدعومة من الامبريالية و التي أصبحت تهدد وجود هذه الدول و أمنها نظرا لأطماعها التوسعية.

تمثل موقف معظم زعماء الدول العربية و حكوماتهم في الرفض القاطع ليس لليهود بفلسطين، إنما كان رفضهم و خوفهم من النظام العنصري الصهيوني، ذلك أن فلسطين احتلت من طرف صهاينة و ليس من طرف يهود فلسطين، فهناك من اليهود من كانوا و مازالوا إلى يومنا هذا يعيشون بين العرب و المسلمين في أغلب الدول العربية و هم جزء لا يتجزأ من شعوب تلك الدول مثل الجزائر، تونس، المغرب و ليبيا و لم يعرف على الشعب العربي يوما بأنه كان عنصريا، لأن الإسلام يمنع العنصرية و هو دين مسامحة و يحرم العبودية و القمع.

عندما أصبحت الأمة العربية قريبة من التحرر و الانبعاث من جديد، قررت الإمبريالية غرس قاعدة جديدة في قلب الأمة العربية لحماية مصالحها و استوطنوا يهودا فيها استقطبوهم من كل أقطار العالم لمراقبة أمن الأمة العربية وسط النفوذ الإمبريالي في المنطقة، و إلا لما لم يتم اقتطاع جزء من ألمانيا لهؤلاء اليهود الناجين من المحرقة النازية.[349]

حاول العرب و خاصة بعد هزيمة (1967م) و احتلال إسرائيل للأراضي العربية و الفلسطينية النهوض من جديد و الدفاع عن أمنهم أمام الخطر الصهيوني التوسعي، لكن حرب (1967م) قضت

[347] Nadine Picaudou, Dans l'historiographie arabe et Palestinienne, Op-cit, p 35.
[348] Pascal Boniface, Vers la 4e Guerre mondiale, Op-cit, p 35.
[349] Paul Balta et Claudine Rulleau, La stratégie de Boumediene, La bibliothèque arabe, Sindbad, Paris 18, 1978, p 287.

على حلم وحدة الأمة العربية و العروبة التي كان ينادي بها الزعماء العرب و على رأسها "DJ .Abdelnacer " الذي كان ينادي بالقومية العربية (Le nationalisme arabe).
سببت الهزيمة صدمة عنيفة لكل الشعوب العربية و على رأسهم الزعماء العرب أصحاب شعارات وحدة الأمة العربية، كما أدت الهزيمة إلى(صدمة اليأس -) مما أدى بحركات التطرف الإسلامي للظهور من جديد في دول الشرق الأوسط.[350]

حمل الزعماء العرب الهزيمة للشعب الفلسطيني نفسه، و من ذلك موقف الرئيس الجزائري الراحل "H. Boumediene " حيث طلب من الفلسطينيين رفض سياسة التساهل المتبعة آنذاك، فهو يتساءل عن النتائج التي تحصل عليها الشعب الفلسطيني منذ (20) عاما و هو ينتظر الجيوش العربية كي تحارب إسرائيل في مكانه، و النتيجة هي الكارثة، و إن كان للعرب التزامات اتجاه فلسطين، لكن على الفلسطينيين القيام بواجباتهم لتحرير وطنهم و رفض نهائيا كل فكرة الهجرة إلى دول أخرى.[351]

أما الوضع الخطير الذي كانت تعيشه منطقة الشرق الأوسط و خاصة أمام عجز الدول العربية من توفير الأمن لشعوبها أمام الخطر الصهيوني، اتجهت هذه الأخيرة إلى التحالفات كوسيلة لحماية أمن شعوبها، و المتعارف عليه أن التحالفات تلجأ إليها الدول القوية (الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي سابقا) تحقيقا لأهدافها و حماية مصالحها، كما تلجأ إليها الدول الضعيفة لتحافظ على مصالحها السياسية، الاقتصادية و الإستراتيجية، و قد كانت هناك عدة مشاريع للوحدة العربية و تشكيل مجموعات بين الدول العربية مثل تأسيس اتحاد المغرب العربي و مجلس التعاون العربي (1989م).
لجأت الدول العربية إلى التحالفات خاصة بعد احتلال فلسطين و بعد ما أصبحت القضية الفلسطينية في قلب النظام السياسي العربي، و أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية تعني القومية العربية، لأن ضياع المنظمة يعني تحول جزء من الإقليم العربي إلى إقليم غير عربي تم خرق وحدته و سلامته .

اتبعت القوى الغربية في بداية الخمسينات سياسة خلق تحالفات إستراتيجية لحماية مصالحها عبر العالم و في نظر خبراء الإستراتيجية العربية، تشكل منطقة الشرق الأوسط، منطقة ضعيفة لقربها من الاتحاد السوفييتي لذلك فكر هؤلاء في خلق نظام أمني جهوي مرتبطا مباشرة بالحلف الأطلسي (NATO) و

[350] Mohamed Charfi, Du côté des Arabes : L'insupportable défaite, L'Histoire, La Guerre des six jours, Mensuel N° 321, Juin 2007, pp 51,52.
[351] Khalifa Mameri, Orientation politique de l'Algérie, Analyse des discours du président Boumediene 1965 – 1970, Société nationale d'édition et de diffusion, Alger, 1973, p 184.

(SEATO) و لإتمام التحالف و احتواء الاتحاد السوفييتي، لابد من انضمام كل من تركيا، إيران إسرائيل و الدول العربية بالمنطقة، لكن النتيجة كانت متواضعة تمثلت في إبرام(Pacte de Bagdad) يعتبر "حلف بغداد" معارض تماما لمفهوم النظام القومي العربي (Le système panarabe) و الذي يمثل مصالح الأمة العربية و أولوياتها الخاصة، فبالنسبة لهذه الدول، فإن إسرائيل تمثل التهديد الرئيسي لأمنها و ليس الاتحاد السوفييتي، و في فترة الحرب الباردة، عرفت المنطقة صعود التيار الناصري (La montée Nassérienne) فكانت المواجهة من خلال أزمة قناة السويس (1956م)، حرب اليمن (1962م - 1967م)، الحرب الإسرائيلية العربية (1967م) و غزو لبنان (1982م).[352]

استغل الاتحاد السوفييتي الفرصة ليبرم عدة تحالفات مع الدول العربية في بداية السبعينات(مصر، سوريا، العراق، اليمن الجنوبي و منظمة التحرير الفلسطينية و التي أصبحت العلاقة معها رسمية في 1974م)، و قد كانت مصلحة هذه الدول تقتضي تلك التحالفات خاصة بعد انهزامهم في حرب (1967م) أمام إسرائيل، أما تركيا، إيران و أفغانستان، كانت تربطهم بالاتحاد السوفييتي علاقات تجارية فقط، لكن ما حدث أنه بنهاية السبعينات لم يعد لهذا الأخير سوى حليفين بالمنطقة، فقد اتجهت مصر للتحالف مع الغرب بعد حرب (1973م).

أما العراق فقد أصبح أكثر استقلالية نظرا لأموال صادرات النفط العراقية كما اهتزت معاهدة الصداقة بينه و بين السوفييت نظرا لعدم انحياز هؤلاء للعراق في حربهم ضد إيران، كما توتر التحالف السوري السوفييتي بسبب الحرب التي كان يشنها النظام السوري إلى جانب الحكومة اللبنانية على الفدائيين الفلسطينيين (1976م) لأن الاتحاد السوفييتي كان يؤيد منظمة التحرير الفلسطينية، و بوصول النظام الخميني في إيران (1979م) و المناهض للسياسة الأمريكية و السوفييتية معا، لم يبق للاتحاد السوفييتي في المنطقة سوى ثلاث حلفاء هم اليمن الجنوبي، أثيوبيا و أفغانستان.[353]

أما من الجانب الأمريكي، فقد شهدت الساحة العربية في (1977م) تقاربا سعوديا، أردنيا و كويتيا و هو بمثابة حلف غير معلن، كما كانت الدبلوماسية في الخفاء تريد استغلال الخلاف السوري العراقي لضم الدولتين إلى الحلف و معهم منظمة التحرير الفلسطينية تحت الرعاية الأمريكية، كما عملت هذه الأخيرة لإسقاط النظام السوري و تغييره ليصبح مواليا للحلف عن طريق الإخوان المسلمين و أحداث

[352] Elie Kheir, Le Liban éclatements et permanences, Articulos, Afers Intrenationals. P 09. www.raco.cat/index/.php/revistacidob/article/viewtile/27858/51986 vue 19/06/2013

[353] Marie Mendras, La logique de l'URSS au Moyen-Orient, Politique étrangère, Année 1983 Volume 48, Numéro 1, pp 133 – 148.

. Vue le 28/06/2013www.youscribe.com>catalogue>Actualité et débat de société>politique

حلب (1980م) لكن دون جدوى، و الهدف لم يكن ضم سوريا للحلف، إنما الهدف كان القضاء على المواجهة السورية للكيان الصهيوني و بالتالي إنهاء الصراع الإسرائيلي العربي على الطريقة الأمريكية.

بدأت دول الخليج و على رأسهم السعودية المؤيدة للسياسة الأمريكية بالشرق الأوسط تتخوف من مستقبل أمنها و وجودها بعد ما تم إبرام معاهدة الصداقة السورية السوفييتية فأصبح الخلاف يظهر بين هذه الدول حول مسألة التعامل مع الخطة الأمريكية، لذلك أثناء الحرب العراقية الإيرانية (1980م - 1988م) و الحرب في أفغانستان (1979م - 1989م) بدأت مخاوف دول الخليج حول مستقبل أمنها في ظل إتباعها سياسة التطابق الكامل مع الولايات المتحدة، فقررت البحث عن ضمانة دولية أخرى فاتجهت نحو الاتحاد السوفييتي، أما السعودية فلم تكن تخش على أمنها و لا على وجودها لأنها كانت في ظل سياستها المطابقة تماما للسياسة الأمريكية تسعى للوصول إلى ضم دول الخليج إلى مملكتها و هو ما يفسر موقفها العدائي للسوفييت آنذاك.[354]

المطلب الثاني : الإستراتيجية الأمنية لدول الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م

صادرت الولايات المتحدة الأمريكية نتائج نهاية الحرب الباردة لصالحها كما سبقت الإشارة إليه مرارا، فانفردت على الساحة الدولية و بسطت هيمنتها على السياسة الدولية عامة و على منطقة الشرق الأوسط على الأخص، و حماية لمصالحها و مصالح حليفها إسرائيل، قادت التحالف الدولي الذي ضم أكثر من (50) دولة لتحرير الكويت بعد اجتياح الجيش العراقي له في (1990م) و لتظهر قوتها العسكرية لكل العالم قبل أن تظهر نفوذها السياسي لتعلن عن قيام النظام الدولي الجديد، فأدركت دول منطقة الشرق الأوسط خطر تهديد أمنها بالرغم من تبعية معظم هذه الدول للولايات المتحدة في ظل سيادة قانون القوة على حساب القانون الدولي.

في ظل سيادة القطب الواحد و غياب قوة دولية يمكنها أن تواجه طموحات الولايات المتحدة و حليفها إسرائيل بمنطقة الشرق الأوسط، تتخوف دول هذه المنطقة و على رأسها الدول العربية على أمنها القومي و تبحث عن سبل المحافظة عليه خاصة بعد ما أعلنت الولايات المتحدة و إسرائيل حربهما على الإرهاب بعد أحداث (11 سبتمبر 2001م) .

[354] نمر صالح أبو صالح، القضية الفلسطينية و الوضع في الشرق الأوسط، المشرق للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، بدون سنة، ص 12 - 15.

تتفق كل دول العالم على أن أمنها القومي هو أكثر الأمور قداسة في حياتها إلى حد يستدعي حالة أمنها حالة من الحرب أو الحرب الفعلية، و لذلك فالدولة تنشئ مؤسسات متعددة أهمها الجيش و الأمن، و بما أن الأمن القومي هو سيادة الأمة على أرضها و ثرواتها و توفير الاطمئنان لأفراد المجتمع ضد أي تهديد خارجي لذلك تسعى الدول لتحقيق هذا الأمن و توفير سبل تحقيقه لرد أي اعتداء، فالأمة القوية هي التي تكون قادرة على تحقيق أمنها، و قوتها لا تكون في المجال العسكري فقط ، بل تكون اقتصاديا، سياسيا، علميا و ثقافيا، و لن تكون القوة العسكرية رادعة لأي تهديد خارجي إلا إذا ارتبطت بالقوى الأخرى السابق ذكرها.

كما أن هناك من الدول الضعيفة من ترى أمنها القومي من خلال علاقة تبعية لدول أقوى مثل العربية السعودية و دول الخليج، و تفسر علاقة التبعية بأنها مظهر من مظاهر غياب هذا الأمن.[355]

قد لا يكون الأمن القومي لأية أمة مهددا خارجيا بل هي ترى في السيطرة و الاحتلال و نهب خيرات الأمم الأخرى مرتبطا بأمنها القومي (مثل الولايات المتحدة الأمريكية)، و في هذه الحالة نصبح أمام أمن قومي إيديولوجي، فأثناء الحرب الباردة كانت المهمة الأمنية لها هو احتواء التوسع السوفييتي، أما بعد اختفاء هذا الأخير أصبح أمنها يقتضي إتباع سياسة توسعية عبر العالم لبسط هيمنتها و نفوذها و الحجج لديها لا تنتهي، فمن نشر الديمقراطية إلى الحرب على الإرهاب مرورا بالتدخل الإنساني و غير ذلك، لذلك فإن الطابع الإيديولوجي للأمن القومي لا يظهر إلا عند الدول التي تسعى إلى الهيمنة و التسلط و السيادة على مستوى إقليمي قاري أو عالمي، و هو ما يجعل منطقة الخليج العربي واقعة ضمن الأمن القومي الأمريكي.

و منه سأقسم المطلب إلى فرعين، أتناول في الفرع الأول الأمن القومي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط ، و أعرض في الفرع الثاني إلى مسألة تجزئة الوطن العربي لضمان أمن إسرائيل.

الفرع الأول: الأمن القومي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط

يعتبر الكيان الصهيوني دول منطقة الشرق الأوسط و خاصة الوطن العربي تهديدا لأمن إسرائيل لذلك، على الدول العربية أن تعتبر إسرائيل أيضا تهديدا لأمنها، و أن معاهدات التسوية المبرمة مع

[355] أحمد برقاوي، نحو تحديد نظري للأمن القومي العربي في عالم متغير، الأمن القومي العربي في عالم متغير، مركز البحوث العربية (القاهرة)، مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية (جامعة دمشق)، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، يناير 2003، ص 73،74.

إسرائيل لا تمنع هذا الأخير من النظر إلى الدول العربية ذات الحدود المشتركة، العراق و إيران بأنها تشكل تهديدا لأمنها، لذلك قد يكون هذا السبب في وحدة الأمن القومي العربي ما دام الخطر واحدا.[356]

أصبحت منطقة الشرق الأوسط خلال الأربع عقود الأخيرة مركز العالم الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية تبدأ المنطقة من مصر حتى باكستان، و هي فضاء لفهرس متنوع من الهواجس الأمريكية مثل الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل، موارد النفط، دكتاتوريات غير شرعية، أمن إسرائيل كما تعتبر أربع دول من أكبر أعدائها منها إيران، العراق، سوريا و لبنان (باعتبار أن حزب الله يهدد أمن إسرائيل).

للأسباب السابق ذكرها قررت الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة إتباع إستراتيجية محددة بالمنطقة تتمثل في القضاء على التهديد المحتمل للعراق، ثم تسوية القضية الفلسطينية و بالتالي ستقضي أمريكا على كل تهديد لمصالحها و مصالح حليفها إسرائيل و ستنزع بذلك كل شرعية لقتال زعيم القاعدة " Ben Laden " الذي كان يسعى إلى تحرير العربية السعودية من التواجد الأمريكي إثر حرب الخليج (1991م) و القضاء على كل سيادة لإسرائيل على القدس و الدفاع عن القضية الفلسطينية.[357]

ظهرت المعارضة الإسلامية بعد نهاية الحرب الباردة و كانت تطالب بمحاربة الفساد و المساواة أمام القانون، مسؤولية كبار الموظفين، القضاء على الربا، إعادة توزيع الخيرات، تعزيز الجيش و الاستقلال الوطني و أيضا تقييد سلطة الشرطة، كلها كل هذا أضيف إلى محاربة التواجد الأمريكي بالمنطقة و التعاطف الكامل مع القضية الفلسطينية، و ترجم كل ذلك في هجوم بالسيارة المفخخة (1995/11/13م) بالرياض سقط فيها (05) أمريكيين و هجوم آخر في "خبر" في (1996/06/25م) سقط فيه (19) جنديا أمريكيا، و بالتعاون مع المختصين الأمريكيين ، استطاعت الرياض إخماد هذه الثورة إلى حين.[358]

إن التوتر السائد بمنطقة الشرق الأوسط ما هو إلا نتيجة السياسة الأمريكية في المنطقة و محاولتها لتحقيق أمن إسرائيل قبل التفكير في أمن دول المنطقة، لذلك لو حللنا مسألة أمن الدول العربية من المنظور العسكري، فرسميا يعتبر تهديد الأمن القومي العربي مصدره :

[356] أحمد برقاوي، نحو تحديد نظري للأمن القومي العربي في عالم متغير، المرجع السابق ، ص 17.

[357] Bruno Tertrais, La guerre sans fin, L'Amérique dans l'engrenage, Editions du Seuil et la république des Idées, Janvier 2004, p 51.

[358] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, p 98.

- السياسة الأمريكية غير المتوازنة في المنطقة، فهي تحددها طبقا لأولويات (و ليس سياسة الكيل بمكيالين كما يراها السياسيون).
- إسرائيل و أطماعها التوسعية، فإن كان حلمها التوسعي قد انتهى، فيمكن أن نؤمن بسلام دائم في المنطقة.
- دول الجوار مثل تركيا و التي هي عضو في الحلف الأطلسي و هي في تحالف مع إسرائيل و قد سعى الغرب لإدخال مصر في التحالف الإسرائيلي التركي في (1995م) كي تستفيد من المظلة النووية الإسرائيلية لتحقيق أمنها من كل خطر إيراني.
- الاختلال في التوازن الإستراتيجي بحيث أن الولايات المتحدة هي المورد الأساسي للسلام في المنطقة و وفرت لإسرائيل مسألتين، الأولى تتمثل في القدرة النووية، و الثانية هي القدرة لاستخدام الفضاء فإسرائيل تملك أقمارا صناعية في منظومة متكاملة، بينما العرب لديهم أقمار صناعية معزولة.[359]

بعد أحداث (11 سبتمبر 2001م) و إعلان الولايات المتحدة حربها ضد الإرهاب، يعتبر دعم بعض الأنظمة العربية المعتدلة لها في هذه الحرب أمر ضروري كي تتمكن من القضاء على تنظيم القاعدة، إذ أن معظم خاطفي الطائرات في أحداث (11 سبتمبر) من جنسية سعودية، بالإضافة إلى أن تنظيم القاعدة هو منظمة إرهابية عربية بالرغم من أن مركزها بأفغانستان، و لهذا السبب، فإن أمريكا لن تتوصل إلى القضاء على هذا التنظيم بدون معاونة بعض الأنظمة العربية الرئيسية لها، و و إن كانت الولايات المتحدة المستهدفة في تلك الهجمات، إلا أن الهدف الأول " للقاعدة" هو قلب الحكم في عدة أنظمة عربية المعتدلة و الموالية للغرب.[360]

- و إذا سايرنا هذا التحليل لبعض السياسيين بالقول أن الهدف الأول من هجمات (11 سبتمبر) هو إسقاط الأنظمة العربية الموالية للغرب، فهذا يعني أن الهدف الحقيقي من ضرب الولايات المتحدة ما هو إلا لتمكين هذه الأخيرة من التدخل عسكريا في منطقة الشرق الأوسط تحت ذريعة محاربة الإرهاب و بسط نفوذها الكلي على المنطقة، و هو ما أدى بالعديد من المؤرخين و الصحفيين آنذاك بالقول بأن أحداث (11 سبتمبر) ما هي إلا خطة من الولايات المتحدة قامت بتطبيقها منظمة القاعدة، و بقي التساؤل

[359] اللواء أحمد عبد الحكيم، مهددات الأمن القومي العربي، الأمن القومي العربي في عالم متغير، المرجع السابق ص 352، 353.

[360] Jerrold D. Green, La politique américaine et le conflit israélo- Palestinien, Politique étrangère, Année 2002, volume 67, N°03, p 627. Vue le (11/08/2013) www.persee.fr/web/revues/.../polit/_0032-342x_2002_num_67_3_5209

حول مدى تواطؤ تنظيم القاعدة مع الولايات المتحدة الأمريكية في أحداث (11 سبتمبر 2001م).[361]

- بعد مرور أكثر من (12) عاما على أحداث سبتمبر (2001)، نجح الغرب في تطبيق سياسته المتعلقة بتفتيت و تجزئة معظم الدول العربية (الربيع العربي) لضمان أمن إسرائيل، لأن أمنها لا يتحقق إلا بإغراق الدول العربية في صراعات بين الأشقاء و بين مجموعات عرقية طائفية و دينية.

و عليه نتساءل عن السبب الذي يجعل من إسرائيل تسعى وراء تجزئة دول الشرق الأوسط و حتى الدول العربية، رغم *المساعدات المالية و الأسلحة و تفوقها الاقتصادي على دول المنطقة بل و اكتسابها السلاح النووي لضمان أمنها* .

الفرع الثاني: تجزئة الوطن العربي لضمان أمن إسرائيل

أسس زعماء المنظمة العالمية الصهيونية " دولة إسرائيل" على أساس ديني " العودة إلى الأرض الموعودة "، و تم اختيار فلسطين لإنجاح فكرة الهجرة إلى فلسطين " الوطن القومي اليهودي"، "وعد بلفور" ثم تم الإعلان عن قيام "دولة إسرائيل" بعد ما صدر قرار الجمعية العامة رقم 181(1947) المتضمن تقسيم فلسطين، و بالتالي فإن شرعية إسرائيل بل مسألة بقائها تتعلق بضرورة وجود خطر دائم خارجي يهددها، مما يستلزم تلاحم شعبها في صف واحد لصد الخطر الذي يهدد أمنها (الحروب الإسرائيلية العربية منذ 1948م) .

و حتى نتوصل إلى الإجابة حول المسألة المتعلقة بحاجة إسرائيل إلى تجزئة الوطن العربي لضمان أمنها، فإن التجزئة تؤدي إلى تقوية الانتماءات الدينية في المنطقة حتى و إن كان بشكل مصطنع، فالهدف هو سياسي يتمثل في إسكات التهديدات التي تحوم على إسرائيل.[362]

[361] Dans ce contexte, on peut citer les ouvrages de :
-Eric Laurent, La face cachée du 11 septembre, Chihab éditions, Alger 2005.
- Therry Meyssan, Le Pentagate, Carnot editions, France 2002.
- Therry Meyssan, 11 septembre 2001 – L'effroyable imposture – aucun avion ne s'est écrasé sur le pentagone, Carnot éditions, France 2002.
[362] Antoine Sfeir, Vers l'Orient compliqué, Op-cit, pp 133 – 145.

هذا من جهة، و من جهة أخرى نلاحظ اليوم وصول التنظيمات السياسية الإسلامية في العديد من الدول العربية (ليبيا، تونس و مصر)، و هذه التنظيمات يمكن أن تشكل دائما الخطر الذي يهدد أمن إسرائيل.

أصبحت دول منطقة الشرق الأوسط تواجه تهديدات متنوعة و خاصة بعد أحداث (11 سبتمبر)، فكانت لهذه الأحداث تداعيات على الأمن العربي و منه تقرير الهيمنة الأمريكية (الحرب ضد الإرهاب)، و تمكين المشروع الإسرائيلي باعتبار أن أمريكا و إسرائيل أصبحتا في خندق واحد بعد تلك الأحداث، فالأولى تحارب القاعدة و الثانية تحارب حزب الله اللبناني و حماس بغزة، و هو ما أطلق يد إسرائيل لترتكب اعتداءاتها المتكررة على الشعب اللبناني و الفلسطيني كما سبق و رأينا.[363]

و فيما يتعلق بالولايات المتحدة و نظرا لوضعية القوة المهيمنة على العالم، فإنها تجد أعداء لها في كل مكان، لذلك فبعد الاتحاد السوفييتي، أصبح أعدائها هم العراق، إيران، كوريا الشمالية و حتى الصين، و لم تتردد في استخدام العنف لحماية مصالحها و مصالح حليفها إسرائيل، و هنا تصبح النزاعات غير متوازنة و نعني به عدم التوازن في الوسائل العسكرية، كما أصبحت العمليات العسكرية تنفذ في شكل تحالفات دولية لضمان غطاء شرعي دولي أكبر.[364]

ـ إذا كان الغرب القوي قد حدد إستراتيجية للدفاع عن مصالحه عسكريا في كل مناطق العالم، فما هي الوضعية بالنسبة للأمن القومي العربي في ظل هذه الظروف الصعبة التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط و خاصة الدول العربية ؟

يعتبر الأمن العسكري المكون الرئيسي للأمن، ذلك أن التهديدات و المخاطر الخارجية ذات الطابع العسكري قد تؤدي إلى تدمير كل ما تم تحقيقه من إنجازات في مجالات عديدة، و هو ما جعل العديد من الدول خاصة تلك المهددة في أمنها أن تخصص ميزانية كبيرة في مجال الإنفاق الأمني و هو دافع أساسي للتطور التكنولوجي العسكري الخارق للدول العظمى بحيث أصبحت تتبنى عدة نظريات حربية (الحرب الإلكترونية، الحرب المعلوماتية، الحرب الفضائية..) و تقوم إسرائيل باستثمار نتائج هذا التطور و تسهم الصناعات العسكرية الإسرائيلية به مهددة بذلك الأمن القومي العربي بمخاطر كبيرة.

[363] مدحت أيوب، الأمن العربي في عالم متغير، الأمن القومي العربي في عالم متغير، المرجع السابق، ص 29 - 35.
[364] Paul-Ivan de saint Germain, Demain Quelles missions de défense ? Op-cit, p 1, 3, 4.

مر الأمن القومي العربي في جانبه العسكري منذ توقيع ميثاق جامعة الدول العربية (1945م) إلى يومنا هذا بعدة مراحل، كما عرف عدة صعوبات أضعفت هذا الأمن و حالت دون تحقيقه و هي:

- عدم نجاح الدول العربية في بناء جيوش قادرة على الدفاع و صد عدوان الجيش الإسرائيلي و الحيلولة دون احتلاله لقسم من أراضي هذه الدول المجاورة.
- عدم إنفاق القادة العرب و منذ البداية على سياسة موحدة اتجاه إسرائيل، فالبعض كان يرى استخدام القوة العسكرية لتحرير كامل فلسطين، بينما يرى البعض الآخر الاعتراف بإسرائيل و المطالبة السلمية بتطبيق قرارات الشرعية الدولية و انسحابها من الأراضي العربية المحتلة لإقامة دولة فلسطين.
- اختلاف القادة العرب على إستراتيجية التحرير، فالبعض اختار حرب التحرير الشعبية، و البعض الآخر اختار حرب الجيوش النظامية.
- عدم اتفاق القادة العرب على إقامة بنية عسكرية موحدة مكونة من قيادة عامة و هيئة أركان و قوة ردع عربية تستطيع الموازنة مع الجيش الإسرائيلي.
- عدم الاتفاق لتحديد نسبة تحمل الأعباء لكل دولة، و عدم إقامة هيئة صناعية عسكرية و عدم إقامة أكاديمية عربية لإعداد القادة و الأركانات لكافة الجيوش العربية.[365]

أما فيما يتعلق بانتشار أسلحة الدمار الشامل و السلاح النووي

هي وسيلة ردعية تحمي الدولة بها أمنها و أمن شعبها و مصالحها، و قد عرفت منطقة الشرق الأوسط في مجال انتشار أسلحة الدمار الشامل (البيولوجية و الكيماوية و النووية) تطورا كبيرا و قد كشفت عنه حرب الخليج (1991م) و قضية هذه الأسلحة في العراق و التي سعت الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة تحت المظلة الأممية تجريد العراق منها، و يتطلب الوصول إلى التحكم في السلاح النووي و البيولوجي جهودا كبيرة و أموالا طائلة أكثر من التحكم في السلاح الكيماوي و الذي كان يعتمد عليه العراق قبل تجريده منه.

أما دولة باكستان، فبالرغم من الحالة المالية و الاجتماعية الصعبة، فقد استطاع تطوير برنامج نووي للوصول في الأخير إلى اكتساب السلاح النووي.[366]

تملك إسرائيل لوحدها في منطقة الشرق الأوسط الكهرباء من مصدر نووي (مفاعل ديمونة الإسرائيلي بصحراء نجف و الذي أنشأته فرنسا لها بعد أزمة قناة السويس 1956م)، لذلك فإن إسرائيل

[365] رزق إلياس، المكون العسكري للأمن القومي العربي، الأمن القومي العربي في عالم متغير، المرجع السابق ص 275، 282، 283.

[366] Jean François Daguzan, La prolifération : Mythes ou réalité ?, Fondation pour la recherche stratégique, p 1-8, extrait des cahiers de Mars, N°172, 1e Trimestre, 2002, p 19 - 26. vue le (13/09/2013)www.frstrategie.org

هي القوة النووية الوحيدة بمنطقة الشرق الأوسط، و هي تتابع إستراتيجية نووية غامضة حول الاستعمال العسكري للذرة.

أما مصر، فقد أعادت نشاطها النووي و الذي جمد لمدة (20) عاما كي تبني بمساعدة الصين مفاعل نووي شرق الإسكندرية بمبلغ (1,7) مليارا من الأورو يصبح شغالا في (2017م)، و تنوي مصر بناء (03) مفاعلات نووية بمساعدة روسيا خلال (2020م) لإشباع حاجاتها فيما يتعلق بالطاقة النووية، و يمكن لمصر بهذه المفاعلات النووية الأربع أن تحقق نفوذا في منطقة الشرق الأوسط بالمستقبل.

أبرمت مملكة الأردن عدة اتفاقيات في (2008م) مع كل من الصين، فرنسا، روسيا و الولايات المتحدة لإنشاء مفاعلات نووية بهدف التزويد بالطاقة، كما طالب مجلس التعاون الخليجي(CCG) بحقه في التحكم في إنتاج الطاقة النووية المدنية بداية من (2009م).

تحتوي منطقة الشرق الأوسط على ثلاث دول مسلمة غير عربية، حققت تقدما كبيرا في مجال برامجها النووية و هي باكستان (و سبقت الإشارة إليه)، تركيا و إيران، و قد بدأ البرنامج التركي أثناء الحرب الباردة بعد انضمامها للحلف الأطلسي، فأنشأت في (1956م) أمانة عامة للجنة الطاقة الذرية لتركيا و الذي استبدل في (1982م) بالمعهد التركي للطاقة النووية، و بعد وصول الحزب الإسلامي إلى الحكم في (2002م)، بدأ بتطبيق إستراتيجية وطنية لتنمية الطاقة النووية للتزويد بالكهرباء، و هي تملك اليوم(05) مفاعلات نووية تستغل في الميدان المدني.[367]

أما إيران، فقد صرحت الإدارة الأمريكية بأن ما تقوم به الحكومة الإيرانية فيما يتعلق بتطوير برنامجها النووي، بأنه بمثابة خطر على الشعب الأمريكي و أن إيران بحد ذاته هو تحدي للجيل الأمريكي القادم، و ستكون إيران في صلب السياسة الخارجية الأمريكية حتى عام (2020م)، و إن كانت التوقعات تشير إلى إمكانية هذا البلد من اكتساب السلاح النووي في غضون سنتين أو ثلاث، إلا أن الوكالة العالمية للطاقة الذرية، أكدت بعدم وجود أي دليل يبرهن وجود برنامج عسكري نووي إيراني.[368]

---

[367] Brahim Saïdy, Le nucléaire civil dans les stratégies de sécurité énergétique au Maghreb et au Proche-Orient, chaine Raoul Dandurand en études stratégiques et diplomatiques, Université du Québec, Montréal, Révision : Anne Lucie Acar, Bibliothèque Nationale du Québec 2009, p 16,17.

. Vue le (avril 2013)www.dandurand.vqam.ca

[368] توفيق المديني، العرب و تحديات الشرق الأوسط الكبير، المرجع السابق، ص 87،88.

الباب الثاني: دور الجمعية العامة في حفظ السلم و الأمن الدوليين في القضية الفلسطينية و الحالة في الشرق الأوسط

تتميز الجمعية العامة للأمم المتحدة بدور استثنائي في حفظ السلم و الأمن الدوليين، و يعود الدور الرئيسي إلى مجلس الأمن بحيث منحه ميثاق المنظمة سلطات واسعة للقيام بمهامه المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين، و في المقابل فإن الامتياز الذي خص به الميثاق الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن و نقصد بذلك حق الاعتراض " الفيتو "، أدخل مجلس الأمن في حالات شللا و إخفاقا جعلته يعجز عن القيام بمهامه على أكمل وجه، و أمام تعارض مصالح الدول الكبرى، أصبحت حالات الإخفاق تتكرر باستمرار سواء في عهد الثنائية القطبية أو في عهد الهيمنة الأمريكية بعد انهيار المعسكر الشرقي.

و للخروج من المأزق الذي أصبح مجلس الأمن يعيشه بسبب حق الاعتراض، استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تجد مخرجا للمأزق أثناء الحرب الكورية (1950م) و هو ما يعرف بقرار الجمعية العامة " الاتحاد من أجل السلام " أو قرار "أشيسون " أو القرار رقم 377(1950) باسم الدبلوماسي الأمريكي صاحب القرار، و استطاع مجلس الأمن بفضل القرار رقم 377(1950) أن يخرج من حالة الشلل التي تصيبه بسبب الفيتو، فيستدعى الجمعية العامة في دورة استثنائية طارئة لتنظر في المسألة، و قد استخدم القرار (رغم التشكيك في مشروعيته من طرف عدة دول كبرى) في عدة أزمات و من بينها الحالة في الشرق الأوسط بما فيها القضية الفلسطينية.

و ما زالت تعلق آمالا على قرار "الاتحاد من أجل السلام " في حل القضية الفلسطينية كلما عرض مشروع قرار للتصويت عليه في مجلس الأمن، يتضمن إدانة لإسرائيل بسبب ممارساتها للسياسة العدوانية على الشعب الفلسطيني، أو فيه طلب لإسرائيل بالإقلاع عن تطبيقها السياسة التوسعية و بناء المستوطنات فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فكل مشروع من هذا النوع يصطدم بصفة مطلقة بحق الاعتراض الأمريكي (سبقت الإشارة إلى ذلك في القسم الأول من البحث)، فيصبح مجلس الأمن في حالة شلل، و تتجه الأنظار إلى الجمعية العامة فيتم استدعائها في دورة استثنائية طارئة بناءا على القرار رقم 377(1950)، و لكن ما هو معلوم، فإن

الجمعية العامة لا تصدر سوى توصيات غير ملزمة حتى و لو كان الأمر في إطار " قرار الاتحاد من أجل السلام "، فكلما تعلق الأمر بتفعيل نصوص الفصل السابع من الميثاق، فلا يكون أمام الجمعية العامة سوى التوصية لمجلس الأمن باتخاذ التدابير ألازمة.

و أمام هذه الحلقة المغلقة بين مجلس الأمن و الجمعية العامة، أدركت أطراف النزاع الإسرائيلي العربي و الإسرائيلي الفلسطيني، بأنه لا مفر من تسوية النزاع خارج نطاق الأمم المتحدة، فبين قرار "الاتحاد من أجل السلام" و " مسار السلام " كانت النتيجة واحدة، فباستثناء اتفاقيات السلام الإسرائيلية المصرية و الإسرائيلية الأردنية التي أبرمت خارج نطاق الأمم المتحدة، ما زال حل القضية الفلسطينية يتأرجح بين حل الدولتين أو حل الدولة الواحدة بقوميتين.

الفصل الأول : النزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

منح ميثاق الأمم المتحدة سلطات للجمعية العامة في مسائل حفظ السلم و الأمن الدوليين، إلا أن الجمعية العامة لها اختصاصات خاصة بها و أخرى تتقاسمها مع مجلس الأمن، و جاءت المادة (12) من ميثاق المنظمة لتبين أنه في حالة ما إذا كان مجلس الأمن بصدد معالجة مسألة تتعلق بحظ السلم و الأمن الدوليين، فلا يجوز للجمعية العامة أن تصدر توصيات بشأن المسألة، و هذا لا يعني سوى أن الجمعية العامة تتبع مجلس الأمن في مسائل حفظ السلم و الأمن الدوليين.

بعد ما صدر قرار الجمعية العامة رقم 181(1947م) و القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية و يهودية، اعتبر القرار شهادة ميلاد الدولة العبرية من جهة، و من جهة أخرى تم طعن القرار في مسألة شرعيته باعتبار الجمعية العامة قد تجاوزت اختصاصاتها التي منحها لها ميثاق المنظمة، و بعد الإعلان عن قيام "دولة إسرائيل"، طلبت هذه الأخيرة الانضمام إلى الأمم المتحدة و تم قبول طلبها تحت شرطين، احترام إسرائيل للقرارين 181(1947) و 194(1948) للجمعية العامة.

عرفت منطقة الشرق الأوسط سلسلة من النزاعات المسلحة بسبب النزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، و في كل نزاع تدخلت الجمعية العامة لتصدر قراراتها بشأن المسألة، كما خصصت الجمعية العامة هيئات فرعية تابعة لها تتكفل بمسائل اللاجئين الفلسطينيين نتيجة الحروب الإسرائيلية العربية، و هيئات فرعية أخرى خاصة بتكريس حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، و استطاعت القضية الفلسطينية أن تحضي باهتمام خاص على مستوى الجمعية العامة في ظل الأغلبية الجديدة المشكلة من دول عدم الانحياز، و كانت النتيجة أن تحصلت منظمة التحرير الفلسطينية على مركز عضو مراقب بالمنظمة، و استمر الكفاح الفلسطيني لنيل العضوية الكاملة بالأمم المتحدة، إلا أن الهيمنة الأمريكية على أجهزة الأمم المتحدة حالت دون تحقيق الهدف، و اكتفت فلسطين بمركز دولة غير عضو بالأمم المتحدة.

و في كل مرة كانت الولايات المتحدة تستخدم حقها في الاعتراض لحماية إسرائيل، اضطر مجلس الأمن إلى استدعاء الجمعية العامة في دورة استثنائية طارئة بناء على قرار " الاتحاد من أجل السلام " لتجاوز حالة الشلل التي أصابت مجلس الأمن بفعل الفيتو الأمريكي، و بالرغم من استخدام هذا القرار في العديد من القضايا بعد استخدامه لأول مرة بمناسبة الحرب الكورية (1950م)، لكن منذ أن صدر القرار

في هذا التاريخ و هو محل جدل حاد بين مؤيد و معارض له على اعتبار أنه قد سلب الاختصاص الأصلي لمجلس الأمن فيما يخص مسألة حفظ السلم و الأمن الدوليين لصالح الجمعية العامة.

مما سبق، سأعرض إلى مسألة قرار الجمعية العامة القاضي بتقسيم فلسطين و مسألة شرعيته في المبحث الأول، و أخصص المبحث الثاني إلى النزاع الإسرائيلي العربي أمام الجمعية العامة، و أعالج مسألة قرار "الاتحاد من أجل السلام" و مسألة مشروعيته في المبحث الثالث.

المبحث الأول : قرار الجمعية العامة القاضي بتقسيم فلسطين و مسألة شرعيته

بعد ما أحالت بريطانيا ملف القضية الفلسطينية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، شكلت الجمعية العامة لجنة (UNSCOP) الخاصة بفلسطين مهمتها الوصول إلى حل يرضي أطراف النزاع، فقدمت تقريرها النهائي في (أوت 1947م) إلى الأمين العام و لتخلص إلى حل يكمن في تقسيم فلسطين إلى دولتين، دولة يهودية و أخرى عربية و جعل القدس منطقة دولية.

هز قرار الجمعية العامة رقم 181(1947) و القاضي بتقسيم فلسطين الشرعية الدولية، حيث خلق مأساة مزمنة بقيت المنطقة تتخبط فيها منذ تاريخ ذلك القرار، و بعد صدور قرار التقسيم و قبوله من طرف اليهود و رفضه من طرف العرب، تعالت الأصوات لتندد بهذا القرار و الذي يعتبره الكثيرون قرار غير شرعي، فالجمعية العامة للأمم المتحدة جهاز أممي غير مختص لإصدار مثل هذه القرارات.

و بالتالي سأعالج في المطلب الأول من المبحث، مسألة شرعية القرار رقم 181(1947م) القاضي بتقسيم فلسطين، و أخصص المطلب الثاني للبحث في مسألة عضوية إسرائيل و شروط انضمامها لمنظمة الأمم المتحدة و الذي علق بقبولها تنفيذ قرار التقسيم و القرار المتعلق بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

المطلب الأول: شرعية قرار الجمعية العامة المتضمن تقسيم فلسطين

ما زال الجدل قائما إلى غاية هذا التاريخ حول شرعية قرار الجمعية العامة 181 الصادر بتاريخ (29 نوفمبر 1947م) و الذي قررت الجمعية العامة بموجبه تقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة عربية و أخرى يهودية على أساس أنه الحل الوحيد لفض النزاع بين اليهود و الفلسطينيين.

و بالرجوع إلى نصوص ميثاق الأمم المتحدة، فالجمعية العامة لا يخولها الميثاق سلطة اتخاذ أي قرار لتقسيم أي إقليم واقع تحت الوصاية و ينتظر شعبه تقرير مصيره، و باتخاذها قرار تقسيم فلسطين، فقد تجاوزت الجمعية العامة اختصاصها، و عوضا أن ترجع الحق إلى أهله عملا بمبدأ العدالة و الإنصاف الذي تأسست عليه منظمة الأمم المتحدة، قامت الجمعية العامة بتقسيم الحق بين المغتصب و صاحب الحق.

تقتضي مسألة البحث في شرعية القرار رقم 181(1947م) القاضي بتقسيم فلسطين، إلى الرجوع إلى مضمون القرار و الذي هو عبارة عن توصية صادرة من الجمعية العامة باعتبارها جهاز لا يصدر سوى قرارات غير ملزمة و هو عنوان الفرع الأول لهذا المطلب، ثم العودة إلى الظروف التي سبقت صدور القرار و التي تورطت فيها الدول الكبرى بما فيها الوكالة اليهود و استعملت كل الوسائل حتى يصدر القرار، و هو ما سأتطرق إليه في الفرع الثاني من المطلب.

الفرع الأول: "التوصية" بخطة لتقسيم فلسطين ضمن القرار 181(1947)

استمرت المناقشة لمدة طويلة بالجمعية العامة في الفترة ما بين (16 سبتمبر إلى 29 نوفمبر 1947م) خلال الدورة الثانية حول مسألة تقسيم فلسطين ليتم تبني مخطط التقسيم ب (33) صوتا من بينهم أصوات الولايات المتحدة، الاتحاد السوفييتي و فرنسا، ضد (13) صوتا من بينهم أصوات الدول العربية، كوبا، اليونان، تركيا...) و (10) أصوات ممتنعة كانت بريطانيا من بينهم، ثم تم تكليف لجنة مشكلة من (05) أعضاء مهمتها تنفيذ قرار التقسيم. [369]

مهما يكن الأمر ، فإن مخطط التقسيم لن يتم تنفيذه أبدا، أما مسألة قبول القادة الصهاينة بمخطط التقسيم كان في إطار خطة خاصة، فلم يكونوا مستعدين للتخلي عن حلمهم المتمثل في إنشاء " Eretz Israël " فالحدود التي تضمنها قرار التقسيم لا تخدم حلمهم، أما رفض القادة العرب لقرار التقسيم، فلم يكن فقط بسبب المساحة التي اقتطعت من أرضهم و التي لم تكن تتناسب مع عدد السكان الفلسطينيين، بل رفض المخطط على أساس أي تواجد لدولة يهودية فوق أرضهم، أما الموقف البريطاني و الذي جاء على أساس امتناعها عن التصويت مع القرار، فكان بسبب خلافها مع الأمم المتحدة، و كانت ترفض أي وجود دولي بفلسطين و الذي سيضعف أكيدا من نفوذها بالمنطقة. [370]

إن البحث في مسألة شرعية قرار التقسيم 181(1947م)، جعل الباحثين في الموضوع يتساءلون عن الطرف الذي يملك الملكية القانونية للسيادة على إقليم فلسطين حتى يقوم بتقسيمه إلى اثنين.

[369] Jean Batiste Duroselle, André kaspi, Histoire des relations internationales, Op-cit, p 108.
[370] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, 522

إذا كانت السيادة تتغير على الإقليم بفعل القوة (الحرب) و هذا قبل القرن XX ثم يتم إضفاء الشرعية على الإقليم المكتسب من خلال اتفاقيات الصلح بين المنتصر و المنهزم، فقد تغير المفهوم بظهور حق الشعوب على الإقليم في بداية القرن XX خاصة عند ظهور عصبة الأمم و التي بدأت تكرس هذا الحق، و بإنشاء منظمة الأمم المتحدة تم تكريس حق الشعوب في تقرير مصيرها.

و بالرجوع إلى القضية الفلسطينية، فقد كان الشعب الفلسطيني شعبا واقعا تحت السيطرة العثمانية بمباركة بريطانيا، و هو منذ ذلك الحين ينتظر تقرير مصيره مثل باقي شعوب العالم و التي سعت الأمم المتحدة إلى تصفية الاستعمار من خلال العديد من قراراتها، و لكن ما حدث هو العكس، فقامت الجمعية العامة بانتزاع الصفة القانونية للفلسطينيين كأصحاب السيادة على إقليمهم عندما أصدرت القرار رقم 181(1947م).

ـ فهل كانت الجمعية العامة مؤهلة للقيام بذلك؟ فما لم تستطع القيام به عصبة الأمم و بريطانيا المنتدبة على فلسطين، قامت به الجمعية العامة لكن جزئيا من خلال قرار التقسيم رقم 181. [371]

طرحت عدة حجج حول صحة أو عدم صحة القرار قانونيا، و لذلك اقترحت بعض الدول طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية يتعلق بمسألة اختصاص الجمعية العامة لمعرفة مدى توافق مخطط التقسيم مع ميثاق الأمم المتحدة، لكن الطلب رفض بصوتا واحد، و بالتالي لم يتم اللجوء آنذاك إلى المحكمة الدولية للفصل في مسألة اختصاص الجمعية العامة في إصدارها القرار رقم 181. [372]

يمكن تحليل القرار رقم 181(1947م) شكلا و مضمونا.

من الناحية الشكلية: فإن الجمعية العامة " توصي" فقط و هي غير مؤهلة للقيام بغير ذلك، و الثابت أن التوصية غير ملزمة و لا يمكن القول بخلاف ذلك، و لا يمكن اعتبار القرار 181 الصادر من الجمعية العامة و الذي هو مجرد توصية بأنه مخالف لكل قرارات الجمعية العامة و يتمتع بإلزامية.[373]

و قد أجبر ممثل إسرائيل بالتصريح بذلك في تلك الفترة.[374]

---

[371] Monique CHemillier-Gendreau, Retour sur la résolution 181, Extrait de l'ouvrage « Droits pour tous ou loi du plus fort, regards militants sur les Nations Unies », Eddu Cetim, ISBN 2-88053-034-2, 432 pages, 2005.
. Vue le 21/11/2013www.cetim.ch/fr/documents/05-onu2chemillier.pdf

[372] La question de la Palestine, Nations Unies, Op-cit, p 20.

[373] Dans la déclaration d'indépendance d'Israël (14 mai 1948) faisant référence à la résolution 181(1947) de l'assemblée générale de l'ONU prévoyant la création d'un Etat juif indépendant dans l'Etat d'Israël, et invita les habitants du pays à prendre les mesures nécessaires pour appliquer ce plan, car la reconnaissance par les Nations Unies du droit du peuple juif à établir son Etat indépendant ne saurait être révoquée.

كما تم التأكيد في إعلان الاستقلال" لدولة إسرائيل" بأن القرار رقم 181 للجمعية العامة الذي يعترف بحق اليهود في إقامة دولتهم، لا يمكن إلغائه، و بالتالي فهو يكتسب صفة إلزامية، و في هذا المجال نتساءل كيف بذلت القوى الكبرى آنذاك كل مجهوداتها حتى تؤكد بأن قرارات الجمعية العامة غير ملزمة (مجرد توصية) خاصة عندما يتعلق الأمر بالقرارات الكبرى للجمعية العامة في فترة (1960م - 1970م)، حول النظام الاقتصادي الجديد، و تقبل بإضفاء صفة الإلزامية للقرار 181.

أما من ناحية مضمون القرار: تتوجه الجمعية العامة من خلال النص إلى الحكومة البريطانية و كل الدول لتوصيتهم بتبني و تنفيذ مخطط التقسيم المعلن عنه، إلا أنه لا يملك أي طرف (السابق ذكرهم) طبقا للقانون الدولي الاختصاص ألازم و لا السلطة للقيام بذلك، فلا الأمم المتحدة و لا قبلها عصبة الأمم لديها أي اختصاص على أي إقليم كان، فكل تصرفاتهم (طبقا لميثاق الأمم المتحدة) تدخل في نطاق احترام سلامة إقليم كل الدول الموجودة و حق الشعوب في تقرير مصيرها. [375]

و بالتالي حتى يتم إضفاء الشرعية الدولية على الكيان الصهيوني، تم خرق ميثاق الأمم المتحدة اعتقادا منهم بحياد المنظمة، و لم يتوقف الأمر إلى هذا الحد بل تم و من خلال القرار 181 الاعتقاد بان القرار جاء تطبيقا لمبدأ احترام حقوق الضحايا، فتم خلق مفهوم " التقسيم" لأرض فلسطين إلى دولتين، و هي خدعة أخرى كي يتم الاعتقاد بأن الجمعية العامة عدلا منها أصدرت القرار 181 كي تنصف طرفين متنازعين و اعتبرته حل وسط يرضي الجميع، فالقضية الفلسطينية ليست نزاع إقليمي بل هي حق شعب في العيش فوق أرضه مثل باقي شعوب العالم.

ـ فكيف يمكن الفصل في قضية حق بتقسيم الحق إلى اثنين ؟

و بمعنى آخر، قامت الجمعية العامة بتقسيم أرض مغتصبة إلى قسمين، قسم إلى الضحية (الفلسطينيون) و قسم ثاني إلى المغتصب (الصهاينة) دون أن تحدد ملكية أرض فلسطين و فصلت في الموضوع و فصلت في النزاع على أساس أنه نزا ع إقليمي بين دولتين، و السبب أنه لو قامت الجمعية العامة بتحديد من هو صاحب الأرض لكان عليها لزاما أن تعترف بسيادة السكان الأصليين لفلسطين، فقرار التقسيم يوحي بأنه قرار عادل و منصف، لكنه يخفي الاغتصاب للأرض و الحرمان. [376]

---

[374] Martine Gozlane, Israël contre Israël, l'autre menace, éditions de l'archipel, Paris, 2012 p 240.

[375] Monique CHemillier-Gendreau, Retour sur la résolution 181, Op-cit, p 1 sur 3.

[376] Mondher Sfar, Pour l'éradication du sionisme : Comment l'ONU a rayé la Palestine

و يبقى القرار بما يحمله من ثغرة في مضمونه "التقسيم" غير شرعي في المنطق القانوني و المتمثل في موافقة الشعب الفلسطيني بالتقسيم لأنه صاحب السيادة على أرضه، و للجمعية العامة أن توصي كيف تشاء، و لكن يبقى القرار مجرد توصية صحيحة، و لكن ما هو غير صحيح هو المنطق الذي يتم من خلاله تحويل هذه التوصية إلى قاعدة آمرة ملزمة للجميع.

و ما كان ينتظر من الجمعية العامة هو الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم طبقا للفصل الرابع من ميثاق المنظمة و المتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فهذه "التوصية" غير الملزمة مست بشيء لم يكن من سلطات الجمعية العامة و لا من الدول الأعضاء، بل تدخل ضمن الفترة الاستعمارية هي في طور القضاء عليها نهائيا.

إن المبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة و المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها و إدانة الاستعمار و حضر أي تغيير يطرأ على الأقاليم للشعوب التي لم تتحرر بعد من الاستعمار، أصبحت لها طابع القانون الآمر له قيمة ملزمة، و قد تم التأكيد على الطابع الإلزامي لهذه المبادئ من خلال الاتفاقيات الكبرى و العهدين الدوليين لحقوق الإنسان، و بالتالي أصبحت هذه الحقوق قاعدة قانونية آمرة عامة تسمو على باقي القواعد، و قد أكدت لجنة القانون الدولي على ذلك، و حتى الفقه لم يختلف على حق الشعوب في تقرير مصيرها بأنه من القواعد الآمرة.

و في هذا السياق جاءت اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات (1969م) لتبين أنه في حالة تعارض أي اتفاق مع قاعدة آمرة جديدة في القانون الدولي، فإن الاتفاق يصبح باطلا و ينتهي، و بمعنى آخر، تؤكد هذه المادة على رجعية الأثر بالنسبة للقاعدة الجديدة في القانون الدولي، و بما أن حق الشعوب في تقرير مصيرها و سلامة ترابها من القواعد الآمرة، إذا كل التصرفات المتعلقة بفلسطين و التي تمت خلال الفترة الانتدابية هي باطلة و منتهية، و بالتالي يبقى الشعب الفلسطيني هو صاحب السيادة على إقليمه، فلا يمكن للقرار 181 أن ينقل ملكية أرض فلسطين من الفلسطينيين لمصلحة شعب آخر حتى و لو منحنا هذا الأخير خصائص الدولة. [377]

---

de la carte, Document historique sur le sionisme et le partage de la Palestine, Manifeste N°04, septembre 2006, p 11, 12.

[377] Monique CHemillier-Gendreau, Retour sur la résolution 181, Op-cit, pp 1,2 sur 3.

لقد كان القرار 181 خرقا للشرعية الدولية شوه سمعة المنظمة الدولية لأنه اعتراف نهائي لدولة إسرائيل بفلسطين، و هو يشكل لكل الحركات المتطرفة الأساس لكل احتلال للأرض بالقوة خرقا للقانون و للشرعية الدولية، كما أفقد مصداقية المنظمة في إمكانية وصولها إلى حل للنزاع و الذي يمثل خطرا متواصلا على استقرار المنطقة كلها، مما يجعل القول بأن هناك تواطؤ إرادي أو لا إرادي للمنظمة من خلال القرار 181 الذي أريد له أن يكون حلا للمشكلة اليهودية التي كانت أوروبا تتحملها منذ عقود. [378]

كما يرى بعض المحللين القرار أنه غير شرعي و باطل لأنه ينص على قيام دولتين في وقت واحد، فقامت دولة إسرائيل دون دولة فلسطين، فالقرار 181 لابد من تطبيقه بالكامل دون تجزئته، إلا أنه يستحيل الاقتناع بهذا التحليل بعد ما عرضنا سابقا إلى تحليل مفصل للقرار 181 شكلا و مضمونا.

رغم عدم شرعية قرار التقسيم للجمعية العامة كما سبق و رأيناه، إلا أنه أصبح قاعدة أساسية في مسار السلام العربي الإسرائيلي و يتمسك به الجانب الفلسطيني لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة التي نص عليها القرار بالرغم من أنه يوم صدوره رفضه العرب و الفلسطينيون و كان سببا في حروب دامية بينهم و بين إسرائيل، لكن اليوم تغير الموقف العربي و الفلسطيني و أصبح لا يهمهم شرعية أو عدم شرعية القرار، فالأهم هو تطبيق القرار بأكمله بعدما استفادت منه إسرائيل لأكثر من (65) عاما.

لذلك، فهذا الاتجاه الفلسطيني الحالي يؤكد على أن القرارات الدولية لا تسقط بالتقادم، بل تحافظ على قانونيتها و استمراريتها و خاصة قرار التقسيم رقم 181، و هو ما يؤكد عليه أساتذة في القانون الدولي و منهم " توماس ماليسون" بقوله أن القرار 181 ما زال يتمتع بالصفة القانونية و الاستمرارية، كما أنه عند التصويت عليه تمتع بالقوة الملزمة باعتباره اعتمد بأغلبية ثلثي أصوات الجمعية العامة اللازمة للمسائل الهامة و التي تضمنت صوتاي كل من الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي. [379]

بما أن القرار رقم 181(1947م) المتضمن تقسيم فلسطين قد حاز على أغلبية أصوات ثلثي الأعضاء بالجمعية العامة، فهذا يستوجب البحث في مسألة كيف حاز القرار على هذه الأغلبية بالجمعية العامة.

[378] Mohamed Fadhel Troudi, La gestion du conflit israélo-palestinien : la défaite du droit Op-cit, p 150.

[379] عبد الناصر قاسم الفرا، حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني، المرجع السابق، ص 32.

الفرع الثاني: تورط القوي الكبرى في إصدار القرار 181(1947) القاضي بتقسيم فلسطين

إن ميلاد الدولة اليهودية ما هو إلا نتاج قرار رئيسي للقوى الكبرى لإقامة سيادة سياسية غربية بمنطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية، كما أن أصحاب هذا المشروع وضعوا الحدود لهذه الدولة، و هم أيضا من حددوا التخطيط الجغرافي للدولة اليهودية، و هم من يمكنهم تغييره لصالح أي حرب في المنطقة.[380]

و الدليل على أن مخطط التقسيم كان من صنع القوى الكبرى، هو رفض إسرائيل الاعتراف آنذاك بالحدود التي تضمنها القرار، و ما قبلت بالقرار إلا لأنه يشكل شهادة ميلاد" لدولة إسرائيل" فقط ولم تتقيد بمضمون القرار، و لذلك ظهرت الإرادة المهيمنة للدولة الفتية في التوسع على حساب جيرانها العرب.[381]

في هذه الظروف الصعبة التي كان يعيشها المجتمع الدولي (بداية الحرب الباردة بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي في نفس السنة 1947م)، و قبل إصدار القرار 181، اقترح لبنان العضو الكامل الحقوق في الأمم المتحدة بديلا لمخطط التقسيم و يتمثل في إنشاء دولة فدرالية أو كنفدرالية بفلسطين، لكن الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي عملا كل ما في وسعهما لإنجاح مخطط تقسيم فلسطين بدلا من الدولة الفدرالية، كما مارست القوتان ضغوطات كبيرة في حضن الأمم المتحدة و خارجها حتى يصدر القرار رقم 181، و بالتالي فقبل صدور القرار كان قد تم حسم الأمر من طرف الدولتين، فالحل بالنسبة لهما يكمن في تقسيم فلسطين و قيام دولة يهودية و أخرى عربية. [382]

كما سبقت الإشارة إليه، فقد استمرت أعمال اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة تقرير (UNSCOP) مدة شهرين، لتسفر المفاوضات في الأخير على اتفاق معقدا لكنه ضروري إلى درجة جعلت بريطانيا تؤكد على انسحابها من فلسطين هروبا من المشكلة الفلسطينية، و حددت تاريخ الانسحاب في (1 أوت 1947م)، أما الولايات المتحدة، فقد صرح ممثلها بالأمم المتحدة بأن الوفد الأمريكي يدعم المبادئ الأساسية المتخذة بالإجماع و مخطط الأغلبية للجنة التحقيق للأمم المتحدة و القاضي بتقسيم فلسطين.

---

[380] Mondher Sfar, La trahison de Léon Blum, Pour l'éradication du sionisme : Comment l'ONU a rayé la Palestine de la carte, Op-cit, p 14.

[381] Mohamed Fadhel Troudi, La gestion du conflit israélo-palestinien : la défaite du droit Op-cit, p 151.

[382] Pere Vilanova, Israël/Palestine, Processus de paix ou blocage et asymétries ? politiques méditerranéennes / le Moyen-Orient, Med 2012 , p 194.

. Vue le 19/12/2013www.lemed.org/observatori-fr/arees-danalisi/arxius.../Vilanova_fr.pdf

أما ممثل الاتحاد السوفييتي، فقد أكد ممثله بالأمم المتحدة بأن الحجج التاريخية و القانونية لا يمكن أن تكون و لا يجب أن تكون فاصلة في حل القضية الفلسطينية، فالمشكل الأساسي يكمن في حق الشعبين اليهودي و العربي بفلسطين في تقرير مصيرهم، و لابد للجمعية العامة أن تأخذ بعين الاعتبار معاناة اليهود خلال الحرب العالمية الأخيرة، فاليهود يناضلون من أجل دولة خاصة بهم، و سوف يكون من ألا عدل لو منعناهم من بلوغ هدفهم.

و أمام هذا الاتفاق بين كل من الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي لم يبق للجنة الخاصة سوى صياغة النص مع بعض التعديلات الإقليمية و إجراءات خاصة بالفترة الانتقالية. [383]

رفضت بريطانيا حل الدولتين لكن اعتراضها لم يكن له صدى، لذلك مر المشروع الأمريكي السوفييتي بواسطة اللجنة الخاصة و حاز على (25) صوتا مع المشروع، (13) صوتا ضد المشروع، و (17) امتناعا و (02) غياب، و كان من الضروري أن يحوز المشروع على ثلثي أصوات الأعضاء حتى يصدر قرار التقسيم، لكن ما حدث هو نقص صوتا واحد ليحوز على الأغلبية المطلوبة، و أعربت عدة وفود عن إمكانية تغيير رأيها.

أمام هذا الوضع عملت الإدارة الأمريكية كل ما في وسعها كي يتحصل مشروع قرار التقسيم على الأغلبية في (29 نوفمبر 1947م)، ذلك أن فوز " H. Truman" بالانتخابات الرئاسية بالولايات المتحدة مرتبطا بمدى نجاح قرار التقسيم بالأمم المتحدة، و بالتالي أصبحت الدول الأعضاء بالجمعية العامة و التي عبرت عن رأيها بالامتناع عن التصويت(Les Nations Abstentionnistes) هدفا للإدارة الأمريكية و للوكالة اليهودية، فكل الوسائل كانت جائزة لإقناعهم بصفة أو أخرى للتصويت مع القرار و من ذلك:

- أعلمت مؤسسة المطاط الأمريكية "Firestone " دولة ليبريا بأنها ستعيد النظر في مشاريعها بالبلاد في حالة ما لم تصوتا ليبريا مع قرار التقسيم. [384]
- أما فرنسا و التي امتنعت عن التصويت في (25 نوفمبر 1947م) خوفا من ثورة (25) مليونا مسلما بمستعمراتها، فقد هددتها الولايات المتحدة بطردها من مخطط "Marshall " في حالة إذا لم تغير

[383] Alain Gresh et Dominique Vidal, Palestine 1947, un partage avorté, Op-cit, p 20, Pour plus de détails, Voir aussi à propos de la question du consensus américano-soviétique, l'ouvrage d'Alain Gresh et Dominique Vidal « Palestine 1947, un partage avorté » et qui traite cet accord conclus entre les deux superpuissances ennemis concernant le partage de la Palestine, les pages de 81 à 97 sous le titre « Etats Unis/URSS : le consensus inattendu ».

[384] Alain Gresh et Dominique Vidal, Palestine 1947, un partage avorté, Op-cit, p 2.

موقفها لصالح مخطط التقسيم عند طرحه للتصويت عليه في (29 نوفمبر 1947م)، لأن امتناع فرنسا عن التصويت يجعل دول أخرى تحذو حذوها و يتم القضاء على القرار الهام و الجوهري بالنسبة للمرشح الأمريكي " H. Truman ".[385]

- كما تلقى بعض رؤساء الوفود بالجمعية العامة أظرفة و هدايا لزوجاتهم للتصويت لصالح قرار التقسيم فمن بين (19) دولة معنية، غيرت (09) دول رأيها و انضمت إلى مخطط التقسيم، أما اليونان، فكانت من بين المعارضين للقرار.[386]

و هكذا فقد صوتت (33) دولة مع القرار (الولايات المتحدة و حلفائها و الاتحاد السوفييتي و حلفائه)، و (13) دولة ضد القرار (الدول العربية، تركيا، أفغانستان، إيران، اليونان و كوبا) و (10) دول امتنعت عن التصويت من بينها (بريطانيا و يوغوسلافيا سابقا)، و لم يكن للقرار 181 (1947م) ليصدر لولا الاتفاق الثنائي بين القوتين العظميين رغم بداية الحرب الباردة بينهما. [387]

تم تفسير الاتفاق الثنائي بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي على أساس أن قرار تقسيم فلسطين يخدم مصالحهما، و لهذا السبب تم التحضير مسبقا لقرار التقسيم في قسم شؤون الشرق الأوسط بالإدارة الأمريكية للشؤون الخارجية آنذاك، حيث تضمنت المذكرة بتاريخ (14 جانفي 1947م) بأن يكون القسم المخصص لعرب فلسطين آيل للاندماج مع دولة عربية مجاورة حتى تكون قابلة للحياة اقتصاديا، و لذلك نصت المذكرة على أن :

" الحل يكون من خلال تقسيم فلسطين إلى دولة عربية يمكنها أن تلحق بدولة عربية مجاورة و دولة يهودية تتحكم بنفسها في الهجرات اليهودية إلى فلسطين و سياستها الاقتصادية ". [388]

أما الاتحاد السوفييتي فقد اتخذ موقفا صريحا في (14 مايو 1947م) من خلال وزير الخارجية السوفييتي "A. Gromyko " مؤيدا لمخطط التقسيم خاصة بعد قضية " Exodus" [389]

---

[385] Dominique Vidal, La France et la Palestine, gouvernement et opinion (1945 – 2009), Esther Benbassa, Israël / Palestine, Les enjeux d'un conflit, CNRS éditions, Paris, p 20.
[386] Alain Gresh et Dominique Vidal, Palestine 1947, un partage avorté, Op-cit, p 2.
[387] Pere Vilanova, Israël/Palestine, Processus de paix ou blocage et asymétries ? Op-cit, p 194.
[388] Mondher Sfar, Pour l'éradication du sionisme : Comment l'ONU a rayé la Palestine de la carte, [IN Foreign Relation of the US 1947, Vol.5, Washington, 1971, p 1005], Op-cit, p 15.
[389] Exodus 1947 : Nom du bateau qui transporta en 1947 des juifs émigrants clandestinement d'Europe vers la Palestine alors sous mandat britannique, le bateau quitta le port de Sète en France (juillet 1947) , beaucoup de ces émigrants étaient des survivants de la shoah, ils ne possédaient pas de certificat légal d'immigration pour la Palestine d'autant que les britanniques avaient limité l'immigration vers la Palestine, la marine royal s'empara du navire et renvoya tous ses passagers dans la zone sous contrôle britannique en Allemagne, de

بتاريخ (جويلية ـ أوت 1947م)، أثر تأييد الاتحاد السوفييتي في خلق الدولة اليهودية بفلسطين على كل الحركات و الدول الشيوعية و التي اتبعت الاتحاد السوفييتي في مسألة تقسيم فلسطين.[390]

كما أيدت بعض الأحزاب العربية الشيوعية موقف الاتحاد السوفييتي الذي صوتا لصالح القرار 181(1947م)، و هناك من هذه الأحزاب من أدان فيما بعد دخول القوات العربية إلى فلسطين في الحرب الأولى العربية الإسرائيلية (1948م).[391]

بعد ما شجب الاتحاد السوفييتي في (1946م و بداية 1947م) الصهيونية ووصفها بأنها مؤامرة إمبريالية بريطانية ضد الشعوب العربية، تراجع عن موقفه فجأة بمجرد أن أعلنت بريطانيا عن انسحابها و التخلي عن انتدابها لفلسطين، فأيد السوفييت اليهود ضد العرب، و ساندوا مشروع تقسيم فلسطين، و كانت أول قوة تعترف بالدولة الجديدة "إسرائيل"، و حتى أثناء النزاع المسلح (حرب 1948م) بين العرب و إسرائيل، ساند السوفييت إسرائيل و زودوها بالسلاح عن طريق تشيكوسلوفاكيا .[392]

المطلب الثاني: عضوية إسرائيل بمنظمة الأمم المتحدة

بعد الإعلان عن قيام "دولة إسرائيل" في (14 مايو 1948م) بناء على القرار 181 للجمعية الصادر في(29 نوفمبر 1947م) القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين دولة عربية و أخرى يهودية كحل للمشكلة الفلسطينية، فكان من البديهي أن تتقدم إسرائيل بطلب الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة خاصة بعد اعتراف العديد من الدول بالدولة الإسرائيلية و على رأسهم الاتحاد السوفييتي ثم الولايات المتحدة.

يتطلب قبول طلب العضوية بالمنظمة أن يحوز الطلب على الأغلبية بعد توصية يكون قدمها مجلس الأمن إلى الجمعية العامة بالموضوع، لذلك كانت الأغلبية في الجمعية العامة لها موقفها الخاص فيما يتعلق بعضوية إسرائيل بالمنظمة و خاصة بعد ما تعرضت العديد من الدول (الدول المعارضة لقرار

---

nombreux passagers entamèrent une grève de la faim, la dureté de la répression anglaise aura une grande influence sur la future reconnaissance de l'Etat d'Israël, Ref :
Derogy Jaques, Histoire de l'Exodus, la loi du retour, Fayard, France,1987.

[390] Dominique Vidal, La France et la Palestine, Op-cit, p 20.

[391] :Mounir Shafia, La Palestine, l'arabité et l'islam politique, The international solidarity mouvment, Palestine 13 juillet 2013, p 2 sur 4 .
... Vue le 19/12/2013http://www.ism-france.org/analyses/la-palestine-l-arabité-et-isla

[392] Renata Fritsch, « la politique de l'union soviétique », IN. Revue française de science politique, 1969, p 402-413, url : Vue le 19/12/2013
http://www.persee.fr/web/revue/homeprescript/article/rfsp0035-29501969num192393160;

التقسيم) إلى ضغوطات و تهديدات و حتى إلى رشاوى من طرف الوكالة اليهودية و الولايات المتحدة كي تغير موقفها و تصوتا لصالح قرار التقسيم 181 (1947م).

يعتبر طلب إسرائيل للانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة نتيجة حتمية بعد التصويت على قرار التقسيم و قيام "دولة إسرائيل" بفضل هذا القرار الذي يعتبر شهادة ميلاد الدولة العبرية، و بالتالي أبحث في الفرع الأول من هذا المطلب شروط قبول عضوية إسرائيل بالمنظمة، ثم أبحث وضع اللاجئين الفلسطينيين في ظل القرار 194 (1948م).

الفرع الأول: شروط انضمام إسرائيل إلى منظمة الأمم المتحدة

تعتبر الأغلبية الرقمية (البرلمانية) و المدرجة ضمن الديمقراطية الليبرالية الموالية للغرب، قد تلاعبت بها الولايات المتحدة مدة ربع قرن في حضن الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ بداية حياة المنظمة، فاستطاعت أن تجعل " Pékin" منبوذة من طرف المجتمع الدولي لأكثر من (20) عاما، و نفس هذه الأغلبية العددية هي التي قررت في (1947م) و بكل سيادة تقسيم فلسطين إلى دولتين و حرمت بذلك شعبا بأكمله من وطنه، و نفس هذه الأغلبية قدمت للقوات التابعة للمعسكر الأمريكي الغطاء الشرعي للقرار (377) لتبرير تدخل تلك القوات في حرب كوريا (1950م). [393]

أثناء الهيمنة الغربية على الأغلبية بالجمعية العامة (بريطانيا، فرنسا و على رأسهم الولايات المتحدة) كانت هذه الدول لا تقبل أي جدل، و كانت الدول الاشتراكية معزولة، أما باقي الدول الأعضاء في المنظمة فكانت القوى الكبرى تتلاعب بها و تستغلها لصالحها كيف تشاء، و بالتالي كانت أغلبية قرارات الأمم المتحدة تخدم مصالح القوى الكبرى على حساب حركات التحرر الوطنية و الدول الاشتراكية آنذاك، و بفضل الاختلال في التوازن الذي عرفته الجمعية العامة في بداية حياتها، استطاعت القوى الكبرى أن تفرض منطقها على دول العالم الثالث و خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، كما استطاعت أن تزرع دولة صهيونية في قلب الأمة العربية و التي أعلنت استقلالها في (15 مايو 1948م). [394]

و في هذه الظروف حيث كانت القوى الكبرى تسيطر على الأغلبية بالجمعية العامة، تقدمت إسرائيل بطلب الانضمام للأمم المتحدة.

[393] Antoni Jacobi, ONU le tournant est pris, Spécial 1975 ONU la nouvelle majorité, Jeune Afrique, N°730, 731 des 3 – 10 janvier 1975, p 72.
[394] Naji Abou Khalil, La Palestine à L'ONU, Afrique Asie, N°67 , lundi 7 octobre 1974, p 14.

اختارت إسرائيل تاريخ (29 نوفمبر 1948م) لتقدم طلب عضويتها إلى مجلس الأمن و هي أول ذكرى لصدور قرار التقسيم، لكن الطلب لم يحز على الأغلبية المطلوبة بمجلس الأمن حيث انتقدت أغلبية الأعضاء إسرائيل لعدم تنفيذها قرارات الأمم المتحدة. [395]

بعد بضعة أشهر قدمت إسرائيل طلب عضويتها مرة ثانية لمجلس الأمن، و بعد ما تحصل هذه المرة الأغلبية المطلوبة، صدر القرار رقم69(1949) بتاريخ (4 مارس 1949م) المتضمن التوصية بقبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة، بحيث تبنى المجلس القرار في جلسته رقم (414) ب (9) أصوات مقابل صوتا ضد القرار و امتناع صوتا واحد (علما بأن المجلس كان يضم 11 عضو قبل توسيعه في 1963م)، ، و من بين الدول المؤيدة لانضمام إسرائيل للمنظمة نجد الولايات المتحدة، الاتحاد السوفييتي فرنسا و الصين، أما بريطانيا فقد امتنعت عن التصويت و صوتت مصر العضو غير الدائم بمجلس الأمن ضد القرار. [396]

تربط إسرائيل علاقة خاصة مع الأمم المتحدة، فإسرائيل هي الأمة الوحيدة التي اكتسبت صفة الدولة و منحت لها المنظمة إقليم بموجب تصرفها الانفرادي (بدون رضى الفلسطينيين)، و هو ما كان يشير دائما إليه ممثل إسرائيل بالأمم المتحدة بأن دولته هي الدولة الوحيدة التي أنشأت بطلب من المجتمع الدولي.

و خلال النقاشات التي جرت في حضن الجمعية العامة و السابقة لصدور قرار قبول عضوية إسرائيل، أكد ممثل إسرائيل بقبوله كل المبادئ التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة دون التطرق إلى مبدأ السيادة الوطنية، كما تم التأكيد أثناء المناقشات على الأهمية الخاصة للقرارين القرار رقم 181(1947) و القرار رقم 194(1948)، و في هذا السياق، عبر ممثل إسرائيل عن آرائه حول القرار رقم 181(1947) القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين و تدويل مدينة القدس بقوله:

" فيما يتعلق بطبيعة قرارات الجمعية العامة من منظور القانون الدولي ، فلا ينكر أحد بأن القرارات التي تعرض للخطر السيادة الوطنية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تتعدى كونها مجرد توصيات بدون طابع إلزامي، لكن القرار المتعلق بفلسطين هو من طبيعة أخرى، لأنه يتعلق بمستقبل إقليم خاضع

[395] La question de la Palestine, Nations Unies, Op-cit, p 24.

[396] القرار رقم 69، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947 - 1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط 3، 1993،مج1، ص 181 مصدر الوثيقة: المحاضر الرسمية لمجلس الأمن، السنة 3، ديسمبر 1948، وثيقة S/1093.و المصدر نفسه، السنة 4 ملحق مارس 1949، وثيقة S/1267 .

للانتداب الدولي، و تبقى الأمم المتحدة الوحيدة المؤهلة للنظر في مستقبل هذا الإقليم، لذلك قرارها المذكور له طابع إلزامي ".[397]

بعد التصويت في الجمعية العامة صدر القرار رقم 273 (1949) في الدورة الثالثة للجمعية العامة يتضمن قبول إسرائيل في منظمة الأمم المتحدة، و يشير القرار إلى أن الجمعية العامة تسلمت توصية من مجلس الأمن لقبول إسرائيل كعضو في المنظمة، و يؤكد القرار بأن إسرائيل من الدول **المحبة للسلام** و قادرة على أن تتحمل كل التزاماتها التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، لذلك فإن مجلس الأمن يوصي الجمعية العامة بقبول إسرائيل كعضو في المنظمة.

و تؤكد الجمعية العامة على تصريح "دولة إسرائيل" بأنها تقبل بكل الالتزامات التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة دون تحفظ، و تتعهد بتنفيذها من يوم قبولها في المنظمة، كما تذكر الجمعية بالقرار رقم 181(1947م) الصادر في(29 نوفمبر 1947م)، و القرار رقم 194(1948) الصادر في(11 ديسمبر 1948م) و تأخذ بعين الاعتبار التصريحات في المسألة لممثل إسرائيل [398] و تفسيراته حول الموضوع أمام اللجنة السياسة الخاصة حول مسألة تنفيذ القرارين السابق ذكرهما، فإن الجمعية العامة (بموجب المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة) تعلن بأن إسرائيل دولة **مسالمة** تقبل بتنفيذ التزاماتها التي نص عليها الميثاق، و بالتالي تقرر قبول إسرائيل في منظمة الأمم المتحدة.[399]

عند تحليل القرار رقم 273(1949) و المتعلق بقبول إسرائيل عضوا في المنظمة، نلاحظ أنه يتضمن إشارة صريحة و محددة حول التأكيد على القرارات الأساسية و التي تضمنها القرار، فتصرح الجمعية العامة بأنها لاحظت تصريح دولة إسرائيل المتضمن قبول إسرائيل و بدون تحفظ كل الالتزامات الواردة بالميثاق و تتعهد باحترامها من يوم الذي تصبح فيه عضوا بالمنظمة" كما تذكر الجمعية العامة بقراريها الصادرين في (29 نوفمبر 1947 و 11 ديسمبر 1948)، و تأخذ بعين الاعتبار التصريحات و الإيضاحات الصادرة عن ممثل حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياسية الخاصة فيما يتعلق بتطبيق القرارات السابق ذكرها، و بالتالي نستخلص من كل هذا، بأن قبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة تم ربطه بصفة ضمنية بتنفيذها القرارين 181(1947) و 194(1948)، إلا أن

---

[397] La question de la Palestine, Nations Unies, Op-cit, p 24,25.

[398] Voir les documents officiels des Nations Unies : A/AC24/SR.45-48,50,51.

[399] Résolutions de l'Assemblée générale de l'ONU, 273(III). Admission d'Israël à l'organisation des Nations Unies, 207e séance plénière le 11 mai 1949, Document officiel des Nations Unies.
vue le 21/12/2013http://www.un.org/french/documents/view_doc.asp?symbol

الضمانات التي قدمتها إسرائيل، كانت في فترة لم تكن فيها قرارات المنظمة تنفذ حتى من الدول العربية نفسها و التي كانت عضوا في المنظمة. [400]

لا شك في أن قبول إسرائيل كعضو في الأمم المتحدة مقترن بقبولها بسريان كل قرارات المنظمة و من بينها القرار 181(1947) المتضمن تقسيم فلسطين و القرار 194(1948) و المتعلق بتدويل القدس و حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل. [401]

كيف ينتظر من إسرائيل أن تنفذ القرارين 181 و 194 و هي التي انتصرت في أول حرب لها ضد العرب و ضمت إليها أقاليم لم ينص عليها القرار رقم 181 و أصبحت إسرائيل تطبق قوانينها على هذه الأقاليم و وضعت المجتمع الدولي أمام الأمر الواقع.

فإذا كان القرار 181 ينص على تدويل القدس، فبعد الحرب ضمت إسرائيل إليها القدس الغربية، و بعد مرور سنة واحدة من قبول عضويتها بالمنظمة، أعلنت إسرائيل في (جانفي 1950م) بأن القدس هي عاصمة لإسرائيل، و أن كل القوانين الإسرائيلية المطبقة فوق الأراضي التي ضمتها إليها لا تحوي على الإطلاق أي إشارة بأنها قوانين مؤقتة تطبق في انتظار حل شامل للقضية الفلسطينية.

تعقدت مسألة القدس أكثر في فلسطين عندما قام الأردن (و الذي لم يكن عضوا بعد في المنظمة) بضم الجهة الشرقية من القدس و وضعها تحت مراقبته، و هو الأمر الذي لم تقبل به الدول العربية، رغم أن التشريع الأردني نص على أن الإجراء لا يمس بالتسوية النهائية للقضية الفلسطينية العادلة. [402]

بعد مرور حوالي (65) عاما من انضمام إسرائيل إلى الأمم المتحدة و منذ ذلك الحين أصبحت إسرائيل حقيقة بالشرق الأوسط لا يمكن إنكارها، إلا أن شرعية "دولة إسرائيل" ما زالت إلى يومنا هذا محل جدال و نقاش حاد بسبب خرقها تعهداتها و تصريحاتها التي نص عليها القرار 273(1949) المتعلق بقبولها في الأمم المتحدة، ففي نظر القانون فإن شرعية "دولة إسرائيل" مرتبطة بالقرار 181 القاضي بتقسيم فلسطين و بالقرار 194 السابق ذكره، فقبول إسرائيل كان و مازال إلى يومنا هذا مرتبطا بقبولها احترامها للإلتزاماتها الدولية و المتعلقة بالحدود، القدس، و اللاجئين الفلسطينيين، و أن رفض إسرائيل الانصياع للالتزماتها الدولية لم يتغير منذ (65) عاما و هو غير قابل للتغيير في المستقبل.

[400] La question de la Palestine, Nations Unies, Op-cit, p 25.
[401] Alain Gresh et Dominique Vidal, Palestine 1947, un partage avorté, Op-cit, p 141
[402] La question de la Palestine, Nations Unies, Op-cit, p 25.

و فيما يتعلق بمسألة الحدود، فإن تصريح (15 مايو 1948م) الخاص باستقلال إسرائيل، تتكرر فيه عبارة "Eretz Israël " و هذا يعني الغموض التام حول مسألة حدود الدولة الجديدة، فالهدف الأساسي آنذاك كان يتمثل في الوصول إلى اعتراف دولي للدولة الفتية، ذلك أن الزعماء الصهاينة كانوا متيقنين بأن حدود دولتهم سوف ترسم في المستقبل عن طريق النزاعات المسلحة مع الدول العربية المجاورة و هو ما حدث فعلا خلال الحربين (1948م و 1967م)، و نفس الشئ بالنسبة للقدس، فبعد الإعلان عن القدس عاصمة إسرائيل في (1950م) تم ضم القدس الشرقية في (1967م) و مازالت إلى يومنا تعاني الاحتلال الصهيوني. [403]

يؤكد المؤرخون اليهود الجدد [404] بأن صورة الدولة اليهودية التي تبحث (بعد حرب 1948م) عن السلام مع جيرانها العرب غير صحيحة، فقد أثبت هؤلاء المؤرخون الجدد، بأن إسرائيل قبلت في أول الأمر البروتوكول الذي يتضمن التزامات الأمم المتحدة (مخطط التقسيم و عودة اللاجئين) كما أشرنا إلى ذلك سابقا، إنما كان الهدف منه الانضمام إلى المنظمة فقط، و بعد ذلك قام المسؤولين في إسرائيل بتخريب مؤتمر لوزان (Conférence de Lausanne) و قد اعترف بذلك المنسق العام من وزارة الشؤون الخارجية الإسرائيلية بقوله :

" إن الهدف الرئيسي كان يتمثل في البدء بالتخريب في بروتوكول 12 مايو و الذي أجبرنا على التوقيع عليه في إطار حربنا للدخول إلى الأمم المتحدة ". [405]

---

[403] Ziyad Clot, Israël, l'ONU et le droit international : Soixante ans de faux semblants, témoignages (journal fondé en 1944 par le dr Raymond Verges), jeudi 14 Mai 2009, p 1,2/ 4
vue le 11/10/2009http://www.temoignages.re/israel-l-onu-et-le-droit,36726.html

[404] Les »Nouveaux historiens » israéliens, en trente années de recherches dans les archives israéliens ouverts à partir de 1978, ont largement contribué à expliquer confirmant d'ailleurs pour l'essentiel, les thèses de leurs confrères palestiniens, chacun a sa manière et avec des convictions et une méthodologie différente, je cite en l'occurrence Benny Morris, Ilan Pappé et Avi Shlaim ont ébranlé les principaux mythes de l'histographie israélienne traditionnelle concernant : La paix du point de vue juif, le plan de partage, les réfugiés palestiniens, les limites des frontières de l'Etat juif…etc.
tiré du livre de IIan Pappé, The making of the arab-israeli conflit, 1947-1951, I.B.Tauris.NewYork, 1992, p 2 sur 2.

[405] Dominique Vidal, 1948 : La Palestine des archives aux cartes, le Monde Diplomatique, lundi 18 février 2008, p 3 sur 9.
... Vue le 15/12/2013http://blog.mondediplo.net/2008-02-18-1948-la-palestine-des-archives

الفرع الثاني: اللاجئون الفلسطينيون في ظل القرار 194(1948) للجمعية العامة

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 194 في دورتها الثالثة بتاريخ (11 ديسمبر 1948م) بناءا على تقرير الوسيط الأمم المتحدة "F. Bernadotte " الذي حرر تقريره بيوم واحد قبل اغتياله من طرف إسرائيل، فاقتنع بأنه لا جدوى من عودة هؤلاء اللاجئين إلى ديارهم و أراضيهم، فكان التقرير لصالح اللاجئين الفلسطينيين، و من يرغب في البقاء بالدول المجاورة، له حق التعويض على ممتلكاته التي تركها بفلسطين، فصادقت الجمعية العامة على هذه التوصية في (11 ديسمبر 1948م) ب (35) صوتا مع القرار، و (15) صوتا ضد القرار من بينهم أصوات الدول العربية و التي اعتبرت أن القرار 194 يقضي على كل حل سياسي.

أما إسرائيل، فلم تقبل لا بالقرار 194(1948) و لا بالقرار 181(1947) رغم أنها تعهدت باحترام القرارين عندما تم قبولها عضوا في منظمة الأمم المتحدة. [406]

تنص الفقرة الحادية عشر من القرار 194(1948) و الخاصة باللاجئين الفلسطينيين على ما يلي: " تقرر الجمعية العامة أنه يجب السماح لمن يشاء من اللاجئين بالعودة إلى مواطنهم في أسرع وقت معلن و أن يعيشوا في سلام مع جيرانهم، و أن تدفع تعويضات على سبيل المقابل لمن يقرر من بينهم عدم العودة إلى منازلهم و عن جميع أموالهم الضائعة أو التالفة و ذلك في الحالات التي تقضي فيها مبادئ القانون الدولي و العدالة بأن تتولى الحكومات و السلطات المسؤولة للتعويض عن هذا الضياع أو عن هذا التلف". [407]

جاء القرار بعد هزيمة العرب في أول حرب خاضوها ضد إسرائيل، و بينما كانت مفاوضات الهدنة تجري بين أطراف النزاع و تعيين الوسيط "F. Bernadotte " الذي بذل المساعي الحميدة في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلية بفلسطين، قامت إسرائيل باغتياله بحيث اعتبرته قد تجاوز مهامه و ذهب بعيدا عما كان يجب القيام به.

أول ضحايا الحرب العربية الإسرائيلية هم الفلسطينيون، و قد انتصرت إسرائيل في تلك الحرب بسبب تواطؤ إمارة شرق الأردن و إهمال قيادة الدول العربية الأخرى و ليس بفضل التفوق العسكري للجيش الإسرائيلي " TSAHAL" فعوضا أن يقوم الفلسطينيون بتأسيس دولتهم فوق الأرض المخصصة لهم، تم و بكل بساطة ضم تلك الأرض من طرف جيرانها العرب، فضمت إمارة شرق الأردن الضفة الغربية و القدس الشرقية، أما مصر فقد ضمت قطاع غزة إليها و ما تبقى قامت إسرائيل بضمه إلى

[406] Alain Gresh et Dominique Vidal, Palestine 1947, un partage avorté, Op-cit, p 151

[407] محمد نصر مهنا، السلام الإسرائيلي المراوغ، المرجع السابق، ص 209.

إقليمها، ثم تم و بكل بساطة طرد أغلبية الفلسطينيين الذين كانوا و منذ القدم يعيشون داخل حدود الدولة اليهودية الجديدة.[408]

إن طرد الفلسطينيين يشكل كارثة ليس بالنسبة للفلسطينيين فقط، إنما بالنسبة للدول المجاورة أيضا فكيف لأي دولة كانت أن تقبل أن يعيش فوق أرضها عشرات من الآلاف من اللاجئين و مسلحين داخل مخيمات، و هذا يشكل زعزعة للاستقرار داخل الدولة المستقبلة لهم خاصة في مجتمعات هشة مثل الأردن و لبنان و ما كان يجب القيام به في مسألة إدماجهم في تلك الدولتين، فإذا كانت الدول الغربية الغنية قد عجزت أو رفضت إدماج اللاجئين الكسوفار و الأفغان و الأكراد العراقيين، فذلك من حقها و لكن لا يمكن الحديث أيضا عن إدماج اللاجئين الفلسطينيين في دول فقيرة مثل تلك التي يعيشون فيها.[409]

تيقن الزعماء الصهاينة آنذاك و معهم بعض من الدول العربية بأنه سيتم إدماج هؤلاء اللاجئين في الدول المستقبلة لهم أو أن الإدماج سيتم بصفة تلقائية، و في هذا السياق صرح وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك "Moshé Sharett " حول مسألة اللاجئين الفلسطينيين بقوله:
" سيجد اللاجئون مكانهم في الشتات La diaspora بفضل الانتقاء الطبيعي، فالبعض منهم سيقاوم، و سيصبح أغلبهم حثالة المجتمع و سيذوبون في الطبقات الأكثر فقرا في العالم العربي ".[410]

تمسك الفلسطينيون بحقهم في العودة و رفضوا كل مشاريع توطينهم خارج أرضهم، و قد وصل عدد مشاريع التوطين حوالي (243) مشروعا، و بالرغم من أن الأمم المتحدة قد أصدرت حوالي(110) قرارا تكرس حق اللاجئين في العودة، إلا أنه لم ينفذ منها و لا قرار بسبب رفض إسرائيل تنفيذ تلك القرارات و عدم جدية القوى الكبرى لإجبارها على ذلك، و قد وصل عدد اللاجئين الفلسطينيين منذ (1948م) إلى أكثر من (5,400000) لاجئ، كما أن هناك مليونا فلسطيني من قطاع غزة و الضفة الغربية محرومون من حق العودة إلى أراضيهم ليصل العدد الإجمالي إلى (6,400000) لاجئ يمثلون (68%) من الشعب الفلسطيني، و هي أعلى نسبة لاجئين بالعالم، و هي بذلك تمثل أقدم و أطول و أكبر مأساة إنسانية للاجئي القرن العشرين. [411]

---

[408] Pierre Biarnes, Pour l'empire du monde, Op-cit, p 392.

[409] Jean Bricmont, Impérialisme humanitaire, Droit de l'homme, Droit d'ingérence, Droit du plus fort, dissonance, les éditions Apic pour le Maghreb (Algérie, Maroc, Tunisie), 2008, p 255.

[410] Alain Gresh et Dominique Vidal, Palestine 1947, un partage avorté, Op-cit, p 143.

[411] محسن محمد صالح، الحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية، تقديم محمد عمارة، المركز الفلسطيني للإعلام، طبعة منقحة، تشرين الثاني، نوفمبر 2003، ص 7من 12.

و هذا يجعلنا نتساءل عن الأسباب التي جعلت *القرار رقم 194(1948) يبقى حبرا على الورق.*

بعد المنفى ألقسري لأكثر من (750000) فلسطيني في الفترة ما بين (1947 و 1949م)، طلبت الأمم المتحدة من إسرائيل أن تقدم تسهيلات للاجئين الراغبين في العودة إلى أراضيهم، و بقيت الجمعية العامة تؤكد كل سنة على القرار رقم 194(1948) و الذي يضمن حق اللاجئين في العودة و لكن بدون جدوى، و قد صرح مرارا المسؤولون الإسرائيليون (و مهما تغيرت الحكومات)، بأن مسألة حق العودة مسألة لا يمكن التفاوض عليها. [412]

من بين الحجج التي قدمها القادة الصهاينة حول رفضهم السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين، بأن عودتهم تمس بأمن إسرائيل، ذلك أن خطر الأقلية المعادية لليهود تهدد أمن الدولة العبرية و هذه الحجة تتنافى تماما مع قبول القادة الصهاينة مخطط تقسيم فلسطين للأمم المتحدة و المتضمن دولة يهودية يقطن فيها أكثر من الثلث و هم مواطنون عرب، و قد ساند الاتحاد السوفييتي آنذاك الكيان الصهيوني في مسألة عودة اللاجئين، و اعتبر الممثل السوفييتي على مستوى مجلس الأمن (بعد دراسة معمقة للقضية الفلسطينية في الأمم المتحدة)، بأن المتهم و المسؤول عن مأساة هؤلاء اللاجئين و عذابهم هي الحكومة البريطانية و السلطات العسكرية البريطانية بالشرق الأوسط، و أيضا بسبب المصالح الأنانية للإستراتيجيين البريطانيين و شركات النفط الأمريكية، فتمت التضحية بهؤلاء الفلسطينيين الذين أجبروا على مغادرة وطنهم و بسبب العداء و التحريض الأجنبي. [413]

استغلت إسرائيل هذه الفرصة لتصدر قوانينها المتعلقة" بالملكية المهجورة" لكي تقوم بتسليم كل تلك الممتلكات الفلسطينية المهجورة لليهود المهاجرين، و قد بررت إسرائيل تصرفاتها بأن اللاجئين الفلسطينيين خرجوا من ديارهم و أراضيهم و تركوا كل تلك الممتلكات بمحض إرادتهم تلبية لنداء القادة العرب آنذاك، لكن هذه الحجة تم دحضها من قبل المؤرخين اليهود الجدد (و قد سبقت الإشارة إليهم) و على رأسهم " Benny Morris" و الذي حطم الأسطورة المتعلقة بهجرة الفلسطينيين، و أثبت أنه و في أغلب الحالات كان الأمر يتعلق بطرد الفلسطينيين، فلم يتم العثور لا في الأرشيف و لا في برامج

. Vue le 26/12/2013 www.palestine-info.com/arabic/books/haqaeq/haqaeq_40.pdf

[412] Ziyad Clot, Israël, l'ONU et le droit international : Soixante ans de faux semblants, Op-cit, p 3 sur 4.

[413] Alain Gresh et Dominique Vidal, Palestine 1947, un partage avorté, Op-cit, p 151, 152.

الإذاعة العربية المسجلة من (BBC) آنذاك أي نداء وطني يحث على الهروب، كما أثبت أيضا انعدام أي دليل يثبت بأن الدول العربية و اللجنة العليا العربية (HCA) بأنهم ساندوا أو دعموا هجرة جماعية للفلسطينيين، أو أنهم نشروا أوامر بذلك أو أرسلوا نداءات يدعون فيها الفلسطينيين للهروب من ديارهم.

و على العكس تماما فقد أثبت هذا المؤرخ بوجود وثائق في مصالح الجيش السري اليهودي "Haganah " تثبت هذه الوثائق هجرة (400000) فلسطينيا كان نتيجة لأعمال الجيش و الميلشيات اليهودية، و قد تم ترحيل حوالي (70000) فلسطينيا بالقوة من مدينتي " Ramla et Lydda" على يد القادة الصهاينة " D. Ben Gourion et I. Rabin "[414]

و حول هذه المسألة، فقد نفى القادة الصهاينة أي تورط لهم في هجرة الفلسطينيين و التي كانت بسبب الطرد الجماعي، مذبحة " دير ياسين"و التصفية العرقية التي ارتكبها الجيش السري اليهودي لتبقى مذبحة "دير ياسين" وصمة عار للصهاينة حتى لو تم إلحاقها بالجيش السري "Haganah ".

و أمام هذه التهم التي وجهها المؤرخون اليهود الجدد، يحاول القادة الصهاينة تبرئة أنفسهم من هذه التهم و على رأسهم "SH. Peretz " و الذي يعتبر شاهد عيان في تلك الفترة و أنه خلال ملازمته " D. Ben Gourion" لم يصدر هذا الأخير أي أمر بطرد الفلسطينيين، بل بالعكس فقد كان يظن أن القيام بذلك ستكون غلطة تاريخية و لن يرحمه التاريخ و سيتهم في كتب التاريخ بتلك الجرائم، و هو الشئ الذي لن يقبل به أبدا ، لكن" المؤرخين الجدد" من اليهود أثبتوا أن إسرائيل ارتكبت جرائم التطهير العرقي (Le nettoyage ethnique) لبناء " الدولة اليهودية على وجه التحديد" (Etat spécifiquement juif).[415]

و لهذا السبب فلن تقبل إسرائيل أبدا بتطبيق القرار رقم 194(1948) الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 1948م و المتضمن حق عودة اللاجئين إلى وطنهم و الذي مازالت الجمعية العامة تؤكد عليه لأكثر من (65) عاما.

[414] Dominique Vidal, 1948 : La Palestine des archives aux cartes, Op-cit, p 3 sur 9.

[415] Boutros Boutros Ghali, Shimon Perez, Naissance d'Israël : Avortement de l'Etat palestinien, Face à face Boutros Boutros Ghali et Shimon Perez, confrontent leurs souvenirs, Extrait du livre : Boutros Boutros Ghali et Shimon Perez, 60 ans de conflit israélo-arabe, Témoignages pour l'histoire, Entretien croisé avec André Versaille, complexe, 2006.
. Vue le 14/12/2013www.andreversailleediteur.com/upload/tribune/60ansconflitextrait.pdf

المبحث الثاني: الجمعية العامة تواجه النزاعات المسلحة في فلسطين و الشرق الأوسط

عندما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 181(1947) المتضمن تقسيم فلسطين إلى دولتين دولة يهودية و أخرى عربية، أشعلت نيران سلسلة من الحروب و الأزمات بمنطقة الشرق الأوسط، و سواء صدر منها ذلك القرار عن قصد أم عن غير قصد، و لكن ما ثبت من خلال ما عرضنا له في المبحث السابق، هو أن قرار التقسيم قرار غير شرعي، فقد تجاوزت الجمعية العامة اختصاصها و منحت نفسها سلطات لم ينص عليها ميثاق المنظمة و قامت بسلب حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره مثل باقي شعوب العالم، و كانت نتيجة القرار 181 ميلاد الدولة العبرية و هو سبب الحرب الأولى بين العرب و إسرائيل.

أمام الوضع الخطير الذي خلقته الجمعية العامة بمنطقة الشرق الأوسط، حاولت هذه الأخيرة أن تتدخل كلما اندلعت حربا أو أزمة خطيرة تهدد الأمن و السلم بالمنطقة عن طريق قراراتها (و التي لا تتعدى أن تكون مجرد توصيات غير ملزمة "ما عدا القرار 181") و لجانها الخاصة و التي أنشأتها لتتكفل خاصة في إغاثة اللاجئين الفلسطينيين أو للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية للشعب الفلسطيني بالأراضي المحتلة.

و أمام الخطأ التاريخي الذي ارتكبته الجمعية العامة للأمم المتحدة في حق الشعب الفلسطيني، حاولت الجمعية العامة أن تنصف و لو بالقدر الضئيل جدا فلسطين عن طريق منحها صفة العضو المراقب بالمنظمة (أثناء الحرب الباردة) ثم لتمنحها بعد ذلك مركز دولة غير عضو بالأمم المتحدة.

و منه سأقسم المبحث إلى مطلبين، أخصص المطلب الأول إلى قرارات الجمعية العامة الخاصة بالقضية الفلسطينية و الحالة في الشرق الأوسط، و الثاني إلى طلب العضوية لفلسطين بالأمم المتحدة.

المطلب الأول: قرارات الجمعية العامة الخاصة بالقضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط

بعد الإعلان عن ميلاد "الدولة لإسرائيلية" في (14 مايو 1948م) دخلت منطقة الشرق الأوسط في دوامة الحروب و الأزمات و السبب كان قرار الجمعية العامة 181 و الذي تقرر فيه سلب حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بدلا من إنصافه و منحه الاستقلال، و نحن نعلم أن الجمعية العامة قد كرست الحق في تقرير الشعوب المستعمرة أو تلك التي لم تنل بعد حريتها و استقلالها في العديد من قراراتها فكانت الجمعية العامة (و هي تعتبر الجهاز الرئيسي للمنظمة) أول من قامت بخرق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بتصفية الاستعمار، منع قيام حروب في المستقبل و العمل على إنماء

العلاقات الودية بين الشعوب، لكن ما قامت به الجمعية العامة هو العكس تماما ، فبعد صدور قرار تقسيم فلسطين أضفت الشرعية الدولية على الدولة العبرية و التي لم تتأخر هذه الأخيرة في تطبيق سياستها التوسعية بالقوة على حساب جيرانها في سبيل توسيع حدودها تنفيذا للمخطط الصهيوني و الذي يطمح إلى تحقيق قيام إسرائيل الكبرى من النهر إلى البحر.

فقبل أن يحمل المجتمع الدولي إسرائيل مسؤولية عدم انصياعها لقرارات الأمم المتحدة، فلأجدر هو تحميل الجمعية العامة مسؤولية ما حدث في فلسطين و منطقة الشرق الأوسط منذ صدور قرار التقسيم و الذي مازالت المنطقة تعاني من آثاره الظالمة بعد مرور أكثر من (65) عاما.

و قد كان للجمعية العامة موقفها اتجاه النزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية أثناء الحرب الباردة (و هو ما سأعالجه في الفرع الأول)، و موقفا آخر بعد نهاية الحرب الباردة و هيمنة الولايات المتحدة على المنظمة الدولية بكل أجهزتها (و هو ما يتضمنه الفرع الثاني) لأختم بالفرع الثالث الذي خصصته إلى تدخل الجمعية العامة عبر لجانها الخاصة في القضية الفلسطينية.

الفرع الأول: تدخل الجمعية العامة في النزاع الإسرائيلي العربي و القضية الفلسطينية أثناء الحرب الباردة

تعقد الجمعية العامة دورات عادية (Sessions ordinaires) تخضع عند انعقادها إلى معايير مقننة صراحة في نظامها الداخلي (A/520/Rev.17)، كما تعقد دورات استثنائية في ظروف خاصة بطلب من مجلس الأمن أو أغلبية أعضاء الجمعية العامة، فيستدعي الأمين العام لانعقاد هذه الدورة الاستثنائية (طبقا للفصل الرابع من ميثاق الأمم المتحدة)، كما أن للجمعية العامة الحق في دورات استثنائية طارئة، و الفارق بين هذه الدورات و الدورات الاستثنائية، هو المدة التي تمنح لأعضاء الجمعية العامة للحضور إلى الدورة، فطبقا للمادة (10) من التنظيم الداخلي للجمعية العامة، تحدد المدة التي تمنح لأعضاء الجمعية لحضور الدورة الاستثنائية بين (10 و 14) يوما بعد إعلامهم من طرف الأمين العام للمنظمة، أما الدورات الاستثنائية الطارئة، فيعلم الأمين العام أعضاء الجمعية العامة ب (12) ساعة قبل انعقاد الدورة (A/520/Rev17, p 3- 4). [416]

[416] Laurent Beauguitte, L'Assemblée générale de l'ONU de 1985 à nos jours, Acteurs et reflet du système monde, Op-cit, p 87-89.

أولا: الجمعية العامة تواجه أول نزاع عربي إسرائيلي (1948م)

عقدت الجمعية العامة أول دورة استثنائية لها من (28 أفريل إلى 15 مايو 1947م) بطلب من بريطانيا حول فلسطين، و تبنت الجمعية العامة خلال الدورة عدد من القرارات [417] على أساس تقارير المكتب الذي قام بالاستماع إلى كل من الوكالة اليهودية من أجل فلسطين و قام بالاستماع أيضا إلى المجلس الأعلى العربي.

كما تبنت الجمعية العامة قراراتها على أساس تقارير اللجنة الخاصة لفلسطين. [418] و عندما عقدت دورتها الثانية، تبنت **القرار رقم 181(1947)** المتضمن التوصية بتقسيم فلسطين.

أما الدورة الاستثنائية الثانية و التي انعقدت بطلب من مجلس الأمن بخصوص فلسطين بين (16 أفريل و 14 مايو 1948م)، فقد أصدرت الجمعية فيها قرارات (بناءا على تقارير اللجنة الأولى) تتعلق بحماية مدينة القدس و سكانها و تحويل القضية إلى مجلس الوصاية (القرار رقم 185 بتاريخ 26 أفريل 1948م) كما قامت أيضا بتعيين وسيط دولي بفلسطين (القرار رقم 186 بتاريخ 14 مايو 1948م)، و بناءا على تقرير من مجلس الوصاية، تبنت الجمعية العامة قرار يتعلق بحماية مدينة القدس و سكانها و تعيين مفوض لبلدية القدس ضمن:
(القرار رقم 187 بتاريخ 16 مايو 1948م). [419]

انتهت الدورة الاستثنائية الثانية في نفس اليوم الذي تم الإعلان عن قيام "دولة إسرائيل" (14 مايو 1948م) و لتندلع بعد يوم واحد أول حرب عربية إسرائيلية تكبدت فيها الجيوش العربية خسائر فادحة و كانت سببا في تشريد و نزوح أكثر من (700000) فلسطينيا أصبحوا لاجئين في الدول العربية المجاورة ينتظرون العودة إلى ديارهم، و حول المسألة تصدر الجمعية العامة قرارها رقم 194(1948/12/11م) المتضمن إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة و وضع القدس في نظام دولي دائم و تقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم لتحقيق السلام في فلسطين.[420]

---

[417] القرار رقم 104(1947/05/05م)، القرار رقم105(1947/05/07م)، القراران رقم 106 و 107(1947/05/15م).

[418] Résolutions adoptées par l'assemblée générale au cours de sa première session extraordinaire du 28 Avril au 15 Mai 1947, Lake success, 1947, New York, A/310, United Nations Publication, sales N° : 47.I.II.

[419] Nations Unies, Documents officiels de la deuxième session extraordinaire de l'assemblée générale, supplément N°2, Résolutions du 16 Avril au 14 Mai 1948, A/555 19 Mai 1948.

[420] Jean Batiste Duroselle, André kaspi, Histoire des relations internationales, Op-cit, p 110, 111.

- عندما أصدرت الجمعية العامة القرار رقم 273(1949) المتضمن قبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة بشرط أن تقبل إسرائيل بالقرارين 181(1947) و 194(1948) اعتقدت الجمعية العامة أنها قد خرجت من المأزق الذي أدخلت نفسها فيه، و نعني صدور القرار رقم 181 القاضي بتقسيم فلسطين و هو قرار كما سبقت الإشارة إليه غير شرعي حتى و لو أقرته المجموعة الدولية فيما بعد، و هو القرار الذي أشعل منطقة الشرق الأوسط حروبا و أزمات لعقود متتالية، و لذلك فإن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو:

- هل القرار رقم 273(1949) الذي أصدرته الجمعية العامة ظنا منها أنه سيكون الحل النهائي للمشكلة الفلسطينية أم أنه صدر بسبب إرادة الدول الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تسيطر على الأغلبية بالجمعية العامة آنذاك و الذي كان يهدف إلى قبول عضوية إسرائيل لا غير؟.

إن قراءة سريعة لقرارات الجمعية العامة بشأن فلسطين في الفترة ما بين (1949م و 1955) تتضح أنها قرارات اتخذت بشأن اللاجئين الفلسطينيين، فالقرار رقم 302(1949) للدورة الرابعة للجمعية العامة تضمن إنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى و تشغيلهم(UNRWA)

كما أصدرت الجمعية العامة قرارات أخرى تتضمن إعادة التأكيد على وضع القدس تحت نظام دولي، و قرارات أخرى تتعلق بقبول حسابات وكالة الإغاثة، تقرير ميزانيتها و تمديد وكالتها بالمستقبل، و بالتالي خلال هذه الفترة تعاملت الجمعية العامة مع المشكلة الفلسطينية على أنها مشكلة لاجئين فقط. [421]

ثانيا: أزمة قناة السويس أمام الجمعية العامة

إن التحدي الذي واجه به الرئيس المصري "DJ. Abdelnacer " بريطانيا، فرنسا و إسرائيل عندما أعلن تأميم قناة السويس (1956م)، أدخل المنطقة في أزمة و قرر التحالف الثلاثي ضرب مصر لحماية مصالحهم بالمنطقة، فبالنسبة لبريطانيا، يعتبر القضاء على الزعيم المصري يعني منعه من الاستيلاء على معبر مائي حيوي بالنسبة لها، أما فرنسا، فضرب مصر يعني القضاء على الثوار

[421] قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الإسرائيلي، المعهد الفلسطيني، المجلد ألأول، 1947 - 1974 ص 2،3
vue le 09/01/2014 http://www.Palestine-studies.org/files/toc/330.doc

الجزائريين و قررت إسرائيل التدخل إلى جانبهما لإبعاد الخطر المميت للوجود الصهيوني بالمنطقة، و أمام هذه الأزمة، أدانت الجمعية العامة العدوان الثلاثي على مصر. [422]

أصبح مجلس الأمن عاجزا عن القيام بمهامه المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين بسبب الفيتو البريطاني و الفرنسي و أمام هذه المعارضة المزدوجة، تقدمت يوغسلافيا في أكتوبر (1956م) بمشروع قرار يدعو فيه مجلس الأمن الجمعية العامة لعقد دورة طارئة وفق قرار" الاتحاد من أجل السلام "[423]

أصدرت الجمعية العامة خلال الدورة الطارئة الأولى لها عدة قرارات لمواجهة الأزمة و تطالب بوقف إطلاق النار الفوري و انسحاب إسرائيل إلى حدود ما وراء خطوط الهدنة (1949م)، فبعدما أصبح مجلس الأمن مكانا غير مناسب لحل الأزمة، وجدت هذه الأخيرة مكانها الأنسب في الجمعية العامة بحيث كانت المعارضة شاملة للعدوان حتى من طرف الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي.
أمام الرفض الكامل للمعتدين للانصياع لقرارات الجمعية العامة، هدد الاتحاد السوفييتي صراحة بالتدخل عسكريا لردع العدوان. [424]

انتهت الدورة الاستثنائية الطارئة الأولى بصدور القرار رقم 1003 (10 نوفمبر 1956م) يتضمن إحالة المسألة إلى الدورة العادية الحادية عشر للجمعية العامة، و بالتالي لم يتوقف العدوان الثلاثي على مصر، إلا بعد تهديد الاتحاد السوفييتي للمعتدين الثلاث، و لم تجد كل القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الطارئة الأولى أذنا صاغية حتى و إن كانت تدخل ضمن القرار رقم 377 و المعروف بقرار" الاتحاد من أجل السلام"، و حتى إتمام الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المصرية و قطاع غزة في (8 مارس 1957م)، بقي الاتحاد السوفييتي ثابتا على موقفه بالأمم المتحدة و المتمثل في الوقوف المطلق إلى جانب فكرة الانسحاب غير المشروط من الأراضي المصرية و خصوصا معارضة تعليق مسألة الانسحاب على أية مطالب بالنسبة لقطاع غزة أو خليج السويس و قناة السويس. [425]

---

[422] Dictionnaire des relations internationales de 1900 à nos jours, Troisième éditions, Armand Colin, Paris, 2000, 2005, 2009, p 361.

[423] سيتم التطرق إلى الدورة الاستثنائية الطارئة الخاصة بأزمة قناة السويس في المبحث الموالي عند معالجة قرار " الاتحاد من أجل السلام "

[424] محمد نصر مهنا، السلام الإسرائيلي المراوغ، المرجع السابق، ص 327.

[425] المرجع نفسه، ص 330.

- لم تكن الأزمة لتنتهي لولا موقف الولايات المتحدة بحيث عارضت العدوان الثلاثي بشدة و طالبت بوقف العدوان فورا و انسحاب إسرائيل من الأراضي المصرية.

أما قرارات الجمعية العامة و التي أصدرتها في دورتها العادية (و التي تلت أزمة قناة السويس) و المتعلقة بالنزاع الإسرائيلي العربي، و بعد قراءة ملخص مضمون تلك القرارات، لاحظت أنها تدور بين القرارات الخاصة بوكالة الإغاثة (UNRWA) و كل ما يتعلق بالوكالة ، من المسائل المالية و التكفل باللاجئين الفلسطينيين، و القرارات الخاصة بالترتيبات المالية المتعلقة بقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة (FUNU1) المتمركزة بالمنطقة و كل ما يتعلق بتلك القوات من مسائل مالية كالتفويض بنفقات إضافية للقوات، و اعتماد نفقات هذه القوات و توزيعها على أعضاء الأمم المتحدة.

أما القرار رقم 1731 للدورة (16) للجمعية العامة و الصادر بتاريخ (20 ديسمبر 1961م) فهو يتضمن طلب استشارة محكمة العدل الدولية بشأن تمويل عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في كل من الكونغو و الشرق الأوسط، و استمرت الجمعية العامة في التعامل مع القضية الفلسطينية على أساس أنها قضية لاجئين فقط و العمل على المحافظة على قوة الطوارئ (FUNU1) التي أنشأتها الأمم المتحدة للتدخل بالحدود المصرية الإسرائيلية. [426]

ثالثا: الجمعية العامة تواجه حرب الستة أيام (1967م)

استهدف القادة الصهاينة في حربهم (1967م) تحقيق حلمهم " القديم الجديد "و المتمثل في" إسرائيل الكبرى" و التي تبدأ حدودها من النيل إلى الفرات، لذلك و بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية و التي حلت محل القوات الاستعمارية القديمة في الشرق الأوسط " بريطانيا و فرنسا " بعد الفراغ الذي تركته هاتان القوتان إثر أزمة قناة السويس (1956م)، فحققت إسرائيل من خلال حرب (6 أيام) ما كانت تخطط له منذ عقود، و كانت النتيجة أنها احتلت أربعة أضعاف مساحة أراضيها في الضفة الغربية، القدس الشرقية، سيناء و الجولان و تشريد (400000) لاجئ فلسطيني جديد، و بعد نهاية الحرب، رفضت إسرائيل إعادة الأرض التي احتلتها بالقوة. [427]

- و بالتالي نقف على موقف الجمعية العامة أمام هذه الحرب و على إمكانية تحكمها في العدوان الإسرائيلي على العرب و الفلسطينيين و الذي أدخل منطقة الشرق الأوسط في حالة توتر خطير.

[426]. قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين و لصراع العربي الإسرائيلي، المعهد الفلسطيني، المجلد ألأول، 1947 - 1974، ص 3-5

[427]توفيق المديني، العرب و تحديات الشرق الأوسط الكبير، المرجع السابق، ص 56.

خلفت الحرب الإسرائيلية العربية الثالثة ثاني أكبر هجرة للفلسطينيين كلما تقدمت في احتلال الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت الانتداب بما فيها الجهة الشرقية للقدس، فاضطر حوالي نصف مليونا فلسطيني التخلي عن ديارهم و أراضيهم للجوء إلى الدول العربية المجاورة و بقي حوالي (1,2) مليونا فلسطيني تحت الرقابة الإسرائيلية. [428]

أما مدينة القدس، فقد تعرضت خلال الحرب و بعد نهايتها إلى أعمال النهب و التدمير مما أدى إلى نزوح حوالي (5000) فلسطيني بسبب قيام إسرائيل بأعمال الهدم و النسف للأملاك العربية لتسهيل تهويد مدينة القدس، كما أصدرت إسرائيل مجموعة من القوانين لتطبيق السيادة القانونية و الإدارية الإسرائيلية و التي يسري مفعولها في إسرائيل نفسها على أقسام معينة من المناطق المحتلة بالقدس العربية و المناطق المحيطة بها.

و تابعت إسرائيل خطواتها في تهويد القدس و احتلالها و مع نهاية شهر (جوان 1967م)، أصدر جيش الدفاع الإسرائيلي أمرا يقضي بحل مجلس أمانة القدس العربي المنتخب من سكان القدس و بطرد أمين القدس من عمله و إلحاق موظفي الأمانة ببلدية القسم المحتل للمدينة و تم إلغاء جميع القوانين و الأنظمة الأردنية و الاستيلاء على أملاك الحكومة الأردنية، ثم فرضت بالقوة جهازا عسكريا إسرائيليا أخضعت له السكان العرب لسلطته و جبروته. [429]

طلب الاتحاد السوفييتي بتاريخ (1967/06/13م) عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة لتنظر في العدوان الإسرائيلي على الدول العربية و تصفية نتائج ذلك العدوان بعد ما تبين له بأن مجلس الأمن لن يخرج من نطاق العمل ضمن إطار وقف إطلاق النار، و أنه لن يصدر أي قرار من مجلس الأمن يتضمن سحب القوات الإسرائيلية من المناطق التي احتلتها و هذا سيخلق سابقة خطيرة في العلاقات الدولية تتمثل في تمكين المعتدي من الاحتفاظ بالأراضي التي احتلها بالقوة.

عقدت الجمعية العامة الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة في الفترة من (17 جوان - 18 سبتمبر 1967م) تحت رقم (A/6798) شارك فيها (69) وفدا، و نظرت الجمعية العامة خلالها في (07) مشاريع تقدمت بها عدة دول من بينها القوتان العظيمتان، و قد سادت نقاشات حادة حول مضمون القرار الذي سيتخذ، فهل يتضمن سحب القوات الإسرائيلية إلى حدود ما قبل (5 جوان 1967م) دون أي قيد أو شرط، أم يتضمن القرار حل كل المشاكل الإسرائيلية العربية و من بينها مشكل سحب القوات الإسرائيلية، و في الأخير فشلت الجمعية العامة في اتخاذ القرار الذي يدعو إسرائيل بالانسحاب.

[428] La question de la Palestine, Nations Unies, Op-cit, p 27.

[429] محمد نصر مهنا، السلام الإسرائيلي المراوغ، المرجع السابق، ص 560 - 563.

بقي الموقف السوفييتي ثابتا يطالب إسرائيل بالانسحاب الفوري دون قيد أو شرط إلى ما قبل (5 جوان) لتصفية آثار العدوان الإسرائيلي على كل من مصر، سوريا، الأردن، القدس و الضفة الغربية و قطاع غزة، و كان الموقف العربي مؤيدا للموقف السوفييتي، أما وزير الخارجية الإسرائيلي، فقد انتقد الأمين العام للأمم المتحدة لأنه قبل بسحب قوات (FUNU 1) بطلب من مصر و دعا إلى إجراء مفاوضات مباشرة مع مصر و الدول العربية لأن إسرائيل (في نظره) ستعرض عليهم حلولا عادلة تنسجم مع كرامتها و مصالحها.

أما الموقف الأمريكي، فكان مساند تماما لإسرائيل و طالب المندوب الأمريكي بالجمعية العامة، حق إسرائيل في المرور بكل حرية في المياه الدولية، و أن العودة إلى الوضع ما قبل (5 جوان 1967) لا يشكل علاجا للسلام إنما هو دافعا لتجدد القتال و اشتعال الحرب من جديد لو عاد الوضع إلى ما قبل (5 جوان)، و هو سبب رفضه للمشروع السوفييتي، و قال بأن على الجمعية العامة أن تدعو الدول العربية و إسرائيل للعمل سويا من أجل الوصول إلى سلام دائم و مستقر في منطقة الشرق الأوسط.

و قد فشلت جل مشاريع القرارات التي عرضت للتصويت عليها بالجمعية العامة فلم تتحصل على الأغلبية المطلوبة ما عدا مشروع قرار الدول (26) و الذي تحصل على (116) صوتا مع القرار و امتناع دولتين (كوبا و سوريا)، كما نجح مشروع القرار المتعلق بالقدس (99) صوتا مع القرار و امتناع (20) دولة عن التصويت. [430]

فأصدرت الجمعية العامة في دورتها الطارئة الخامسة القرارين رقم 2252 ، 2253(1967/07/04م) الأول يتعلق بالمساعدات الإنسانية جراء حرب (1967م) و القرار الثاني يأسف لقرار إسرائيل تطبيقها القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية و يعتبر ذلك التصرف غير شرعي و يطالبها بالتراجع عنه.

توقفت جلسات الجمعية العامة لمدة أسبوع لتعود تنعقد في (12 جويلية 1967م) لتستمع إلى تقرير الأمين العام يوضح فيه رفض إسرائيل الانصياع للقرار رقم 2253(1967)، في (1967/07/14م)، تصدر الجمعية العامة القرار رقم 2254(1967) تستنكر فيه عدم خضوع إسرائيل للقرار رقم 2253(1967) و تطالبها مرة أخرى عدم اتخاذ أي إجراء لتغيير وضع القدس. [431]

[430] محمد نصر مهنا، السلام الإسرائيلي المراوغ، المرجع السابق، ص 549 - 554.

[431] Résolution adoptée par l'assemblée générale au cours de sa cinquième session extraordinaire d'urgence du 17 juin au 18 septembre 1967, document officiel : Cinquième session extraordinaire d'urgence, Supplément N°1 (A/6798), Nations Unies, New York, p 9, 10 sur 12.

تختم الدورة الطارئة الخامسة للجمعية العامة بإحالة المسألة (الحالة في الشرق الأوسط كمسألة ذات أولوية عالية في الدورة 22 العادية للجمعية العامة) ضمن القرار رقم 2257(1967/09/18م). [432]

و خلال هذه الفترة صرحت إسرائيل مرارا و رسميا بأنها لا تنوي في الحاضر و لا في المستقبل الانصياع لقرارات الأمم المتحدة، حتى و لو قررت (121) دولة عضوا من الأعضاء (122) في الأمم المتحدة أن تتخلى إسرائيل عن القدس،فإنه لن يتم ذلك و هذا التصريح ساري على كل المناطق التي احتلتها إسرائيل خلال حرب (1967م).

و حتى القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة خلال الدورة الطارئة الخامسة ضمن القرارين 2253، 2254 (1967م) و التي تدعو فيها إسرائيل إلغاء كل التدابير المتعلقة بتغيير وضع القدس ، لم تستجب لها إسرائيل و تابعت مسارها المتعلق بتهويد القدس و لم يكن أمام الجمعية العامة سوى التأسف للموقف الإسرائيلي ضمن القرار رقم 2254(1967).[433]

و تسجل الجمعية العامة فشل آخر اتجاه الحالة في الشرق الأوسط، إلا أنه بعد هذه الحرب تغيرت موازين القوى لصالح الشعوب المحبة للسلام، فحدث تطور في موقف الأمم المتحدة حيال قضية الشعب الفلسطيني و حقوقه غير القابلة للتصرف سواء على مستوى الجمعية العامة أو على مستوى مجلس الأمن فأصدرت الجمعية العامة القرار رقم 2535 (1969)، اعترفت فيه بصراحة حق الشعب الفلسطيني و حقوقه غير القابلة للتصرف(Les droits inaliénables du peuple palestinien)، و يعني ذلك بأن الجمعية العامة و لأول مرة تعترف بأن مشكل اللاجئين لعرب فلسطين ينبع من كون حقوقهم غير القابلة للتصرف لم يتم الاعتراف بها، و بالتالي جاء القرار ليؤكد على تلك الحقوق، كما أن القرار ينبه مجلس الأمن بأن الحالة التي نشأت هي بسبب رفض إسرائيل تطبيق قرارات الجمعية العامة ، و لذلك على مجلس الأمن أن يتخذ القرارات ألازمة في هذا الاتجاه، وتابع مجلس الأمن نفس الطريق الذي تضمنه القرار رقم 242(1967م). [434]

أما القرار رقم 2628(1970) فقد أكدت فيه الجمعية العامة على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها خلال حرب (1967م) مع مراعاة حق العودة للاجئين الفلسطينيين و التوقف عن انتهاك حقوق الإنسان بالأراضي المحتلة، كما أصدرت الجمعية العامة سيلا من القرارات في نفس

---

[432] Résolution adoptée par l'assemblée générale au cours de sa cinquième session extraordinaire d'urgence du 17 juin au 18 septembre 1967, p 10.

[433]. قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الإسرائيلي، المرجع السابق، ص 5

[434] La question de la Palestine, Nations Unies, Op-cit, p 28.

الاتجاه تؤكد كلها على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره و التصريح بعدم حيازة الأراضي بالقوة و إدانة إسرائيل تجاهلها حقوق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. [435]

و منذ أن صدر القرار رقم 2535(1969) أصبحت الجمعية العامة تتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية تقرير مصير شعب محتل بعد ما كانت تتعامل معها على أساس قضية لاجئين.

رابعا: الجمعية العامة و حرب أكتوبر 1973

بعد ما تسلم الرئيس المصري "A. Sadate " الحكم في (1970م) صرح بأنه أمام تعنت إسرائيل في عدم تنفيذ القرار رقم 242(1967) المتضمن الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في حرب الستة أيام، بأنه لا خيار للعرب سوى القتال.

بقي القرار رقم 242(1967) حبرا على ورق، كما أن مخطط (Plan Rogers) الأمريكي و الذي صمم من أجل مواجهة حرب الاستنزاف الذي أشعلتها مصر في قناة السويس فشل أيضا، و عرف مخطط السادات الذي تضمن الاعتراف بإسرائيل مقابل استرجاع صحراء سيناء التي احتلتها إسرائيل في (1967م) و تمكين عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم مقابل حرية الملاحة لإسرائيل بقناة السويس نفس المصير، و حتى الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي لم يتمكنا من التأثير على إسرائيل كي تنفذ القرار رقم 242(1967)، فلم يبق أمام الرئيس المصري سوى خيار واحد، هو الحرب. [436]

- خلال هذه الفترة الحرجة التي سبقت حرب أكتوبر كانت الجمعية العامة المنعقدة في دورتها العادية تؤكد على شرعية نضال الشعوب من أجل استقلالها بما في ذلك الشعب الفلسطيني، و أصدرت الجمعية العامة و كالعادة قراراتها المتعلقة بتمديد ولاية (UNRWA) و كل المسائل المالية المتعلقة بالوكالة، و قرارات أخرى تطلب فيها من إسرائيل أن تلغي جميع الإجراءات التي اتخذتها و المتعلقة بضم الأراضي المحتلة أو تلك المتعلقة بالاستيطان، و عبرت الجمعية العامة عن قلقها الشديد لاستمرار الاحتلال في الأراضي العربية و ناشدت جميع الدول ألا تعترف بالتغيرات التي أحدثتها إسرائيل بالأراضي العربية المحتلة و أن تتجنب أعمالا يمكن أن تشكل اعترافا بذلك الاحتلال من خلال القرار رقم

[435] ليث زيدان، الطبيعة القانونية الدولية لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، الحوار المتمدن، العدد 1970، 2007/7/8، ص 5،6 على 9.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=101968 Vue le 21/05/2015

[436] Alain Gresh , Dominique Vidal, Les 100 clés du Proche-Orient, Op-cit, p 290.

2963(1972)، أما القرار رقم 3005(1972) فهو يناشد إسرائيل بشدة أن تكف و تعزف عن تطبيق كل السياسات المخالفة لحقوق الإنسان في حق سكان الأراضي العربية المحتلة. [437]

تابعت إسرائيل سياستها العدوانية ضد الدول العربية عوضا أن تنصاع لقرارات الأمم المتحدة، فقامت بإسقاط طائرة مدنية ليبية في (1973/02/21م) فوق صحراء سيناء سقطت فيها (106) ضحية مدنية، فاستدعيت الجمعية العامة في دورة استثنائية تمت فيها إدانة إسرائيل فصدر القرار ب (101) صوتا مع القرار ضد صوتا واحد (إسرائيل) و إمتناعين (المالاوي و كولومبيا)، و بينما الجمعية العامة منعقدة يقوم الطيران الإسرائيلي بقنبلة مخيم لاجئين فلسطينيين شمال لبنان سقط فيه (100) ضحية مدنية، و أمام تدهور الوضع، طلبت مصر مناقشة الحالة بالشرق الأوسط على مستوى مجلس الأمن في الفترة ما بين (14- 18 مايو 1973م)، و طالب الاتحاد السوفييتي الانسحاب الكلي لإسرائيل من الأراضي المحتلة و عارضته الولايات المتحدة و تم الاتفاق بين أعضاء مجلس الأمن على أنه لا حل إلا بحل مشكلة الشعب الفلسطيني، لكن عند التصويت على مشروع القرار استخدمت الولايات المتحدة حقها في الاعتراض فكان الفشل على مستوى مجلس الأمن إلى أن صدر القرار رقم 338(1973م). [438]

خامسا: الحرب الإسرائيلية اللبنانية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

استقبلت الدولة اللبنانية الفلسطينيين اللاجئين و الحركات التحررية مثل منظمة التحرير الفلسطينية و على رأسها " Y. Arafat" بعد ما منحت الجمعية العامة لفلسطين صفة عضو مراقب دائم في (1974م)، و إن كانت لبنان قد رحبت دائما باللاجئين الفلسطينيين، إلا أنها كانت تسعى لعودتهم إلى ديارهم و هو سبب رفض السلطات اللبنانية إدماجهم مع الشعب اللبناني و الذي كان يعاني و بشدة من الانقسامات الدينية بين السنة و الشيعة و المارونيين.

كانت العمليات الفدائية تنطلق من الأراضي اللبنانية ضد إسرائيل، و كانت هذه الأخيرة ترد على هذه العمليات بالقصف الجوي و من ذلك العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان في (14 مارس 1978م) ردا على العملية الفدائية الفلسطينية بتل أبيب ضد حافلة تقل مدنيين سقط فيها (37) يهوديا، و لم تنتهي عملية (Opération Litani)إلا بتدخل مجلس الأمن من خلال القرار رقم 425(1978) و الذي طالب إسرائيل بالانسحاب الفوري من جنوب لبنان و نشر قوات التدخل للأمم المتحدة بلبنان (FINUL). [439]

[437] قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الإسرائيلي، المرجع السابق، ص 6، 7.

[438] Jean Batiste Duroselle, André kaspi, Histoire des relations internationales, Op-cit, p 356.

[439] Pierre Biarnès, pour l'empire du monde, Op-cit , p 394.

- في هذا الإطار انعقدت الجمعية العامة في دورة استثنائية الثامنة من (20 إلى 21 أفريل 1978م) و صدر القرار رقم 2/8 في (1978/04/21م) يتضمن طلب إلى إسرائيل للوفاء بمسؤوليتها بموجب قرار مجلس الأمن رقم 425(1978) السابق ذكره و ينص على تمويل قوات التدخل بلبنان و توزيع هذه الأعباء على جميع أعضاء الأمم المتحدة و كل حسب إمكانياته المادية. [440]

أما باقي قرارات الجمعية العامة التي صدرت خلال دورتها العادية الثالثة و ثلاثين (1978م) تضمنت كل ما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين و المشاكل التي تواجهها وكالة (UNRWA) و إدانة الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي العربية المحتلة، ثم التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، كما أكدت الجمعية العامة في العديد من قراراتها في جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي و دعوة كافة الدول من الامتناع عن التعاون العسكري و النووي مع إسرائيل ضمن القرار رقم 71/33(1978).

رغم تواجد قوات (FINUL) بالجنوب اللبناني منذ (1978م) إلا أن هذه القوات لم تستطع صد العدوان الثاني على لبنان بتاريخ (1982/06/06م)، و أمام هذا العدوان الجديد جددت الأمم المتحدة محاولتها لإيجاد حل للأزمة اللبنانية و التي أصبحت من أخطر بؤر التوتر في الشرق الأوسط.

تدخل مجلس الأمن بعد (24) ساعة من الغزو، و أصدر القراران رقم 508، 509 (1982) يتضمنان وقف إطلاق النار والانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية إلى الحدود الدولية المعترف بها للبنان.

و بسبب الفيتو الأمريكي عجز مجلس الأمن أن يصدر قرارا يعالج الأزمة اللبنانية كلما تضمن مشروع القرار إدانة لإسرائيل بسبب عدوانها على لبنان، و أمام الشلل الذي وقع فيه مجلس الأمن، توجهت الجهود العربية في الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة في محاولة لإصدار قرار يدين الغزو الإسرائيلي بمنأى عن الفيتو الأمريكي.

انعقدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة السابعة[441] (1982م) فصدر عنها القرار رقم 5/7 في (جوان 1982م) بأغلبية (127) صوتا يدعو إلى الانسحاب الفوري لإسرائيل من لبنان، كما تضمن القرار عدة نقاط هامة لم يكن ليتضمنها أي قرار يصدر من مجلس الأمن بسبب الفيتو الأمريكي من أهمها:

---

[440] Résolutions et décisions adoptées par l'assemblée générale au cours de sa huitième session extraordinaire, 20 et 21 Avril 1978, document officiel, Huitième session, 1978, supplément N°1 (A/S-8-10), Nations Unies, New York, 1978.

[441] Septième session extraordinaire d'urgence de l'assemblée générale - Palestine - dates : 22 – 29 juillet 1982 , 20 – 28 juillet 1982, 25 – 28 juin 1982, 16 – 19 aout 1982 et le 24 septembre 1982.

ـ دعوة مجلس الأمن إلى فرض عقوبات على إسرائيل في حالة عدم تنفيذها القرار.
ـ إدانة إسرائيل و بشكل مباشر بسبب عدم التزامها بالقرارين رقم 508، 509 لمجلس الأمن.
ـ التأكيد على أن القضية الفلسطينية هي لب النزاع الإسرائيلي العربي و أن السلام غير ممكن ما لم يمارس الشعب الفلسطيني كافة حقوقه.
ـ الإشارة إلى ضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني في أي مفاوضات للتسوية على قدم مساواة مع الأطراف الأخرى.

و طبعا عارضت الولايات المتحدة القرار في الجمعية العامة و لم تمارس أي ضغوطات على إسرائيل لتسوية الأزمة اللبنانية، و في (5 أوت 1982م) أصدرت الجمعية العامة قرارا يقضي بتوجيه اللوم لإسرائيل بسبب عدوانها العسكري على المناطق السكنية التي تقطنها عائلات لبنانية و فلسطينية و استخدامها الأسلحة المحرمة دوليا، فصدر القرار بأغلبية (73) صوتا مع القرار و صوتين ضد، و امتناع (26) دولة عن التصويت، و بما أن قرارات الجمعية العامة غير ملزمة، تم طرح المسألة أمام مجلس الأمن المحاصر بالفيتو الأمريكي الذي يمارس بصفة تعسفية لصالح إسرائيل. [442]

- ارتكبت الفصائل " Les phalangistes" اللبنانية مجزرة " Sabra et Chatila" انتقاما لمقتل الرئيس اللبناني"Bachir Djemail " يومين قبل ارتكاب المذبحة، و قد ساهمت القوات الإسرائيلية في المذبحة مع الفصائل اللبنانية بحيث مكنتهم من الدخول إلى المخيمين الفلسطينيين، و أمام هذه الجريمة تدخلت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة السابعة فصدر القرار رقم 9/7 (1982/09/24م) يحث على إجراء تحقيق بشأن المذبحة ببيروت و المطالبة بوقف إطلاق النار في لبنان و انسحاب القوات الإسرائيلية و ضرورة تمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم. [443]

كما أصدرت الجمعية العامة في جلستها (108) بتاريخ (1982/12/16م) القرار رقم A/RES/37/123تحت عنوان " الحالة في الشرق الأوسط" وصفت في القرار مذبحة " Sabra et Chatila" بأنها مذبحة على نطاق واسع (Massacre à grande échelle) و إبادة جماعية و قد حاز القرار على (123) صوتا و امتنعت (22) دولة عن التصويت بالرغم أن كل الأعضاء بالجمعية العامة الذين شاركوا في النقاش اتفقوا على أنها مذبحة لكن لا تكتسي صفة (الإبادة الجماعية)

[442] هالة مصطفى، لبنان و فلسطين و الحرب السادسة: الغزو الإسرائيلي للبنان في الأمم المتحدة، السياسة الدولية أكتوبر 1982، الأهرام.
[443] قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الثالث، 1982 ـ 1986، المرجع السابق ص16.

ـ و قد تعمدت الجمعية العامة إلى ذكر صفة الإبادة الجماعية لإحراج إسرائيل فقط، ذلك أن الجمعية العامة ليس لها الاختصاص الكافي لتصنيف تلك الأحداث على أنها إبادة جماعية، و حتى لو سقط خلال المذبحة (5000) ضحية فمازال الشك أن المذبحة تشكل إبادة جماعية. [444]

سادسا: الجولان المحتل في ظل قرارات الجمعية العامة

عرفت العلاقات الإسرائيلية السورية توترات، أزمات و حروب منذ الإعلان عن قيام "دولة إسرائيل" فكانت الحرب الأولى العربية الإسرائيلية (1948 ـ 1949م) و أزمة قناة السويس (1956 ـ 1959م) ثم حرب الستة أيام (1967م) و التي استولت فيها إسرائيل على الجولان و بعدها حرب (1973م) و قد شاركت سوريا في كل الحروب الإسرائيلية العربية.

و في (1981م) ضمت إسرائيل هضبة الجولان و هو موقع عسكري إستراتيجي غني بالموارد المائية و مازالت هضبة الجولان محتلة إلى هذا التاريخ بالرغم من الإدانة الواسعة لهذا الاحتلال من طرف الأمم المتحدة و المجتمع الدولي.[445]

بقيت العلاقات متوترة بين البلدين خاصة أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان في (1982م) و الذي قامت به إسرائيل على أساس وقف العمليات الهجومية التي كانت تقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية و التي كانت قبل هذا التاريخ حليفة الجيش السوري و العديد من الجماعات للمقاومة اللبنانية.

في حرب (1973م) و بالرغم من تدخل مجلس الأمن لإنهاء الحرب ضمن القرارين 338، 339 (1973)، إلا أن التوتر بقي سائدا في الجولان بين القوات السورية والإسرائيلية مما اقتضى تدخل الولايات المتحدة لينتهي النزاع بإبرام اتفاق فض الاشتباك و تشكيل قوة مراقبة للأمم المتحدة تشرف على تنفيذ الاتفاق المبرم في (31 مايو 1974م) يتضمن تشكيل قوة (FNUOD) و بقي مجلس الأمن منذ ذلك التاريخ يقوم بتجديد ولاية تلك القوة سنويا و إلى غاية هذا التاريخ، و مازالت قوة فظ الاشتباك تعمل إلى جانب قوات الأمم المتحدة المكلفة بمراقبة الهدنة إثر حرب (1948م)، (ONUST) و يتقدم الأمين العام للأمم المتحدة سنويا بطلب إلى مجلس الأمن لتمديد ولاية قوات فظ الاشتباك مؤكدا و أنه بالرغم من أن الهدوء الذي تتميز به منطقة الجولان، فإن الحالة في الشرق الأوسط ستبقى دائما بؤرة

[444] William Schabas, Genocide in international Law, The crimes of crimes, Op-cit, p 455.

[445] :Muna Dajani, Dry peace : Syria – Israel and the water of the Golan, ICSR, Atkin Fellow, The Atkin paper series, March 2011, p 1.
http://www.operationspaix.net/DATA/DOCUMENT/4280~v~Dry_Peace__Syria_Israel_and_the_Water_of_the_Golan.pdf Vue le 21/05/2015

للتوتر ما دام لم يتم التوصل إلى حل نهائي للمشكل، و لذلك يرى الأمين العام للأمم المتحدة الإبقاء على هذه القوات بالمنطقة. [446]

أما الجمعية العامة فهي مكلفة بتمويل قوات حفظ السلام و منها قوة (FNUOD) بحيث تضمن القرار رقم 3211 الدورة (29) العادية (أ) في(31 أكتوبر 1974م) و (ب) في (29 نوفمبر 1974م) تمويل قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة المكلفة بفظ الاشتباك [447] بحيث تتكفل الجمعية العامة سنويا بتمويل هذه القوة و يتم تقدير هذا التمويل حسب الصندوق المخصص لذلك، و تصادق الجمعية العامة بحوالي (48019000) دولار من (1 جويلية 2013م إلى غاية 30 جوان 2014م). [448]

تحتل إسرائيل هضبة الجولان عسكريا منذ (1967م)، و لكن في (1981/12/17م) وقع حدث خطير غير من المركز القانوني للجولان، بحيث صوتا البرلمان الإسرائيلي لصالح ضم هضبة الجولان إلى إسرائيل، و لكن لم يتم الاعتراف بهذا الضم، لا على مستوى الأمم المتحدة و لا على مستوى المجتمع الدولي، و في نفس اليوم أصدر مجلس الأمن القرار رقم 497(1981/12/17م) يعتبر فيه ضم الجولان باطلا و غير شرعي و خرقا للقانون الدولي، و لكن الجولان السوري أصبح منذ ذلك التاريخ و بحكم الواقع و بحكم القانون، جزءا من إسرائيل، فقد تم بناء (40) مستوطنة يقطنها (20000) يهوديا، أما السكان الأصليون من الدروز، رفضوا التجنس بالجنسية الإسرائيلية و ما زال أغلبهم يحملون الجنسية السورية. [449]

أما الجمعية العامة و أمام هذا الوضع الخطير الذي عرفته هضبة الجولان، أصدرت القرار رقم 36.173 في (1981/12/17م) يؤكد أن جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل لاستغلال الموارد البشرية و الطبيعية و الثروات و الأنشطة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية و العربية المحتلة هي تدابير غير شرعية و تطالب إسرائيل بأن تضع حدا نهائيا و فوريا لكل تلك الإجراءات. [450]

يمكن القول بأن تدخل الجمعية العامة بشأن العدوان الإسرائيلي على هضبة الجولان السورية لا يتعدى كونه يتكفل بالمسائل المالية ضمن تمويل قوات حفظ السلام " FNUOD"، و حتى عندما اتخذت

---

[446] Nations Unies, FNUOD, Force des Nations Unies chargée d'observer le désengagement.

[447] قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، المرجع السابق، ص7.

[448] Nations Unies, Maintien de la paix, Fiche d'information sur les OMP en cours, situation au Golan. www.un.org/fr/peacekeeping/missions/undof vue le 30/11/2013

[449] Michael F. Davie, Entre la Syrie et Israël : Les cartes topographiques du Joûlan – Golan, vecteurs de revendications territoriales, Revue Mappemonde N°80(4 – 2005) vue le 20/01/2014http://www.Mappemonde.mgm.fr/num/_81

[450] قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الثاني، المرجع السابق، 9

إسرائيل إجراءات لضم الجولان إلى إقليمها، قامت الجمعية العامة بالتأكيد فقط على ما جاء في قرار مجلس الأمن باعتبار أن إجراءات الضم باطلة و طالبت إسرائيل بأن تضع حدا لتلك الإجراءات غير الشرعية، و نذكر بأن قرارات الجمعية العامة هي غير ملزمة على عكس قرارات مجلس الأمن.

الفرع الثاني: القضية الفلسطينية و الحالة في الشرق الأوسط أمام الجمعية العامة بعد نهاية الحرب الباردة

تعتبر حرب الخليج الثانية (1991م) الفاصل بين فترتين عاشها المجتمع الدولي، فترة الحرب الباردة و فترة هيمنة القطب الواحد، و لو أن انهيار المعسكر الشرقي بدأ في نهاية الثمانينات، إلا أن حرب الخليج و انتصار الولايات المتحدة مع حلفائها في تحرير الكويت، اعتبره الغرب انتصار الديمقراطية على البربرية الشمولية في بغداد و موسكو، و لم ينس الغرب و على رأسهم الولايات المتحدة بأنهم يريدون تأسيس النظام الدولي الجديد يستخلف نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية و الذي حكمته مظاهر الحرب الباردة، و لأن نهاية نظام " يلطا" تأسس لانتصار الحرية و الديمقراطية على حساب الشيوعية. [451]

و على العموم، أقسم فترة ما بعد الحرب الباردة إلى فترتين، الأولى من (1990 - 2001م) و الثانية ما بعد أحداث (11 سبتمبر 2001م).

أولا: النزاع الإسرائيلي العربي والإسرائيلي الفلسطيني في فترة ما بعد الحرب الباردة

تميزت هذه الفترة بعقد مؤتمر السلام بمدريد (1991م) تحت الرعاية الأمريكية و عدد من الدول الغربية بهدف إحلال سلام دائم في منطقة الشرق الأوسط و البحث عن سبل لحل القضية الفلسطينية من خلال مفاوضات ثنائية و جماعية تمهد للإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية، فكانت نتائج المساعي السرية هو الوصول إلى إبرام اتفاق (Les Accords d'Oslo) و الذي يتضمن الاتفاق على إقامة سلطة الحكم الذاتي محدودة للفلسطينيين بالضفة الغربية و قطاع غزة لمدة خمس سنوات على أن تنتهي المفاوضات بين الطرفين على أساس قراري مجلس الأمن 242(1967) و 338(1973) إلى تسوية دائمة لسلام عادل بفلسطين . [452]

[451] محمد سعادي، القانون الدولي العام في عالم متغير، دار الريحانة للكتاب، الجزائر، 2008، ص 57.

[452] تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية (1947م - 2012م)، إعداد قسم الأرشيف و المعلومات، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، بيروت، لبنان، جويلية 2012، ص 13، 14.

1 ـ القضية الفلسطينية أمام الجمعية العامة

- خلال فترة التسعينات، تضمنت قرارات الجمعية العامة نفس المواضيع التي كانت تصدر في فترة الحرب الباردة (تمويل قوات FINUL et FNUOD و وكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين UNRWA) و التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره و إدانة الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، و المطالبة على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي و إدانة إسرائيل لرفضها التخلي عن الأسلحة النووية.

و الجديد في قرارات الجمعية العامة هو القرار رقم 75/46بتاريخ (1991/12/11م) بشأن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة و الترحيب بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام، أما القرار رقم 58/48 بتاريخ(1993/12/14م) فهو يرحب بعملية السلام في الشرق الأوسط .

كما أصدرت الجمعية العامة القرار رقم 21/49(1994) و الخاص بتمويل قوة الشرطة الفلسطينية بعدما أصبحت الضفة الغربية و قطاع غزة يتمتعون بحكم ذاتي (تحت حكم السلطة الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية).

استمرت قرارات الجمعية العامة تطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة و تدينها بسبب فرض قوانينها على القدس و الجولان، و قد أيدت الجمعية العامة عملية السلام في المنطقة و استمرت في تمويل قواتها و وكالاتها المتخصصة بمنطقة الشرق الأوسط مستعينة في عملها بما تقدمه لها اللجان المتخصصة في الموضوع مثل لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

و لم تفت الجمعية العامة مسألة بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، فأدانت ذلك التصرف من خلال عدة قرارات مثل القرار رقم 133/51(1996). [453]

من خلال تحليل القرار رقم 58/48(1993) للجمعية العامة و المتضمن الترحيب بعملية السلام في الشرق الأوسط و القرار رقم 26/51(1997) و الذي تؤكد فيه الجمعية العامة على ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية و تعرب عن تأييدها الكامل لعملية السلام ، نفهم بأن الجمعية العامة تيقنت من أن عملية السلام في الشرق الأوسط ستتم خارج نطاق الأمم المتحدة، و هو ما تم فعلا، فقد جاء القراران مخالفين لسابقيه بحيث كانت الجمعية العامة تطالب بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط و برعاية " الأمم المتحدة" مثل القرار رقم 76/46(1991)، و ها هي في هذين القرارين تكتفي بتأييد مسار السلام و الترحيب به .

[453] قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الخامس، 1992 ـ 1998، المرجع السابق، ص 8 من 31.

2 ـ العدوان الإسرائيلي على لبنان أمام الجمعية العامة

بعد العدوان الإسرائيلي على الجنوب اللبناني في (18 أفريل 1996) في عملية "عناقيد الغضب" أصدرت الجمعية العامة القرار رقم 22/50 بتاريخ (25 أفريل 1996)، أي بعد أسبوع من بداية العدوان و من صدور القرار لمجلس الأمن رقم 1052(1996) المتضمن وقف إطلاق النار و الطلب من إسرائيل إنهاء عدوانها على مخيم " قانا" و على قوات (FINUL) ، فأدانت الجمعية العامة الهجمات العسكرية الإسرائيلية على السكان المدنيين في لبنان.

و بالرغم من الفضيحة المتعلقة بمجزرة " قانا" و كيف مارست الولايات المتحدة و إسرائيل ضغوطاتها لإخفاء حقيقة تورط إسرائيل، اضطرت الأمم المتحدة إلى إيقاف التحقيق بشأن المجزرة (كما أشرنا إليه سابقا)، اكتفت الجمعية العامة بإدانة العدوان على الجنوب اللبناني مثلما اعتادت عليه في قراراتها السابقة.

و لم ترحم إسرائيل حتى قوات الأمم المتحدة (FINUL) في عدوانها على الجنوب اللبناني و قد رأينا كيف ألحقت خسائر كبيرة في الأرواح و العتاد أثناء تنفيذ مجزرة " قانا" في (18 أفريل 1996م) فصدر قرار الجمعية العامة رقم (A/RES – 50/89,B) يتضمن طلبا إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتقدير كامل الأضرار الناتجة عن ذلك الحادث و قيمة تلك الأضرار، و لكن رفضت إسرائيل و كعادتها الاستجابة لقرارات الجمعية العامة بالرغم من أن هذه الأخيرة قد شددت على ضرورة تحمل إسرائيل لتغطية التكاليف الناشئة عن الحادث الذي وقع في مقر قوة (FINUL) بقانا و ضرورة أن تمتثل إسرائيل لقرار الجمعية العامة رقم 51/233 (1996) و أن مبلغ الخسائر المقدر ب (1773618) دولار تتحمله إسرائيل وحدها.[454]

أمام خرق إسرائيل للأراضي اللبنانية بصفة مستمرة، اضطرت الجمعية العامة لتجديد تمويل قواتها بالمنطقة بعد ما يقوم مجلس الأمن بتجديد ولاية هذه القوات، ذلك أن الحدود اللبنانية الإسرائيلية لم تعرف استقرارا منذ قيام الدولة العبرية بفلسطين في (1948م) و ما نتج عن ذلك من الأطماع التوسعية التي اتصفت بها إسرائيل تحت حجة تأمين الحدود لدولتها.

[454] A/RES/237 – 30 juillet 1998, Nations Unies, Assemblée Générale, Résolutions vue le 11/09/2014www.un.org/french/documents/ga/res/52/fres52.shtml

3 ـ الجولان السوري المحتل بعد نهاية الحرب الباردة

منذ أن أصدرت إسرائيل قرارها بضم الجولان إلى إقليمها، لم تتراجع عن بناء المستوطنات و إعماره، و في كل دورة تعقدها الجمعية العامة تصدر قراراتها التي تدين فيها سياسة إسرائيل في فرض قوانينها على القدس و الجولان و تطالبها من الانسحاب الفوري و الكلي من الجولان. [455]

و في فترة التسعينات، استمرت الجمعية العامة في إصدار قراراتها بشأن الجولان المحتل، بحيث تجدد في كل قرار طلبها لإسرائيل بالانسحاب منه و الوقف الفوري لبناء المستوطنات به و تؤكد بأن كل قرار قانوني و إداري إسرائيلي من شأنه تغيير النظام الأساسي لهضبة الجولان هو باطل و يعتبر خرقا للقانون الدولي و اتفاقية جنيف (1949م) و المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، و لهذا السبب تكرر الجمعية العامة في قراراتها الطلب من إسرائيل الكف عن الإرغام بالقوة المواطنين السوريين القاطنين بالجولان للتجنس بالجنسية الإسرائيلية و حمل البطاقات الوطنية الإسرائيلية، والتخلي عن الممارسات القمعية التي تمارسها قوات الاحتلال ضد سكان الجولان. [456]

من خلال قرار الجمعية العامة رقم 51.135(1997) يتبين لنا خطورة الممارسات القمعية التي تمارسها إسرائيل ضد سكان الأراضي المحتلة، و كيف أن إسرائيل تعمل كل ما في وسعها لضم الجولان إلى إقليمها و لذلك كانت المفاوضات السورية الإسرائيلية بشأن الجولان تصطدم دائما بالتعنت الإسرائيلي والرغبة في الاحتفاظ بالجولان إلى غاية وصول الوزير الأول الإسرائيلي إلى الحكم " E. Barak" في (1999م) بحيث استأنفت المفاوضات بين الطرفين بشأن الجولان و تحت الرعاية الأمريكية، ووضعت إسرائيل شروطها للانسحاب من الجولان حول (المياه، الأمن، الحدود) و اشترط الجانب السوري أن يكون الانسحاب كليا إلى ما قبل خطوط (1967م) و لم يبق سوى التوقيع على الاتفاق، لكن في آخر لحظة تراجعت إسرائيل و رفضت التوقيع بحجة أن الوضع الداخلي لا يسمح لها بذلك الاتفاق. [457]

---

[455] قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الخامس، 1992 ـ 1998، المرجع السابق، ص 2 من 31.

[456] Assemblée générale, A/RES/51/135 , 24 Mars 1997, Cinquante et unième Session, point 85 de l'ordre du jour, Rapport du comité spécial chargé d'enquêter sur les pratiques israéliennes affectant les droits de l'homme du peuple palestinien et des autres arabes des territoires occupés, Documents officiels des Nations Unies.

[457] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 clés du Proche-Orient, Op-cit, 270.

ثانيا: النزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية أمام الجمعية العامة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

تعتبر أحداث 11 سبتمبر بداية لفترة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية نظرا لنتائج الكارثة [458] فبعد ما كانت الولايات المتحدة القوة الأولى المهيمنة على الساحة الدولية و قد فرضت النظام الدولي الجديد بعد انتصارها على الشيوعية منذ حوالي عشر سنوات، فها هي تواجه هذه الأحداث و تتحمل المسؤولية الثقيلة حول الحدث العظيم، وهي باعتبارها القوة الأولى و الضحية الأولى من واجبها أن تقود الحرب على الإرهاب، بالرغم من أن موضوع الإرهاب موضوع قديم عرفته الولايات المتحدة (World Trade Center 1993، ظهران 1996م، طانزانيا 1998م، ليبيا و اليمن 2000) لكن كل تلك الهجمات لا تعادل أحداث 11سبتمبر.[459]

و كما رأينا سابقا، فقد اعتبرت إسرائيل (باعتبارها الحليف الأول و الأخير للولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط) أنها في نفس الخندق مع أمريكا في حربها ضد الإرهاب بالمنطقة (حزب الله اللبناني، السلطة الفلسطينية و حركة حماس بغزة)، و أن كانت الولايات المتحدة قد تعهدت على نفسها منذ تلك الأحداث أن تنتصر على الإرهاب حيثما وجد و في أي بقعة من العالم، فقد تضمنت التزاماتها أيضا إعادة تشكيل الشرق الأوسط بهدف القضاء على بؤر الإرهاب و التطرف، المعاداة الأمريكية و أسلحة الدمار الشامل بالمنطقة. [460]

لقد تأثرت العلاقة الأمريكية الأممية (Les relations américano-onusienne) بفشل عمليات السلام بالصومال و موت (18) عسكريا أمريكيا بالعاصمة "Mogadiscio " في (1993م) فحمل الكونغرس الأمريكي هذه الخسارة للمنظمة، و منذ ذلك الحين تفضل الولايات المتحدة التصرف عسكريا بإرادتها المنفردة أو من خلال منظمة جهوية ما دامت هذه المنظمات لا تحد من الهيمنة الأمريكية و تخدم مصالحها الإستراتيجية مباشرة، و لهذه الأسباب تنظر الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة كوسيلة يمكن استعمالها أو عدم استعمالها حسب الظروف (فترة الانتخابات، المكان الجغرافي للأزمة، النتائج الإنسانية، التورط في الأمن الجهوي، الآثار السياسية الداخلية...)، كما يمكن للأمم المتحدة أن تكون وسيلة لإضفاء الشرعية على تصرفاتها و على تدخلاتها دوليا، فهي وسيلة من بين الوسائل المتعددة التي

[458] Le bilan est de (3600) morts, les deux tours jumelles du World Trade Center détruites, l'une des ailes du Pentagone à Washington endommagé et un pays traumatisé par les attentats du 11 septembre 2001.

[459] Jean Batiste Duroselle, André kaspi, Histoire des relations internationales, Op-cit, p 611, 612.

[460] Antoine Sfeir, Vers l'Orient compliqué, Op-cit, p 82.

تتصرف من خلالها الولايات المتحدة، كما أن مجلس الأمن هو جهاز تكميلي عند القيام بمفاوضات و هذا يفتح الطريق أمام الانفرادية و الاستثنائية (Unilatéralisme et exceptionnalisme) و هما الحل الأسهل و الأسرع للأمريكيين بدلا من اللجوء إلى أي حل توافقي مع الغير. [461]

في ظل هذه الظروف، أصبحت إسرائيل تتصرف في المنطقة بكل حرية مع كل من بقي يقاوم سياستها العدوانية بالمنطقة، فكان لابد من ردع المقاومة داخل الأراضي الفلسطينية ثم في الجنوب اللبناني.

1 ـ الحرب الإسرائيلية على لبنان أمام الجمعية العامة

خلفت الحرب الإسرائيلية على لبنان من (12 جويلية إلى 14 أوت 2006م)هجرة حوالي مليونا لبناني هربا من القصف الإسرائيلي على كل لبنان و الذي استهدف المدنيين بالدرجة الأولى، فسقط (1300) قتيل أغلبهم من الأطفال، كما خلفت الحرب تدمير معتبر للمنشآت الحيوية و استمر التدمير لغاية صدور قرار مجلس الأمن رقم 1701(2006) يطلب الوقف الفوري لإطلاق النار و رفع من عدد قوات حفظ السلام (FINUL) و يوصي بنزع أسلحة الميلشيات و خروج كل القوات الأجنبية من الأراضي اللبنانية، و لكن بدون أن يتضمن القرار أي إدانة للعدوان الإسرائيلي على لبنان.[462]

تبنت الجمعية العامة في (2006/12/19م) بالدورة العادية رقم (61) و بناءا على تقرير تقدمت به اللجنة الثالثة تحت رقم (A/61/445/Add 2 et corr.1) القرار رقم 61/154 حول حالة حقوق الإنسان الناتجة عن العمليات العسكرية الحالية على لبنان، و تؤكد في القرار على تكامل القانون الدولي الإنساني مع حقوق الإنسان و تضع في اعتبارها ما جاء في قرار مجلس الأمن رقم 1701(2006)، و تدين الجمعية العامة كل أعمال العنف ضد المدنيين بما في ذلك قصف القوات الإسرائيلية للمدنيين و الذي خلف عدة ضحايا من قتلى و جرحى بينهم أطفال، و هجرة ما يقارب مليونا لبناني هربا من القصف الإسرائيلي الذي كان يستهدف المدنيين اللبنانيين، كما تستنكر الجمعية العامة في قرارها أن ثلث الضحايا هم أطفال و تطلب بتقديم المساعدة المادية المستعجلة للحكومة اللبنانية لإعادة بناء ما دمره القصف الإسرائيلي و النهوض بالاقتصاد الوطني للبلاد و تسهيل عودة النازحين إلى ديارهم.[463]

---

[461] Alexandra Novosseloff, Les Etats Unis et les Nations Unies, (p 657) , p 10 sur 19. Vue le 22/01/2014.www.diplomatie.govfr/fr/IMG/pdf/FD001402pdf .

[462] Dictionnaire des relations internationales de 1900 à nos jours, Op-cit, p 235.

[463] Nations Unies, Assemblée générale, Résolution 61/154 du 19 Décembre 2006, La situation des droits de l'homme découlant des récentes opérations militaires israélienne au Liban, United Nations Officiel Document.

2 ـ العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني أمام الجمعية العامة

بعد مرور حوالي عشر أعوام من انطلاق عملية السلام، أصبح مسار السلام في مأزق بسبب التعنت الإسرائيلي و تحايل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في كل جولة مفاوضات مع الطرف الفلسطيني و لم تكتفي إسرائيل بإفشال مسار السلام، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك و هو السعي إلى العودة إلى نقطة الصفر، عن طريق العمليات العدوانية ضد الشعب الفلسطيني تحت حجج عديدة من بينها ردع المقاومة أو الدفاع عن النفس، و لم تسلم الضفة الغربية و لا قطاع غزة من العدوان الإسرائيلي، و في كل عدوان يجد مجلس الأمن نفسه مشلولا بفعل الاستخدام المتكرر للولايات المتحدة حقها في الاعتراض حماية لإسرائيل، أما الجمعية العامة فقد حاولت في حدود ما يسمح لها به ميثاق الأمم المتحدة، التدخل لإدانة العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

أ ـ الانتفاضة الثانية في ظل الحرب على الإرهاب

بعد اندلاع الانتفاضة الثانية إثر الزيارة الاستفزازية التي قام بها " A. Sharon" إلى المسجد الأقصى، و بعد فشل مفاوضات السلام " Camp David" في (سبتمبر 2000م)، تابعت الجمعية العامة في عقد دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة أدانت فيه العنف الذي وقع في (28 سبتمبر 2000م) و الأيام التالية له بالحرم الشريف في القدس، كما أدانت استعمال القوة بصورة مفرطة من جانب القوات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين. [464]

بعد أحداث 11 سبتمبر أدان رئيس السلطة الفلسطينية هذه الهجمات ضد الشعب الأمريكي و استنكر موقف " Ben Laden" كونه المدافع عن الفلسطينيين، فأكد أن زعيم القاعدة لم يساعد الفلسطينيين من قبل و الأجدر به أن لا يختفي وراء القضية الفلسطينية، لكن الوزير الأول الإسرائيلي " A. Sharon" نجح في ربط ما حدث في أمريكا و ما يحدث فوق أرض إسرائيل (حسب منظوره) و فجأة أصبحت إسرائيل و سياستها القاعدة الأولى في حرب العالم ضد الإرهاب، وقد خلفت العمليات الانتحارية التي نفذتها المقاومة الفلسطينية ضد مدنيين إسرائيليين حوالي (30) قتيلا في (1، 2 ديسمبر 2001م) انحاز العالم الحر إلى جانب إسرائيل تحت شعار" لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها "و لهذا السبب صرحت الإدارة الأمريكية بأنها لن تقبل إلا بقرارات الأمم المتحدة التي تدين الإرهاب الفلسطيني فقط. [465]

[464] القرار رقم د.ا.ط 7/10 بتاريخ 20 أكتوبر 2000، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين و النزاع العربي الإسرائيلي، المجلد السادس، المرجع السابق، ص 4 من 30.

[465] Pascal Boniface, Vers la 4e guerre mondiale, Op-cit, p 75, 76.

كل هذه القرارات و الاتفاقيات الدولية لم تحد من الممارسات اللاإنسانية التي مارستها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة و خاصة عندما أصبح " A. Sharon" على رأس الحكومة الإسرائيلية، فكل عملية انتحارية تقوم بها المقاومة الفلسطينية، هي عملية إرهابية بالنسبة لإسرائيل و الولايات المتحدة و لا تدخل في نطاق المقاومة لتحرير الوطن المحتل، أما الانتقام الذي تمارسه إسرائيل ضد المدنيين فهو بالنسبة لأمريكا و إسرائيل دفاعا عن النفس.

و من هذا المنطلق و استهتارا بالقانون الدولي و القانون الدولي الإنساني و بالمجتمع الدولي بأكمله، دخلت إسرائيل في (3 أفريل 2002م) إلى مخيم اللاجئين " جنين " و عند خروجها منه في (24 أفريل 2002م) كانت الحصيلة (52) قتيلا من المدنيين الفلسطينيين و (23) قتيلا إسرائيلي. [466]

أمام مجزرة "جنين" تابعت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة فصدر القرار رقم د.إ.ط 10/10(7 مايو 2002) أدانت فيه الهجمات التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية المحتلة ضد الشعب الفلسطيني في عدد من المدن الفلسطينية و خاصة في مخيم اللاجئين " جنين"، و رفضت إسرائيل التعاون مع المجموعة التي عينها الأمين العام للأمم المتحدة لتقصي الحقائق في مخيم "جنين" متجاهلة بذلك قرار مجلس الأمن رقم 1405(2002) مما ألزم الأمين العام بحل تلك المجموعة لعدم تمكنها من أداء مهامها بسبب تعنت إسرائيل و ازدرائها لكل قرارات المنظمة و على رأسها قرارات مجلس الأمن. [467]

تأكيدا للقرار السابق ذكره أصدرت الجمعية العامة القرار رقم 11/10(5 أوت 2002) تطالب إسرائيل بالانسحاب الفوري من المدن الفلسطينية و العودة إلى المواقع التي كانت فيها قبل(سبتمبر 2000م).

و أمام التجاوزات الخطيرة التي مارستها إسرائيل و على رأسها الوزير الأول" A. Sharon" الذي وصلت به الجرأة إلى اغتيال عدة نشطاء من حركة حماس الفلسطينية (جوان 2003م) و الذي ردت الحركة على ذلك بعملية انتحارية بالقدس الغربية سقط فيها (17) إسرائيليا، فكان الانتقام من إسرائيل على قطاع غزة سقط فيها ضحايا مدنيين، و استمرت أعمال العنف من الجهتين إلى أن قررت إسرائيل بطرد رئيس السلطة الفلسطينية " Y. Arafat" في (11 سبتمبر 2003م) لأنه يمثل العقبة الحقيقية لكل اتفاق سلام بين الفلسطينيين و الإسرائيليين حسب إسرائيل.

[466] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 clés du Proche-Orient, Op-cit, p 43.

[467] Nations Unies, A/RES/ES – 10/10, Assemblée Générale, Dixième session extraordinaire d'urgence, Mesures illégales prises par Israël à Jérusalem East occupée et dans le reste du territoire palestinien occupé, Document officiel des Nations Unies, p 1 sur 3.

في هذه الظروف جاء قرار الجمعية العامة رقم د.أ.ط 12/10(19 سبتمبر 2003) ليكرر الطلب بالوقف الفوري لكل أعمال العنف في الأراضي المحتلة و يطالب إسرائيل بالامتناع من القيام بأي عمل من أعمال الترحيل**" و الكف عن أي تهديد لسلامة الرئيس المنتخب للسلطة الفلسطينية ".** [468]

ب ـ الحرب على غزة أمام الجمعية العامة

استدعى رئيس الدورة الثالثة و الستين للجمعية العامة انعقاد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة في (15 جانفي 2009م) خصصت للأزمة في قطاع غزة، و في البيان الصحفي طالبت الجمعية العامة بضرورة احترام قرار مجلس الأمن رقم 1860(2009) بما في ذلك النداء لوقف إطلاق النار في غزة (16 جانفي 2009م)، كما صرحت الجمعية العامة باستعدادها لتبني قرار يتضمن الوقف الفوري لإطلاق النار و تمكين المساعدات الإنسانية من الوصول بدون أي شرط إلى قطاع غزة، و فعلا تبنت الجمعية العامة في هذا الإطار القرار رقم 18/10(2009/01/23) يدعم قرار وقف إطلاق النار الفوري تطبيقا للقرار رقم 1860(2009) لمجلس الأمن و تدعيما له فقط.

لا يمكن للجمعية العامة أن تبقى ساكنة أمام الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها إسرائيل في غزة [469]

فشكلت لجنة تقصي الحقائق برئاسة القاضي " R. Goldstone" من جنوب إفريقيا و بعد انتهاء اللجنة من مهامها، قدمت تقريرها الذي تمت مناقشته في الدورة (64) للجمعية العامة حيث صدر القرار رقم 64/6 (2009/11/6) تحت عنوان:

"متابعة تقرير بعثة تقصي الحقائق للأمم المتحدة حول الحرب على غزة"

« Suite donnée au rapport de la mission d'établissement des faits des Nations Unies sur le conflit de Gaza »

[468] Nation Unies, A/RES/ES – 10/12, résolution adoptée par l'assemblée générale, Op-cit, p 1 sur 1.

[469] شكل مجلس حقوق الإنسان لجنة تقصي الحقائق حول خرق حقوق الإنسان و القوانين الإنسانية المترتبة أثناء الحرب على غزة، و رغم أن القاضي "R. Goldstone " يهودي الأصل، إلا أنه لم يسلم من اتهامه بمعاداة السامية من طرف الفدرالية الصهيونية لجنوب إفريقيا نظرا لما احتواه تقريره من وقائع و أحداث تدين إسرائيل بارتكابها جرائم حرب و جرائم ضد الإنسانية، و بالرغم من رفض إسرائيل التعاون مع بعثة تقصي الحقائق، إلا أن البعثة قامت بتحليل (36) حادثة في غزة، الضفة و إسرائيل، و الاستماع إلى(188) شخص، و تفحص (10000) صفحة من الوثائق و (1200) صورة من الأقمار الصناعية، و في (15 سبتمبر 2009م) قدم القاضي تقريره من (575) صفحة تدين كلها إسرائيل (الملحق رقم5).*

* Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 clés du Proche-Orient, Op-cit, 271, 272.

أعربت الجمعية العامة في قرارها عن انشغالاتها حول المعلومات التي احتواها تقرير " Goldstone " حول الخروق الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني أثناء حربها على غزة، و بالتالي فإن الجمعية العامة تدين كل الهجمات التي استهدفت المدنيين و المؤسسات المدنية بما فيها مقر الأمم المتحدة و تحمل إسرائيل مسؤولية تلك الأعمال و تطالبها للقيام بتحقيق حول تلك الخروق لمعاقبة مرتكبيها. [470]

رفضت إسرائيل تقرير " Goldstone" و اتهم هذا الأخير إسرائيل بأنها شنت حربا على غزة لم تكن الأطراف فيها متساوية، كان الهدف معاقبة و تذليل و ترهيب السكان المدنيين و لإضعاف قدراتهم الاقتصادية بصورة بشعة في العمل و تلبية حاجياتهم، و فرض على هؤلاء السكان الشعور المتزايد بالتبعية و الضعف، كما أكد القاضي على مسؤولية مجلس الأمن لتحويل القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية في حالة ما إذا رفضت إسرائيل القيام بتحقيق مستقل حول سلوك جيشها و متابعة مرتكبي جرائم الحرب على غزة، إلا أن الحكومة الإسرائيلية رفضت التقرير و رفضت حتى نقاش نقاطه و الهدف هو منح الجيش الإسرائيلي الدعم الكامل للحرب ضد الإرهاب ذلك أن مجلس الأمن لا يمكنه أن يصدر أي قرار في هذا الاتجاه بسبب الفيتو الأمريكي المستخدم لحماية إسرائيل على مستوى مجلس الأمن لكل ما تقوم به في الأراضي الفلسطينية المحتلة. [471]

- استمرت الحروب على غزة لنفس الحجج و لتحقيق نفس الأهداف من طرف إسرائيل و لكن تحت تسميات مختلفة منها عملية "عمود الدفاع" (14 إلى 21 نوفمبر 2012م) و عملية " الجرف الصامد" (8 جويلية إلى 26 أوت 2014م) و قد كان موقف الجمعية العامة مثل ما بيناه تفصيلا أثناء موقفها من الحرب على غزة " الرصاص المسكوب" و لم تعتبر إسرائيل لقرارات مجلس الأمن و لا قرارات الجمعية العامة و في كل مرة يتم الوصول إلى اتفاق وقف إطلاق النار و إنهاء العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني خارج نطاق الأمم المتحدة أي بتدخل طرف ثالث و دون أن ننسى ان المفاوضات تتم تحت الرعاية الأمريكية.

---

[470] Nations Unies, Assemblée générale, Soixante quatrième session, A/RES/64/10 [05-11-2009], voir aussi l'extrait du rapport Goldstone dans les annexes, p 572.

[471] Jean Shaoul, Israël les Etats Unis et le droit international, Journal de la Palestine, Géopolitique et stratégie, N° 496, du 14/11/2009.
http://www.palestine-solidarité.org vue le 18/02/2014

الفرع الثالث: تدخل الجمعية العامة عبر لجانها الخاصة في القضية الفلسطينية

يمكن للجمعية العامة أن تنشئ من فروع تابعة لها تراها ضرورية لممارسة وظائفها (المادة 22 من ميثاق المنظمة)، و لكل أعضاء الجمعية العامة الحق في أن يمثلوا فيها بواسطة لجان متنوعة أهمها ستة لجان رئيسية تهتم بالموضوعات المتعلقة بأهداف الأمم المتحدة. [472]

و للجمعية العامة عدة هيئات فرعية تتشكل من لجان و مجالس و مجموعات عمل و مجموعات خبراء و غيرهم من المختصين في المجال، أما الهيئات الاستشارية الفرعية فتتضمن لجنة بناء السلم.
و للجمعية العامة أن تنشئ ما تراه مناسبا من البرامج و الصناديق و مؤسسات البحث و التكوين بما تراه ضروريا لأداء مهامها و تطبيق قراراتها على أرض الواقع، و الأهم بالنسبة لموضوعنا هي الهيئات الفرعية بلجانها و برامجها المختصة في القضية الفلسطينية و مسألة الشرق الأوسط، ذلك أن الجمعية العامة لم تتهاون في تشكيل لجان مختصة و برامج خاصة تتكفل بالقضية الفلسطينية.

ففي (1991م) قدمت الرابطة لحقوق الشعوب و تحريرها قائمة غير حصرية لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية و التي احتوت آنذاك على (100) قرار دون الأخذ بعين الاعتبار تقارير اللجان المختصة و خاصة لجنة حقوق الإنسان بجنيف.

كل هذه القرارات تعالج المظاهر المختلفة للنزاع الإسرائيلي العربي و خاصة النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، و استمر إصدار هذه القرارات و التقارير و التي كانت حيوية و أساسية بالنسبة للقضية الفلسطينية إلى أن قررت الولايات المتحدة مع إسرائيل إخراج الأمم المتحدة تماما من جدول أعمال حل النزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية. [473]

إن أهم ما اهتمت به الجمعية العامة في القضية الفلسطينية موضوعين، فالأول يتعلق بالمشكل الذي تكفلت به الجمعية العامة منذ نشأته و هو مشكل اللاجئين الفلسطينيين، و الذي بدأ مع الحرب العربية الإسرائيلية الأولى (1948م) و بقي يتفاقم طول مدة النزاعات و الحروب و الأزمات التي عرفتها فلسطين و منطقة الشرق الأوسط، و هو الموضوع الذي سأعالجه أولا، أما الموضوع الثاني يتعلق بحق تقرير مصير الشعب الفلسطيني مثل باقي شعوب العالم التي نالت استقلالها تكريسا لما جاء به ميثاق الأمم المتحدة و المواثيق الدولية الأخرى إلا الشعب الفلسطيني الذي ما زال يعاني الاحتلال، و دون أن

---

[472] تختص لجنة السياسة و الأمن أيضا بتنظيم التسلح، اللجنة الاقتصادية و المالية، اللجنة الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية لجنة الوصاية و الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، لجنة الشؤون الإدارية و الميزانية، اللجنة القانونية تختص بالمسائل القانونية و تسجيل المعاهدات و كل ما يتعلق بمحكمة العدل الدولية و بامتيازات الأمم المتحدة. *
*سعيد محمد أحمد باناجة، الوجيز في قانون المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص 67، 68.

[473] Michel Warschawski, l'ONU peut-elle sauver la Palestine ?, Op-cit, p 2 sur 5.

ننسى أن أول لجنة أنشأتها الجمعية العامة هي اللجنة الخاصة من أجل فلسطين و التي أشرت إليها في بداية البحث.

أولا: الهيئات الفرعية للجمعية العامة المكلفة بشؤون اللاجئين الفلسطينيين

استخدمت الجمعية العامة عدة وسائل لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين حيث بدأت معاناتهم بعد أول حرب عربية إسرائيلية في (1948م) و بقي عددهم يتضاعف بعد كل نزاع مسلح تشهده المنطقة، فكرست الجمعية العامة و منذ البداية جهودها للتخفيف من مأساة هؤلاء اللاجئين عن طريق اللجان و البرامج و المؤتمرات المساندة لقضيتهم العادلة.

1. اللاجئين الفلسطينيين ضمن اللجنة الخاصة بفلسطين

أنشأت الجمعية العامة أول لجنة بالنسبة للقضية الفلسطينية و هي اللجنة الخاصة من أجل فلسطين بموجب القرار رقم 106(1947) (UNSCOP) (و قد فصلنا في عمل اللجنة سابقا في الفصل التمهيدي)، و تمثلت مهمتها في التحقق من بعض الوقائع و التحقيق في كل المسائل المتعلقة بالقضية الفلسطينية لترفع تقريرها بعد ذلك إلى الجمعية العامة و تقترح الحلول المناسبة لحل المشكلة الفلسطينية.

بعد ما صدر قرار الجمعية العامة رقم 181(1947) القاضي بتقسيم فلسطين ثم الإعلان عن قيام الدولة اليهودية فوق أرض فلسطين (14 مايو 1948م) و الذي كانت نتائجه الحرب العربية الإسرائيلية الأولى و هزيمة الجيوش العربية، كانت أكبر كارثة لتلك الحرب هي الهجرة الجماعية لأكثر من (725000) فلسطينيا هربا من الحرب و الاحتلال على أساس أن تكون هناك عودة إلى ديارهم في ظروف أخرى.

لم تتحقق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى هذا التاريخ و السبب هو رفض إسرائيل السماح لعودة هؤلاء اللاجئين إلى وطنهم، و قد صرح آنذاك الوزير الأول " D. Ben Gourion" أمام مجلس الوزراء أثناء حرب (1948م) بأن على العرب الذين حاربوا إسرائيل أن يتحملوا مسؤولية هزيمتهم في حربهم ضد إسرائيل و لن أوافق أبدا على عودتهم حتى بعد انتهاء الحرب.

و قد بين الوسيط الدولي " F. Bernadotte" الذي ترأس لجنة (UNSCOP) في تقريره، موقفه القاضي بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم بالأراضي الواقعة تحت الاحتلال اليهودي و مسألة تمويل هذه العودة و التعويضات التي تدفع للاجئين الفلسطينيين الذين يفضلون البقاء في الدول

العربية المجاورة، فصدر القرار رقم 194(1948) للجمعية العامة بناء على هذا التقرير فرفضته الدول العربية و التي اعتبرته يحول دون الوصول إلى حل سياسي حقيقي للمشكلة. [474]

رفضت إسرائيل الانصياع للقرار رقم 194(1948) و الذي يؤكد على ضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين، بل عملت كل ما في وسعها لمنع هذه العودة بحجة أن المفاوضات الإسرائيلية العربية بشأن هؤلاء اللاجئين لم تنتهي بأي اتفاق بهذا الموضوع.

كما تضمن القرار رقم 194(1948) إنشاء لجنة توفيق (Commission de conciliation) تابعة للأمم المتحدة، و تقرير بوضع مدينة القدس في نظام دولي و تقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل. [475]

خصصت المادة 11 من القرار رقم 194(1948) للاجئين الفلسطينيين بحيث تنص على ضرورة السماح لعودة اللاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم في أقرب الأجيال و العيش بسلام مع جيرانهم و ضرورة دفع تعويضات مقابل الأملاك لمن رفض العودة أو لكل أملاك ضائعة أو أصابها ضرر طبقا لقواعد القانون الدولي و قواعد العدل و الإنصاف، و تتحمل السلطات المسؤولة عن الأضرار هذه التعويضات. [476]

بموجب القرار رقم 302 بتاريخ (8 ديسمبر 1949م) أنشأت الجمعية العامة في دورتها الرابعة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى و تشغيلهم، و تدخل هذه اللجنة في نطاق الأجهزة الفرعية للجمعية العامة و من بين مهامها تنفيذ و بمساعدة السلطات العامة المحلية، برنامج الإغاثة المباشرة و برامج العمل الخاصة باللاجئين الفلسطينيين.

كما قامت الجمعية العامة بإنشاء لجنة استشارية تتكون من الدول العظمى و تركيا و هي دول تمثل الدول الممولة للوكالة و مهمتها هي مساعدة و تقديم الاستشارة عند تنفيذ برامج الإغاثة للاجئين الفلسطينيين. [477]

---

[474] Alain Gresh et Dominique Vidal, Palestine 1947, Un partage avortée, Op-cit, p 150, 151.

[475] قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين و النزاع العربي الإسرائيلي، مج 1، المرجع السابق، ص 2 من 21.

[476] A/RES/194 (11 – décembre 1948), p 3.
http://www.geographie-sociale.org vue le 10/02/2014

[477] Nations Unies, Résolution de l'assemblée générale, document officiel, 302 (IV). Aide aux réfugiés de Palestine, p 23, 24.

2.الوكالة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين

تعتبر(UNRWA) وكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين عبارة عن برنامج للأمم المتحدة لمساعدة الفلسطينيين بقطاع غزة، الضفة الغربية، الأردن، لبنان و سوريا، يتمثل هدف الوكالة في تلبية حاجيات اللاجئين الفلسطينيين في الصحة، التعليم، المساعدات الإنسانية و الخدمات المحلية، و بالتالي يعتبر اللاجئون الفلسطينيون هم اللاجئين الوحيدون الذين لا يتبعون للمحافظة السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة (HCR)، و يتم تمديد ولاية الوكالة كل ثلاث سنوات بالرغم من أن الوكالة قد أنشئت في البداية مؤقتا، لكن ما دام لم يتم حل مشكل اللاجئين، ما زالت ولاية الوكالة تمدد إلى يومنا هذا. [478]

كما قامت الجمعية العامة بإنشاء صندوق خاص للاجئين الفلسطينيين بناءا على القرار رقم 212(1948) و صندوق آخر لإعادة دمج اللاجئين الفلسطينيين ضمن القرار رقم 393(1950)، و استمرت الجمعية العامة في كل دوراتها التالية تحث لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة بتنفيذ العودة و التعويض و مواصلة جهودها لتنفيذ ما ورد في القرار رقم 194(1948) للجمعية العامة هذا من جهة، و تقوم بتخصيص أموال طائلة لبرامج (UNRWA) كل ثلاث سنوات على أساس أن مشكل اللاجئين هو مشكل مؤقت ينتهي بعودتهم إلى ديارهم لمن يريد العودة أو دفع التعويضات عن أموالهم لمن يريد البقاء و دمجهم في الدول المستقبلة لهم.

و أمام المشكلة المتفاقمة للاجئين الفلسطينيين، قامت الجمعية العامة في دورتها السادسة بتأسيس لجنة المفاوضة بشأن الاعتماد الخارج عن الميزانية بموجب القرار رقم 571(1951)، و تتمثل مهمة هذه اللجنة المكونة من (07) أعضاء القيام بمشاورات مع الدول الأعضاء و غير الأعضاء في موضوع المساهمات و التبرعات (Les contributions volontaires) لتنفيذ البرامج التي تبنتها الجمعية العامة و التي لا يمكن تنفيذها من الميزانية العادية المقررة، و من بين هذه البرامج كل ما يتعلق

[478]تعتبر وكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين أكبر وكالة للأمم المتحدة تعمل في (59) مخيم و تشغل (2500) عامل أغلبهم من اللاجئين الفلسطينيين، و هي الوكالة الوحيدة التي خصصت لمجموعة خاصة من اللاجئين (الفلسطينيين)، و ما يميزها عن المحافظة السامية للاجئين "HCR " ، هو أن المحافظة حدد النظام القانوني للاجئ نفسه دون خلفه، بينما تمنح الوكالة "UNRWA " لخلف ألاجئ الفلسطيني منذ حرب (1948م) مركز ألاجئ و لذلك ارفع عدد اللاجئين الفلسطينيين من (700000) لاجئ فلسطيني (1948م)، إلى (4,5)مليونا لاجئ فلسطيني في (2005م) بسبب الزيادة الديموغرافية للسكان*

* Office de Secours et de Travaux des Nations Unies pour les Réfugiés de Palestine dans le Proche-Orient, Ref : UNRWA, « Who is a Palestine refugee ? », Consulté le 20/01/2009. Vue le 22/02/2014 http://www.unrwa.org

باللاجئين الفلسطينيين، و يمثل صندوق (UNRWA) السنوي مئات الملايين من الدولارات * و يتضمن معظم التمويل من التبرعات و القليل منه صادر من الأمم المتحدة.[479]

3. السنة العالمية للاجئين الفلسطينيين

لتحسيس الرأي العام العالمي حول الصعوبات و المشاكل التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون عبر العالم، حثت الجمعية العامة على إقامة سنة عالمية للاجئين ضمن القرارين 1285(1958) و القرار رقم 1390(1959)، و قد توجت هذه السنة بنجاح كبير من حيث الدعم الذي قدمته الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية، و مواصلة الجهود في سبيل التخفيف عن ما يعنيه اللاجئين و دعم برامج المحافظة السامية للاجئين (HCR) و وكالة الإغاثة (UNRWA)، و بعد عام واحد، أصدرت الجمعية العامة القرار رقم 1502(1960)، بينت فيه ما حققته السنة العالمية للاجئين و حثت على مواصلة الجهود في سبيل المزيد من التبرعات إلى تلك الوكالات المتخصصة.[480]

كلما مرت السنوات على اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات دون تمكينهم من العودة إلى ديارهم، فإن البرامج المخصصة لإغاثتهم تكلف نفقات ضخمة للأمم المتحدة بالرغم من سخاء الدول العظمى " و التي كانت السبب في مأساتهم" و تبقى الأموال المخصصة للوكالات المتخصصة لإغاثة اللاجئين غير كافية، لذلك و في (07 ديسمبر 1970م) أصدرت الجمعية العامة القرار رقم 2656 (XXV) المتضمن إنشاء فريق عمل مكلف بدراسة تمويل (UNRWA) بعدما اطلعت الجمعية العامة على تقرير المفوض العام للوكالة و الذي تضمن الحالة المالية المزرية للوكالة و آثارها السلبية على عمل الوكالة المستقبلية. [481]

* بلغت المساهمات و التبرعات (440)مليونا دولار في (2003م)، و أول متبرع هي الولايات المتحدة (130) مليونا دولار، الاتحاد الأوروبي (94) مليونا دولار، و تأتي بعدها كل من بريطانيا و السويد، و قد ارتفع المبلغ ليصل إلى (545) مليونا دولار في (2008م) بنفس الدول المساهمة و السابق ذكرها لتأتي بعدها جامعة الدول العربية ثم دول الخليج والسعودية، المصدر:

[479] Office de Secours et de Travaux des Nations Unies pour les Réfugiés de Palestine dans le Proche-Orient., Op-cit, Ref : Quatrième commission : Le mandat de l'UNRWA ne peut prendre fin qu'avec la création d'un Etat palestinien soulignant , des délégués, ONU 30 octobre 2008.

[480] Assemblée Générale, Quinzième session, 1502(XV), Année mondiale du réfugié, Document officiel, p 22.

[481] Assemblée Générale, résolution 2656 (XXV), création du groupe de travail chargé d'étudier le financement de l'office de secours et des travaux des Nations Unies pour les réfugiés de Palestine dans le Proche-Orient, document officiel, p 22.

استمرت الجمعية العامة في إصدار من القرارات التي تطالب الدول الأعضاء بتقديم المزيد من المساعدات إلى الشعب الفلسطيني في كل من الضفة و غزة و الدول العربية المضيفة من خلال وكالات الأمم المتحدة مع التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى دياره و ممتلكاته في فلسطين و حقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة .[482]

4.المؤتمر الدولي للأمم المتحدة حول اللاجئين الفلسطينيين

انعقد المؤتمر الدولي للأمم المتحدة حول اللاجئين الفلسطينيين (2008/04/29م) بباريس في مقر (UNESCO) ليعبر عن انشغالات المنظمة حول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، و قد انعقد المؤتمر طبقا لقرار الجمعية العامة رقم 62/81(2007) و نظمته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، و قد حددت أهداف المؤتمر كالتالي:

- جاء موضوع المؤتمر لتقييم الوضع الحالي للاجئين الفلسطينيين و النظر في كيفية مساهمة الأمم المتحدة لتحسين وضعهم و الوصول إلى حلول عادلة و منصفة لمشاكلهم بتنسيق مع القرارات المطبقة للأمم المتحدة و التي هي ضرورية لحل المشكلة الفلسطينية و إحلال سلام شامل و دائم في الشرق الأوسط.

كانت المشاركة في المؤتمر واسعة، شملت خبراء إسرائيليين و فلسطينيين في مسألة اللاجئين الفلسطينيين، ممثلين عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و دول لها مركز المراقب و ممثلين عن منظمات حكومية دولية و أجهزة الأمم المتحدة، برلمانيون، جامعيون و ممثلون عن تنظيمات للمجتمع المدني و الصحافة و كلهم شاركوا في المؤتمر.[483]

تدخل المشاركون في المؤتمر طيلة اليومين لعرض الوضع المزري للاجئين الفلسطينيين بعد (60) عاما من التشرد و العيش في مخيمات بكل مشاكلها و معاناة اللاجئين و تدهور مستوى المعيشة في هذه المخيمات، كما تمت الإشارة إلى سلبيات التضخم للمنتجات العامة مما أدى بكثير من الطلبة الجامعيين الفلسطينيين للتوقف عن الدراسة و الالتحاق بعالم الشغل، كما بين المشاركون بأن هناك نقص في الثقة

[482] القرار رقم 111/35(1980/12/5م) للجمعية العامة و القرار رقم 169/35 (1980/12/15م) للجمعية العامة.

[483] Assemblée Générale, AG/PAL/1081, La conférence internationale des Nations Unies sur les réfugiés de Palestine aura lieu à Paris les 29-30 avril 2008, p 1 sur 2.
vue le 22/02L2014http://www.un.org/News/fr-press/docs/2008/AGpal1081.doc.htm

بين اللاجئين الفلسطينيين و وكالة الإغاثة للأمم المتحدة بسبب أن الوكالة تقوم بتخفيض خدماتها في المخيمات بينما عدد اللاجئين الفلسطينيين في ازدياد مستمر. [484]

ما يخيف في هذه الحالة هو مسألة تمويل (UNRWA) ذلك أنها وكالة أوجدت مؤقتا لإغاثة اللاجئين لحرب (1948م) و يتم تمديد ولاياتها كل ثلاث سنوات لكنها أصبحت بعد ذلك لا تستطيع مواجهة مشاكل كل اللاجئين الفلسطينيين و الذي بلغ عددهم اليوم حوالي (6000000) لاجئ، و قد حمل المشاركون في المؤتمر المسؤولية للأمم المتحدة في تقصيرها لحماية اللاجئين و عدم تمكنها من الاستمرار في تنفيذ برامج الإغاثة و تمويل الوكالة بالقدر الكافي لتلبية حاجيات اللاجئين إلى أن يتم الوصول إلى حل للمشكلة الفلسطينية و ضمان عودتهم إلى ديارهم.

ثانيا: الهيئات الفرعية للجمعية العامة و المختصة في تكريس حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره

تعاملت الأمم المتحدة مع القضية الفلسطينية منذ الحرب الأولى العربية الإسرائيلية كقضية لاجئين تتحمل المنظمة مسؤولية هؤلاء اللاجئين الذين يعيشون حياة مأساوية في مخيمات الدول المضيفة، و لذلك كانت الجمعية العامة تؤكد في قراراتها على حق عودة هؤلاء اللاجئين إلى ديارهم أو تعويضهم إذا فضلوا البقاء في الدول المجاورة (كما سبقت الإشارة إليه)، إلى أن أصدرت الجمعية العامة القرار رقم 1514 حول نيل استقلال البلدان و الشعوب المستعمرة في (14 ديسمبر 1960م).

إن أهم ما جاء في القرار، هو الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي و التطور الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي، و في سبيل أن تحقق هذه الشعوب الواقعة تحت الاحتلال استقلالها، تتخذ الجمعية العامة تدابير إستعجالية في الأقاليم الواقعة تحت الوصاية أو تلك التي لم تصل إلى الاستقلال و لذلك أنشأت الجمعية العامة لتنفيذ القرار 1514(1960) لجنة خاصة تتشكل من (17) عضوا يعينهم رئيس الجمعية العامة، و تتمثل مهمتها الرئيسية في دراسة " إعلان الاستقلال" و تقديم اقتراحات و توصيات و بعدها تقوم بتقديم تقاريرها إلى الجمعية العامة. [485]

---

[484] Assemblée Générale, AG/pal/1085, Historiens et juristes exposent la genèse de la question palestinienne et affirment le droit au retour des refugiés, Op-cit, 29/04/2008.

[485] Résolution de l'assemblée générale adoptée sans renvoi à une commission, A/RES/1654(XVI) : La situation en ce qui concerne l'application de la déclaration sur l'octroi de l'indépendance aux pays et aux peuples coloniaux, 1066e séance plénière, 27 Novembre 1961, Document officiel, Op-cit p 1 sur 1.

و في هذا الإطار، أصدرت الجمعية العامة القرار رقم 3236 في (22 نوفمبر 1974م) بحيث تم فيه إقرار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف و في حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم و حقهم في تقرير مصيرهم و الاستقلال، و لابد من الإشارة إلى أن هذا القرار قد صدر من الجمعية العامة و الأغلبية السائدة فيها، كانت لدول عدم الانحياز (فترة السبعينات)، و لذلك لم تتوقف الجمعية العامة آنذاك عند إصدار القرارات المؤيدة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بل تحول عمل الجمعية العامة من المستوى النظري إلى المستوى العملي فقامت بإنشاء لجان و عقد مؤتمرات لمساندة الشعب الفلسطيني و حقوقه غير القابلة للتصرف.

1. اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

بناءا على قرار الجمعية العامة رقم 3236(1974) و الذي تم الاعتراف فيه بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، أصدرت الجمعية العامة القرار رقم 3376 في (10 نوفمبر 1975م) المتعلق بالقضية الفلسطينية و الذي قررت فيه الجمعية العامة إنشاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، و تتشكل اللجنة من (20) دولة عضو يعينون من طرف الجمعية العامة.[486]

أيدت الجمعية العامة التوصيات التي قدمتها إليها اللجنة في تقريرها الأول[487] كأساس لحل القضية الفلسطينية، كما واصلت اللجنة في تقاريرها الموالية[488] التأكيد باستمرار على أن أي حل شامل و عادل و دائم للقضية الفلسطينية و الذي تعتبر جوهر الصراع الإسرائيلي العربي، يجب أن يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة و إلى المبادئ الأساسية التالية:

- انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ (1967م) بما في ذلك القدس و من الأراضي العربية المحتلة الأخرى.
- احترام حق جميع الدول في المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة و معترف بها دوليا.
- احترام حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف و ممارسته لهذه الحقوق، و في المقام الأول حقه في تقرير مصيره.

---

[486] Résolution de l'assemblée générale adoptée sans renvoi à une commission, A/RES/ 3376(XXX), Op-cit, p1 sur 3 .

[487] الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية و ثلاثون، الملحق رقم 35(A/31/35)

[488] عند تصفح الوثائق الرسمية للجمعية العامة نلاحظ بأن اللجنة تقدم سنويا و خلال انعقاد الدورات العادية للجمعية العامة تقاريرها و دون انقطاع، أي من الدورة الحادية و ثلاثون إلى غاية الدورة الثامنة و ستون.

لم تتمكن اللجنة من تنفيذ توصياتها، و لهذا السبب تجدد الجمعية العامة ولاية اللجنة سنويا و تطالبها بتكثيف جهودها من أجل تحقيق أهدافها. [489]

عندما أنشأت الجمعية العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، خصت اللجنة بأهم مهمة تتمثل في التوصية ببرنامج تنفيذي هدفه تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المعترف بها في الفقرتين (1 و 2) من قرار الجمعية العامة رقم 3236(1974) قدمت اللجنة تقريرها إلى الأمين العام في (1977م) على أن يعرضه على مجلس الأمن الدولي، و تضمن التقرير مرحلة العودة و إجراءاتها و مرحلة جلاء و انسحاب القوات الإسرائيلية من كافة الأراضي المحتلة و إجراءاتها، و بعد عرض التقرير على مجلس الأمن، استخدمت الولايات المتحدة حقها في الاعتراض و تم رفضه كمشروع قرار، و استمرت في رفضها مما حال دون النظر فيه من قبل مجلس الأمن.[490]

- و منه نتساءل عن السبب الذي يجعل الجمعية العامة تجدد ولاية اللجنة سنويا و تعمل هذه اللجنة طول السنة لتقدم تقريرها ليصطدم في نهاية المطاف بالفيتو الأمريكي.

- تولد تقارير اللجنة ميتة مادام هناك فيتو أمريكي، و ليس أمام الجمعية العامة سوى أن تصدر قراراتها " غير الملزمة" في المجال و مثال ذلك القرار رقم د.إ.ط 2/7 بتاريخ (29 جويلية 1980م) حيث صدر القرار بعد ما استخدمت الولايات المتحدة حقها في الاعتراض على التوصيات التي تقدمت بها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، و ربما الأفضل من كل هذه التقارير التي تقدمها اللجنة سنويا و دون أي فائدة، نجد اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني و هذا اليوم التضامني مع الشعب الفلسطيني يخدم أفضل القضية الفلسطينية، و يحتفل بهذا اليوم في (29 نوفمبر) من كل سنة طبقا لقرارات الجمعية العامة. [491]

- اختارت الجمعية العامة تاريخ (29 نوفمبر) لما يمثله هذا اليوم بالنسبة للشعب الفلسطيني، فقد صدر قرار تقسيم فلسطين في (29 نوفمبر 1947م) المتضمن قيام دولة عربية و أخرى يهودية، لكن اليوم و بعد مرور(67) عاما ما زال الشعب الفلسطيني يعاني ويلات الاحتلال و لم يحقق حلمه في قيام الدولة الفلسطينية، و لذلك في كل (29 نوفمبر) تقوم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه

[489] الأمم المتحدة، تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة السادسة و خمسون، الملحق رقم 35(A/56/35)

[490] ليث زيدان، الطبيعة القانونية الدولية لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، المرجع السابق، ص 6 من 9.

[491] Résolution de l'assemblée générale 32/40 B du (2-12-1977) et 34/65 D du (12/12/1979).

غير القابلة للتصرف بالاجتماع استثناءا (Séance extraordinaire) [492] للاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة، رئيس الجمعية العامة، رئيس مجلس الأمن، ممثلين عن هيئات الأمم المتحدة المختصة و التنظيمات الدولية الحكومية، ممثلين عن المجتمع المدني و عن فلسطين و الهدف من هذا اليوم التضامني هو استقطاب أنظار المجتمع الدولي بأن القضية الفلسطينية مازالت بدون حل و أن الشعب الفلسطيني مازال تحت الاحتلال الصهيوني.

أغرب مهمة كلفت بها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، هو طلب الجمعية العامة للجنة بأن تقوم هذه الأخيرة بدراسة أسباب رفض إسرائيل للامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة من خلال القرار رقم د.إ.ط 3/7 بالدورة الاستثنائية الطارئة السابعة في (1980/07/29)، و بدلا من أن تهتم الجمعية العامة بدراسة أسباب رفض إسرائيل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها في (1967م) و تمكين عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم من أجل أن يمارس هذا الشعب المحتل حقه في تقرير مصيره و يقيم دولته على أرضه بفلسطين، كان من الأفضل أن تتوجه الجمعية العامة لتشكيل لجنة خاصة أو مجموعة عمل خاصة تقوم بدراسة الأسباب التي تجعل الولايات المتحدة تمارس حقها في الاعتراض بصفة تعسفية على كل مشروع قرار يتضمن حلا عادلا و شاملا للقضية الفلسطينية ليتمكن هذا الشعب من إقامة دولته فوق أرضه مثل ما فعل الصهاينة في (1948م).

عند مواجهة أي مشكلة لابد من أن تنصب الدراسة على جذور المشكلة و أسبابها و ليس على نتائجها، هذا إذا سلمنا بأن حل القضية الفلسطينية بين يدي مجلس الأمن (غياب أي فيتو على مستوى المجلس)،.فإسرائيل لا يمكنها أن تتمادى في احتلالها للأراضي العربية و الفلسطينية، و لا يمكنها أن تستمر إلى الأبد في ممارساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني لولا الحماية الأمريكية (سبقت الإشارة إلى ذلك في الباب الأول من البحث)، و قد اتبعت الجمعية العامة نفس الاتجاه عندما تعلق الأمر بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني عندما أنشئت اللجنة المختصة بذلك التحقيق.

[492] Comité pour l'exercice des droits inaliénables du peuple palestinien et Division des droits palestiniens, Nations Unies, New York, Mars 2012, Journée internationale de solidarité avec le peuple palestinien, P 9 sur 9.
Unispal.un.org/pdfs/12-20476revf.pdf vue le 25/09/2014

2. اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان

- يعتبر خرق إسرائيل لحقوق الإنسان في فلسطين كنتيجة حتمية لحرب (1967م) و هي ممارسات المحتل على المحتلين، و بالرغم من التحذيرات التي وجهتها لجنة حقوق الإنسان إلى إسرائيل كي تمتنع عن أعمال الهدم لمنازل السكان المدنيين، و تسمح للفارين من الفلسطينيين العودة إلى ديارهم، إلا أن إسرائيل لم تمتثل لتلك التحذيرات و واصلت خرق حقوق الإنسان بالأراضي المحتلة. [493]

لهذه الأسباب قررت الجمعية العامة إنشاء لجنة خاصة للتحقيق حول الممارسات الإسرائيلية التي تمس بحقوق الإنسان تتشكل من (03) دول أعضاء يقوم رئيس الجمعية العامة بتعيينهم، كما تضمن قرار الجمعية العامة المنشئ للجنة التحقيق، طلبا إلى إسرائيل للتعاون مع اللجنة الخاصة و تسهيل مهمة التحقيق، و أن يرفع تقرير اللجنة في أقرب الآجال. [494]

نظرا لتأخر لجنة التحقيق في القيام بعملها (بسبب وفاة رئيس الجمعية العامة قبل أن يقوم بتعيين أعضاء اللجنة)، قامت لجنة حقوق الإنسان في (1969م) بإنشاء فريق عمل خاص من الخبراء بحيث قدموا تقريرهم إلى لجنة حقوق الإنسان في (1970م) بعد القيام بعدة زيارات في بلدان الشرق الأوسط، و رفضت إسرائيل التعاون مع الفريق، و قد خلص فريق العمل إلى أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأراضي الواقعة تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي. [495]

رغم ما خلص إليه فريق العمل بضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي التي تحتلها إسرائيل بسبب أعمال هدم المنازل لأسباب غير عسكرية، طرد السكان و تهجيرهم و بناء المستوطنات فوق الأراضي المحتلة و خروق أخرى كبيرة لحقوق الإنسان، إلا أن إسرائيل صرحت و منذ السبعينات بعدم نفاذ الاتفاقية و واصلت أعمالها العدوانية ضد سكان الأراضي المحتلة.

أكدت الجمعية العامة و لجنة حقوق الإنسان (و بعدها مجلس حقوق الإنسان الذي خلفها) و منذ (1967م) بأن الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين تشكل خرقا خطيرا للقانون الدولي و إن كانت إسرائيل ليست الدولة الوحيدة التي تخرق قواعد القانون الدولي، إلا أننا أمام حالة فريدة من نوعها إذ أن

---

[493] Le sentiment de l'impunité conduit Israël à commettre les crimes les plus abominables contre les palestiniens tant que le conseil de sécurité s'abstient à appliquer le chapitre (VII) contre Israël en raison du droit de véto que les Etats Unis exercent abusivement dans l'intérêt d'Israël.

[494] Nation Unies, Assemblée Générale – Vingt-troisième session, 2443(XXIII), Document Officiel, 1748e séance plénière, 19 décembre 1968, p 1, 2 sur 2.

[495] ليث زيدان، الطبيعة القانونية الدولية لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، المرجع السابق، ص 7 من 9.

إسرائيل تتصف كونها دولة ديمقراطية و تقوم بتلك الخروق و بالرغم من هذا لم ينقص وصفها كونها دولة ديمقراطية، و لم تتعرض إلا نادرا لعقوبات دولية.[496]

واصلت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية و التي تمس بحقوق الإنسان بالأراضي المحتلة عملها (طبقا لقرار الجمعية العامة رقم 2443(1968) المنشئ للجنة التحقيق) المتعلق بالتحقيق في الممارسات التي تشكل خرقا للقانون الدولي، و في كل مرة ترفع لجنة التحقيق تقريرها إلى الجمعية العامة بحيث تصدر هذه الأخيرة قراراتها بناءا على هذه التقارير، فتطالب إسرائيل بتنفيذ توصيات لجنة التحقيق و الكف فورا عن كل الممارسات المخالفة لحقوق الإنسان الخاصة بسكان الأراضي المحتلة، ثم تطلب من اللجنة الخاصة مواصلة عملها المتعلق بالتحقيق في تلك الممارسات. [497]

- كما أصدرت الجمعية العامة عدة قرارات تشجب فيها إسرائيل لقيامها بخرق حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. [498] و قرارات أخرى تؤكد فيها على ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة بالأراضي المحتلة [499] خاصة بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى و الثانية في الأراضي المحتلة و الممارسات الوحشية التي تصدت بها إسرائيل لهاتين الانتفاضتين مثل تحطيم أيادي الأطفال الذين كانوا ينتفضون بالحجارة من طرف القوات الإسرائيلية و غيرها من الممارسات القمعية التي تابعها العالم مباشرة عبر شاشة التلفاز.

قدمت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني و غيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة التقرير رقم 473/58 بتاريخ (2003/09/19م) أعربت الجمعية العامة فيه عن قلقها الشديد إزاء الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية منذ (28 سبتمبر 2000) نتيجة الممارسات و التدابير الإسرائيلية، كما طلبت من اللجنة الخاصة بأن تواصل عملها المتعلق بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية ضد المدنيين و

---

[496] Michel Warschawski, l'ONU peut-elle sauver la Palestine ?, Op-cit, p 2 sur 5.

[497] أصدرت الجمعية العامة عدة قرارات تتعلق بالموضوع منها:
القرار رقم 2727(1970)، القرار رقم 3005(1972)، القرار رقم 3092(1973)، القرار رقم 3525(1975)، القرار رقم 106/31(1976)، القرار رقم 91/32(1977).

[498] على سبيل المثال ، لدينا القرار رقم 3240(1974)، القرار رقم 113/33(1978)، المقرر رقم 442/39(1984).

[499] نذكر في هذا الإطار بعض القرارات منها، القرار رقم 58/43(1988)، القرار رقم 48/44(1989)، القرار رقم 74/45(1990)، القرار رقم 47/46(1991)، القرار رقم 131/55(2000)، القرار رقم 60/56(2001)، القرار رقم 124/57(2002).

انتهاكاتها لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، إلى حين انتهاء الاحتلال الإسرائيلي بصورة كاملة.[500]

في هذا السياق، جاء في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في الفقرة السابعة تحت عنوان " استنتاجات اللجنة و توصياتها" في الفقرة (99) من التقرير ما يلي:

" مما أزعج اللجنة بشدة خلال العام تفاقم الأزمة و ما نجم عنها من خسائر مفجعة في أرواح الأبرياء و دمار واسع النطاق لممتلكات الفلسطينيين و تدهور اقتصادي مستمر مثير للانزعاج، كما ضمت اللجنة صوتاها إلى صوتا المجتمع الدولي في الإعراب عن قلقها البالغ إزاء سياسات و تصرف إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة و من بينها القدس و سياسة بناء المستوطنات غير المشروعة و الاقتحامات العسكرية التي لم يسبق لها مثيل...". [501]

تظهر لنا الشهادة الرسمية للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف بشاعة الممارسات الإسرائيلية ضد سكان الأراضي المحتلة، و كل هذا لا ينقص أبدا من نظرة المجتمع الدولي إلى إسرائيل كونها دولة ديمقراطية (كما ذكرناه آنفا)، و استمرت الجمعية العامة في كل دورة تعقدها، تذكر إسرائيل بضرورة أن تحترم تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة و تطالبها بالاعتراف بتطبيقها فوق الأراضي التي تحتلها و من ذلك ، القرار رقم 64/92 (2009) الذي أصدرته الجمعية العامة بناءا على تقرير اللجنة الخاصة بالمسائل السياسية و تصفية الاستعمار (اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة (A/64/406) .[502]

---

[500] القرارات الدولية الخاصة بالقدس، القدس عاصمة أبدية للثقافة العربية، الأمم المتحدة و القدس، ص 1 من 5 vue le 25/09/2014www.alqudsforever.com/news.php?no=3 c=12

[501] الأمم المتحدة، تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، المرجع السابق، ص 36.

[502] Dans ce contexte l'assemblée générale a adopté les résolutions suivantes sur la base du rapport de la quatrième commission :
- A/RES6492 [10/12/2009], « Applicabilité de la convention de Genève relative à la protection des personnes civiles en temps de guerre du 12 Août 1949 au territoire palestinien occupé y compris Jérusalem – East et aux autres territoires arabe occupés ».
- A/RES/64/93 [10/12/2009], « Les colonies de peuplement israéliennes dans les territoires palestiniens occupés y compris Jérusalem – East et le Golan syrien occupé ».
- A/RES/64/94[10/12/2009], « Pratiques israéliennes affectant les droits de l'Homme du peuple palestinien dans les territoires palestiniens occupés y compris Jérusalem East ».

- مما سبق، نلاحظ بأن الجمعية العامة قد تحملت المسؤولية الكاملة عن الكارثة التي أحدثتها (قرار تقسيم فلسطين رقم 181(1947))، و لم تتخلى عن القضية الفلسطينية، و في سبيل تنفيذ قراراتها، أنشأت عدة لجان كما سبق و رأينا، كما أنها لم تقصر من حيث عقد دورات استثنائية و أخرى طارئة كلما استدعت الحالة إلى ذلك في فلسطين و الشرق الأوسط، و كل ذلك لم يؤثر في إسرائيل بحيث يجعلها تنصاع إلى قرارات الجمعية العامة و لا إلى تقارير اللجان الخاصة، و يمكن الأخذ بعين الاعتبار التحليل الدقيق و الصحيح لنشاط الجمعية العامة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ما جاء على لسان الممثل الدائم لإسرائيل بالأمم المتحدة خلال انعقاد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة حول الإجراءات غير القانونية التي اتخذتها إسرائيل في القدس الشرقية و باقي الأراضي الفلسطينية، عندما وصف هذه الدورة بأنها **دورة مثل سابقاتها و هي مهزلة لا ينتظر منها أي شيء سوى الابتعاد عن آفاق السلام، وسائل الحماية الإنسانية و مصداقية الأمم المتحدة.** [503]

المطلب الثاني: فلسطين في الأمم المتحدة

شهدت الفترة ما بين (1967م و 1977م) نزاعين مسلحين هامين بمنطقة الشرق الأوسط و تحول جذري في مركز القضية الفلسطينية، فبعدما كان ينظر إليها على أساس أنها " مشكلة لاجئين" فقط، تم الاعتراف بها في الأمم المتحدة على أساس أنها قضية شعب له الحق في ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف فيها، و هي حقوق طبيعية و جوهرية و هي تشكل قلب المشكل بالشرق الأوسط.

ترتكز مطالبة الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره على أسس متينة بحيث اعترف بها ميثاق الأمم المتحدة و كل المواثيق الدولية، و لذلك سعت منظمة التحرير الفلسطينية (OLP) في هذه الفترة للمطالبة بهذه الحقوق أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

كانت للحرب الإسرائيلية العربية (1973م) بالشرق الأوسط الأثر الفوري و المباشر على القضية الفلسطينية، فبعد عام من الحرب، تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كالممثل الوحيد و الشرعي للشعب الفلسطيني بمؤتمر الرباط (1974م)، و قد شكل اعتراف المملكة الهاشمية الأردنية في حد ذاته، اعتراف الأردن بتخليه عن كل مطالبة لأي إقليم بفلسطين، و في (سبتمبر 1974م) تم إدراج ملف

[503] Nations Unies, Communiqué de presse AG/719 – (13 Novembre 1997), Reprise de la dixième session extraordinaire d'urgence sur les mesures illégales prises par Israël à Jerusalem- East et le reste du territoire palestinien.
vue le 19/01/2014http://www.un.org/News/fr-press/docs/1997/19971113.AF719.html

"القضية الفلسطينية" ضمن جدول أعمال الجمعية العامة، و لأول مرة و منذ (1974م) كانت (OLP) مدعوة للمشاركة كمراقب في أعمال الجمعية العامة. [504]

أخصص هذا المطلب لدراسة مسألة الأغلبية في الجمعية العامة في فترة الثنائية القطبية و كيف أثرت تلك الأغلبية بصفة إيجابية على القضية الفلسطينية، و هو موضوع الفرع الأول من هذا المطلب، و أخصص الفرع الثاني منه إلى فترة ما بعد الحرب الباردة أين أصبح العالم تحت وطأة النظام الدولي الجديد و كيف تم التعامل مع مسألة طلب فلسطين للانضمام كعضو كامل الحقوق بالأمم المتحدة.

الفرع الأول: القضية الفلسطينية أمام الأغلبية الجديدة بالجمعية العامة

منذ أن تأسست منظمة الأمم المتحدة و خاصة على مستوى الجمعية العامة، كان هذا الجهاز الرئيسي للمنظمة بين أيدي تحالف عالمي للقوة المؤسسة للمنظمة، إلا أن هذه الحالة قد اختفت منذ أن أصبحت الجمعية العامة يتشكل ثلثي أعضائها من الدول النامية، بحيث لو اتحدوا، يشكلون أغلبية أوتوماتيكية (majorité automatique) تسمح لهم بفرض قوانينهم، و الجديد في هذه الأغلبية ليست كونها أصبحت تفرض نفسها، بل لأنها لا تملك قوة أخرى سوى قوة العدد، و تحاول من خلال ذلك أن تضغط على الغرب و هنا يظهر ضعفها الوحيد في اتخاذ القرار.

تسعى الدول النامية إلى جعل الأمم المتحدة دولة عظمى، و من الجمعية العامة و كل الهيئات الأخرى برلمان و من تصرفاتهم قوانين، و لكن هذه الدول النامية لا تملك الوسائل اللازمة لفرض إرادتها، فكل قرارات الجمعية العامة ما هي إلا عرائض يتجاهلها من وجهت إليهم، و مع الأغلبية الجديدة، فقدت الولايات المتحدة سيطرتها على الجمعية العامة و التي كانت تتخذها وجهة لها هربا من الفيتو السوفييتي بمجلس الأمن، و مع الأغلبية الجديدة، أصبحت الجمعية العامة لا تخدم إطلاقا مصالح الولايات المتحدة و مصالح الغرب بصفة عامة. [505]

وصف المستشار الأمريكي آنذاك بأنه قد أصاب الجمعية العامة " انحراف أخلاقي" و هو يقصد بذلك القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة حول القضية الفلسطينية و نذكر منها:

- القرار رقم 3210 (1974/10/14) دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في المداولات
- القرارين رقم 3236، 3237(1974/11/22)إقرار حقوق الفلسطينيين و منح OLP مركز مراقب.

[504] La question de la Palestine, Nations Unies, Op-cit, p 28-31.
[505] Encyclopédia Universalis, Universalia 1978, Op-cit, p 341-343.

أولا: منظمة التحرير الفلسطينية في منبر الجمعية العامة

ألقى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك خطابه التاريخي بالجمعية العامة في (13 نوفمبر 1974م) أين تحدى المخاطر و التهديدات بالموت في حالة حضوره إلى نيويورك من طرف " مناضلي رابطة الدفاع اليهودية" بالولايات المتحدة، و قد أحدث خطابه صدى كبيرا في الأوساط الدولية، ذلك أن الخطاب قد صدر من زعيم حركة تحريرية لوطنه الذي حرمته منه نفس الجمعية قبل (26) عاما عندما أصدرت هذه الهيئة القرار 181(1947) و المتضمن تقسيم فلسطين.

و من منبر الجمعية العامة، خاطب " Y. Arafat " الرأي العام العالمي بما في ذلك اليهود و لم يوجه خطابه للإسرائيليين وحدهم، و بعدما استعرض الحروب الإسرائيلية العربية الثلاثة و التي عرفتها المنطقة، أكد على أن السلام العادل لا يكون إلا في ظل دولة ديمقراطية و علمانية يمكن أن يعيش فيها مسلمون، مسيحيون و يهود، **كما ذكر بفشل الأمم المتحدة منذ (1947م) في محاولاتها في حل النزاع الإسرائيلي العربي بالمنطقة**.[506]

من أهم المقتطفات لذلك الخطاب التاريخي :

" إن ثورتنا هي ثورة من أجل اليهودي كإنسان و نكافح من أجل أن يكون اليهود و المسيحيون و المسلمون يمكنهم العيش في مساواة و التمتع بنفس الحقوق و الالتزام بنفس الواجبات بدون تمييز عرقي أو ديني"، و ردا على الادعاءات التي تروجها إسرائيل حول معاداة السامية، أكد" Y. Arafat " بقوله:

" إننا نميز بين اليهودية و الصهيونية الاستعمارية"

كما أوضح من منبر الجمعية العامة بأنه في حالة ما إذا حرم الشعب الفلسطيني من العيش حرا في دولته المستقلة مثل باقي شعوب العالم ففي هذه الحالة قال: " إن عدالة القضية تحدد حق الكفاح"[507].

بعد تحليل خطاب "Y. Arafat " بالجمعية العامة ، توصل المحللون بأن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية استهدف خمس نقاط يمكن تلخيصها فيما يلي:

ـ ضمان للقضية الفلسطينية و التي تم إدراجها كمشكل مستقل عن النزاع في الشرق الأوسط ببعدها السياسي الحقيقي، لم تعد قضية لاجئين يطلبون الصدقة و المأوى في الدول العربية المجاورة، و لكن قضية حركة تحررية وطنية تكافح من أجل استرجاع وطنها المغتصب.

---

[506] Ania Franco, Palestine, Nations Unies et territoires occupés : un nouveau front, Jeune Afrique, N°725, 30 Novembre 1974 , p 46, 47.

[507] Extrait du discours de Arafat à l'ONU, Palestine : « Le rameau d'olivier ou le fusil ? », Révolution africaine, N° 561, Nov. – Déc. 1974, p 30, 31.

- أن تصبح القضية الفلسطينية النقطة الأساسية للنزاع الإسرائيلي العربي و ليس العكس.
- التركيز حول الكفاح الوطني الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد و الشرعي للشعب الفلسطيني.
- الاعتراف بشرعية كفاح الشعب الفلسطيني من طرف الأمم المتحدة، و أن هذا الشعب هو طرف أساسي للاستقرار بالمنطقة.
- التأكيد من جديد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره و الاستقلال و السيادة و حق عودة اللاجئين إلى ديارهم و أموالهم. [508]

ثانيا: مكاسب القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة

أصدرت الجمعية العامة القرار رقم 3379(1975) و الذي يعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية و التمييز العنصري، بحيث صوتا مع القرار (72) دولة و ضد القرار (35) دولة و امتنعت (32) دولة عن التصويت، كما طالب القرار جميع الدول بمقاومة الاديولوجية الصهيونية و التي تشكل خطرا على السلم و الأمن العالميين.

رد السفير الإسرائيلي بالأمم المتحدة في نفس اليوم الذي صدر فيه القرار، بأن الصهيونية ليست عنصرية و إلا كيف يتم تفسير تقلد العديد من العرب مناصب عليا في وزارات الدولة الإسرائيلية، كما أن هناك ضباط و عرب آخرون يخدمون و بمحض إرادتهم في قوات الشرطة و حرس الحدود دون أن ننسى الألاف من العرب الذين يعملون بإسرائيل و يعالجون في مستشفياتها و أن اللغة العربية هي لغة رسمية إلى جانب العبرية...، و إن كان القرار مكسبا للقضية الفلسطينية إلا أنه بمجرد انهيار المعسكر الشرقي، استطاعت كل من إسرائيل و الولايات المتحدة تغيير الأغلبية في الجمعية العامة لتصبح لصالحهم فتم إلغاء القرار رقم 3379(1975) بقرار صدر من الجمعية العامة رقم 4686(1991)، و لم يكتف هذا القرار بإلغاء القرار رقم 3379(1975)، إنما طالب القرار إدانة معاداة السامية لكن دون جدوى. [509]

و من النتائج الإيجابية للأغلبية الجديدة بالأمم المتحدة في السبعينات، مشاركة الوفد الفلسطيني برئاسة " F. Kaddoumi" رئيس المكتب السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية لأول مرة في مداولات مجلس الأمن المخصصة للمشكل الفلسطيني في (12 و 26 جانفي 1976م)، و قد قاطعت إسرائيل

[508] Simon Malley, Proche-Orient : La paix jusqu'à quand ?, Afrique Asie, N°71 du 2 au 15 déc. 1974, p 8, 9.

[509] Mohamed Fadhel Troudi, La gestion du conflit israélo-palestinien : la défaite du droit Op-cit, p 154

أعمال مجلس الأمن بسبب حضور الوفد الفلسطيني، و استخدمت الولايات المتحدة حقها في الاعتراض على مشروع القرار النهائي عندما طرح للتصويت عليه، و تضمن لأول مرة (دون إنكار حق إسرائيل في الوجود) الاعتراف للفلسطينيين بحقهم في إقامة دولتهم مستقلة بفلسطين، و قد حاز مشروع القرار على الأغلبية المطلوبة (09) أصوات من بينها صوتا فرنسا و اليابان لولا الفيتو الأمريكي الذي منع صدوره.[510]

جاءت ردة فعل الولايات المتحدة لهذه الأغلبية الجديدة بالجمعية العامة قوية بحيث اعتبرت أنه قد تم تسييس أجهزة المنظمة لصالح الدول النامية، فحاولت في (1987م) إغلاق مكتب (OLP) منظمة التحرير الفلسطينية بالأمم المتحدة، و تدخل هذه المحاولة في نطاق الإرادة الأمريكية التي تسعى بكل الوسائل مقاومة المركزية الفلسطينية و خاصة بعد الأحداث التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط في (1985م) و منها قصف إسرائيل للمقر الفلسطيني بتونس و خطف الباخرة الإيطالية من طرف فلسطينيين ثم إعدام أمريكي بالباخرة، فقررت الولايات المتحدة إصدار قانون لمكافحة الإرهاب (Loi américaine anti-terroriste) و مادامت الولايات المتحدة تعتبر (OLP) حركة إرهابية بسبب تورطها في العديد من العمليات و منها عملية الباخرة الإيطالية "Achille Lauro"، قدمت أمريكا في (مارس 1988م) رسميا إلى الأمين العام للأمم المتحدة قرارها بغلق مكتب (OLP) بنيويورك، و اعتبر تصرفها خرقا لالتزاماتها الدولية و من بينها اتفاق (1947م) الذي يربطها مع الأمم المتحدة حول المقر، كما تم تفسير قرارها بغلق مكتب (OLP) بأنه انتقاما من الانتفاضة الفلسطينية الأولى و التي كانت تعيشها الأراضي الفلسطينية المحتلة. [511]

الفرع الثاني: مركز فلسطين بالأمم المتحدة في ظل الهيمنة الأمريكية

- بعد انهيار المعسكر الشرقي و إرساء قواعد النظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أول ما قامت به هذه الأخيرة هو إصدار قرار من الجمعية العامة يلغي القرار رقم 3379(1975) و الذي يعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، و فعلا صدر القرار رقم 4686(1991) يلغي القرار السابق ذكره، و بهذا القرار فقدت القضية مكسبا كانت قد حققته في عهد

[510] ONU, Débat sur le problème palestinien, Universalia, Année 1977, Les événements, les hommes, les problèmes 1976, Op-cit, p 14.

[511] Brigitte Sterne, L'affaire du bureau de l'OLP devant les juridictions internes et internationales, Annuaire français de droit international, volume 34, 1988, pp 166.

كانت الأغلبية للجمعية العامة لصالح الدول النامية، و بهذا العهد الجديد دخلت القضية الفلسطينية أيضا في عهد جديد، عهد تهيمن عليه الولايات المتحدة.

و بالرغم من هذا تبقى إسرائيل الدولة المدانة باستمرار في الأمم المتحدة، و عند تفحص عملية التصويت في المنظمة تعطينا هذه العملية فكرة عن حجم اتساع الإدانة للسياسة الإسرائيلية ، و لكن تبقى كل هذه القرارات بدون فعالية، فقرارات مجلس الأمن الخاصة بالقضية الفلسطينية مثل القرار رقم 242(1967) و القرار رقم 338(1973) تبقى ميتة و مازالت إسرائيل ترفض الانصياع لتلك القرارات، و في المقابل يمتنع مجلس الأمن تفعيل الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لتطبيقها بالقوة مثل ما فعل مع العراق و مع قضايا أخرى، و بالتالي نتساءل عن سبب تذمر إسرائيل من التصويت ضدها في الجمعية العامة و هي تحظى بتأييد مطلق من القوى الكبرى في مجلس الأمن. [512]

تميزت فترة التسعينات بما يعرف بمسار السلام و الذي تبين فيما بعد فشله رغم الجهود التي بذلتها اللجنة الرباعية و أجهزة الأمم المتحدة لإنجاحه، فحاولت السلطة الفلسطينية (بعد فشلها في الإعلان عن استقلال الدولة الفلسطينية) التوجه إلى الأمم المتحدة لطلب العضوية الكاملة لفلسطين بالمنظمة (2011م) و هو ما سأعالجه أولا، لأبين فشل هذه المحاولة فيما بعد، ثم أعرض بعد ذلك إلى إعادة تقديم الطلب مرة ثانية إلى الجمعية العامة و لكن على أساس مركز دولة مراقب غير عضو و الذي استطاعت الجمعية العامة إصدار قرار بذلك ما دام هذا المركز لا يقتضي قبول مجلس الأمن.

أولا: طلب العضوية الكاملة لفلسطين بالأمم المتحدة

قبل أن أعرض إلى طلب العضوية الكاملة لفلسطين بالأمم المتحدة، نشير إلى بعض المكاسب التي حققتها السلطة الفلسطينية مثل قبول فلسطين كعضو في منظمة الأمم المتحدة للتربية، العلم و الثقافة (UNESCO) بتاريخ (2010/10/31م) و بذلك أصبحت هذه المنظمة تضم (195) عضوا، فكانت نتائج التصويت (107) صوتا مع قرار الانضمام، ضد (14) صوتا و (52) ممتنعا، و مهما كانت المساهمات المالية في المنظمة، فكل دولة لا تملك سوى صوتا واحد، و بالتالي استطاعت فلسطين أن تحوز على الأغلبية لتنضم إلى المنظمة [513] رغم المعارضة الشديدة الأمريكية الإسرائيلية بحيث اتهمت المنظمة باتخاذها قرارات سياسية بدلا من أن تهتم بالجانب التربوي، العلمي و الثقافي.

[512] Pascal Boniface, Vers la 4e guerre mondiale, Op-cit, p 38.

[513] UNESCO, « service de presse », La conférence générale admet la Palestine comme membre de l'UNESCO, p 1 sur 2.
http://www.unesco.org/news/fr/media-service/single-view/news/ge... Vue le 25/02/2014

- أثارت مسألة طلب العضوية الكاملة لفلسطين بالأمم المتحدة نقاشات حادة بين مؤيد و معارض خاصة فيما يتعلق بسبب اختيار رئيس السلطة الفلسطينية "M. Abbas " سنة (2011م) للتوجه إلى الأمم المتحدة لطلب الانضمام إلى المنظمة كدولة عضو كاملة الحقوق و الالتزامات.

و باستبعاد بعض "العباقرة " من الباحثين العرب الذين اهتموا خاصة بمسألة " الانتقام الإسرائيلي من الفلسطينيين و الفيتو الأمريكي الذي سيستخدم لرفض عضوية فلسطين و نتائج هذا الطلب مثل حرمان السلطة الفلسطينية من المساعدات المالية، " أو" التساؤل حول ما إذا كان الكيان الفلسطيني يستوفي الشروط الشكلية و الموضوعية و البحث في ماهية الإجراءات القانونية للعضوية بالمنظمة و غير ذلك، فهناك من الباحثين من اختار أن يخصص بحثه فيما يتعلق بما يلي :

ـ إمكانية أن يحظى طلب العضوية الكاملة بالمنظمة بتأييد جميع الفلسطينيين، و عما إذا كان سيؤثر ذلك على العلاقة الإسرائيلية الفلسطينية.

باسترجاع الأحداث لعام (2011م) كل شيء كان يوحي بأن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني كان سيعرف حلا في أقرب الآجال، فالمفاوضات بين الطرفين كانت تظهر بأن الجانب الفلسطيني مستعد لتقديم تنازلات لإسرائيل حول بعض الأقاليم الهامة و حول القدس و عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، كما عرفت بداية السنة (2011م) نهاية النزاع الفلسطيني - الفلسطيني بحيث تم إبرام اتفاق الصلح بين " فتح و حماس" في القاهرة (مايو 2011م) و هذا يعني نهاية الانقسام بين الضفة الغربية و قطاع غزة و تنظيم انتخابات عادلة، و في نفس الوقت يصرح الرئيس الأمريكي تأييده لقيام دولة فلسطينية ضمن حدود (1967م) بعد القيام طبعا بتصحيحات و تغيرات في الأقاليم المتفاوض عليها، و في ظل كل هذه الظروف، يصرح رئيس السلطة الفلسطينية بعزمه في التوجه إلى الأمم المتحدة لطلب العضوية الكاملة لفلسطين بالمنظمة و هو ما تم فعلا عندما تم تقديم الطلب في (23 سبتمبر 2011م).[514]

هناك من الباحثين المختصين في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني مثل الباحث الفرنسي من أصل يهودي "Dominique Vidal " يرى بضرورة قبول مجلس الأمن الطلب الفلسطيني المتعلق بالعضوية الكاملة في المنظمة لأنها الفرصة الأخيرة لحل عادل للنزاع بالمنطقة و الذي يقوم (حسب رأيه) على أساس دولتين (Une solution bi-étatique du conflit) و في حالة عدم قبول فلسطين

[514] Catherine Gouëset, Chronologie de la Palestine (1947 – 2012), Les dates clés de la Palestine depuis le plan de partage de l'ONU (1947), Op-cit, p 9 sur 10.

كعضو كامل في المنظمة، فإن ذلك لا يؤدي إلى سلام سريع بالمنطقة بل أن هناك حلا آخر سيفرض نفسه لهذا النزاع و هو حل دولة واحدة بقوميتين (Une solution uni-étatique et binationale) و لذلك يرى هذا الباحث بأن قبول الطلب الفلسطيني يشكل فرصة تفتح أمام المجتمع الدولي لتصحيح أخطاء الماضي و الاعتراف بفلسطين كعضو كامل الحقوق بمنظمة الأمم المتحدة.

و يؤكد الباحث بأنه قد حان الوقت للتذكير بقواعد القانون الدولي فيما يتعلق بالاعتراف بالدولة و العضوية في المنظمات الدولية، و أن تطبيق هذه القواعد لابد أن يؤدي و بدون تأخير إلى الاعترافات بالإرادة المنفردة و التي اكتسبتها من قبل فلسطين، و بالتالي دخولها كعضو جديد كامل الحقوق في المنظمة، و أن اعترافات العديد من الدول لفلسطين كدولة و التي لا ينقصها سوى أن تصبح عضوا كاملا في المنظمة، لا يمكن أن تفوتها هذه الفرصة و تقبل بمركز أقل من دولة عضو في المنظمة. [515]

أما فيما يتعلق بسبب اختيار هذا الزمن بالذات لتقديم طلب العضوية، يرى البعض أن هناك ثلاث أسباب يمكن إيجازها فيما يلي:

- مخطط " S. Fayyad" (الموظف السامي السابق بصندوق النقد الدولي)، و الذي يقترح بناء دولة فلسطين من القاعدة رغم الاحتلال، و هو إجراء يقضي على الاحتلال الإسرائيلي و ليست نهاية الاحتلال هي التي ستبنى بها الدولة الفلسطينية، لكن المخطط عرف تحولا شاملا، فالإعلان عن استقلال فلسطين المقرر في (جويلية 2011م) حل محله تدريجيا طلب العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، و بالتالي يضاف إلى بناء الدولة من الأسفل، الاعتراف الدولي من الأعلى من طرف الهيئات الدولية، و هنا نكون أمام دولة واقع " Etat de facto" تجمع بين الإعلان عن الاستقلال زائد الاعتراف الدولي و مع تنمية الاقتصاد الفلسطيني، سيكون حتما تغير في علاقات القوة مع إسرائيل و التي ستتعامل مع هذه الدولة رغما عنها.

- تيقن السلطة الفلسطينية من فشل مخطط السلام : فقد صرح " M. Abbas" في (16 مايو 2011م) إلى صحيفة "New York Times " بقوله:

" إن المفاوضات تبقى خيارنا الرئيسي و لكن بسبب فشلها نحن مجبرون للتوجه إلى المجتمع الدولي ليدعمنا من أجل الحفاظ على فرصة الوصول إلى حل سلمي و عادل للنزاع".

[515] Dominique Vidal, Palestine Israël : Un Etat deux Etats ? Etudes palestiniennes Institut des études palestiniennes, Sindbad, Liban, 2011, p 13, 19-20.

كما اعترف كبير المفاوضين" S. Erekat " بأن طلب مركز عضو دائم في المنظمة لدولة فلسطينية ضمن حدود (1967م) و عاصمتها القدس، لا يعني بأننا نريد المواجهة أو النزاع، إنما هو الحفاظ على إمكانية الوصول إلى حل الدولتين و الحفاظ على مسار السلام.

ـ مشروع السلطة الفلسطينية يواجه الزوال، فقد أوجدت مفاوضات السلام " Oslo 1993" بما يعرف بساسة أوسلو (Le personnel politique d'Oslo) يتمتعون بامتيازات خاصة مهمتهم هي الحفاظ على حياة " جهاز السلطة الفلسطينية" و الحفاظ على استمرارية عملية السلام إلى حين قيام الدولة الفلسطينية فهناك فقط تنتهي مهمتهم.

و مادام فشل مسار السلام كما هو معلوم، و اعترف بعض المفاوضين من الجانبين من استحالة قيام دولة فلسطينية إلا بوجود معجزة، تعالت الأصوات في فلسطين بأنه لم يعد للسلطة الفلسطينية دورا تلعبه، و أمام خطر الزوال، توجهت السلطة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة لإنقاذ " المشروع السياسي" الذي تأسست عليه، و حتى لو قبل مجلس الأمن العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة سيكون اعتراف دولي لرؤساء " دولة خيالية" دون أن يتغير أي شيء بالنسبة للفلسطينيين.

إن توجه السلطة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة يحمل معاني أكبر من نتيجة التصويت المتحصل عليها بالجمعية العامة، بل هي مؤشر رئيسي يظهر بأننا أمام نهاية طور " مرحلة أوسلو" و التي راهنت فيها السلطة الفلسطينية على حل الدولتين تحت رعاية الولايات المتحدة، و هذه المرحلة قد انتهت بالفشل، لذلك على السلطة الفلسطينية أن تبحث عن حل في طريق آخر غير طريق أوسلو و الربيع العربي أفضل ما تقتدي به. [516]

هددت الولايات المتحدة باستخدامها حق الاعتراض في حالة ما إذا أصر رئيس السلطة الفلسطينية على تقديم طلب العضوية الكاملة بالأمم المتحدة، و رغم ذلك تقدم " M. Abbas" بطلبه إلى الأمين العام للأمم المتحدة في (2011/10/23م) كي يقدمه إلى مجلس الأمن لينظر فيه، و لتفادي المواجهة بالمجلس، اقترح بعض الوسطاء للرباعية من أجل الشرق الأوسط العودة إلى طاولة المفاوضات من أجل الوصول إلى حل عادل و نهائي خلال السنة.

[516] Julien Salingue, L'Etat de Palestine à l'ONU : Beaucoup de bruit pour rien ?, publié sur le site de la revue contretemps, p 1, 4 sur 6.
. Vue le 01/10/2014www.contretemps.eu/auteur/julien-salingue

إلا أن الوزير الأول الإسرائيلي "B. Netanyahou " استطاع أن يضمن استخدام الولايات المتحدة الفيتو لمنع العضوية الكاملة لفلسطين بالمنظمة، و هو ما صرح به الرئيس الأمريكي " B. Obama" بأنه لن يتردد في استخدام الفيتو في حالة ما إذا عرض الطلب للتصويت عليه بمجلس الأمن حتى و إن أفقده ذلك ما تبقى له من مصداقية عند العرب، فالطلب لن يمر. [517]

ثانيا: فلسطين في مركز دولة غير عضو بالأمم المتحدة

بعد التهديد باستخدام الفيتو من طرف الولايات المتحدة في حالة عرض طلب العضوية الكاملة لفلسطين على مجلس الأمن للتصويت عليه، لم يتحصل الطلب على الأغلبية المطلوبة (09) أصوات، بل حاز على (08) أصوات فقط و من بينها صوتاي كل من الصين و روسيا العضوان الدائمان بالمجلس، و حتى لو تحصل مشروع القرار على الأغلبية المقررة لصدور القرار فستستخدم الولايات المتحدة الفيتو لمنع صدوره، بالرغم من أن الرئيس الأمريكي " Obama" قد أكد في خطابه أمام الجمعية العامة في (سبتمبر 2010م) بأنه في حالة إعادة انتخابه في عام (2011م) سيتم الاتفاق على استقبال عضو جديد للأمم المتحدة و هي فلسطين مستقلة تعيش بسلام مع إسرائيل، و لكن ما حدث عكس ذلك، فتحت الضغوطات الإسرائيلية هدد باستخدام الفيتو لمنع صدور قرار " العضوية الكاملة لفلسطين" . [518]

عاد رئيس السلطة الفلسطينية بعد عام إلى الأمم المتحدة، و كانت هذه العودة ضرورية خاصة بعد أحداث غزة " عملية عمود الدفاع" التي نفذها الجيش الإسرائيلي ضد القطاع و المقاومة الشديدة التي أظهرتها حركة حماس مما أدى بإسرائيل إلى التفاوض مباشرة مع حماس لوقف إطلاق النار، و كل هذا لا يعني سوى شيء واحد، هو أن فلسطين ترفض الاختفاء و تبقى صامدة و تقاوم الاحتلال لينتهي العدوان في (21 نوفمبر 2012) .

شجعت هذه الأزمة الإسرائيلية الفلسطينية، الفلسطينيين للمطالبة بإنهاء عملية السلام التي بدأت في "أوسلو" و النداء بالمقاومة إلى غاية الاستقلال خاصة في ظروف " الربيع العربي" التي تعيشها المنطقة و التي كانت سببا لعملية الصلح بين الحركتين الفلسطينية " فتح و حماس"، و في هذه الظروف توجه رئيس السلطة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة ليطلب من الجمعية العامة مركز " دولة غير عضو" مثل "الفاتيكان"، و هذا المركز سيسمح لفلسطين بأن تصبح عضوا كامل الحقوق و الواجبات بالمحكمة

[517] تمت الإشارة إلى هذه المسألة في الباب الأول من البحث في إطار عرض الاستخدام المفرط للولايات المتحدة حقها في الاعتراض لصالح إسرائيل.

[518] Alexandra Geneste, La Palestine entre à l'ONU par la petite porte, Nations Unies, New York, Correspondante le Monde, Bilan Géostratégique (hors séries), 2013, p 100, 101.

الجنائية الدولية و محكمة العدل الدولية و هيئات أخرى تابعة للمنظمة، مما يسمح لفلسطين متابعة إسرائيل جنائيا لارتكابها جرائم الحرب أو خروق أخرى للقانون الدولي. [519]

ـ و السؤال المطروح هو: ما هي المصلحة التي جعلت السلطة الفلسطينية تعود بعد عام من فشلها في طلب" العضوية الكاملة لفلسطين" بالأمم المتحدة لتطلب هذه المرة مركز " دولة غير عضو" ؟

في حالة ما إذا تحصلت فلسطين على مركز " دولة مراقب غير عضو" بالمنظمة، فإنها تمر من مركز (كيان - Entité) إلى مركز " دولة" في الأمم المتحدة، و في هذه الحالة فلن تتحدث إسرائيل عن (أقاليم متنازع عليها) و لكن ستكون فلسطين " دولة " تحت الاحتلال.

إن هذا التحليل الصادر من السلطة الفلسطينية ما هو إلا تحليل من النظرة القانونية فقط، فلأمم المتحدة لا تملك سلطة الاعتراف، و قد اعترفت معظم الدول (127) دولة بفلسطين ما عدا دول أمريكا الشمالية و أوروبا الغربية، لذلك يرى البعض أن الفلسطينيين أرادوا العودة إلى الأمم المتحدة مثل ما فعلت إسرائيل في (1947م) بحيث كان قرار التقسيم للجمعية العامة هو شهادة ميلاد لدولتهم، فالهدف هو هدف رمزي و ليس قانونيا، و على عكس ما أحدثه طلب العضوية الكاملة لفلسطين في (2011م)، فقد كانت ردة الفعل للطلب الجديد للسلطة الفلسطينية بدون ضجة إعلامية كبيرة حتى في الأوساط الفلسطينية، و السبب أن الملف الفلسطيني لم يعد يشكل في (2012م) حالة طوارئ مثل السابق لدى المجتمع الدولي.

و حتى الرئيس الأمريكي لم يولي اهتماما كبيرا للموضوع في خطابه بالجمعية العامة (عكس عام 2011م) و اكتفى بالتصريح بأن أمريكا ستساند كل من هو مستعد للقيام بسفر نحو اتفاق للسلام و طالب الأعضاء (بصفة غير رسمية) رفض الطلب الفلسطيني و فقط، و حتى الوزير الأول الإسرائيلي لم يخصص سوى (06) أسطر في خطابه للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، و كان باقي اهتمامه موجه للملف النووي الإيراني، و يعتبر بعض المحللين السياسيين أن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني لم يعد له وجود، فقد أصبح من المسائل الثانوية لأنه ملف حسم بسبب عدم تسويته. [520]

---

[519] Leila Farsakh, De l'offensive contre Gaza à la bataille des Nations Unies, Quand la Palestine refuse de disparaître, Le Monde Diplomatique, Décembre 2012, p 8.

[520] Helene Jaffiol, La Palestine à l'ONU : Pourquoi tout le monde s'en fout ?, Slate.fr (slate.com du Washington Post), p 1 – 3 sur 8.
vue le 25/02/2014http://www.slate.fr/story/63081/palestine-onu-indifférence

صدر قرار الجمعية العامة رقم 67/19 في (29 نوفمبر 2012م) يتضمن قبول فلسطين في مركز (دولة مراقب غير عضو - Etat observateur non membre) بحضور رئيس السلطة الفلسطينية " M. Abbas ".[521]

- تم تحليل عمل رئيس السلطة الفلسطينية على أنها إستراتيجية محفوفة بالمخاطر، بالرغم من أنه قد صوتت (138) دولة مع القرار و امتنعت (41) دولة عن التصويت، و صوتت (06) دول ضد القرار من بينها إسرائيل، لذلك وصف الإعلام قرار الجمعية العامة رقم 67/19 (2012) بأنه انتصار دبلوماسي كبير للفلسطينيين، إلا أنه عند تحليل عملية التصويت على القرار، نلاحظ أن الولايات المتحدة و إسرائيل لم يبذلوا قصارى جهدهم لحشد حلفائهم في الجمعية العامة للتصويت ضد القرار، بل بالعكس فقد أوصوا بالتصويت مع القرار أو الامتناع عن التصويت، و حتى أن الإدارة الأمريكية قد سمحت للكونغرس الأمريكي بأن يقتطع مساعدات مالية للسلطة الفلسطينية في حالة طلب مركز " دولة غير عضو" في الأمم المتحدة، و لكنها حيلة من بين الحيل لاكتساب الشارع الفلسطيني لأن المركز المتحصل عليه لا يأتي بأي جديد للقضية الفلسطينية.

- إن القول بأن المركز المتحصل عليه يمكن السلطة الفلسطينية من التقدم بشكوى أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي المحتلة، قول غير وارد، فقد اشتكت فلسطين أمام هذه المحكمة في (2009م) ضد إسرائيل بعد ارتكابها جرائم الحرب في عملية " الرصاص المسكوب" في (2009م) و مازالت الشكوى نائمة في درج المحكمة إلى غاية هذا التاريخ.

- أما القول بأن المركز الجديد التي تحصلت عليه فلسطين يمكنها من الانضمام في المنظمات و الهيئات الدولية، نذكر بأن فلسطين هي عضو كامل في (UNESCO) و عضو في اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لآسيا الشرقية و جماعة دول آسيا و المحيط الهادي:

- إذا لماذا القرار؟

يفسر القرار **" بعدم إنشاء دولة بقوميتين و لا دولة موحدة و لكن دولتين متميزتين "** و النتيجة الملموسة للقرار هي أنه لا يجوز للفلسطينيين أن يطالبوا بعد هذا القرار بتطبيق حقوقهم غير القابلة للتصرف فيها و حق العودة إلى ديارهم المغتصبة.

[521] Nations Unies, Assemblée générale, Résolution adoptée par l'assemblée générale le 29/11/2012, 67/19 Statut de la Palestine à l'organisation des Nations Unies, Document officiel.

و بعد يوم واحد من صدور القرار رقم 67/19 (2012)، أصدرت الجمعية العامة (06) قرارات أخرى بشأن القضية الفلسطينية، و من قراءة هذه القرارات نستنتج أن كل هذا العمل في الأمم المتحدة يخفي اتفاق بين القوى الكبرى و المسؤولين الفلسطينيين على أمل من أن تحترم القوى الكبرى ما تعهدت به للفلسطينيين، وهو أن النزاع ليس نزاعا إسرائيليا فلسطينيا، بل إسرائيليا عربيا و بالتالي يقتضي العودة إلى (1991م) لتتدخل كل من روسيا و الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن و جامعة الدول العربية في مفاوضات السلام، و الدليل هو القرار رقم 1850 (2008) لمجلس الأمن و الذي يدعو إلى عقد مؤتمر عالمي للسلام بالشرق الأوسط في موسكو، إلا أن القرار بقي حبرا على ورق بسبب أحداث " الربيع العربي" التي تعرفها المنطقة.

و قد تم الاتفاق على:

ـ استرجاع هضبة الجولان لسوريا على أن تبقى إسرائيل محتفظة ببحيرة "Le lac Tibériade " مع إمكانية خلق دولة فدرالية أردنية ـ فلسطينية مع أو بدون المملكة الهاشمية، و لا يمكن تنفيذ الاتفاق إلا إذا كانت سوريا في حالة استقرار تام كي تتمكن من السيطرة على جميع الطوائف بالمنطقة مما يستلزم الإبقاء على نظام "B. Assad " ، و هذا الحل هو حل أمريكي محض بدأ في عهدة " Bush" في (1991م) و " Clinton"(1999م) و سعى" Obama" في (2009م) لتحقيقه و مازال يواصل جهوده في سبيل ذلك، لكن هذا الحل لم يكافح الشعب الفلسطيني من أجله لأكثر من (67) عاما فهو" مشروع فيه سلام ما دام يتعذر تقديم العدالة.[522]

المبحث الثالث: قرار" الاتحاد من أجل السلام" و مسألة مشروعيته

للجمعية العامة أن تنظر في أي قضية تتعلق بحفظ السلم و الأمن الدوليين، و في حالة ما إذا استوجب اتخاذ أي عمل بشأنها، تحال القضية على مجلس الأمن طبقا للمادة (11) من ميثاق الأمم المتحدة، كما تطرقنا إلى المادة (12) من الميثاق و التي تمنع الجمعية العامة من أن تنظر في أي قضية يكون مجلس الأمن في طور معالجاتها، و لا يجوز لها أن تصدر توصيات إلا بطلب من المجلس إلا أن هناك القرار رقم 377(1950) و المعروف تحت اسم قرار "D. Acheson " أو قرار" الاتحاد من

[522] Thierry Meyssan, Stratégie risquée pour la Palestine, « Sous nos yeux », Réseau Voltaire, 3 Décembre 2012, P 1 sur 3.
http://www.voltairenet.org/article/76836.html vue le 21/03/2013

أجل السلام"، و من خلال هذا القرار يمكن للجمعية العامة أن تنظر في أي قضية تتعلق بحفظ السلم و الأمن الدوليين عندما يكون مجلس الأمن في حالة شلل بفعل الفيتو، فيصبح المجلس عاجزا عن أداء مهامه الرئيسة.

مما سبق، يمكن أن نتساءل حول الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة تلجأ إلى الجمعية العامة أثناء الحرب الكورية كي تصدر القرار رقم 377(1950)، و هو ما سنبحثه في المطلب الأول، ثم أعرض إلى مسألة مشروعية القرار التي ما زالت محل نقاشات حادة بين مؤيد و معارض في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الحرب الكورية في قلب الصراع بين الشرق و الغرب

أصبحت كوريا في (جوان 1950) مسرحا لنزاع مسلح بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي و الغربي بزعامة الولايات المتحدة، و بالرغم من اتفاق "يلطا" بين الكبار حول استقلال كوريا بعد احتلال اليابان لها، تم تقسيم البلد إلى منطقتين، الشمال تحت النفوذ السوفييتي و الجنوب تحت السيطرة الأمريكية، و بعد العدوان الذي ارتكبته كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية (موضوع الفرع الأول)، تدخل مجلس الأمن باعتباره المسئول الرئيسي عن حفظ السلم و الأمن الدوليين، لكنه أخفق بسبب الفيتو السوفييتي، فأصبح مجلس الأمن مشلولا، فكان لابد من إيجاد مخرج للأزمة (و هو موضوع الفرع الثاني).

الفرع الأول: الحرب الكورية (1950 - 1953م)

اندلعت الحرب الكورية بسبب عدوان كوريا الشمالية (التابعة للمعسكر الشرقي) على كوريا الجنوبية (التابعة للمعسكر الغربي) بهدف توحيد الكوريتين، و تخوفت كل من الولايات المتحدة و الصين من اندلاع حرب عالمية ثالثة خاصة بعد تهديد الجنرال الأمريكي باستخدام القنبلة النووية ضد الصين، و لذلك كان و لابد من أن يكون هناك غطاء شرعي لكل الأعمال العسكرية التي تصدر من قوات التحالف التي أنشأتها الولايات المتحدة بموجب قرارات مجلس الأمن الذي تدخل لاحتواء الأزمة، أما الاتحاد السوفييتي فبقي على المحك، لأنه في (1950م) لم يكن يملك سوى (20) قنبلة نووية مقارنة بالولايات المتحدة التي كانت تملك (400) قنبلة نووية.[523]

[523] Alexis Baconnet, La guerre de Corée (1950 – 1953) Un conflit chaud dans la guerre froide ? La Chine, Géostratégique N°17, septembre 2007, p 179 , 180.

بمجرد أن تلقت الإدارة الأمريكية خبر اجتياح قوات كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية طلبت من الأمين العام للأمم المتحدة استدعاء أعضاء مجلس الأمن لعقد جلسة على الفور، و قد رفض الاتحاد السوفييتي المشاركة حتى في نقاشات المجلس ما لم تتحصل الصين الشيوعية على مقعد العضو الدائم بالمجلس و الذي كانت تحتله الصين الوطنية، و قد صرح الممثل السوفييتي بأنه لن يعترف بأي قرار يتخذه مجلس الأمن بحضور ممثل الصين الوطنية، و بالتالي استطاع مجلس الأمن عند إدارة الأزمة اتخاذ عدة قرارات دون أن تصطدم تلك القرارات بأي اعتراض، كما اقترحت الولايات المتحدة مشروع قرار يتم فيه إدانة العدوان على كوريا الجنوبية باعتبار العدوان هو إخلال بالسلم و الوقف الفوري للعدوان و انسحاب القوات المعتدية إلى شمال خط (°38) و يطلب من كل أعضاء الأمم المتحدة تقديم المساعدة الأزمة لتنفيذ القرار. [524]

أصدر مجلس الأمن القرار رقم 82 (25 جوان 1950م) بدون معارضة أي عضو دائم، و تضمن القرار طلبا إلى لجنة الأمم المتحدة من أجل كوريا لمتابعة تنفيذ القرار و مراقبة انسحاب القوات المعتدية إلى شمال خط (°38)، كما يطلب القرار من كل أعضاء الأمم المتحدة تنفيذ القرار و الامتناع من مساعدة كوريا الشمالية الدولة المعتدية، و صدر القرار ب (09) أصوات مع القرار و بدون أي اعتراض.[525]

لم تبق الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي في انتظار ما يتخذه مجلس الأمن من تدابير لاحتواء الأزمة، بل أمرت قائد قوات التحالف الرابضة باليابان لتقديم المساعدات ألازمة لكوريا الجنوبية، و بعد ما تلقى الرئيس الأمريكي " H. Truman" طلب المساعدة من المجلس الشعبي لكوريا الجنوبية، أمر قواته باليابان بالتدخل إلى جانب قوات كوريا الجنوبية لصد العدوان، و في (27 جوان 1950م) يجتمع مجلس الأمن ليصدر القرار رقم 83(1950) بناء على تقرير لجنة الأمم المتحدة الخاصة بكوريا يتضمن فرض عقوبات على كوريا الشمالية رغم احتجاج الاتحاد السوفييتي على هذه العقوبات.[526]

اختارت الولايات المتحدة مع الأمم المتحدة عامل السرعة للتدخل عسكريا لصد العدوان قبل أن تنجح قوات كوريا الشمالية في اجتياح كل كوريا الجنوبية و تصبح بعد ذلك معضلة في تحرير كل كوريا من المد الشيوعي، و بالتالي استطاعت القوات الأمريكية تحت المظلة الأممية من صد العدوان إلى الشمال،

[524] Jean Batiste Duroselle, André kaspi, Histoire des relations internationales, Op-cit, p 141
[525] Vincent Chapaux, La guerre de Corée (1950 – 1953) et les Nations Unies, Le conseil de sécurité, Résolution 82(1950) du 25 juin 1950.
Usadbellum.files.wordpress.comroII/07/guerre-de-coree.pdf. vue le 09/03/2014
[526] Jean Batiste Duroselle, André kaspi, Histoire des relations internationales, Op-cit, p 142

فصدر القرار رقم 84 (7 جويلية 1950م) يهنئ الفوز الذي حققته القوات الأممية تحت القيادة الأمريكية و يطالب أعضاء الأمم المتحدة من دعم هذه القوات لتحرير كوريا الجنوبية، و صدر القرار ب (07) أصوات مع القرار، و (03) إمتناعات (الهند، يوغسلافيا و مصر) و غياب الاتحاد السوفييتي.

أما القرار رقم 85 (31 جويلية 1950م) يتعلق بالمساعدات التي أرسلتها الأمم المتحدة إلى شعب كوريا الجنوبية و يكلف الأجهزة و الهيئات الفرعية للمنظمة و حتى المنظمات غير الحكومية لتقديم المساعدات ألازمة للقيادة الموحدة التابعة للأمم المتحدة بكوريا الجنوبية، و يصدر القرار بإجماع الأعضاء و امتناع يوغسلافيا و غياب الاتحاد السوفييتي. [527]

أصدرت الجمعية العامة في (07 أكتوبر 1950م) القرار رقم 376(v) المتعلق بقضية استقلال كوريا على أساس تقارير اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة المختصة بمسائل نزع التسلح و الأمن الدولي و المتضمن مخطط السلام في كوريا، بحيث توصي الجمعية العامة بكل التدابير ألازمة لضمان حالة الاستقرار في كوريا و تنظيم الانتخابات لاختيار حكومة موحدة مستقلة و ديمقراطية، كما يدعو القرار سكان الكوريتين للتعاون مع الأمم المتحدة لإنجاح توحيد الكوريتين و دعم الاقتصاد الوطني الكوري.

و لتحقيق الهدف، أنشأت الجمعية العامة لجنة خاصة لتوحيد و تأهيل كوريا تتشكل من (07) دول (Commission des Nations Unies pour la réunification et le relèvement de la Corée) تتمثل مهمتها في القيام بالمهام التي كانت لجنة كوريا تقوم بها من قبل، كما تقوم بتمثيل الأمم المتحدة في كل كوريا، و تقديم المساعدات للشعب الكوري حسب ما يأمر به المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة. [528]

الفرع الثاني: عودة الاتحاد السوفييتي : الأزمة في حضن مجلس الأمن

عندما اندلعت الحرب الكورية في (27 جوان 1950م) كان الاتحاد السوفييتي غائبا عن جلسات مجلس الأمن منذ شهور احتجاجا منه على حضور ممثل نظام " Tchang Kaïchek" في مقعد الصين، و يعد غياب الاتحاد السوفييتي خطأ كبيرا بالنسبة لمصالحه، إذ فوت فرصة استخدام الفيتو لمنع صدور أي قرار من مجلس الأمن و بالتالي يمكنه توقيف العملية العسكرية التي بدأتها الولايات المتحدة بكوريا، لكن غيابه أضفى الشرعية على تلك العملية العسكرية فصدرت عدة قرارات من المجلس تبيح

[527] Vincent Chapaux, La guerre de Corée (1950 – 1953), Résolutions 83 et 84(1950) .

[528] Nation Unies, Assemblée Générale, Résolutions adoptées sur les rapports de la première commission, Résolution 376(v) (7 octobre 1950), Document officiel de l'indépendance de la Corée ? p 10, 11.

استخدام القوة و تطلب من أعضاء المنظمة تقديم المساعدات اللازمة لتنفيذ قرارات المجلس، و إضافة إلى إضفاء الشرعية على المبادرة العسكرية الأمريكية، فهي ترسي قواعد لقوة عسكرية أممية مشكلة و بقيادة أمريكية.

و في هذه الظروف قرر الاتحاد السوفييتي العودة إلى مجلس الأمن ليترأس جلساته حسب الحروف الأبجدية في (1أوت 1950م) ثم يصرح برفضه لكل القرارات التي اتخذها مجلس الأمن و المتعلقة بالحرب الكورية و يعتبرها غير شرعية، و عبر عن رفضه باستخدامه حقه في الاعتراض على كل مشاريع القرارات خاصة تلك التي قدمتها الولايات المتحدة و المتعلقة بالحرب الكورية. [529]

قدمت الولايات المتحدة بتاريخ (1950/07/31م) مشروع قرار إلى مجلس الأمن حول شكوى ضد العدوان على كوريا الجنوبية و يتضمن إدانة لكورية الشمالية بسبب استمرارها في تعنتها و عدم انصياعها لقرارات الأمم المتحدة، كما يطالب كل الدول بالتأثير على كوريا الشمالية لتكف عن ممارساتها المخالفة لقرارات المنظمة، كما يطالب مشروع القرار جميع الدول كي تمتنع عن تقديم المساعدات و التشجيع لكوريا الشمالية حتى لا ينتشر النزاع و تتسع بقعة التوترات إلى مناطق أخرى بما يخل السلم و الأمن الدوليين. [530]

عرض المشروع الأمريكي على مجلس الأمن للتصويت عليه، إلا أنه لم يرى النور بسبب التصويت السلبي للاتحاد السوفييتي بتاريخ (06 سبتمبر 1950م). [531]

بعد ما استخدم الاتحاد السوفييتي حقه في الاعتراض على كل مشاريع القرارات المتعلقة بالحرب الكورية، أصبح مجلس الأمن مشلولا و قوات التحالف بكوريا تقوم بعمليات عسكرية بدون غطاء شرعي و أمام هذه الأزمة بمجلس الأمن، ظهرت العبقرية السياسية الأمريكية على يد وزير الخارجية الأمريكي " D. Acheson" أثناء حكم الرئيس الأمريكي " H. Truman"، و قد لعب " D. Acheson" دورا فعالا في تحديد السياسة الخارجية للولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة، و هو الذي أيد التدخل

[529] Jaques Leprette, Le conseil de sécurité et la résolution 377/a(1950), Organisations internationales universelles, Annuaire français de droit internationale XXXIV – 1988 – Editions du CNRS, Paris, pp 425, 426.

[530] Nations Unies, Conseil de sécurité, S/1653, 31 juillet 1950, Etats Unis d'Amérique, projet de résolution présenté à la 479e séance du conseil de sécurité le 31 juillet 1950 au sujet de la plainte pour agression commise contre la république de Corée, Document officiel.

[531] Nations Unies, conseil de sécurité, S/1653 (6 septembre 1950), Document officiel, projet de résolutions ayant fait l'objet d'un veto au conseil de sécurité, p 13 sur 16.
vue le 15/01/2013http://www.un.org/fr/documents/sc-vetos.shtml

العسكري لبلاده في الحرب الكورية (1950م)، و هو صاحب القرار رقم 377 (3 نوفمبر 1950م) للجمعية العامة تحت اسم (قرار الاتحاد من أجل السلام Union pour le maintien de la paix).

توجهت الإدارة الأمريكية إلى الجمعية العامة و حولت الملف الكوري ليطرح أمامها بعدما أصبح مجلس الأمن مشلولا بفعل الفيتو السوفييتي، رغم أن مسألة تولي الجمعية العامة الملف الكوري أمر خارج عن سلطاتها، إلا أن الأغلبية الساحقة بالجمعية العامة كانت تسيطر عليها الولايات المتحدة و حلفائها آنذاك، بينما كانت عمليات إنهاء الاستعمار جارية في العديد من مناطق العالم و هناك عدد قليل من الدول التي استقلت لكنها لم تأخذ بعد مقاعدها في الجمعية العامة، و كانت هذه الأخيرة تتشكل من (60) دولة معظمها من الدول الأوروبية و الآسيوية و التي كانت تتلقى مساعدات مالية من الولايات المتحدة بعد ما دمرت في الحرب العالمية الثانية، و لذلك كانت هذه الدول التي تتشكل منها الأغلبية الساحقة للجمعية العامة متحالفة معها في الحرب الباردة.[532]

تقدمت الولايات المتحدة بطلب ليتم تسجيله في جدول الأعمال للدورة الخامسة للجمعية العامة في البند المعنون " العمل معا من أجل السلام"، فقامت اللجنة الأولى للجمعية العامة (لجنة نزع السلاح و الأمن الدولي) بفحصه من (09 إلى 21 أكتوبر 1950م)، و في هذا الإطار تم تقديم (05) مشاريع قرارات تتعلق بالموضوع :

- مشروع قرار تقدمت به دولة الشيلي (A/C.1/575)
- مشروع قرار تقدمت به (07) دول قوية (كندا، الولايات المتحدة، فرنسا، فيليبين، بريطانيا، تركيا، أوروغواي) (A/C.1/576).
- مشروعين لقرارين تقدم بهما الاتحاد السوفييتي (A/C.1/579) (A/C.1/580)
- مشروع قرار تقدمت به كل من سوريا و العراق (A/C.1/585)

طرح مشروع القرار للقوات السبع مع مشروع قرار الاتحاد السوفييتي للنقاش ثم التصويت، فتحصل مشروع القوات السبع على (50) صوتا مع القرار، ضد (05) أصوات و (03) إمتناعات.
تحصل المشروع السوفييتي الأول، على (49) صوتا مع القرار و (09) إمتناعات، أما المشروع السوفييتي الثاني فقد تم رفضه (34 صوتا مع القرار، 06 أصوات ضد 18 إمتناعات).

[532] فيليس بينيس، القرار 377 "الاتحاد من أجل السلام" انتصار الحقوق الفلسطينية في الجمعية العامة، جريدة حق العودة، العدد 42.
... Vue le 15/11/2011File:///c:documents%20and%20setting/crash/14es%20documents

تحصل المشروع السوري العراقي على إجماع الأصوات باللجنة، لذلك اقترحت هذه الأخيرة على الجمعية العامة أن تتبنى (03) قرارات (أ، ب، ج) تحت عنوان عام " الاتحاد من أجل السلام " كما قدم الاتحاد السوفييتي مشروع قرار جديد تحت رقم (A/1467) بعد تعديله ليتم طرحه للتصويت عليه بالجمعية العامة مع الثلاث مشاريع قرارات الأخرى 377(أ)، 377(ب)، 377(ج) و التي قدمتهم اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة، كما تم طرح مشاريع قرارات أخرى نذكر منها:

بتاريخ (3 نوفمبر 1950م) طرح مشروع القرار السوفييتي للتصويت عليه بالجمعية العامة و لم يتحصل على الأغلبية المطلوبة، ثم طرحت مشاريع القرارات الثلاث المقترحة من طرف اللجنة الأولى للتصويت عليها و لكن كل على حدة فكانت نتائج التصويت كالتالي:

- القرار رقم 377(أ) (v) تحصل على (52) صوتا مع القرار، (05) أصوات ضد و إمتناعين
- القرار رقم 377(ب) (v) تحصل على (57) صوتا مع القرار و (06) إمتناعات
- القرار رقم 377(ج) (v) تحصل على (57) صوتا مع القرار و (0) ضد القرار

و في نفس اليوم تبنت الجمعية العامة القرار رقم 377 (v) تحت عنوان " الاتحاد من أجل السلام" حيث صوتا مع القرار (52) و ضد القرار (05) و إمتناعين. [533]

المطلب الثاني: مشروعية قرار" الاتحاد من أجل السلام "

يسمح القرار رقم 377(1950) و المعروف باسم " الاتحاد من أجل السلام" للجمعية العامة أن تجتمع في دورة استثنائية طارئة لتنظر في حالة وقع فيها عدوان أو إخلال بالسلم عندما يصبح مجلس الأمن مشلولا بفعل " فيتو" أحد الأعضاء الدائمون، و بالتالي يمكن للجمعية العامة أن تجتمع خلال (24) ساعة لتوصي بتدابير جماعية لأعضاء الأمم المتحدة للحفاظ على السلم أو إعادة السلم و الأمن الدوليين إلى نصابه بما في ذلك نشر قوات لحفظ السلام.

أثار القرار رقم 377(1950) نقاشات حادة، بين مؤيدين للقرار و بين المعارضين له بحيث يعتبرونه قرار غير مشروع، و حجتهم في ذلك، هو أن القرار جعل الجمعية العامة تحل محل مجلس الأمن في مهامه الرئيسة و المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين، و خاصة عندما يتعلق الأمر بتفعيل نصوص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة و استخدام القوة المسلحة.

---

[533] Résolution 377(v) de l'assemblée générale, l'union pour le maintien de la paix, (United Nations audiovisual library of international law, 2008.
. Vue le 09/10/2014www.un.org/law/avl

أحاول في هذا المطلب أن أعرض بصفة وجيزة إلى مضمون قرار " الاتحاد من أجل السلام" و تحليله في الفرع الأول، ثم الوقوف عند الآراء المؤيدة و تلك المعارضة للقرار في الفرع الثاني من المطلب.

الفرع الأول: تحليل قرار " الاتحاد من أجل السلام"

يتضمن القرار رقم 377 (v) (1950) خمس فقرات و ملحق بثلاث فقرات، [534] و تعتبر الفقرة (أ) أهم فقرة يحتويها القرار، فهي تنص أنه في جميع الحالات التي يستحيل فيها تحقيق إجماع الأعضاء الدائمون بحيث يصبح مجلس الأمن عاجزا عن القيام بمسؤولياته و المتعلقة بالحفاظ على السلم و الأمن الدوليين، تنظر الجمعية العامة في المسألة، و من أجل ذلك تضمن القرار نصوص إجرائية و أخرى موضوعية تتمثل فيما يلي:

- إذا لم تكن الجمعية العامة منعقدة في دورة عادية، يمكنها أن تنعقد في دورة استثنائية طارئة بطلب من مجلس الأمن أو أغلبية أعضائها.
- يمكن استدعاء نفس الدورة بهدف تقديم " **توصيات**" مناسبة حول " التدابير الجماعية الواجب اتخاذها بما في ذلك استعمال القوة المسلحة إذا استدعت الحاجة إلى ذلك".

و الملاحظة الهامة حول القرار تتمثل في أن الجمعية العامة لا يمكنها على الإطلاق أن تحل محل مجلس الأمن، ذلك أن الفقرة (أ) من القرار 377(1950) توضح أنه ليس للجمعية العامة أن تقدم سوى توصيات خالية تماما من أية قوة إلزامية.

و تضمن القرار رقم 377(1950) إنشاء جهازين مساعدين هما لجنة مراقبة السلم و التي انتهت مهامها بعد (10) أعوام، و اللجنة المكلفة بالتدابير الجماعية و التي دامت سنتين فقط، كما تضمنت الفقرة (10) من القرار إنشاء إطار من الخبراء العسكريين تحت تصرف الدول الأعضاء الذين يريدون الحصول على آراء تقنية حول المنظمة و تدريب و تجهيز هذه الوحدات العسكرية و توضع تحت تصرف المنظمة.[535]

حسب آراء بعض المحللين للقرار رقم 377 (v) (1950) هناك ثلاث نقاط هامة عند تحليله:

النقطة الأولى: أن النظام الذي يتضمنه القرار رقم 377 (v) (1950) لا يخل بالتوازن بين الأجهزة السياسية للمنظمة طبقا لما نص عليه الميثاق، فالقرار يؤكد على ضرورة أن يقوم مجلس الأمن بمسؤولياته الرئيسية في حفظ السلم و الأمن الدوليين، و الجمعية العامة لا تنوي الاستيلاء على

[534] أنظر القرار رقم 377(1950) الذي صدر من الجمعية العامة في دورتها الخامسة بتاريخ (3 نوفمبر 1950).

[535] Christian Tomuschat, l'union pour le maintien de la paix, United Nations Audiovisual library of international law, 2008, p 2.

. Vue le 03/03/2014www.un.org/law/avl

اختصاصات مجلس الأمن و الدليل هو أن الجمعية العامة لا تتدخل إلا إذا كان مجلس الأمن في حالة " عجز" و لا يستطيع القيام بمهامه بسبب عدم تحقيق الإجماع بين الأعضاء الدائمون، و ليس للجمعية العامة أن تقدم سوى توصيات لأن القرارات تبقى من اختصاص مجلس الأمن.

أما فيما يتعلق بالتدابير الواجب اتخاذها عندما يتعلق الأمر بإخلال للسلم أو عدوان أو استعمال القوة المسلحة عند الحاجة لإعادة السلم و الأمن الدوليين إلى نصابه، فالنظام الذي يحويه القرار رقم 377 (v) (1950) يسعى إلى تنظيم (لصالح السلم) التكامل بين الجمعية العامة و مجلس الأمن، و لهذا السبب، فالقرار لا يتنافى مع ميثاق المنظمة.

كما لا يمكن تفسير " عجز مجلس الأمن " بسبب استخدام حق الاعتراض بصفة متكررة من أحد الأعضاء الدائمون، بأنه مجرد نزوة أو أمر غير عادي، لكنها حالة مؤسفة و تم التنبؤ بوقوعها مع ما تخلفه من نتائج و تقبل تلك النتائج مسبقا، فالدولة الدائمة العضوية التي تصوتا ضد القرار تعبر عن الخلاف الموجود بين الكبار، و تمنع القيام بعمل لا يكتب له النجاح لانعدام توافر الشروط ألازمة لنجاحه.

النقطة الثانية: يبين القرار رقم 377 (v) (1950) السمو الحقيقي للجمعية العامة على مجلس الأمن، حيث ينص القرار أن للجمعية العامة " أن تنظر في المسألة " لتقدم توصيات إذا ظهر تهديد للسلم أو إخلال به أو عمل عدوان في حالة وجود فيتو يؤدي إلى " عجز مجلس الأمن للقيام بمهامه الرئيسية " (le conseil de sécurité manque de s'acquitter de sa responsabilité principale)
هنا نلاحظ أن " عجز المجلس " لا تتم ملاحظته بل هو واقع ناتج عن حكم للجمعية العامة و التي تقدر وحدها معنى و بعد الواقعة (عجز المجلس - La carence du conseil de sécurité) بسبب استخدام عضو أو أكثر من الأعضاء الدائمون حقه في الاعتراض في حالة تمثل تهديد للسلم أو إخلال به أو وقوع عدوان، فكم هي غريبة " المسؤولية الرئيسية " التي يختص بها المجلس و هو يمارسها بتحفظ، مادام هذا الاختصاص هو قابل للطعن أمام الجمعية العامة.

النقطة الثالثة: إن الاختصاص الذي اختصت به الجمعية العامة و المتعلق بتقديم " توصيات " خاصة بالتدابير الجماعية بما في ذلك " استخدام القوة المسلة عند الحاجة "، فعند رجال القانون هناك فرق بين السلوك الملزم و السلوك المتضمن توصية

(Un comportement obligatoire et un comportement recommandé)

و حتى الإلزام، يبقى قانونيا غير منفذ إذا لم يوجد بين الدول التي تقبل بتنفيذه، مع وجود إرادة لاتخاذ تدابير جماعية، و تبقى هذه الدول تجد في توصيات (غير الملزمة) للجمعية العامة ما يكفي لإضفاء الشرعية على تلك التوصيات.

و أخيرا يمكن الوقوف حول النظام الذي يحتويه القرار رقم 377 (v) (1950) و هو *منطق هذا النظام الذي يعتبر أن عجز مجلس الأمن هو بمثابة خطأ، و الحفاظ على السلم هو بمثابة واجب يكفي ليعطي للجمعية العامة سلطة الإلزام.*

في كل الأحوال يمكن القول بأن قرار " الاتحاد من أجل السلام" هو قرار أمريكي استصدرته من الجمعية العامة التي كانت تسيطر على الأغلبية الساحقة بها ضد الاتحاد السوفييتي. [536]

أما فيما يتعلق بمسألة مدى توافق القرار رقم 377 (v) (1950) مع ميثاق الأمم المتحدة، فقد تبنت الجمعية العامة القرار بأغلبية ساحقة، فكان يمثل نصبا سياسيا و قانونيا ذو بعد كبير و جرأة كبيرة إلى درجة أن العديد من الدول الكبرى رفضته، و حتى التي قبلت به مثل فرنسا، فتحت تأثير القوة القاهرة و بتحفظ كبير.

و السبب هو أن القرار سمح للجمعية العامة في أن تعترف لنفسها في الحق بأن تحل محل مجلس الأمن إذا كانت أمام الحالات الثلاث (تهديد السلم أو الإخلال به أو وقوع عدوان) و كان المجلس مشلولا بفعل الفيتو، و في هذه الحالة يمكنها أن تتدخل لاتخاذ تدابير جماعية طبقا للفصل السابع من الميثاق (المواد 41، 42) و توصي المجلس بذلك، و هذا يؤدي إلى القول بأن الجمعية العامة قد أنشأت نظام أمن جماعي موازي للنظام الذي نص عليه الميثاق إلا أنه يشبهه.

إن القرار رقم 377 (v) (1950) يسلب مجلس الأمن وظيفته في حالة إذا ما أصابه شلل بفعل الفيتو لصالح الجمعية العامة، لذلك هناك من يرى أن القرار لا يتوافق لا مع روح و لا نصوص المادة

(11 فقرة 2) و المادة (12 فقرة 1) و يتعارض مع المادة (39) و المادة (11 فقرة 2).

فقد أصبحت الجمعية العامة بفضل القرار رقم 377 (v) (1950) الرقيب على مجلس الأمن و لها الحق في تقدير ما إذا كان مجلس الأمن قد أخل بمسؤولياته الرئيسية أم لا، و لكن هناك من رد على هذا

[536] Jean François Guilhaudis, Considérations sur la pratique de « L'Union pour le maintien de la paix », Organisations universelles, Annuaire français de droit international, Volume 27, 1981, éditions du CNRS – Paris, p 384, 385.

القول، على أساس أن مجلس الأمن هو بنفسه لم يحترم أيضا الميثاق عندما يستدعي الجمعية العامة للانعقاد في دورة استثنائية طارئة على أساس القرار 377 (v) (1950)، فلا يجوز للمجلس أن يتهرب من المسؤولية الموكلة إليه بناءا على نص المادة (24 فقرة 1) من الميثاق.

و في الأخير يرى البعض أن القرار رقم 377 (v) (1950) غير موافق للميثاق، إلا أن الممارسة في هذا الموضوع خلقت عرفا غير الميثاق، و لكن السؤال المطروح هو انه إلى أي درجة يمكن للعرف أن يصبح قاعدة قانونية، فالرافضون للقرار و من بينهم فرنسا، يؤكدون على أن الممارسة لا يمكنها أن تبرئ حالة عدم الانتظام الأصلية لقرار "الاتحاد من أجل السلام ".[537]

الفرع الثاني: موقف المؤيدين و المعارضين لقرار " الاتحاد من أجل السلام"

يعتبر العديد من فقهاء القانون الدولي القرار رقم 377 (v) (1950) اعتداء من الجمعية العامة على اختصاصات مجلس الأمن، إلا أن هناك من الفقهاء من يرى في هذه الممارسة للجمعية العامة عبر قرار "الاتحاد من أجل السلام " بأنها عادلة و هي أيضا السبيل الوحيد لتجاوز الاستخدام المفرط لحق الاعتراض من طرف أحد الأعضاء الدائمون بمجلس الأمن، و بأنها محاولة شجاعة و مشروعة للتخلص من التعسف في استعمال حق الاعتراض، كما أنها تفضح جور بعض الاستعمالات للفيتو و تدعم الخروج من أسرها و هو ما ينسجم تماما مع مبادئ شرعات حقوق الإنسان و الشعوب التي و التي تبيح الثورة على الطغيان و المقاومة لكل استيلاء غير مشروع على أرض الغير و التحرر من الاحتلال. [538]

أولا: المؤيدون لقرار " الاتحاد من أجل السلام "

- يستند المؤيدون للقرار 377 (v) (1950) على أساس أن مسؤولية حفظ السلم و الأمن الدوليين هي مسؤولية مشتركة بين كل من مجلس الأمن و الجمعية العامة طبقا لما جاء به ميثاق الأمم المتحدة، ذلك أن مجلس الأمن له " مسؤولية رئيسية و ليست حصرية أو فريدة ".

و لذلك يعتبر القرار رقم 377 (v) (1950) الذي خلق إجراءات انعقاد الدورة الاستثنائية الطارئة بمناسبة حرب كوريا (1950م)، ثم مصر (1956م) و الكونغو (1960م) و بعدها حالات أخرى هو قرار مشروع حتى لو لم يتلقى القرار دعم كل أعضاء مجلس الأمن، و بالرغم من أن الجمعية العامة

[537] Jaques Leprette, Le conseil de sécurité et la résolution 377/a(1950), Op-cit, p, 428.

[538] كاظم حطيط، استعمال حق النقض " الفيتو" في مجلس الأمن، الطبعة الأولى، مكتبة الدار العربية للكتاب، مدينة نصر2000، ص 81، 82.

ليس لها سوى سلطة إصدار توصيات، فإن أي تدخل للأمم المتحدة و الذي يتم بدعم و موافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة، فإنه يستفيد و بشكل واضح بدعم معنوي و سياسي كبير. [539]

- و هناك من يعتمد على نظرية النيابة، فطبقا للمادة (24) من ميثاق الأمم المتحدة، فإن أعضاء الجمعية العامة (الطرف الأصيل) فوضوا مجلس الأمن كجهاز له شخصية اعتبارية (و هو النائب) بمسؤولية حفظ السلم و الأمن الدوليين، و هي مسؤولية ليست كلية فهناك أجهزة أخرى تشاطره هذه المسؤولية و حتى إن كانت تأتي بعده في الترتيب، كما أنها مسؤولية غير مطلقة من حيث التصرفات أو السلطات، فهناك رقابة الأصيل على النائب (رقابة الجمعية العامة على مجلس الأمن) من خلال مراقبة أعضاء الجمعية العامة و من خلال التقارير التي يرسلها مجلس الأمن بهذا الخصوص إما بمبادرة منه أو بطلب من الجمعية العامة، ذلك أن الصلاحيات الممنوحة لمجلس الأمن، ليست مقررة لمصلحته و إنما لمصلحة أعضاء الأمم المتحدة الممثلين في الجمعية العامة، و تعتبر علاقة النيابة التي نتحدث عنها هي علاقة خاصة تقترب إلى النيابة العامة القانونية منها إلى النيابة الاتفاقية أو النيابة القضائية، فالأصيل ملزم بنتيجة تصرفات النائب على افتراض أنه أحسن مقتضيات النيابة، و تصبح تصرفات مجلس الأمن المخالفة لأغراض الأمم المتحدة و لمبادئها باطلة من لحظة الكشف عنها في الجمعية العامة. [540]

يدخل القرار 377 (v) (1950) في هذا النطاق و لا تعتبر الجمعية العامة قد استولت على اختصاص مجلس الأمن، و طبقا لروح المادة (12 فقرة 1) من الميثاق، يدخل القرار في نطاق ملاحظة فشل مجلس الأمن في عملية صنع القرار و في وسائل عمله، و لا يجوز أن يمتد شلل مجلس الأمن (بسبب الفيتو) إلى كل الأمم المتحدة، و بالتالي في هذه الحالة تبقى الجمعية العامة الجهاز الوحيد المؤهل للتصرف، فإخفاق مجلس الأمن لا يحرم الجمعية العامة من الحقوق و لا الانسحاب من مسئولياتها التي نص عليها الميثاق بخصوص الأمن و السلم الدوليين.

و بالتالي تعتبر آليات قرار " Acheson" استثنائية و مخصصة لحالات تتطلب تدابير طارئة، فالجمعية تأخذ مكان المجلس في انتظار أن يستعيد هذا الأخير إمكانية إصدار القرارات (أي تحقيق إجماع أصوات الخمسة أعضاء الدائمين)، و القرار هو تدبير تدخل ممارسته عندما نكون بصدد الحالات التي نص عليها الفصل السابع من الميثاق في حالة شلل مجلس الأمن، و حتى تحويل الاختصاص من

[539] CRDI : Centre de Recherche pour le Développement International, La responsabilité de protéger, La question de l'autorité, Document (s) 8 de 12, p 2 sur 11.
. Vue le 18/05/2006http://www.idrc.ca/fr/ev-28742-201-1-do_topic.html

[540] رمزي نسيم حسونة، مشروعية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي و آلية الرقابة عليها، المرجع السابق، ص 558، 559.

مجلس الأمن إلى الجمعية العامة يشترط فيه موافقة الأغلبية بالمجلس (دون إجماع الدائمين لأنه من المسائل الإجرائية) أو طلب أغلبية أصوات الجمعية العامة.

فهذا الإجراء يشبه أكثر إلى حالة يقوم فيها مجلس الأمن بتسليم صلاحياته إلى الجمعية العامة و ليس حلول جهاز محل جهاز، و هو بذلك يضاعف من فرص الوصول إلى حل أي أزمة في حضن المنظمة و من المنظمة نفسها. [541]

إن المؤيدين لقرار " الاتحاد من أجل السلام " و أقصد بالذات الولايات المتحدة و حلفائها من الدول الغربية يعتبرون القرار يخدم مصالحهم ما دامت الأغلبية الساحقة بالجمعية العامة لصالح المعسكر الغربي، و لذلك من البديهي أن يكون المعارضون للقرار هم الذين خلقوا حالة الشلل بمجلس الأمن و أعني بذلك الاتحاد السوفييتي و حلفائه آنذاك و بعض الاستثناءات من الدول الغربية و على رأسها فرنسا.

ثانيا: المعارضين لقرار " الاتحاد من أجل السلام "

عارض بعض الفقهاء القرار رقم 377 (v) (1950) و اعتبروه اعتداء على صلاحيات مجلس الأمن، و من هؤلاء الفقهاء "L. Cavaret " الذي وصف القرار بأنه عملية ثورية تم اللجوء إليها و التي أدت إلى قلب نظام الأهمية العامة للجمعية العامة و لمجلس الأمن. [542]

ـ و من بين الانتقادات التي وجهت لقرار " الاتحاد من أجل السلام" هو أنه كان من الأفضل الاستناد على حق الدفاع الشرعي الفردي و الجماعي الذي كرسه ميثاق الأمم المتحدة في مادته (51)، و كانت

---

[541] Assemblée Générale et maintien de la paix, L'utilisation des compétences parallèles de l'assemblée générale pendant la guerre froide, Détails lexique Assemblée Générale et maintien de la paix.

[542] Louis Cavaret a commenté la procédure de la résolution 377(1950) comme suit :
« L'Assemblée générale s'octroie le droit d'inviter les Etats membres à prendre des mesures collectives y compris l'emploi de la force armée pour venir en aide aux victimes d'une attaque, elle peut présenter telle ou telle mesure et s'adressant aux membres individuellement pour leur demander de déterminer l'importance de leur assistance éventuelle d'examiner leurs ressources.
L'extension de ces pouvoirs de l'assemblée est-elle légale ?
Il est possible d'en discuter, on peut raisonnablement affirmer qu'elle ne cadre pas avec la lettre de la Charte, ni avec l'intention précise de ses auteurs en 1945, mais on ne saurait soutenir qu'elle n'est pas conforme à son esprit, si la charte veut avant tout maintenir la paix, il faut permettre aux organes de l'ONU pour rester fidèle à ce but, de faire tout ce qui est en leur pouvoir pour y parvenir sous peine de perdre leur raison d'être. *
*كاظم حطيط، استعمال حق النقض " الفيتو" في مجلس الأمن الدولي، المرجع السابق، ص 81.

هذه المادة تشكل قاعدة أفضل من القرار رقم 377 (v) (1950) و المخالف لنصوص و روح الميثاق، أما اللجوء إلى الأغلبية في الجمعية العامة آنذاك من طرف المعسكر الغربي لإصدار القرار 377 (v) (1950)، فهذا ليس إلا دليل أن المنظمة ما هي إلا نظام تحالفات مثل أي نظام آخر يحتوي على الثغرات و النقائص التي احتوتها عصبة الأمم قبل الأمم المتحدة، و إن كانت المنظمة قد طبقت القرار رقم 377 (v) (1950) في عدة حالات كانت في كل مرة تخص أحد الكبار، إلا أن القرار لم يستطع إنشاء قوة حقيقية قسرية. [543]

- أما فيما يتعلق بمسألة مشروعية القرار رقم 377 (v) (1950)، فقد رأينا سابقا أن القرار مخالفا تماما لميثاق الأمم المتحدة، فهو يتناقض مع المادة (12) منه، و هو يمنح تفوق للجمعية العامة على مجلس الأمن، و بالتالي فهو يشكك في ميزان القوى داخل المؤسسات التي نص عليها الميثاق، كما أن القرار مناقض تماما للمادة (11) من الميثاق، بسبب أن الجمعية العامة تدعو للقيام بأعمال تدخل في نطاق الفصل السابع من الميثاق بينما كان من المفروض أن تحيل القضية إلى مجلس الأمن.

- لم يبق سوى الرد على من اعتبر القرار رقم 377 (v) (1950) قد أنشأ عرفا دوليا يمكن تطبيقه.

لابد من التذكير بأن العرف هو مصدر من مصادر القانون الدولي (طبقا للمادة 38 فقرة 1 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية) و بما أن العرف هو غير مكتوب، إذا من الصعب تحديد تاريخ إنشائه، لكنه يتأسس على عملية التكرار، و بالتالي تتكرر القاعدة في التطبيق عدة مرات و خلال مدة من الزمن كي تشكل عرفا، و الشرط الثاني هو أن القاعدة أو السلوك لابد من أن يتم تقبلها و الاعتراف بها و أن تكون لها خاصية إلزامية، و أنها حقيقة قاعدة قانونية و أن الآخرين يمنحون لها نفس القيمة القانونية.

و حتى لو رفض بعض فقهاء القانون الدولي العرف، فهذا الأخير ينشأ بمجرد قبوله من طرف الدول عند تشكيله، لكن قرار " الاتحاد من أجل السلام " لاقى معارضة من بعض الدول، و إن كان معيار التكرار قد تحقق عندما استخدمته الجمعية العامة في العديد من الحالات، إلا أن المعيار الثاني و المتعلق بقبول القرار كعرف يشكل قاعدة قانونية حقيقية، لم يتحقق.

- نأخذ على سبيل المثال فرنسا، فبعدما ساندت القرار رقم 377 (v) (1950) عند التصويت عليه، اعتبرته بعد ذلك غير قانوني، أما الاتحاد السوفييتي فقد عارض القرار بشدة أثناء الحرب الباردة، و ما

[543] Gilles Cottereau, L'ONU son conseil et la paix, Cinquante ans déjà et alors l'ONU ?, Op-cit, p 70.

زالت اليوم روسيا التي استخلفت مقعد الاتحاد السوفييتي بعد نهاية الحرب الباردة تعارضه بشدة، و نذكر أن الدولتين الدائمة العضوية في مجلس الأمن قد تم استخدام قرار " الاتحاد من أجل السلام" ضدهما، (قناة السويس و أفغانستان).

لم يتم استخدام القرار رقم 377 (v) (1950) منذ (1981م) مما يجعلنا نتساءل حول طابعه العرفي، و حتى لو استمر استخدامه لمدة (30) عاما فلا يمكن اعتبار هذه المدة كافية لإنشاء طابع حقيقي للتكرار، إضافة إلى ذلك، لم يتم استخدامه كثيرا، و قد افتقد القرار المصلحة التطبيقية التي أنشئ من أجلها و المتمثلة في تدارك الشلل الذي يصيب مجلس الأمن بفعل الفيتو في مسألة حفظ السلم و الأمن الدوليين. [544]

- أما الاتحاد السوفييتي مصدر الأزمة في مجلس الأمن، فقد اعتقد أنه حين يمارس سياسة المقعد الشاغر في مجلس الأمن، فلا يمكن لهذا الأخير أن يصدر أي قرار، ففي اعتقاده أن غياب العضو الدائم **يعادل** " فيتو " حسب المادة (27 فقرة 3) من ميثاق الأمم المتحدة و التي تشترط إجماع الأعضاء الدائمين في المسائل الموضوعية كي يصدر القرار، و لكن أجمع أغلب أعضاء مجلس الأمن بأن سياسة المقعد الشاغر لا يمنع مجلس الأمن من أداء مهامه، و هو الرأي الذي صادقت عليه محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري بتاريخ (21 جوان 1971م في الصفحة 16 من 22) حول التبعات القانونية للدول بسبب الوجود المستمر في إفريقيا الجنوبية بناميبيا (الجنوب الغربي الإفريقي) بالرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقم 276(1970). [545]

و عندما تيقن الاتحاد السوفييتي من أن غيابه لم يمنع مجلس الأمن من إصدار القرارات في الأزمة الكورية، عاد ليترأس جلسات مجلس الأمن و يستخدم حقه في الاعتراض و الذي أحدث الأزمة بمجلس الأمن.

[544] Thomas Joie, Relations entre l'assemblée Générale et le conseil de sécurité, Faculté de droit virtuelle, Université Lyon 3, Fiche à jour 16 octobre 2009, Fiche pédagogique virtuelle, Matière droit international, Séance N°4, Date de création du document : Année universitaire 2005/2006, p 6, 7. www.facdedroit-lyon3.com vue le 24/03/2014

[545] Christian Tomuschat, l'union pour le maintien de la paix, Op-cit, p 1.

الفصل الثاني: القضية الفلسطينية و الحالة في الشرق الأوسط بين " قرار الاتحاد من أجل السلام " و" مسار السلام"

تدخلت الجمعية العامة في عدة أزمات بالشرق الأوسط بموجب قرار " الاتحاد من أجل السلام " و من بينها أزمة " قناة سويس " و الأزمة اللبنانية، و لم تتردد للتدخل في القضية الفلسطينية كلما وجد مجلس الأمن نفسه في حالة شلل بسبب استخدام حق الاعتراض من أحد الأعضاء الدائمون فيتم استدعاء الجمعية العامة في دورة استثنائية طارئة لتقدم توصياتها إلى المجلس بشأن المسألة، و في هذا الإطار ما زالت الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة حول الأراضي الفلسطينية المحتلة مفتوحة يتم استدعائها كلما وجد المجلس نفسه في حالة إخفاق بخصوص القضية الفلسطينية و بسبب الاستخدام المفرط للفيتو الأمريكي لصالح إسرائيل.

يعتبر قرار "الاتحاد من أجل السلام " قرارا لم يحظ بموافقة كل الأعضاء الدائمون، (سبق و أشرت إلى ذلك في الفصل الأول من الباب الثاني)، و لم يكتفي المعارضون للقرار برفضه بل سعوا إلى إثبات عدم مشروعيته خاصة أثناء استدعاء الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة عن طريق طلب الفتوى من محكمة العدل الدولية على أساس عدم توفر الشروط الكافية التي تضمنها القرار 377(1950).

و علما منها بأن الجمعية العامة و في إطار قرار " الاتحاد من أجل السلام" لا يمكنها سوى إصدار توصيات غير ملزمة، اتجهت أطراف النزاع الإسرائيلي العربي إلى البحث عن السلام خارج نطاق الأمم المتحدة، و هو ما توصل إليه الطرفان الإسرائيلي و المصري من خلال اتفاقيات السلام (1979م)، و واصلت إسرائيل تحت الرعاية الخاصة للولايات المتحدة الأمريكية، إلى السعي نحو إبرام نفس المعاهدات مع كل من سوريا و الأردن، و لم يتحقق ذلك إلا مع الطرف الأردني في (1994م)، و لكن بعد ما توصلت كل من إسرائيل و السلطة الفلسطينية لعقد اتفاقيات السلام في (1993م).

إذا كانت إسرائيل قد أمنت حدودها مع مصر و الأردن فالأمر غير ذلك بالنسبة لسوريا، بحيث مازال الجولان السوري تحت الاحتلال الإسرائيلي، و مازالت بعض المناطق اللبنانية تعرف نفس المصير(مزارع شبعا)، أما مسار السلام الإسرائيلي الفلسطيني فهو يعيش في مأزق منذ ربع قرن، و لم

يبق للقضية الفلسطينية خيار آخر بعد فشل الأمم المتحدة في الوصول إلى حل عادل للقضية، و فشل مسار السلام، سوى خيار المقاومة لتحرير فلسطين المحتلة.

و بالتالي، قسمت هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تناولت في المبحث الأول تطبيقات قرار " الاتحاد من أجل السلام " في القضية الفلسطينية و الحالة في الشرق الأوسط، أما المبحث الثاني فقد خصصته إلى القضية الفلسطينية و الحالة في الشرق الأوسط في ظل الهيمنة الأمريكية، لأختم بتقييم لتسوية النزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية.

المبحث الأول: تطبيقات قرار " الاتحاد من أجل السلام " في القضية الفلسطينية و الحالة في الشرق الأوسط

أصبح قرار " الاتحاد من أجل السلام " المخرج الوحيد لمجلس الأمن كلما أصابه شلل بسبب استخدام حق الاعتراض من أحد الأعضاء الدائمون بالمجلس، ففي كل مرة كان مجلس الأمن بصدد معالجة مسألة تتعلق بحفظ السلم و الأمن الدوليين و تدخل في نطاق الحالات الثلاث التي نص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، و لم يتحقق إجماع الأعضاء الدائمون حتى يصدر القرار، استدعيت الجمعية العامة في دورة استثنائية طارئة بناءا على القرار رقم 377(V)(1950) أو قرار " الاتحاد من أجل السلام ".

نظرا لما تتمتع به إسرائيل من حماية مطلقة على مستوى مجلس الأمن من طرف الولايات المتحدة، أصبحت كل مشاريع القرارات التي تطرح للتصويت عليها بالمجلس و التي تدين إسرائيل لممارساتها العدوانية ضد جيرانها و ضد الشعب الفلسطيني المحتل، أو تطالبها بإنهاء الاحتلال و احترام حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف فيه، عارضت الولايات المتحدة مشروع القرار بصفة مطلقة، ليجد مجلس الأمن نفسه في حالة شلل، مما يستوجب عليه استدعاء الجمعية العامة في دورة طارئة لتجاوز الفيتو الأمريكي سبب إخفاق المجلس في قيامه بمسؤولياته الرئيسية التي نص عليها ميثاق المنظمة.

سأعالج تطبيقات القرار رقم 377(V)(1950) في أزمة قناة السويس (1956م) و لبنان (1978م) في المطلب الأول، ثم أعالج تطبيقات القرار في القضية الفلسطينية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: تدخل الجمعية العامة في أزمة قناة السويس و لبنان بموجب قرار" الاتحاد من أجل السلام"

عقدت الجمعية العامة أول دورة استثنائية طارئة بناءا على القرار رقم 377 (v) (1950) بمناسبة أزمة " قناة السويس " عندما أخفق مجلس الأمن في قيامه بمسؤولياته المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين عند تدخله لمعالجة الأزمة، و كان سبب فشل المجلس هو استخدام كل من بريطانيا و فرنسا حقهما في الاعتراض (الدولتان الدائمة العضوية بمجلس الأمن) على مشروع القرار المتضمن الوقف الفوري لإطلاق النار و انسحاب القوات المعتدية من الأراضي المصرية، على اعتبار أن كل من فرنسا و بريطانيا إلى جانب إسرائيل، يشكلان الدول الثلاثة المعتدية على مصر.

و استخدم القرار رقم 377 (v) (1950) لأول مرة و آخرها في تاريخ نشاطات حفظ السلام للأمم المتحدة عندما أنشئت الجمعية العامة أول قوة طارئة للأمم المتحدة بالشرق الأوسط (FUNU).

أما الأزمة اللبنانية (1958م)، فقد عقدت الجمعية العامة بشأنها الدورة الاستثنائية الطارئة الثالثة بناءا على طلب من مجلس الأمن بعدما فشل في تحقيق الإجماع بين الأعضاء الدائمون بالمجلس حول الأزمة اللبنانية، فاضطر مجلس الأمن و بناءا على القرار رقم 377 (v) (1950) استدعاء الجمعية العامة في دورة استثنائية طارئة لتجاوز الفيتو السوفييتي.

و بالتالي ، يتضمن هذا المطلب فرعين، يعالج الفرع الأول الدورة الاستثنائية الطارئة الأولى بخصوص أزمة " قناة السويس"، و الفرع الثاني الدورة الاستثنائية الطارئة الثالثة بخصوص الأزمة اللبنانية.

الفرع الأول: الدورة الاستثنائية الطارئة الأولى بخصوص أزمة قناة السويس

اجتاحت القوات الإسرائيلية صحراء " سيناء" في (29 أكتوبر 1956م)، فاستدعت الولايات المتحدة مجلس الأمن و قدمت مشروع قرار بتاريخ (30 أكتوبر 1956م) يدين إسرائيل لانتهاكها اتفاقيات الهدنة و يذكر بالمادة (2 فقرة 4) من ميثاق الأمم المتحدة. [546]

عرض مشروع القرار الأمريكي للتصويت عليه بمجلس الأمن، فتحصل على (07) أصوات مع القرار من بينهم (الصين، الاتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة)، و معارضة كل من فرنسا و بريطانيا (الدولتان المعتديتان) و إمتناعين لكل من أستراليا و بلجيكا.[547]

---

[546] Nations Unies, Projet de résolutions ayant fait l'objet d'un veto au conseil de sécurité, (S/3710 et corr.1)

[547] Nations Unies, Projet de résolutions ayant fait l'objet d'un veto au conseil de sécurité, (S/3710 et corr.1), (S/pv.749, 30 Octobre 1956, p 31 par 186).

أخفق مجلس الأمن في حل أزمة " قناة السويس " بسبب الفيتو الفرنسي و البريطاني و الذي حال دون تحقق الإجماع للأعضاء الدائمين بالمجلس، فقدم الاتحاد السوفييتي مشروع قرار آخر تم تعديله كي لا يصطدم بحق الاعتراض لكل من فرنسا و بريطانيا، و تم طرح المشروع السوفييتي في نفس اليوم للتصويت عليه [548] إلا أن نتائج التصويت كانت نفس النتائج الأولى، فقد عارضت كل من فرنسا و بريطانيا مشروع القرار السوفييتي، و امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت و صوتت أستراليا لصالح القرار. [549]

بعدما تدخلت كل من فرنسا و بريطانيا عسكريا ضد مصر، قدمت يوغسلافيا مشروع قرار إلى مجلس الأمن بناءا على القرار رقم 377 (v) (1950) ليستدعي الجمعية العامة لتعقد أول دورة استثنائية طارئة لها لتنظر فورا في المسألة. [550]

صدر القرار رقم 116 في (31 أكتوبر 1956م) من مجلس الأمن ينص أنه بسبب عدم تحقق الإجماع بين الأعضاء الدائمون بالمجلس خلال الجلستين تحت رقم (749، 750) مما حال دون إمكانية قيام مجلس الأمن بمهامه المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين، لذلك يقرر مجلس الأمن و طبقا للقرار رقم 377 (v) (1950) استدعاء الجمعية العامة لتنعقد في دورة استثنائية طارئة لتقديم التوصيات المناسبة.، فصوتا لصالح القرار (الإجرائي) (07) دول، و عارضته كل من فرنسا و بريطانيا و امتنعت كل من أستراليا و بلجيكا عن التصويت. [551]

يدخل استخدام القرار رقم 377 (v) (1950) ضمن الحالة التي تحققت فيها الأغلبية كي يصدر القرار بمجلس الأمن (7 أصوات لصالح القرار من 11 صوتا قبل التعديل) و بالرغم من اعتراض فرنسا و بريطانيا، العضوين الدائمين بالمجلس، إلا أن اعتراضهما ليس له أي أثر بسبب أن القرار هو قرار إجرائي و ليس موضوعيا (كما سبقت الإشارة إلى ذلك) و بالتالي لا يعرف مجلس الأمن حالة الشلل.

---

[548] Nations Unies, Projet de résolutions ayant fait l'objet d'un veto au conseil de sécurité (S/3713 /Rev.1)

[549] (S/PV.750, 30 Octobre 1956, p.5 par 23)

[550] Olivier Corten, « La crise de Suez » de 1956, p 1 sur 6. Insadbellum.files.wordpress.com/2011/07/suez-1956.PDF vue le 09/03/2014

[551] Nations Unies, Conseil de sécurité, 119(1956) résolution du 31 Octobre 1956, [S/3721] p 9 , Document officiel.

انعقدت الجمعية العامة في أول دورة استثنائية طارئة لها حول أزمة " قناة سويس" بين (1 - 10 نوفمبر 1956م)، أصدرت خلالها (07) قرارات .[552]

إن أهم القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة خلال الدورة الطارئة الأولى، هو القرار رقم د.إ.ط. 1000 بتاريخ (7 نوفمبر 1956م) و الذي أنشئت بموجبه أول قوة طوارئ للأمم المتحدة تم إرسالها إلى منطقة الشرق الأوسط.

ظهر مفهوم قوات حفظ السلام في أزمة " قناة السويس" بعد العدوان الثلاثي على مصر، و كان من المفروض تفعيل نصوص الفصل السابع من الميثاق لإنهاء العدوان، إلا أنه تم استبعاد هذا الحل لأسباب سياسية، فجاءت الفكرة من الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك " Dag Hammarskjöld" و وزير الخارجية الكندي " Lester. B. Pearson" اللذين اقترحا إرسال قوة عسكرية فاصلة حيادية و عادلة ، فتقبلت الفكرة كل من الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي، و لكن اعترضت كل من فرنسا و بريطانيا تلك الفكرة و التي تضمنها مشروعي القرارين عندما طرحا للتصويت عليهما بمجلس الأمن (كما سبق و رأينا) مما استوجب استدعاء الجمعية العامة للانعقاد في دورة طارئة بشأن الأزمة.[553]

صدر القرار رقم 1000(ES-I) بتاريخ (5 نوفمبر 1956م) بتصويت (57) دولة لصالح القرار الكندي، و (19) امتناعا من بينهم فرنسا و بريطانيا و الاتحاد السوفييتي، و بعد بضعة أيام انتشرت قوات " FUNU I" في منطقة الشرق الأوسط، ثم أعلنت كل من فرنسا و بريطانيا وقف إطلاق النار و انسحاب القوات الإسرائيلية من مصر، و تم إعادة فتح قناة " السويس" في ظل سلام مؤقت على حين.[554]

---

[552] Nation Unies, Assemblée générale, première session extraordinaire d'urgence, Supplément N°1, (A/3354), Résolutions adoptées sans renvoie à une commission, Questions examinées par le conseil de sécurité à ses 749e et 750e séance le 30 Octobre 1956, point (5).
Les résolutions : 997(ES-I) – 2 Nov. 1956, 998(ES-I) et 999(ES-I) et 1002(ES-I) du 7 Nov. 1956, 1003(ES-I), Du 10 Nov. 1956.

[553] La sécurité collective, le concept des opérations de maintien de la paix , Op-cit, p 16.

[554] Lester B. Pearson, « Le Canada et l'ONU », Le rôle de Lester B. Pearson dans la FAO et l'ONU, Maintien et rétablissement de la paix, Op-cit, p 4, sur 11.

الفرع الثاني: الدورة الاستثنائية الطارئة الثالثة بخصوص الأزمة اللبنانية

عرف لبنان أزمة مزدوجة في (1958م) وطنية و جهوية، و قد اتخذ الرئيس اللبناني "C. Chamoun " موقفا معارضى للرئيس المصري " DJ. Abdelnacer" في كفاحه ضد الغرب، و بالتالي رأى الرئيس اللبناني في الجمهورية العربية المتحدة (الوحدة المصرية السورية التي تشكلت في (1 فيفري 1951م) تهديدا لنظام حكمه خاصة و أن الجمهورية العربية المتحدة تؤيد الأحزاب التقدمية و المسلمين بلبنان، و قد ثار هؤلاء ضد الرئيس اللبناني لعدم وفائه بوعوده في القيام بإصلاحات شاملة بلبنان، بل خرق نصوص الدستور اللبناني عندما أعلن ترشحه لعهدة ثانية، فاندلعت المواجهة في (مايو 1958م)، و في (جويلية 1958م) انهارت المملكة العراقية الموالية للغرب، مما جعل الرئيس اللبناني يستنجد بالولايات المتحدة لإنقاذ نظامه، و في اليوم الموالي (15 جويلية 1958م) نزلت القوات الأمريكية بلبنان.[555]

شارك (14000) جنديا أمريكيا في القتال إلى جانب الكتائب الموالية للنظام فانتصرت على الثوريين، فاحتج كل من الاتحاد السوفييتي و فرنسا على التدخل الأمريكي بلبنان، فالسوفييت تخوفوا من أن يمتد التدخل الأمريكي ليصل سوريا و العراق، أما احتجاج فرنسا، فيعود إلى العلاقات القديمة بينها و بين لبنان، فرفعت القضية أمام الأمم المتحدة (17 جويلية 1958م) في إطار شكوى تقدمت بها كل من لبنان و الأردن إلى مجلس الأمن ضد الجمهورية العربية المتحدة التي تدخلت في الشؤون الداخلية للدولتين، و حيث أن استمرار هذا التدخل من شأنه يهدد السلم و الأمن الدوليين بالمنطقة.

بناءا على الشكوى السابق ذكرها، قدمت الولايات المتحدة مشروع قرار رقم [S/4050/Rev.1] إلى مجلس الأمن تضمن الحجج التي قدمتها لبنان عندما استنجدت بالقوات الأمريكية كي تساعدها في ممارسة حقها في الدفاع الشرعي، كما يطلب لبنان من مجلس الأمن مساعدة جديدة للدفاع عن وحدة و سلامة و استقلال لبنان، و جاء الرد الأمريكي عن أسباب تدخله في لبنان من خلال المشروع الذي تقدم به على أن تدخله هو مؤقت إلى حين تصبح الأمم المتحدة قادرة على القيام بمسؤولياتها اتجاه الأزمة. [556]

[555] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 clés du Proche-Orient, Op-cit, p 447.

[556] Nations Unies, conseil de sécurité, S/4050/Rev.1, 17 Juillet 1958, Plainte du Liban touchant une situation crée par l'intervention de la république arabe unie dans les affaires intérieures du Liban et dont la prolongation est susceptible de menacer le maintien de la paix et de la sécurité internationale, document officiel, p 1- 2.

طرح مشروع القرار الأمريكي للتصويت عليه بالمجلس، إلا أنه لم ير النور بسبب الفيتو السوفييتي و في (1958/07/22) قدم اليابان نفس المشروع السابق لكنه معدل تحت رقم[S/4055/Rev.1] يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة لاتخاذ التدابير التي تضمنها القرار رقم 128(11 جوان 1958م)، كي تتمكن الأمم المتحدة من تنفيذ القرار المتعلق بلبنان و تستطيع المحافظة على وحدة و سلامة و استقلال لبنان، و انتهى المشروع الياباني بالفشل مثل سابقه بسبب معارضة الاتحاد السوفييتي له. [557]

أمام حالة الشلل التي وجد مجلس الأمن نفسه بها، استدعى الجمعية العامة للانعقاد في دورة استثنائية طارئة الثالثة حول لبنان من خلال القرار رقم 129(7 أوت 1958م) موضحا فيه انه بسبب انعدام الإجماع بين الأعضاء الدائمون خلال الجلسات رقم (834، 837) و الذي حال دون إمكانية قيام المجلس بمهامه المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين، و صدر القرار الإجرائي رقم 129(1958) بالإجماع في الجلسة رقم (838). [558]

أول ملاحظة على القرار رقم 129(1958) لمجلس الأمن و الذي يتضمن استدعاء الجمعية العامة في دورة طارئة ثالثة بشأن الأزمة اللبنانية، أنه قرار صدر بإجماع أعضاء مجلس الأمن، و هذا يعني أن هناك انسجام تام بين مجلس الأمن و الجمعية العامة حتى و لو كان القرار هو قرار إجرائي [559] فتم استدعاء الجمعية العامة بدون ذكر القرار رقم 377 (v) (1950)، كما أن استدعاء الجمعية العامة في دورة طارئة حول الأزمة اللبنانية لم يكن بسبب انعدام إجماع الأعضاء الدائمون فقط، بل بسبب عدم وجود أي حل يقترحه مجلس الأمن لمواجهة الأزمة. [560]

---

[557] Nations Unies, Projet de résolutions ayant fait l'objet d'un veto au conseil de sécurité (S/4055/Rev.1), 22 Juillet 1958, PV 837.

[558] Nations Unies, Conseil de sécurité, Résolution 129(1958) du 7 Août 1958, [S/4053], p 9, Document officiel

[559] La résolution 129 du (7 Août 1958) sur le Liban a été adoptée à l'unanimité , donc il n'y avait pas de carence au conseil de sécurité ce qui est pourtant situation requise par la résolution 377(v)(1950) , Le blocage été sur le fond, il y a eu rejet sur (03) projets de résolution (Américain, japonais et suédois), Quand à la procédure, un projet soviétique décidant de convoquer une session extraordinaire d'urgence de l'assemblée générale sans faire référence à la résolution 377(v)(1950) n'a pas aboutit, un autre projet américain visant le même objet sur la résolution 377(v)(1950) avait été écarté, jusqu'au moment où il a été convenu de ne pas faire référence à la 377(v)(1950) *.

* Jaques Leprette, Le conseil de sécurité et la résolution 377/a(1950), Op-cit, p 430.

[560] Christian Tomuschat, l'union pour le maintien de la paix, Op-cit, p 2.

عقدت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية الطارئة حول لبنان ما بين (8 - 21 أوت 1958م) بناءا على القرار 129(1958) لمجلس الأمن، بحيث دعت في قرارها كل الدول العربية لتعمل على أن تقوم

علاقاتها على حسن الجوار طبقا للمادة (8) من ميثاق جامعة الدول العربية، و عدم الاعتداء و التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة، كما يطلب القرار من الأمين العام اتخاذ الترتيبات العملية لتنفيذ أهداف ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بلبنان و الأردن و التسهيل لسحب القوات الأجنبية من لبنان. [561]

المطلب الثاني: تطبيق قرار " الاتحاد من أجل السلام "في القضية الفلسطينية

أصدر مجلس الأمن عدة قرارات بشأن الحرب الإسرائيلية العربية لعام (1967م) كما أشرنا إلى ذلك سابقا، و تبنى مجلس الأمن (05) قرارات بالإجماع ثم رفعت القضية إلى الجمعية العامة لتعقد دورة استثنائية طارئة نظرا لخطورة الوضع، و فعلا انعقدت الجمعية العامة في دورتها الطارئة الخامسة بين (17 - 18 جوان 1967م) [A/6798].

هذه الدورة الطارئة الخامسة للجمعية العامة لم تنعقد بسبب انعدام الإجماع بين الأعضاء الدائمون بمجلس الأمن، بل العكس فكل قرارات مجلس الأمن صدرت بالإجماع، إنما نظرا لخطورة الوضع (الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية) استدعى مجلس الأمن الجمعية العامة بناءا على المادة (20) من الفصل الرابع من ميثاق الأمم المتحدة، و التي تنص على أن تجتمع الجمعية العامة في أدوار انعقاد عادية، و في أدوار انعقاد سنوية خاصة بحسب ما تدعو إليه الحاجة، و يقوم بالدعوة إلى الانعقاد الخاص، الأمين العام بناءا على طلب مجلس الأمن أو أغلبية الأعضاء بالأمم المتحدة.

و ما دامت الدراسة في هذا الشق من البحث مخصصة إلى استخدام القرار رقم 377 (v) (1950) و تطبيقاته في قضايا فلسطين و الشرق الأوسط، فسأخصص الفرع الأول لدراسة و بصفة مختصرة الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة بخصوص فلسطين و الدورة الاستثنائية الطارئة التاسعة بخصوص الأراضي العربية المحتلة، أما الفرع الثاني، سأتناول فيه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة حول التدابير غير الشرعية التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة و باقي

[561] Nations Unies, résolutions adoptées par l'assemblée générale au cours de sa troisième session extraordinaire d'urgence, supplément N°1 (A/3905), Résolution 1237(ES – III) , Question examinées par le conseil de sécurité à sa 838e séance, le 7 Août 1958, 746e séance plénière, 21 Août 1958.

الأراضي الفلسطينية المحتلة، باعتبار أن الدورة الطارئة العاشرة للجمعية العامة فتحت في (1997م) و تستدعى كل ما دعت الحاجة إلى ذلك.

الفرع الأول: تطبيق قرار " الاتحاد من أجل السلام " بخصوص فلسطين و الأراضي العربية المحتلة

طبق قرار " الاتحاد من أجل السلام" في الفترة ما بين (1980م - 1982م) أربع مرات خلال الأزمة الأفغانية (10 - 14 جانفي 1980م)، ثم بمناسبة القضية الفلسطينية ما بين (22 - 29 جويلية 1980) و (جوان، جويلية، أوت و سبتمبر من 1982م)، كما استخدم القرار بمناسبة الأزمة الناميبية ما بين (13 - 14 سبتمبر 1981) ثم حول الأراضي العربية المحتلة (9 جانفي - 5 فيفري 1982م).

أولا: الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة بخصوص فلسطين

أصبح مجلس الأمن يعاني الشلل كلما تعرض عليه القضية الفلسطينية بسبب الفيتو الذي تستخدمه الولايات المتحدة لصالح إسرائيل منذ بداية السبعينات، و مع بداية الاستخدام المفرط للولايات المتحدة حقها في الاعتراض ضد القضية الفلسطينية، بدأت معها المشكلة الفلسطينية على مستوى مجلس الأمن.

و في (1976م) تبنت الجمعية العامة " التوصيات" التي احتواها تقرير اللجنة المعنية بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني (أشرنا إلى ذلك سابقا) كأساس لحل المشكلة الفلسطينية. [562]

و منذ ذلك الوقت، بقيت الجمعية العامة تكرر طلباتها لمجلس الأمن كي ينظر في تلك "التوصيات " و يتخذ تدابير و قرارات لتنفيذها. [563] و هو ما اقترحه المشروع التونسي مرة أخرى [564] عندما عرضه على مجلس الأمن للتصويت عليه لكنه اصطدم بالفيتو الأمريكي، و بالتالي أخفق مجلس الأمن في القيام بمسؤولياته المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين، و إخفاق المجلس يتمثل في عدم متابعة "التوصيات" التي تقدمت بها الجمعية العامة بشأن القضية الفلسطينية، لذلك و بناءا على طلب السنغال بصفته رئيس

[562] Nations unies, assemblée générale, Résolution 31/20 du (21/11/1976), par 2, Les recommandations du comité figurent dans le document A/31/35 aux paragraphes 59 – 74.

[563] Voir les résolutions de l'assemblée générale : 32/40A, par 4, 33/28A, par.6, 7, 8, 34/65 A, par 5, 6, 7.

[564] Le projet tunisien S/13911 présenté devant le conseil de sécurité le 29 Avril 1980 a recueilli (10) voix pour, contre une voix celle des Etats Unis et (04) abstentions, celle de la France, La Norvège, Le Portugal et le Royaume Unis.

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، استدعى الأمين العام للأمم المتحدة لعقد دورة استثنائية طارئة السابعة للجمعية العامة حول فلسطين. [565]

تعتبر الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة كعقوبة لمجلس الأمن، فطبقا لنصوص ميثاق الأمم المتحدة يملك مجلس الأمن سلطة التصرف و اتخاذ القرارات و تنفيذها، إلا أنه في هذه الدورة حددت الجمعية العامة التدابير التي ستتخذها بشأن القضية الفلسطينية و تنوي أن تكره مجلس الأمن كي يجعلها إلزامية.
وهو ما يتم استقرائه من خلال القرار رقم (ES – 7/2) بتاريخ (7 جويلية 1980م) فتطلب من مجلس الأمن " في حالة عدم تنفيذ إسرائيل القرار " أن ينظر المجلس في إمكانية تبني تدابير بناءا على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، و بالتالي من خلال قرار الجمعية العامة، يظهر أن مجلس الأمن فقد استقلاليته التامة، كما يظهر أن هناك تحويل كلي للمسؤولية الرئيسية التي منحها الميثاق له و المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين. [566]

- ما يلاحظ بعد ما أصدرت الجمعية العامة القرار رقم (ES – 7/2) بتاريخ (7 جويلية 1980م) حول فلسطين و ما تضمنه من تهديد إسرائيل باتخاذ تدابير عقابية في حالة عدم انصياعها للقرار، بان الجمعية العامة يمكن أن تضغط على مجلس الأمن كي يتخذ تدابير وفق الفصل السابع من الميثاق ضد إسرائيل ليجبرها للانصياع لقرارات الأمم المتحدة، لكن التدابير تدخل في نطاق المسائل الموضوعية و التي يمكن لأي عضو دائم بمجلس الأمن أن يمارس حقه في الاعتراض على تلك القرارات، فما الجدوى من هذا القرار للجمعية العامة.
- و هنا نصبح أمام حلقة مغلقة تفرض تساؤل حول :

- فائدة قرار " الاتحاد من أجل السلام" إن لم يحقق النتائج المرجوة.

- إن القرار رقم 377 (v) (1950) يمكن الجمعية العامة من الانعقاد في دورات استثنائية طارئة بناءا على طلب من مجلس الأمن، أو بناءا على طلب أحد الأعضاء الأمم المتحدة أو الأغلبية، و تتخذ الجمعية العامة تدابير في كل حالة يكون فيها تهديد للسلم و الأمن الدوليين أو عمل عدوان، و تقدم" **توصياتها** "

[565] Nations Unies, Assemblée générale, Septième session extraordinaire d'urgence sur la Palestine, [Date : 22 – 29 Juillet 1980 ; 20 – 28 Juillet 1982 ; 25 – 26 Juin 1982 ; 16 – 19 Août 1982 ; 24 Septembre 1982].
[566] Jean François Guilhaudis, Considérations sur la pratique de « L'Union pour le maintien de la paix », Op-cit, p 38

إلى مجلس الأمن في هذا الصدد مثل القرار رقم (7/2 – ES) و في هذه الحالة يتم تقديم مشروع قرار يتضمن تلك التدابير للتصويت عليها بمجلس الأمن لكنه يصطدم بالفيتو لأحد الأعضاء الدائمون ، و هكذا تغلق الحلقة، و هو ما يفسر استمرار الجمعية العامة في عقد الدورة الطارئة السابعة و استدعائها (05) مرات في فترات متقطعة كما سبقت الإشارة إليه.

ثانيا: الدورة الاستثنائية الطارئة التاسعة بخصوص الأراضي العربية المحتلة

أعلنت إسرائيل في (14 ديسمبر 1981م) ضم هضبة الجولان السورية و تطبيق قوانينها على الجولان، فأصدرت الجمعية العامة القرار رقم [A/RES/36/226] بتاريخ (17 ديسمبر 1981م) يعتبر قرار ضم الجولان باطلا و بدون أثر، و صدر القرار بالإجماع ماعدا صوتاين لكل من إسرائيل و الولايات المتحدة، وصدر من مجلس الأمن القرار رقم 497 (17 ديسمبر 1981م) بالإجماع يعتبر إجراءات الضم باطلة.

قدم الأردن مشروع قرار معدل إلى مجلس الأمن يذكر المجلس بقراره رقم 497(1981) و قرار الجمعية العامة رقم [A/RES/36/226] [بتاريخ (17 ديسمبر 1981م) حول المسألة[بتاريخ (17 ديسمبر 1981م)، و يلاحظ أن استمرار إسرائيل في احتلالها للجولان و تطبيق قوانينها عليه يشكل تهديد للسلم و الأمن الدوليين، و يدين إسرائيل بسبب عدم انصياعها للقرار رقم 495(1981) لمجلس الأمن، كما يعتبر قرار الضم عملا من أعمال العدوان و يطالب أعضاء الأمم المتحدة العمل على إبطال قرار الضم. [567]

عرض مشروع القرار على مجلس الأمن للتصويت عليه في (20 جانفي 1982م)، فاستخدمت الولايات المتحدة حقها في الاعتراض و لم يصدر القرار. [568]

يجتمع مجلس الأمن في (28 جانفي 1982م) ليصدر القرار رقم 500(1982) يستدعي فيه الجمعية العامة للانعقاد في دورة استثنائية طارئة التاسعة لتنظر في مسألة ضم الجولان بسبب غياب الإجماع بين الأعضاء الدائمون في جلسة المجلس رقم (2329) و الذي حال دون قيام مجلس الأمن بمهامه المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين. [569]

[567] Nations Unies, Conseil de sécurité, S/14832, 19 Janvier 1982, Document officiel.

[568] Nations Unies, Projet de résolutions ayant fait l'objet d'un veto au conseil de sécurité 20 Janvier 1981,(S/14832 /Rev.1, PV/ 2329), La situation dans les territoires arabes occupés, p 5 sur 16.

[569] Nations Unies, Conseil de sécurité, Résolution 500(1982), Du 28 Janvier 1982.

صدر القرار رقم 500(1982) ب (13) صوتا مع القرار و إمتناعين لكل من الولايات المتحدة و بريطانيا، و لم تتم الإشارة إلى قرار " الاتحاد من أجل السلام" حين استدعى مجلس الأمن الجمعية العامة لتنعقد في دورة استثنائية طارئة التاسعة بسبب غياب الإجماع بين أعضاء الدائمين بالمجلس.
و هذه المرة الثانية يتم فيها استدعاء الجمعية العامة في دورة طارئة دون النص على القرار رقم 377 (v) (1950)، فقد تم تجاوز ذكر القرار في الأزمة الأفغانية (1980) بعد ما بذلت فرنسا جهود جبارة للاستغناء عن ذكر القرار، و ها هو مجلس الأمن يستدعي الجمعية العامة في الدورة الطارئة التاسعة بدون الإشارة إلى قرار " الاتحاد من أجل السلام" ، فهل يعني هذا أن الممارسة ستؤدي في المستقبل إلى الاستغناء تماما عن القرار رقم 377 (v) (1950).

أصدرت الجمعية العامة خلال الدورة الطارئة التاسعة حول الحالة في الأراضي العربية المحتلة،القرار رقم (ES – 9/1) بتاريخ (5 فيفري 1982م) يعتبر إعلان إسرائيل فرض قوانينها و ولاياتها و إدارتها على مرتفعات الجولان، باطلا و ملغى. [570]

الفرع الثاني: تطبيق قرار" الاتحاد من أجل السلام " بخصوص الأراضي الفلسطينية المحتلة

أصبح تحويل الصلاحيات من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة أمرا مقبولا، كما أصبحت الدورات الاستثنائية الطارئة جزءا لا يتجزأ من النظام القانوني للأمم المتحدة، بل أصبحت الجمعية العامة يمكنها أن تنظر فورا و على مدار السنة من خلال الدورات الاستثنائية الطارئة، و خير مثال لذلك، لدينا الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة و التي فتحت في (1997م) و لم تنتهي ما دامت القضية الفلسطينية لم تعرف حلا عادلا و نهائيا، و تنعقد الدورة الطارئة العاشرة كلما دعت الحاجة إلى ذلك بموازاة مع الدورات العادية للجمعية العامة.

اتخذت إسرائيل قرار بناء المستوطنات اليهودية "Har Homa " بجبل " أبو غنيم" بالقدس الشرقية مما أثار غضب المعارضة داخل إسرائيل و خارجها لأنها ستكون سبب اندلاع العنف بالأراضي الفلسطينية المحتلة، و تتشكل المستوطنة من (6500) سكنا موجهة خاصة إلى المتطرفين من اليهود، هذا الوضع جعل مجلس الأمن يتحرك لينظر في المسألة، على اعتبار أن بناء المستوطنات اليهودية فوق الأراضي العربية المحتلة و محاولة تغيير النظام الأساسي للقدس ، هو عائق لمسار السلام و يمنع أي حل عادل للقضية الفلسطينية.

[570] قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الثالث، المرجع السابق، ص 2.

و للأسباب السابق ذكرها، قدمت كل من فرنسا، البرتغال، السويد و بريطانيا مشروع قرار إلى مجلس الأمن يتضمن المخاوف العميقة للتدابير التي اتخذتها إسرائيل في القدس الشرقية، كما يطالب إسرائيل بالتوقف فورا عن بناء تلك المستوطنات.

حاز مشروع القرار على (14) صوتا مع القرار و معارضة الولايات المتحدة للقرار، فقدمت كل من مصر و قطر مشروع قرار ثاني يتضمن طلب إلى إسرائيل بالكف عن بناء المستوطنات و كل التدابير الأخرى التي اتخذتها بشأن الأراضي المحتلة، و صوتت (13) دولة مع القرار و امتناع واحد و معارضة الولايات المتحدة للقرار. [571]

أمام الشلل الذي أصاب مجلس الأمن بسبب الفيتو الأمريكي، استدعى ممثل دولة قطر الجمعية العامة لتنعقد في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة في (أفريل 1997م).

- في قضية ناميبيا (الدورة الاستثنائية الطارئة الثامنة 1981م)، تم استدعاء الدورة بناء على طلب دولة " زمبابوي " ، كما تم استدعاء الجمعية العامة حول القضية الفلسطينية (الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة 1980 - 1982م) من طرف " سنغال"، فكذلك استدعيت الجمعية العامة في دورة طارئة حول التدابير غير الشرعية التي اتخذتها إسرائيل في القدس الشرقية و باقي الأراضي المحتلة من طرف دولة " قطر" في (أفريل 1997م)، و بالتالي تصنف هذه الدورة ضمن الحالة التي تكون فيها الجمعية العامة بموجب قرار " الاتحاد من أجل السلام" قد تحررت تماما من مراقبة و إشراف مجلس الأمن في قضايا السلم و الأمن الدوليين.

إن استدعاء الأمين العام للأمم المتحدة الجمعية العامة لتنعقد في دورة طارئة بطلب من أحد الأعضاء للأمم المتحدة بناءا على طلب الأغلبية في الجمعية العامة، ما هو إلا دليل لتعاظم دور الجمعية العامة في قضايا السلم و الأمن الدوليين و استقلالها عن مجلس الأمن.

انعقدت الدورة الطارئة العاشرة للجمعية العامة في (أفريل 1997م) و صدر القرار رقم [A/RES/ES – 10/2]حول التدابير التي اتخذتها إسرائيل بالقدس الشرقية و باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، و تتأسف الجمعية العامة على إخفاق مجلس الأمن في تحقيق الأغلبية بين أعضائه الدائمين مرتين على التوالي، و بعد ملاحظة التدهور الخطير للحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما

[571] Nations Unies, Projet de résolutions ayant fait l'objet d'un veto au conseil de sécurité, Op-cit, p 2 sur 16, Le projet du 7 mars 1997, S/1997/199, PV – 3747, et le projet du 21 Mars 1997, S/1997/241, PV-3756.

فيها القدس و الشرق الأوسط، و ما للقدس من أهمية في مفاوضات مسار السلام، و بأن بناء المستوطنات يشكل عائقا أساسيا لحل المشكلة الفلسطينية، فإن الجمعية العامة تدين و بشدة بناء المستوطنات و تطلب من إسرائيل التوقف فورا عن الأشغال في " جبل أبو غنيم" بالقدس الشرقية و فوق كل الأراضي الفلسطينية المحتلة كما تقدم الجمعية العامة " التوصيات " للوصول إلى حل عادل و شامل بشأن القدس عن طريق المفاوضات بين أطراف النزاع. [572]

قررت الجمعية العامة خلال الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة (27 أفريل 1997م) إغلاق الجلسة مؤقتا و الإذن لرئيس الجمعية العامة باستئناف الجلسات بناءا على طلب الدول الأعضاء، و منذ ذلك التاريخ استأنفت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك.[573]

---

[572] Nations Unies, Assemblée générale, Dixième session extraordinaire d'urgence, Point 5 de l'ordre du jour, Résolution adoptée par l'assemblée générale sans renvoi à une grande commission, (A/ES – 10/1 et Add.1), Document officiel, p 1 sur 4.

[573] Les résolutions adoptées par l'assemblée générale dans sa dixième session extraordinaire d'urgence sur les mesures illégales prises par Israël à Jérusalem East occupé et dans le reste du territoire occupé, On remarque les termes utilisés :

- Année (1997) : **Demande** de cessation immédiate de la construction de colonies juives sur les territoires Palestiniens occupé ainsi que Jérusalem East, à travers les résolutions suivantes : A/RES/ES – 10/1 (25 Avril 1997), A/RES/ES – 10/2 (25 Avril 1997), A/RES/ES – 10/3 (15 Juillet 1997),
A/RES/ES – 10/4 (13 Novembre 1997).
- Année (1998) : A/RES/ES – 10/5 (17 Mars 1998) : **Condamnation** d'Israël pour le non respect des résolutions prises à la 10e Session extraordinaire d'urgence.
- Année (1999) : A/RES/ES – 10/6 (9 Février 1999) : **Recommandations** aux Etats membre la possibilité d'appliquer la convention de Genève sur les territoires palestiniens occupés, Demande de cessation immédiate de la construction de colonies juives sur les territoires Palestiniens occupés ainsi que Jérusalem East.
- Année (2000) : A/RES/ES – 10/7 (20 Octobre 2000) : **Condamnation** de la violence à Jérusalem East et dans les territoires palestiniens occupés.
- Année 2001 : A/RES/ES – 10/8 , et A/RES/ES – 10/9 du (20 Décembre 2001) : Assemblée générale **exige** que cesse tous les actes de violences, de provocations et de destructions au Moyen-Orient.
Année (2002) : A/RES/ES – 10/10 (7 Mai 2002) :**Condamnation** d'Israël pour avoir refuser de coopérer avec les enquêteurs de l'ONU sur le massacre de Djénine.
A/RES/ES – 10/11 (5 Août 2002) : **Demande** de cessation immédiate des incursions militaires israéliennes dans les zones Palestiniennes.
- Année (2003) : - A/RES/ES – 10/12 (19 Septembre 2003) : **Demande** à Israël la cessation des menaces et d'expulsion contre « Y. Arafat ».

منذ الحرب على غزة (2008 - 2009م) رفعت الجلسة للجمعية العامة في دوراتها الاستثنائية الطارئة العاشرة مؤقتا في (16 جانفي 2009م) و الإذن إلى رئيس الجمعية العامة باستدعائها من جديد بطلب من الدول الأعضاء. [574]

اتجه العديد من الباحثين في " قرار الاتحاد من أجل السلام " حول مسألة منح الجمعية العامة لنفسها صلاحية تكييف الحالات (بناءا على القرار رقم 377 (v) (1950) التي تدخل في نطاق الفصل السابع من الميثاق و التي يتخذ مجلس الأمن بشأنها التدابير العقابية.

و يستنتج من نص القرار 377 (v) (1950) أنه عندما تنظر الجمعية العامة بشأن مسألة ما و تتبنى بشأنها " توصيات "، فهنا نكون بصدد حالة تهدد السلم (Menace de la paix) و إلا لا معنى لهذه التوصيات فمجلس الأمن لا يكون في حالة عجز، كما أن تهديد السلم هو الحالة الأقل خطرا من بين الحالات الثلاث التي نص عليها الميثاق.

أما حالة الإخلال بالسلم و عمل العدوان(Rupture de la paix et acte d'agression)، فهاتان الحالتان هما أخطر على السلم و الأمن الدوليين، و الوصول إلى تكييف الحالتين ليس بالأمر الهين،و يقتضي العمل العدواني أن يكون هناك متهم، أما حالة تهديد السلم أو الإخلال به، فيمكن الاستغناء عن المتهم، و لكن نكون أمام حالة تقتضي السرعة و القوة في التدخل، و لا نكون بصدد الحفاظ على السلم، إنما إعادته إلى نصابه.

- A/RES/ES – 10/13 (21 Octobre 2003) : **Demande** à Israël d'arrêter immédiatement la construction du mur De séparation dans les territoires palestiniens occupés.
- A/RES/ES – 10/14 (8 Décembre 2003) : **Demande** un avis consultatif à la cour internationale de justice sur l'édification du mur de séparation.
- Année (2004) : A/RES/ES – 10/15 (20 Juillet 2004) : Après la consultation de l'avis consultatif de la cour internationale de justice, l'assemblée générale se prononce et **exige** d'Israël de s'acquitter de ses obligations en vertu de l'avis de la CIJ.
- Année (2006) : A/RES/ES – 10/16 (17 Novembre 2006) : **Appel** à Israël de mettre fin immédiatement à ses opérations militaires contre la population palestinienne.
A/RES/ES – 10/17 (15 Décembre 2006) : Etablissement des dommages causés par la construction du Mur dans les territoires palestiniens occupés.
- Année (2009) : A/RES/ES – 10/18 (16 Janvier 2009) : Assemblée générale **exige** d'Israël de respecter la résolution 1860(2009) du conseil de sécurité ainsi que l'appel à un cessez le feu (16 Janvier 2009) à propos de la guerre de Gaza.
Les termes utilisés dans les résolutions restent sans effets, car l'assemblée n'émet que des recommandations.

[574] Nations Unies, Assemblée générale, A/RES/ES – 10/18 (16 janvier 2009), Dixième session extraordinaire d'urgence, résolution de l'assemblée générale appuyant l'instauration d'un cessez le feu immédiat en application de la résolution 1860(2009) du conseil de sécurité.

و لذلك، تعتبر مسألة تكييف الحالة على أساس أنها " تهديد للسلم"، تترك للجمعية العامة حرية كبيرة فيما يتعلق بالتدابير التي ستوصي بها الجمعية العامة، و كل التدابير يمكن للجمعية أن توصي بها ما عدا استعمال القوة المسلحة، و هو ما تمت ملاحظته عندما قامت الجمعية العامة بتكييف الحالة في فلسطين (1980م - 1982م) على أساس أنها " تهديد خطير " للسلم و فقط .[575]

- انطلاقا من هذا التحليل يمكن الرجوع (على سبيل المثال) إلى الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة حول فلسطين، و الدورة الطارئة التاسعة حول الأراضي العربية المحتلة (ضم الجولان)، و الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة حول التدابير غير الشرعية التي اتخذتها إسرائيل في القدس الشرقية و الأراضي الفلسطينية المحتلة، لمعرفة كيف كيفت الجمعية العامة خلال هذه الدورات الطارئة الحالة التي تم استدعاء من أجلها الجمعية العامة للانعقاد بناءا على قرار " الاتحاد من أجل السلام".

- فيما يتعلق بالدورة الاستثنائية الطارئة التاسعة، جاء في قرار الجمعية العامة رقم د.أ.ط 1/9 المتعلقة بالحالة بالأراضي العربية المحتلة طبقا لقرار مجلس الأمن رقم 500(1982) و المتعلق بقرار إسرائيل بضم الجولان، و ينص القرار د.أ.ط 1/9 الفقرة 2 ما يلي:

" تعلن الجمعية العامة أن القرار التي اتخذته إسرائيل في (14 ديسمبر 1981م) بشأن فرض قوانينها و قضائها و إداراتها على الأرض السورية المحتلة بمرتفعات الجولان تشكل " عملا عدوانيا " من حيث نصوص المادة (39) من ميثاق الأمم المتحدة و القرار رقم 3314 (XXIX) للجمعية العامة **".**

أما (الفقرة 7) من القرار د.أ.ط 1/9 فتنص على ما يلي:

" تتأسف الجمعية العامة بشدة للتصويت السلبي لأحد أعضاء مجلس الأمن مما حال دون إمكانية هذا الأخير من أن يتخذ ضد إسرائيل و طبقا للفصل (VII) من الميثاق " التدابير المناسبة" و التي تضمنها القرار رقم 497 (1981) و الذي تبنه مجلس الأمن بالإجماع **".**

- مما سبق نستنتج أن الجمعية العامة قامت بتكييف مسألة ضم الجولان السوري من طرف إسرائيل بأنه "عمل عدوان "، و تقتضي هذه الحالة اتخاذ تدابير من مجلس الأمن (الجهاز الوحيد للمنظمة المؤهل لاتخاذ مثل هذه التدابير) طبقا للمادة (41) الخاصة بالتدابير غير العسكرية، أو المادة (42) و المتعلقة بالتدابير العسكرية في حالة ما إذا كانت التدابير المنصوص عليها في المادة (41) لا تفي

[575] Jean François Guilhaudis, Considérations sur la pratique de « L'Union pour le maintien de la paix », Op-cit, p 392, 393.

بالغرض، و مثل هذه التدابير هي من المسائل الموضوعية و عندما يطرح مشروع القرار الذي يتضمن هذه التدابير، فإنه سيصطدم حتما بالاعتراض من أحد ا الأعضاء الدائمون، و مادام الأمر يتعلق بإسرائيل، فإن الفيتو الأمريكي حاضر على الدوام بمجلس الأمن لحمايتها من أي تدبير عقابي، و في هذه الحالة، حتى و لو تم استدعاء الجمعية العامة في دورة طارئة بسبب الشلل الذي وقع فيه مجلس الأمن، سيرجعنا الأمر إلى نقطة الصفر و نقع في حلقة مفرغة (Un cercle vicieux) .

ـ أما الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة حول القضية الفلسطينية نلاحظ أن القرار رقم د.أ.ط 2/7 بتاريخ (29 جويلية 1980م) في الفقرة 2 من ديباجة القرار الذي ينص على أنه :

" بمجرد أن هذه القضية تبقى بدون حل، فهذا يهدد بشكل خطير السلم و الأمن الدوليين"

و هنا نلاحظ بأن الجمعية العامة تعترف في القرار ضمنيا بأن ليست إسرائيل و الولايات المتحدة وحدهما من يهدد السلم و الأمن الدوليين بمنطقة الشرق الأوسط، بل أن مجلس الأمن نفسه يهدد السلم و الأمن الدوليين مادام هو عاجز عن الوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية و لا يستطيع حتى معاقبة من يخل بالسلم و يرتكب أعمال العدوان بالمنطقة.

- و في الفقرة (13) من القرار نفسه نقرأ:

" تطلب الجمعية العامة من مجلس الأمن في حالة ما إذا لم تنفذ إسرائيل هذا القرار، أن يجتمع كي ينظر في المسألة و إمكانية اتخاذ تدابير فعالة بموجب الفصل السابع من الميثاق " و هذا يوقعنا في الحلقة المفرغة السابق ذكرها.

و فيما يتعلق بالدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة حول التدابير التي اتخذتها إسرائيل في القدس الشرقية و باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة (بناء المستوطنات بالقدس الشرقية)، فقد نص القرار رقم د.أ.ط 10/2 بتاريخ (25 أفريل 1997م)، جاء في ديباجة القرار (الفقرة 13) على أن الجمعية العامة متأكدة بأن الانتهاكات المتكررة للقانون الدولي من طرف إسرائيل القوة المستعمرة و عدم تطبيقها للقرارات المتتالية لمجلس الأمن و الجمعية العامة و الاتفاقات التي تمت بين الأطراف، تمس بمسار السلام في الشرق الأوسط و تشكل " تهديد للسلم و الأمن الدوليين "، أما الفقرة (15) من ديباجة نفس القرار تنص:" على الجمعية العامة في هذه الظروف، أن تنظر في المسألة بهدف تقديم توصيات مناسبة للدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة طبقا للقرار 377 (v) (1950)".

و كما سبقت الإشارة إليه مرارا، فليس أمام الجمعية العامة سوى تقديم " توصيات " غير ملزمة، أما القرارات، فهي من اختصاص مجلس الأمن.

المبحث الثاني : القضية الفلسطينية و الحالة في الشرق الأوسط في ظل الهيمنة الأمريكية

تتصرف الولايات المتحدة خلافا لباقي الدول (التي تتمسك بنصوص الميثاق) عندما يتعلق الأمر باستخدام القوة المسلحة ضد دول أخرى خاصة عندما يتعلق الأمر بأمنها الوطني أو مصالحها الخاصة فتلجأ إلى القوة المسلحة بإرادتها المنفردة و هذا أثناء الحرب الباردة و بعد نهايتها، و مثال ذلك:

- عملية خليج الخنازير بكوبا (1961م).
- اجتياح جمهورية الدومينيك (1965م).
- غزو غرانادا (1983م).
- قصف طرابلس (1986م).
- اعتقال الرئيس نورويكا ببنما (1989م).

أما بعد نهاية الحرب الباردة في التسعينات، فكان العدوان الأمريكي على كل من العراق، السودان، أفغانستان و بدون أن ننسى كل العمليات الخفية التي قامت بها عبر العالم لتحقق طموحاتها و تحمي مصالحها، و في جل العمليات السابقة، حاولت الولايات المتحدة منحها غطاء قانوني، إلا أنه لا يوجد أي حالة تدخل في نطاق الحالات التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة. [576]

كما هو معلوم، لمنطقة الشرق الأوسط مكانة خاصة لدى الولايات المتحدة و بالتالي تبنى السياسة الخارجية الأمريكية لهذه المنطقة حول عدة أهداف منها:

- ضمان تزويد كاف من النفط
- ضمان وجود "دولة إسرائيل" و بالتالي ضمان أمن إسرائيل
- ضمان عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ما عدا إسرائيل، الدولة النووية بفعل الواقع
- تشجيع انفتاح الأسواق و التبادل الحر و التنمية الاقتصادية و دمقرطة المنطقة، و إحلال السلام ؟ [577]

و في ظل السعي نحو تحقيق هذه الأهداف، عرفت منطقة الشرق الأوسط في فترة ما بعد الحرب الباردة مباشرة، حدثين هامين حاولت الولايات المتحدة التحكم فيهما بما يثبت هيمنتها و يخدم مصالحها و

[576] Pierre Buhler, Les Etats Unis et le droit international, Commentaire, Automne 2003, Vol. 26, N° 103, p 10, 11.

[577] Steven Ekovich, Les Etats Unis, l'Europe et les crises au Moyen-Orient, L'Europe et les crises au Moyen-Orient, Géostratégique N° 15, p . 1 sur 7
vue le 14/04/2014www.strategicsinternationa.com

مصالح حليفتها إسرائيل، و كانت الوسيلة المفضلة لديها مجلس الأمن (عند الحاجة) و في حالة ما إذا سمحت لها سياستها الانفرادية بالتدخل، فيتم استبعاد دور المنظمة إلى أجل لاحق.

الحدث الأول: أزمة الخليج (1991م) و التي أرادت فيها الولايات المتحدة أن تظهر للعالم و أولها الدول العربية و دول منطقة الشرق الأوسط، العقاب المخصص لمن أراد أن يخرج عن عصا الطاعة، *أما الحدث الثاني*: الذي ميز هذه الفترة (1990م و قبل 11سبتمبر 2001م) هو " مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية" و اتفاق السلام بين كل من إسرائيل و الأردن [578] و التي تم استبعاد الأمم المتحدة من عملية السلام المفروض، باعتبار أن الطرفين غير متساويين و الذي كان يأمل الطرف الضعيف فيه (الفلسطينيون) الوصول إلى أي حل للنزاع.

بعيدا عن الغزو العراقي للكويت، فقد عارضت الولايات المتحدة دائما أي" مسار للسلام " في إطار مؤتمر دولي يتم فيه اعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، و بقيت الولايات المتحدة ثابتة على موقفها بالرغم من أن الجمعية العامة قد أصدرت (في قلب أزمة الخليج) قرارها حول عقد مؤتمر للسلام حول القضية الفلسطينية و صدر القرار ب (144) صوتا مع القرار ضد صوتين لكل من الولايات المتحدة و إسرائيل، خلافا لأزمة الخليج التي فضلت فيها الولايات المتحدة أن يكون الحل عن طريق العنف (تفعيل الفصل السابع من الميثاق) دون اللجوء إلى الحلول السلمية أو اختيار طريق الحل الدبلوماسي.

أما ما يعرف" بمسار السلام " في الشرق الأوسط، فحسب موقف المجتمع الدولي و على رأسه الدول العربية و منظمة التحرير الفلسطينية، هو ما تضمنه قرار مجلس الأمن (1976م) الذي يطالب بعقد مؤتمر دولي للسلام يتضمن حل على مرحلتين للنزاع الإسرائيلي العربي وفق اتفاق دولي، و هو ما سعت إليه فعلا منظمة التحرير الفلسطينية في (1980م) بحيث طالبت بالاعتراف المتبادل للتفاوض مع إسرائيل.

و أصدرت الأمم المتحدة عدة قرارات في نفس الاتجاه و من ذلك القرار الصادر من مجلس الأمن في (1990م) السابق ذكره، إلا أن الموقف الأمريكي حول " مسار السلام "هو ما تريد و ما تمليه الولايات المتحدة و هو ما جعلها تعارض دائما "مسار السلام" باستخدامها الفيتو، كما تريد أن ترسي قواعد عملية السلام حسب مصالح إسرائيل و مصالحها المشتركة، و هو " مسار للسلام " تفرض فيه

[578] اتفاقيات السلام بين إسرائيل و الأردن لواد عربة (1994م).

المبادرات الأمريكية لحل يكون بإرادتها المنفردة بدون الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. [579]

سأعالج موضوع تسوية النزاع الإسرائيلي العربي خارج نطاق الأمم المتحدة في المطلب الأول، و أخصص المطلب الثاني إلى مسار السلام الإسرائيلي الفلسطيني الذي بدأ في ظل الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية.

المطلب الأول: تسوية النزاع الإسرائيلي العربي خارج نطاق الأمم المتحدة

بدأ استبعاد منظمة الأمم المتحدة من عملية السلام بالشرق الأوسط بعد حرب (أكتوبر 1973م) بحيث تكفلت الولايات المتحدة بمسألة الشرق الأوسط في عهد الرئيس الأمريكي " R. Nixon " و وزير خارجيته " H. Kissinger " و الذي كرس كل جهوده للوصول إلى إبرام اتفاقيات سلام بين إسرائيل و جيرانها من الدول العربية، و لم تكن العملية سهلة، بل مرت بعدة مراحل، و كانت البداية عن طريق الاتفاق الإسرائيلي ـ المصري حول سيناء في (1975م) ثم مفاوضات بين الطرفين حول اتفاقية السلام (اتفاقيات كمب دافيد 1978م) و التي انتهت بإبرام معاهدة السلام الإسرائيلية ـ المصرية في (1979م).

كما حاولت الدبلوماسية الأمريكية مع الدول العربية الأخرى المجاورة لإسرائيل، الوصول إلى إبرام اتفاقيات سلام معها و لكن بدون نجاح، و لم يتحقق الأمر إلا بالنسبة للأردن في عام (1994م) عندما أبرم معاهدة السلام مع إسرائيل في واد عربة و التي أخمدت نيران التوتر نهائيا بين الأردن و إسرائيل.

و من هذا المنطلق، أخصص الفرع الأول إلى معاهدة السلام الإسرائيلية ـ المصرية، ثم أتناول معاهدة السلام الإسرائيلية ـ الأردنية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: اتفاقية السلام الإسرائيلية ـ المصرية (1979م)

يتفق العديد من الباحثين على أنه تم استبعاد منظمة الأمم المتحدة من مسار السلام بالشرق الأوسط بعد انهيار المعسكر الشرقي و بعد ما أصبحت الولايات المتحدة تسيطر على السياسة الدولية بإرادتها المنفردة، إلا أننا نلاحظ أن الأمر بدأ مباشرة بعد حرب (أكتوبر 1973م) بحيث أخذت الولايات المتحدة على عاتقها عملية السلام بالشرق الأوسط، و العالم آنذاك ثنائي القطبية يخضع للقوتين العظيمتين، أما

[579] Noam Chomsky, Les dessous de la politique de l'oncle Sam, traduit de l'anglais par J. M. Flemal, Les éditions el-Hikma, Algérie, 2000, p 73, 98, 99.

على مستوى الأمم المتحدة، فقد كانت الأغلبية بالجمعية العامة (السبعينات) لصالح الدول الصغيرة و الممثلة في دول عدم الانحياز.

انعقد مؤتمر جنيف للسلام حول الشرق الأوسط في (21 ديسمبر 1973م) تحت الرعاية الأمريكية السوفييتية و لم يكن فاشلا باعتبار أنه أفضى إلى إبرام اتفاق إسرائيلي ـ مصري حول فظ الاشتباك [580] (Le désengagement militaire) في (18 جافي 1974م) و اتفاق آخر إسرائيلي ـ سوري في (31 مايو 1974م) و ماعدا الاتفاقين، كانت كل محاولات السلام في إطار مؤتمر جنيف فاشلة.، و قد اتفقت كل من أمريكا و الاتحاد السوفييتي على استبعاد الأمم المتحدة من مفاوضات السلام عندما صدر القرار رقم 338(1973) من مجلس الأمن (بإذن من القوتين ما لم يتم استعمال الفيتو من أحدهما) فقد تم الاقتراح فيه على إجراء مفاوضات بين إسرائيل و جيرانها العرب تحت " رعاية مناسبة" (Sous auspices appropriés) و حسب العبارة الواردة في القرار كان القصد هو الرعاية الأمريكية و السوفييتية، و إن كان القرار 338(1973) يحيل صراحة إلى القرار رقم 242(1967) و الذي يحيل بدوره الأمر إلى الأمين العام للأمم المتحدة، فالحجة صحيحة قانونيا، لكن سياسيا الأمر يختلف تماما.

فمنذ حرب (1973م) أصبح الأمر بالشرق الأوسط بين يدي القوتين و ليس بين يدي الأمم المتحدة، هذا من جهة، و من جهة أخرى فقد رفضت إسرائيل الانصياع لكل قرارات المنظمة، بل العكس فقد قامت بتخريب أي مشروع سلام تقدمت به المنظمة، و قد حاول الأمين العام للأمم المتحدة " K. Waldheim" بدور فعال في إطار محاولاته للتفاوض مع سوريا حول السجناء الإسرائيليين مثلما حدث في حرب الفييتنام بحيث تم ربط مسألة السجناء الأمريكيين بمسألة حل الأزمة الفيتنامية و فعلا نجح الأمر، لكن مع مسألة الشرق الأوسط باءت جهود الأمين العام بالفشل، و لهذا السبب تم استبعاد دور الأمين العام من مؤتمر جنيف للسلام حول الشرق الأوسط إلى درجة أن الولايات المتحدة اعتبرته مرة كمراقب و مرة كمشارك، و مرة كموظف يؤمن الاتصال بين جنيف و مجلس الأمن.

---

[580] En juin (1974), après l'Egypte , la Syrie signe avec Israël un accord dit de « Désengagement » qui a pour objectif : Israël évacue les quelques kilomètres carrés gagnés en octobre 1973 et en plus, un petit bout symbolique de ce qu'il avait conquis en 1967, mais ses troupes demeurent ancrées à quelques kilomètres du canal de suez et en Syrie tout prés de Damas, en outre, elles sont garanties contre toute « surprise » du genre de celle d'Octobre 1973 par un cordon de soldats de l'ONU, les forces de la FUNU II et de la FNUOG. *
* Bachir Ben Yahmed, L'heure américaine, Moyen-Orient, Jeune Afrique, N ° 700, 8 Juin 1974, p 42.

(Tantôt on parle de K. Waldheim comme « observateur », tantôt comme « participant », tantôt comme « fonctionnaire » assurent la liaison entre Genève et le conseil de sécurité).[581]

مرت اتفاقية السلام الإسرائيلية المصرية (1979م) بعدة مراحل كانت فيها المفاوضات بين شد و مد بين الطرفين تحت الجهود الجبارة التي بذلها كاتب الدولة الأمريكي للشؤون الخارجية "H. Kissinger " في سباق دبلوماسي بين إسرائيل و جيرانها العرب و الذي توج باتفاقية "Camp David " في (1978م).

أولا: المفاوضات الإسرائيلية المصرية تحت الرعاية الأمريكية

تمثلت النتائج الإيجابية (غير العسكرية) لحرب (1973م) حسب تصريحات وزير الشؤون الخارجية الأمريكية "H. Kissinger " في أن المعادلة الإستراتيجية بالشرق الأوسط تغيرت تحت ضغط ثلاث عوامل هي :

- البراعة العسكرية للعرب و التي ظهرت خلال حرب أكتوبر (1973م)
- سلاح النفط الذي استخدمه العرب ضد الغرب
- وحدة الدول العربية.

بالرغم من هذه النتائج الإيجابية، إلا أن الرئيس المصري قرر الخوض في مفاوضات السلام بمفرده رغم معارضة كل الجبهة العربية له، و البداية كانت بعودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر و الولايات المتحدة مباشرة بعد الحرب، و الزيارة التي قام بها "H. Kissinger " إلى القاهرة و التي كانت بداية لمفاوضات جادة للسلام بين كل من مصر و إسرائيل. [582]

بدأت الوساطة الأمريكية بين إسرائيل و مصر بإقناع الطرف المصري بأن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي يمكنها أن تضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي المصرية التي احتلتها في (1967م)، ثم إقناع إسرائيل بأن أمنها لا يمكن أن يتحقق بالقوة العسكرية و التفوق العسكري بل بمعاهدات السلام التي ستبرمها مع جيرانها العرب و البداية تكون مع مصر و تتبعها سوريا ثم الأردن، و أنه لا يمكن ضمان عدم اندلاع حرب مفاجأة من العرب مثل تلك التي حدثت في (6 أكتوبر 1973م)،

[581] ONU : Un agent de liaison ?, Jeune Afrique, N° 675, 15 Décembre 1973, p 46

[582] Jean Pierre Serreni, Un sommet pour ... pour Sadate ?, Jeune Afrique, N° 672, 24 Novembre 1973, p 48.

و بأن اتفاق فظ الاشتباك يخدم الطرفين، و لكن لا يمكن للمفاوضات أن تبدأ إلا بعد ما يتراجع العرب (مصدري النفط) عن استخدام سلاح النفط ضد الغرب. [583]

وصلت عدد جولات "H. Kissinger " في الفترة (1973م - 1975م) أكثر من (09) جولات دبلوماسية بالمنطقة، عرفت بعضها النجاح و أخرى الفشل، خاصة عندما عجز عن استعمال كل ضغطه على الجانب الإسرائيلي مما استوجب تدخل الرئيس الأمريكي الجديد " G. Ford" شخصيا لتهديد الجانب الإسرائيلي للانصياع و التقدم بالمفاوضات مع الجانب المصري للوصول إلى إبرام اتفاق السلام. [584]

بينما كان التحضير جاريا لإبرام اتفاق السلام بين إسرائيل و مصر، رفضت هذه الأخير الإذن بتجديد وكالة قوات حفظ السلام " القبعات الزرق " بسيناء و بالتالي تم إبعاد الأمم المتحدة فعلا عن عملية السلام المزمع عقدها بين إسرائيل و مصر، و بالتالي بقيت مفاوضات السلام تدور بين ثلاث عواصم هي واشنطن، القاهرة و تل أبيب، و قد أدت سياسة الرئيس المصري و انصياعه تماما للسياسة الأمريكية إلى إحداث شرخ بينه و بين جيشه المعارض لسياسته اتجاه إسرائيل. [585]

و فعلا تم التوقيع على اتفاق إسرائيلي مصري (4 سبتمبر 1975م) بجنيف، و يعتبر الطرفان فيه أن النزاع الإسرائيلي العربي لا يمكن حله إلا بالطرق السلمية و أن تنسحب إسرائيل من أبار النفط بخليج السويس و مرتفعات سيناء لصالح مصر، و في المقابل تسمح مصر بعبور المواد غير العسكرية باتجاه إسرائيل أو منها إلى الخارج عبر قناة السويس، و لكن ما يلاحظ عند إبرام الاتفاق، غياب الاتحاد السوفييتي الذي قاطع الجلسة فاضطرت الولايات المتحدة إلى عدم الحضور ليتم التوقيع على الاتفاق بين إسرائيل و مصر بحضور قائد قوات القبعات الزرق. [586]

قام الرئيس المصري في (نوفمبر 1977) بزيارة إسرائيل بعد تلقيه دعوة من الوزير الأول الإسرائيلي "M. Begin " بحثا عن سلام دائم مع إسرائيل، و عرض أمام البرلمان الإسرائيلي "KNESSET " إلى أهم نقاط التسوية الشاملة مع إسرائيل و المتمثلة في :

---

[583] Jean Pierre Serreni, Les travaux d'hercule Orient-Occident, Jeune Afrique, N ° 683, 24 Février 1974, p 54.

[584] Younes Berri, Un grand pas vers Genève et dans l'inconnu, Jeune Afrique, N° 743 4 Avril 1975, p 40.

[585] Cherif Rachid, Les calculs de Sadate, Afrique Asie, N° 89, Lundi 28 Juillet 1975, p 13.

[586] Ania Franco, Toute voies bloquées, qui gagnent après l'accord ?, Jeune Afrique, N° 767 19 Sep 1975, p 45.

- الدعوة إلى إنهاء حالة الحرب في المنطقة و حالة الاحتلال من جانب إسرائيل للأراضي العربية المحتلة في (1967م) بما فيها القدس و الدعوة إلى تحقيق الحقوق الفلسطينية من خلال تشييد دولتهم المستقلة، و استمر الرئيس المصري في التأكيد دائما على أن القضية الفلسطينية هي لب النزاع و بدون فلسطينيين، لن يكون هناك أي حل.
- الاعتراف بحق جميع الدول بالمنطقة في العيش بسلام في حدود متفق عليها، و تعهد الدول المعنية بإقامة علاقاتها وفقا لميثاق الأمم المتحدة. [587]

جاءت ردة فعل العرب ضد الزيارة إلى إسرائيل قوية، و كانت آثارها سلبية على المقاومة الفلسطينية التي رفضت كذلك تلك الزيارة، أما الجانب المصري فقد بادرت الحكومة المصرية إلى غلق مكاتب:

" حركة فتح، مركز الإعلام الفلسطيني (الفدرالية للكتاب الفلسطينيين و الصحفيين)، فدرالية الطلبة الفلسطينيين، محطة إذاعة صوتا فلسطين "، كما طردت السلطات المصرية حوالي (400) فلسطيني من بينهم رئيس مكتب منظمة التحرير الفلسطينية و مساعديه، و قام النظام المصري بحبس حوالي (150) ضابطا مصريا من المعارضين لسياسة "A. Sadate " نحو إسرائيل. [588]

- بعد مرور حوالي (40) عاما على ألإستراتيجية المصرية حول القضية الفلسطينية و الوضع في الشرق الأوسط و التي عمل الرئيس المصري "A. Sadate " على تحقيقها في (1975م) و كان الثمن اغتياله من بعض ضباطه بالجيش المصري، قد تم تنفيذها بعد هذه الفترة الطويلة و خاصة في النقطة التي تتعلق بتحضير العالم العربي للاعتراف بإسرائيل (سيتم البحث في هذه النقطة في المطلب الموالي) و القبول بالسلام الإسرائيلي كحل للقضية الفلسطينية.

ثانيا: اتفاقية السلام الإسرائيلية المصرية

بدأ التحضير لاتفاقية " Camp David" في بداية (1978م) من جهة، و من جهة أخرى كانت إسرائيل منشغلة بتنفيذ العملية العدوانية على جنوب لبنان (عملية الليتاني 1978م)، و لم يؤثر العدوان الإسرائيلي على قرار النظام المصري للمضي قدما نحو إبرام اتفاقية السلام مع إسرائيل، بالرغم من أن مفاوضات السلام بين الطرفين عرفت جمودا مؤقتا بسبب الموقف الإسرائيلي الرافض للمطالب المصرية

[587] محمد نصر مهنا، خلدون ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط مكتبة غريب، القاهرة، مصر، 1993م، ص 149، 150.

[588] L'Irak aujourd'hui, Visite de Sadate, Mesures et répressions, N° 39, du 05 – 20 Décembre 1977, P 8, 9.

حول اعتراف إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، و هي الورقة التي أراد الرئيس المصري أن يواجه بها العرب في حالة ما إذا قبلت إسرائيل ذلك، و استطاعت الولايات المتحدة أن تضغط على إسرائيل للوصول إلى اتفاق مع مصر و ذلك بتقديم تنازلات مؤلمة بالنسبة للجانب الإسرائيلي في سبيل العودة إلى طاولة المفاوضات. [589]

وصل حزب "LIKOUD " من اليمين المتطرف إلى الحكم بإسرائيل و سعى إلى تحقيق "إسرائيل الكبرى" عن طريق بناء المستوطنات خاصة في الضفة الغربية، فتعقدت المفاوضات الإسرائيلية المصرية فأصر الرئيس المصري على التغلب على التعنت الإسرائيلي من جهة، و من جهة أخرى كان عليه مواجهة "جبهة الصمود و التصدي العربية " التي عارضت الخيانة المصرية، و استطاع الرئيس المصري تجاوز تلك الصعوبات بسبب دعم الدبلوماسية الأمريكية التي نجحت في الوصول إلى اتفاق بين كل من إسرائيل و مصر.

تم إبرام اتفاقية " Camp David" في (17 سبتمبر 1978م) بحيث استطاع الرئيس الأمريكي "J. Carter " أن يتحصل من الوزير الأول الإسرائيلي" M. Begin " و الرئيس المصري " A. Sadate" على اتفاقين، الأول يتعلق بإبرام معاهدة سلام بين البلدين و الثاني يتضمن إطار للسلام بالشرق الأوسط، و من خلال قراءة الاتفاق المبرم بين الثلاث يمكن الوصول إلى القول بأن:

- اختار الرئيس المصري الطريق المنفرد للوصول إلى حل للنزاع مع إسرائيل و خروجه على القاعدة التفاوضية العربية القائلة بالحل الشامل للصراع.
- تخلي الرئيس المصري عن مسؤولية مصر القومية و الدولية و الأخلاقية بتنازله غير المبرر عن قطاع غزة و الذي كانت مصر تتولى إدارته منذ (1948م) حسب اتفاقية الهدنة " Rodes" بين إسرائيل و مصر، فقطاع غزة كان ضمن السيادة المصرية حتى (جوان 1967م)، لذلك كان على إسرائيل أن تنسحب أيضا من غزة إعمالا للقرار 242(1967). [590]
- ألغى الرئيس المصري و دون مبرر مسؤولية الأردن على الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية و التي كانت ضمن السيادة الأردنية (1967م) فضلا على أن القرار رقم 242(1967) لمجلس الأمن

[589] Mehdi Yakdhan, Palestine : Le lobby Sadate à Tel – Aviv, Afrique Asie, lundi 17 Avril 1978, p 9.

[590] Les forces d'occupations israéliennes ont procédé au retrait de Gaza (2005) avec leur volonté unilatérale dans le but de se consacrer beaucoup plus à la Cisjordanie et Jérusalem East en vue d'une intégration de ces deux zones à l'Etat d'Israël après un morcellement due aux construction illicites des colonies juives dans le territoire palestinien occupé, le retrait d'Israël de gaza lui a valu le déplacement de (9000) colons juifs vers d'autres destinations.

يعتبرها ضمن السيادة الأردنية، و قد أكد المفاوض "B. B. Ghali " على أن موضوع الضفة و القدس من حيث نزعها من ولاية الأردن و تركها لمفاوضات الحكم الذاتي (كما ورد في اتفاقية كمب دافيد) إنما تمت بصفقة بين " Sadate et Begin" فقط.

- أسبغ الرئيس المصري صفة الشرعية على الغزو الاستيطاني للأراضي العربية المحتلة و تخلى عن الحقوق العربية التي اغتصبها العدو الإسرائيلي.
- قبل " A. Sadate " بالتشويه الصهيوني القائم على أن النزاع هو نزاع حدودي و ليس صراع وجود بين الأطماع الصهيونية القائمة على الغزو الاستيطاني و بين الحقوق العربية في أرضها و تاريخها القديم.
- قبل الرئيس المصري بسيادة منقوصة على أرضه بحيث تضمن الاتفاق على عدم وجود قواعد جوية مصرية بسيناء أو مدفعية، بل الخلو التام من أي تواجد عسكري مدرع على بعد (50 كلم) من شرق القناة[591]

و في (25 أفريل 1982م) و تطبيقا لمعاهدة السلام (1979م) و بعد فك المستعمرات الإسرائيلية الأخيرة، أصبحت سيناء حرة من جديد و استعادة مصر سيادتها على مصر باستثناء المنطقة المتنازع عليها " Taba" و التي لم تستعيدها إلا في (1989م)، و من جهتها، أصبحت إسرائيل تتباهى بإقامة علاقات عادية مع دولة عربية منذ (1948م).

أما الاتفاق الثاني "Camp David " فإنه يحيل مصير الضفة الغربية و قطاع غزة إلى مفاوضات مصرية ـ إسرائيلية ـ أردنية ـ فلسطينية، و التي ستنتهي بحكم ذاتي للمنطقتين تديرها سلطة منتخبة إلى غاية الوصول إلى حالة نهائية متفاوض عليها بين إسرائيل و مصر. [592]

ثالثا: نتائج اتفاقيات " كمب دافيد "

على المستوى العربي ، ففي البداية، أحدثت زيارة الرئيس "A. Sadate " إلى إسرائيل في (1977م) صدمة لكل الدول العربية و كانت ردة الفعل هي تشكيل "جبهة الصمود و التصدي" لمخططات الإسرائيلية بالمنطقة [593] و بعد التوقيع على اتفاقية "Camp David "، اجتمعت جامعة

[591] L'éditorial de Simon Malley, La Palestine contre une poignée de sable, Les accords secrets, Afrique Asie, N° 171, Lundi 2 Octobre 1978, p 13, 14.

[592] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, p 160, 161.

[593] دعا الرئيس الليبي إلى تأسيس هذه الجبهة المشكلة من ليبيا، سوريا، العراق، الجزائر، اليمن الشعبية و منظمة التحرير الفلسطينية، و الهدف من هذه الجبهة هو التصدي للمخططات الإسرائيلية بمنطقة الشرق الأوسط إثر إعلان الرئيس المصري توجهه لزيارة إسرائيل.

الدول العربية في مؤتمر بغداد (5 نوفمبر 1978م) شارك فيه رؤساء و ملوك الدول العربية و منظمة التحرير الفلسطينية لمناقشة التحديات الجديدة التي تواجه منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد عملية السلام المنفصلة التي خاضتها مصر على حساب الدول العربية الأخرى و خاصة على حساب منظمة التحرير الفلسطينية، و قد كشفت قمة بغداد على وجود تيارين:

يضم التيار الأول الدول التي رفضت الاستسلام (الدول المشكلة لجبهة الصمود و التصدي) بزعامة العراق، أما التيار الثاني فهو يضم الدول المؤيدة للاستسلام العربي و يتزعمه العربية السعودية و حلفائها المساندين للسياسة الأمريكية بالشرق الأوسط. [594]

أحدثت اتفاقية "Camp David " شرخا في الصف العربي، كما أثرت بشدة في أنظمتها المتشددة و لم تستطع هذه الأنظمة من سد الثغرة التي أحدثها الرئيس المصري في عملية السلام المنفصلة، و بالرغم من المؤتمرات العربية المتتالية التي انعقدت لمواجهة الخطر الإسرائيلي ـ المصري بالمنطقة [595] فكل مؤتمرات قمة جامعة الدول العربية و لا تلك التي تمت على مستوى وزراء الخارجية، لم تخرج في قراراتها عن التأكيد على عموميات منها، ضرورة التمسك بالوحدة العربية، المقاطعة المصرية و الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. [596]

لا يكون هذا الشق من البحث كاملا إلا إذا تطرقنا إلى الموقف السوفييتي من عملية السلام .

تفاجأ الاتحاد السوفييتي من الزيارة التي قام بها الرئيس المصري إلى تل أبيب و اعتبر أنها كسرت كل القواعد التي وضعها لعقد مؤتمر السلام بجنيف، وعندما أدانت الحكومات العربية حركة الرئيس المصري رفض السوفييت الطلب المصري المتضمن عقد مؤتمر بالقاهرة في (ديسمبر 1977م)، و منذ ذلك الوقت، بقي السوفييت ينتظرون من يخلف " A. Sadate" باعتقادهم أن خليفته سيتجه لا محالة إلى طلب العون من الاتحاد السوفييتي، و هو سبب دعمهم المطلق لجبهة الرفض لعملية السلام الإسرائيلية المصرية المنفصلة.

---

[594] Hassen Zenati, Le sommet arabe de Bagdad, Le poids de Riyad, Afrique Asie, N° 174 Lundi 13 Novembre 1978, p 22, 23.

[595] Le conseil de la ligue arabe s'est tenu le (27 Mars 1979) au lendemain de la signature du traité de paix égypto-israélien le (26/03/1979), ainsi que le sommet arabe de Tunis (20/11/1979) , celui d'Amman le (25 /11/1980) et celui de Fès le (1981/ 1982),dont des discussions ont été engagés à propos du plan de paix saoudien connu sous le nom du « Plan Fahd – 25 Nov. 1981), mais le (1 Sep 1982) les participants se sont retrouvés dans la même enceinte pour adopter un plan arabe de paix connu sous le nom de « Plan de Fès ».

[596] Gl Saad Eddine Chazly, L'option militaire arabe, Op-cit, p 215 – 220.

و تميزت السياسة السوفييتية بعد مبادرة " A. Sadate"للسلام بالدخول في منافسة مع الغرب و ذلك بتقديم السلاح و التأييد الدبلوماسي للدول الرافضة للسلام الإسرائيلي المصري، و لكن من جهة أخرى كانت منظمة التحرير الفلسطينية و سوريا مستعدين للدخول في مفاوضات مثل مصر بهدف الوصول إلى تسوية و بالتالي يمكنهم الاحتفاظ بجسور مع الغرب إلى جانب العلاقات المعتدلة مع الاتحاد السوفييتي رغم الانقسام الذي حدث في حضن منظمة التحرير الفلسطينية حول مبدأ مفاوضات مع إسرائيل، فاللاجؤون الفلسطينيون يطالبون بالعودة إلى ديارهم، بينما يرى فلسطينيو الضفة و قطاع غزة وطنهم في فلسطين. [597]

الفرع الثاني: مفاوضات السلام للإسرائيلية العربية بعد حرب أكتوبر (1973م)

بعد حرب أكتوبر (1973م) و بعد التوقيع على اتفاقية فظ الاشتباك بين إسرائيل و سوريا في (1974م) و بموازاة مع مفاوضات السلام الإسرائيلية المصرية تحت الرعاية الأمريكية، اقترحت عدة مشاريع أخرى لتسوية النزاع الإسرائيلي العربي مثل "مشروع Carter في 1977م" و أيضا بيان السوق الأوروبية المشتركة (1977م) الذي تضمن عدة نقاط لتسوية النزاع، و كذلك موقف مشترك أمريكي ـ سوفييتي بنفس السنة.

كما طرحت عدة مشاريع للتسوية في الثمانينات و التي باءت كلها بالفشل حتى انعقد مؤتمر " مدريد للسلام 1991م) في إطار مسار السلام الإسرائيلي العربي و الإسرائيلي الفلسطيني، بحيث توجت تلك المفاوضات بإبرام معاهدة السلام "واد عربة " بين إسرائيل و الأردن (1994م)، أما المفاوضات الإسرائيلية السورية و الإسرائيلية اللبنانية، فلم تعرف نفس النجاح، و بالتالي سأعالج في هذا الفرع، مفاوضات السلام الإسرائيلية ـ السورية، و الإسرائيلية ـ اللبنانية و أختم "باتفاقية السلام لواد عربة" بين كل من الأردن و إسرائيل.

أولا: مفاوضات السلام الإسرائيلية السورية

في إطار الاحتلال الصهيوني للجولان السوري، أنشئت إسرائيل مؤسسات عسكرية إسرائيلية و شيدت مستوطنات يهودية، وصل عددهم في (2010م) إلى (21000) معمرا يهوديا ب (33) مستوطنة، و حاول السوريون من الدروز (19000) نسمة مقاومة قوانين إسرائيل المطبقة على الجولان بما في ذلك فرض الجنسية اليهودية، بل و ذهبت إلى أكثر من ذلك عندما أعلنت ضم الجولان

[597] محمد نصر مهنا، خلدون ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط، المرجع السابق، ص193-195.

السوري إلى إسرائيل في (1981م) و تطبيق القوانين الإسرائيلية على الهضبة، و قد عبر المجتمع الدولي عن رفضه ضم الجولان من خلال قرارات الجمعية العامة التي صدرت في هذا الشأن. [598]

أمام التعنت الإسرائيلي و استمرارها في تطبيق سياسة رسمتها بمفردها مع جيرانها العرب و مع الشعب الفلسطيني المحتل، تم تقديم عدة مشاريع للتسوية في الفترة ما بين (1980م و 1982م)[599]، و بعد إبرام معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية (1979م) لم تعد مصر تشكل أي خطر على إسرائيل، أما لبنان فلم يشكل في أي وقت سابق خطرا على إسرائيل باستثناء الفترة التي كانت (OLP) متمركزة في الجنوب اللبناني و تم طرده منه في (1982م)، و إضافة إلى كل ذلك فإن لبنان يتخبط باستمرار في مشاكل السياسة الداخلية و التي لا تسمح له بتسخير قدراته للسياسة الخارجية، و الأفضل للبنان ألا يسقط بين يدي إسرائيل حتى لا تتمكن من تشييد قواعد لها يمكن من خلالها أن تضرب سوريا و بكل سهولة، أما الأردن، فقواته الأرضية و الجوية ضعيفة جدا و يمكن لإسرائيل أن تقضي عليها في لحظة، و لا يبقى أمام إسرائيل سوى سوريا التي تمثل خطرا على أمن إسرائيل، و جغرافيا تحتل سوريا مكانا إستراتيجيا و يمكن للدول العربية إذا اتحدت أن تشكل قوة يمكن استرجاع ما سلبته إسرائيل منهم.

إن قوة سوريا لا يستهان بها، و يمكن لها أن تفاوض إسرائيل على هذا الأساس كي تسترجع الأراضي العربية المغتصبة من أصحابها، لذلك تسعى سوريا أن توازي في قوتها إسرائيل، و لكن لا بد من انضمام الدول العربية إلى جانبها كي تواجه إسرائيل.[600]

بدأت المفاوضات الإسرائيلية السورية حول الجولان المحتل مباشرة بعد مؤتمر "Madrid" و يمثل الجولان بالنسبة لإسرائيل منطقة إستراتيجية و غنية بالمياه بالإضافة إلى الوزن الانتخابي لآلاف المعمرين اليهود بالمنطقة، و تطالب سوريا بانسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل (1967م)، أما إسرائيل، تريد البقاء في الحدود التي رسمتها كل من فرنسا و بريطانيا في (1923م)، و تمثل المنطقة المتنازع عليها (20 كلم2) فقط لكنها تتحكم في المدخل الذي يوصل إلى بحيرة طبريا (Le lac Tibériade)، و في (1992م) أعلن الوزير الأول الإسرائيلي "I. Rabin " مبدأ انسحاب إسرائيل من الجولان، و

[598] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, p 268 .

[599] Plans de paix proposés dans les années quatre-vingt :
Le plan Fahd (Août 1981), Le plan de Fès (Septembre 1982), Le plan Reagan (Septembre 1982), Le plan, Brejnev (Septembre 1982), Le plan Européen (Déclaration de Venise (Juin 1980). Pour plus de détails sur les plans de règlement de la question Moyen-Orientale, se référé à l'ouvrage du Général Saad Eddine Chazly, L'option militaire arabe, p 239 – 249.

[600] GL Saad Eddine Chazly, L'option militaire arabe, Op-cit, p 256 – 277.

تساءل الرئيس السوري إلى أي مدى ينفذ الانسحاب، فأجابت الولايات المتحدة عن انشغالات سوريا على لسان وزير الخارجية الأمريكي في (مايو 1994م) بأن إسرائيل مستعدة للانسحاب كليا من الجولان بشرط تأمين حاجياتها من المياه، إلا أن مقتل "I. Rabin " و فوز اليمين المتطرف بإسرائيل في (1996م) جمد المفاوضات الإسرائيلية السورية و التي بدأتها أمريكا في "Wye Plantation". [601]

بعد وصول الوزير الأول "E. Barak " إلى الحكم في (1999م) قرر تجميد بناء المستوطنات بالجولان و البدء من جديد في مفاوضات سلام مع سوريا حول الجولان تحت رعاية الرئيس الأمريكي "B. Clinton "، و قد عزم الطرفان (الإسرائيلي و السوري) إلى المضي قدما في المفاوضات إلى حد لا يمكن التراجع عنه، فبالنسبة لإسرائيل، فقد فضل "E. Barak " التسوية السلمية للأسباب التالية:

- تعتبر سوريا الدولة الوحيدة التي تمثل خطرا على أمن إسرائيل بسبب اكتسابها ترسانة من الصواريخ
- تأييد الرأي العام الإسرائيلي للسلام مع سوريا، و في حالة إبرام معاهدة سلام معها فستتبعها دول أخرى
- يعزز السلام الدعم الضخم الاقتصادي و العسكري للغرب و يدعم علاقات هذه الدول مع إسرائيل.

أما الجانب السوري: ففي حالة إبرام معاهدة سلام مع إسرائيل، فسوف يستعيد هضبة الجولان و يؤكد ذلك الاتفاق على وضع يده على لبنان، و سيضمن المساعدات الاقتصادية الأمريكية و الأوروبية التي ستخرج سوريا من الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد، إلا أن سوريا ربطت اتفاق السلام مع إسرائيل و انسحابها من لبنان، بانسحاب إسرائيل من الجولان، و بالرغم من انسحاب هذه الأخيرة من الجنوب اللبناني في (مارس 2000م)، إلا أن نقاط الخلاف بين الطرفين ظهرت في ما يلي:

- الحدود بين البلدين (تطالب إسرائيل بحدود 1923م بينما تطالب سوريا بحدود 1967م)
- المياه (يمثل الجولان ثلث المخزن الذي يزود إسرائيل بالمياه)
- الأمن (تفضل إسرائيل الإبقاء على منطقة جبلية (Le Mont Hermon) و تطالب سوريا بحضور أمريكي أو دولي)
- تطبيع العلاقات و الاتفاق على فتح الحدود و السفارات
- ترى سوريا أن يتم الانسحاب الإسرائيلي من الجولان خلال (06) أشهر بينما تقترح إسرائيل أن يتم الانسحاب خلال سنوات.

كانت نقاط الخلاف السابق ذكرها سببا في توقف المفاوضات الإسرائيلية السورية في)مارس 2000م) و مع وفاة الرئيس السوري " H. Assad " في (جوان 2000م) و استخلافه بابنه الذي

[601] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, p 270.

قابلته مشاكل سياسية و اقتصادية خطيرة داخل البلاد، كان و لابد من التصدي لها قبل التفكير في العودة إلى طاولة المفاوضات مع إسرائيل. [602]

لم تكن وفاة الرئيس السوري هي السبب في توقف المفاوضات، بل عمل الرئيس السوري قبل وفاته كل ما في وسعه لإبرام اتفاق سلام مع "I. Rabin " ثم حاول مع خليفته "E. Barak " و الذي رفض الانسحاب من الجولان إلى حدود (4 جوان 1967م)، و كان مرنا عند التفاوض حول نقاط تطبيع العلاقات و مسائل الأمن و غيرها، و بالرغم من التوسط الأمريكي و التقدم في المفاوضات (1999م - 2000م)، رفض "E. Barak " السلام مع سوريا الذي تم عرضه عليه. [603]

فشلت المفاوضات الإسرائيلية السورية بسبب رفض إسرائيل الانسحاب من " Le lac Tibériade" و مسألة تزويد إسرائيل بالمياه، و كانت هذه النقطة سبب فشل القمة الأمريكية ـ السورية في جنيف في (26 مارس 2000م) بين الرئيس الأمريكي " B. Clinton" و نظيره السوري " H. Assad " فالمفاوضات لا تتعلق باسترجاع السيادة السورية على الجولان فقط، بل هي حرب من أجل المياه.

تمثل " بحيرة طبريا " مخزن المياه لإسرائيل، و تخترق الجولان (03) مجاري مائية مباشرة من لبنان، و إذا تم الانسحاب حتى حدود (جوان 1967م) يمكن لسوريا أن تطالب إسرائيل بحقوقها على هذه المياه طبقا للقواعد الدولية، و لذلك أكدت سوريا في مفاوضاتها مع إسرائيل على هذه النقطة بالذات (الانسحاب إلى حدود 1967م)، كما أكدت على ضمان الاقتسام العادل للموارد المائية مع إسرائيل و تسوية كل الخلافات المتعلقة بذلك. [604]

بعد أحداث (11 سبتمبر 2001م) و الحرب على أفغانستان و غزو العراق، عمل الرئيس الأمريكي على إرساء قواعد الديمقراطية في هذه الدول، و في لبنان، مصر و الكويت، كما سعى لمحاربة الإرهاب أين ما وجد ما دامت رخصت له الأمم المتحدة بذلك، و استمرارا للسياسة الأمريكية المنتهجة في هذا الإطار، كان من الطبيعي أن تخطط الإدارة الأمريكية للقضاء على النظام السوري المستبد ليحل محله نظام ديمقراطي مثل أفغانستان و العراق، لكن هذه النقطة بالذات (النظام السوري المستبد) تشكل نقطة

---

[602] Cahier spécial sur le Proche-Orient réalisé par : Alain Gresh, Dominique Vidal, Emmanuelle Pauly, Philippe Rivière, Florence Touret, Meriem Belkaid, Kevin Burel, Peggy Pierrot, Olivier Pironet, Clea Chakraverty, Le Monde Diplomatique, Op-cit, 1 Janvier 2006.

[603] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, p 131.

[604] Christian Chesnot, La Guerre de l'eau, Politique internationale, La revue N° 90, Hivers 2001, P 2/6.
http://www.politiqueinternationale.com/revue/read2.php?idrevue... Vue le 04/05/2014

خلاف بين إسرائيل و الولايات المتحدة، فرغم إثبات تورط النظام السوري في مقتل الوزير الأول اللبناني " R. EL Hariri" حسب تقرير (Rapport Mehlis) إلا أن إسرائيل ترفض تغيير النظام السوري المستبد، فهي تفضل هذا النظام الضعيف على حدودها بدلا من استخلافه بنظام آخر لا تعرف إسرائيل توجهاته للسياسة الخارجية نحو إسرائيل. [605]

بعد مقتل "R. EL Hariri " خرج آلاف اللبنانيين في مظاهرات عارمة مطالبين بخروج القوات السورية من لبنان و تنظيم انتخابات، و فعلا خرجت القوات السورية في (5 مارس 2005م) تطبيقا لقرار مجلس الأمن رقم 1559(2004) بعد حضور في لبنان دام حوالي (29) عاما.

و في فترة ما بين (2004 و 2006م) استمر الطرف الإسرائيلي و السوري في اتصالاتهما السرية بأوروبا بهدف الوصول إلى اتفاق سلام تم التفاوض عليه، و قد لعب وزير الخارجية لتركيا دور الوسيط بينهما و الذي حاول تقريب وجهات النظر بين الطرفين، و هو ما يفسر تصريح الرئيس السوري "B. Assad" في (17 جويلية 2007م) عن نيته في إبرام معاهدة سلام مع إسرائيل على أساس الأرض مقابل السلام، و رد عليه الوزير الأول الإسرائيلي " E. Olmert" عن استعداده في الخوض في مفاوضات مباشرة حول الجولان، لكن الوضع السياسي في تلك الفترة لم يسمح بالعودة إلى طاولة المفاوضات على أسس قوية. [606]

أخفى النظام السوري مسألة " بناء المفاعل النووي" و صرح بأن إسرائيل دمرت موقعا عسكريا كان في طور البناء، و اعترف الرئيس الأمريكي "Bush. Jr " بأنه قاوم ضغط إسرائيل التي كانت تطالبه بقنبلة المفاعل النووي السوري، و بعد وصول الرئيس " B. H. Obama" إلى الحكم، اعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها عندما قامت بتدمير المفاعل النووي السوري. [607]

رغم الحادث الخطير تم الإعلان بعد (09) أشهر و رسميا من الجهتين الإسرائيلية و السورية عن العودة إلى طاولة المفاوضات بهدف الوصول إلى إبرام معاهدة سلام شاملة، و كان الفضل لتركيا التي لعبت دورا فعالا حتى تتم العودة إلى المفاوضات من جديد، و صرحت سوريا بأنها تلقت تعهدات حول

---

[605] Nathan Sharansky, Silence autour de la Syrie, Réseau voltaire, 10 Novembre 2005. www.voltairenet.org/article130743.html. Vue le 04/05/2014

[606] Brahim Suidy, La paix entre Israël et la Syrie est-elle possible ?, Le devoir, Quotidien canadien en langue française, Vendredi 3 Août 2007, p 1 – 4 sur 4. http://www.vigil.net/la-paix-entre-la-syrie-et-israël vue le 04/05/2014

[607] AFP, Le Figaro, Syrie : Israël a visé un réacteur nucléaire, publié le 24/12/2010. www.lefigaro.fr vue le 03/11/2014

انسحاب إسرائيل كليا من الجولان إلى حدود (1967م)، وعقب الوزير الأول الإسرائيلي عن تصريحات سوريا، بأن إسرائيل مستعدة لتقديم تنازلات كبيرة إلى سوريا مقابل إبرام معاهدة سلام شاملة معها، و لكن دون أن يخوض في التفاصيل. [608]

لم يتم تنفيذ تلك التصريحات المتبادلة بين الطرفين بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة في (2008 - 2009م) و فوز الوزير الأول الإسرائيلي في الانتخابات "B. Netanyahu " و الذي قضى على كل محاولات التفاوض مع الطرف السوري.

ثانيا: مفاوضات السلام الإسرائيلية اللبنانية

في (17 مايو 1983م) تم التوقيع على اتفاق إسرائيلي لبناني و الذي وضع حدا لحالة الحرب بين البلدين كما صادق البرلمان اللبناني على الاتفاق قبل أن يتم إلغاؤه في (5 مارس 1984م)، و قد تضمن الاتفاق انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية و في مقابل تعهد الدولة اللبنانية مراقبة حدودها لمنع قيام الميليشيات الفلسطينية و الإسرائيلية بعمليات فوق الإقليم الإسرائيلي، إلا أن الضغوط التي مارستها سوريا على لبنان منعت من تنفيذ الاتفاق، و خرجت القوات السورية من العاصمة بيروت و رفضت الخروج من شمال لبنان و منطقة "البقعاء"، و اتخذت إسرائيل و القوات الأمريكية ذلك سببا لرفضهم الخروج من لبنان [609] مما أدى بالتهديد غير المباشر لسوريا بغزوها مثل لبنان، و لو لم يكن هناك اتفاق الصداقة الذي يربطها مع الاتحاد السوفييتي الذي يقوم بتزويدها بالسلاح و العتاد، لنفذت إسرائيل و حليفتها الولايات المتحدة تهديدهما و لعرفت سوريا نفس مصير لبنان.

لقد جعل اتفاق (17 مايو 1983م) من لبنان محمية إسرائيلية أمريكية، و أصبح يشكل خطرا على أمن المدنيين اللبنانيين و خاصة اللاجئين الفلسطينيين بحيث استهدفتهم القوات الإسرائيلية و الأمريكية بالحبس و التعذيب، ضف أن الاتفاق خلق منطقة معزولة بالجنوب اللبناني تم حبس فيها مدنيين لبنانيين من الشيعة في مقاطعة إسرائيلية. [610]

كما أن الحرب الأهلية التي عرفها لبنان بين (1975م و 1990م) حالت دون تنفيذ اتفاق السلام الإسرائيلي اللبناني بالرغم من محاولة الحكومة اللبنانية من القضاء على كل المعارضة اللبنانية عسكريا

---

[608] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, p 270.

[609] La force multinationale de sécurité à Beyrouth fût créée en (Septembre 1982) sur une demande libanaise au secrétaire général de l'ONU, et fût dissoute en (Mars 1984) suite au double attentat contre les contingents français et américains, elle fût remplacée par la force intérimaire des Nations Unies au Liban (FINUL) sur place depuis 1978.

[610] Ghassan Ibrahim, Le doute et le deuil, Afrique Asie, N° 298, Lundi 20 Juin 1983, P 36.

و بمساعدة الجنود الأمريكيين و المدرعات و الأسطول الرابع الرابض على السواحل اللبنانية، و هذا تم على أساس أن كل الشعب اللبناني قد زكى اتفاق السلام الإسرائيلي اللبناني و أنه رحب بالحماية الإسرائيلية، إلا أن عدد القتلى بسبب العمليات التي كانت تنفذها المقاومة اللبنانية في صفوف القوات الإسرائيلية ينبئ عكس ما يصرح به عن هذه الموافقة الشعبية للاتفاق. [611]

و في بداية عام (1984م) عرفت حكومة "A. Gemayel " هزيمة فوق هزيمة خلال السنة، و في المقابل حققت جبهة المعارضة نصرا كبيرا و وسعت من المناطق التي أصبحت تحت سيطرتها، مما أدى بخروج القوات المتعددة الجنسيات و على رأسها القوات الأمريكية من بيروت استعجالا، أما الجنوب اللبناني، فقد عرف مقاومة شديدة ضد المحتل الإسرائيلي خاصة بعد انضمام القوات الإسلامية اللبنانية مع أحزاب اليسار، فاضطر الرئيس اللبناني إلى إلغاء اتفاق السلام مع إسرائيل في (5 مارس 1984م) ليشكل حكومة ائتلافية مع المعارضة اللبنانية، بينما أسرعت إسرائيل في الانسحاب من لبنان في (1985م) و أبقت على منطقة حدودية تحت مراقبتها إلى جانب الجيش اللبناني. [612]

ثالثا: معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية " واد عربة "

لم تكن المفاوضات الإسرائيلية الأردنية حديثة النشأة بل كانت لها خلفية بدأت بين الطرفين بين (1946م - 1948م) سريا، فقد التقى الملك الهاشمي "Abdullah " بالقادة الصهاينة عدة مرات، و وافق على فكرة تقسيم فلسطين إلى اثنين و يستطيع بذلك ضم القسم الثاني إلى مملكته، و هو الرأي الذي أيدته بريطانيا التي رفضت قيام دولة فلسطينية بقيادة مفتي القدس "Amine El Hussein "، و كان آخر لقاء جمع الملك الأردني مع الصهيونية " Golda Maier" في (10 مايو 1948م)، و باندلاع أول حرب عربية إسرائيلية (1948م) انضم بجيشه إلى الجيوش العربية و بعد انهزام العرب، وقع على اتفاقيات الهدنة مع إسرائيل (1949م)، و النتيجة كانت أنه استحوذ على الضفة الغربية و القدس الشرقية و على المسجد الأقصى، و كل ما حققه ملك الأردن ليس بسبب هزيمة العرب، إنما بسبب المفاوضات السرية مع القادة الصهاينة التي تمت قبل اندلاع الحرب. [613]

اقترح اتفاق سلام إسرائيلي أردني في (1988م) بحيث قبلت إسرائيل الانسحاب من معظم مناطق الضفة الغربية لصالح الأردن، و لكن فشل المشروع ، و في (31 جويلية 1988م) ألقى ملك الأردن خطابا أعلن فيه عن تخليه كليا عن المطالبة بالضفة الغربية ، و القرار جاء نتيجة الانتفاضة الفلسطينية

[611] Hedi Dhoukar, Liban, L'échec des pacificateurs, Afrique Asie, N° 304, Lundi 12 Septembre 1983, p 30.
[612] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, p 44.
[613] IBID, p 414.

الأولى في (1988م)، ولم يتخلى الملك كليا عن دوره الفعال للوصول إلى حل شامل للنزاع بالشرق الأوسط، فقد تم تشكيل الوفد الأردني الفلسطيني الذي شارك في مؤتمر " مدريد للسلام في 1991م".[614]

تؤثر المعطيات الإقليمية و الدولية إما سلبا أو إيجابا على كل تسوية دولية أو إقليمية، ذلك أن حالة السلم أو الحرب يعبران عن درجة العلاقات الإقليمية أو السياسية بين أطراف النزاع، و نفس الشيء، فقد كانت ظروف عديدة محيطة باتفاق التسوية الإسرائيلية الأردنية.

فمن حيث العلاقات الأردنية الفلسطينية، ففي مؤتمر " أريحا 1948م" قرر ممثلو مدن و قرى شرق فلسطين و التي لم تقع تحت الاحتلال الصهيوني، الاندماج مع الأردن تحت اسم" الضفة الغربية للأردن" و لكن في قمة الرباط (1974م) و تحت ضغط الرئيس المصري"A. Sadate "، تم تجريد الأردن من صلاحية التحدث باسم سكان الضفة الغربية للأردن و أعطيت إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، و بالتالي تم إلغاء الوحدة الأردنية الفلسطينية، و بعد ما وقعت حركة " فتح " على اتفاق " Oslo" في (1993م) لتنظيم سلطة الحكم الذاتي في الضفة و غزة، و تم التوقيع عليه رسميا في "Washington " أمام وفود عالمية و بحضور الرئيس الأمريكي "B. Clinton "، لم يكن يعني كل ذلك سوى انتهاء الدور الأردني في الساحة الفلسطينية و التي أصبحت بموجبها القضية الفلسطينية، قضية بين كل من إسرائيل و السلطة الفلسطينية و الولايات المتحدة، فدخل الأردن اتفاق " واد عربة " و هو مجرد من أي حق للحديث عن القضية الفلسطينية .[615]

أما من حيث الحصار الخليجي العربي و الأمريكي على الأردن بسبب حرب الخليج الثانية (1991م)، فما هو معروف هو أن الأردن لم يعارض اتفاقية " Camp David" لأنه حليفا للولايات المتحدة، و قد ساند العراق في حربه ضد إيران (1980 - 1988م) و سانده في أزمة الخليج (1990م) و هو سبب تجميد العلاقات مع الولايات المتحدة و قطعها تماما مع دول الخليج، و قد دفع الأردن ثمن مساندته للعراق غاليا، فاستقبل آلافا من الفلسطينيين الذين طردوا من الكويت، فجاء الأردن إلى اتفاق واد عربة و هو محاصر من جميع الجهات، حصارا عربيا، أمريكيا و إسرائيليا.

أما داخليا، فقد أثر طرد الكويت لأكثر من (300000) أردنيا من أصل فلسطيني و استقبالهم بالأردن على كل قطاعات المجتمع الأردني من حيث السكن، العمل، الصحة و التعليم، و حتى قبل أزمة

---

[614] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, p 415, 416.

[615] عثمان العثمان، مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 2003.، ص 165.

الخليج، كان الأردن يعاني من ضعف الإنتاج الداخلي بسبب افتقاره للمحروقات مثل باقي العرب، و بالتالي شكلت هذه الورقة ضغطا كبيرا على الجانب الأردني عندما وقع على اتفاقية " واد عربة في 1994م). [616]

عرضت إسرائيل (بعد التوقيع على اتفاق أوسلو) اتفاقية سلام على الأردن و قبلها هذا الأخير بعد استشارة الرئيس المصري " H. Moubarak" الذي شجعه على ذلك، و ضغطت الولايات المتحدة على الأردن كي يقبل بالاتفاق مقابل إلغاء الديون الأردنية لديها، فتم التوقيع على الاتفاق الأول في (25 جويلية 1994م) "بواشنطن" بين الرئيس الأمريكي و الوزير الأول الإسرائيلي و ملك الأردن لتبدأ المفاوضات بهدف الوصول إلى إبرام معاهدة سلام نهائية بين الطرفين.

تم تقديم مخطط سلام يتضمن حلولا لعدة نقاط متنازع عليها أهمها منطقة " Araba" ذات مساحة قدرها (400 كلم2)، و مسألة اقتسام مياه اليرموك و نهر الأردن، كما وضع اتفاق " واد عربة" مبادئ أساسية حول ضرورة الاحترام المتبادل من الدولتين للسيادة الوطنية و الأمن و الدفاع و محاربة الإرهاب، و العمل على تطبيع العلاقات و فتح السفارات، و تسهيل حرية التنقل البرية و الجوية و البحرية بين الدولتين، و منع أي دعاية ضد البلدين عن طريق وضع قوانين صارمة تعاقب على ذلك، أما مسألة القدس، فيبقى الأردن يلعب دورا فعالا في حماية الأماكن المقدسة، و تبقى المشكلة الكبيرة التي تتعلق باللاجئين الفلسطينيين بدون حل، على أمل أن يتم الوصول إليها في مفاوضات أخرى بين الطرفين.

إن اتفاقية السلام " واد عربة " هي الثانية و الأخيرة (بعد اتفاقية كمب دافيد) لأنه برزت معادلة جديدة للصراع تتناقض جذريا مع معطيات و مفهوم التسوية السياسية للصراع، ففي (25 مايو 2000م) فرت قوات الاحتلال الإسرائيلية من جنوب لبنان بسبب مقاومة " حزب الله " اللبناني و الذي ألحق أضرارا بليغة لجيش الاحتلال و حتى عمق المستوطنات اليهودية بالأراضي الفلسطينية المحتلة، ثم اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية في قلب الأراضي المحتلة لتطالب برحيل قوات الاحتلال و عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم طبقا لقرار الجمعية العامة رقم 194(1948) و قيام دولة فلسطين حسب القرار رقم 181(1947) و القاضي بتقسيم فلسطين . [617]

[616] عثمان العثمان، مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، المرجع السابق، ص 166.
[617] المرجع نفسه، ص 164.

المطلب الثاني: مسار السلام الإسرائيلي الفلسطيني

بدأت ملامح " مسار السلام " الإسرائيلي الفلسطيني تظهر قبل انعقاد مؤتمر " مدريد للسلام 1991م" فبعد ما أبرمت إسرائيل معاهدة السلام مع مصر (1979م) استمرت في إتباع نفس الطريق مع أطراف النزاع الأخرى و منها منظمة التحرير الفلسطينية فيما يتعلق بالاتصالات و المفاوضات الثنائية و التي تمت طبعا خارج نطاق الأمم المتحدة، و لم يكن استبعاد دور المنظمة في أي حل لمسألة الشرق الأوسط و القضية الفلسطينية بجديد، و أخطر قرار اتخذته إسرائيل هو الدخول بمفردها في مفاوضات السلام بعيدا عن الأمم المتحدة، أي بعيدا عن قراراتها المتعلقة بالنزاع الإسرائيلي العربي بما فيه القضية الفلسطينية، و لأول مرة، أعطى المجتمع الدولي موافقته لعملية تفاوض
(Un processus négocié) تتعارض تماما مع قرارات الأمم المتحدة و قواعد القانون الدولي.

أول عقبة كانت تعترض مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية منذ إبرام اتفاقية "Camp David" في (1979م) مع مصر، هو عدم اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني الذي يجب التفاوض معه، حتى انعقد " مؤتمر مدريد للسلام" أين تم حل الإشكال ليبدأ "مسار السلام" الإسرائيلي الفلسطيني بالمفاوضات الثنائية تحت الرعاية الأمريكية.
و منه سأعرض اتفاقيات السلام الإسرائيلية الفلسطينية تحت المظلة الأمريكية في الفرع الأول، ثم إلى نتائجها في الفرع الثاني.

الفرع الأول: اتفاقيات السلام الإسرائيلية الفلسطينية تحت الرعاية الأمريكية

تعتبر فترة ما بعد اتفاقية "Camp David " بالنسبة للجانب الفلسطيني فترة هامة و فترة شائكة خاصة بين الأطراف المؤيدة للدخول في مفاوضات مع إسرائيل والمعارضة لها، كما أن الاتفاقية الإسرائيلية المصرية أحدثت شرخا في حضن الأمة العربية بين مؤيد للاتفاقية و بين معارض، و خاصة أن إسرائيل قد نجحت في إبرام معاهدة سلام منفردة مع مصر، و هذا لا يعني سوى أنها تستطيع فعل نفس الشيء مع باقي الدول العربية و أيضا مع الفلسطينيين.

أولا: المشكلة الفلسطينية بعد اتفاقية "Camp David "

استهدفت إسرائيل من وراء إبرام معاهدة السلام المنفردة مع مصر عزل هذه الأخيرة عن دول المواجهة، فبعد التوقيع على الاتفاقية أصبح من الصعب على الدول العربية المتبقية و التي تشكل جبهة

الرفض (Le front du refus) أن تشكل أي خطر على إسرائيل و توجيه ضربة عسكرية ناجحة ضدها. [618]

و قد فوض النص الثاني من اتفاقية "Camp David " مصير قطاع غزة و الضفة الغربية إلى مفاوضات "مصرية ـ إسرائيلية ـ أردنية ـ فلسطينية "و التي من المفروض أن تنتهي بحكم ذاتي يعهد التسيير إلى سلطة فلسطينية منتخبة، و تؤدي إلى حل نهائي يكون قد تم التفاوض عليه من طرف الأربعة أطراف، و لكن لم تتجاوز تلك المفاوضات المناقشات الحادة بين كل من إسرائيل و مصر، و من الطبيعي أن يتم تطبيق النص الأول من الاتفاق (المتعلق بالجانب الإسرائيلي المصري) و أن يبقى النص الثاني حبرا على ورق، ذلك أن الاتفاقية هي اتفاقين منفصلين، و النص الثاني لا يلزم أي دولة عربية و على رأسهم منظمة التحرير الفلسطينية، كما أنه لم تكن لدى مصر، أية وسيلة ضغط على إسرائيل لتفرض عليها حلا للمشكلة الفلسطينية.

ضف إلى ذلك، هو أن النص الثاني المتعلق بالمشكلة الفلسطينية تم تحت الرعاية الأمريكية دون موافقة الاتحاد السوفييتي و حلفائه بالمنطقة، كما أن الوزير الأول الإسرائيلي "M. Begin " رفض تطبيق النص المتعلق بالمشكلة الفلسطينية (المتعلق بمنح الحكم الذاتي للفلسطينيين ثم ينتهي في ما بعد بالاستقلال الكامل لكل من الضفة بما فيها القدس الشرقية و قطاع غزة)، بل و عارض بشدة قيام دولة فلسطينية مستقلة، فجاء رده على الاتفاق، بأنه أسرع في بناء المستوطنات فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة. [619]

تضمن مفهوم (الحل المتفاوض عليه ـ Le règlement négocié) للنزاع الإسرائيلي العربي في السبعينات عدة مفاهيم، فكل طرف يرى في " الحل المتفاوض عليه" بما يخدم مصالحه الخاصة، فبالنسبة للقادة الصهاينة يمثل " الحل المتفاوض عليه" أن تعترف الشعوب العربية بإسرائيل و أولها الشعب الفلسطيني، و هذا يقتضي بعض التنازلات الصغيرة و تعزيز حالة الوضع الراهن ثم الاعتراف بهذه الحالة من طرف الضحايا من الشعوب العربية و على رأسها الشعب الفلسطيني.

كما يعني " الحل المتفاوض عليه" بالنسبة للولايات المتحدة، فرض (و تحت أشكالا جديدة) الوجود الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط و طرد التأثير السوفييتي من المنطقة بهدف تهيئة الظروف السياسية و الاقتصادية لاستغلال أكبر للموارد بالمنطقة العربية، و لذلك تفضل الولايات المتحدة أن تكون " التسوية عن طريق التفاوض" تتم في إطار إستراتيجية يتم من خلالها تجديد أشكال التدخل الأمريكي بالمنطقة.

[618] محمد نصر مهنا، خلدون ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية ، المرجع السابق، ص 196، 197

[619] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, p 16.

أما بالنسبة لبعض الدول العربية خاصة منها الدول الاشتراكية آنذاك، تمثل " التسوية عن طريق التفاوض " مقايضة و تبادل، أي أن الشعب الفلسطيني سيحصل على وطن له فوق جزء من الأراضي الفلسطينية المحررة مقابل الاعتراف بالوجود الإسرائيلي فوق أرض فلسطين في انتظار حل أفضل من التشتت، الاستعمار أو الوضع تحت الوصاية، فالهدف من التفاوض، هو خلق حالة تمكن العرب من استرجاع أراضيهم المحتلة منذ (1967م) و أن يقيم الشعب الفلسطيني سلطته على جزء من إقليم فلسطين المحرر. [620]

و بسبب الاختلاف في مفهوم التفاوض من أجل الوصول إلى حل نهائي للنزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية، بقي النص الثاني من اتفاقية " Camp David" ورقة ميتة، إلا أن هذه الاتفاقية كانت العنصر الممهد في إتباع سياسة الحوار و البحث عن سلام شامل مع إسرائيل.

تميزت سنة (1988م) بأحداث أثرت بصفة مباشرة في المشكلة الفلسطينية، ففي (31 جويلية 1988م) صرح ملك الأردن عن قطع الروابط القانونية و الإدارية لبلده مع الضفة الغربية التي ضمها جده عبد الله في (1950م) و التي احتلتها إسرائيل في (1967م)، و لعل أهم حدث كان الإعلان عن قيام دولة فلسطين (نوفمبر 1988م) بالجزائر خلال انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني و الاعتراف بقرارات الأمم المتحدة (181، 242، 338)، كما أدان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الإرهاب في خطابه أمام الجمعية العامة المنعقدة بجنيف (بعد ما رفضت الولايات المتحدة منحه تأشيرة الدخول إلى الولايات المتحدة لحضور الجلسة) و بعد هذا قبلت واشنطن بفتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية في (1989م)، و بعد وصول " I. Shamir" إلى الحكم قدم مخططه للسلام يتضمن تنظيم انتخابات بالأراضي المحتلة و في نفس السنة أعلن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية "y. Arafat " بطلان الميثاق الفلسطيني. [621]

بعد اندلاع الانتفاضة الأولى دخل الأمريكيون في حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية بعد ما تأكدوا أنه لا يمكن في المستقبل تجاهل مركز (OLP) و ثقلها فيما يتعلق بكفاحها ضد إسرائيل، و مدى ارتباط الانتفاضة بمنظمة التحرير الفلسطينية و بأنها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، فدخلت الولايات المتحدة في حوار مع (OLP) على أساس أن يتبع الحوار بمفاوضات جدية و تمهيدا لعقد مؤتمر دولي حول السلام بالشرق الأوسط، لكن ما حدث هو أن الولايات المتحدة وضعت شروط لهذا الحوار فأصبح

[620] Nabil Shaat, Les juifs, La Palestine et Genève, Afrique Asie, N° 88, Lundi 14 Juillet 1975 p 33, 34.

[621] Chronologie générale (jusqu'en 2001), Cahier spécial sur le Proche-Orient, Le Monde Diplomatique.
www.monde-diplomatique.fr/cahier/proche-orient/chronogéneral vue le 04/11/2014

حوارا شكليا مهمشا و غير ضروري، ففقد أهميته و لم يثمر، بسبب التعنت الأمريكي حول استنفاذ كل التسويات السياسية بحيث لا تجد (OLP) مكانا لها فيها و بالتالي الخضوع للسياسة الإسرائيلية الرافضة للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية.[622]

في عام (1991م) و الذي عرف أزمة الخليج و انهيار المعسكر الشرقي و على رأسه الاتحاد السوفييتي أخذت التسوية السياسية للقضية الفلسطينية منعرجا آخر بدأ بمؤتمر مدريد للسلام (1991م).

ثانيا: التسوية السياسية للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني (مؤتمر مدريد)

تعهد الرئيس الأمريكي " G. W. Bush" بمجرد الانتهاء من تحرير الكويت (1991م) التفرغ للنزاع الإسرائيلي العربي لإحلال سلام شامل و عادل بالمنطقة، و كانت الظروف بعد الحرب مناسبة جدا لإحلال السلام على الطريقة الأمريكية، و قد أشار إلى ذلك رجل السياسة الأمريكي و المختص في قضايا الشرق الأوسط و في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني "Denis Ross" في كتابه "السلام المفقود ص 106" بقوله :

"حتى قبل أن نذهب إلى العراق في كانون الثاني (يناير 1991م) كنت قد بدأت بالتفكير في كيفية تشكيل مبادرة لإطلاق عملية سلمية جدية فيما بعد، ليس لأن الولايات المتحدة **تعهدت** بذلك فحسب، بل و لأنني توقعت أن تمنحنا الظروف في المنطقة فرصة خاطفة لتحقيق شيء ما إذا هزمنا العراق فالراديكاليون سيفقدون اعتباراتهم و "عرفات" سيكون ضعيفا و المعتدلون في المنطقة سيرتفع شأنهم و مكانتنا و نفوذنا سيزدادان على نحو لم يسبق له مثيل، و سيكون السوفييت إلى جانبنا ".

بدأت الولايات المتحدة تفكر في صنع سلام عن طريق المفاوضة بين العرب و إسرائيل من جهة، و بين إسرائيل و الفلسطينيين من جهة أخرى، لكن الإسرائيليين لن يقبلوا أبدا التفاوض مع الجانب الفلسطيني الذي هلل لصواريخ " SCUD" العراقية التي سقطت على إسرائيل، كما أن العرب لن يقبلوا التفاوض مع إسرائيل بدون أن تتفاوض هذه الأخيرة مع الفلسطينيين، و بعد أسبوع من نهاية الحرب بدأت مهمة وزير الخارجية الأمريكي " J. Baker" لتقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع من خلال جولاته بالمنطقة بهدف البدء في مفاوضات مباشرة بالشرق الأوسط.

توصلت الولايات المتحدة إلى اقتراح قبلته إسرائيل و يتمثل في عقد مؤتمر دولي لإطلاق المفاوضات المباشرة بين إسرائيل و العرب من جهة، و بين إسرائيل و الفلسطينيين من جهة أخرى و لا

[622] Majed Nehme, Intifada An III, Entretien avec Yasser Arafat, Le Nouvel Afrique Asie, N° 03, Décembre 1989, p 16.

مجال لمشاركة (OLP)، و هو الشرط الذي وضعته إسرائيل لعقد المؤتمر، بل و أكثر من هذا، طلب الوزير الأول الإسرائيلي "I. Shamir " من الفلسطينيين المشاركين في المؤتمر أن يتبرؤوا من (OLP) و أن يكونوا ضمن وفد مشترك مع الأردن لا وفدا قائما بذاته.

أما الجانب السوري، فقد اشترط أن ينعقد المؤتمر في دورات دائمة تحت رعاية الأمم المتحدة، و هو ما رفضته إسرائيل مطالبة بعقد المؤتمر مرة واحدة و لا دور للأمم المتحدة فيه لأنها تعتبر المنظمة منحازة للفلسطينيين، فهي التي أصدرت قرارها الذي يعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، و هي التي تسمح لقواتها بالجنوب اللبناني بعبور الإرهابيين لضربها، و استطاعت الولايات المتحدة أن تحل المشكل بأن تجعل من الأمين العام للأمم المتحدة يحضر المؤتمر كمراقب فقط و لا يحق له الكلام، و أن يكون المؤتمر قادرا للانعقاد مرة أخرى بشرط توافر الإجماع و يمكن لإسرائيل أن تعارض ذلك، و بين شد و مد حاولت أمريكا التوفيق بين كل شروط أطراف النزاع [623] لقبولهم الجلوس على طاولة المفاوضات، و تمسك الجانب الإسرائيلي بألا يحتوي الوفد الأردني الفلسطيني المشترك أي عضو لا يرغب التفاوض أو الجلوس معه. [624]

افتتح مؤتمر مدريد للسلام في (31 أكتوبر1991م) من طرف الرئيس الأمريكي " G. W. Bush" و السوفييتي "M. Gorbatchev "، و اتبع المؤتمر المفاوضات الأولى الثنائية (3 نوفمبر 1991م) بين إسرائيل و جيرانها العرب بما في ذلك الفلسطينيون الذين شاركوا ضمن الوفد المشترك مع الأردن. [625]

[623] تمثلت الشروط التي وضعتها إسرائيل لحضورها مؤتمر "مدريد للسلام 1991م " أن يشارك الفلسطينيون في وفد مشترك مع الأردن و أن يكونوا من فلسطينيين القدس الشرقية، و أن لا ينتمي أعضاء الوفد لمنظمة التحرير الفلسطينية، و أن تستبعد هذه الأخيرة من كل المباحثات حول أزمة الشرق الأوسط و هو ما كان فعلا لإسرائيل، و قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل رسالة ضمانات حول ثنائية المفاوضات و عدم تدخل راعي المؤتمر و حق إسرائيل في عدم الجلوس مع من لا ترغب فيه، و نلاحظ كيف أنكر ت أمريكا و السوفييت مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني من طرف منظمة التحرير الفلسطينية، و لذلك تم التساؤل حول التكييف القانوني للوفد المشارك في المفاوضات بمدريد فلا يمكن الفصل بينه و بين منظمة التحرير الفلسطينية، و السبب أنه لا يجوز لأي طرف في المفاوضات الاشتراط مع من يتم التفاوض معه و أن إسرائيل فعلت ذلك لإعاقة المفاوضات و إفشالها لا غير، كما أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني باعتراف قرارات الشرعية الدولية نفسها فهي المؤهلة قانونا للتعبير عن قضايا شعبها و هويته و مكانته الدولية، فالواقع القانوني ينبئ بمشاركة منظمة الحرير بوفدها المستقل رغم عدم الاعتراف الرسمي بذلك، و الدليل هو مشاركة أربعة شخصيات من المنظمة في الجولة الخامسة من مفاوضات السلام الثنائية و من بينهم "نبيل شعت" أقرب مستشارين الرئيس " ياسر عرفات". *

* عمر سعد الله، دراسات في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، ص 88 - 90.

[624] دنيس روس، السلام المفقود، خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط، دار الكتاب العربية، 2004، ص 78 - 127.

[625] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, p 36.

تمحور مؤتمر السلام بمدريد حول مطلبين، المطلب الأول الفلسطيني و الذي يطالب بنقل السيادة إلى الفلسطينيين(إقامة دولة فلسطين) و المطلب الثاني الإسرائيلي المتضمن متابعة بناء المستوطنات لاستيعاب مليونا مهاجر يهودي القادمين من الاتحاد السوفييتي إلى إسرائيل، و إنهاء العنف ضد إسرائيل و تأكيد سيادتها على إقليمها، و لم يخرج المشاركون في المؤتمر بأي نتيجة، و استأنفت المفاوضات بواشنطن (ديسمبر 1991م) و نفس النتيجة، و لكن مع وصول الوزير الأول الإسرائيلي "I. Rabin " إلى الحكم، أوقف بناء المستوطنات بالضفة و غزة و أبدى استعداده في العودة إلى طاولة المفاوضات، و هو ما تحقق فعلا بمبادرة أمريكا بواشنطن في (أوت 1992م) كما تمحورت المفاوضات على انسحاب إسرائيل من الجولان المحتل. [626]

و قد تميزت المفاوضات الإسرائيلية العربية و الإسرائيلية الفلسطينية ببعض الخصائص [627] تعبر عن سوء نية إسرائيل في التوصل إلى حل عادل و شامل للنزاع بالمنطقة، و هذا يعني فشل المفاوضات و هو سبب وصول مسار السلام إلى طريق مسدود بعد أكثر من (23) عاما من انطلاق عملية السلام باستثناء معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية (1979م) و الإسرائيلية الأردنية (1994م)، و لا يمكن أن نعتبر أنهما كانتا ناجحتين تماما ما دامت تمت خارج نطاق الأمم المتحدة (الضامنة للشرعية الدولية) و في إطار سلام مفروض من أحد أطراف النزاع الأقوى (إسرائيل) على حساب تنازلات من الطرف الثاني الضعيف (مصر و الأردن). [628]

ثالثا: الطريق إلى " أوسلو"

في كتابه "الطريق إلى أوسلو - Le chemin d'Oslo" أشاد الكاتب و المفاوض الفلسطيني "M. Abbas" بالدور الفعال و الجهود الخارقة التي بذلتها الحكومة النرويجية للتوصل إلى إبرام اتفاق بين الإسرائيليين و الفلسطينيين، و كيف نجحت النرويج أين فشلت القوى الكبرى، و أن اختيار مدينة " Oslo" (كقناة للمفاوضات السرية الموازية للمفاوضات الأخرى) بين الطرفين لم يكن من اختيار أطراف النزاع بل كان بمبادرة من النرويج التي نظمت لقاء بين الطرفين لتقريب وجهات النظر، و فعلا نجحت في ذلك.

---

[626] Israël, La relance du processus de paix à l'issue de la guerre du Golfe de 1990, Les clés du Moyen-Orient, Article publié le 01/02/2010.
www.lesclesdumoyenorient.fr/israel.html#haut vue le 05/11/2014

[627] راجع كتاب عمر سعد الله، حل النزاعات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر، يتحدث عن الأسلوب المميز لإسرائيل عندما تجلس على طاولة المفاوضات، ص 55، 56.

[628] عمر سعد الله، حل النزاعات الدولية، المرجع السابق، ص 55.

جندت النرويج كل طاقاتها لإنجاح المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية خاصة فيما يتعلق بإحاطة المفاوضات بالسرية التامة، و جعل النرويجيين مسألة نجاح المفاوضات قضية شخصية و خاصة بهم، ففي حالة ما إذا نجحت مبادرتهم، فهم متيقنون بأنهم ساهموا فعلا في إحلال سلام تم البحث عنه لعقود.

بعد التوصل إلى اتفاق (ضمن القناة السرية بأوسلو)، أعلمت الدولة النرويجية كل من "Y. Arafat- Sh. Perez" بالنتائج الإيجابية (للقناة الموازية للمفاوضات السرية) و التشجيع من الطرفين الإسرائيلي و الفلسطيني كي تواصل النرويج في بذل جهودها للوصول إلى اتفاق نهائي خاصة حول إعلان المبادئ و بعض القضايا الشائكة مثل أمن إسرائيل، القدس، المياه و المسائل الاقتصادية.

لقد غامر الجانب الفلسطيني عندما دخل في تلك المفاوضات السرية مع الطرف الإسرائيلي، فلو تم الاطلاع على تلك المفاوضات قبل أن تكلل بالنجاح (الاعتراف المتبادل بين الفلسطينيين و إسرائيل)، لأتهم الطرف الفلسطيني المفاوض بالتصرف بإرادته المنفردة، و لواجه المفاوضون الرفض التام من الفلسطينيين و العرب معا، ذلك أن المفاوضات السرية تشكل خرقا للوسائل المعتادة لتسوية القضية الفلسطينية بسبب وجود مفاوضات رسمية كانت تجري في نفس الوقت بواشنطن لمدة سنة كاملة و لكن لم تفضي لأي نتيجة. [629]

تعني (اتفاقيات أوسلو- Les accords d'Oslo) مجموعة من الاتفاقيات المبرمة بين إسرائيل و الفلسطينيين لتثبيت قواعد تأسيس الحكم الذاتي في الضفة الغربية و قطاع غزة و أيضا الظروف التي تمت فيها المفاوضات النهائية [630] كما تبع تلك المفاوضات تبادل للرسائل بين كل من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية " Y. Arafat" و الوزير الأول الإسرائيلي " I. Rabin " في (9، 10 سبتمبر 1993م) تضمنتا اعتراف "OLP " بحق دولة إسرائيل في العيش بسلام و أمن، و في المقابل اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل الوحيد للشعب الفلسطيني و بدون أن تتم الإشارة إلى حق الشعب الفلسطيني في تأسيس دولته بفلسطين.

[629] Mahmoud Abbas (Abu Mazen), Le chemin d'Oslo, Accords de paix israélo-palestiniennes, Edifra, 1994, Beyrouth, p 141 – 159.

[630] La première rencontre entre palestiniens et israéliens a eu lieu le 20 Janvier 1993 à (100km) d'Oslo, suivie d'une dizaine de rencontre, la dernière s'est déroulée le 25 Juillet 1993 à l'hôtel Holfo Chioli au palais des congrès avant d'aboutir au texte final des accords pour plus de détails sur ce point, se référé au livre de Mahmoud Abbas « Le chemin d'Oslo » cité ci-dessus dans les pages de 159 à 239.

و تضمنت "اتفاقيات أوسلو " ثلاث مجموعات كبيرة [631] حول مسائل تطبيق الحكم الذاتي و العلاقات الاقتصادية و مشكلة المياه، و تعهدت "OLP " بإلغاء المواد التي تضمنها الميثاق الفلسطيني حول تدمير دولة إسرائيل و تم فعلا حذف تلك العبارات في (1996م)، و هو التاريخ الذي كان من المفروض فيه بدء المفاوضات حول المركز النهائي بعد فترة الحكم الذاتي التي تنتهي في (1999م)، و بعد فوز اليمين المتطرف في الانتخابات بإسرائيل، توقفت المفاوضات إلى غاية فوز "E. Barak " بعد أربع سنوات كي تعود المفاوضات حول الوضع النهائي و لكن بدون جدوى فقد انتهت كلها بالفشل.[632]

واجه اتفاق " Oslo" معارضة قوية فلسطينيا، عربيا و حتى إسلاميا، بحيث أفتى علماء المسلمين بعدم جواز التفاوض مع إسرائيل و بضرورة الجهاد لاسترجاع الأرض المغتصبة و أن أرض فلسطين وقف إسلامي لا يجوز لأحد التنازل عنها فهي قضية كل المسلمين.

أما فلسطينيا، فقد انفردت منظمة التحرير الفلسطينية بإقرار اتفاق" Oslo" دون الرجوع إلى الشعب الفلسطيني الذي عارضه بشدة و الدليل هو اندلاع الانتفاضة الثانية بالأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما تضمن الاتفاق عدة نقائص منها:

- أجل الاتفاق البث في أهم القضايا المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين، القدس، مستقبل المستوطنات اليهودية في الضفة و غزة و طبيعة الكيان الفلسطيني في المستقبل و صلاحياته و حدوده.

---

[631] **تتمثل المجموعة الأولى في**: التوقيع بواشنطن في (13 سبتمبر 1993م) على النص المتفاوض عليه بالنرويج بين منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل حول ثلاث نقاط هامة تتعلق بإعلان المبادئ حول الترتيبات الخاصة بالحكم الذاتي و يحدد الإعلان الهدف الفوري لأطراف النزاع:

" قيام سلطة فلسطينية مؤقتة للحكم الذاتي" لفترة مؤقتة لا تتعدى خمس سنوات تؤدي إلى تسوية دائمة على أساس القرارين 242(1967) و 338(1973) لمجلس الأمن" و تم التوقيع على اتفاق في (13 ديسمبر 1993م) يتضمن انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة و الضفة، و بعد (أفريل 1994م) تم إعادة نشر القوات الإسرائيلية من غزة و الضفة و تم انتخاب المجلس الفلسطيني و تشكيل شرطة فلسطينية و تخضع كل من غزة و الضفة لهذا المجلس، و في السنة الثالثة من الفترة المؤقتة، بدأ التفاوض حول مسألة اللاجئين الفلسطينيين و مسألة الحدود.

و تمثلت المجموعة الثانية عندما سجل تأخير في تطبيق "اتفاق أوسلو"، ففي (9 فيفري 1994م) تم التوقيع على نص يتضمن مسألة الأمن و تنظيم نقاط العبور بين مناطق الحكم الذاتي و الدول المجاورة و التي تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية، و لم يتم التوقيع على كيفية تطبيق إعلان المبادئ إلا في (4 مايو 1994م) و هو تاريخ بداية فترة الحكم الذاتي في الضفة و غزة و الذي كان من المفروض أن تنتهي الفترة الانتقالية في (4 مايو 1999م) و في (جويلية 1994م) يلتحق الرئيس " عرفات" على رأس السلطة الفلسطينية المؤقتة.

أما الشق الثالث من المجموعة، يتمثل في " اتفاق طابا" في (28 سبتمبر 1995م) و الذي حدد الجدول الزمني و شروط تطبيق الحكم الذاتي لمعظم الفلسطينيين مثل انتخاب المجلس الفلسطيني ب (88) عضو يمثلون السلطة التشريعية و التنفيذية و تقسيم الضفة إلى ثلاث مقاطعات خارج القدس و قد تم إخلاء هذه المناطق من القوات الإسرائيلية. *

* Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, p 512 – 514.

[632] IBID, p 515.

- جاء الاتفاق ليوافق رغبة القادة الصهاينة للتخلص من عبء مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية بما تحمله من مشاكل أمنية و اقتصادية خاصة قطاع غزة الذي هي من أكثف المناطق السكانية بالعالم و قد سبقت و عرضت غزة على مصر، لكنها رفضت العرض الإسرائيلي.
- تتمثل حصيلة الاتفاق حول إدارة الحكم الذاتي ذات صلاحيات تنفيذية محدودة و مرتبطة بالاحتلال و تحت هيمنته المباشرة، و حرمت السلطة الفلسطينية من تشكيل جيش خاص بها، و لا تملك أن يدخل إليها أي نوع من الأسلحة إلا بإذن إسرائيل.
- لا تشير الاتفاقية في حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، و لا تتحدث عن الضفة و غزة باعتبارهما أراضي محتلة.
- فتح اتفاق " Oslo" الباب أمام الدول العربية و الإسلامية لتبني علاقاتها السياسية و الاقتصادية مع إسرائيل، و إلى غاية هذا التاريخ لم تعرف المشكلة الفلسطينية حلا شاملا و عادلا. [633]

يرى المحللون لاتفاقية " Oslo" أنها أنهت الانتفاضة الأولى و أنها تحققت بفضل كفاح الفلسطينيين الذين يتطلعون إلى بناء دولتهم بفلسطين، و هو الجانب الإيجابي للاتفاقية حتى و لو لم تكن كاملة، و الحقيقة أن إسرائيل و حلفائها لم يقدموا " تنازلات" إلى الفلسطينيين في الاتفاقية، بل كانت تكييف للإستراتيجية الإسرائيلية في عملها الاستعماري لفلسطين، فقد أظهرت الانتفاضة الأولى إلى القادة الصهاينة استحالة مراقبة جميع السكان الفلسطينيين و منع أي تمرد في المستقبل، و لذلك استهدفت اتفاقية " Oslo" متابعة الاستيطان من خلال تسليم السهر على النظام العام و الحفاظ عليه في المناطق الفلسطينية الأكثر كثافة سكانية لقوات الأمن الفلسطينية المسيرة من جهاز دولة بدون وجود دولة، في مقابل الوعد بالتفاوض في المستقبل للتفاوض حول الوضع النهائي لما بعد الفترة الانتقالية. و لم يتم الوصول إلى أي حل، و مثلما علق رئيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في (سبتمبر 2002م) بقوله:

" لم تكن أوسلو اتفاقا سياسيا يمكنه أن يؤدي إلى حل سياسي، بل كان مشروعا يتعلق بالمسائل الأمنية و التجارية، و إحدى أهدافه هي تحقيق أمن إسرائيل، و كان مع اتفاق أوسلو تسليم للسلطة بين الإسرائيليين و السلطة الفلسطينية في عدد من المناطق بما فيها مناطق لا تدخل تحت رقابة السلطة الفلسطينية أبدا" [634]

[633] محسن محمد صالح، الحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية، المرجع السابق، ص 9، 10 من 12.

[634] Julien Salingue, Palestine : Face aux manœuvres de l'impérialisme, du sionisme et des collaborateurs pas de tergiversation, Que faire ? – LCR Numéro 4, Juillet / Septembre 2006 , P 2. www.Quefaire.lautre.net/palestine-face-aux-manœuvres-de-l. vue le 12/05/2014

الفرع الثاني: النتائج المترتبة على مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية

إن نظام الحكم الذاتي الذي منحته إسرائيل للفلسطينيين (طبقا لاتفاق أوسلو) هو نظام يفصل بين الشعبين الفلسطيني و الإسرائيلي، لذلك هو نظام عنصري و لا يكفي للسلطة الفلسطينية أن تعلن عن استقلال و قيام دولة فلسطين بالأراضي الفلسطينية كي تتشكل الدولة بأتم معنى الكلمة، يبقى المشكل الرئيسي هو عدم تحكمها في المياه، و مسألة الحدود مع الدول الأخرى، التنقل الحر لمواطنيها بين المنطقتين (الضفة و غزة)، تشكيل الجيش و غيرها من الأمور التي تتحكم فيها باقي الدول، و أن استمرار الوضع على حاله خاصة تبعية الفلسطينيين اقتصاديا لإسرائيل و الأزمة الخانقة التي يعيشها الفلسطينيون ليس لها سوى نهاية واحدة، الثورة التي تتغذى يوميا من الذل و الفقر و الحلقة المفرغة للعنف و القمع و الإرهاب الذي سيتبع ذلك.

لم تكن اتفاقيات " Oslo" سوى فخ سقط فيه الفلسطينيون، و قد أصبحت هذه الاتفاقيات شرعية ما دام اتفق عليها الطرفان (الفلسطيني و الإسرائيلي) و هي الحل الأمثل لإحلال السلام بالمنطقة حسب أغلبية الرأي العام العالمي، و بالتالي تعتبر كل مقاومة فلسطينية للمحتل الإسرائيلي هي غير معقولة (خاصة في نظر الغرب) و يلقى اللوم على الجانب الفلسطيني لأنه تسبب في فشل هذه الاتفاقيات، و الحقيقة هي أن اتفاقيات " Oslo" هي التي تخلت عن الفلسطينيين، بحيث أنها سحبت منهم السند الذي كان المجتمع الدولي يدعمهم به بعد ما وضعتهم تحت رحمة جيرانهم كفريسة لأطماعهم، و لذلك لابد من الاعتراف بأن اتفاقيات " Oslo" فشلت في توفير السلام للفلسطينيين، و هو السبب الذي جعلهم يعيشون في الحالة التي هم عليها اليوم. [635]

أولا : مفاوضات السلام بين وقف و استئناف

بناءا على اتفاقيات " Oslo" كان من المفروض أن تبدأ مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية حول الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية المحتلة في (1996م) لتنتهي في (1999م)، إلا انه تم تجميد المفاوضات بوصول "Netanyahu " إلى الحكم الذي اعتبر اتفاقيات " Oslo" خطأ تاريخيا، و بعد وصول " E. Barak" على رأس الحكومة الإسرائيلية، فتح من جديد ملف المفاوضات الإسرائيلية السورية أولا، ليتفرغ بعد ذلك إلى الملف الفلسطيني في ربيع (2000م)، فقرر عقد مؤتمر لحل كل المشاكل العالقة مع الجانب الفلسطيني، خاصة فيما يتعلق بالمركز النهائي للأراضي الفلسطينية المحتلة

[635] Paul Berthoud, Extrait du livre ; Palestine meurtrie, Eclairage sur une cause en détresse, 1997 – 2005,Op-cit, p 2. www.edinter.net/palestinemeurtrie. Vue le 01/01/2014

عودة اللاجئين، الملف الحساس الخاص بالمياه و مسألة الحدود، و بذل كل ما في وسعه للوصول إلى حل لنزاع دام أكثر من (50) عاما، و استطاع إقناع الولايات المتحدة أن ترعى المؤتمر المرتقب عقده لإنهاء النزاع. [636]

انعقد المؤتمر في " Camp David" (11 - 25 جويلية 2000م) بين الرئيس الأمريكي "Clinton" و رئيس السلطة الفلسطينية " Y. Arafat" و الوزير الأول الإسرائيلي "E. Barak " رغم الخلافات العديدة الموجودة حول عدة نقاط، كما أن الظروف كانت غير مناسبة للتوقيع على أي اتفاق، و هو سبب فشل القمة، فبالنسبة للوزير الأول الإسرائيلي لم تكن الظروف لتسمح له بعقد تلك القمة بسبب التصويت في الكنيست على حجب الثقة، رغم أنه فاز في الانتخابات، لكنه توجه إلى القمة و هو على رأس حكومة تمثل الأقلية (ففي اللحظة الأخيرة انسحب الحزب الديني الوطني و حزب شرانسكي و شاس المشكلين للتحالف المساند للوزير الأول، من الحكومة)، فكان عليه تأجيل القمة إلى وقت لاحق، و حتى لو أبرم أي اتفاق مع الفلسطينيين، كان عليه أن يواجه الكنيست و يلتمس موافقة الرأي العام الإسرائيلي. [637]

بالرغم من فشل مؤتمر " Camp David" بحيث لم يتوصل الطرفان إلى أي اتفاق، إلا انه استمرت المفاوضات عبر قنوات سرية بهدف التوصل إلى حل شامل و نهائي لنزاع دام عدة عقود، و كان الوقت عدو الطرفين فكان علي " E. Barak" مواجهة الكنيست في (أكتوبر 2000م)، و كانت حكومته مهددة بالسقوط خاصة و أنه اقترح دستورا جديدا لإسرائيل يكون لائكيا يساوي بين كل المواطنين و كل الديانات كما كان يطمح لإبرام معاهدة سلام مع الرئيس الفلسطيني تنهي الصراع بين الشعبين، و لتحقيق ذلك كان يجب عليه الاقتراح على الإسرائيليين الانسحاب من كل الأراضي الفلسطينية على حدود عام (1967م) و ليس البعض منها، فقد اقترح " E. Barak" اعترافه بجزء من الحقوق الفلسطينية على القسم الشرقي من القدس، و تبقى إسرائيل تسيطر على الأحياء التي يقطنها اليهود و حائط المبكى، و ما تبقى يخضع للسيادة الفلسطينية، أما ساحة الحرم القدسي تخضع للسيادة المزدوجة بين الطرفين، و رفض الجانب الفلسطيني المقترح على أساس أن القدس ملك لكل المسلمين و لا يجوز للفلسطينيين المساومة عليها. [638]

---

[636] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, p 162.

[637] دنيس روس، السلام المفقود، خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط، المرجع السابق، ص 807.

[638] Simon Malley, Palestine, Barak peut-il sauver Israël de lui-même ?, Le nouvel Afrique Asie , N° 132, Septembre 2000, p 21.

رفض الفلسطينيون اقتراح الوزير الأول " E. Barak" المتمثل في انسحاب إسرائيل من (93%) من الضفة الغربية و قطاع غزة، و جاء الرفض على أساس أن الفلسطينيين قد قبلوا ب (22%) من فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني، و بالتالي فقد تخلوا عن جزء كبير من إقليم فلسطين لإسرائيل بموجب قرار التقسيم 181(1947) للجمعية العامة، بالإضافة إلى كل الأقاليم التي استولت عليه إسرائيل بالقوة، فكيف يمكن أن يطلب من فلسطين ألتنازل أكثر بالنسبة للضفة الغربية، أما فيما يتعلق بالتنازل عن صحن الحرم القدسي و الذي تم اقتراحه لأول مرة في تاريخ المفاوضات، فبالرغم من الحجج التي قدمها الرئيس عرفات مبررا بها رفضه المقترح، لكنه لم يسلم من الحملة التي شنها عليه السياسيون و الإعلاميون في تحميله مسؤولية فشل المفاوضات لأنه رفض حتى النقاش حول المسألة.[639]

بدأت الحملة الإعلامية ضد الرئيس الفلسطيني مباشرة بعد نهاية مؤتمر " Camp David" على أساس أنه هو السبب في فشل المفاوضات و لكن تم الكشف عن الحقيقة من طرف المفاوض الفلسطيني " A. Hanniyeh "و الأمريكي" R. Malley "، فقد حمل المفاوض الفلسطيني المسؤولية للطرف الإسرائيلي و تعنته حول مطالبه و التي سانده فيها الرئيس الأمريكي، كما اعتقد الإسرائيليون أن الضغط الأمريكي يكفي وحده لفرض السلام حسب الرؤية الأمريكية الإسرائيلية.

أما المفاوض الأمريكي، فقد حمل مسؤولية فشل المفاوضات إلى " E. Barak" الذي رفض العمل بالقرارين 242، 338 لمجلس الأمن، كما رفض متابعة المفاوضات في حالة فشل القمة و اتبع سياسة إما القبول بما اقترحه على الفلسطينيين، أو لا شيء.[640]

في ظل هذه الأجواء، تجرأ رئيس حزب ليكود "A. Sharon " ليدخل باحة مسجد الأقصى في (28 سبتمبر 2000م) محاطا ب (1500) شرطيا و عسكريا و المدرعات و المروحيات ليظهر للعالم سيطرة إسرائيل على القدس مصرحا بقوله:

"أنا هنا في عاصمة بلدي جئت لأقدم رسالة سلام فمن يجرأ المساس بالمعبد عليه أن يرجع من حيث أتى" فأحدث فضيحة كانت نتيجتها اندلاع الانتفاضة الثانية للفلسطينيين بعد يوم واحد من تلك الزيارة.[641]

---

[639] Pascal Boniface, Nouvelle donne au Proche-Orient : nouvelles opportunités ? Compte-rendu de la rencontre du 20 Janvier 2005, Avec Pascal Boniface, Fondation Gabriel Péri, Paris, 2005p 3.

[640] Maher Sharif, Un siècle d'histoire, Comment comprendre la persistance du conflit arabo-israélien, Op-cit, p 5.

و استمر الحوار الإسرائيلي الفلسطيني فالتقى كل من " Y. Arafat – E. Barak" في العاصمة الفرنسية في (أكتوبر 2000م) بحضور وزير خارجية الولايات المتحدة " M. Albright" التي اقترحت عليهم حل وسط (Un compromis)، و أبدى الرئيس الفلسطيني استعداده لقبول الحل الأمريكي (نظرا للعنف الذي كانت تعيشه المنطقة)، لكن تدخل الرئيس الفرنسي " J. Chirac" إلى جانب الفلسطينيين محملا إسرائيل مسؤولية ما يجري في المنطقة و يطالب الرئيس الفلسطيني بعدم التنازل أكثر من هذا، جعل اللقاء لا يفضي لأي اتفاق باستثناء الوعد بمواصلة المفاوضات في المستقبل للوصول إلى اتفاق شامل لإنهاء النزاع. [642]

عاد الطرف الإسرائيلي و الفلسطيني إلى طاولة المفاوضات على أساس اقتراحات جديدة للرئيس الأمريكي "B. Clinton " لكنه فشل في الوصول إلى أي اتفاق بين الطرفين و هو على أبواب نهاية عهدته، و قد اعتبرت مفاوضات "Taba" (جانفي 2001م) أفضل ما وصل إليه الطرف الفلسطيني مع "E. Barak "، فأكد الطرفان بأنهما كانا على أبواب إبرام الاتفاق حول أربع ملفات هامة (الإقليم، القدس، الأمن و اللاجئين)، و بالرغم من تقارب وجهات النظر، إلا أن المفاوضات توقفت بسبب استقالة الوزير الأول الإسرائيلي من منصبه، و هو ما أدى إلى تنظيم انتخابات تشريعية مسبقة، و كي لا تضيع الجهود المبذولة في"Taba" تم تكليف ممثل الاتحاد الأوروبي (الحاضر في المفاوضات) لتقديم بيان ختامي لمفاوضات "Taba" لكنه بقي بدون تطبيق. [643]

تضمنت مفاوضات "Taba" منح الضفة الغربية و غزة إلى الفلسطينيين مع بعض التعديلات في الحدود يتقاسم التعديلات الطرفان بصفة عادلة، كما يتم تقسيم القدس بحيث تخضع الأحياء العربية إلى الفلسطينيين و الأحياء اليهودية إلى إسرائيل، و اعتراف رمزي لعودة اللاجئين الفلسطينيون و هذا الاعتراف يبعد تخوف الإسرائيليين من أن يصبح الفلسطينيين يشكلون الأغلبية فوق إقليم دولتهم، فالاعتراف الرمزي " للعودة" هو تعويض سياسي لأنه لا يمكن شطب الماضي، و لا يجوز للإسرائيليين التنكر لهذا المبدأ، و سيتم دراسة طلب العودة حالة بحالة، فكل فلسطيني يريد العودة فسيفضل الإقامة في دولة فلسطين بدلا من دولة إسرائيل. [644]

---

[641] Marcel Peju, Ariel Sharon met le feu aux poudres, Jeune Afrique, 29 Septembre 2003 www.jeuneafrique.com vue le 16/05/2014

[642] Olivier Dalage, Albright reçoit Arafat et Barak à Paris, RFI. Fr. http://www.rfi.fr/actufr/articles/010/article_25338.pdf

[643] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, p 165, 166.

[644] Pascal Boniface, Nouvelle donne au Proche-Orient : nouvelles opportunités ? Op-cit, p 4.

في ظل الانتفاضة الثانية والمواجهة اليومية بين الفلسطينيين و الإسرائيليين و أعمال العنف التي تعيشها المنطقة، قدمت لجنة تقصي الحقائق (Commission Mitchell) التي تشكلت في (17 أكتوبر2000م) في " شرم الشيخ " تقريرها حول الحالة بالأراضي الفلسطينية المحتلة، فأوصت بضرورة وقف بناء المستوطنات في الضفة و غزة، و حبس الإرهابيين الفلسطينيين لإنهاء أعمال العنف كي يتمكن الطرفان من العودة إلى طاولة المفاوضات. [645]

و كيف يمكن وقف المذبحة و أطراف النزاع لا يمكنها العودة إلى طاولة المفاوضات، فالجانب الإسرائيلي يتهم الرئيس الفلسطيني " Y. Arafat" بالتلاعب بين تهدئة المجتمع الدولي بخطاب توفيقي من جهة، و من جهة أخرى يقوم بتمويل العمليات الانتحارية، و بأنه عاجز عن وقف الإرهاب في نظرهم.

أما الشعب الفلسطيني، فأصبح يطمح للانتصار في هذه الحرب حتى لو دامت وقت طويل، كما أصبح متأثرا بالتيارات الدينية المتطرفة (حسب الغرب و إسرائيل)، و لم ينجح الغرب في إيقاف العنف بالأراضي الفلسطينية المحتلة، كما طلب من الولايات المتحدة التدخل لعودة المفاوضات الإسرائيلية الأمريكية، و هو ما رفضه الرئيس الأمريكي " G. W. Bush" كي يتفادى الأخطاء التي وقع فيها الرئيس السابق، و لكنه لم يخفي تعاطفه مع الوزير الأول الإسرائيلي "A. Sharon " و كراهيته للرئيس الفلسطيني " Y. Arafat"، و بعد أحداث (11 سبتمبر 2001م) أقنع عرب أمريكا الرئيس الأمريكي بأن سبب تلك الأحداث، هو عدم الوصول إلى حل للنزاع الإسرائيلي العربي بما فيه القضية الفلسطينية، و لذلك صرح الرئيس الأمريكي في خطاب له (2 أكتوبر 2001م) أنه مع خلق دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. [646]

أمام تصاعد العنف في فلسطين، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1397(2002) يعلن فيه صراحة بضرورة وجود دولتين، دولة إسرائيلية و أخرى فلسطينية يعيشان جنبا إلى جنب في سلام.

عرفت كل قرارات الأمم المتحدة التي صدرت في المسألة نفس مصير القرارات السابقة، فإسرائيل لم و لن تنفذ أيا منها، و لذلك استمرت في أعمالها القمعية ضد الشعب الفلسطيني و التصفية الجسدية لزعماء الأحزاب و المقاومة الفلسطينية، و ردت هذه الأخيرة بالعمليات الانتحارية مثل عملية "Netanya " بإسرائيل، فكانت السبب لعودة الاحتلال إلى الضفة الغربية كما اتخذت إسرائيل قرار

[645] Palestine facts, Commission Mitchell, quelle a été la commission d'établissement des faits de Charm-El- Cheikh dirigé par l'ancien sénateur américain George Mitchell. http://www.palestinefacts.org/pf_1991to_now_alqsa_mitchell.php. Vue le 10/05/2014

[646] Jean Batiste Duroselle, André kaspi, Histoire des relations internationales, Op-cit p 626, 627.

بناء الجدار العازل في (ربيع 2002م) لحماية مواطنيها، و استمر الوضع حتى تم إبرام الاتفاق بين الطرفين في (19 أوت 2002م) تحت عنوان " غزة أولا" يتضمن إنهاء العمليات الانتحارية في مقابل الانسحاب الجزئي من الأراضي الخاضعة للحكم الذاتي، و البداية تكون في غزة و بيت لحم، و لكن الاتفاق لم يطبق أبدا.

حاولت بعض الدول التدخل لإنهاء العنف بفلسطين و تهيئة الظروف المناسبة لعودة المفاوضات و من ذلك نذكر:

- اللجنة الرباعية من أجل الشرق الأوسط (Le quartet pour le Moyen-Orient ou quartet)

تشكلت اللجنة الرباعية من الولايات المتحدة، روسيا، الاتحاد الأوروبي و الأمم المتحدة، في (ديسمبر 2002م) كرد على تصاعد العنف بفلسطين، و تبنت اللجنة خارطة الطريق (La feuille de route) في (30 أفريل 2003م) كاقتراح لوضع حد بصفة نهائية للعنف بالمنطقة و إحلال السلام نهائيا عن طريق إنشاء دولة فلسطينية قبل (2005م) و تنظيم انتخابات ديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في مقابل الوقف الفوري للعمليات الانتحارية، و قد أعلن عن هذا المخطط الرئيس الأمريكي " G. W. Bush" بعد انتهائه من غزو العراق، إلا أنه لم يضغط على إسرائيل لتطبيق "خارطة الطريق" لأنه كان يكره المواجهة مع "A. Sharon " بسبب الضغط الداخلي الكبير الذي كان يمارسه حلفاء إسرائيل داخل الإدارة الأمريكية خاصة أثناء حكمه (سبقت الإشارة إلى تحكم المحافظين الجدد و اليمين المسيحية المتطرفة في السياسة الخارجية الأمريكية أثناء حكم بوش). [647]

- المبادرة العربية للسلام (Initiative arabe de paix) : و الذي تبنته جامعة الدول العربية في قمة "بيروت" (أفريل 2002م) و هو مخطط سعودي يدعو إلى العودة إلى حدود (1967م) مقابل الاعتراف المتبادل بين الطرفين و السلام بالمنطقة، و هو المخطط الذي رحبت به إسرائيل.

- مبادرة جنيف أو (اتفاق جنيف - Accords de Genève): تم التوقيع عليه في (1 ديسمبر 2003م) و هو مخطط تقدم به المفاوضون السابقون في مفاوضات " Taba" بمصر لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني نهائيا، و قد أيد الاتفاق العديد من الشخصيات السياسية العالمية، و حضر توقيع الاتفاق شخصيات مثل"J. Carter, R. Kouchener, N. Mandela " و قبله الرئيس " Y. Arafat"

[647] Maher Sharif, Un siècle d'histoire, Comment comprendre la persistance du conflit arabo-israélien, Op-cit, p 12.

بصفة غير رسمية و صرح برفضه رسميا، و رفضه " A. Sharon" الذي اعتبره خطرا على إسرائيل. [648]

تميزت سنة (2004م) بحدثين هامين، الأول يتمثل في إعلان إسرائيل في (8 جوان 2004م) بانسحابها من قطاع غزة بإرادتها المنفردة بعد موافقة الكنيست على قرار الحكومة الإسرائيلية، و الحدث الثاني هو وفاة الرئيس الفلسطيني في ظروف مشبوهة و استخلافه ب "M. Abbas ".

انعقد مؤتمر " شرم الشيخ - Charm El-Sheikh " في (8 فيفري 2005م) بين الرئيس المصري، ملك الأردن، الوزير الأول الإسرائيلي و رئيس السلطة الفلسطينية لاستئناف المفاوضات بين الطرفين، و قد أعلن كل من " Abbas et Sharon" عن نهاية عنف دام أكثر من (04) أعوام، فبعد ما أعلن رئيس السلطة الفلسطينية عن وقف إطلاق النار باسم كل المنظمات الفلسطينية، أعلن بدوره الوزير الأول الإسرائيلي عن وقف العمليات العسكرية الإسرائيلية بالأراضي الفلسطينية المحتلة و الإفراج عن (900) سجين فلسطيني من بين (8000) مازالوا في السجون الإسرائيلية.[649]

ثانيا: إحياء عملية السلام في ظل حركة " حماس "

بعد فوز حركة حماس في الانتخابات للبلديات (2005م) ثم التشريعية (2006م)، أعلن الحزب ثبوته على موقفه فلا يعترف بدولة إسرائيل و لا يتراجع عن" الإرهاب" (حسب الرؤية الإسرائيلية والغربية التي تعتبر المقاومة إرهاب)، و لا يعترف باتفاقيات السلام التي أبرمتهما السلطة الفلسطينية مع إسرائيل، و كان رد الولايات المتحدة و أوربا أنهما قطعتا علاقاتهما مع حركة حماس.

أصبحت غزة خاضعة لحركة حماس، أما الضفة الغربية بقيت تحت حكم السلطة الفلسطينية بقيادة "M. Abbas" و أصبحت الحركتان تبغض بعضهما البعض إلى حد المواجهة المسلحة، فحركة " فتح" تريد مواصلة المفاوضات مع إسرائيل و ترفض حركة "حماس" الدخول في أي مفاوضة مع العدو و تنتظر الدعم من كل الحركات " المتطرفة " من العالم و خاصة من إيران.

أما إسرائيل فقد أظهرت للعالم بأنها أبرمت اتفاقيات "Oslo " و انسحبت من الجنوب اللبناني و غزة (2005 - 2006م) كل ذلك و لم يساهموا في تقدم عملية السلام، بل العكس فقد اعتقد الفلسطينيون بأن

---

[648] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, p 46.

[649] Claude Léostic, Quel avenir après Charm el Cheikh, Association France Palestine Solidarité, Dimanche 1 février 2005.

. Vue le 15/05/2014www.france-palestine.org/quel-espoir-aprés-charm-el-cheikh

عملية الانسحاب ما هي إلا دليل على ضعف إسرائيل مما جعل حركة "حماس" تستمر في إطلاق قذائفها على إسرائيل.

إن حقيقة صراع الفصائل الفلسطينية ما هو إلا بسبب فوز" حماس" بالانتخابات و كان ينتظر من الحركة أن تلعب دورا مخالفا لمبادئها، فحماس تريد استعمال السلطة كوسيلة للكفاح من أجل تحرير فلسطين، أما حركة "فتح" تريد المحافظة على السلطة كوسيلة لحماية مزايا الحركة و امتيازاتها. [650]

يتمتع الرئيس الفلسطيني "M. Abbas" بسلطات كبيرة في حضن السلطة الفلسطينية، فهو يراقب القوات المسلحة، الإعلام السمعي و البصري و كل قوات الشرطة الفلسطينية و الأمن و كل الموظفين الساميين من رجاله، فكيف يمكن لأي وزير من حركة "حماس" أن يتقلد منصبه في هذه الأجواء.

فالمواجهة بين الحركتين ليست من أجل السلطة إنما هي معركة من أجل بقاء الرئيس " M. Abbas" و رجاله في جهاز الدولة، و لهذا السبب اندلعت المواجهة و المظاهرات التي تم التحريض عليها، فخشي الرئيس الفلسطيني أن يتعرض لانقلاب فطلب من إسرائيل أن تسمح له برفع عدد حارسيه المقربين من (2000 إلى 10000) مسلحين بإذن من إسرائيل من طرف دولة أخرى، و قبلت إسرائيل الطلب على أمل أن يقضي "M. Abbas" على حركة "حماس" و بعض الفصائل الإسلامية الأخرى.

إن حقيقة قبول إسرائيل الطلب الفلسطيني ليس إلا تنفيذا لمشروع الوزير الأول " E. Olmert" المتمثل في تشكيل جزر فلسطينية تحت حكم ذاتي في محيط يخضع لرقابة إسرائيل بدلا من تأسيس دولة فلسطينية (Des îlots palestinien autonomes dans un océan sous contrôle israélien) و لتحقيق المشروع، لابد من القضاء على المقاومة الفلسطينية بكل فصائلها، لكن إسرائيل لا تستطيع القيام بالمهمة لأنها مرتبطة باتفاقيات "Oslo "، لذلك فهي تعتمد على "M. Abbas" و رجاله للقيام بالمهمة و هي مستعدة لتمويله ماديا لإنجاحها، و هو ما صرح به " E. Olmert" بقوله:

" إن أبو مازن (M. Abbas) رجل أصيل و أنا أحترمه و عليه بنزع السلاح من التنظيمات الإرهابية و سأبذل كل ما في وسعي لأساعده "، و بالتالي أصبح بقاء الرئيس الفلسطيني و رجاله في السلطة معلقا بسقوط حكومة "حماس". [651]

[650] Jean Batiste Duroselle, André kaspi, Histoire des relations internationales, Op-cit, p 660.

[651] Julien Salingue, Palestine : Face aux manœuvres de l'impérialisme, du sionisme et des collaborateurs pas de tergiversation, Op-cit, P 4, 5.

في (مايو - جوان 2006م) اندلعت المواجهة بين الفصائل الفلسطينية بعد ما رفض الرئيس الفلسطيني و رجاله نقل مراقبة الأجهزة الأمنية الفلسطينية إلى حكومة "حماس"، و في (27 جوان 2006م) وقعت "حماس" مع أحزاب فلسطينية أخرى (ما عدا حركة الجهاد الإسلامي) على وثيقة " الوفاق الوطني" الفلسطيني يعترفون ضمنيا بإسرائيل ضمن حدود (1967م).

استمرت المواجهة بين المقاومة الفلسطينية و إسرائيل من جهة، و بين إسرائيل و " حزب الله " اللبناني من جهة أخرى فكانت النتيجة الحرب على غزة (جوان 2006م) ثم على لبنان (جويلية 2006م)، و في هذه الأجواء، التقى الرئيس الفلسطيني مع الوزير الأول الإسرائيلي لاستئناف " مسار السلام " الذي توقف سابقا.[652]

التقى كل من "E. Olmert – M. Abbas " في منزل الوزير الأول الإسرائيلي، و يعتبر أول لقاء بين الطرفين بعد انقطاع دام (06) سنوات، تم اللقاء في منزل الوزير الأول الإسرائيلي بالقدس، و قد تعهد هذا الأخير بمساعدة الرئيس الفلسطيني و العمل معه كشريك موثوق به، لذلك ستقوم إسرائيل برفع الحجز على الأموال الفلسطينية (100) مليونا دولار لصالح السلطة الفلسطينية و التي جمدتها إسرائيل بعد فوز " حماس" في الانتخابات و إطلاق سراح بعض السجناء، كما اتفق الطرفان على رفع عدة حواجز إسرائيلية لتمكين الشاحنات من التنقل بالضفة وخاصة غزة المحاصرة منذ فوز حركة "حماس" بالانتخابات.[653]

توصلا ممثلون عن حركتي " حماس و فتح" إلى اتفاق في مكة (17 مارس 2007م) إلى اتفاق لتشكيل حكومة " الوحدة الوطنية " برئاسة "I. Hanniyeh " العضو في حركة "حماس"، إلا أنه بعدما استولت "حماس" على قطاع غزة بالقوة، عزل الرئيس الفلسطيني رئيس الحكومة و أعلن حالة الطوارئ، و تم ضرب حصار كامل على غزة من طرف إسرائيل التي اعتبرت القطاع منطقة العدو.

لم يقدم الاتفاق بين كل من "E. Olmert – M. Abbas " أي حلول بالنسبة للقضايا الهامة، فالوزير الأول الإسرائيلي لا يستطيع تقديم تنازلات أكثر للفلسطينيين بسبب معارضة الأحزاب اليمينية المتطرفة و غيرها من المعارضة المتشددة، فعدم التفاوض حول المسائل الأربع الهامة (الأمن و المياه، المركز النهائي للأراضي المحتلة و المستوطنات ثم اللاجئين) هو سبب توقف "مسار السلام" و عدم الوصول إلى حل شامل و عادل للقضية الفلسطينية.

---

[652] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, p 103, 104.

[653] Le Nouvel Observateur, Abbas et Olmert relancent le processus de paix, 24/12/2006. www.Tempsreel.nouvelobs.com/monde/20061224.OBS.4289/abbas-et-olmert-relancent-le-processus-de-paix Vue le 17/05/2014

لمحاولة الخروج من المأزق الإسرائيلي الفلسطيني، نظمت اللجنة الرباعية (Le Quartet) لقاء في " Annapolis" بالولايات المتحدة، شارك فيه أعضاء اللجنة إلى جانب إسرائيل و الفلسطينيين، و قد علق الفلسطينيون كل آمالهم على هذا المؤتمر و اعتبروه الفرصة الأخيرة لمسار السلام غير المجدي بالنسبة لهم. [654]

انتهت قمة " Annapolis" بالاتفاق بين "E. Olmert – M. Abbas " حول التعهد على بذل كل الجهود في سبيل الوصول إلى اتفاق قبل (2008م).

إن استمرار المفاوضات بين الطرفين دون الوصول إلى حل عادل و شامل يعني ذلك ربح مناطق لصالح إسرائيل، و الدليل هو استمرار هذه الأخيرة في بناء المستوطنات في الضفة الغربية و القدس الشرقية، كما تهدف المفاوضات العقيمة إلى المحافظة على الوضع الراهن (**Maintien du Statut quo**) و حتى الحروب على غزة بحجة القضاء على حركة "حماس" (حسب الادعاء الإسرائيلي) غير صحيح، فقد جاءت الحرب لتعزيز الحركة استراتيجيا لتمكين استمرار الشقاق مع حركة "فتح" عن طريق تطبيق سياسة " فرق تسد".

خططت إسرائيل لإفشال مسار السلام منذ (1995م)، فبمجرد أن تحقق خطوات إلى الأمام حول ملف اللاجئين أو القدس يتوقف مسار السلام و تستمر إسرائيل في بناء المستوطنات لتجزئة الضفة الغربية، لذلك أصبح مسار السلام وسيلة بين يدي إسرائيل تستخدمها لتحقيق أهدافها الاستعمارية، إلا أن عملية الاستيطان و ضم الجولان و القدس إلى إسرائيل لا يتفقان أصلا مع الطابع اليهودي و الديمقراطي "لدولة إسرائيل"، و بالتالي ستكون نتائج عدم توافق الطابعين هي الإرادة الإسرائيلية لترحيل السكان الفلسطينيين و سيؤدي ذلك إلى :

- معارضة المنظمات الإسرائيلية لحقوق الإنسان
- معارضة اليسار المعارضة لليبرالية الجديدة
- عدم رضى المجتمع الدولي. [655]

[654] Jean Pierre Gouzy, La vie politique en Europe et dans le monde, L'Europe en formation, N° 3 – 4, 2007, p 164 – 166.

[655] G. Lagadec, Stratégie israélienne en Palestine : « Négociations perpétuelles et colonisation sans fin, p 15 – 22 sur 25.www.france-palestine.org/img/pdf/G.lagadec vue le 10/12/2013

عندما وصل " Netanyahu" إلى الحكم استأنف بناء المستوطنات في كل من الضفة و القدس (دون الاعتبار لموقف الرئيس الأمريكي من بناء المستوطنات) و ليلحق الذل برئيس السلطة الفلسطينية و هو يعلم أنه الطرف الوحيد الذي يمكن أن يتفاوض معه حول أية عملية سلام في المستقبل. [656]

بعد ما ارتكبت إسرائيل الجرائم في حربها على غزة و بعد إدانة المجتمع الدولي لها خاصة بعد تقرير " Goldstone" أظهرت استعدادها للدخول في مفاوضات مع الفلسطينيين و هو الهروب عبر ملف التفاوض عن طريق اللجنة الرباعية "Quartet " و الذي يؤمن لها سياج أمان و حماية و يجعل من إسرائيل الساعي الحثيث لسلام التسوية بالمنطقة، بعد سلسلة الإخفاقات السياسية و العسكرية في كل من لبنان و غزة، و لذا لم يكن عودة الفلسطينيين غير المشروطة للمفاوضات لتشكل مفاجأة لمن يتتبع ملف " مسار السلام" .[657]

قررت السلطة الفلسطينية في (10 مارس 2010م) بتوقيف المفاوضات مع إسرائيل احتجاجا لقرار إسرائيل بناء (1600) سكنا للمستوطنين اليهود بالقدس، و لم يؤثر ذلك إيجابا على القرار الإسرائيلي لبناء المستوطنات، و بعد شهرين استأنفت المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين بناءا على طلب المبعوث الأمريكي "G. Mitchell "، ثم توقفت المفاوضات من جديد بعد انتهاء المدة التي أمهلها الوزير الأول الإسرائيلي (10) أشهر تم فيها تجميد بناء المستوطنات (ما عدا منطقة القدس و (3000) مسكن التي هي في طور البناء) ابتداء من (17 نوفمبر 2009م) و انتهت في نوفمبر(2010) حيث قررت إسرائيل بناء (1300) سكنا" بجبل أبو غنيم" بالقدس الشرقية. [658]

شهدت القاهرة في (نوفمبر 2011م) جولات الحوار الفلسطيني بين حركتي "فتح و حماس" و تم الإعلان على إبرام اتفاق بين الطرفين حول كل نقاط الخلاف بينهما ، و يتجه نحو المصالحة بسبب أن المفاوضات مع إسرائيل وصلت إلى طريق مسدود نتيجة تطبيق إسرائيل سياستها الاستيطانية للاستحواذ على المزيد من الأراضي الفلسطينية، و تهويد شامل للقدس، و هذا يحول دون إمكانية إقامة دولة فلسطينية على حدود (1967م). [659]

---

[656] Zyad Limam, Guerre ou Paix,, Afrique Magazine, N° 290, 2009, p 36-40 .

[657] محمد بهلول، العودة غير المشروطة للمفاوضات: ماذا عن الشروط الإسرائيلية؟، مجلة الحرية الفلسطينية، 2010/02/26، ص 1، 2 على 4

vue le 01/03/2010 http://www.alhouriah.org/?page=showdetails id=4040 table=articles

[658] Alain Gresh, Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, p 58, 59.

[659] صالح محمد، مفاوضات استكشافية.. ماذا بعد، الشروق، الأربعاء 18 جانفي 2011، العدد 3538، ص 27.

استأنفت المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في (2012م) بمبادرة أردنية و بحضور وسطاء من اللجنة الرباعية (Médiateurs du quartet) بعمان، و من خلال الجولات العديدة التي انعقدت، اتفق الجميع على أن الحل للقضية الفلسطينية يكمن في حل الدولتين، و قدم الطرف الفلسطيني وثيقة تتضمن رؤيته لحل النزاع و قبلها الطرف الإسرائيلي الذي وعد بدراستها في المستقبل، كما أكدت الأطراف المشاركة على أن هذه المفاوضات الاستكشافية لا تشكل بأي حال من الأحوال محاولة لاستئناف مسار السلام، فقد توقفت المفاوضات بين الطرفين منذ رفضت إسرائيل تمديد مدة تجميد بناء المستوطنات عند وصول الأجل (سبتمبر 2010م) فرفض الجانب الفلسطيني التفاوض مع إسرائيل و هي مستمرة في سياستها الاستيطانية، و من جهتها ترفض إسرائيل استئناف المفاوضات تحت الشروط الفلسطينية (وقف بناء المستوطنات) بينما يمكن استئناف المفاوضات بدون هذه الشروط. [660]

ثالثا: مسار السلام في حضن " الربيع العربي "

أثرت الاضطرابات التي عرفها العالم العربي (الربيع العربي) سلبا على النزاع الإسرائيلي الفلسطيني الذي لم يعد يتصدر السياسة الدولية، أما جانبه الإيجابي يتمثل في اتفاق الفلسطينيين حول " اتفاق المصالحة" بين حركتي "حماس و فتح"، و هذا يمنح الحركتين وزنا أكبر بخصوص مطالبهم المتعلقة بالسيادة، كما أن الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي أصبحوا (بعد المصالحة) يتعاملون بواقعية أكثر مع حركة "حماس" و بدون الأخذ بعين الاعتبار وزن هذه الحركة، فلا يمكن تحقيق حل " دولتين تعيشان بسلام مع بعضهما البعض".

إن الربيع العربي قد أخل بالسياق الاستراتيجي الإسرائيلي، فمصر التي كانت تمثل العمود الأساسي للمفهوم الاستراتيجي للأمن لدى إسرائيل، انهارت،و الحكم الجديد بمصر لن يتخلى أبدا عن معاهدة السلام مع إسرائيل بسبب ارتباطه بالمعاهدات المالية الأمريكية الضخمة.

كما أن إسرائيل متخوفة جدا من الحركة الاحتجاجية بالأردن الذي تربطه بها معاهدة السلام " واد عربة 1994م)، و في لبنان استطاع " حزب الله " (العدو الأول لإسرائيل) أن ينجح في الانقلاب ضد الوزير الأول اللبناني " S. Hariri" الموالي للغرب و تشكيل حكومة موالية لحزب الله، بالإضافة إلى كل هذا قطع العلاقات التركية الإسرائيلية قبل الربيع العربي.

[660] Le Monde .Fr, Proche-Orient, La Jordanie juge « positive » la rencontre israélo-palestinienne, Le Monde. fr avec Reuter, 03/01/2012, mise à jour le 03/01/2012. www.lemonde.fr vue le 18/09/2014

و زاد من تخوف إسرائيل، عدم تمكن الولايات المتحدة من التأثير بقوة في منطقة الشرق الأوسط، و الدليل هو عدم تمكنها من القضاء على النظام السوري إلى غاية هذا التاريخ (ديسمبر 2014م)، و سببه هو الضغط الروسي و على رأسه "V. Poutine " ، فأصبحت إسرائيل في حضن الربيع العربي معزولة على الساحة الدولية و ستبقى كذلك في حالة تعنتها و استمرارها في تطبيق سياستها الاستيطانية بالأراضي الفلسطينية المحتلة.[661]

بعد توقف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية لمدة (03) سنوات، استأنفت هذه الأخيرة في واشنطن تحت الرعاية الأمريكية في (29 جويلية 2013م)، و حسب البروفيسور " Ilan Pappé" [662] فإن هذه المفاوضات التي انطلقت بواشنطن ما هي إلا إيماءات لملء الوقت و لمنع أي مبادرة فلسطينية، و بالتالي فلن تفضي هذه المفاوضات لأي نتيجة، بالإضافة إلى كون الشعب الإسرائيلي قد انقطع تماما عن كل اتصال بالحقيقة و هو اليوم يتجاهل كليا القضية الفلسطينية.

كما يرى المؤرخ اليهودي أن سبب فشل هذه المفاوضات مثل سابقاتها هو الارتكاز على فكرة " من الأفضل أن يكون مسار للسلام بدلا من لا شيء" و بالتالي فلا يوجد أي دافع حقيقي من طرف إسرائيل و أمريكا للوصول إلى نتائج ملموسة، و إسرائيل ما زالت متصلبة على موقفها لا تريد التفاوض حول حلول جديدة، و لم تقبل إسرائيل بلقاء واشنطن إلا تحت ضغط الاتحاد الأوروبي الذي هددها بحرمانها من كل تعاون ما لم تغير إسرائيل من سياستها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، و هو ما دفع الوزير الأول الإسرائيلي للتوجه إلى واشنطن للدخول في أي حوار مع الفلسطينيين لتجنب عقوبات على إسرائيل و مستوطناتها.

و يتابع المؤرخ " Ilan Pappé" تحليله لتلك المفاوضات، فيقول بأنه متأكد من أن كل الحكومات التي تعاقبت في إسرائيل و منذ (1967م) إلى الحكومة الحالية "Netanyahu " تتبع نفس الإستراتيجية و المتمثلة في :

- القدس ملك لإسرائيل و لا يوجد أي حل بشأنها
- لن يعود اللاجئون الفلسطينيون إلى ديارهم أبدا
- الضفة الغربية جزء لا يتجزأ من إسرائيل، فهي قلب إسرائيل النابض، و يمكن مراقبتها عن طريق ضمها أو تقسيمها مناطق متفرقة.

---

[661] Conflit au Proche-Orient :Nouveau contexte, nouvelle dynamique, politique de sécurité : Analyse du CSS, Center for Security Studies (CSS) ETH Zurich, N° 94 , Mai 2011.

[662] Ilan Pappé, Professeur historien israélien, il fait parti des « Nouveaux Historiens » qui ont réexaminé de façon critique l'histoire d'Israël et du sionisme.

و الأهم من كل هذا، بالنسبة للرأي العام الإسرائيلي، منذ اتفاقيات " Oslo" لا يوجد ما يسمى بالمشكلة الفلسطينية، هذه المشكلة غير ظاهرة و اختفت إلى الأبد، فالشعب الفلسطيني المحتل اختفى من عقول ملايين من الإسرائيليين. [663]

أرادت الولايات المتحدة من خلال إطلاقها عجلة المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، أن تظهر للعالم بان عملية السلام التي انطلقت في (1991م) لم تنتهي بالرغم من أنها لم تحقق أي نتيجة ملموسة، كما أرادت أن تظهر سيطرتها على السلطة الفلسطينية بحيث جعلتها تتنازل عن شرطها المتمثل في عدم التفاوض مع إسرائيل إلا إذا توقفت عن بناء المستوطنات و أطلقت سراح الأسرى، و غيرها من الشروط، و اكتفت إسرائيل بإطلاق سراح (104) سجين فلسطيني من القدامى و فقط.
لقد قبلت إسرائيل التوجه إلى واشنطن لأنها تدرك أن المفاوضات لن تغير من الواقع أي شيء، و إنما هي محاولة أخرى لإدارة الصراع و ليس لحله. [664]

تحققت المصالحة بين حركتي " فتح و حماس " بعد مرور ثلاث سنوات من "اتفاق مكة" و وقعت الحركتان اتفاق المصالحة بغزة في (23 أفريل 2014م) لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، و بعد مرور (05) أسابيع من توقيع الاتفاق، غضبت إسرائيل و اتهمت رئيس السلطة الفلسطينية بأنه اختار " حماس" و لم يختار "السلام" و ألغى جولة المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، و بعد الإعلان عن تشكيل حكومة "الوفاق الوطني" بغزة، خرج الفلسطينيون إلى الشوارع للتعبير عن فرحتهم، لكن الطائرات الإسرائيلية كانت في انتظارهم بحيث قصفت المدنيين العزل فأصيب (06) فلسطينيين بجروح. [665]

قبل إبرام اتفاق المصالحة بين " فتح و حماس " حمل المحللون السياسيون مسؤولية فشل المفاوضات للانشقاق الفلسطيني، و طبعا بعد إدانة إسرائيل استمرارها في بناء المستوطنات، و التهرب من التفاوض حول الملفات الشائكة السابق ذكرها، إضافة إلى تحميل المسؤولية للولايات المتحدة التي ضغطت على الدول العربية كي تقوم بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل ثم التعهد أنها ستفعل مثل ذلك مع إسرائيل كي تغير من موقفها المتعنت، كما اتهمت حركة "حماس " أنها تريد من مسار السلام أن يقوم بخطوات إلى الوراء على أساس تصريحات رئيس الحكومة " I. Hanniyeh" الذي قال أنه لا يوجد

---

[663] IIan Pappé, Les prochaines négociations israélo-palestinienne finiront dans le vide, Réseau voltaire, 26 Juillet 2013, p 1 sur 4.

[664] نادية سعد الدين، اهتمام متراجع: تأثير التغيرات السياسية بالمنطقة في القضية الفلسطينية، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، 1 سبتمبر 2013، ص 1 إلى 3. www.siyassa.org vue le 20/11/2013

[665] AFP, Israël – Palestine, Les négociations se soldent par un échec, Le Point.Fr, publié le 29/04/2014. www.lepoint.fr vue le 10/11/2014

لأحد لديه وكالة للتفاوض حول حقوق الشعب الفلسطيني، أي أن رئيس السلطة الفلسطينية لا يملك شرعية الجلوس على طاولة المفاوضات مع إسرائيل. [666]

و اليوم بعد تحقيق المصالحة الفلسطينية و إبرام اتفاق " الوفاق الوطني " و الذي يتضمن تنظيم انتخابات تشريعية ثم رئاسية بالأراضي الفلسطينية المحتلة، كيف سيكون مسار السلام في ظل هذه المصالحة التي لا تخدم أصلا أطماع الصهيونية بالمنطقة.

المبحث الثالث: تقييم لتسوية النزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية

بعد ما عرضت وقائع النزاع الإسرائيلي العربي و الإسرائيلي الفلسطيني، تطرقت إلى تدخل الأمم المتحدة لتسوية النزاع باعتبارها المنظمة الأولى المختصة في حفظ السلم و الأمن الدوليين عن طريق الجهازين السياسيين الرئيسيين و المختصين في قضايا حفظ السلم و الأمن الدوليين، و أعني بذلك مجلس الأمن باعتباره الجهاز المختص أصلا في حفظ السلم و الأمن الدوليين، ثم الجمعية العامة المختصة استثناءا في حفظ السلم و الأمن الدوليين و تدخلها من خلال قرار " الاتحاد من أجل السلام "، بحيث أصبح يلجأ إلي القرار أعضاء الأمم المتحدة كلما وجد مجلس الأمن نفسه في حالة شلل بفعل استخدام حق الاعتراض من طرف أحد الأعضاء الدائمون.

كما أشرت بصفة موجزة إلى أهم مشاريع التسوية السياسية لحل النزاع الإسرائيلي العربي و الإسرائيلي الفلسطيني خارج نطاق الأمم المتحدة، فارتأيت أن أخصص المبحث الثالث و الأخير من هذا البحث إلى تقييم عام لمسألة التسوية للنزاع و تحليل لأهم النتائج لتلك التسويات، فأخصص المطلب الأول لإظهار فشل الأمم المتحدة بجهازيها (مجلس الأمن و الجمعية العامة) في تسوية النزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية، كما أخصص المطلب الثاني إلى الخيار المطروح أمام الشعب الفلسطيني، إما القبول بالسلام الإسرائيلي المفروض على منطقة الشرق الأوسط حسب المنظور الصهيوني لإسرائيل، أو اختيار طريق المقاومة بكل أشكالها كحل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني طبقا لقرارات الأمم المتحدة و قواعد القانون الدولي التي تعترف لكل شعب محتل بحقه في مقاومة الاحتلال، و بيان أيضا مسألة التمييز بين الإرهاب و بين المقاومة المشروعة للشعب الفلسطيني و حقه في تقرير مصيره مثل باقي شعوب العالم التي نالت استقلالها بفضل الكفاح المسلح في سبيل بناء دولتهم حرة و مستقلة.

---

[666] Aliaa Al-Korachi, Le processus de paix palestino-israélien a été le parent pauvre de la session de l'assemblée générale de l'ONU, Journal de la Palestine, dossier Géopolitique 03/10/2009. http://hebdo.ahram.org vue le 10/11/2014

المطلب الأول:نتائج التسوية للنزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية على مستوى الأمم المتحدة

ظهرت عيوب الأمم المتحدة (Les imperfections de l'ONU) عند تأسيسها، فقد تأسست على تناقضات واضحة تدفع المنظمة نحو فشلها في الوصول إلى تجريم الحرب حتى و لو بقيت الحرب ضرورية عند السعي لإحلال السلام، و بالرغم من صرامة مبادئ الأمن الجماعي التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، إلا أنها لم تستطع منع اندلاع العديد من الحروب وغالبا ما هي سوى حروب بين الأشقاء (Des guerres fratricides) خارج الآليات التي نص عليها الميثاق، مثل حروب السوفييت على كل من هنغاريا (1956م)، تشيكوسلوفاكيا (1968م)، أفغانستان (1980م) و أيضا حروب الولايات المتحدة على كل من نيكاراكوا (1980م)، غرانادا (1983م)، بنما (1989م) العراق (2003م)، و بدون أن ننسى مأساة الشعب الفلسطيني و استمرار الاحتلال رغم كل قرارات الأمم المتحدة.

أنشئت القوى الكبرى منظمة الأمم المتحدة لضمان توازن عالميا، إلا أنها استخدمت لخدمة مصالح هذه القوى، و بالتالي فهي تبرر حروبها التي تختار أن تتدخل فيها بما يخدم مصالحها، و في المقابل نلاحظ كسلا تاما (عدم التدخل) في حالات أخرى إن لم نقل تواطؤا في بعض الحالات الخطيرة مثل احتلال إسرائيل لفلسطين، و تعتبر الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية الإطار الحقيقي الذي يظهر فعلا فشل الأمم المتحدة في حل النزاع الإسرائيلي العربي و حل المشكلة الفلسطينية و التي أصبح عمرها أكثر من (68) عاما منذ صدور قرار الجمعية العامة القاضي بتقسيم فلسطين في (1947م) و الذي كان السبب في اندلاع سلسلة من الحروب بين إسرائيل و جيرانها العرب. [667]

- مما سبق نتساءل حول فشل الأمم المتحدة في الوصول إلى حل شامل و خاصة يكون عادلا لحل المشكلة الفلسطينية، و لا أكتفي باتهام المنظمة بالفشل، بل أقول أن هناك تواطؤ مع الولايات المتحدة بهدف حماية إسرائيل كي تبقى المشكلة الفلسطينية تعيش **حالة الوضع الراهن**، و إلا كيف تعجز المنظمة عن تنفيذ قراراتها بشأن إسرائيل و لا تعجز عن تنفيذها بشأن العراق في (1991م) و أفغانستان (2001م)، و لماذا تفقد الأمم المتحدة مصداقيتها عندما يتعلق الأمر بفلسطين؟

و بالتالي يمكن الإحاطة بصفة وجيزة لأهم النقاط التي تظهر فشل منظمة الأمم المتحدة في تسوية النزاع الإسرائيلي العربي و الإسرائيلي الفلسطيني، فأخصص الفرع الأول لإخفاقات مجلس الأمن في

[667]Mohamed Fadhel Troudi, La gestion onusienne du conflit israélo-palestinienne, Op-cit p 257

تسوية النزاع و خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ثم أنتقل في الفرع الثاني لأعرض إلى فشل الجمعية العامة في الوصول إلى حل نهائي و عادل للنزاع باعتبارها مصدر لظهور المشكلة الفلسطينية.

الفرع الأول: الفيتو بمجلس الأمن ضد السلام في فلسطين

ـ و من الدراسة السابقة حول الضغوط التي يمارسها اللوبي الموالي لإسرائيل بمساعدة المحافظين الجدد على الإدارة الأمريكية عند اتخاذ القرارات حول مسألة الشرق الأوسط و القضية الفلسطينية، رأينا كيف تقوم الولايات المتحدة بحماية إسرائيل في حضن مجلس الأمن من خلال استخدامها للفيتو كلما تعلق القرار بإدانة إسرائيل لخرقها قواعد القانون الدولي و ممارساتها اللانسانية ضد السكان الفلسطينيين، أو شنها الحروب العدوانية ضد جيرانها العرب و ضد سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة طيلة عقود، و بالرغم من الحماية الأمريكية المطلقة لإسرائيل في مجلس الأمن، لكننا نلاحظ عدم رضى هذه الأخيرة على المنظمة، بل أكثر من ذلك فهي ترى في الأمم المتحدة العدو المهدد لأمنها من خلال ما تصدره المنظمة من قرارات لصالح الدول العربية و لصالح الشعب الفلسطيني المحتل .[668]

يتهم الإسرائيليون الأمم المتحدة بأنها تقود حملة عنيفة ضد إسرائيل (La croisade contre Israël) و هي تكفل منظمات إرهابية و تتصدى بعنف و بانتظام للدولة الإسرائيلية و التي من المفارقات نجد فيها السكان العرب يتمتعون بحقوق و حريات أكثر من أي سكان بالدول العربية الأخرى [669] ، و عند تحليل التصويت بالأمم المتحدة حول إسرائيل (بطلب من الوزير الأول الإسرائيلي I. Shamir في 1991م) تظهر نتائج التصويت و بدون غموض بين (1967م و 1989م) أن مجلس الأمن أصدر (88) قرارا ضد إسرائيل و لم يصدر أي قرار لانتقاد أو معارضة أعمال أو مصالح لدولة أو كيان عربي بما في ذلك السلطة الفلسطينية، و قد أدانت المنظمة (43) مرة إسرائيل و لم تدن و لا مرة أي دولة عربية. [670]

---

[668] J'ai choisi le symbole « » pour exprimer mes propres points de vue, ainsi que les conclusions après avoir effectuer la recherche sur des partie de la thèse, et pour distinguer aussi mes propres réflexion de celles des auteurs cités comme référence.

[669] Pour Israël, Les arabes d'Israël sont des citoyens à part entière de l'Etat d'Israël, jouissent de l'égalité devant la loi, contrairement aux citoyens juifs, cependant ils ne peuvent être conscrits dans l'armée d'Israël, mais peuvent y servir volontairement, le nombre de résidents légaux musulmans y compris les résidents provenant de Jérusalem-East en Israël est de (1350000), environ (29%) de la population d'Israël.

[670] Institut constant de Rébecque, comment l'ONU nuit à la paix mondiale, Lausanne, 2007 p 8. www.institutconstant.ch vue le 22/05/2014

ـ و أمام الموقف الإسرائيلي اتجاه الأمم المتحدة، فكيف ننتظر من دولة بقادتها و شعبها أن تنصاع لقرارات المنظمة للوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، بل و كيف يمكن التفكير في أن هذه الدولة يمكن لها أن تجلس على طاولة المفاوضات مع الفلسطينيين بحسن نية، و إمكانية الوصول بمسار السلام الإسرائيلي الفلسطيني إلى بر الأمان، و هو ما يفسر انسداد المسار الذي أصبح يعيش في مأزق و لا يمكن الخروج منه حاليا و لا مستقبلا بعد مرور كل هذه الأعوام، و أوافق رأي الصهاينة في موقفهم المعادي للأمم المتحدة في نقطة واحدة باعتبار المنظمة هي منظمة فاشلة لا ينتظر منها في المستقبل أي دور فعال بشأن قيامها بمهامها التي تم إنشاؤها من أجلها و خاصة الهدف المتعلق بحفظ السلم و الأمن الدوليين.

و سأعرض إلى إخفاقات مجلس الأمن في الحروب الإسرائيلية العربية بما في ذلك القضية الفلسطينية.

أولا: مجلس الأمن يفشل في تدخله في الحرب الأولى العربية الإسرائيلية (1948م)

بعد حرب (1948م) وقعت الدول العربية المتحاربة مع إسرائيل على اتفاقيات الهدنة مع العدو الإسرائيلي بتوسط الأمم المتحدة، و عند تفحص محتوى تلك الاتفاقيات نلاحظ أنها تبدأ كلها:

" تنفيذا لقرار مجلس الأمن الصادر في 16 نوفمبر 1948م و الذي يدعو أطراف النزاع للتفاوض لإقرار هدنة تكون كتدبير إضافي مؤقت وفقا للمادة (40) من ميثاق الأمم المتحدة، و في سبيل الانتقال من حالة المهادنة إلى حالة السلم النهائي في فلسطين، لابد من القيام فورا بمفاوضات تتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن (16 نوفمبر 1948م) برئاسة الأمم المتحدة...". [671]

كانت النتيجة لاتفاقيات الهدنة أنه اتفق الجانبان على عدم استخدام العمليات العسكرية لحل المنازعات فيما بينهم، بل تحديد الوسائل السلمية لحل تلك المنازعات حسب الشروط الميثاق، كما اعتبرت الخطوط التي تضمنتها اتفاقيات الهدنة خطوة أولى نحو السلام، و قد حكمت هذه الاتفاقيات العلاقات الإسرائيلية العربية مدة عشر سنوات، و اشترطت هذه الاتفاقيات إيقاف إطلاق النار على الحدود الفعلية للاحتلال، و النتيجة كانت أنه بتدخل مجلس الأمن، سمح لإسرائيل أن تحتل نحو (50%) من الأراضي زيادة على الذي خصص لها بموجب قرار التقسيم. [672]

[671] Nations Unies, Conseil de sécurité, 62(1948) Résolution du 16 Novembre 1948, [S/1080] p 29,Adopté à la 38e séance du conseil de sécurité, Document officiel de l'ONU.

[672] محمد نصر مهنا، خلدون ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية، المرجع السابق، ص 92، 93.

ثانيا: إخفاق مجلس الأمن في حرب الستة أيام (1967م)

بعد اندلاع مواجهات عسكرية بين إسرائيل و مصر في منطقة قناة السويس، قرر مجلس الأمن التدخل ليصدر القرار رقم 242(22 نوفمبر 1967م) فتضمن القرار (كما سبقت دراسته) انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها خلال الحرب (06) أيام و الوقف الفوري للعمليات العسكرية، و احترام سيادة الدول العربية و إسرائيل، و قبلت كل من مصر، الأردن و لبنان القرار و رفضته كل من سوريا و الفلسطينيون.[673]

ـ جاء تدخل مجلس الأمن عبر قراراته المتتالية و الخاصة بالعدوان الإسرائيلي في (1967م) دون نتيجة، فلم تنصاع إسرائيل للقرار 242(1967) و لا لغيره من القرارات و لم تنسحب قواتها من الأراضي العربية التي احتلتها خلال عدوانها في (1967م)، و لم تستطع مصر التي قبلت القرار أن تستعيد سيناء التي وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي في حرب الستة أيام، و استمرت حرب الاستنزاف بين مصر و إسرائيل و التي انتهت بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار في (17 أوت 1970م) تحت المراقبة الأمريكية و السوفييتية التي ضغطت على مصر لقبول اتفاق وقف إطلاق النار، و لم يتمكن مجلس الأمن (رغم السيل من القرارات التي أصدرها في المسألة) أن يلزم إسرائيل بالانصياع و لو إلى جزء منها.

ثالثا: إخفاق مجلس الأمن في حرب أكتوبر (1973م)

- يتضمن القرار رقم 338(1973) لمجلس الأمن طلب إلى أطراف النزاع الإسرائيلي العربي بالتطبيق الفوري لقرار المجلس السابق رقم 242(1967) (و هذا دليل على إخفاق مجلس الأمن في تدخله أثناء حرب (1967م))، و مطالب أخرى تتعلق بوقف إطلاق النار و إرسال قوات الطوارئ (القبعات الزرق) للتمركز بين أطراف النزاع، و ما تنبغي الإشارة إليه، هو أن مجلس الأمن قد تمكن من إصدار القرار رقم 338(1973) بدون أن يستخدم أحد الأعضاء الدائمون حقه في الاعتراض، و السبب أنه قد سبقت مفاوضات بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي بموسكو حول مضمون القرار في (20 أكتوبر 1973م) و تم الاتفاق عليه، فصدر القرار بعد يومين من مجلس الأمن و الذي يؤكد على ضرورة تطبيق القرار رقم 242(1967) و يطالب بالوقف الفوري لإطلاق النار.

و الأهم من كل هذا هو ما حدث بعد ذلك، فقد انسحبت القوات الإسرائيلية من سيناء و استرجعت مصر أرضها بعد سبع سنوات و لكن ليس بسبب انصياع إسرائيل لقرارات مجلس الأمن 242(1967)

---

673 Anne Lucie Chaigne-Oudin, Guerre de Juin 1967 ou guerre des six jours, Les clés du Moyen-Orient, 09/03/2010.
www.lesclésdumoyen-orient.com vue le 25/04/2014

و 338(1973) و لكن استرجعت مصر سيناء بسبب مفاوضات السلام(معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية 1979م) التي تمت خارج نطاق الأمم المتحدة و هو الدليل القاطع لفشل مجلس الأمن في إقرار السلام بمنطقة الشرق الأوسط، فقد قررت القوتان آنذاك (USA – URSS) إبعاد المنظمة من مفاوضات السلام و البداية كانت في مؤتمر جنيف للسلام في (1973م) كما سبق و رأيناه.

رابعا: مجلس الأمن في ظل الأحادية القطبية

ـ تطرقت في المبحث السابق، إلى مسألة تسوية النزاع الإسرائيلي العربي خارج نطاق الأمم المتحدة، و رأينا كيف توجهت مصر بعد حرب (أكتوبر 1973م) نحو الولايات المتحدة لتبدأ الدبلوماسية الأمريكية (الخطوات الصغيرة لوزير الخارجية الأمريكي H. Kissinger) لتمهيد الطريق نحو الطرفين المصري و الإسرائيلي لتبدأ مفاوضات بينهم انتهت بإبرام اتفاقية السلام (1979م)، و بعد انهيار المعسكر الشرقي و في ظل النظام الدولي الجديد، بدأ مسار السلام الإسرائيلي العربي عن طريق (مؤتمر مدريد 1991م) ثم اتفاقيات (أوسلو 1993م) و معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية (1994م)، و كل هذا تم و الأمم المتحدة مستبعدة تماما من مسار السلام، و ما هذا إلا دليل على أن المنظمة و على رأسها مجلس الأمن الجهاز المختص أصلا في حفظ السلم و الأمن الدوليين قد فشلت في تحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها.

بقي مجلس الأمن من خلال ممارسة حق الاعتراض (خاصة الفيتو الأمريكي) يلعب دورا فعالا في استبعاد المنظمة من أن تتمكن من تسوية النزاع بمنطقة الشرق الأوسط و حل المشكلة الفلسطينية، فأي مشروع قرار يعرض للتصويت عليه بمجلس الأمن و يتضمن إدانة لإسرائيل بسبب ممارساتها ضد سكان الأراضي المحتلة، أو يتضمن حل للنزاع الإسرائيلي العربي أو للقضية الفلسطينية، تعترضه مباشرة الولايات المتحدة، فجميع الاعتراضات الأمريكية، هي لصالح إسرائيل، و من بين أهداف تلك الاعتراضات، هو إخراج ملف الشرق الأوسط بما فيه ملف القضية الفلسطينية من بين يدي مجلس الأمن كي تتم التسوية خارج نطاق الأمم المتحدة، و القرارين الوحيدين اللذين صدرا عن مجلس الأمن و يتضمنا إدانة لإسرائيل و يطالبها بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها بالقوة هو القرار رقم 242(1967) و وقتها لم تكن الولايات المتحدة قد اتخذت الموقف المؤيد تأييدا مطلقا لإسرائيل و الذي بدأ في (1972م)، أما القرار 338(1973)، فقد تم التفاوض حوله بين أمريكا و السوفييت (كما ذكرناه آنفا.

- بعد اختفاء الاتحاد السوفييتي و خاصة بعد أحداث (11 سبتمبر)، أصبح الفيتو الأمريكي يمارس في مجلس الأمن صراحة ضد السلام في الشرق الأوسط، و مثاله استخدام الولايات المتحدة (2001م) حقها في الاعتراض على مشروع قرار يتضمن خلق(Force d'interposition internationale) قوة فصل دولية لضمان الحماية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب الممارسات القمعية و الردعية و أعمال التقتيل و التخريب و التعذيب التي مارسها الجيش الإسرائيلي ردا على الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي اندلعت في (سبتمبر 2000م).

برر الممثل الأمريكي بالأمم المتحدة اعتراض بلاده بقوله:

" تعترض الولايات المتحدة على مشروع القرار لأنه غير متوازنا و غير قابل للتطبيق، ليس من الحكمة تبني القرار"، فبالنسبة لأمريكا يعتبر موت المدنيين ومن الشيوخ و النساء و الأطفال و أعمال التخريب و التقتيل التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين لا يشكل سببا كافيا كي تصوتا أمريكا مع القرار أو على الأقل تمتنع عن التصويت.

ليس هذه المرة الأولى التي يظهر فيها مجلس الأمن عاجزا عن إحلال السلام بمنطقة الشرق الأوسط و تسوية النزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك حل المشكلة الفلسطينية، و أن القرارات النادرة التي تبناها مجلس الأمن في الموضوع بقيت حبرا على ورق، مثل القرارين 242(1967) و 338(1973) و هما القراران أساس لكل المفاوضات بين أطراف النزاع و لم يتم تنفيذهما من طرف إسرائيل .

و يبقى الموقف الأمريكي بمجلس الأمن نفسه لا يتغير مهما تعاقبت الحكومات بالإدارة الأمريكية (جمهوريين أو ديمقراطيين) فالموقف هو نفسه اتجاه القضية الفلسطينية و يبقى مجلس الأمن وسيلة لحماية مصالحها و المصالح الإسرائيلية، و حتى الإفراط في الفيتو لصالح إسرائيل لا تعارضه الدول العربية، الصديقة للولايات المتحدة و إسرائيل و لذلك صرح ممثل الولايات المتحدة بالأمم المتحدة بقوله:

" إن هذا الفيتو السلبي لن يكون له أي أثر سلبي في علاقاتنا مع أصدقائنا العرب"، و في نفس الوقت، كان العرب أصدقاء أمريكا في اجتماع بالأردن، و لم تبالي أمريكا في استخدامها الفيتو أمام الرأي العام العالمي و الأمريكي على الأخص، و هو يشاهد على المباشر و يوميا الآلة الحربية الإسرائيلية تحصد أرواح الفلسطينيين على المباشر، بل تجاهل الفيتو الأمريكي ما وصلت إليه لجنة التحقيق التي أنشأتها

لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة الموفدة إلى عين المكان، و قد عبر رئيس اللجنة الأمريكي " Falk" عن موقف بلاده متهمها بأنها قد فشلت في أداء مهامها القانونية و الأخلاقية معا. [674]

خامسا: القضية الفلسطينية بعد أحداث 11 سبتمبر في إطار الإخفاقات المتتالية لمجلس الأمن

بعد ما مر (53) عاما على صدور القرار رقم 181(1947) للجمعية العامة و المعروف بقرار تقسيم فلسطين، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1397(2002) و الذي نص و لأول مرة عن قيام دولة فلسطينية تعيش إلى جانب دولة إسرائيل[675]، و صدر القرار ب (14) صوتا مع القرار و امتناع سوريا عن التصويت.

هنا نتساءل فعلا عن مدى فعالية مجلس الأمن في حفظ السلم و الأمن الدوليين و قد عجز عن إصدار قرار (إصدار قرار و لا أقول تنفيذ قرار) الذي يعطي للفلسطينيين الحق في إنشاء دولتهم إلى جانب إسرائيل إلا بعد (55) عاما، و لا يجوز التذرع برفض الفلسطينيين و العرب إنشاء الدولة الفلسطينية، بل بدأت المطالبة بهذه الدولة منذ أن كانت فلسطين تحت الانتداب في (1920م). [676]

و بغض النظر عن العقود الماضية، يتحمل مجلس الأمن مسؤولية عجزه عن القيام بمهامه المناطة له بموجب نصوص ميثاق الأمم المتحدة منذ أن أصدر القرار رقم 1397(2002) الذي ينص على قيام دولة فلسطين إلى جانب دولة إسرائيل، و لم ترى الدولة الفلسطينية النور إلى غاية هذا التاريخ (2015)، فلم يتغير وضع فلسطين و ما زال الشعب الفلسطيني ينتظر هذه الدولة تمارس سيادتها في حدود ما أقرته الأمم المتحدة، بل نقول الحدود التي أقرتها الدول العظمى ضمن " خارطة الطريق " للجنة الرباعية.

تسلم رئيس مجلس الأمن بتاريخ (7 مايو 2003م) من الأمين العام النص الكامل لخارطة الطريق

---

[674] Subhi Hadidi, Veto américain contre la paix, Le Nouvel Afrique Asie, N°140, Mai 2001 p 81, 82.

[675] أنظر الملحق رقم (04) الخاص بالقرار رقم 1397(2002)

[676] Les premières revendications concernant cet Etat remontent aux années 1920 dans le cadre du conflit Judéo-arabe en Palestine mandataire, contre carré suite à la guerre de Palestine (1948), elles refont surface dans les années 1960 (via l'OLP), le conseil national palestinien a proclamé à Alger en 1988 l'indépendance de l'Etat de Palestine, il est vrai que la déclaration d'indépendance est ambiguë (ne reconnaît pas l'Etat d'Israël), mais cette déclaration ne s'accompagne d'aucune encore d'indépendance de facto sur les territoires disputés, de plus l'Onu ne reconnaît de territoires palestinien que la zone de gaza et l'ouest de la Cisjordanie.

المتضمنة الحل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين، و الذي أكد عليه مجلس الأمن ضمن القرار 1397(2002)، كما يتضمن مشروع التسوية في خارطة الطريق مرحلتين:

ـ تتضمن المرحلة الأولى نهاية الإرهاب و العنف و تطبيع حياة الفلسطينيين و تأسيس المؤسسات الفلسطينية إلى غاية (مايو 2003م).

ـ المرحلة الثانية تتعلق بفترة الانتقال (من جوان إلى ديسمبر 2003م) و تنتهي بإبرام اتفاق حول المركز القانوني النهائي للدولة الفلسطينية المستقلة في حدود مؤقتة و لها صلاحيات السيادة و لها دستور. [677]

ـ تمثل الأمم المتحدة و على رأسها مجلس الأمن المختص أصلا في حفظ السلم و الأمن الدوليين الطرف الرابع في الرباعية التي طرحت مشروع التسوية النهائية للقضية الفلسطينية في (2003م)، و بعد مرور حوالي (12) عاما على المشروع، بقي الوضع على حاله

(Une situation de statut-quo) و هذه الحالة تفرض طرح السؤال التالي:

ـ إذا لم تستطع الولايات المتحدة، و لا روسيا، و لا الاتحاد الأوروبي و لا حتى مجلس الأمن إلزام إسرائيل للانصياع إلى إرادة المجتمع الدولي، فمن هو الطرف الذي يمكنه القيام بذلك؟ .

تتصرف إسرائيل على أساس أن " خارطة الطريق" وثيقة عفا عليها الزمن (قديمة و غير صالحة) و قد رأينا أثناء الحرب على غزة (2008م ـ 2009م) الحرب غير المتماثلة

(guerre asymétrique) السكوت المتواطئ لكل من الولايات المتحدة، روسيا، الاتحاد الأوروبي و خاصة الأمم المتحدة و على رأسها مجلس الأمن، و الذي عجز فعلا عن توفير أدنى الحماية للمدنيين العزل بغزة، و الدليل على ذلك تصريح ممثل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة الفلسطينية و الوحيد الذي طالب بانسحاب الأمم المتحدة من اللجنة الرباعية

(Le retrait de l'ONU du Quatuor)، فقد تم عرض وضع غزة أمام مجلس الأمن كي يتدخل و يضع حدا للمأساة الفلسطينية، لكن الفيتو الأمريكي الافتراضي كان بالمرصاد، و بالرغم من أن الجمعية العامة قد أصدرت قرارها في المسألة، إلا أن قراراتها غير ملزمة و ليس لديها أثر ملموس، و لذلك بالنسبة للرباعية، كل شيء يتم و كأن خارطة الطريق وثيقة قديمة مر عليها الزمن. [678]

---

[677] Nations unies, S/ 2003/529, Conseil de sécurité, Document officiel, lettre datée du 7 Mai 2003 adressée au président du conseil de sécurité par le secrétaire général.

[678] Alain Joxe, L'impasse d'Israël face aux palestiniens, Dossier, Recherches internationales N° 82, Avril – Juin 2008, p 68.
www.recherches-internationales.fr/R182-pdf/R182_joxe_pdf.pdf. Vue le 05/05/2014

ـ هذا يأخذنا للقول بأنه لا يوجد فلسطيني واحد سواء كان يعيش في الشتات أو يعيش داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو حتى من عرب إسرائيل، تجده يؤمن فعلا بأن حل القضية الفلسطينية يمكن أن يكون من مجلس الأمن الدولي .

الفرع الثاني: إخفاق الجمعية العامة في حل القضية الفلسطينية

لا شك أن الأمم المتحدة هي المسؤولة عن النزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية، و لكن القول بأن المنظمة هي مصدر النزاع فهذا غير صحيح، فلا ننسى أن النزاع بدأ مع بداية تنفيذ المشروع الصهيوني بفلسطين في بداية القرن العشرين، إلا أنه بعد ما أصدرت الجمعية العامة القرار رقم 181(1947) قرار تقسيم فلسطين، فقد تجاوزت اختصاصاتها و منحت الشرعية الدولية لقيام "دولة إسرائيل"، أي أنها نفذت شق من القرار دون الشق الثاني المتعلق بخلق الدولة الفلسطينية و التي ما زالت في الانتظار بعد مرور (67) عاما من صدور القرار غير الشرعي.

و إحساسا منها بهذه " المسؤولية تجاه الشعب الفلسطيني" أصدرت الجمعية العامة (429) قرارا ضد إسرائيل، منها (321) قرارا فيه إدانة لإسرائيل، و قد صدرت أغلب هذه القرارات عندما كانت الجمعية العامة تخضع لأغلبية دول العالم الثالث و دول عدم الانحياز مما جعل الجمعية العامة تصدر سيلا من القرارات بإرادتها المنفردة، و أهم هذه القرارات، القرار الذي صدر في (1975م) و الذي يعتبر الصهيونية نظاما عنصريا، و وصل معدل القرارات إلى (19) قرارا سنويا ضد إسرائيل.

كما أنشئت الجمعية العامة لجان خاصة و وحدات فلسطينية بميزانية قدرها (05) ملايير دولار سنويا مهمتها نشر الدعاية ضد إسرائيل، و لذلك تتهم إسرائيل الأمم المتحدة بمعاداتها للسامية، كما اتهمت لجنة حقوق الإنسان بأنها غير حيادية، إذ تصدر اللجنة (26%) من الإدانات لانتهاكات حقوق الإنسان ضد إسرائيل، و لم تصدر و لا إدانة ضد الدول العربية ذات الأنظمة الاستبدادية أو الأنظمة الأخرى التي تخرق حقوق الإنسان مثل السودان، سوريا، الصين و الزيمبابوي و غيرهم من الدول.[679]

[679] Dans le présent rapport de l'institut de Rébecque intitulé « comment l'ONU nuit à la paix mondiale », il y a une évaluation sur la nature et les activités de l'ONU et leurs impactes sur la paix dans le monde, le rapport présente une étude complète sur la position Anti-israélienne de l'ONU et en particulier l'assemblée générale et la commission des droits de l'homme à qui s'est substitué le conseil des droits de l'homme en 2005.

أولا: الجمعية العامة تفشل في تنفيذ قرار تقسيم فلسطين

- ما يعاب على الجمعية العامة أنها لم تنجح في تنفيذ القرار الذي أصدرته في (1947م) و المتضمن تقسيم فلسطين إلى دولتين، دولة يهودية و أخرى عربية، و اعتبر القرار رقم 181(1947) شهادة ميلاد الدولة العبرية و الذي أضفى الشرعية على إسرائيل كدولة، و بموجب القرار استطاعت إسرائيل أن تصبح عضوا كامل الحقوق و الواجبات في الأمم المتحدة، و إذا رفض العرب و الفلسطينيون آنذاك القرار و اعتبروه غير شرعي، فإن قرار الجمعية العامة القاضي بتقسيم فلسطين لم يسلم من انتقادات من الجانب الإسرائيلي رغم أن إسرائيل هي المستفيد الأول و الأخير من ذلك القرار.

مما سبق يمكن إبداء بعض الملاحظات حول الموقف الإسرائيلي من القرار رقم 181(1947)، فقد تضمن موقفهم عدة حقائق لا يمكن إنكارها و هي واضحة، و بدلا من محاكمة الجانب الإسرائيلي من موقفه اتجاه القرار، الأفضل هو إلقاء الضوء على جانب آخر من المسألة و المتمثلة في :

أن إسرائيل و على رأسها القادة الصهاينة، كانوا و منذ البداية يتحكمون في الوضع، فقد استطاعوا الاستفادة و بكل ذكاء من قرار التقسيم، لإنشاء دولتهم و إضفاء عليها الشرعية الدولية بالرغم من علمهم بعدم شرعية القرار، إذ تجاوزت الجمعية العامة اختصاصها عندما أصدرت القرار، و بمجرد أن ارتكزت الدولة العبرية و تثبتت بمؤسساتها القوية كان و لابد من التخلص من القرار حتى لا يتم تنفيذ الشق الثاني من القرار و المتعلق بإنشاء الدولة الفلسطينية إلى جانب إسرائيل، و حتى التخلص من القرار تم بصفة ذكية، فالحرب العربية الإسرائيلية الأولى و تصريحات القادة العرب الذين رفضوا القرار، مثلوا حجة كافية لبطلان القرار بالنسبة لإسرائيل.

ثم صدر القرارين 242(1967) و 338(1973) يطالبان إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة (الضفة، غزة و القدس) و هذا لا يعني قرار التقسيم 181(1947)، بل أصبح الطرف الفلسطيني في موقف ضعيف، فإقليم الدولة الفلسطينية حسب القرارين غير الذي نص عليه القرار رقم 181، ثم في الأخير تم القضاء نهائيا على قرار التقسيم بمسار السلام بحيث لم يتم النص نهائيا على القرار رقم 181(1947).

لقد خلقت الجمعية العامة التي تمثل المجتمع الدولي نزاعا لم يعرف نهاية بعد مرور كل هذه الأعوام، و أما محاولة الفلسطينيين التمسك بهذا القرار للخروج من مأزق مسار السلام، فالأفضل أن لا يتمسكوا بقرار باطل و غير نافذ منذ أمد بعيد، فالقرار كان له هدفا واحدا لا غير و هو إنشاء دولة إسرائيل و قد انقضى تلقائيا بمجرد أن حقق الهدف الذي أنشئ من أجله .

ثانيا: إخفاق الجمعية العامة في فرض موقفها حول القضية الفلسطينية أثناء مسار السلام

مع بداية مسار السلام (مؤتمر مدريد للسلام 1991م) تم تهميش الأمم المتحدة كليا ليتم طردها تماما في تصريحات لمبادئ (Déclaration des principes d'Oslo) في (1993م) و الذي أصبحت الولايات المتحدة الوسيط الأول و الأخير في مسار السلام، و تم إبعاد كل قرارات المنظمة و كل قواعد القانون الدولي ليتم استبدالها بمفاوضات و مساومات ثنائية خاطئة بسبب اللامساواة بين الطرفين (فالطرف الفلسطيني يمثل الطرف الضعيف) و باعتبار الولايات المتحدة (الحليف المطلق لإسرائيل) و التي تلعب دور الحكم الحيادي في المفاوضات، فلا يمكن اعتبار طرد الأمم المتحدة من مسار السلام إلا لشيء واحد، و هو سمو القوة على القانون. [680]

حاولت الجمعية العامة بعد مجزرة الخليل (1994م) التي سقط فيها (29) فلسطينيا و (125) جريحا و ما تبعها من أعمال العنف، أن تفرض وجودها لتؤكد على دورها الفعال في مسار السلام، فأصدرت القرار رقم 84/50(1995/12/15) تطلب في القرار من الأمين العام بذل جهوده لإحلال السلام بمنطقة الشرق الأوسط، و استجاب الأمين العام لطلب الجمعية العامة فقدم تقريره إلى رئيس مجلس الأمن حول الحل السلمي للقضية الفلسطينية.

ـ من خلال تقرير الأمين العام يمكن إبداء الملاحظات التالية حول القرار84/50(1995):

- يتبين لنا أن الجمعية العامة عندما أصدرت القرار رقم 84/50(1995) تيقنت من أنه تم إبعادها و إقصائها من مسار السلام من جهة، و لكن تطالب من جهة أخرى، منحها دورا موسعا و أكثر فعالية في مسار السلام، و بالتالي تؤكد الجمعية العامة من خلال القرار بأنه يتضمن على القواعد الأساسية لإحلال السلام عن طريق حل شامل و عادل للقضية الفلسطينية، و بمفهوم المخالفة، فإن الحل العادل للقضية الفلسطينية يكمن في قرارات الجمعية العامة (في حضن الأمم المتحدة) و ليس في مسار السلام الذي أقصيت منه المنظمة و الذي يمثل الحل خارج نطاق المنظمة.
- كما نفهم من خلال موقف الممثل الفلسطيني عندما حمل الجمعية العامة المسؤولية الكاملة (باعتبارها تمثل المجتمع الدولي) عن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف فيها بأنه لا يجوز للجمعية العامة حتى بعد إقصائها من مسار السلام، أن تنسى تلك المسؤولية اتجاه الشعب الفلسطيني.
- كما نفهم أيضا من الفقرة (7) من القرار 84/50(1995) أن المنظمة لا تريد إقصائها مستقبلا من مسار السلام كما في السابق، و هو ما نفهمه من العبارة " إن الأمم المتحدة تؤكد على الأهمية بالنسبة لها كي تلعب دورا واسعا و أكثر فعالية خلال مسار السلام الحالي و في تنفيذ إعلان المبادئ"

[680] Michel Warschawski, l'ONU peut-elle sauver la Palestine ?, Op-cit, p 4 sur 5.

« Au paragraphe 7 de la résolution, l'assemblée générale met l'accent sur l'importance **pour** l'organisation des Nations Unies de jouer un rôle élargi et plus actif durant l'actuel processus de paix et dans la mise en œuvre de la déclaration des principes »

و هذا دليل على انه تم فعلا إقصاء المنظمة من مسار السلام لينحصر دورها في المسائل الإنسانية مثل تقديم المساعدات المالية و الاقتصادية و الاجتماعية و إغاثة اللاجئين مثلما جاء على لسان الممثل الفلسطيني أنه " يحيي" كل ما قامت به الأمم المتحدة من أجل الشعب الفلسطيني اقتصاديا، اجتماعيا و مسائل إغاثة اللاجئين، إلا أنه يأسف لعدم مشاركة الأمم المتحدة في مراقبة الانتخابات كما نصت علي ذلك الفقرة (7) من القرار، و هذا يعني أنه تم استبعاد المنظمة من المسائل السياسية و التي تتحكم فيها الأطراف القوية في مسار السلام (الولايات المتحدة و إسرائيل)، أما الأطراف الضعيفة في مسار السلام فهم الفلسطينيون و إلى جانبهم الأمم المتحدة، و تبقى مساهمة روسيا و الاتحاد الأوروبي في مسار السلام مساهمة شكلية لا غير.

استمرت الجمعية العامة في محاولاتها كي تلعب دورا **"فعالا و واسعا"** في مسار السلام مثلما طالبت بذلك في قراراتها السابق ذكرها، فأصدرت القرار رقم 42/54(1 ديسمبر 1999) و المتضمن التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، و تدعم الجمعية العامة مسار السلام و تشجع مبدأ "الأرض مقابل السلام" و المواصلة في المفاوضات على أساس القرارين 242، 338 لمجلس الأمن، و تذكر في (الفقرة 8 من القرار) بنفس المطالب للقرار السابق (84/50 15 ديسمبر 1995م) و المتضمن أيضا التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، أي أن الأمم المتحدة تولي اهتماما كبيرا في أن تلعب دورا " فعالا و واسعا" في مسار السلام، و تطلب من الأمين العام تقديم تقريره الخاص حول الحالة بفلسطين. [681]

و الأهم هو ما جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة و الرد للممثل الدائم الإسرائيلي بالأمم المتحدة حول قرار الجمعية العامة رقم 42/54(1999) و المتعلق بالتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، فقد أكد السفير الإسرائيلي بالأمم المتحدة أن بلاده صوتت ضد القرار 42/54(1999) كما صوتت دائما ضد القرارات التي تشبهه، و في هذه الفترة الحرجة من مسار السلام لا يجوز تفسير جواب الممثل الدائم لإسرائيل على أن دولته تقبل بشرعية تلك القرارات.

[681] Nation Unies, Assemblée générale, A/RES/54/42, Règlement pacifique de la question de la Palestine, 1 Décembre 1999.

تعتبر إسرائيل القرار المذكور غير حيادي و تدخل غير مبرر في مسائل هي في قلب المفاوضات الثنائية الإسرائيلية الفلسطينية، فالمفاوضات هي مباشرة بين الطرفين، و كلاهما متيقنان أن حل كل الخلافات لا يكون إلا في إطار مفاوضات تقوم على حسن النية، و لذلك ترى إسرائيل أن قرارات الجمعية العامة تضر بمسار السلام و تمنع أي تقدم في المفاوضات و تهدد تحقيق السلام العادل و الدائم، و لا تنتظر إسرائيل من الجمعية العامة سوى الدعم الثابت و النزيه للمفاوضات الجارية. [682]

- من خلال رد الممثل الدائم لإسرائيل في ملاحظاته الشفوية بتاريخ (11 سبتمبر 2000) و المرسلة إلى الأمين العام للأمم المتحدة نستخلص بعض الملاحظات التالية:

- تيقنت الجمعية العامة من أن إحلال السلام بالشرق الأوسط و تسوية القضية الفلسطينية خرج من بين يديها و سيتحقق خارج نطاقها، و هو ما جعلها تكرر طلبها (من خلال القرارات) حول الأهمية بالنسبة للأمم المتحدة في أن تلعب دورا "فعالا و واسعا" في مسار السلام.
- تعتبر إسرائيل قرارات الجمعية العامة غير شرعية، بل و تتهم الجمعية العامة بأن تدخلها سيعيق مسار السلام، لذلك تقرر إخراج المنظمة من عملية السلام.
- و هو ما يؤكد لنا مرة أخرى بأن مسار السلام تديره أطراف قوية (إسرائيل و أمريكا)، وتشارك فيه أطراف ضعيفة (الفلسطينيين و الأمم المتحدة) بمساهمة أطراف غير فعالة (روسيا و الاتحاد الأوروبي).

بعد تفحص قرار الجمعية العامة رقم 19/64(2 ديسمبر 2009) المتعلق بالتسوية السلمية للقضية الفلسطينية نلاحظ أن الجمعية العامة تراجعت عن مطالبها التي كانت تتضمنها قراراتها السابق ذكرها حول " الأهمية التي توليها الجمعية العامة في أن تلعب دورا فعالا و واسعا في مسار السلام"، فهذا القرار ليس كسابقيه، بل تشجع الجمعية العامة مسار السلام و خارطة الطريق الرباعية و المبادرة العربية للسلام و فقط، و تؤكد على ضرورة الوصول إلى حل سلمي للقضية الفلسطينية قلب النزاع الإسرائيلي العربي، و على ضرورة الاستمرار في المفاوضات للوصول إلى حل شامل و عادل للقضية الفلسطينية. [683]

---

[682] Nations Unies, Assemblée Générale – Conseil de sécurité, A/55/639-S/2000/1113, La situation au Moyen-Orient, Question de la Palestine, Rapport du secrétaire Général de l'ONU, 22 Novembre 2000.

[683] Nations Unies, Assemblée Générale, A/RES/64/19, règlement pacifique de la question de la Palestine , 2 Décembre 2009.

و بقراءة سريعة لمسار السلام [684] نلاحظ أننا لا نجد للأمم المتحدة "دورا فعالا وواسعا" كما كانت تطالب به للمشاركة في مسار السلام، بل سجل حضورها ضمن اللجنة الرباعية فقط، و ماعدا ذلك فكانت المفاوضات تدور بين الإسرائيليين و الفلسطينيين تحت الرعاية الخاصة للولايات المتحدة.

نختم بما توصل إليه بعض الباحثين في الموضوع، أن الجمعية العامة عندما أصدرت القرار رقم 181(1947) و القاضي بتقسيم فلسطين الواقعة تحت الانتداب إلى دولتين عربية و يهودية، لم تتصور أن هذا القرار سيدخل المنطقة في حروب متتالية لأكثر من (50) عاما، و بالتالي على منظمة الأمم المتحدة أن تضمن وصايتها على الأراضي المحتلة و نشر قوات دولية بكثافة مثل ما فعلته في المناطق الأخرى من العالم لضمان أمن الشعبين و المساهمة في تحقيق تسويات أخرى مثل "اتفاق جنيف" لإنشاء الدولة الفلسطينية مستقلة سياسيا و اقتصاديا إلى جانب إسرائيل.

أما مجلس الأمن، فمنذ اندلاع النزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك النزاع الإسرائيلي الفلسطيني بقي و ما زال غير فعال فهو عبارة عن " حكومة مديرين عالميين ذوي سلطة ضعيفة"

(Le conseil de sécurité reste un directoire du monde au pouvoir très fragile)

ينحصر جدول أعماله في النزاعات التي تمس مصالح الأعضاء الدائمون فيه، و يجعل حق الاعتراض فيه استحالة إدانة أو التدخل في أي حرب يكون أحد الأعضاء الدائمون مشاركا فيها، فلا ننسى الممارسة المفرطة للولايات المتحدة في حق الاعتراض لصالح إسرائيل، و هذا يأخذنا للقول بضرورة الإسراع في القيام بإصلاحات بمجلس الأمن. [685]

---

[684] Le processus de paix israélo-palestinien comprend :

1- Conférence de Madrid (1991) – [ISR, USA, Pays arabes et Palestinien, URSS]
2- Accords d'Oslo (1993) – [ISR, USA, OLP]
3- Accord de Wye plantation (1998) – [ISR, USA, EGY, JOR, PALES, UE, RUS]
4- Sommet de Camp David (2000) – [ISR, USA, PALES
5- Discussion de paix à Paris (2000) – [ISR, USA, PALES, FR]
6- Sommet de Taba (2001) – [ISR, USA, PALES]
7- Nouvelles tentatives :
   - Le Quartette propose la feuille de route [USA, RUSSIE, UE, **ONU**]
   - La ligue arabe propose « Le retrait aux frontières de 1967 contre la paix »
   - Assemblée non officielle de personnalités politiques réunies à Genève [Initiative de Genève]
   - Plan de désengagement (2005), Disposition unilatérale israélienne de se retirer de Gaza et destruction des colonies juives et construction du Mur de séparation.

[685] Maher Sharif, Un siècle d'histoire, Comment comprendre la persistance du conflit arabo-israélien, Op-cit, p 268, 269.

ـ لا يمكن التسليم بالقول بأن الجمعية العامة التي أصدرت القرار رقم 181(1947) و التي كانت الأغلبية فيها آنذاك تخضع للغرب، بأنها أصدرت القرار اعتباطيا أو أنها لم تقدر عواقب القرار، فقد تبين لنا من خلال الدراسة السابقة كيف أن الولايات المتحدة أوجدت الأمم المتحدة (بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، و بتزكية من الدول المنتصرة في الحرب على النازية بفضل تدخل الولايات المتحدة)، لتجعل منها وسيلة تحمي و تحافظ على مصالحها بالعالم، و الدليل هو و كما سبقت الإشارة إليه، هو أن ميثاق الأمم المتحدة أخذ و استنبط من دستور الولايات المتحدة.

أما القول بضرورة القيام بإصلاحات بمجلس الأمن بهدف حل مشكلة الفيتو فهذا غير صحيح، فزيادة الأعضاء الدائمون ستزيد من تعقيدات الفيتو، فتصبح هناك دول أخرى تلعب دورا في المساهمة في شلل مجلس الأمن، هذا من جهة، و من جهة أخرى ستبقى الدول العظمى و على رأسها الولايات المتحدة المسيطرة على مجلس الأمن، تدخل في مساومات مع هذه الدول التي اكتسبت العضوية الدائمة بفعل الإصلاحات، و يبقى الإشكال نفسه، لذلك مرت أكثر من (20) عاما على المطالبة بالقيام بهذه الإصلاحات و لم يتحقق أي شيء.

لا يتعلق المشكل بفرض قيود على ممارسة حق الاعتراض أو زيادة عدد الأعضاء الدائمون بالمجلس، إنما يكمن المشكل في جعل مجلس الأمن وسيلة بين يدي من يملك قوة اتخاذ القرار على الساحة الدولية، و حاليا و منذ انهيار المعسكر الشرقي، تنفرد الولايات المتحدة بهذه القوة ليستفيد منها حلفائها و خاصة الحليف المطلق لهل و هي إسرائيل.

ـ و هل يمكن القول بأن العكس هو الصحيح؟

أي أن إسرائيل قد خططت منذ عقود لتنفرد بقوة اتخاذ القرار على الساحة الدولية و تجعل من الولايات المتحدة وسيلة بين يديها خدمة لمصالحها مثل ما تجعل الولايات المتحدة الأمم المتحدة وسيلة تخدم مصالحها الخاصة، و أن من المفارقات أن تبدي إسرائيل معارضتها للأمم المتحدة.

إن مسار السلام و الذي بدأ بمؤتمر مدريد (1991م) همش كليا الأمم المتحدة و ليتم إقصاؤها نهائيا في اتفاقيات أوسلو تحت الوساطة الأمريكية للخوض في مفاوضات ثنائية غير متكافئة الأطراف .

المطلب الثاني: القبول بالسلام الإسرائيلي أم خيار المقاومة المسلحة

تطرقت في المبحث السابق إلى المفاوضات الإسرائيلية العربية التي استهدفت وضع حد نهائي للنزاع الإسرائيلي العربي و الوصول إلى حل عادل و شامل للمشكلة الفلسطينية، و رأينا كيف أن مسار السلام الذي انطلق في مدريد (1991م) و تلته عدة مؤتمرات للسلام و جولات عديدة للمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية لم تأت بالنتيجة المنتظرة من عملية السلام، فبعد أكثر من (24) عاما وصل مسار السلام إلى مأزق و لم يحقق أهدافه إلا فيما يتعلق بتأسيس نظام الحكم الذاتي في الأراضي الفلسطينية المحتلة دون الوصول إلى قيام الدولة الفلسطينية مستقلة و ذات حدود محددة و آمنة إلى جانب إسرائيل كما نص عليها القرار رقم 181(1947) للجمعية العامة.

و بعد ما عرضت في المطلب السابق إلى إخفاق الأمم المتحدة في مهمتها " حل القضية الفلسطينية " على مستوى مجلس الأمن ثم الجمعية العامة، فلم يبق للفلسطينيين سوى القبول بالسلام الإسرائيلي المفروض، و نعني بذلك الإجابة على السؤال البسيط الذي طرح سابقا و ما زال يطرح اليوم

ـ ما ذا تريد إسرائيل؟

أحاول في هذا المطلب التطرق إلى السلام حسب المنظور الإسرائيلي مع الدول العربية و الفلسطينيين (الفرع الأول) ثم أعرض إلى خيار المقاومة بكل أشكالها لتحرير أرض فلسطين المحتلة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: السلام الإسرائيلي المفروض " سلام أم مقايضة "

يعترف القادة الصهاينة بأن اغتصابهم أرض فلسطين لإنشاء دولتهم فوق أرض مغتصبة لا تجعل العرب عامة و الفلسطينيين على الأخص يقبلون وجودهم و لا الاعتراف بدولتهم. [686]

[686] Dans un entretien entre « Nahum Goldman » ancien président du congrès juif et de l'organisation sioniste mondiale avec le premier ministre israélien de l'époque « D. Ben Gourion », N. Goldman s'interroge :
« Pourquoi les arabes voudrait-ils la paix ? Si j'étais un dirigeant arabe jamais je ne m'entendrais avec Israël, cela est tout à fait normal, nous leurs avons pris leur pays, il est vrais que dieu nous l'avait promis, mais qu'est ce que cela peut bien leurs faire ? Notre dieu n'est pas le leur, nous somme venus d'Israël c'est certains mais il y a deux milles ans, et puis qu'ont-ils à avoir ?, il y a eu l'antisémitisme, les Nazis, Hitler, Auschwitz, mais est ce leur faute ? Ils ne voient qu'une chose : Nous sommes et nous leur avons volé leur pays, pourquoi faudrait-ils qu'ils acceptent ? » *
* Saad Eddine Chazly, L'option militaire arabe, Op-cit, p 149, 250.

- و لذلك منذ بداية المفاوضات السلام الإسرائيلية العربية و الإسرائيلية الفلسطينية، كانت قاعدة التفاوض على أساس سلام مقابل أرض مغتصبة، أو بعبارة أصح كما يعترف بذلك القادة الصهاينة (أرض مسروقة - Une terre volée) تم خلق فوقها "دولة إسرائيل" و أراضي عربية و فلسطينية محتلة تمت مقايضتها مقابل سلام من خلال اتفاقيات السلام الإسرائيلية العربية و الإسرائيلية الفلسطينية.

و لهذا السبب يرى بعض المختصين في النزاع الإسرائيلي العربي ، و منهم الجنرال المصري " S. E. Chazly" بأن النزاع هو بين شعبين يطالبان بأرض واحدة و يحاول كل شعب إثبات أحقيته بالأرض عن طريق جذوره التاريخية و الدينية معا، و لهذا السبب فالتسوية لن تكون إلا عن طريق انتصار شعب مقابل انهزام الشعب الآخر، و إلى حد الآن لم ينتصر أي شعب على الآخر، فقد انتصرت إسرائيل في بعض المعارك مثل العرب، لكن الحرب ما زالت مستمرة و قد تطول إلى عدة أجيال في المستقبل .

إن إسرائيل صادقة في حديثها عن دخولها في مفاوضات مع العرب و الفلسطينيين، و لكن هذا لا يعني بأنها صادقة في إرادتها للوصول إلى تسوية دائمة للنزاع، ذلك أن المفاوضات تنزع فتيل الوضع المتفجر بالشرق الأوسط و خاصة بفلسطين، و يمكن تعطيل المفاوضات إلى (20) عاما و أكثر (و فعلا تحقق ما تنبأ به الكاتب حيث وصل مسار السلام إلى مأزق لا مخرج منه سوى انفجار الوضع من جديد)، و تعمل إسرائيل على تعطيل المفاوضات لأن الأرض تحت قبضتها، و كلما طالت المفاوضات يستبعد خيار الحل العسكري و يتم التشبث بالحل السياسي الإسرائيلي المفروض. [687]

- يرى بعض المحللين لأصل النزاع الإسرائيلي العربي و الإسرائيلي الفلسطيني، أنه يمس بأربع ملفات أساسية و المعروفة و هي الأرض، عودة اللاجئين، الاعتراف بإسرائيل و المياه، و نحن نعلم أن هذا العنصر الرابع السبب في النزاع في المنطقة يمكن لإسرائيل أن تجد له حلا، فهي تملك من المال ما يمكنها من إبرام اتفاقيات مع جيرانها العرب لحل المشكلة، و تزويدها بالمياه الضرورية لحياة الدولة العبرية مثلما توجد عقود دولية لبيع النفط، الكهرباء و مواد إستراتيجية أخرى، فيمكن بيع المياه لإسرائيل و هي تملك من الأموال ما يكفيها لتسديد المبالغ ألازمة.

و لهذا السبب، أوافق رأي المحلل السياسي بجامعة القدس الإسرائيلي "Raphaël Israeli " و العضو بلجنة إدارة مركز الأبحاث السياسية "Ariel " حين يقول أنه لابد من حل المشكل المتعلق باعتراف العرب بالدولة اليهودية و تقبلها قبل أن ننتقل إلى حل المشاكل الأخرى مثل الأرض، اللاجئين و المياه،

687 Saad Eddine Chazly, L'option militaire arabe, Op-cit, p 251.

و بعبارة أخرى، على إسرائيل أن تبحث على السلام مع العرب قبل البحث في مسائل أخرى، و هو ما يجعلنا أمام السؤال المتعلق :

- *ماذا تريد إسرائيل* *« Que veut Israël ? »*

تريد إسرائيل في البداية السلام مع كل العرب دون استثناء و السلام لا يكون إلا باعتراف هذه الدول "بالدولة الإسرائيلية"، إذا لماذا تعمل إسرائيل على إطالة المفاوضات و إعاقتها؟
لأن إسرائيل تريد سلاما إسرائيليا مفروضا على العرب حسب رؤيتها، فإن كان العرب يريدون سلاما دائما بالمنطقة، فإسرائيل تريد سلاما مؤقتا إلى حين تحقيق الهدف النهائي و المتمثل في قيام الدولة الإسرائيلية من النيل إلى الفرات و التي حضر لها الأجداد و هي الآن في طور التحقيق.

- يملك اليهود المال الذي يمكنهم من شراء كل شيء، ما عدا " السلام" و هذه الحقيقة تعرفها إسرائيل جيدا، لذلك فهي تسعى إلى عملية أخرى يمكنها من خلالها أن تفرض بها السلام على الطريقة اليهودية، و هي عملية المقايضة (Le troc) أي مقايضة السلام مقابل الأرض ، عبارة قديمة طرحت فوق طاولة المفاوضات بين إسرائيل و العرب و مع الفلسطينيين، و عملت إسرائيل على استبعاد كل تسوية سياسية (مسار السلام، مشاريع السلام المقترحة منذ عقود) كي لا يبقى للعرب و الفلسطينيين سوى " الاعتراف بإسرائيل مقابل استرجاع الأراضي العربية المحتلة" .

أولا: السلام الإسرائيلي المفروض على مصر

- إن الحديث عن سلام إسرائيلي مؤقت و مفروض على الدول العربية و على الفلسطينيين يذكرنا بمعاهدة السلام الإسرائيلية المصرية " Camp David 1979"، هو سلام مؤقت قايضته إسرائيل مع مصر، أي استرجاع سيناء مقابل سلام مع مصر، إلا أن عبارة المقايضة لا تنطبق على هذه العملية و لا على غيرها، فالمقايضة تنطبق عليها شروط عقد البيع، فلابد لطرفي العقد أن يكونا مالكين للشيئين حتى يتم استبدالهما، و إسرائيل لا تملك سيناء بل " سرقتها" حسب المصطلح الذي يستخدمه القادة الصهاينة أنفسهم، و لذلك تعتبر معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية (1979م) هي معاهدة سلام إسرائيلي مفروض على مصر و مؤقتا .

حسب تصريحات الصحفي اليهودي" Oded Yinon" بجريدة " Kivonim" و هو جهز الإعلام للمنظمة الصهيونية العالمية، حيث كتب يقول أن الهدف المستقبلي لإسرائيل هو استرجاع سيناء و الذي تمنع اتفاقية " Camp David 1979" من تحقيقه، فقد ضيعت إسرائيل سيناء الغنية بالنفط و

الموارد الطبيعية بعد زيارة السادات و إبرام اتفاقية السلام في (1979)، كما أن الحالة الاقتصادية بمصر و طبيعة نظامها و سياستها سيؤدي إلى حالة تقتضي تدخل إسرائيل، و بسبب النزاعات الداخلية لن تمثل أي خطر حقيقي على إسرائيل و لا تحتاج هذه الأخيرة إلى أكثر من (24) ساعة كي يعود الوضع إلى ما كان عليه بعد حرب (1967م)، و قد اختفت الخرافة المصرية "زعيمة الأمة العربية" و قد فقدت (50%) من قدراتها، يمكن لمصر أن تستفيد من سيناء و لكن لمدة قصيرة، و بسبب المواجهة بين المسلمين و المسيحيين المصريين، يمكن تقسيم مصر إلى مقاطعات جغرافية متميزة و هو هدفنا في المستقبل، و بمجرد تجزئة مصر و حرمانها من سلطة مركزية، فإن الدول العربية المتبقية ستعرف نفس المصير مثل ليبيا، السودان و دول عربية أخرى. [688]

- بعد مرور حوالي ثلاث عقود على مخطط " Plan Yinon" تعيش منطقة الشرق الأوسط "الربيع العربي" تنفيذا للمخطط الصهيوني" Yinon" و ما ينطبق على معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية (Camp David 1979)، ينطبق على معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية (Wadi Araba 1994) و اتفاقيات السلام الإسرائيلية الفلسطينية (Oslo 1993).

- و لكن لماذا لم تنجح إسرائيل في فرض السلام على سوريا أو بالأحرى في مقايضة السلام بالجولان بالرغم من المفاوضات الإسرائيلية السورية و التي لم تنته بأي اتفاق بينهم؟

ثانيا: السلام الإسرائيلي المفروض على سوريا

نعلم أن بريطانيا رسمت الخط الحدودي بين كل من سوريا و فلسطين في (1923م) على أساس أن مرتفعات الجولان تقع ضمن الإقليم السوري الواقع تحت الانتداب الفرنسي، و تبقى منابع المياه في الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت الانتداب البريطاني (و قد حرست بريطانيا على ذلك كي تهيئ الظروف لخلق الوطن القومي اليهودي بعد وعد بلفور 1917م) و بالتالي حرست بريطانيا على أن يبقى نهر الأردن و اليرموك داخل الحدود الفلسطينية، و أثناء الحرب العربية الإسرائيلية الأولى (1948م) اجتاحت القوات السورية الحدود (1923م) لتحتل مناطق فلسطينية، و لم تنسحب منها إلا بعد إبرام معاهدات الهدنة مع إسرائيل (1949م)، و تم خلق منطقة منزوعة السلاح تتمركز فيها قوات الأمم المتحدة، و مع بداية (1951م) اندلعت مواجهات بين الجيش السوري و الجيش الإسرائيلي الذي كانت له المبادرة في تلك الحرب، و كان هدف إسرائيل هو الاستحواذ شيئا فشيئا على المزيد من الأراضي من المنطقة المنزوعة السلاح و هو ما عرف (La guerre des pouces) و التي استمرت حتى (1967م) حيث استطاعت إسرائيل أن تحتل (50كلم) من المنطقة المنزوعة السلاح، بينما لم تستطع

[688] Saad Eddine Chazly, L'option militaire arabe, Op-cit, p 252.

سوريا أن تحتل سوى (16كلم) إلى غاية حرب (1967م) حيث سقط كل الجولان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

و لهذا السبب، في كل مرة تجلس كل من سوريا و إسرائيل على طاولة المفاوضات فتطالب سوريا بانسحاب إسرائيل من كل الأراضي المحتلة في (1967م) و تعارضها إسرائيل على أساس أن هذه الأراضي لا تملكها سوريا كلها بحيث كان البعض منها يقع بفلسطين ضمن حدود (1923م)، و يتساءل الإسرائيليون: ـ لماذا تطالب سوريا بسيادتها على هذه الأقاليم لأنها احتلتها لمدة (18) عاما أي من (1923 إلى 1951م) و لا تطالب بها إسرائيل و قد احتلتها لمدة أربع عقود كاملة أو أكثر؟

هذا هو السبب في فشل المفاوضات الإسرائيلية السورية، و بقيت سوريا ثابتة على موقفها و المتعلق بالانسحاب الكلي لإسرائيل من الأراضي المحتلة في (1967م)، أما إسرائيل تشبثت بموقفها و المتعلق بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها طبقا لحدود (1923م) و التي رسمتها القوات البريطانية و الفرنسية المنتدبة. [689]

- في غياب سلام إسرائيلي مفروض و مؤقت مع سوريا، لجأت إسرائيل إلى تنفيذ مخططها المعروف بمخطط" Plan Yinon" [690] و الذي يستهدف تجزئة كل الدول العربية دون استثناء، على أسس عرقية أو دينية و قد بدأ تنفيذ المخطط و اليوم تعيش سوريا حربا أهلية بين شد و مد و تدخل القوى الأجنبية في الأزمة السورية، و قد ثبت النظام السوري و لم يسقط مثل ما حدث في الدول العربية (تونس، مصر، اليمن، ليبيا، تقسيم السودان إلى سودان شمال و آخر جنوب بيد المسيحيين ...) بفضل تدخل روسيا، فكان لابد من تفعيل مخطط ثاني يدعم الأول (الدولة الإسلامية في العراق و الشام، أو ما يعرف بمصطلح " داعش ") ليتم فعلا تنفيذ المخطط الصهيوني المتمثل في تجزئة منطقة الشرق الأوسط إلى إمارات تحت الرعاية الأمريكية اليهودية.

و في ظل الأوضاع الراهنة التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط و استمرار عاصفة " الربيع العربي " و بعد فشل الولايات المتحدة في الإطاحة بالنظام السوري " B. Assad"، عادت الصحافة الأمريكية و على رأسها " Washington Post" بإعادة النظر في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط عامة و في سوريا على الأخص، فأصبحت الشكوك تحيط حول الجرائم التي نسبت إلى النظام السوري خلال

689 Subhi Hadidi, l'ultime marchandage, Syrie/Israël, Le Nouvel Afrique Asie, N° 125 Février 2000, p 36.

690 voir le plan Oded Yinon dans l'ouvrage de « S.E. Chazly, l'option militaire arabe » p 252-254.

الثلاث سنوات الأخيرة، و حول التهديدات المتصاعدة ضد الولايات المتحدة و المنسوبة إلى تنظيم "القاعدة" ، و من خلال هذا الموقف الجديد للرأي العام الأمريكي (فيفري 2014م) يفهم بأنه تم إبرام اتفاق سري بين كل من واشنطن و موسكو حول الشرق الأوسط (فهو سلام إسرائيلي مفروض من خلال الولايات المتحدة القائمة بالتنفيذ لكل المخططات الإسرائيلية بمنطقة الشرق الأوسط).

تضمن الاتفاق عن تخلي الولايات المتحدة عن قسم من التأثير الغربي بمنطقة الشرق الأوسط في مقابل ضمان روسي لحماية "دولة إسرائيل"، كما تضمن الاتفاق (2013م) على أنه بمجرد أن يتم استقرار سوريا، سينعقد مؤتمر بموسكو حول سلام شامل بين إسرائيل و جيرانها العرب، فالولايات المتحدة تعلم أن سوريا ترفض رفضا مطلقا التفاوض حول سلام منفرد مع إسرائيل دون حل القضية الفلسطينية، كما أن إسرائيل لا تستطيع التفاوض مع الفلسطينيين بسبب انقساماتهم، إلا في حالة ما إذا أقنعتهم سوريا بقبول رأي أغلبية الفلسطينيين، و هنا فقط ستنسحب إسرائيل إلى حدود (1967م) و سيتم دمج الأراضي الفلسطينية مع الأردن لتتشكل الدولة الفلسطينية النهائية و يكون الحكم فيها بين يدي الإخوان المسلمين و سيتم إرجاع الجولان السوري إلى سوريا مقابل بحيرة "طبريا" التي تبقى بين يدي إسرائيل، و تصبح سوريا الضامنة لاحترام الاتفاقيات من الطرف الأردني الفلسطيني. [691]

ثالثا: السلام الإسرائيلي المفروض على الأردن

أن السلام الإسرائيلي المفروض على الأردن نال قسطا في مخطط " Plan Yinon" في الثمانينات فهو يرى بأن الأردن يمثل هدفا إستراتيجيا و مباشرا، و لن يشكل الأردن تهديدا لإسرائيل بعد تجزئته و نهاية حكم الهاشميين و تحويل السلطة إلى الأغلبية الفلسطينية، و هذا يحل مشكل تأمين الجبهة الشرقية لدولة إسرائيل ذات الكثافة السكانية العربية، و لبلوغ الهدف، لابد من تهجير العرب نحو الشرق في ظروف سلمية أو جراء حرب و تجميد نموهم الاقتصادي و الديموغرافي لضمان التحولات المستقبلية (تجزئة الوطن العربي). [692]

بعد مرور عقد من الزمن على المخطط الصهيوني ، أبرمت معاهدة السلام بين إسرائيل و الأردن (1994م) و هي المعاهدة الثانية بعد معاهدة "Camp David " مع مصر، و مثل سابقتها فهي معاهدة سلام مؤقتة، إذ أن التخطيط الصهيوني للسلام المؤقت مع الأردن بدأ يظهر من خلال الاتفاق السري بين واشنطن و موسكو حول الشرق الأوسط السابق ذكره، فمفاوضات السلام الإسرائيلية الأردنية التي تمت

---

[691] Thierry Meyssan, Quelle stratégie Etas Uniène au Proche-Orient ?, Réseau Voltaire Damas, 10 Février 2014, P 3, 4 sur 7.
www.voltairenet.org/article182037.html. Vue le 11/06/2014

[692] Saad Eddine Chazly, L'option militaire arabe, Op-cit, p 253.

في عمان (2 فيفري 2014م) في سرية تامة و في جولات مغلقة، أكد الأردن فيها على موقفه المتعلق بالتسوية النهائية للقضية الفلسطينية وفقا لمطالب سبعة تتمثل في :

- الاعتراف بدولتين عادلتين و دائمتين
- احترام القانون الدولي و المبادئ العربية
- الأخذ بعين الاعتبار المصالح الأردنية الحيوية
- إعلان القدس الشرقية عاصمة
- التعويض
- حماية الأماكن المقدسة
- المساواة في الحقوق مهما كانت ديانات المواطنين في كل من الدولتين.

حاول الأردن حماية مصالحه و في نفس الوقت فهو لا يستطيع رفض تسوية الكبار (و نعني به السلام الإسرائيلي المفروض) لحل القضية الفلسطينية، فلا ننسى أن الأردن أنشأته بريطانيا العظمى لحل المشكل الفلسطيني منذ البداية، و لذلك أوضح الأردن أن الملك على استعداد لدمج (03) ملايين من الفلسطينيين يعيشون فوق أرضه و يمنحهم المواطنة بدون أي شروط مع (04) ملايين فلسطيني الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة في إطار دولة فدرالية.

و بمعنى آخر العودة إلى ما قبل (1967م) عندما كان الأردن يمثل الفلسطينيين (و ليس منظمة التحرير الفلسطينية) و كانت الضفة الغربية و القدس تحت دائرة اختصاصه، و في مقابل هذه الدولة الفدرالية، طالب الملك الأردني بإعانة مالية قدرها من (16 - 20) مليارا دولار لتمويل الحقوق الاجتماعية (07 ملايين فلسطيني).[693]

- ليس أمام الأردن خيارا آخر سوى القبول بهذا الحل و إلا سيتم تنفيذ مخطط " Plan Yinon" و الذي يقضي باختفاء الحكم الهاشمي و تحويل الحكم إلى الأغلبية الفلسطينية من الإخوان المسلمين بالأردن بعد مرور " عاصفة الربيع العربي" على الأردن.

رابعا: دولة فلسطينية حسب الرؤية الإسرائيلية

- بعد مرور ربع قرن على مؤتمر السلام بمدريد (1991م) و الذي كان بداية لانطلاق مسار السلام بالشرق الأوسط و هو اليوم في مأزق و لم ترى الدولة الفلسطينية النور بعد، و الظاهر أن السبب هو تعنت إسرائيل حول مسألة الأرض، اللاجئين، المياه و خاصة القدس، فظهر في هذه الفترة تيار يجرم النظام الصهيوني و يحمله مسؤولية إخفاق مسار السلام، و هذا التيار كان موجودا منذ اندلاع النزاع

[693] Thierry Meyssan, Quelle stratégie états -uniènne au Proche-Orient ?, Op-cit, p 5, 7 sur 7.

الإسرائيلي العربي، و لكن الجديد فيه هو أن هذا التيار أصبح يتكون من مجموعة محللين سياسيين، صحفيين و مختصين في النزاع من " اليهود " يعارضون النظام الصهيوني و ينادون بإنقاذ الدولة الإسرائيلية و ليس إنقاذ الدولة الصهيونية و التي ستؤدي إلى دمار إسرائيل.

و من هؤلاء من يتهم الصهيونية بأنها تسرق الهوية اليهودية، فظهرت في هذا الاتجاه عدة كتب تفضح النظام الصهيوني و تظهر الوجه الآخر لإسرائيل، و يذهب البعض الآخر في كتبهم لإظهار أن إسرائيل فعلا منقسمة إلى فئة الصهاينة المعارضين للسلام و فئة اليهود المؤيدين للسلام مع العرب، و أن فئة الصهاينة هم منتهكو حقوق الإنسان بفلسطين، و هم أيضا من احتلوا الأراضي الفلسطينية و الأكثر من ذلك، فهم من يعارضون مسار السلام و قيام الدولة الفلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. [694]

و بالتالي سأقسم هذا الشق من البحث إلى جزأين، أبحث في الجزء الأول السلام الصهيوني مع الفلسطينيين، و في الجزء الثاني أعرض إلى السلام الإسرائيلي المعارض للسلام الصهيوني.

1. السلام الصهيوني المفروض على الفلسطينيين

تضمن المخطط الصهيوني " Plan Yinon" فيما يتعلق بالجانب الفلسطيني هو الرفض التام لأي حكم ذاتي للفلسطينيين، فهو سيعيق مسألة التفرقة بين الشعبين و هو الشرط الأساسي لتعايش سلمي حقيقي، فعلى الفلسطينيين أن يعلموا جيدا أن لا يكون لهم وطن إلا في الأردن، و لن يعرف الفلسطينيون الأمان إلا في حالة اعترافهم بالسيادة اليهودية بين البحر و نهر الأردن، و باعتبار أن إسرائيل دولة نووية فلا يعقل أن يعيش ثلاثة أرباع سكانها على ساحل معرض للخطر، لذلك بات من الحيوي تشتيت هؤلاء السكان على كل من يهودا، سامرا و الجليل، و إلا سيعرف اليهود نفس مصير الصليبيين، و ستضيع البلاد من بين أيديهم، فمن الضروري العمل على تنمية الاقتصاد و الزيادة الديموغرافية و السيطرة على مياه المنطقة و إعمار المناطق الخالية من اليهود. [695]

- نفهم مما سبق بأن السياسة الصهيونية للسلام مع الفلسطينيين هي سياسة تهدف إلى
" ترحيل السكان الفلسطينيين نحو الأردن"

[694] Dans ce contexte je cite l'ouvrage de Martine Gozlane, « Israël contre Israël », Journaliste juive et sioniste qui démontre les arcanes du conflit judéo-juif et raconte « la désunion sacrée » des deux Israël.
Martine Gozlane, Israël contre Israël, L'autre menace, l'Archipel, 2012, Paris, 246 Pages.

[695] Saad Eddine Chazly, L'option militaire arabe, Op-cit, p 254.

(Le transfert de la population palestinienne vers la Jordanie) و الذي يعتبره الصهاينة الوطن الوحيد للفلسطينيين، و سينفذ الترحيل بأي طريقة كانت الحرب، الإبادة و التطهير العرقي، إرغام الفلسطينيين لبيع ممتلكاتهم أو حصارهم في سجن مفتوح مثل غزة، و لن يتردد القادة الصهاينة في استخدام أبغض الوسائل لترحيل شعب بأكمله، حتى و لو اقتضى الأمر العودة إلى الوسائل التي استخدمها النازيون ضد الشعب اليهودي .

تتشكل الحركة الصهيونية بدولة إسرائيل من اليمين المتطرف اليهودي و الإسرائيلي مثل حزب "الليكود Likoud" العنصري و المعادي للعرب و المسلمين و الفلسطينيين و ضد " اليهود الخائنين"، هؤلاء اليهود الذين يبلغون عن العنف الذي يمارسه اليمين المتطرف بالأراضي المحتلة منذ سنوات، و يساندون الفلسطينيين في مطالبهم المتعلقة بقيام الدولة الفلسطينية تعيش إلى جانب إسرائيل بسلام.

و قد ظهرت "حرب اليهود ضد اليهود " عند مقتل الوزير الأول الإسرائيلي "I. Rabbin " في (1995م)، و هو الذي وقع على اتفاقيات " Oslo" للسلام في (1993م)، فتم اغتياله من طرف يهودي من اليمين المتطرف بحجة أنه أرد مقايضة الأرض مقابل السلام مع الفلسطينيين، و مباشرة بعد اتفاقيات السلام، تشكل حلف صهيوني مضاد له من "A. Sharon, B. Netanyahu " و اتهموه بأنه باع إسرائيل كما تباع أي سلعة بالأسواق.

يطبق اليمين المتطرف بإسرائيل الاديولوجية كما تسمى بالعبرية " Goush Emounim - " أي ("Le bloc de la Foi) و الذي أدى إلى احتلال الأراضي العربية و الفلسطينية في (1967م)، فصرحوا بأن كل البلاد لليهود و لا يمكن اقتسامها مع الغير، فلا يوجد أي إقليم للعرب و لا توجد أي أرض، و استمر اليمين المتطرف في تطبيق سياسة العنف، الاغتيالات السياسية، فالمتطرفون لا يترددون حتى في إطلاق النار على إخوانهم اليهود في حالة ما إذا تم إرغامهم إلى إخلاء المستوطنات بغزة أو بالضفة الغربية.

و قد ثبت تورط اليمين المتطرف في مجزرة " Sabra et Chatila" إذ كان " A. Sharon" على رأس وزارة الدفاع الإسرائيلية و بعد التحقيق، اضطر إلى تقديم استقالته، كما تضم الحركة الصهيونية المتطرفة تنظيم "Kach " الفاشي العنصري الذي ينادي بترحيل الفلسطينيين و يبيح كل أعمال العنف ضدهم، و قد كان ضمن أعضاء البرلمان الإسرائيلي، ثم تم منعه فيما بعد. [696]

- و ماذا عن اليسار الصهيوني؟

- و هل يمكن القول بأنها حركة معارضة أو أقل احتلالا من اليمين الصهيوني؟

[696] Martine Gozlane, Israël contre Israël, L'autre menace, Op-cit, p 11 – 16.

يصرح اليسار الصهيوني بأنه يؤيد السلام مع الفلسطينيين و يقتنع بدولة إسرائيل في حدود (1967م) دون التخلي عن(أسطورة الأرض التوراتية - Le mythe de la terre biblique)، لكن المواقع التوراتية الأسطورية تقع في القدس، بيت لحم و الخليل، أي في الضفة الغربية، و لذلك يعتبر اليسار الصهيوني و الذي يصرح بعدم موافقته على احتلال الضفة الغربية في تناقض كبير مع نفسه.
و الدليل هو أن الوزير الأول الإسرائيلي و الذي اغتالته اليمين المتطرف "I. Rabbin " و هو من اليسار الصهيوني و صاحب اتفاقيات " Oslo" لم يمس و لو مستوطنة واحدة.

و يعلق المؤرخ اليهودي " Shlomo Sand" في حديثه عن التمييز بين اليمين الصهيوني و اليسار الصهيوني بقوله:
" إن الفارق الرئيسي بين اليمين و اليسار الصهيوني هو أنه بالنسبة لليمين الصهيوني إلهه لم يمت، أما بالنسبة لليسار الصهيوني فإن إلهه مات و لكن قبل أن يموت وعدهم بأرض إسرائيل". [697]
يكمن الخلاف بين إسرائيل و الفلسطينيين حول نقطتين أساسيتين و هي الأرض و اللاجئون.

أ ـ الأرض مقابل السلام حسب المنظور الصهيوني

ظهرت رغبة تأسيس (إسرائيل الكبير - Le grand Israël – Eretz Israël) لدى القادة الصهاينة بمجرد الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في (1948م)، فحاولت هذه الأخيرة الاستحواذ على الأراضي شيئا فشيئا لتوسيع مساحاتها عن طريق الحروب الإسرائيلية العربية، بينما كان اللاجئون الفلسطينيون منذ (1949م) يحاولون و بكل عفوية الدخول إلى إسرائيل لزراعة أراضيهم أو زيارة أهليهم الذين بقوا خلف خطوط الهدنة (1949م).

تمكنت الدولة الصهيونية من احتلال كل فلسطين التي كانت تحت الانتداب و مناطق عربية مجاورة، و قد رفضت إسرائيل إخلاء المناطق المحتلة بالرغم من إدانة المجتمع الدولي عن طريق قرارات الأمم المتحدة و حتى المقاومة الفلسطينية التي بدأت تنظم تحت رئاسة منظمة التحرير الفلسطيني (OLP) لم تجعل إسرائيل تستجيب لمطالب المجتمع الدولي، و بقيت تطبق سياستها التوسعية، و حتى حرب (1973م) و التي بدأت لصالح العرب، انقلبت لصالح إسرائيل و التي استطاعت أن تنظم هجوم مضاد

[697] Shlomo Sand, La gauche sioniste n’a jamais été moins colonialiste que la droite, propos recueillis par Catherine Goueset, l’express, publié le 22/01/2013 à 8H 28 ?, mise à jour, le 24/01/2013 p 1 – 3 sur 6 .
http://www.lexpress.fr/actualité/midle/proche-moyen-orient/shlomo... Vue le 28/06/2014.

لتكون نتائج الحرب لصالحها، و إن كانت قد قايضت سيناء مع سلام مصري (اتفاقيات السلام 1979م) فقد أعلنت عن ضم الجولان و الأراضي الفلسطينية المحتلة الأخرى. [698]

أصبحت إسرائيل مع " حق البقاء" تحتل سياستها الخارجية كل مظاهر السياسة الداخلية و تسعى لقبولها ضمن الحدود التي احتلتها بالقوة، و تطالب بمساعدات خارجية لتحسين وضعا الاقتصادي و تمويل الجيش و مساندة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل و الوصول إلى الطرق المائية في المنطقة لأنها مسألة حيوية بالنسبة لها، و عملت على منع عودة اللاجئين إلى ديارهم و إدماجهم ضمن الدول التي استقبلتهم.

هذا هو السلام الصهيوني الذي عبر عنه القادة الصهاينة مثل "Ben Gourion " الذي صرح في (1952م) بقوله: " لا تنازل عن أي أراضي، لكن يمكن أن تكون هناك تسويات صغيرة على أجزاء من الأرض لتعديل الحدود، و أن إسرائيل لا تسمح تحت أية ظروف بعودة اللاجئين أن القدس لا تكون موضع تفاوض ". [699]

و لذلك، لم يكتمل المشروع الصهيوني حتى اليوم على مستوى فلسطين، أو على مستوى الوضع العربي و المنطقة لذلك، رفضت إسرائيل الانصياع لقرارات الأمم المتحدة و خاصة القرارين 242(1967) و 338(1973)، و لم يكن من الممكن تحقيق أي مشروع لتسوية سلمية كحل للنزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك النزاع مع الفلسطينيين. . [700]

هذا الموقف يفسر السياسة الإسرائيلية الصهيونية في بناء المستوطنات (العائق الأساسي لأي حل نهائي و خاصة عادل للقضية الفلسطينية)، فقد طالبت الحركة الصهيونية "Goush Emounim " و المدعومة من طرف حزب "Likoud " بالاستمرار في بناء المستوطنات فوق الأراضي المحتلة منذ (1967م)، كما طالبت الحركة المتطرفة "Le bloc de la foie " نزع ملكية آلاف الهكتارات بالضفة الغربية لصالح اليهود لمنع قيام أي دولة فلسطينية بالمستقبل في المنطقة.

---

[698] Delphine Vailly, Grand enjeux israélien et palestiniens, La terre contre la paix, groupe N° 4, p 4-5.
www.etnoka.fr/qualified/attachment/87724/paix.doc vue le 15/04/2014

[699] محمد نصر مهنا، خلدون ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية، المرجع السابق، 121، 122.

[700] منير شفيق، آفاق مشروع التسوية و إمكانات نجاحه، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، الورقة الرابعة حلقة نقاش حول آفاق مشروعي المقاومة و التسوية لحل القضية الفلسطينية، فندق كراون، بيروت، لبنان، 22 - 02 - 1992، ص 3.

تميزت الفترة ما بين (1987م - 1995م) بظهور شعور جديد لدى الطرفين (الإسرائيلي و الفلسطيني) و المتمثل في البحث عن السلام بدل التمسك بالأرض، و تيقن الفلسطينيون أنه لا مفر من السلام مع إسرائيل للخروج من الحالة المزرية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، و أن التغيير أصبح ضروريا في السياسة الفلسطينية اتجاه إسرائيل، و اقتنع الطرف الإسرائيلي بنفس الحل فكانت اتفاقيات السلام "Oslo " السابق ذكرها، و التي تحققت على أساس الأرض مقابل السلام في ظل اليسار الصهيونية، و إلى غاية هذا التاريخ، يمكن التمييز بين مرحلتين في تاريخ العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية منذ خلق الصهيونية في (1897م)، فالمرحلة الأولى و التي دامت قرنا كاملا (1897م - 1987م)، تمثلت في المواجهات بين الطرفين لاكتساب المزيد من الأراضي حتى (1987م) بحيث نجح الإسرائيليون في الحلول محل الفلسطينيين فوق أراضيهم، و باندلاع الانتفاضة الأولى (1987م) ظهر الشعور بضرورة تسوية النزاع من الطرفين، لكن مسار السلام توقف بعد اغتيال الوزير الأول الإسرائيلي. [701]

- من هذا التحليل، هل يمكن أن نفترض أنه لو لم يتم اغتيال " I. Rabbin" في (1995م) لكان مسار السلام قد انتهى بخلق الدولة الفلسطينية آمنة الحدود و تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل؟

إن القول بهذا غير صحيح، فمن يفكر بأن انسداد مسار السلام و المأزق الذي يعيشه حاليا سببه اختفاء " I. Rabbin" غير صحيح، فهذا الأخير ينتمي إلى اليسار الصهيوني الذي أشرنا إليه سابقا و في عهده لم يتم تفكيك و لا مستوطنة واحدة و لو لإظهار حسن نيته في الوصول إلى سلام حقيقي مع الفلسطينيين، بل صرح في (1995م) بما يل:

" سنحارب الإرهاب مثلما لم يكن هناك مسار السلام، و سنواصل في مسار السلام كما لم يكن هناك إرهاب، و سنستعمر فلسطين كما لم يكن هناك مسار السلام "، و فعلا استمر في بناء المستوطنات و استطاع مخادعة الفلسطينيين عندما عارضوه فرد عليهم بأنها مجرد عملية استكمال ما بدأ ببنائه من قبل (500) سكن ثم لن يكون هناك مستوطنات جديدة.

ما حدث أثناء مسار السلام هو أن المستوطنات لم تتوقف أبدا، بل بالعكس فقد تطورت بسرعة كبيرة لم يسبق لها مثيل، و حتى نهاية استعمار غزة ما هي إلا ظاهرة عارضة " إخلاء غزة للتحكم و الحفاظ على الضفة"، و الدليل هو أن سياسة بناء المستوطنات تهدف إلى تجزئة الضفة الغربية إلى قسمين و أبعدتها عن الأردن و القدس بحيث لا يمكن في المستقبل إقامة دولة فلسطينية آمنة الحدود يمكنها العيش

[701] Delphine Vailly, Grand enjeux israélien et palestiniens, La terre contre la paix, Op-cit p 5, 9.

إلى جانب إسرائيل، فبالنظر إلى أي خريطة المستوطنات نلاحظ بأنها بنيت بشكل يمكنها أن تتواصل في ما بينها من جهة و تشكل امتدادا مع دولة إسرائيل لما قبل (1967م)، و أنها على العكس تعزل كل التجمعات الفلسطينية و تبعدها عن بعضها البعض. [702]

ب ـ اللاجئون و السكان الفلسطينيون في الإستراتيجية الصهيونية

- بقي القادة الصهاينة ثابتين على موقفهم الذي لم يتغير حول قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية الأولى (1948م) و هروب الفلسطينيين إلى الدول المجاورة، فهم يرفضون أي تسوية لملف اللاجئين ما عدا توطينهم في الدول التي استقبلتهم أو في قطاع غزة بعدما يتم إرجاعه إلى مصر، فالسلام حسب الرؤية الصهيونية كان يتمثل في تنفيذ اتفاقيات الهدنة (1949م) التي أبرمتها إسرائيل مع العرب و امتناع هذه الدول في قيامها بأي عمل عدواني ضد إسرائيل، و رفع الحصار و المقاطعة ضد الدولة العبرية و ضمان حرية المرور في البحر، و الأهم من كل هذا هو اعتراف العرب بإسرائيل و إقامة علاقات كاملة معها، و أن يتنازل العرب عن مطالبهم المتعلقة بحل مشكلة اللاجئين، أي أن إسرائيل ستعمل كل ما في وسعها لتوطين اللاجئين في الدول العربية لأنها ترفض العودة و هي مستعدة لتعويضهم عن ممتلكاتهم التي تركوها.

و من أجل تحقيق السلام مع العرب، عرض القادة الصهاينة عدة مشاريع للسلام تعالج مشكلة الحدود و اللاجئين و نقاط أخرى منها:

- رؤية "M. Dayan " للسلام مع العرب: و التي عرضها من خلال مقال له نشر في (1955م) فتصور أن السلام يكون بتطوير اتفاقيات الهدنة إلى سلام دائم و عن طريق إيقاف الدعاية الإعلامية بين الطرفين و رفع المقاطعة العربية على إسرائيل، و شروط أخرى.
- رؤية " Ben Gourion" للسلام مع العرب: و قد عرضها أثناء خطابه بالكنيست في (1955م) و تتضمن عدة نقاط أهمها منع العنف المتبادل بين أطراف النزاع و إمكانية الالتقاء بالزعيم المصري " DJ. Abdelnacer" لتسوية الخلاف و ضرورة توطين اللاجئين في الدول العربية التي استقبلتهم.
- مقترحات قدمها وزير الخارجية الإسرائيلي : أثناء زيارته لأمريكا في (1956م) حول السلام مع العرب تتضمن نقاط هامة منها استعداد إسرائيل لجمع الأموال و تعويض اللاجئين عن ممتلكاتهم، و في نفس الوقت قبلت إسرائيل عرض الولايات المتحدة المتعلق بالمساهمة الأمريكية في إعادة إسكان توطين اللاجئين و اشترطت إسرائيل أن يتم ذلك في الدول العربية المجاورة.

[702] G. Lagadec, Stratégie israélienne en Palestine, Op-cit, p 14, 15.

- مشروع رئيس الوزراء الإسرائيلي " Levy Achkoul" : الذي عرضه على الكنيست في (1965م) و أهم نقطة تضمنها المشروع تلك التي تتعلق باللاجئين، فاقترح توجيه جزء من موارد المنطقة باتجاه إعادة توطين اللاجئين و إدماجهم في بيئتهم الطبيعية الوطنية، أي مع الدول العربية، و أن إسرائيل على استعداد للمساهمة مع الدول الكبرى ماليا لإنجاح العملية باعتباره الحل الوحيد الذي يناسب مصالحهم الأساسية، و أضاف بقوله :

" لم تحل أية مشكلة لاجئين كبيرة في التاريخ الحديث بإعادتهم إلى موطنهم"

- على المستوى الداخلي : هناك عدة أحزاب سياسية إسرائيلية اقترحت الشروع في مفاوضات بشأن قضية اللاجئين، و أنه عند التوصل إلى السلام يكون قد تم استيعاب عدد قليل منهم داخل إسرائيل و الأكثرية المتبقية يتم إدماجهم في الدول العربية بمساعدة برامج إعمار تمولها عناصر دولية و إسرائيل مع الدول العربية المجاورة، إلا أن الحكومة الإسرائيلية رفضت المقترح على أساس أنه يفتح الباب لعودة اللاجئين من باب خلفي و قال " Levy Achkoul" أن عودة أناس تغذوا بكراهية إسرائيل سيفتح الباب أمام الدمار. [703]

- قرر القادة الصهاينة ألأوائل رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم و توطينهم في الدول العربية المجاورة، و لم تتغير سياسة إسرائيل حول قضية اللاجئين حتى هذا التاريخ بحجة أن عودتهم ستفتح باب الدمار، إلا أن الحقيقة هي تخوف إسرائيل من عودة هؤلاء اللاجئين، فإن تحقق الأمر سيشكل للفلسطينيين الأغلبية بفلسطين و هذا ما لا تريده إسرائيل و هي التي تخطط لترحيل ما تبقى من الفلسطينيين إلى الدول العربية المجاورة.

ما زالت مشكلة اللاجئين قائمة إلى هذا اليوم و لم تعرف أي حل، و يحمل بعض الباحثون و المختصين الإسرائيليين في المسألة المسؤولية إلى العرب و المسلمين، بحيث لو قاموا بإدماج هؤلاء الفلسطينيين في الدول التي استقبلتهم مثل ما فعلت إسرائيل مع اليهود اللاجئين الذين قدموا من الدول المسلمة بمثل العدد، لما بقيت هذه المشكلة بدون حل بعد مرور أكثر من (65) عاما، أما الجدل حول المتسبب في المشكلة (أي إسرائيل)، فهذا لا يجعلنا نحل المشكلة، و لا ننسى أن العرب و المسلمين و على رأسهم إيران تستغل ملف اللاجئين لأن الغرب حساس جدا اتجاه المسائل الإنسانية، و لهذا السبب يتم التكرار مرارا على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف فيها و عودة اللاجئين، و هذا يجعل وضع إسرائيل غير شرعي أمام المجتمع الدولي و هم يستهدفون بذلك القضاء على إسرائيل. [704]

[703] محمد نصر مهنا، خلدون ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية، المرجع السابق، ص 121- 131.

[704] Raphaël Israeli, Les trois cercles concentriques d'un conflit mondial, Op-cit, p 225.

ـ نستنتج مما سبق، أن الصهاينة يريدون أن يجعلوا من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين مشكلة يكمن حلها بين يدي العرب و المسلمين بالرغم من أنهم لم يتسببوا فيها، و أن ملف اللاجئين يجعل من إسرائيل دولة غير شرعية تخرق قواعد القانون الدولي الإنساني، و بالتالي فإن العرب و المسلمين بسبب المشكلة فهم يسعون للقضاء على "دولة إسرائيل"، و هنا نلاحظ استقطاب الرأي العام الإسرائيلي حول وجود خطر دائم على إسرائيل و الذي يقتضي بتلاحم و تضامن الشعب الإسرائيلي لصد الخطر و الالتفاف حول القادة الصهاينة لكي تعيش إسرائيل.

ترفض إسرائيل عودة اللاجئين لأنها تخطط لترحيل السكان الفلسطينيين (بدأت في تنفيذ الخطة)، و دفعهم إلى الهجرة الإرادية بسبب تطبيقها النظام العنصري، فلا ننسى أن الجمعية العامة قد أصدرت قرارها في (1975م) و الذي يعتبر الصهيونية نظاما عنصريا و أنه تم إلغاء القرار في ظل الهيمنة اليهودية الأمريكية بعد انهيار المعسكر الشرقي و خلو الساحة الدولية من منافس قوي يواجه تلك الهيمنة.

نجحت إسرائيل في تطبيق سياسة "الفصل" بين الشعبين اليهودي و الفلسطيني مثل ما فعلت جنوب إفريقيا، و على اعتبار أن إسرائيل دولة ديمقراطية، فإن الحكومة الإسرائيلية تؤكد على الفصل مع السكان الأصليين (La population indigène) بهدف نزع ملكية أراضيهم، و إن كانت جنوب إفريقيا سابقا يقوم نظامها العنصري على أساس حق البيض في أن تكون لهم دولة نقية العرق، فإسرائيل و خلافا لهم تنادي بهذه المطالب على أساس عبارات أو مصطلحات القومية بدلا من العرقية.

كما تسعى إسرائيل في الوصول إلى تفوق الديموغرافي للشعب اليهودي على الفلسطينيين، و هو ما لم يستطع البيض بجنوب إفريقيا الوصول إليه، و لم تتأخر في سبيل تحقيق ذلك إلى القيام بالتصفية العرقية (Nettoyage ethnique)، فقد أرغمت (5/4) من السكان على التخلي عن أراضيهم (أثناء نكبة 1948م)، و لم يبق سوى (150000) فلسطيني داخل إسرائيل، و بعد حرب (1967م)، رفضت إسرائيل ضم الأراضي التي احتلتها ما عدا القدس الشرقية خوفا منها على تشويه الطابع الصهيوني للدولة اليهودية، و عاملت الفلسطينيين كشعب بدون دولة أملا منها على أن تؤدي المفاوضات مع جيرانها العرب إلى تحديد مستقبلهم فيما بعد. [705]

[705] Leila Farsakh, Israël, L'Apartheid et l'Etat palestinien, Palestine Israël : Un Etat deux Etats, sous la direction de Dominique Vidal, Op-cit, p 168 – 171.

إن الإستراتيجية الإسرائيلية و المتمثلة في الاستيلاء على الأقاليم ستواجه مفارقة في ما يتعلق بتفتيت فلسطين و احتلالها سيؤدي حتما إلى ضمها إلى الإقليم الإسرائيلي (مثل الجولان و القدس الشرقية)، لكن ـ *ما هو مصير الشعب الفلسطيني الذي يبلغ عدده (4,5) مليونا نسمة ؟*

فهناك حلان:

الحل الأول: يمكن إخضاع الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية و الإبقاء على بعض " البنتوستنات" يقطنها الفلسطينيون مثل قطاع غزة و هي تشكل " بنتوستان " آخر و هو مخطط نظام الأبرتيد و الذي سبقت الإشارة إليه، فيصبح في الضفة الغربية طرق خاصة بالمعمرين اليهود دون الفلسطينيين، تقطع الأراضي، و هذا يتناقض تماما مع مبادئ الديمقراطية التي تنادي بها إسرائيل.

الحل الثاني: يمكن لإسرائيل أن تمنح الفلسطينيين الجنسية الإسرائيلية مثل مل فعلت مع فلسطيني القدس الشرقية في (1980م) و في هذه الحالة سيصبح عدد السكان هو (05) ملايين يهودي مقابل (05) ملايين عربي إسرائيلي، و في حالة ما إذا تم إقصاء سكان غزة (حيث تنوي إسرائيل أن تمنح إدارتها إلى مصر) و إقصاء مليونا عربي إسرائيلي (الذين لديهم حاليا الجنسية الإسرائيلية)، يبقى (05) ملايين يهودي مقابل (3,5) مليونا فلسطيني، و هذا العدد يهدد الطابع اليهودي للدولة الإسرائيلية.

و بالتالي تتمثل المفارقة في : ضم فلسطين و هي نهاية منطقية الاحتلال سيؤدي إما إلى معارضة المظهر الديمقراطي الذي تدعيه إسرائيل، و إما إلى اختفاء الطابع اليهودي للدولة الإسرائيلية، و هو من المستحيلات لأن الدولة الإسرائيلية مبنية على هوية مزدوجة تتمثل في دولة يهودية ديمقراطية. [706]

ـ و أمام هذا المأزق الذي لا تعرف إسرائيل كيف الخروج منه إلا من خلال طريق واحد و الذي ستنفذه هذه الدولة الديمقراطية اليهودية و هو ترحيل السكان الفلسطينيين .

تعتبر اليمين المتطرفة بإسرائيل أن ترحيل الفلسطينيين خارج فلسطين هو الحل الأمثل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، و في هذا الإطار، صرحت الزعيمة السياسية الإسرائيلية " Tpizi Livni" في (11 ديسمبر 2008م) بقولها :

" إن الطموحات الوطنية للفلسطينيين لا يمكن لإسرائيل أن تحققها إلا في إطار دولة فلسطينية " و هذا تصريح ضمني بترحيل الفلسطينيين، كما اقترح زعيم حزب "ليكود" الراديكالي " Moshe Feiglin" بدفع أموال إلى عرب إسرائيل و فلسطيني الضفة الغربية كي يرحلوا و من فضل البقاء، فعليه بمبايعة إسرائيل و اندماجهم كمواطنين لدولة يهودية منظمة بقوانين يهودية.

[706] G. Lagadec, Stratégie israélienne en Palestine, Op-cit, p 19, 20.

و مع صعود اليمين المتطرف، يصبح ترحيل الفلسطينيين أمرا غير مستحيل، فيمكن للجيش الإسرائيلي أن يشعل نيران حرب مع الأردن كي يتم الترحيل بكل سهولة، فلا ننسى أن اللاجئين الفلسطينيين هم نتيجة ترحيل تم في الماضي، و حتى لاجئي حرب (1967م) هم لاجئو حرب لكنهم لم يتمكنوا من العودة إلى غاية هذا التاريخ، و ربما ما تخشاه إسرائيل من تنفيذ مخطط الترحيل، هو ضغط الإعلام لا غير، فالمشكل يتمثل في كيفية المحافظة على هيئة إسرائيل دوليا في حالة ما إذا مارست سياسة الطرد الجماعي، فإسرائيل تدرك جيدا أنها ستلاقي معارضة داخليا و دوليا لهذه السياسة. [707]

ـ نظرا لما تتمتع به إسرائيل من حصانة دولية بالرغم من خرقها القانون الدولي و القانون الدولي الإنساني، عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في حقها مثلما تم تنفيذها على العراق في (1991م)و ارتكابها الجرائم البشعة ضد المدنيين أثناء حروبها العدوانية المتكررة (آخرها العدوان على غزة في جويلية 2014م) و تطبيقها سياسة الميز العنصري، فلا يمكن لإسرائيل أن تتردد في القيام بطرد السكان الفلسطينيين و ترحيلهم عن أراضيهم مثلما فعل هتلر مع اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية .

2. سلام إسرائيلي أم سلام صهيوني

ظهرت فئة من اليهود تنادي بضرورة إنصاف الفلسطينيين و منحهم حقوقهم المتعلقة بتقرير مصيرهم و إقامة دولتهم الفلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، و في هذه الحالة فقط يمكن لإسرائيل أن تعيش في حدود آمنة، كما تندد هذه الفئة من اليهود بكل من ينادي بالقضاء على دولة إسرائيل و يرفض وجودها (اليسارية و الإسلاموية - Le gauchisme et l'islamisme) مثلما تندد و تعارض اليمين المتطرفة الإسرائيلية التي ترفض حقوق الشعب الفلسطيني.

تتضمن الحركة اليهودية المعادية للصهيونية عدة تنظيمات داخل إسرائيل و خارجها، كما يظهر اليوم التيار المعادي للصهيونية في أوروبا من خلال منظمات معادية للصهيونية مثل الشيوعيين و المناهضين للعولمة (Les communistes et les altermondialistes)، اليمين المتطرف (L'extrême droite) و المنظمات الموالية لفلسطين و الإسلاميين، و هناك منظمات اليسار المتطرف المعادية للصهيونية (L'extrême Gauche) [708] و التي تكيف الصهيونية بالسياسة الاستعمارية

[707] G. Lagadec, Stratégie israélienne en Palestine, Op-cit, p 22.

[708] Parmi les nombreuses organisations antisionistes, je cite :
JEPJ : Juifs Européens pour une Paix Juste
UJFP : Union Juive Française pour la Paix
UPJB : Union des Progressistes juifs de Belgique
RJCO : Réseau des Juifs contre l'Occupation (Italie)
JFJP : Jews for Justice for Palestinian (Royaume Uni)

(Politique colonialiste) على حساب الشعب الفلسطيني.

أما التنظيمات المعادية للصهيونية بالولايات المتحدة الأمريكية، فهي تشكل أقلية، و مثال ذلك التيار "Naturei Carta " و الأصوليون (المتشددين) المعارضين للصهيونية " باسم القيم الأساسية اليهودية"، و بعض الحركات التقدمية اليهودية المناهضة لاحتلال فلسطين. [709]

أذكر أيضا منظمة "J. Street " و التي نشأت" بواشنطن" في (2008م) لموازنة تأثير "Aipac " المساند مساندة عمياء لحزب اليمين المتطرف الإسرائيلي "ليكود".[710]

و من داخل إسرائيل، فبالنسبة لمعاداة الصهيونية الممثلة في تيار المتشددين(الأصوليين المتدينين) وهم أقلية مع تيار العلمانيين من اليسار المتطرف مثل الحزب الشيوعي" Hadash" و بعض المثقفين اليهود. [711]

اعتبر بعض المناهضين للصهيونية، أن حرب (1967م) هي واحدة من العوامل التي غيرت من العلاقة بين إسرائيل و عدد كبير من دول العالم، و قد مثلت نقطة تحول تاريخية في الانعكاس المعادي لجزء كبير من الرأي العام الغربي و ظهور صورة (إسرائيل المثيرة للحرب -Un Israël belliciste) مما أدى إلى ظهور مفهوم الصهيونية تساوي العنصرية، و بالتالي صعود التيارات المناهضة للصهيونية بل حتى لليهود بصفة عامة، و مع الهزيمة التي عرفتها الولايات المتحدة في الفيتنام و ما أصبحت الدول العربية المصدرة للنفط تمثله من قوة، تزايد الشعور المعادي للصهيونية و الغرب في كل من إفريقيا، الاتحاد السوفييتي سابقا، الصين و كوبا. [712]

ـ و كنتيجة حتمية للطرح السابق، أصدرت الجمعية العامة القرار رقم 3379(1975) الذي يعتبر فيه الصهيونية كشكل من أشكال العنصرية و التمييز العنصري (كانت الأغلبية آنذاك بين يدي دول عدم

---

[709] Antisionisme, Réf 1. : Nicault Catherine, « L'alliance au lendemain de la seconde guerre mondiale : Rupture et continuité idéologique », Archives juives, 2001/1, Vol. 34, P 23-53.
Réf 2 : Alex Klaushofer, The unorthodox orthodox, The Osserver, Sunday 21 july 2002. WWW.theguardian.com/world/2002/jul/21/israelandthepalestinian. Vue le 22/11/2014

[710] Martine Gozlane, Israël contre Israël, L'autre menace, Op-cit, p 18 – 19.

[711] Les intellectuels de l'appel Olga Commune :
- Michel Warschawski (partisan d'un Etat binational)
- Shlomo Sand, IIan Pappé, Meron Benvenesti
- L'organisation " Anarchists Against the Walt ", Le mouvement s'oppose à la colonisation malgré qu'il est sioniste, il a établi une distinction entre l'antisionisme qui consiste à réfuter le droit à l'existence d'Israël, et la lutte contre la politique d'expansion, qui selon le mouvement est un obstacle à la coexistence israélienne et palestinienne.

[712] Pierre André Taguieff, « La nouvelle propagande « Antisioniste » ou la réinvention de la question juive », Controverse, 2010, p 167, 179, 169, 163.

الانحياز و الدول النامية)، و بعد انهيار المعسكر الشرقي ألغي القرار 3379(1975) بالقرار رقم 46/86(1991)، و قد تمادت الهيمنة الأمريكية إلى أن طالت الأمين العام للأمم المتحدة

" K. Annan" حيث صرح في (1995م) قائلا:

" أنا راض عن قرار الجمعية العامة الذي ألغى القرار رقم 3379(1975) لأنه كان قرارا معاد للسامية و قرار مؤسف للغاية ". [713]

و الأهم، هي **الحركات اليهودية المعادية للصهيونية** و التي تهتم بمستقبل "دولة إسرائيل" و ليست الدولة الصهيونية و منها حركة " J. Call" و هي حركة تدعو يهود أوروبا إلى الوعي باسم القيم الإنسانية اليهودية و باسم مستقبل "دولة إسرائيل"، تأسست الحركة في (2010م) بهدف إعطاء الكلمة لليهود في " الشتات " كي لا يتم خلطهم مع ما تقوم به إسرائيل من أعمال شنيعة ضد الفلسطينيين، و يعبر أيضا عن رفضهم لسياسة الحكومة الإسرائيلية، ويتشكل التنظيم من جبهة سلمية من الجمعيات تريد التأثير على اختيار الجالية اليهودية بأوروبا و خاصة بفرنسا بحيث يمثل أكبر عدد لليهود بأوروبا، كما يعمل التنظيم على ربط جسور حوار مع العرب لخلق قواعد التعايش السلمي بين اليهود و العرب في المستقبل. [714]

و أذكر أيضا الحركة الإسرائيلية التي تناضل من أجل السلام بفلسطين و هي (Gush Shalom Bloc de la paix) و الذي أسسها الصحفي و البرلماني السابق "Uri Avnery" في (1993م)، و تهدف الحركة إلى خلق الدولة الفلسطينية، و هي تشترك في هدفها مع الحركة اليهودية (Shalom Archav – La paix maintenant) و هي الحركة التي تطالب بالعودة إلى حدود (1967م) و اقتسام القدس بين "الدولة الإسرائيلية" و الدولة الفلسطينية مستقبلا تحت شعار "شعبين، دولتين"، و يعد" U. Avnery" أول إسرائيلي الذي التقى مع الرئيس الراحل "Y. Arafat " في (1982م) أثناء حرب لبنان بحيث اقتحم جبهة القتال للقائه بهدف التحاور معه للوصول إلى حل للنزاع. [715]

[713] UN Chronicle, « The general assembly resolution of 1975 equating Zionism with racism was an especially unfortunate decision, I am glad it has since been rescinded".

[714] Martine Gozlane, Israël contre Israël, L'autre menace, Op-cit, p 17, 18.

[715] Uri Avnery, Biographical Note, Ref : Geseko Von Lupke et Peter Erienwein, "Nobel" Alternatif, 13 Portraits de lauréats, Sète, La plage, 2008, p 173-183.

ـ هذه بصفة مختصرة بعض الحركات اليهودية المناهضة للصهيونية و منها حركات صهيونية لكنها مناهضة لسياسة إسرائيل الاستيطانية و التوسعية و تريد السلام بعد نصف قرن على اندلاع النزاع الإسرائيلي العربي بعد اقتسام فلسطين من طرف الأمم المتحدة مثل حركة (Shalom Archav) .

أما الحركات المعادية للصهيونية فهي ترى في الصهيونية أنها نزعت أو استحوذت على مفهوم " الشعب اليهودي" لصالحها، و بالتالي لابد من الفصل بين الصهيونية و الشعب اليهودي (Dissocier le sionisme du peuple juif) حتى و إن كانت الصهيونية الحل الوحيد الذي سيضع حدا نهائيا لألام و اضطهاد اليهود في كل أنحاء العالم، و مادام أن السياسة الإسرائيلية لا يمكنها أن تنفصل عن الاديولوجية الصهيونية، فهذا يؤدي حتما إلى ردة فعل معادية للصهيونية، ضف إلى أن الصهاينة يعطون مفهوم واحد لليهودية و الصهيونية، و هو ما يعتبره الكثير من اليهود خداع و تزوير و على كل يهودي أن يندد بذلك.

و لابد من مقاومة الصهيونية و التي تكون أولا بالرفض في المساهمة في الاحتلال و اضطهاد الفلسطينيين الذين لم يكن لهم أي سبب لقبول قيام دولة أجنبية فوق أرضهم، و لا مفر من تشبيه الصهيونية بالنازية (رغم بعض الاختلافات الاديولوجية) على أساس أن كليهما يعرف شعبا بإيديولوجية (النازية و الشعب الألماني و أيضا الصهيونية و الشعب اليهودي)، كما أن هناك تشابه واضح في المظهر الانتحاري لكليهما " فليهلك الألمان و لا تهلك النازية و أيضا فليهلك اليهود و لا تهلك الصهيونية" و النتيجة كانت الكارثة بالنسبة للألمان و النازية فكيف لا تكون بالنسبة لليهود و الصهيونية، كما استعمل الصهاينة" مأساة المحرقة" كي يلتف حولها كل يهود العالم و تنتهك تحت هذه الحجة كل القوانين الدولية و حقوق الإنسان، و لذلك **أصبحت الصهيونية أخطر عدو على اليهود أنفسهم** و لذلك ترفض هذه الحركات المعادية للصهيونية و التي تتشكل من عناصر يهودية أن يتم إلحاقهم بالصهيونية.[716]

و في هذا الصدد، نادت بعض الحركات المعادية للصهيونية **بضرورة إنقاذ دولة إسرائيل و ليس إنقاذ الدولة الصهيونية و التي ستؤدي حتما إلى التدمير الذاتي** (L'autodestruction) بسبب الآثار السلبية للاحتلال على المجتمع الإسرائيلي، إذ يطبق النظام الصهيوني ألاحتلالي الثقافة العسكرية المدمرة (الحروب التوسعية، الحروب الانتقامية ضد لبنان و غزة...)، إضافة إلى تطبيق السياسة

[716] Manifeste N° 04, Pour l'éradication du sionisme, Le sionisme usurpe l'identité juive (collectif), Op-cit , p 33, 34.

العنصرية (Apartheid) و ترهيب الفلسطينيين يوميا في نقاط التفتيش (Checkpoints)، و لم تنسحب إسرائيل من لبنان و غزة إلا بهدف الاستمرار في تنفيذ مشروع غزوها للضفة الغربية بأكملها.

كما أن الحصار الذي ضربته على غزة و على القطاعات بالضفة و أيضا الجدار الفاصل الذي بنته إسرائيل و الذي سيؤدي حتما إلى خنق الفلسطينيين بالضفة، سيدفع الشباب الفلسطيني نحو الهجرة و الشيوخ نحو المقابر و هو ما خططت له "الدولة الإسرائيلية "الصهيونية.

ولذلك لابد من التنديد بالصهيونية و المطالبة بالقضاء على هذا النظام قبل فوات الأوان وعلى الاتحاد الأوروبي و على رأسه فرنسا القيام بذلك حتى لا نعيد الخطأ الذي ارتكبته فرنسا في الجزائر حول سياستها (الجزائر فرنسية - Algérie française) ليحول نحو فلسطين، فلا ننسى أن فرنسا خسرت في الجزائر و انهزم (Apartheid) في جنوب إفريقيا، و هو مصير "دولة إسرائيل" إذا استمر نظامها الصهيوني المؤسس على شعارات دينية " العودة إلى الأرض الموعودة " و رفض الديانات الأخرى بفلسطين و حقهم في الأماكن المقدسة سواء كانوا فلسطينيين من المسلمين أو المسيحيين.

و حتى لا تختفي دولة إسرائيل فإن أصدقاء إسرائيل و هم الشعب الإسرائيلي، الأمة الإسرائيلية و السكان الإسرائيليون و ليس الحكومة الإسرائيلية الحالية كلهم يتمنون نهاية الصهيونية النظامية للدولة (La fin du sionisme statuaire de l’Etat) لأنه نظام استعماري يرفض كل سلام في الشرق الأوسط و يبشر الدولة العبرية بمستقبل مملوء بالحروب اللامتناهية و التي تخدم المناورات الغامضة للإمبراطورية العالمية للولايات المتحدة.

بعد حوالي (67) عاما من النزاع الإسرائيلي العربي كانت النتيجة هي الموت و الدمار، الخراب و التهجير، التصفية العرقية و المذابح المتتالي ارتكبتها إسرائيل في حق الفلسطينيين و ليس العكس، و يتبع هذا كله تدمير الاقتصاد الفلسطيني التقليدي للفلسطينيين، الاستيلاء على المياه و الأراضي، الطرد و التصفيات الجسدية دفعت بالفلسطينيين نحو التطرف الديني و العمليات الانتحارية.

و الأهم هو أنه **إذا أراد الإسرائيليون أن يروا في يوم ما حدودهم معترف بها** و أن تنسى أعمالهم العدوانية عن طريق تحقيق سلام حقيقي، **فلابد من تضحيات و تعويضات** و نفس الشيء بالنسبة للطرف الفلسطيني، فالصهيونية هي رمز من الرموز، احتجزت إسرائيل في تعريف عنصري و الإبادة الجماعية (Le sionisme est un des codes qui enferme Israël dans une définition raciste et génocidaire)

و هذا لا يتحمله الشعب اليهودي و هم أحفاد الناجون من المحرقة و أن النازية هي العدو الحقيقي لهم،

و لذلك كل من يدافع عن حياة إسرائيل يعلمون أنه لابد من نهاية الدولة الاستعمارية الصهيونية كي تبقى" دولة إسرائيل". [717]

كما يعتقد بعض السياسيين اليهود أنه في حالة ما إذا لم يتم توقيف إسرائيل عن تنفيذها السياسة الاستعمارية بفلسطين، **فهذا يعني مساهمة اليهود و غير اليهود في دمار" دولة إسرائيل" في المستقبل،** و الحل لن يكون عسكريا بل المفاوضة هي الطريق الوحيد لبقاء إسرائيل. [718]

ـ نستنتج من المواقف السابقة للحركات اليهودية المعادية للصهيونية، أن كل الخروق و الممارسات المخالفة للقانون الدولي و لإرادة المجتمع الدولي و للضمير الحي، مصدرها هو النظام الصهيوني و الذي كان له الفضل الأول و الأخير في خلق الدولة العبرية بالشرق الأوسط (1948م)، و غرس جذورها عبر عقود من الزمن في قلب فلسطين حيث كبرت الدولة و نمت و أعطت ثمارها لليهود (وطن قوي للجميع) بفضل الجهود الخارقة التي بذلها الصهاينة منذ قرن من الزمن، أي منذ مؤتمر بازل (1897م)، و قد سقى الشعب اليهودي هذه الشجرة بدمائه (ضحايا المحرقة النازية، ضحايا الحروب الإسرائيلية العربية، ضحايا العمليات الانتحارية) و خاصة الأموال الضخمة التي اقتطعت من ميزانية كل اليهود (أغنياء و فقراء) حتى أصبحت "الدولة الإسرائيلية" على ما هي عليه اليوم:

ـ فهل يعقل أن تتم المطالبة بطرد هذا النظام بهذه الصورة؟

3. النزاع الإسرائيلي الفلسطيني بين حل الدولة الواحدة و حل الدولتين

أصبح الجدل قائما حول حل الدولة الواحدة أم الدولتين يسيطر في الآونة الأخيرة على الطبقة السياسية الفلسطينية بعد فشل مسار السلام، و أن فكرة إنشاء دولة واحدة تضم الشعبين (الفلسطيني و الإسرائيلي) "Un Etat Binational " ليست بجديدة بل دافع عن هذه الفكرة بعض اليهود قبل قيام "الدولة الإسرائيلية" مثل " J. Magnes et M. Buber" بحيث اقترح هؤلاء المثقفون من اليهود في عهد الانتداب البريطاني إنشاء دولة واحدة تضم القوميتين، و لكن بموقفهم هذا، فهم يعارضون المشروع الصهيوني الذي كان يستهدف إنشاء دولة يهودية فوق أرض فلسطين، بينما كان الفلسطينيون في نفس الوقت يطالبون بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة يتمتع فيها اليهود بكل الحقوق الدينية و ليست الوطنية، و

[717] Alain Joxe, L'impasse d'Israël face aux palestiniens, Op-cit, p 77-82.

[718] Shlomo Sand, La gauche sioniste n'a jamais été moins colonialiste que la droite, Op-cit, p 3 sur 6.

بعد قيام "دولة إسرائيل" في (1948م) اختفى الاقتراح اليهودي (Etat binational) بسبب انتصار الصهيونية في تطبيق مشروعها بفلسطين. [719]

و في ظل الظروف الجديدة التي عرفتها فلسطين (انتصار الصهيونية و قيام "دولة إسرائيل") بدأت فكرة اقتسام فلسطين مع اليهود تطرح بين الفلسطينيين الذين كانوا يطالبون بقيام دولة فلسطينية واحدة تضمن حقوق اليهود فيها و كانوا رافضين لقرار التقسيم الذي أصدرته الجمعية العامة 181(1947م) باستثناء الحركة الشيوعية الفلسطينية التي اقترحت إنشاء دولة تضمن المساواة بين كل المواطنين بما فيهم اليهود ثم تم التخلي عن الفكرة لمدة عقدين لتظهر مرة أخرى بعد حرب (1967م)على لسان رئيس حركة فتح " Y. Arafat" و الذي أعلن في (1969م) أن الحركة لا تقاوم اليهود كطائفة عرقية و دينية، و إنما تقاوم الدولة الإسرائيلية العنصرية و التوسعية، فالهدف من المقاومة هو استرجاع الأرض الفلسطينية المغتصبة، و أنه من لا معقول التفكير في طرد اليهود من فلسطين ليعودوا من حيث أتوا أو ليعرفوا نفس مصير الفرنسيين الذين ولدوا في الجزائر، بل الهدف هو إنشاء مجتمع حر و ديمقراطي لكل الفلسطينيين سواء كانوا مسلمين، مسيحيين أو يهود.

بقيت حركة "فتح" ثابتة على موقفها في السبعينات، و هي حركة تضم عرب غير يهود تم طردهم و نفيهم من ديارهم و إبعادهم عن وطنهم من طرف يهود جاءوا ليستقروا في وطنهم، و بقيت الحركة تستمر في مطالبة إنشاء دولة واحدة تضم الضحايا و المعتدين و المضطهدين، و هذه فعلا مطالب جديدة، إلا أن مطالب حركة "فتح" لن تتحقق بسبب استحالة إنشاء دولة واحدة تضمن حقوق اليهود و تتطلب لإنجاحها مساهمة اليهود الإسرائيليين و هو ما لم تستطع الحركة تحقيقه في بناء علاقات وطيدة مع اليهود الإسرائيليين، و لهذا السبب تم التخلي عن الفكرة لكي يتقبل الفلسطينيون فكرة التقسيم. [720]

أ ـ حل الدولتين

أدى اعتراف الحركات التحررية الفلسطينية و على رأسها حركة "فتح" بالوجود اليهودي الذي لا رجعة فيه، إلى تحضير الفلسطينيين إلى تقبل فكرة التقسيم، كما ساعد على تقبل هذه الفكرة حركة "فتح" و المجتمع الدولي الذي ساند القضية الفلسطينية بعد حرب أكتوبر (1973م)، كما كانت مساندة السوفييت للقضية الفلسطينية و لإسرائيل في نفس الوقت دورا في تقبل فكرة التقسيم، ضف إلى كل ذلك

[719]Raef Zreik, De la lutte à mort à la dialectique Maître/Esclave, Palestine Israël : Un Etat deux Etats ?, sous la direction de Dominique Vidal, Institut des études palestiniennes, Sindbad, Liban, 2011, p 189, 190.

[720] Alain Gresh, L'épineux partage de la Palestine, Un seul Etat pour deux rêves, Le monde diplomatique, N° 679, Octobre 2010, p 10.

رفض المجتمع الإسرائيلي فكرة الدولة الواحدة، فكل هذه العوامل أدت بحركة " فتح" إلى تقبل فكرة التقسيم و قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، و قد تجسد ذلك فيما بعد من خلال اتفاقيات "Oslo " و الذي صادقت عليه الدول الأوروبية و الولايات المتحدة، و في (2003م) صدر من مجلس الأمن القرار الذي يؤكد على الاتفاق، و بالرغم أن الحكومة الإسرائيلية (بعد مقتل الوزير الأول الإسرائيلي في 1995م) لم توافق عليه إلا في (2009م) .[721]

كان من المفروض أن تنتهي عملية السلام التي بدأت في "مدريد" (1991م) بقيام دولة فلسطين إلى جانب دولة إسرائيل، إلا أن مسار السلام انتهى بالفشل بسبب رفض إسرائيل تقبل قيام الدولة الفلسطينية تعيش في حدود آمنة إلى جانبها، أما القول بأن سبب فشل مسار السلام يكمن في عوائق قانونية حالت دون قيام الدولة الفلسطينية (Des obstacles juridiques) مثل :

- خرق حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة
- بناء جدار الفصل العنصري بين إسرائيل و فلسطين و آثاره السلبية على المواطنين
- بناء المستوطنات الإسرائيلية و التي تشكل العائق الأساسي لقيام دولة فلسطين
- ملف اللاجئين

هذه العوائق هي حقيقة لا مفر منها، و واقع يتطلب التفكير في حلول عادلة تضمن حقوق كل أطراف النزاع، و هو ما تم فعلا من خلال مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية و مشاريع السلام منذ بداية النزاع إلى غاية هذا التاريخ، و حتى الحركات المعادية للصهيونية ساهمت بمشاريع للسلام للوصول إلى تجاوز تلك العوائق السابق ذكرها مثل حركة (Gush Shalom) و التي ترى من الضروري الاستمرار في عملية السلام بفضل مفاوضات تتم ند لند (Des négociations d'égal à égal) و ليس من خلال مفاوضات تتم بين القادة الإسرائيليين نحو الفلسطينيين إي موقف (السيد بالعبد - Maître/esclave) و لذلك تنادي هذه الحركة كل محبي السلام من اليهود بالاتحاد نحو جمع الشعبين اليهود الإسرائيليين و العرب الفلسطينيين .[722]

إن مسار السلام الذي بدأ في "Madrid" في (1991م) و استمر عبر اتفاقيات "Oslo " في (1993م) و الاتفاقيات التي تلت، لم يقدم للفلسطينيين ما كانوا ينتظرونه (قيام الدولة الفلسطينية) إلى

[721] Alain Gresh, L'épineux partage de la Palestine, Op-cit, p 11.

[722] Proposition d'un accord de paix par le Gush Shalom, Cahier spécial sur le Proche-Orient, Le Monde diplomatique, Mercredi 29 Août 2001.
http://www.monde-diplomatique.fr/cahier/proche-orient/gushshalom. Vue le 06/07/2014

جانب إسرائيل، بل العكس، فقد سهل لإسرائيل التوسيع في مستوطناتها بالضفة الغربية و استمرار الاحتلال، و لهذا السبب اتجهت الأنظار نحو حل الدولة الواحدة ما دام أصبح حل الدولتين مستحيل التطبيق.

ب ـ حل الدولة الواحدة

ظهرت فكرة إنشاء دولة واحدة ثنائية القومية (Un Etat binational) قبل الإعلان عن قيام "دولة إسرائيل"، بحيث طالب بعض اليهود بقيام دولة واحدة ثنائية القومية، و لو تحققت هذه الدولة آنذاك، لكان مكسبا عظيما بالنسبة لليهود، ، أما بعد قيام الدولة العبرية الصهيونية و تدعيم كيان الدولة تم التخلي عن الفكرة، و هناك بعض المثقفين اليهود أحيوا الفكرة في ظروف مختلفة تماما.

أدى فشل مسار السلام الإسرائيلي الفلسطيني إلى التفكير في العودة إلى حل الدولة الواحدة، كما أن استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات و احتلالها للأراضي الفلسطينية و استحواذها على المياه و الطرق التي شيدتها إسرائيل لمستوطناتها بالضفة الغربية، يجعل فكرة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في (1967م) أمرا مستحيلا، فقد جعل التوسع الصهيوني من فلسطين كيانا جيوسياسيا يعيش داخله مجموعتان وطنيتان (العرب و اليهود)، و أدمج الاحتلال الصهيوني سكان الضفة في "دولة إسرائيل"، مما يجعل فكرة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في (1967م) و تدمير المستوطنات التي بنتها منذ (45) عاما، و قبول الإسرائيليين الانسحاب في حدود جديدة شيء مستحيل.

كما أن قيام أي دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل ستكون تابعة اقتصاديا لهذه الأخيرة، و إلا لا يمكنها الاستمرار في الوجود، و لهذه الأسباب يرى المعارضون لاتفاقيات " Oslo" بأن هذه الاتفاقيات لم تفشل في تحقيق حلم الفلسطينيين فقط (قيام دولة فلسطين)، بل أكثر من ذلك، ضيعت من أيديهم منظمة التحرير الفلسطينية، الحركة الوطنية التحررية التي أصبحت سلطة فلسطينية ذات المنشأ الغريب، على الأقل كانت منظمة التحرير الفلسطينية حركة واضحة الأفكار و الأهداف و المنهج، و كانت قضيتهم مليئة بالحيوية، أما اليوم أصبح الشعب الفلسطيني داخل نفق لا يرى في آخره أي نور. [723]

و تشجيعا لحل الدولة الواحدة ثنائية القومية، وجه عرب إسرائيل دعوة إلى الشعب الإسرائيلي لطرق باب الحوار (أساسه الاحترام و المساواة) و النقاش مفتوح حول المصير المشترك للشعبين في المستقبل و جاءت الدعوة على شكل وثيقة نشرتها اللجنة العليا العربية للمراقبة، تضمنت تذكير بتاريخ فلسطين و الأحداث التي عاشتها و اقتراح للمناقشة حول المصير المشترك للفلسطينيين و اليهود بإسرائيل، و الأهم

[723] Leila Farsakh, Israël, L'Apartheid et l'Etat palestinien, Palestine Israël : Un Etat deux Etats , Op-cit, p 190-192.

في الوثيقة هو معالجة مسألة أساسية تتمثل في كيفية إدارة دولة واحدة ديمقراطية يقطنها أكثر من شعب واحد، و في هذه الحالة لا يكون الحل إلا بإقامة دولة واحدة نظامها ديمقراطي تمثيلي أين يتمتع كل مجتمع بحقوق جماعية، و كل طرف له أهلية و حرية إدارة شؤونه الخاصة، و يكون اتخاذ القرار بالنسبة للمسائل المشتركة بينهما للاثنين، و يتمتع كل طرف بحق الاعتراض (Le droit de veto) المتبادل حول المسائل الحيوية التي تمس بإدارة شؤون الحياة بالبلاد، مثل إعداد الدستور أو اكتساب مناطق على أخرى، و في هذه الحالة تطرح المسألة للنقاش إلى حين الوصول إلى اتفاق. [724]

و قد ناضل في هذا الاتجاه كل من الفلسطيني "Edward Saïd "و اليهودي " Yossi Bellin " (الذي شارك في اتفاقيات " Oslo" ثم أصبح بعد ذلك وزيرا للعدالة بإسرائيل)، فندا من أجل استتباب العدالة للجميع بإسرائيل في إطار لقاء بجامعة جنيف في (أكتوبر 2001م)، و انتهى اللقاء بإبرام اتفاقية سلام خيالية و اتبعتهما مبادرة السلام بجنيف في (ديسمبر 2001م).

كان الفلسطيني " E. Saïd" يبحث عن إمكانية البحث في مصالحة الشعبين على أساس العدالة و القانون الدولي، و الاعتراف المتبادل لمآسي الشعبين و إقامة مجتمع مشترك في دولة تسمو على الهيمنة الدينية و الثقافية.

و في نفس السياق، اقترحت الفيلسوفة اليهودية "Annah Arendt " بأن يكون حل الدولة الواحدة على شكل سويسرا فوق أرض فلسطين، و يمكن الاقتداء بسويسرا و هي دولة ديمقراطية فدرالية متعددة الثقافات، و سيادة القانون فوق الجميع.

أما نائب رئيس بلدية القدس الأسبق، و الجغرافي اليهودي " Merin Benvinuisti" و الذي يرى بأن الواقع يتمثل في كون إسرائيل قد أدمجت مناطق هامة من الضفة الغربية و غزة، فلم يعد يطرح حل الدولة الواحدة أو الدولتين، إذ لا يمكن الرجوع إلى حل الدولة الواحدة بقوميتين بسبب سياسة الحكومة الإسرائيلية منذ عقود، و لم يبق سوى الاختيار بين دولة واحدة بنظام عنصري (Apartheid) أو دولة تسمح بإدماج ديمقراطيا جماعات اجتماعية و وطنية. [725]

---

[724] Daphna Golan – Agnon, De quoi avons-nous peur ?, Haaretz, 14 Décembre 2006, Traduit de l'Hébreu par Michel Ghys, Association France – Palestine solidarité, Lundi 25 Décembre 2006, p 1 – 3 sur 6.
http://www.france-palestine.org vue le 10/07/2014

[725] Palestine / Israël, Autour de l'initiative de Genève, Impulsion genevoise pour la paix en Palestine, « Une suisse sans armée », N° 60 (Hiver 2003), p 15 – 17.
http://209.85.129.132/search?q=cache:zsjybkji7pkj:www.cetim.ch/fr/documents/03c...
Vue le 19/06/2009

زادت مطالبة عرب إسرائيل في العشرية الأخيرة حول المساواة مع الإسرائيليين أو لا شيء، مما أقلق الطرف الإسرائيلي من هذه الفكرة، و قد علق أحد الصحفيين اليهود "Ehoud Yaari " في إحدى الصحف الإسرائيلية (ربيع 2010م) حيث يؤكد أنه خلال السنوات القادمة، ستنخفض مطالبة الفلسطينيين بحل الدولتين، و تحل محل ذلك أفكار جديدة، و أن اختفاء السلطة الفلسطينية سيؤدي إلى ضم فعلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، و أن الفلسطينيين سيحققون نصرا "عن طريق اختراق السيطرة ديموغرافيا " على كل فلسطين، و هو ما كان يخشاه القادة الإسرائيليون منذ عقود، فقد عملوا كل ما في وسعهم لتفادي هذا التفوق الديموغرافي عن طريق الاحتلال بدل الضم، و هذا الضم الذي بدأ العد التنازلي فيه لا يترك للإسرائيليين سوى القبول بالعيش مع الأغلبية العربية.

و يقول "Uri Avnery " مؤسس حركة (Gush Shalom):

" بعد ضم الضفة الغربية (و استبعاد غزة) ستكون الدولة الواحدة هي دولة يهودية، و ستستمر إسرائيل في بناء المستوطنات في الضفة و ستمنح الجنسية الإسرائيلية للفلسطينيين خلال عشر سنوات و أقصى حد مدة جيل واحد من الفلسطينيين، و هو ما تخطط له اليمين المتطرفة منذ عقود".

يرد على الاقتراح (دولة واحدة تمنح الجنسية الإسرائيلية للفلسطينيين) الصحفي الفلسطيني بجنسية أمريكية " Ali Abunimah" بأن حل الدولة الواحدة هو أفضل حل، فبمجرد أن يمنح اليهود الجنسية للفلسطينيين فسيعترفون لهم بنفس الحقوق، و بالتالي لا يمكنهم المحافظة على نظام يمنح امتيازات لليهود دون الفلسطينيين، فالدولة المشتركة ستأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة الشرعية لليهود الإسرائيليين و أيضا للآخرين، و هو الحل الذي نجح في جنوب إفريقيا.

لكن حل الدولة الواحدة ترفضه كل من الحركتين " فتح و حماس "، و لا تجد الفكرة مساندة قوية في حضن الشعب الفلسطيني، و هذه الأقلية من الفلسطينيين تحلم بدولة واحدة أين يتساوى فيها الجميع. [726]

أما الولايات المتحدة فهي تخطط لحل بثلاث دول (Une solution à trois Etats) فقد نشرت صحيفة " Washington Post" في (5 جانفي 2005م) تصريحا للسفير السابق للولايات المتحدة بالأمم المتحدة "J. Bolton " حول الحل الأمريكي للقضية الفلسطينية و المتمثل في في حل ثلاث دول، فيتم تسليم غزة لمصر (مثل السابق) و تسليم الضفة الغربية إلى الأردن و تبقى دولة إسرائيل، لأن الدولة الفلسطينية قد فشلت في الظاهر.

[726] Alain Gresh, L'épineux partage de la Palestine, Un seul Etat pour deux rêves, Op-cit, p 11.

حسب الدبلوماسي الأمريكي فقد فشلت السلطة الفلسطينية في إقامة الدولة الفلسطينية المرجوة، إلا أن السبب الحقيقي ليس بسبب السلطة الفلسطينية لكن بسبب إسرائيل التي ترفض أن ترى الدولة الفلسطينية قائمة إلى جانبها، و لم تسلم حتى الأحزاب السياسية الفلسطينية المنتخبة من اعتداءات إسرائيل عليها، و لو واصلنا في التفكير الأمريكي، لكان حقا على المجتمع الدولي إرجاع إسرائيل إلى بريطانيا " كانتداب" ثم يتم تسليمها على الفور إلى الأمم المتحدة، فلا يحق للإدارة الأمريكية أن تتحدث عن حل السلطة الفلسطينية و تسليم كل من الضفة و غزة إلى دول الجوار، إلا إذا كان هذا يحضر لمخطط جديد في المستقبل كحل للقضية الفلسطينية لم يتم التطرق إليه من قبل. [727]

الفرع الثاني: خيار المقاومة المسلحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

ـ مر حوالي قرن من الزمن على توطين اليهود في فلسطين حينما تم خلق لهم " الوطن القومي اليهودي" و تم تنفيذ مشروع المنظمة الصهيونية العالمية بفلسطين عن طريق الهجرات اليهودية المتتالية بهدف خلق الدولة اليهودية الصهيونية، و هو ما تحقق فعلا عندما تم الإعلان عن قيام "دولة إسرائيل" في (1948م)، و لم يتأخر اليهود و الغرب في تسخير الوسائل الكافية لتدعيم الدولة العبرية الفتية من أموال و أفراد، و خلق المنظمات الإرهابية الصهيونية مثل جماعات "Stern – Irgoun Zvaï " و التي ساعدت فعلا إسرائيل في بناء الدولة العبرية على جثث السكان الفلسطينيين و ممتلكاتهم، و لم تتأخر هذه الجماعات الإرهابية في ارتكاب أبشع جرائم الإبادة و التطهير العرقي و التصفية الجسدية كلما سمحت لهم الفرصة بذلك (أثناء النزاعات المسلحة و بشهادة المؤرخين اليهود الجدد).

و لم تسلم حتى فترة "مسار السلام" من أعمال القمع و الترهيب و التصفية الجسدية و الحروب العدوانية التي تخوضها إسرائيل بصفة منتظمة ضد قطاع غزة (آخر العدوان وقع في جويلية 2014م) فالعالم و على رأسه الغرب "دعاة حماة الإنسانية و حقوق الإنسان" تابعوا و بكل برودة المجازر التي ارتكبتها قوات "Tsahal " على المباشر دون تحريك أي ساكن، بل و أكثر من هذا فقد عجز الغرب أن يتهم إسرائيل بأنها ترتكب أعمال تدخل في نطاق ما يصفه رجال القانون و السياسيون بما يسمى " إرهاب الدولة"، و على العكس، فلم يتأخر الغرب في اعتبار ما تقوم به الفصائل الفلسطينية للدفاع عن نفسها و مقاومة من اغتصب أرضها و اعتدى على حرمة مسكنها بأنهم يقومون بأعمال إرهابية تدخل في نطاق " إرهاب الأفراد"، فصنفت حركة "حماس" و جناحها المسلح بمنظمات إرهابية لابد من

[727] Ian Williams, Pas de veto américain juste une abstention, Washington repport on midle east affairs, Rapport des Nations Unies Mars 2009, Op-cit, p 12 sur 18.
http://www.wrmea.org/w1mea-archive/é-_-Washingtonrepport Vue le 24/05/2015

القضاء عليها، و تطالب المجتمع الدولي بما فيهم العرب و المسلمين بالتعاون في سبيل إحلال السلام بالمنطقة و القضاء على هذه الحركات الإرهابية حتى يتمكن الشعبان في العيش بسلام في إطار حل "الدولة الوحدة أو حل الدولتين"، لأن حل النزاع لم يتضح بعد خصوصا بعد فشل السلام المفروض على الفلسطينيين و على الدول العربية المجاورة.

تصنف إسرائيل و الغرب حركة "حماس" و "حزب الله اللبناني" و غيره من الحركات التي تقاوم المحتل الإسرائيلي بأنها حركات إرهابية، و في المقابل، تصنف الأعمال العدوانية و الإبادة الجماعية في

حق المدنيين الفلسطينيين و اللبنانيين التي ترتكبها إسرائيل ضمن حق الدفاع عن النفس، و هو حق معترف به في المواثيق الدولية و على رأسها ميثاق الأمم المتحدة (المادة 51 منه)، و قد عالج العديد من الباحثين في المجال مسألة التمييز بين "الإرهاب و المقاومة"، و اعتبروا أنه من الضروريات القصوى تبديد الغموض بين المصطلحين، و حقيقة الأمر لا تتعلق بغموض أو خلط في المصطلحات، بل الحقيقة أن المفاهيم و المصطلحات يتحكم فيها اليهود " السيطرة على الإعلام و على المعلومة " في كل أنحاء العالم بمساعدة العالم الغربي.

فالمصطلح و المفهوم يخضعان لما سماه بعض المختصين في علاقة القوة بين السيد و العبد (Le rapport de force Maître / Esclave)، و مادامت القوة حاليا بين يدي إسرائيل و حلفائها من الدول الغربية، فتعتبر الجرائم التي ترتكبها إسرائيل في حق الشعب الفلسطيني الأعزل هو دفاعا عن النفس، و ما تقوم به فصائل المقاومة هو إرهاب أفراد لابد من القضاء عليه، و كل من يعارض هذه العلاقة (Maître/Esclave) يتهم بمعاداة السامية .

سأعالج مسألة شرعية كفاح الشعب الفلسطيني أولا، ثم المقاومة المسلحة لتحرير فلسطين.

أولا: شرعية الكفاح المسلح للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة

اعتبرت فرنسا المجموعات الجزائرية التي قامت بعمليات عسكرية ناجحة في الفاتح من نوفمبر (1954م) جماعات خارجة عن القانون، و كذلك الأمر بالنسبة للمقاومة الفلسطينية التي بدأت في مقاومة الاحتلال الصهيوني منذ البداية على أساس أنها جماعات إرهابية خارجة عن القانون، ليبقى مفهوم كفاح الشعوب المستعمرة يتأرجح بين مقاومة المحتل (بالنسبة للمحتلين) و إرهاب أفراد بالنسبة لقوات الاحتلال.

1. إرهاب أم مقاومة

تتهم إسرائيل المقاومة الفلسطينية بأنها جماعات تقوم بأعمال إرهابية، كما يتهم الفلسطينيون إسرائيل بأنها تمارس إرهاب الدولة ضد المدنيين العزل، و هو ما يقتضي تعريف الأعمال الإرهابية و الأشخاص المرتكبة لهذه الأعمال.

إلى غاية هذا التاريخ لم يتم الاتفاق على تعريف شامل و جامع للإرهاب نظرا للجدل القائم حول الموضوع، كما أن المسألة الأكثر جدلا تتعلق بتحديد أعمال العنف التي تصنف ضمن الأعمال الإرهابية و تلك التي تدخل في إطار الحروب التحررية في إطار "حرب العصابات"، و تتعقد المسألة بالنسبة لوضع خط بين الإرهابيين و بين المقاتلين من أجل الحرية، و هو السبب الذي يجعل الأمر معقدا في إمكانية الوصول إلى اتفاق دولي لتعريف مصطلح " الإرهاب"، فنفس الأعمال قد تقوم بها مجموعات متباينة و قد تصنف بالنسبة لمرتكبيها الأول على أساس أنه إرهابي، و بالنسبة للثاني على أساس أنه مقاتل من أجل الحرية، طبقا للتبريرات الأخلاقية التي يتصف بها.

يؤكد الغرب على استحالة الجمع بين كلمة " الحرية و الأعمال الإرهابية " بينما تؤكد دول أخرى على ضرورة التمييز بين الإرهاب و كفاح الشعوب من أجل التحرر من المحتل و الاستعمار بكل أشكاله و الحق في تقرير مصيرهم، و من جانبها، فقد أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة و لكنها لم تبرر أبدا الأعمال الإرهابية، بل العكس، فمنذ أحداث (11 سبتمبر 2001م) فقد أدانت كل الأعمال الإرهابية مهما كان شكلها و الأطراف التي ارتكبتها و الأماكن التي استهدفتها ما دامت تهدد العلاقات الودية بين الدول و تهدد أمنها.

و نفس الموقف اتخذه مجلس الأمن بالنسبة لمكافحة الإرهاب الدولي من خلال قراره رقم 1377(2001) (La lutte contre le terrorisme transnational) بحيث أدان كل الأعمال و الطرق و الأماكن التي ترتكب فيها الأعمال الإرهابية، أشكالها و أطرافها، و في قراره 1860(2008) المتعلق بالحالة المتدهورة في الشرق الأوسط التي تعيشها المنطقة منذ بداية الحرب على غزة في (2008م)،و لم يشر إلى حركة حماس و لم يدينها، بل أدان العمليات ضد المدنيين و كل الأعمال الإرهابية فالأعمال الإرهابية محظورة في القانون الدولي الإنساني و لا يمكن تقبلها تحت أي شكل من الأشكال. [728]

[728] L'article 51 du protocole additionnel I de 1977 aux conventions de Genève stipule :
« Ni la population civile en tant que telle, ni les personnes civiles ne doivent être l'objet d'attaques, sont interdits les actes ou menaces de violences dont le but est de répandre la terreur parmi la population civile ».

ـ و في هذا السياق، تعتبر الولايات المتحدة أكبر قوة إرهابية دولية في العالم، و قد أكد على ذلك الأستاذ و الفيلسوف الأمريكي "Noam Chomsky " في كتابه" الإرهاب الدولي ـ الأسطورة و الواقع " يقول: " إن مصطلح (الإرهاب) و مصطلح (الرد الانتقامي) مصطلحين يتسمان بخصوصية، فللأول يشير إلى الأعمال التي يقوم بها القراصنة و لا سيما العرب منهم (حسب أمريكا)، و أما الأعمال التي تقوم بها أمريكا و عملائها، فتسمى (ردا انتقاميا).

من الضروري التمييز بين الإرهاب الفردي (تقوم به جماعات مسلحة غير حكومية) و إرهاب الدولة لفهم البعدين الأساسيين لظاهرة الإرهاب، كما أن إرهاب الدولة يختلف تماما عن المفهوم التقليدي لإرهاب الدولة، فإرهاب الدولة هو النظام أو " الحكومة المؤسسة على الرعب "
(Un gouvernement fondé sur la terreur) و تنفذ العمليات الإرهابية أجهزة الدولة ضد السكان أو ضد سكان الأراضي المحتلة بهدف الحفاظ على نظام ما أو القضاء على كل معارضة لسلطته، و يمكن لأية حكومة ديمقراطية أن تمارس هذا النوع من الإرهاب عن طريق خطط لمحاربة الإرهاب في حالة الطوارئ أو اضطرابات داخلية أو حروب أهلية، و قد تؤدي إلى الحرمان من الحريات الفردية و خرق لحقوق الإنسان من طرف الحكومة.

كما تقوم الدولة بتلك الأعمال الإرهابية (الرعب و القمع) ضد سكان الأراضي المحتلة، و تقوم بتنظيمها في تشريعاتها الداخلية، و في هذا الصدد، ففي ما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، فإنه يصعب التمييز بين الشكلين من الإرهاب (في نظر البعض)، فمن جهة يرعب الفلسطينيون المدنيين الإسرائيليين عن طريق العمليات الانتحارية و "قذائف القسام "، إلا أن ردة الفعل غير المتساوية لإسرائيل على السكان المدنيين الفلسطينيين تهدف إلى إرهابهم.

تقوم قوات الدفاع الإسرائيلية (FDI) بإرهاب المدنيين الفلسطينيين عن طريق العدوان العسكري الاغتيالات المستهدفة والقنابل الصوتية (Bang sonique) هي أعمال تدخل في نطاق إرهاب الدولة طبقا لما نصت عليه اللجنة الخاصة حول الإرهاب الدولي للجمعية العامة (1973م). [729]

Ainsi que l'article 52 qui fait référence à la protection des biens de caractère civils qui « ne doivent être l'objet d'attaques ni de représailles ».

[729] « La terreur pratiquée à grande échelle et par des moyens les plus modernes contre des peuples entiers à des fins de domination ou d'ingérence dans leurs affaires intérieures, les attaques armées sous forme de représailles ou d'action préventive par les Etats contre la souveraineté et l'intégrité d'Etats tiers, ainsi que l'infiltration de groupes ou d'agents terroristes dans le territoire d'autres Etats. »

نلاحظ أن إسرائيل تمارس عدة أعمال إرهابية ضد سكان الأراضي المحتلة مثل، الاعتقال، السجن، الضرب، الإبعاد، الاغتيال، مصادرة الأراضي، نسف المنازل، تجريف الأراضي الزراعية (كلها أعمال تمارسها السلطات الصهيونية، و هناك من تنبه إلى تلك الأعمال و التي تقوم بها أيضا جماعات إرهابية صهيونية ضد الفلسطينيين و تحظى هذه الجماعات بحماية حكومية [730] و هناك علاقة ارتباط قوية بين الأجهزة الصهيونية و جماعات الإرهاب الصهيونية، فتقوم الأجهزة الصهيونية بإمداد هذه الجماعات الإرهابية بمختلف أشكالها بالأسلحة و المعدات، كما تتمتع هذه الجماعات الإرهابية بحماية حزبية داخل الكنيست، و بالرغم من محاولة الحكومة الإسرائيلية إخفاء هذه العلاقة، إلا أنه تم الكشف عنها في عدة تقارير إسرائيلية رسمية من بينها تقرير "مراقبة الدولة الإسرائيلية" بالقدس لعام (1986م) و الذي يعترف بمساهمة وزارة الداخلية الإسرائيلية في تمويل النشاط السياسي لجماعات اليهود المتطرفين، و أن وزير الداخلية الإسرائيلي آنذاك، قدم دعما ماليا لأعضاء شبكة إرهابية في مستوطنة يهودية و غيرها من المساهمات التي تقدمها إسرائيل إلى هذه المجموعات الإرهابية غير الرسمية. [731]

- و أمام الإرهاب الصهيوني الذي تمارسه الدولة الصهيونية و الجماعات الصهيونية غير الرسمية ضد سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة، فكيف يمكن أن نتصور ردة فعل هؤلاء السكان لمواجهة هذه الأعمال الإرهابية.

تكون ردة فعل أي شعب يواجه إرهاب دولة الاحتلال و إرهاب جماعاتها غير الرسمية التي تعمل في الخفاء، هي المقاومة بكل أشكالها، و أولها المقاومة عن طريق الكفاح المسلح للتخلص من الاحتلال، إلا

Document officiel de l'Assemblée Générale des Nations Unies, Vingt huitième sessions, N° 28 (A/9028), 1973, para 24.*

* Millena Costa Tracasas, Terrorisme et justice dans les territoires occupés, Réflexions préliminaires pour mieux comprendre la situation actuelle, international studies journal (ISJ), Vol 6, N° 4, spring 2010, N° 24, p 72, 73 sur 24.

[730] تنقسم الجماعات الإرهابية غير الرسمية في إسرائيل إلى ثلاثة أنواع، فالأولى هي جماعات تحظى بوضع رسمي تحت أسماء مدنية استيطانية فيتخفى عملها بالشرعية و تتلقى الدعم الحكومي و الدعم من يهود الخارج مثل حركات "كاخ، جوش و إيمونيوم "و تمثلت أعمالهم الإرهابية في التهديدات بقتل الشخصيات الفلسطينية، و الاعتداء على المواطنين و الممتلكات الفلسطينية، أما النوع الثاني، يتمثل في الجماعات السرية تتشكل من صهاينة متطرفين ترعاهم الحكومة و الأحزاب الدينية، و تقوم بأعمال التخريب و النسف و اغتيال الشخصيات الفلسطينية مثل " جماعة الإرهاب و مواجهة الإرهاب " و يتضمن النوع الثالث من تشكيلات المستوطنين الإرهابية و مسلحين، و تحظى بتأييد و حماية الحكومة الصهيونية، تشن غاراتها و اعتداءاتها على المخيمات و القرى الفلسطينية المجاورة، يحصلون على الأسلحة و المعونات من وزارة الدفاع و الوزارة الداخلية لإسرائيل*

* عصام مفلح، مفهوم الإرهاب و الموقف الدولي، إرهاب الدولة و إرهاب المنظمات، مجلة الشؤون العربية، الفكر السياسي، العدد 17، دمشق، خريف ـ شتاء 2003، ص 154 - 156.

[731] عصام مفلح، مفهوم الإرهاب و الموقف الدولي، إرهاب الدولة و إرهاب المنظمات، المرجع السابق، ص 156.

أنه ما يعتبر كفاحا و نضال الشعوب المستعمرة لنيل حريتها و استقلالها، فهو إرهاب بالنسبة للقوة المحتلة، و هذا الخلط لمفهوم الإرهاب و المقاومة الوطنية و المشروعة ضد الاحتلال و تصويرها على أنها إرهابا أو حتى السكوت عن التمييز بينهما، إنما هو أمر مقصود، و ظهر بظهور النظام الدولي الجديد في ظل الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة على الساحة الدولية و ذلك خدمة لمصالحها و خاصة مصالح حليفها الرئيسي إسرائيل أولا ثم مصالح حلفائها من الدول الغربية و الدول العربية الموالية لها.

تتجنب الدول الغازية و الاستعمارية التطرق إلى إعطاء تعريف "للمقاومة الشعبية المسلحة " على عكس الفقه السوفييتي (سابقا) و الذي خصص لها مفهوم واسع و يعرفونها في الكتب القانونية بأنها "حروب التحرير الوطني"، فكلما احتلت دولة غاصبة أرض شعب من الشعوب، كان من حق هذا الشعب مقاومة هذا الاحتلال بكل الوسائل المتاحة حتى النصر و طرد المحتل.

يعترف القانون الدولي بشرعية هذه المقاومة الوطنية، كما تعترف بها جل دول العالم، فالمقاومة المشروعة هي التي تقوم بها الشعوب لتحرير بلادها و الدفاع عن حقها في تقرير مصيرها بنفسها، و كلها حقوق معترف بها لكل الشعوب بلا منازع، و لا تتصف بأية صفة من الإرهاب، و الأمثلة في الموضوع عديدة منها مقاومة الفرنسيين للمحتل النازي أثناء الحرب العالمية الثانية، و مقاومة شعوب البلقان للاحتلال الألماني، و مقاومة الشعوب العربية للاحتلال الغربي و من بينها الشعب الفلسطيني الذي يقاوم الاحتلال الإسرائيلي. [732]

لا يمكن إنكار أن هناك خلاف فقهي حول عبارة "المقاومة"، إذ تطلق عليها أحيانا عبارة (Guérilla) و أحيانا عبارة (Les mouvements de résistance)، و إن كانت العبارة الأولى تعاني من "فقدان التحديد" لأن العبارة غالبا ما تستعمل في الأعمال القانونية و السياسية للدلالة عن ظواهر شديدة الاختلاف، لذلك يلجأ الفقهاء إلى استخدام العبارة الثانية للدلالة عن معنى المقاومة خاصة في حروب التحرير.

أما الفقه الغربي، فهو لا يعترف بحقوق الشعوب المقهورة و المحتلة في النضال من أجل تحرير أوطانها، و يصف حركات التحرير بأنها أعمال إرهابية موجهة ضد السلم و الأمن الدوليين، و بالرغم من أن الولايات المتحدة قاومت المحتل البريطاني عندما كانت مستعمرة بريطانية، و اعترفت لفرنسا

[732] ثامر إبراهيم الجهماني، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، دار الكتاب العربي، الجزائر و دار حوران السورية جانفي، 2002، ص 91 - 93.

بحقها في مقاومة المحتل النازي، إلا أنها تنكر حق المقاومة لكل من الشعب الفيتنامي والعراقي و الفلسطيني، و السبب أن هذه المقاومة تعارض مصالحها بالمنطقة لا غير. [733]

حتى يكون المناضلون من أجل حق تقرير المصير و ضد السيطرة الاستعمارية و الأجنبية و الاحتلال و العنصرية في مركز قانوني يعترف به في إطار التنظيم الدولي، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 3303(12 ديسمبر 1973م) يتضمن المبادئ الأساسية لتثبيت ذلك المركز، و يتمثل في الاعتراف الدولي في حق الشعوب في تقرير مصيرها، و النضال من أجل الاستقلال هو نضال شرعي يتفق تماما مع مبادئ القانون الدولي، و أي قمع لهذا النضال يعتبر مخالفة لميثاق الأمم المتحدة و لإعلان مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية و التعاون بين الدول، خاصة بعد إنشاء الأمم المتحدة، فكل نزاع مسلح ينطوي تحت هذا النضال هو نزاع دولي بالمعنى الوارد في اتفاقيات جنيف (1949م) الخاصة بالنزاعات المسلحة و الوضع القانوني للمتحاربين.

و بالتالي إذا وقع المناضلين بين أيدي أعدائهم يعتبرون أسرى حرب تنطبق عليهم اتفاقيات جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب، أما استخدام الأنظمة الاستعمارية للمرتزقة ضد المناضلين، فهو عمل إجرامي و يعامل هؤلاء كمجرمين، و على هذا الأساس، فالعنف الذي يمارس في إطار الكفاح المسلح، هو عنف مشروع إعمالا لحق الشعوب في تقرير مصيرها و هو ليس إرهابا كما تطلق عليه الدول المحتلة المغتصبة للأرض و حقوق السكان. [734]

2. مشروعية كفاح الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي

حضت القضية الفلسطينية بالتأييد الدولي، سواء على مستوى دول عدم الانحياز، منظمة الدول الإسلامية، الاتحاد الإفريقي (الذي حل محل منظمة الوحدة الإفريقية) و في كل المؤتمرات الدولية، و أول هذه المنظمات، منظمة الأمم المتحدة و التي أصدرت سلسلة من القرارات تؤيد فيها كفاح الشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف و في تقرير مصيره و نيل حريته للعيش بسلام مثل باقي شعوب العالم، و تبقى مسؤولية للأمم المتحدة قائمة في القضية الفلسطينية باعتبار أن الجمعية العامة قد تجاوزت صلاحياتها عندما أصدرت قرار التقسيم رقم 181(1947) و الذي تم تنفيذ شق منه دون الشق الآخر، ليبقى الشعب الفلسطيني ينتظر قيام دولته التي نص عليها ذلك القرار.

---

[733] محمد حسن يوسف محسن، الإرهاب الدولي و شرعية المقاومة، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2012، ص 109 - 112.

[734] عصام مفلح، مفهوم الإرهاب و الموقف الدولي، إرهاب الدولة و إرهاب المنظمات، المرجع السابق، ص 157، 158.

و قد تطرقت في الفصل السابق إلى موقف الأمم المتحدة من القضية الفلسطينية فيما يتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره من خلال القرارين للجمعية العامة رقم 194(1948) و 3236(1974) تؤكد فيهما الجمعية العامة على الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، و أعربت فيهما عن قلقها لعدم التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية و التي تشكل خطرا كبيرا على الأمن و السلم الدوليين و خاصة فيما يتعلق بالاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، و لذلك، فقد حدد العديد من الباحثين في القانون الدولي الأسس القانونية لحق الشعب الفلسطيني في المقاومة إلى:
مبدأ حق تقرير المصير و مبدأ حق الدفاع الشرعي و حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

أ ـ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره من خلال المقاومة المسلحة

المتفق عليه هو أن مبدأ حق تقرير المصير كان موجودا عبر التاريخ، إلا أنه كان عرفا ثم تحول إلى مبدأ سياسي ثم مبدأ قانوني أقر فقهاء القانون الدولي المعاصر بقانونيته، فمن حق كل شعب محتل أن يعبر عن رأيه و يختار نظامه السياسي و الاقتصادي دون أي تدخل خارجي، على أن يتم ذلك بالطرق الديمقراطية و السلمية، و اليوم نرى معظم شعوب العالم التي كانت مستعمرة قد نالت استقلالها و تحررت و قررت مصيرها ما عدا الشعب الفلسطيني، و أول معارض لهذا المبدأ القانوني هي إسرائيل، رغم ادعائها بديمقراطية نظامها و احترامها لقواعد القانون الدولي. [735]

أما إسرائيل، و على لسان وزيرها للخارجية السابق فقد صرح و هو يناقش حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني بقوله: " إن حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني ينبغي ألا يكون على حساب حق تقرير مصير الشعب الإسرائيلي، و الشعب الإسرائيلي هو أولى بهذا الحق لأنه وحيد يواجه (18) دولة عربية " و يتابعه تحليله للموضوع فيقول بأن الشعب الفلسطيني يمكنه أن يقرر مصيره داخل أي دولة عربية يكون يشكل فيها الأغلبية، و أن الأردن هي دولة فلسطينية، و أن الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الحكم الإسرائيلي يعتبرون إسرائيليين من وجهة القانون الدولي، و تنظم القوانين المحلية شؤونهم و ليس لهم الحق في تقرير مصيرهم، و أن حث تقرير مصير الفلسطينيين يتناقض تماما مع حق تقرير مصير اليهود في فلسطين، فإذا استطاع الفلسطينيون أن يندمجوا في الدول العربية، فالحال ليس كذلك بالنسبة لليهود. [736]

[735] عبد الناصر قاسم الفرا، حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية، المرجع السابق، ص 38.
[736] تيسير النابلسي، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، دراسة لواقع الاحتلال الإسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام، سلسلة الكتب الفلسطينية ـ 62 ـ منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، أفريل 1975، ص 271 ـ 273.

ـ إن الحجج الإسرائيلية السابق ذكرها، حجج باطلة باعتبار أن قرارات الأمم المتحدة التي صدرت في الموضوع، تؤكد كلها على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره مثل باقي الشعوب المستعمرة و التي ناضلت من أجل تحرير أرضها من الاحتلال و نيل استقلالها السياسي و الاقتصادي و لجأت إلى الكفاح المسلح لبلوغ هدفها، فالقوة المسلحة حق مشروع لكل الشعوب المستعمرة بما يتناسب مع ميثاق الأمم المتحدة، و الشعب الفلسطيني يملك هذا الحق ما دام الاحتلال الإسرائيلي يحتل أرضه، و قد أكدت الجمعية العامة في قرارها رقم 2621(1970) على حق الشعوب المستعمرة في الكفاح بكل الطرق الضرورية التي في متناولها ضد الدول الاستعمارية، كما نص القرار على:

" تملك كافة الشعوب خلال النضال من أجل تقرير المصير، طلب المساعدة و تلقي الدعم وفقا لأهداف و مبادئ الأمم المتحدة بغية التصدي لكافة الأعمال الموجهة لحرمان الشعوب من تقرير مصيرها و الحرية و الاستقلال و أن المقاومة المسلحة المستخدمة ضد السلطة المستعمرة حق تقرير المصير مشروعة "
و بالتالي فقد تم الاعتراف بحق تقرير المصير دوليا و هو حق قانوني لكل شعب مستعمر و له أن يستخدم الوسائل السلمية و العسكرية بغية التخلص من الاحتلال و إذا كان لابد من استخدام القوة، فهي مشروعة

إن الدولة التي تنكر حق تقرير المصير تخرق قواعد القانون الدولي، و حسب دستور الأمم المتحدة فإن مجلس الأمن له الحق في استخدام القوة المسلحة ضد الدولة التي لا تنفذ قراراته، و بالتالي فكل حركات التحرر التي تكافح من أجل تقرير مصيرها مشروعة و لها حق الحماية من النظام الدولي، و لهذا السبب اعترفت الأمم المتحدة في (1974م) بمنظمة التحرير الفلسطينية و منحتها مركز عضو مراقب دائم في الجمعية العامة للأمم المتحدة. [737]

في ضوء قرارات الأمم المتحدة، نستخلص أنه في حال قيام الدولة المستعمرة بإنكار حق الشعب في تقرير مصيره، فليس لها الحق في أن تنكر في حقه في استخدام القوة من أجل تحقيق هذا الحق، لأن بعض قرارات الأمم المتحدة التي وردت بشأن حق الشعب في تقرير مصيره، لم تقرر على حق الشعب في استخدام القوة للحصول على حق تقرير المصير فقط، إنما طالبت دول العالم بتقديم المساعدات المادية و المعنوية لهذا الشعب، و بالتالي يملك الشعب الفلسطيني ما يبرر لجوءه إلى القوة ما دامت الأمم

[737] عبد الناصر قاسم الفرا، حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية، المرجع السابق، ص 38، 39.

المتحدة عاجزة عن تنفيذ قراراتها بشأن منع إنكار إسرائيل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، و هذا يكفي لتبرير لجوءه إلى القوة المسلحة من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة. [738]

حدد المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه (19) بالجزائر في " إعلان الاستقلال"(1988/11/15) تأييده لقرارات الأمم المتحدة حول حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الخارجي و الاستعمار و التمييز العنصري و الكفاح من أجل نيل الاستقلال، كما أعلن المجلس رفضه و نبذه للإرهاب بكل أشكاله بما في ذلك إرهاب الدولة طبقا لقراراته السابقة، و قرارات مؤتمر قمة الدول العربية بالجزائر (1988م) و قرارات الأمم المتحدة رقم 421159(1987) و 61140(1985) و إعلان القاهرة (1985/11/7). [739]

ب ـ المقاومة الفلسطينية استنادا لحق الدفاع الشرعي (المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة)

ـ حدد الدكتور النابلسي في كتابه " الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية " حقوق الشعب الفلسطيني في ثلاث فئات، فبالنسبة للفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين فلهم الحق في العودة إلى وطنهم و الإقامة فيه و ممارسة كافة حقوق المواطن، و بالنسبة للفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة بعد حرب (1967م)، لهم الحق في التخلص من الاحتلال الإسرائيلي و حقهم في السيادة على أرضهم و وطنهم، أما الفلسطينيون المقيمون في "دولة إسرائيل" منذ عام (1948م)، فقد حرموا من حقهم في تقرير مصيرهم، و حقوقهم لا تحدد بموجب قانون محلي، بل بموجب القانون الدولي لأنهم أصحاب البلاد، و إسرائيل قد أنشئت بناء على قرار التقسيم للجمعية العامة و هو قرار باطل باعتبار أن الجمعية العامة قد تجاوزت اختصاصها حددها لها الميثاق.

في كل مرة تشن إسرائيل عدوانا على الفلسطينيين تواجهها المقاومة الفلسطينية بكل فصائلها لتدافع عن الأرواح و الأموال و الوطن المسلوب، فغزة المحاصرة تقاوم إرهاب الدولة الإسرائيلية الصهيونية طبقا لنص المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة و التي تنص على حق الدفاع (المنفرد و الجماعي) عن النفس و هو حق طبيعي و ملازم لوجود الدولة نفسها لأنه من الحقوق الأساسية للدول، و حق الدفاع عن النفس حق متأصل في القانون الدولي و لا يخضع في مبدأ وجوده إلى أي اعتراف خارجي و لا اتفاق داخلي، و إنما يلازم وجود الدولة المستقلة أصلا.

[738] عبد الناصر قاسم الفرا، حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني، المرجع السابق ، ص 40، 41.

[739] La XIXe Session du conseil national palestinien, Déclaration d'indépendance, Alger 15 Novembre 1988.

و طبقا للمادة الثالثة من اتفاقية حقوق الدول و واجباتها (1933م) تنص أن الوجود السياسي للدولة مستقل عن الاعتراف بها من قبل الآخرين، فالدولة لها الحق في الدفاع عن نفسها قبل اعتراف الآخرين بها، و يشترط في الدفاع الشرعي أن تكون الدولة المدافعة تتعرض لهجوم مسلح نافذ ضدها، و هو ما ينطبق على الحالة الفلسطينية، فدولة فلسطين تتعرض لاعتداءات متكررة عسكرية و مباشرة من قبل إسرائيل، و بالتالي لديها الحق في الدفاع عن نفسها .

و لكن تحاول إسرائيل انتزاع هذا الحق على أساس أنها لم تعترف بفلسطين كدولة، و بالتالي ليس لديها الحق في ممارسة سيادتها على أراضيها، و الحقيقة أنه حسب القرارات الدولية، إذا لم تكن فلسطين دولة، فإن إسرائيل أيضا ليست دولة، إذ أن إسرائيل أنشئت و تم الاعتراف بها دوليا في إطار الجمعية العامة و بناءا على قرار التقسيم 181(1947) و الذي ينص على إنشاء دولتين بفلسطين مستقلتين العربية و اليهودية، و أن تخضع القدس إلى حكم دولي على أن لا يتأخر ذلك عن شهر أكتوبر (1948م).

كما تم تحديد الحدود (44,5%) من مساحة فلسطين للدولة العربية و (55,5%) من المساحة المتبقية للدولة اليهودية، و أن تتولى الأمم المتحدة إدارة مدينة القدس و يعين مجلس الوصاية ليقوم بأعمال الإدارة نيابة عن الأمم المتحدة، و كل هذا يعني أن وجود إسرائيل مرتبطا أساسا بشرط فعلي و هو وجود دولة فلسطين، و نفي إحدى الدولتين يسقط شرعية الدولة الأخرى حسب القرار، و بالتالي فإن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية يجعل الشعب الفلسطيني له الحق في الدفاع عن نفسه و أرضه طبقا للمواثيق الدولية. [740]

ج ـ المقاومة الفلسطينية المسلحة و حق العودة

منحت الأمم المتحدة مركز خاص للاجئين الفلسطينيين خلافا للاجئين الشعوب الأخرى، بحيث يشمل اللاجئين منذ حرب (1948م) و ما بعدها، كما يشمل المركز الخاص حتى أبنائهم، و قد تضاعف عددهم إلى خمسة أضعاف خلال الخمسين عاما الماضية، و بقي مشكل اللاجئين يطرح دائما بحيث يطالب هؤلاء حقهم في العودة إلى أوطانهم طبقا لقرارات الأمم المتحدة، بينما ترفض إسرائيل عودتهم خوفا من تفوقهم الديموغرافي.

أصبح نصف الشعب الفلسطيني يقيم خارج وطنه بالرغم من أن طرد و إبعاد السكان الأصليين من السلطة المحتلة هو عمل غير مشروع، و أنه من بين حقوق الشعب الفلسطيني المهجر في تقرير مصيره هو حقه في العودة لممارسة هذا الحق بكل حرية في وطنه، و قد اعتبرت المادة (147) من اتفاقية

[740] فهد سليمان، الإرهاب و المقاومة الوطنية، الأمن القومي العربي في عالم متغير، المرجع السابق، ص 173، 174.

جنيف الرابعة أن تهجير و إبعاد السكان الأصليين من السلطة المحتلة انتهاك خطير للاتفاقية، كما اعتبره ميثاق نورمبرغ في مادته (6/ب) جريمة حرب، و في مادته (6/ج) جريمة ضد الإنسانية. [741]

ـ لم تبالي إسرائيل بقواعد القانون الدولي و مارست أبشع الأعمال بأبشع الوسائل لتحقيق هدفها و المتمثل في طرد أكبر عدد من السكان الفلسطينيين و الاستحواذ على أكبر عدد من المناطق الفلسطينية لإقامة الدولة العبرية، و قد تنبه لذلك المؤرخون الجدد من اليهود(Les nouveaux historiens juifs) "و من بينهم المؤرخ "Benny Morris " الذي أجرى أبحاثا ميدانية بعدما تم فتح الأرشيف الإسرائيلي في (1988م)، أي بعد مرور (40) عاما من النكبة، ليخلص في كتابه تحت عنوان:

« La naissance du problème des réfugiés palestiniens » (2003).

بأنه وجد أدلة، حجج و براهين تثبت أن إسرائيل قامت بطرد و تهجير و تخويف الفلسطينيين و هو السبب لرحيلهم عن وطنهم، على عكس ما تدعيه إسرائيل على أنهم رحلوا استجابة لنداء من السلطات العربية للخروج من ديارهم.

و تنفيذا لمخططها، أصدرت الدولة العبرية الفتية (بعد 6 أشهر من ميلادها) قانون حول " أملاك الغائبين " و الذي مكنها من الاستيلاء على أملاك كل الأشخاص الغائبين ليتم وضعها تحت إدارة وزارة المالية الإسرائيلية طبقا للمادة (2) من قانون أملاك الغائبين (1950م)، و بقيت إسرائيل ترفض عودة هؤلاء لاجئين إلا بقدر (100000) لاجئ و هو ما رفضه الفلسطينيون و العرب ليبقى هؤلاء اللاجئون وصمة عار بالنسبة لإسرائيل على مدى التاريخ. [742]

ـ كما أن هناك أساس قانوني آخر يبرر عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم و المتمثل في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة (أشرت إلى البعض منها سابقا) و كلها توصي بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين و الراغبين في العودة إلى ديارهم و تعويض من لا يرغب في العودة عن ممتلكاتهم التي تركوها وراءهم بفلسطين، سواء كانوا لاجئين بعد النكبة (1948م) أو لاجئين حرب (1967م) . [743]

---

[741] تيسير النابلسي، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، المرجع السابق، ص 286.

[742] Anwar Abu Eisheh, Loi sur la propriété des absents, The international Solidarity Movment, Palestine 11 Juin 2005.
www.ism-france.org/analyses/loi-sur-la-propriété-des-absents-article-2988.Vue le 07/07/2014

[743] Voir les résolutions de l'assemblée générale :
RES 194(1948), les résolutions de AG dans sa 22e sessions (1967), RES 2452(1968), Résolutions : 3089/B, 3089/C, 3089/D, 3089/E, 23e session (1973).

رغم القرارات المتتالية للأمم المتحدة و التي تكرس حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن إسرائيل رفضت الامتثال لهذه القرارات (كعادتها)، و بناءا على عجز المنظمة عن تنفيذ قراراتها (كعادتها) و إعادة هؤلاء اللاجئين إلى وطنهم، يصبح من حق هؤلاء أن يتخطوا الحدود التي تفصلهم عن وطنهم و أرضهم لتحقيق عودتهم المشروعة، و أمام إسرائيل أن تلجأ إلى العنف و القوة لمنعهم من العودة، و يكون من حق اللاجئين أن يلجأوا إلى السلاح و القوة في سبيل تحقيق هذا الهدف المشروع، و مقاومة الإجراءات الإسرائيلية التي تحول بينهم و بين العودة إلى وطنهم، و بالتالي فإن المقاومة الفلسطينية التي تستهدف عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم لكي يقرروا مصيرهم على أرضهم، تجد سندا آخر يسند مشروعيتها في المقاومة و حمل السلاح لتحقيق عودة الفلسطينيين إلى أرضهم. [744]

و فعلا اندلعت انتفاضة العودة تحت شعار " الشعب يريد العودة إلى فلسطين " من (15 مايو 2011م) إلى (6 جوان 2011م)، فبعد مرور (63) عاما على نكبة (1948م) و (44) عاما على نكسة (1967م)، كانت مسيرة العودة لمجموع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، سوريا، الضفة الغربية و قطاع غزة إلى الحدود التي صنعها الكيان الصهيوني بعد اغتصاب فلسطين، و أكدت هذه الانتفاضة بأن الحق لا يسقط بالتقادم، و لا يمكنه أن يسقط بالمراهنة على النسيان، و كانت نتيجة هذه الانتفاضة هو سقوط قتلى و جرحى في صفوف اللاجئين خلال مسيرة العودة بلغ عددهم (34) شهيدا في ذكرى النكبة، و هذه المسيرة تذكر العالم بتمسك اللاجئين بحقهم في العودة إلى وطنهم المغتصب. [745]

ثانيا: المقاومة الفلسطينية لتحرير فلسطين المحتلة

يمنح القانون الدولي لكل شعب يقاوم احتلال غير مشروع، الحق في استخدام كل الوسائل لتحرير أرضه المحتلة، كما أن للشعب المحتل الحق في البحث و تلقي الدعم اللازم لتحريره من الاحتلال، و قد أصدرت الجمعية في الموضوع عدد من القرارات تكرس حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها، و قد طبقت الثورة الأمريكية المقاومة المسلحة ضد الاستعمار البريطاني، و المقاومة المسلحة الأفغانية ضد السوفييت، و أيضا المقاومة الفرنسية ضد النازية و حتى داخل معسكر الاعتقال النازي.

و تعتبر أيضا المقاومة المسلحة الفلسطينية نتيجة حتمية للاحتلال غير مشروع و نتيجة لقمع شعب بأكمله، و رغم ذلك يتمسك الشعب الفلسطيني بالحياة و يواصل القيام بأعماله اليومية، من تجارة، زراعة و التعليم في ظل الاحتلال، و لكن أحيانا و تحت ظروف صعبة يلجأ إلى أعمال العنف، إما للدفاع عن

[744] تيسير النابلسي، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، المرجع السابق، ص 287، 288.
[745] فلسطين، الأرض، التاريخ و المقاومة، المرجع السابق، ص 190، 191.

النفس (مثل الدفاع عن مخيم جنين) ضد الآلة القاتلة الإسرائيلية، و هي مقاومة مسلحة مقبولة، لكن أحيانا توجه هذه الأعمال نحو المدنيين الإسرائيليين (مثل العمليات الانتحارية) و هو غير مقبول، لكنه اختيار لبعض المجموعات دون الأخرى في نوع المقاومة، و مهما يكن الحال، فإن الرد من الدولة المحتلة يكون رادعا و غير متساوي يصدر من الحكومة الإسرائيلية تدعي بأنها حرة و ديمقراطية. [746]

1 ـ المقاومة المسلحة تتصدى للاحتلال الإسرائيلي الصهيوني

عندما عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة "بازل" السويسرية في (1897م) كانت فلسطين جزءا من الدولة العثمانية، و قد احتج الفلسطينيون آنذاك على الامتيازات التي منحتها الحكومة المركزية في الأستانة للحركة الصهيونية و التي أدت إلى زيادة الهجرة لليهود إلى فلسطين، و في (1908م) وقعت معارك بين الصهاينة و الفلسطينيين في مدينة "يافا" أسفرت على مقتل فلسطيني و جرح (13) من اليهود، كما اندلعت مظاهرات شعبية احتجاجا على إغلاق الصحف التي شجبت المشروع الصهيوني، و إلى جانب المقاومة المسلحة، تأسست منظمات محلية خاصة مثل جمعية مكافحة الصهيونية للحيلولة دون بيع أراضي فلسطينية، و مهاجمة المستوطنات الصهيونية و تخريب أسوارها و قطع أشجارها و قتل المستوطنين فيها، و استمر الكفاح المسلح منذ ذلك الوقت و ما زال إلى غاية تحرير فلسطين.

أ ـ المقاومة الفلسطينية تتصدى للهجرة اليهودية

بعد وعد بلفور و تأسيس "الوطن القومي لليهود" بفلسطين في (1917م)، انعقد في (1919م) أول مؤتمر فلسطيني حضره (27) مندوبا عن الجمعيات الإسلامية و المسيحية مطالبين بوقف الهجرة اليهودية نحو فلسطين، أما على ساحة المقاومة المسلحة، عرفت فلسطين خلال العشر سنوات التالية مظاهرات و معارك مع اليهود و إضرابات سقط فيها قتلى و جرحى من اليهود.

أشهر المواجهات المسلحة هي ثورة البراق التي دامت أسبوعا كاملا (16 ـ 23 أوت 1929م) عندما حاول الصهاينة السيطرة على حائط البراق فكانت المواجهة بين الفلسطينيين من جهة، و بين الصهاينة و معهم الإنكليز من جهة أخرى، و قد دافع الفلسطينيون عن المقدسات الإسلامية بشدة حتى اضطر الإنكليز إلى طلب الإمدادات من الخارج لدعم الجماعات الصهيونية. [747]

و في (1936م) كان الإعلان عن الإضراب العام في كل من "يافا و نابلس" و تشكيل لجنة برئاسة

---

[746] Samah Jabr, La résistance palestinienne : Un droit légitime et un devoir moral, Palestine 7 Novembre 2003, p 4 sur 6. www.ism-france.org vue le 01/12/2014

[747] فلسطين، الأرض، التاريخ و المقاومة، المرجع السابق، ص 109 ـ 111.

"Hadj Amine. El Husseini " تتشكل من (150) عضوا يمثلون (22) مدينة فلسطينية و ضواحيها و أعلنت عن مطالبها المتعلقة بوقف الهجرة، حضر بيع الأراضي الفلسطينية، منح الاستقلال لفلسطين، و قد ردت الحكومة البريطانية المنتدبة بقمع الشعب الفلسطيني، و رد الشعب على هذا القمع بمقاطعة الدولة، و بعد حوالي شهر تعاظم شأن الثورات المسلحة و التي كانت تستهدف المعسكرات و المراكز الإنكليزية و الصهيونية [748].

و لم تتردد القوات البريطانية من إفراغ مدينة "يافا" من سكانها ثم هدمها، و بعد (06) أشهر توقف الإضراب بناءا على وعود قدمتها الحكومة البريطانية المنتدبة إلى جانب وعود الملوك العرب "أصدقاء بريطانيا"، و أيضا بسبب القمع غير المسبوق للشعب الفلسطيني الأعزل. [749]

رغم هذه المقاومة الشديدة للفلسطينيين لمواجهة المشروع الصهيوني، إلا أنها لم تكن مقاومة مسلحة منظمة، (Une résistance mal organisée) و هو خطأ فادح من طرف " EL. Husseini" و إدارته (على خلاف ما كان يوصف به لدى المؤرخين الغربيين)، فلم يكن متطرفا و لكنه كان يتخذ القرارات الحاسمة تحت ظروف خاصة، فكان تحت أوامر البريطانيين و تحت أوامر الأنظمة العربية العميلة، و بالتالي كان عل الفلسطينيين أن يقاوموا بأسلحة صيد قديمة، بينما كان أعدائهم الصهاينة يستخدمون أسلحة متطورة مستوردة من الخارج. [750]

ب ـ المقاومة المسلحة تتصدى لقرار التقسيم

أعلنت بريطانيا في بداية (1948م) أن الظروف باتت مهيأة لهجرة اليهود إلى فلسطين، و في أفريل من نفس السنة، اتخذت جامعة الدول العربية قراراها بالدخول بجيوشها إلى فلسطين، و لم تكن لدى الجماهير أية أسلحة للتصدي لقرار التقسيم للجمعية العامة، و هذا مكن الجماعات الصهيونية من ارتكاب (25) مجزرة في حق الشعب الفلسطيني الأعزل، و في (مايو 1948م) تحركت مجموعات من المتطوعين المصريين نحو فلسطين للمشاركة في الكفاح المسلح ضد الصهاينة، و بعد الإعلان عن قيام

---

[748] أهم المعارك التي خاضها الفلسطينيون في تلك الفترة بين 1936 ـ 1939:
ـ معركة جبل حريش في (1936/08/24م)، معركة جبع (1936/09/24م)، معركة بيت أمرين (1936/10/29م)، معركة كفر غيوش(1936م) و نفذت المقاومة الفلسطينية (5708) عملية في (1938م) و (3315) عملية في (1939م).
المصدر: المرجع نفسه، ص 114.

[749] Lisa Romeo, Révolte arabe de 1936 – 1938, Les clés du Moyen-Orient, Article publié le 16/04/2011.
http://www.lesclesdumoyenorient.com/Revolte-arabe-de-1936-1938.html vue le 01/05/2015

[750] Mireille Delamare, Palestine : Liban 2006 – Gaza 2014, La résistance à gagné, Israël est un tigre de papier Mardi 5 Août 2014, p 2 sur 3. http://www.planetnonviolence.org

الكيان الصهيوني رسميا و ما تبعه من أحداث، أصبح أكثر من مليونا فلسطيني متشرد، و تواصلت المقاومة المسلحة بفلسطين، و أشهر تلك المعارك، معركة "القسطل" في (1949/04/08م) بين جنود العصابات الصهيونية و كتائب الجهاد المقدس بقيادة " H. A. El Husseini" و الذي استشهد في تلك المعركة. [751]

ت ـ بناء المقاومة المسلحة خارج فلسطين

يعود تأسيس الحركات الأولى للمقاومة الفلسطينية خارج الحدود إلى اللاجئين الفلسطينيين في كل من مصر و لبنان، و قد أسس "Y. Arafat " مع بعض الطلبة الفلسطينيين في (1959م) "اتحاد الطلاب الفلسطينيين "، و نفس الشيء في لبنان، أسس " G. Habache" مع رفاقه "حركة الوطنيين العرب" و تمخض عن "الاتحاد الطلاب الفلسطينيين " بمصر حركة "فتح" و عن حركة "الوطنيين العرب" الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (FPLP) و التي كانت تتبع نهج المقاومة المسلحة، و قد كانت لحركة "فتح" المبادرة الأولى في إطلاق المقاومة المسلحة (1 جانفي 1965م) ضد الاحتلال الصهيوني رغم أن أعضائها لم يتجاوز بعض المئات من المقاومين تكبدوا خسائر فادحة في تلك الفترة من خلال حوالي (300) عملية نفذوها ضد إسرائيل.[752]

و بتشجيع من الزعيم المصري " DJ. Abdelnacer" أصبحت المقاومة الفلسطينية في (1964م) تمثيل مؤسس (Une représentation institutionnelle) و المتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية، و بعد هزيمة حرب الستة أيام (1967م) استولت إسرائيل على باقي الأراضي الفلسطينية و أصبح حوالي (439000) لاجئ جديد بالأردن. [753]

ث ـ المقاومة الفلسطينية المسلحة و حرب (1967م)

بعد النكسة (1967م) تغيرت الكثير من المفاهيم، و حسمت الجدل الذي كان قائما قبل الحرب بين مؤيد لمشروعية حرب العصابات الطويلة الأمد و ضرورة انتظار الحل الرسمي العربي، من خلال

---

[751] فلسطين، الأرض، التاريخ و المقاومة، المرجع السابق، ص 115.

[752] بعد التوقيع على اتفاقيات الهدنة في (1949م) بين إسرائيل و الدول العربية التي انهزمت في أول حرب لها مع الكيان الإسرائيلي الصهيوني و حتى حرب قناة السويس (1956م)، وقع (7850) اشتباكا عند حدود غزة مع مصر، و (600) حادثة عند حدود لبنان، و بين العامين (1954م و 1955م) قدمت الحكومة الأردنية إلى المحكمة (997) شخصا بتهمة تجاوز الحدود. المصدر: فلسطين، الأرض، التاريخ و المقاومة، المرجع السابق، ص 116.

[753] Elias Sanbar, Naissance du conflit israélo-palestinien, Une longue marche vers une paix incertaine, source : palestinien dans le siècle, Elias Sanbar, Découverte, Gallimard, 1994 p 1, 2 sur 3.

معركة التحرير التي تنام و تنهض الأنظمة العربية على ترديدها، فبعد الهزيمة أصبح لأنصار الحركة الشعبية الجماهيرية التأييد المطلق و تراجع المشروع السياسي القومي بكل مفاهيمه و شعاراته و أدواته، و تقدم المشروع الوطني فكان الاختيار هو الحرب الشعبية الطويلة الأمد و حسم الصراع مع الصهاينة عبر الكفاح المسلح أمام مفهوم الحرب النظامية التقليدية. [754]

بمجرد أن تأسست منظمة التحرير الفلسطينية (28 مايو 1964م) تم الإعلان رسميا عن تشكيل جيش التحرير الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير بقيادة "A. Choukeiry" في (سبتمبر 1964م) بقوام ثلاثة ألوية عسكرية مشاة و صاعقة في كل من مصر و غزة (قوات عين جالوت) و في سوريا (قوات حطين) و العراق (قوات القادسية) و بقي المقر العام للجيش بالقاهرة حتى عام (1971م) و يقتصر اليوم وجوده الرسمي بسوريا، و صدر أول بيان عسكري لحركة "فتح" في (1 جانفي 1965م) أعلنت فيه أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين.

و في (1968م) كشفت (OLP) عن وجود جناحها المسلح بالضفة الغربية و قطاع غزة، بحيث أصبح هذا الجناح (بعد هزيمة 1967م) النواة الصلبة المسلحة التي تقود حرب العصابات المنظمة في الضفة، القطاع و الأردن بالتعاون مع التنظيمات الأخرى، و استطاعت أن تفرض نفسها ليلا بالقطاع لتعود السيطرة للجيش الإسرائيلي بالنهار، و شاركت في معركة الكرامة ثم بعدما سيطرت حركة "فتح" على (OLP) تم التضييق على هذه القوات لإجبارها على الانضمام إلى الحركة. [755]

و تبنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (FPLP) مرحلة جديدة من الكفاح الخارجي تمثلت في خطف الطائرات و الرهائن الصهاينة و الغربيين، و قد برز اسم " Leila Khaled" في هذه المرحلة، و كانت أول عملية اختطاف لطائرة إسرائيلية في (1972م)، و آخرها اختطاف طائرة ألمانية في (1977م)، و أبرز العمليات التي كان لها صدى عالمي، هي عملية " ميونيخ" بألمانيا الغربية، فقد نجح مقاتلون من حركة "فتح" في احتجاز رياضيين إسرائيليين بالقرية الأولمبية في (4 سبتمبر 1972م)، و انتهت العملية باشتباكات مع الشرطة الألمانية سقط فيها (09) رياضيين صهاينة، ضابط ألماني و (05) من المقاتلين الفلسطينيين و تم احتجاز (03) منهم.

---

[754] سعيد موعد، السلام واقع طارئ و الكفاح المنظم تاريخيا، الفترة ما بين (48 - 80) نموذجا، مجلة فلسطين المسلمة ص 209، 210.
www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/13-14/14salam.pdf vue le 19/08/2014

[755] فلسطين، الأرض، التاريخ و المقاومة، المرجع السابق، ص 116، 117.

ج ـ المقاومة الفلسطينية المسلحة و حرب أكتوبر (1973م)

بعد نهاية حرب (1973م) تواصلت العمليات الفدائية داخل الأراضي المحتلة، أشهرها عملية المستوطنة الصهيونية " معالوت" في (1974م)، و مستوطنة "كريات شمونة" و عملية "سوقوي" في (1975م) بتل أبيب، و أيضا عملية اختطاف حافلة نقل قادمة من تل أبيب في (1978م)، و كلها عمليات قامت بها المقاومة الفلسطينية المسلحة بمختلف فصائلها، سقط فيها فلسطينيون و أيضا تكبد فيها الجانب الإسرائيلي خسائر معتبرة.[756]

كما لا ننسى أنه بفضل هذه العمليات الفدائية للمقاومة الفلسطينية المسلحة و التي استطاعت أن تفرض نفسها على الصعيد الدولي، فأصبح ينظر إليها كقضية شعب يريد تحقيق استقلاله من الاحتلال الصهيوني و ليس قضية لاجئين اقتصر فيها دور الأمم المتحدة منذ (1948م) على عمليات الإغاثة (UNRWA) و لا غير، فنجاح المقاومة المسلحة تبعه نجاح دبلوماسي للقضية الفلسطينية، فبعد مساندة دول عدم الانحياز لكفاح الشعب الفلسطيني (مؤتمر الجزائر 1973م) و مساندة المؤتمر الإسلامي (لاهور 1974م) و مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية (موقاديشيو 1974م) و مؤتمر الدول العربية (1973م) و الذي منح لمنظمة التحرير الفلسطينية صفة الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني. [757]

كما تحصلت (OLP) على مركز العضو المراقب بمنظمة الأمم المتحدة في (1974م) و هذا كله بفضل العمليات الفدائية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة و أيضا بسبب حرب (1973م) التي أظهرت هشاشة الدولة العبرية و التي كانت تدعي سيطرتها و مراقبتها للجانب الأمني سواء على الحدود مع الدول العربية، أو داخليا في الأراضي المحتلة عن طريق تنفيذ العمليات الانتحارية للفدائيين من المقاومة الفلسطينية بكل فصائلها و التي لم تتوقف، و كانت تنفذ بالتوازي مع العمل السياسي الذي كان يقوم به "Arafat " على الساحة الدولية عامة و على مستوى الأمم المتحدة بشكل خاص (قرار الجمعية العامة حول فلسطين في 22 نوفمبر 1974م)، و يعترف " N. Shaat" الناطق الرسمي (OLP) بأنه رغم أن كفاح الشعب الفلسطيني قديم بحوالي ربع قرن، إلا أنه لم يستطع أن يحرر شبرا واحدا من أرض فلسطين.

ـ لماذا لم تستطع المقاومة المسلحة القديمة بربع قرن أن تحرر شبرا واحدا من أرض فلسطين؟

يرى بعض المحللين أن السبب يعود لعدم تسليح التنظيمات الفلسطينية المسلحة بأحدث الأسلحة، و

[756] فلسطين، الأرض، التاريخ و المقاومة، المرجع السابق، ص 118، 119.

[757] Palestine : Sur deux Mondes, Jeune Afrique, N° 715, 21 Septembre 1974, p 38.

عدم إتباع إستراتيجية للمقاومة الفلسطينية المسلحة، فبالرغم من أن قائد منظمة التحرير الفلسطينية "Arafat " كان يملك موارد مالية معتبرة و أسس قواعد الجيش الفلسطيني، إلا أنه لم يقوم بتطوير إستراتيجية للمقاومة المسلحة، بل العكس فقد عارض عدة مشاريع اقترحت عليه في المجال من طرف المجموعات الفلسطينية المسلحة لتطوير إستراتيجية فعالة للمقاومة المسلحة ضد العدوان الإسرائيلي و الاحتلال.

إضافة إلى ذلك، فقد منحت قيادة المجلس العسكري لمنظمة التحرير إلى زعيم فاسد من (OLP) و هو" Z. Mohsen" يتلقى أوامره من النظام السوري و لم يحرك ساكنا لتحرير فلسطين و لا دعم المقاومة و حتى " Abou Jihad" قائد الجناح المسلح لحركة "فتح" و الذي كانت له عدة اتصالات مع قادة حركات المقاومة الصينية، الفيتنامية و الجزائرية فلم يطبق دروس تلك الثورات المجيدة، و لم يعتبر بجدية مهمة "OLP" بلبنان و ركز نشاطه على الانتفاضة الشعبية في كل من الضفة و غزة.[758]

د ـ المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة

تأسست حركة الجهاد الإسلامي في مطلع الثمانينات و بدأت نشاطا تربويا، دعويا و إعلاميا لازمه تشكيل نواة جهازها عسكري و نفذت عدة عمليات أشهرها عملية "باب المغاربة" في (15 أكتوبر 1986) و عملية الهروب من السجن المركزي بغزة في (1987م) ثم نفذت عدة عمليات ضد المحتل الصهيوني بغزة، و لم تتأخر التنظيمات الأخرى عن تنفيذ العديد من العمليات الفدائية فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة، و في (14 ديسمبر 1987م) تم الإعلان عن ميلاد حركة "حماس" عبر بيانها الأول الذي عبر عن مجمل سياسات الحركة و توجهاتها، و في (1992م)أعلنت الحركة عن تشكيل جناحها العسكري باسم " كتائب عز الدين القسام"، و التي نفذت فيما بعد عدة عمليات مختلفة.[759]

بعد انسحاب إسرائيل بإرادتها المنفردة من قطاع غزة في (2005م)، انتخب سكان غزة حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في (2006م) لتتحصل الحركة على (15) مقعدا من (24)، و بعد مواجهة مع حركة "فتح"، استولت حركة "حماس" على كل قطاع غزة مما أغضب إسرائيل و حلفائها من الدول الغربية، فضرب الحصار علي القطاع و على سكان غزة فتم سجنهم داخل زنزانة مفتوحة السقف و لم يسلم القطاع من الاعتداءات المتكررة للجيش الإسرائيلي تحت عدة ذرائع.[760]

---

[758] Pierre Rocheron, Palestine : La résistance est sur les rails encore lui faut-il une stratégie ? Jeune Afrique, N° 726, 7 Décembre 1974 ? p 106, 107.

[759] فلسطين، الأرض، التاريخ و المقاومة، المرجع السابق، ص 120، 122.

[760] Alain Gresh et Dominique Vidal, Les 100 clés du Proche-Orient, Op-cit, p 261, 262.

رغم الحصار القاتل استطاعت المقاومة المسلحة بغزة حفر نفق تحت الأرض بعمق (09) أمتار و طول (400)م ليتسلل فيه المقاتلون من المقاومة ليصلوا إلى موقع عسكري صهيوني في " كرم أبو سالم" في (25 جوان 2006م) جنوب غزة، فنفذوا عملية مسلحة سقط فيها العديد من القتلى و المصابين بين صفوف الجنود الإسرائيليين، كما تمكن رجال المقاومة الفلسطينية من خطف الجندي الإسرائيلي " Shalit"، و من جهتها استمرت المواجهة بين الحركتين "حماس و فتح" لتسيطر حماس على غزة عسكريا في (14 جوان 2007م) و يستمر الحصار و العدوان الإسرائيلي على غزة بصفة منتظمة (2006م - 2008م،2009م - 2012م - 2014م) و في كل مرة تصمد غزة رغم العدوان العنيف للجيش الإسرائيلي، و في كل مرة يصمد فيها سكان غزة يعتبر نصرا عظيما للقضية الفلسطينية.[761]

كانت المقاومة المسلحة لحركة "حماس" تطلق صواريخها على إسرائيل ردا على عدوان الجيش الإسرائيلي، بالرغم من أن صواريخ المقاومة لا تصيب إلا القليل، فمثلا أسقطت صواريخ المقاومة في (2010م) ثلاثة جنود إسرائيليين، بينما قتل الجيش الإسرائيلي (37) مدنيا فلسطينيا، و هكذا في كل عدوان نجد عدد الضحايا من الفلسطينيين يفوق عشر أضعاف من القتلى الإسرائيليين، و حتى عندما تم التفاوض بين حركة "حماس" و إسرائيل حول إطلاق سراح الجندي المختطف " Shalit" في (2011م) فقد تم إطلاق سراح (1027) سجينا فلسطينيا مقابل جندي واحد، و إن كان هذا التبادل لصالح الفلسطينيين.

و منذ وصول حماس إلى الحكم، تحاول إسرائيل في كل مرة القضاء عليها أو على الأقل أن تثنيها و لكن بدون جدوى، و استطاعت حماس أن تكسر الحصار و تنفذ عملياتها من خلال تسييرها (600) نفق و استطاعت بذلك أن تحافظ على النزاع مع إسرائيل إلى أقصى حد. [762] يرى المحللون لمسار المقاومة المسلحة الفلسطينية بصفة عامة و فيما يتعلق بحركة "حماس" و "الجهاد الإسلامي" بصفة خاصة، من خلال العمليات العدوانية الإسرائيلية و آخرها عملية "الجرف الصامد " التي نفذها الجيش الإسرائيلي في (18 جويلية 2014م) بأن:

ـ حركة "حماس" حققت نجاحا في هذه الحرب، فعدد القتلى من الجنود الإسرائيليين هو بعشر أضعاف على ما كان عليه في حرب غزة (2008 - 2009م) بحيث سقط فيها (6 جنود إسرائيليين و منهم 4 قتلوا خطءا برصاص إسرائيلي)، أما في (2014م) كان العدد أكبر و هذا بفضل مدرسة المقاومة

761 فلسطين، الأرض، التاريخ و المقاومة، المرجع السابق، ص 129، 130.

[762] Jean Pierre Filiv, Tout commence tout fini à Gaza, Le monde diplomatique, Op-cit, p 10.

"لحزب الله" اللبناني، و لذلك واصل "حزب الله" دعمه و تدريباته لحركة "حماس" بعد (2009م)، إلا أن العملية توقفت بعد ما ألقت القوات المصرية القبض على المسؤول عن تلك التدريبات و المكلف بدعم و تدريب المقاومة الفلسطينية، ثم فر من السجن بعد قلب نظام الحكم في مصر (2011م). [763]

س ـ العمليات الانتحارية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي الصهيوني

تلجأ المقاومة المسلحة إلى العمليات الانتحارية عندما تكون بصدد نزاعات غير متساوية الأطراف بحيث يمتلك أحد الأطراف قوة السلاح أكبر بكثير من الطرف الآخر، و تلجأ الجماعات شبه العسكرية إلى تلك العمليات لمواجهة الطرف القوي، و مثال ذلك المقاومة المسلحة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الصهيوني، إلا أن هذا النوع من العمليات أدانته الأمم المتحدة عندما يمس المدنيين، فتوصف تلك العمليات بالعمليات الإرهابية، و تعتبرها الجماعات المسلحة أنجع وسيلة للكفاح المسلح، بسبب التكلفة القليلة للعملية (باستثناء حياة الانتحاري) ماليا و عدد الضحايا الكبير، و هو ما يفسر تزايد هذا النوع من العمليات منذ الثمانينات، و لكن هذا النوع من العمليات يعرض المسؤولين عنها إلى الانتقام الجماعي و عقوبات اقتصادية و قانونية و سياسية هامة. [764]

أول عملية انتحارية قام بها "حزب الله" اللبناني في (أفريل 1983م) ضد الولايات المتحدة و فرنسا، ثم ضد إسرائيل في (نوفمبر 1983م) في إطار الحرب الإسرائيلية على لبنان (1982م)، كما قامت حركة "حماس و الجهاد الإسلامي" بعمليات انتحارية في إطار النزاع الإسرائيلي الفلسطيني في (1994) بعد بضعة أشهر من التوقيع على اتفاقيات السلام (أوسلو 1993م)، و قد نفذت "حماس" عمليتين في (6، 13 أفريل 1994م) سقط فيها (15) إسرائيليا و أبطلت ثلاث عمليات كانت مبرمجة بعد ما تم تنصيب السلطة الفلسطينية ذات السلطة المحدودة في الضفة، و استأنفت "حماس" عملياتها الانتحارية في بداية (أكتوبر 1994م).

و خلال الانتفاضة الثانية (سبتمبر 2000م) بدأت حملة التفجيرات الانتحارية في (26 أكتوبر 2000م) أشهرها العملية التي نفذتها "حماس" في "القدس" (30 أكتوبر 2000م) سقط فيها (15) قتيلا،تم إحصاء (23) عملية نفذتها "حماس" من (2000م - 2001م) و (10) عمليات قامت بها

[763] Mireille Delamare, Palestine : Liban 2006 – Gaza 2014, La résistance à gagné, Israël est un tigre de papier , Op-cit, p 3 sur 3.

[764] Attentat – Suicide, Réf :1- Robert Pape, The strategic logic of suicide terrorism, Originellement publié dans American Political Science Review 97(3), Août 2003 p 323 – 361, Réf:2 – Eleaner Pavery, " Les Kamikazes Sri-lankais", La revue cultures et conflits, 63, Automne 2006.

"الجهاد الإسلامي"، و عملية واحدة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، و (04) عمليات نفذتها كتائب "شهداء الأقصى". [765]

و لكن ما نلاحظه هو أن حركة "حماس و الجهاد الإسلامي" أقلعتا عن هذه العمليات الانتحارية ضد المدنيين (و التي اخترعتها الحركة الصهيونية و طورتها بفلسطين في 1930م و لكن يرفض الغرب الاعتراف بذلك و يتهم حركة "حماس" بأنها هي من أدخلتها بالمنطقة في التسعينات) و التي كان لها صدى سلبي لدى الغرب و حتى لدى العرب، لأن ثقافة العرب ترفض زرع الموت بين المدنيين على عكس الثقافة الإسرائيلية و التي تسعى إلى زرع الموت بين المدنيين (نتائج الحروب الإسرائيلية ضد العرب و الفلسطينيين تبين الرقم الضخم من القتلى في صفوف المدنيين)، و كل تصريحات الحركتين "حماس و كتائب شهداء الأقصى" حول العمليات المسلحة تستهدف وحدات عسكرية إسرائيلية، و نتائج الحرب على غزة (2014م) تبين ذلك، فعدد القتلى الإسرائيليين من العسكر أكبر من المدنيين بكثير، و لكن الإعلام الغربي يتعمد تجاهل هذه الحقيقة. [766]

2 ـ الانتفاضة الشعبية الفلسطينية أو " حرب الحجارة " الأولى و الثانية (1987م ـ 2000م)

تعود أسباب الانتفاضة الأولى "حرب الحجارة " في الأراضي المحتلة و التي لم يشهد لها مثيل قبل هذا التاريخ (ديسمبر 1987م)، إلى انفجار جيل بأكمله ولد تحت الاحتلال ليظهر للعالم تمسكه للعمل نحو الاستقلال بكل كرامة، و فعلا نجح في هدفه فأصبح العالم ينظر إلى القضية الفلسطينية بنظرة جديدة، فكان يتابع القضية الفلسطينية عبر الانتفاضة الشعبية لسكان الأراضي المحتلة.

تمثلت الانتفاضة في المواجهة المستمرة مع جيش الاحتلال في كل الأراضي الفلسطينية المحتلة دون استثناء و التوقف عن العمل، التجمع و محاولات العصيان المدني، هذه الأعمال جمعت كل فئات الشعب الفلسطيني دون تمييز، بين تاجر و مزارع، لاجئ أو غير لاجئ شبان و مسنين، و السبب هو البؤس الذي يعيشه الفلسطينيون داخل الأحياء القصديرية، القمع و العنصرية لسلطة الاحتلال و البطالة الجماعية، و خاصة الإذلال و الإهانة التي تلحق بهذا الشعب في حياته اليومية. [767]

إن الانتفاضة ما هي إلا ثورة عفوية للفلسطينيين بالداخل تهدف إلى:

ـ وضع النزاع في مركز إقليمي جغرافي

---

[765] Robert Pape, The strategic logic of suicide terrorism, op-cit, p 323 – 361.

[766] Mireille Delamare, Palestine : Liban 2006 – Gaza 2014, La résistance à gagné, Israël est un tigre de papier, Op-cit, p 3 sur 3.

[767] Alain Gresh et Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, p 234 - 236.

ـ إعطاء الفرصة لعودة منظمة التحرير الفلسطينية و خلق علاقة بين التشكيلات الفلسطينية المختلفة في خلق مشروع مشترك و المتمثل في كيان سياسي في كل من الضفة و غزة

ـ توريط القوى الأجنبية مثل الولايات المتحدة في محاولة التدخل كوسيط لحل النزاع نهائيا. [768]

لم تحقق الانتفاضة الأولى في عامها الأول الأهداف المرجوة منها، فقد عارضت الحكومة الإسرائيلية و بشدة الضغوطات الأمريكية و المتمثلة في الدخول في مفاوضات السلام مع الجانب الفلسطيني، و قد أدى الموقف الإسرائيلي المتعنت إلى ضعف و تدهور " ثورة الحجارة"، فقد حلت التصفيات الجسدية الخاصة (العمل ألإنفرادي) محل العمل الجماعي المنظم، و باندلاع حرب الخليج الثانية (1990م ـ 1991م) ساند الفلسطينيون الرئيس العراقي "Saddam Hussein " على أمل أن يكون سببا في بناء دولة فلسطين المنتظرة، إلا أن المفاجأة جاءت عبر المفاوضات السرية (أوسلو 1991م) و التي أعقبتها اتفاقيات (1993م). [769]

كانت نتائج الانتفاضة الأولى مختلفة بالنسبة للإسرائيليين و الفلسطينيين، فبالنسبة لإسرائيل فقد ألحقت الانتفاضة الأولى بها خسائر اقتصادية معتبرة، أما بالنسبة للجانب الفلسطيني، فقد وحدت الانتفاضة الأولى كل الطبقات الاجتماعية، و دعمت الكيان الوطني الفلسطيني، فاستغلت منظمة التحرير الفلسطينية نجاح الانتفاضة الأولى لتنشر بيان الاستقلال لدولة فلسطين (الجزائر 1988م)، و قد تبع البيان تصريحات أخرى للمنظمة حول نهاية الكفاح المسلح و الاعتراف بإسرائيل، و بسبب الانتفاضة تم طرح القضية الفلسطينية أمام الأمم المتحدة، و هو ما أدى إلى إبرام اتفاقيات " Oslo 1993" و التي أنهت الانتفاضة الأولى، و قد كانت حصيلة هذه الانتفاضة سقوط (1162) فلسطينيا بينهم (241) طفلا، و (160) إسرائيليا بينهم (05) أطفال. [770]

أما الانتفاضة الثانية، فقد كانت زيارة " A. Sharon" إلى المسجد الأقصى السبب المباشرة لانفجارها، و رغم ذلك من الخطأ اعتبار أن هذه الزيارة للحرم القدسي هي سبب اندلاع الانتفاضة الثانية، بل السبب الحقيقي هو فشل مسار السلام و الذي توقف منذ(05) سنوات، بحيث كان من المفترض أن

---

[768] Conflit israélo-palestinien, La première Intifada ou l'émergence de la société Palestinienne Réf : Intifada, Centre de ressource sur la Non violence, B'tselem, consulté le 16 Janvier 2007. http://www.btselem.org/ vue le 27/03/2015

[769] Alain Gresh et Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, p 357, 358.

[770] Première Intifada, Réf : 1- L'Intifada, Centre de ressource sur la Non- violence Consulté le 17 Décembre 2006.
Réf : 2 – IIan Pappé, Une terre pour deux peuples, Histoire de la Palestine moderne Fayard 2004, p 261.

تنسحب إسرائيل خلال الخمس سنوات من الضفة و غزة كليا كي يتمكن الفلسطينيون و بكل حرية من تأسيس دولتهم الحرة و المستقلة، كما يكون قد تم الاتفاق حول المركز القانوني للقدس و الاتفاق أيضا حول مستقبل المستوطنات الإسرائيلية و عودة اللاجئين.

و بسبب تعنت إسرائيل لم يتم تنفيذ كل ذلك، بل ما حدث هو العكس تماما، فقد قامت الحكومات الإسرائيلية المتوالية بهدم منازل الفلسطينيين و الاستيلاء على مناطق في ضواحي القدس لبناء أحياء سكنية لليهود، كما قامت بالاستيلاء على أراضي فلسطينية و أقامت مشاريع لمستوطنات يهودية جديدة، إضافة إلى إنشاء شبكة من الطريق السيار فوق أراضي فلسطينية، و هو ما يجعل الفلسطينيين مضطرين للمرور عبر نقاط التفتيش في تنقلاتهم من مدينة إلى أخرى، و فشل مسار السلام، إضافة إلى حياة الذل التي يعيشها الفلسطينيون يوميا تحت الاحتلال مما جعلت الانتفاضة الثانية تنفجر. [771]

أمام الانتهاكات المتكررة للجيش الإسرائيلي في حق الشعب الفلسطيني طالبت فرنسا بإنشاء قوة الحماية الدولية بفلسطين و لكن عارضت الولايات المتحدة الطلب الفرنسي، و استمر القمع و الاحتلال و الذي نتج عنه المقاومة و أيضا الكراهية و الجنون، و أدى ذلك إلى تزايد العمليات الانتحارية الفلسطينية في أوساط المدنيين الإسرائيليين تم تنفيذ أغلبها من "حماس و الجهاد الإسلامي"، و يرى أغلب الفلسطينيين بأن العمليات الانتحارية تعيد التوازن في مواجهة العنف الذي سبقت به إسرائيل، و في نظر الغرب، فما هو إلا شكل من أشكال الإرهاب غير المقبول، و هو ما ساهم في عزل السلطة الفلسطينية بالرغم من أنها أدانت هذه العمليات، و تمثلت نتائج الانتفاضة الثانية في:

- تسليح الانتفاضة أدى إلى عزلها دوليا
- أضعف القمع الإسرائيلي العنيف السلطة الفلسطينية و المجتمع الفلسطيني بأكمله
- حفرت العمليات الانتحارية هوة كبيرة بين الفلسطينيين و الإسرائيليين
- أثبتت الانتفاضة قوة المقاومة و عبرت رفضها لأي حل لا يأخذ بعين الاعتبار مطالبهم و حقوقهم.[772]

3 ـ النمو الديموغرافي في إطار مقاومة الاحتلال الإسرائيلي الصهيوني

شكلت الانشغالات الديموغرافية بالنسبة للقادة الصهاينة (سواء القدامى مثل Zangwill et Hertzel أو الجدد مثل Sharon et Olmert) هاجسا مازال حاضرا إلى هذا الحين، و قد اتفق كلهم

[771] Rachelle Marshall, Les origines du conflit, Intifada Palestine Israël 2000 et le processus de paix « The Peace Process Ends in Protest and Blood », Rapport de Washington sur les affaires au Moyen-Orient,[Washington Report on Middle East Affairs], Décembre 2000, p 50.

[772] Alain Gresh et Dominique Vidal, Les 100 Clés du Proche-Orient, Op-cit, p 358, 362.

على الدور شبه العسكري للديموغرافية، ، كما تمثل الانشغالات الديموغرافية القاسم المشترك بين كل الفلسطينيين، فهم متيقنون من ضرورة مواجهة الاحتلال الصهيوني و تطبيقاته للسياسة التوسعية عن طريق الزيادة الديموغرافية القوية للشعب الفلسطيني لتشكيل الأغلبية في المستقبل.

كشف " Hertzel" عن حقائق وقعت فعلا بعد عقود من الزمن، فكان يرى أن الهجرات اليهودية نحو فلسطين (التي شكلت الحجر الأساسي لبناء الدولة اليهودية) مآلها نحو الإنقاص و الضعف، و أن الدولة اليهودية المستقبلية لابد لها أن تعتمد على قوة الولادات اليهودية
(juive La force de la natalité) فمنح" Hertzel" دور إستراتيجي للولادات و نصح بتشجيعها و دعمها و إطلاق العنان للولادات اليهودية، و في سبيل تنفيذ هذه الإستراتيجية قدم " Hertzel" عدة مقترحات لدعم الأسرة اليهودية بفلسطين ماليا اقتصاديا و اجتماعيا.

شكل النمو الديموغرافي الطبيعي الخاص بالشعبين الفلسطيني و الإسرائيلي محور نقاشات خاصة لدى الجانب الإسرائيلي، و بقيت إسرائيل تولي اهتماما كبيرا للموضوع كي تكون الأغلبية لليهود، و كانت النتيجة هي تسارع في الولادات بسبب ثلاثة عناصر هامة، و هي التقاليد الدينية التي تساند المنافسة الديموغرافية، النمو الاقتصادي و الصحة، و بقيت فلسطين تحافظ على نموها الديموغرافي بالرغم من انخفاض نسبة الولادات الفلسطينية في (30) عاما الماضية، و تبقى الأغلبية اليهودية في نصف القرن (21) مقتصرة على "دولة إسرائيل" فقط لأن عرب إسرائيل لن يشكلوا سوى (30%) من سكان إسرائيل، أما فيما يتعلق" بدولة إسرائيل" زائد الأراضي الفلسطينية المحتلة (شكلت الأغلبية اليهودية بين 53 و 55% في عام 2000م) فإن هذه الأغلبية مهددة بالزوال مع حلول عام (2010م) و سيحتل اليهود في (2050م) نسبة (35 أو 37%) كما كان الحال أثناء الانتداب البريطاني. [773]

و في هذا الجانب نتطرق إلى الإحصائيات الإسرائيلية و الفلسطينية حول النمو الديموغرافي للشعب الفلسطيني في بداية القرن الواحد و العشرين (2010 - 2014م)، حيث نشرت الجريدة الإسرائيلية الأسبوعية "Yediot Ahranot " في (2010/09/30م) مقالا حول الأرقام الحقيقية للنمو الديموغرافي، و طرحت أسئلة عديدة كم هو عدد الفلسطينيين و ما هي نسبة النمو الديموغرافي، و كم هو متوسط العمر لدى الفلسطينيين و ما هي الحالة الاجتماعية و الاقتصادية داخل الضفة و غزة؟

[773] Michel Louis Levy et Sergio Della Pergola, Aspects démographiques du conflit israélo – palestinien, Op-cit, p 6 – 8.

ـ وصل عدد اللاجئين الفلسطينيين و المهاجرين بالدول العربية (داخل المخيمات و خارجها) و بالدول العالمية الأخرى إلى (4091245) نسمة، طبقا للإحصاءات التي قدمتها السلطة الفلسطينية في (2007م).

ـ كما يعيش (4048000) فلسطينيا في كل من الضفة الغربية و قطاع غزة (حسب إحصاءات المكتب المركزي الفلسطيني للإحصائيات).

ـ سجلت زيادة للشعب الفلسطيني بنسبة (45%) خلال (13) عاما الأخيرة، بحيث يعيش حوالي (2513000) فلسطيني في الضفة و القدس الشرقية و التي تحوي لوحدها(237000) فلسطينيا، و معدل العمر هو(37,5%) أقل من (14) عاما و نسبة المواليد بالضفة (3,12) لكل امرأة فلسطينية.

أما قطاع غزة، فيعيش بها (1535000) نسمة و يقطن مدينة غزة لوحدها (488000) نسمة بكثافة سكانية الأعلى في العالم (4000) نسمة في كلم² الواحد، كما أن (44%) من سكانها تبلغ أعمارهم أقل من (15) عاما و بنسبة ولادة (05) أطفال لكل امرأة، و بالتالي يعتبر النمو الديموغرافي بقطاع غزة (3,4) أعلى نسبة بالعالم و تحتل المرتبة الخامسة عالميا، بينما تحتل الضفة الغربية المرتبة (44) عالميا و إسرائيل المرتبة (79) ورائهم بكثير، مع ملاحظة أن سكان الضفة يشكل المسلمون فيها نسبة (75%) و (7%) مسيحيين و الباقي مستوطنون يهود، بينما يقطن قطاع غزة مسلمون. [774]، كما أن معدل العمر بقطاع غزة يتراوح بين (70 و 72) عاما، بينما يتجاوز في إسرائيل (80) عاما، كما يعتبر قطاع غزة في مأزق اقتصادي، إذ تقدر نسبة البطالة فيه (40%)، و يعيش (70%) من سكانها تحت أدنى مستوى الفقر و يشتري القطاع مصدر طاقته من إسرائيل و مصر.

تصل صادرات السلطة الفلسطينية (الضفة دون غزة) نحو إسرائيل بمعدل (89%) و الباقي نحو الدول العربية، بينما تصل الواردات الفلسطينية (80%) من إسرائيل و الباقي من دول العالم الأخرى.[775]

و نرى الآن التقرير الذي نشره المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات في (07 جانفي 2013م) (BCPS) و الذي أعطى تقديرات حول عدد السكان الفلسطينيين في (2020م) و الذي

[774] يمكن أن تعطي لنا هذه الإحصائيات تفسيرا حول ضراوة الجيش الإسرائيلي في حروبه على قطاع غزة و خاصة في تنفيذ عمليات عسكرية بصفة منتظمة، و عند العدوان لا يفرق الجيش الإسرائيلي بين امرأة و رجل و شيخ أو طفل، و النتيجة تبين عدد القتلى في صفوف المدنيين خلال حروبه بالقطاع و التي لا يوجد لها تفسير سوى القتل العمد و تحقيق أكبر عدد من الضحايا من النساء و الأطفال لخفض نسبة النمو الديموغرافي بفلسطين.

[775] Yaron Duckman, Palestine la vérité des chiffres, Yediot Aharonot, Hebdo N° 1039>Moyen-Orient>Territoires occupés, 30 Septembre 2010.

سيفوق عدد اليهود فوق الكيان الذي شكلته إسرائيل و الأراضي المحتلة، و يتضمن التقرير حقائق حول النمو الديموغرافي الحالي و الذي يعطي الأغلبية إلى اليهود، ، إلا أن التوقعات المستقبلية الديموغرافية توحي بأن الأغلبية ستكون للفلسطينيين، و طبعا فقد عارض المكتب الإسرائيلي للإحصاءات تلك الأرقام و ما توصل إليه المكتب الفلسطيني للإحصاءات.

و قد اعتبر الإعلام أن اختيار (BCPS) تاريخ (جانفي 2013م) و الذي يوافق التشريعيات الإسرائيلية لنشر تلك الأرقام، إنما هو شكل من أشكال الحرب النفسية التي يخوضها الفلسطينيون في وجه الاحتلال، و قد خاض الفلسطينيون هذا النوع من الحروب(حرب الأرقام - La guerre des chiffres) منذ (1948م) عندما تم إحصاء (700000) لاجئ فلسطيني بعد النكبة، و كان من الضروري عدم إدماجهم في الدول المستقبلة لهم، ثم استفادتهم من المساعدات التي تقدمها (UNRWA) لهؤلاء اللاجئين بحيث يشكل (99%) من عمال الوكالة هم فلسطينيون، و حسب (BCPS) يوجد (4230000) فلسطينيا بالضفة و (1370000) بإسرائيل.

و قد تم تفسير هذه الأرقام بأنها رسالة إلى:

- الفلسطينيون بالأراضي المحتلة: يعمل الرقم على توحيد تحت راية واحدة ما هو منقسم أو مشتت على أرض الواقع (النزاع بين فتح و حماس)، و أن محاولة السلطة الفلسطينية للبحث عن الشرعية الدولية بالأمم المتحدة، إنما هي لكل الفلسطينيين.

- حركة حماس: و التي تريد أن تبسط نفوذها على الضفة، و أمام دولة قطر و التي تطالب السلطة الفلسطينية بالتخلي عن الكفاح من أجل القدس.

- عرب إسرائيل: تعني هذه الأرقام بالنسبة لهم بالرغم أن لديهم الجنسية الإسرائيلية فلا يمكنهم الانفصال عن الشعب الفلسطيني، رغم محاولات بعض الرهبان المسيحيين الفلسطينيين لتشجيع الشباب الفلسطيني المسيحي للانضمام إلى الجيش الإسرائيلي.

- المجتمع الدولي: تعتبر هذه الأرقام رسالة للمجتمع الدولي بأنه لا يمكن أن يستهان بالشعب الفلسطيني فهو سيشكل الأغلبية في المستقبل القريب، و لكن لديه دولة على الورق فقط و حان الوقت لتحقيق حلمه في بناء دولته الحقيقية، و إلا سيعيش هذا الشعب في كنف نظام إسرائيلي عنصري (َApartheid) أو في إطار دولة ثنائية القومية (Etat Binational) مع كل النتائج السلبية المحتملة.

يواصل مكتب الإحصاءات الفلسطينية يبين أن التوقعات (2020م) تنبئ أن الأغلبية ستكون للفلسطينيين و قد طلب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك " Y. Arafat" كل أم فلسطينية أن تمنحه طفلا من بين أطفالها لإغراق (عن طريق العدد) العدو الصهيوني، و اليوم و إن كانت السلطة الفلسطينية

تعاني من هذه السياسة نظرا للأوضاع المتردية (اقتصاديا و اجتماعيا) و التي يعيشها الفلسطينيون داخل الأراضي المحتلة، إلا أن الحكومة الإسرائيلية تتخوف كثيرا من هذه المسألة. [776]

- يدخل هذا الشق من البحث في إطار البحث عن حل للقضية الفلسطينية، فهل يمكن تفضيل حل الدولة الواحدة أو حل الدولتين، و مهما كان الحل فما هي حقوق اللاجئين الفلسطينيين من كل هذا؟

لكن هناك حل آخر و هو حل الدولة الفلسطينية (و التي هي في طور التكوين) المجزأة (Un Etat palestinien morcelé) و تتميز هذه الدولة الفلسطينية المجزأة بمناطق جغرافية بعيدة عن بعضها البعض (فلا تشكل وحدة جغرافية مثل باقي الدول)، وسيادة منقوصة و تم إقصاء مسألة القدس، كما أن بها مناطق واسعة محتلة بمستوطنات يهودية، و رفض التطرق إلى موضوع اللاجئين الفلسطينيين، فهذا ما تسعى إليه إسرائيل، و عندما تنتهي إسرائيل من تنفيذ مشروعاتها الاستيطانية و تهويد و عزل القدس و الانتهاء من تشييد جدار الفصل العنصري، فلا يمكن للفلسطينيين أن يواجهوا هذا الحل و المتمثل في " الدولة المجزأة ".

هذا الحل سيقضي على خطر(القنبلة الديموغرافية الفلسطينية - La bombe démographique) و ذلك بالقضاء تماما على حل الدولة الواحدة و الذي سيؤدي إما إلى دولة بقوميتين و بالتالي نهاية الطابع اليهودي لدولة إسرائيل (بسبب الأغلبية الفلسطينية) و التي ستتشكل منها الدولة الموحدة، و إما أن حل الدولة الواحدة سيجعلنا أمام دولة الميز العنصري (Apartheid) و هو ما لا تريده إسرائيل، لأن نظام الفصل العنصري سيجعل من إسرائيل دولة معزولة عالميا(و جنوب إفريقيا خير مثال) و سيضعف إسرائيل و يهيئ الظروف لمحاربة الدولة العنصرية.

و بالتالي لم يبق خيار لإسرائيل (خاصة في ظل النمو الديموغرافي المتزايد للشعب الفلسطيني) سوى خيار حل الدولتين و بشرط عدم السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم، أو التضييق من العودة، و تبقى مسألة اللاجئين مسألة شائكة و مغيبة تماما عن الاقتراحات و الحلول. [777]

---

[776] Statistiques Ethniques : Les Palestiniens bientôt plus nombreux que les juifs en Israël : La démographie ou la Guerre des chiffres, Publié le 7 Janvier 2003. http://www.atlantico.fr vue le 20/08/2014

[777] Hani el Masri, Entre la solution d'un seul Etat et celle de deux Etats (Palestinien et Israélien), L'impacte d'un Etat morcelé sur le dossier des réfugiés palestinien, El Majdal Badil, Ressource Center for palestinian résidency and refugees Rights, Janvier 2006. www.badil.org/en/badil-news. Vue le 21/10/2014

خاتمـــة:

إن الدراسات و البحوث التي تضمنت تحليل النزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية خاصة تلك التي قام بها باحثون عرب، تناولوا الموضوع من الجانب العربي الفلسطيني، و أردت من خلال هذا البحث، أن أحلل النزاع و أدرس القضية الفلسطينية، خاصة من جانب الطرف الثاني في النزاع، و أقصد بذلك الجانب اليهودي و الغربي، لذلك اعتمدت على مراجع تناولت الموضوع من هذا الجانب، فاخترت أن يكون الباحثون غربيين من أصل يهودي أو باحثين إسرائيليين كانت لهم مساهمات فعالة فيما يخص دراسة النزاع الإسرائيلي العربي بما فيه النزاع الإسرائيلي الفلسطيني و تقديم حلول عادلة (في نظرهم) لصراع ما زال قائما لأكثر من مئة عام.

توصلت في نهاية البحث المتعلق بالفصل التمهيدي إلى نتيجة هامة مفادها أن هناك عنصران أساسيان كانا لهما الفضل في خلق " دولة إسرائيل"، فالأول يتعلق بتورط الدول الكبرى في بناء الكيان الإسرائيلي (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفييتي و بريطانيا)، فهذه الدول تملك مصالح عظمى في منطقة الشرق الأوسط و خلق "دولة إسرائيل" في قلب المنطقة هو السبيل الوحيد لحماية هذه المصالح، أما الثاني، يتمثل في نجاح الحركة الصهيونية في تغييب الهوية الفلسطينية، فكانت حجتهم لبناء "الدولة العبرية"، و شعارهم هو " أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، فتوالت الهجرات اليهودية لإعمار" الدولة العبرية المستقبلية"، و لا أنكر حق اليهود المتواجدين بفلسطين منذ القديم في فلسطين، و لكن أنكر وجود اليهود المهاجرين الذين تم جلبهم لإعمار "الدولة الإسرائيلية ".

ركزت في الباب الأول من الدراسة على ثلاث نقاط : تتعلق النقطة الأولى بالدور الذي يلعبه مجلس الأمن عندما يكون بصدد معالجة أي مسألة للنزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية، ثم مسألة استخدام الولايات المتحدة حقها في الاعتراض على كل مشروع قرار يطرح للتصويت عليه في مجلس الأمن و يتضمن إما إدانة لإسرائيل بسبب ممارساتها العدوانية و العنصرية ضد سكان الأراضي المحتلة أو فيه طلب لإسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلها بالقوة أو الكف عن بناء المستوطنات اليهودية فوق الأراضي العربية و الفلسطينية المحتلة، و في الأخير حاولت البحث في الأسباب و الدوافع التي تجعل الولايات المتحدة تتصرف في مجلس الأمن بهذا الشكل لتحمي مصالح إسرائيل على حساب مصالحها الخاصة.

و خلصت أن كل القرارات التي أصدرها مجلس الأمن و المتعلقة بالنزاع الإسرائيلي العربي و القضية الفلسطينية منذ اندلاع النزاع في (1948م)، لم يحتوي أي قرار منها على تفعيل نصوص الفصل

السابع من الميثاق ضد إسرائيل التي خاضت سلسلة من الحروب العدوانية ضد الدول العربية و ضد الفلسطينيين و على سبيل المثال لتلك القرارات نجد:

- **القرار رقم 42(1948)**: يتضمن توصيات لتنفيذ قرار التقسيم، و القرارات التالية له تتعلق بالهدنة المبرمة بين أطراف النزاع، فتدخل مجلس الأمن لم يكن لإيقاف الحرب، لأن الحرب توقفت بسبب انتصار إسرائيل (الدعم السوفييتي لإسرائيل) فقراراته تتعلق بتصفية حالة الحرب بناءا على اعتبارات عسكرية و ليست سياسية.

- **القرار رقم 118(1956)**: تضمن الشكوى التي تقدمت بها كل من فرنسا و بريطانيا بسبب تأميم قناة السويس، أما القرار 119(1956) فكان يتعلق باستدعاء الجمعية العامة للانعقاد في دورة طارئة بموجب القرار رقم 377(1950)، و لم يتوقف العدوان الثلاثي على مصر إلا بفضل التهديدات الأمريكية السوفييتية لإسرائيل و حلفائها.

- **القرار رقم 267(1969)**: بعد حرب الستة أيام أصدر مجلس الأمن (26) قرارا يطلب المجلس من إسرائيل الكف عن اعتداءاتها و الانسحاب من الأراضي التي احتلتها بالقوة، و يتوعد مجلس الأمن إسرائيل من خلال هذا القرار" بالنظر في الخطوات التي سيتخذها في المستقبل ضد إسرائيل"، و لا يوجد أي قرار للمجلس هدد حتى بتفعيل نصوص الفصل السابع من الميثاق لردع إسرائيل فقط.

- **القرار رقم 344(1973)**: يحدد فقط مهام الأمين العام للأمم المتحدة في مؤتمر السلام الذي كان سيعقد بعد نهاية الحرب، و القرار ليس إلا دليل على إبعاد الأمم المتحدة من التسوية السياسية عن طريق مفاوضات السلام الإسرائيلية المصرية و التي كانت الولايات المتحدة ترعاها بفضل وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، فتم إخراج حتى مجلس الأمن من عملية السلام و الدليل أن القرار لم تصوت عليه الدول الدائمة العضوية حتى لا تتقيد بما جاء في القرار و تستطيع الإشراف و إدارة المؤتمر بكل حرية.

- **القرارين رقم 242(1967) و 338(1973)**: تطالب السلطة الفلسطينية أن تتم المفاوضات مع إسرائيل على أساسهما، و شخصيا أعتبر القرارين فارغي المحتوى، فالقرار 338(1973) يطلب بتنفيذ ما جاء في القرار 242(1967)، إلا أن إسرائيل رفضت تطبيق القرار 242(1967) لأنه قرار غامض (الانسحاب من كل أم جزء من الأراضي المحتلة) و نحن نعلم أن الغموض كان متعمدا من أصحاب المشروع حتى يمر و لا يصطدم بحق الاعتراض.

كما عرف مجلس الأمن أكبر فشل و إخفاق عندما عجز عن توفير أدنى الحماية للمدنيين الفلسطينيين الذين سقطوا في مذابح "صبرا و شتيلا" على يد الكتائب اللبنانية و بمساهمة الجيش الإسرائيلي أثناء

الحرب على لبنان (1982م)، و لم يتمكن المجلس من معاقبة الجيش الإسرائيلي الذي ساهم في المذبحة بل جاء العقاب من الحكومة الإسرائيلية نفسها التي شكلت لجنة تحقيق في الموضوع و الذي أدى إلى استقالة المسئولين الإسرائيليين المتورطين في المذبحة.

من 1948م حتى 1989م لم أجد قرارا واحدا لمجلس الأمن لجأ فيه إلى بنود الفصل السابع من الميثاق رغم خطورة النزاع و خطورة الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل في حق سكان الأراضي المحتلة.

و استمر مجلس الأمن في سياسته الرافضة لتفعيل نصوص الفصل السابع من الميثاق ضد إسرائيل حتى بعد انهيار المعسكر الشرقي، و حتى الحرب الإسرائيلية العدوانية على لبنان (2006) بحيث ذكر القرار 1701(2006) بان الحرب تشكل تهديدا للسلم و الأمن الدوليين لكن لم يقم المجلس بتفعيل نصوص الفصل السابع من الميثاق مثلما فعل سابقا بمناسبة حرب الخليج الثانية (1990، 1991م).

أما النقطة الثانية تتعلق بالحالة التي يصبح فيها مجلس الأمن يعرف إخفاقا (شلل بسبب الفيتو)، فمن بين الحجج التي قدمها المؤيدون للفيتو بالمجلس، أنه يمكن للأعضاء غير الدائمين بالمجلس إذا اتحدوا أن يشكلوا فيتو لوحدهم فيعارضوا صدور القرار (القرار لا يصدر لانعدام الأغلبية) فيشكلوا نوعا من التوازن بالمجلس و يخففوا من الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن، إلا أن هذه الحالة لم و لن يعرفها المجلس منذ تأسيس المنظمة في (1945م)، فالدول القوية تسهر على السيطرة على تلك الأصوات، وجميع الوسائل جائزة للتحكم في نشاط مجلس الأمن أو في إخفاقاته، و لا يمكن أن نطمح بوجود استقلالية لمجلس الأمن مستقبلا خاصة عندما يتعلق الأمر بالنزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية.

كما أن المجلس يتعامل بسياسة المكيالين و المعيارين عندما يتعلق الأمر بتفعيل نصوص الفصل السابع من ميثاق المنظمة (إسرائيل و العراق) أو عندما يتعلق الأمر بدول ضعيفة أو معارضة للسياسة الإسرائيلية بالمنطقة، و خير مثال العدوان الإسرائيلي على تونس في (1985م) ضد مقر منظمة التحرير الفلسطينية و الذي سقط فيه (50) فلسطينيا و (18) تونسيا فصدر القرار رقم 573(1985) ليكتفي بالإدانة و شجب إسرائيل فقط، و عندما اندلعت أزمة الخليج (اجتياح العراق للكويت في 1990م و بدون خسائر في الأرواح) انعقد مجلس الأمن خلال (24) ساعة ليصدر سلسلة من القرارات بموجب الفصل السابع من الميثاق و يقرر العقوبات على العراق، أما القرارات التي تصدر بشأن إسرائيل فهي خالية تماما من تلك العقوبات، بل و عندما أمعنت في العبارات التي يستخدمها و جدت أنه يتلاعب بخمس أو ست عبارات تستخدم ضد إسرائيل حسب شدة العدوان و أعمال العنف التي ترتكبها إسرائيل،

مثل:

Préoccupation, Repréoccupation, Emu, Profondément ému, alarmé, Demande, Exige, Condamne énergiquement….

و لو هدد مجلس الأمن فقط بتطبيق العقوبات غير العسكرية لما تمادت إسرائيل في عدوانها.

أما إذا تعلق الأمر بإسرائيل، فيدخل مجلس الأمن في حالة جمود و إخفاق بسبب ممارسة الولايات المتحدة حقها في الاعتراض حماية لإسرائيل منذ (1972م)، و لا يهم سرد الاعتراضات و مضمونها، بل الأهم من ذلك هو فحص و التمعن في كل مشاريع القرارات التي اقترحت للتصويت عليها و اصطدمت بحق الاعتراض من طرف الولايات المتحدة.

و هو ما حاولت فهمه من خلال الجزء من البحث الذي خصصته للموضوع، فانتهيت إلى أنه بمجرد أن يتضمن مشروع القرار على إدانة إسرائيل أو فيه مساس بمصالحها، تعترض الولايات المتحدة تلقائيا القرار، و هذا يحدث منذ (40) عاما و بالرغم من ذلك تستمر هذه المشاريع لتقدم بنفس الصفة و الشكل من طرف الدول الأعضاء و هي تعلم جيدا أنه سيصطدم بالفيتو الأمريكي لا محالة، و هذا يأخذني للقول بأن إدانة إسرائيل تساوي مباشرة الفيتو الأمريكي، فالاعتراض الأمريكي هو للمحافظة على الحالة الراهنة بمنطقة الشرق الأوسط و بفلسطين إلى أن تقرر الولايات المتحدة الكيفية التي يحل بها النزاع بالمنطقة (المفاوضات خارج نطاق الأمم المتحدة).

إن حالة الوضع الراهن الذي تعيشه المنطقة لا يخدم سوى مصالح إسرائيل، فبعد حوالي (68) عاما من اندلاع النزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك المشكلة الفلسطينية، لم تعرف هذه الأخيرة تسوية عادلة و نهائية و إحلال السلام بالمنطقة، لذلك فإن حالة الوضع الراهن ساهمت فيها (عمدا أو عن غير قصد) كل الدول التي قدمت مشاريع القرارات للتصويت عليها بالمجلس و هي تعلم أنها ستعارض من طرف الولايات المتحدة، و هذا ما يجعلني أتساءل عن مدى تواطؤ هذه الدول مع أمريكا و حليفها إسرائيل.

من بين الاعتراضات الأمريكية التي درستها، اخترت تحليل الاعتراض الأمريكي ضد مشروع قرار الذي طرح للتصويت عليه في (19 سبتمبر 2003م)، يتضمن مشروع القرار على طلب إلى إسرائيل كي تتوقف عن تهديداتها اتجاه رئيس السلطة الفلسطينية "Yasser Arafat " و بسبب الاعتراض الأمريكي لم يصدر القرار، و بالتالي يعتبر الاعتراض الأمريكي ما هو إلا إذن بقتل رئيس السلطة الفلسطينية، و هو ما حدث فعلا في (نوفمبر 2004م) بعد ما تم تسميم ملابسه و طاقيته بمادة مشعة

" Polonium"، و قد تم إخراج جثة "Arafat" في (2012م) للقيام بتحقيقات حول المسألة في ظل المستجدات الجديدة للقضية، و هذا يجعلني أتهم مجلس الأمن بأنه جهاز خاضع لأوامر القوى الكبرى تحت الرضى الضمني للجمعية العامة.

إن مجلس الأمن، الجهاز الذي تم إنشاؤه عقب نهاية الحرب العالمية الثانية بهدف الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين، يعمل لحماية مصالح القوى العظمى، و هنا نلاحظ فعلا تطورا في الممارسة للمجلس، فمن الشلل التام (إخفاق المجلس بسبب ممارسة حق الاعتراض) إلى التحريض للقيام بأعمال تعتبر خرقا للقانون الدولي و بالموافقة الضمنية للجمعية العامة للأمم المتحدة.

لم يتوقف تطور الممارسة عند هذا الحد (بسبب الاستخدام المتكرر للولايات المتحدة للفيتو لصالح إسرائيل) بل استطاعت الولايات المتحدة أن تبتكر نوعا جديدا من حق الاعتراض و هو " الفيتو الضمني" Le véto implicite، و لم يعرف مجلس الأمن مثل هذه الحالة من قبل، فبعد ما هددت الولايات باستخدام الفيتو في حالة تقديم مشروع قرار يتضمن إدانة لإسرائيل بسبب الحرب التي خاضتها على غزة (عمود الدفاع 2012م)، تم تقديمه مباشرة بعد ذلك مشروع قرار يطالب إسرائيل بالتوقف عن بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لتحدث المفاجأة عندما غادرت ممثلة الولايات المتحدة " S. Rice" قاعة مجلس الأمن أمام الحضور، فتم تفسير ذلك التصرف على أنه اعتراض ضمني، و عند تحليل الموقف الأمريكي أثناء الحرب على غزة، فهل يمكن إدراجه ضمن التهديد باستخدام الفيتو أم ضمن التحضير لخلق " الفيتو الضمني" الذي مارسته الولايات المتحدة مباشرة بعد الحرب على غزة، حيث احتمل "الفيتو الضمني " ثلاث احتمالات، مع القرار، ضد القرار أو امتناع.

وأخيرا تتعلق النقطة الثالثة بالأسباب التي تجعل الولايات المتحدة تستخدم حق الاعتراض بصفة متكررة لصالح إسرائيل ، و هذا ما جعلني أبحث في تلك الأسباب و الدوافع التي تجعل أمريكا تتصرف على هذا النحو، و بعدما بدأت في البحث حول المصالح الإسرائيلية الأمريكية المشتركة، تبين لي أن كل الباحثين في المسألة انتهوا إلى أن هناك ضغوطات يمارسها اللوبي اليهودي الموالي لإسرائيل بالولايات المتحدة بهدف التحكم في السياسة الداخلية و الخارجية للولايات المتحدة، و إن كانت منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة هي منطقة حيوية (النفط)، فإن أمن إسرائيل هو أيضا من أولوياتها، و في ظل هذه المصالح المتبادلة بين الدولتين، نجد أيضا مصالح للدول العظمى الأخرى بمنطقة الشرق الأوسط، و حتى مصالح الدول العربية المجاورة، فإضافة إلى النفط و المياه، فالدول العربية تسعى أيضا لحماية أمنها ضد الخطر الإسرائيلي، و يبقى التفسير الوحيد للموقف الأمريكي بمجلس الأمن (الفيتو لصالح إسرائيل) هو ضغط اللوبي الموالي لإسرائيل مهما كان شكله " اللوبي اليهودي الصهيوني أو

اللوبي الموالي لإسرائيل" (Lobby juif - sioniste ou le lobby pro-israélien) يبقى الهدف واحد و النتائج واحدة و هو الضغط على الحزبين (المحافظين و الديمقراطيين) بأمريكا و التحكم في نتائج الانتخابات بهدف ضمان الولاء التام لإسرائيل.

بعد تقييم دور مجلس الأمن في معالجة النزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية وصلت إلى ما يلي:

ـ كل القرارات التي أصدرها مجلس الأمن في الموضوع خالية من نصوص الفصل السابع من الميثاق

ـ القرارات النادرة التي أصدرها ترفض إسرائيل تنفيذها كما ترفض الدول العظمى إلزام إسرائيل بتنفيذها

ـ يضمن الفيتو الأمريكي الحماية المطلقة للممارسات الإسرائيلية العدوانية ضد الشعب الفلسطيني و سكان الأراضي المحتلة.

ـ الممارسة المتكررة للولايات المتحدة للفيتو بمجلس الأمن جعلها في مركز مكنها من اختراع " الفيتو الضمني" و هي حالة خطيرة تدل على الهيمنة الشاملة للولايات المتحدة على مجلس الأمن.

ـ السيطرة غير المباشرة للوبي اليهودي الموالي لإسرائيل على الإدارة الأمريكية و على مجلس الأمن

ـ الفيتو الأمريكي يحمي الوضع الراهن(Le statu quo) بفلسطين و الذي يدوم منذ أكثر من (68) عاما.

تضمن الباب الثاني من الدراسة: عرض النزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية على الجمعية العامة باعتبارها المختصة استثناءا في حفظ السلم و الأمن الدوليين طبقا لميثاق الأمم المتحدة، كما تضمن أيضا عرض النزاع على الجمعية العامة ضمن " قرار الاتحاد من أجل السلام" في إطار الدورات الاستثنائية الطارئة عندما يصبح مجلس الأمن في حالة شلل، كما بحثت في " مسار السلام" في إطار التسوية السياسية تحت الرعاية الخاصة للولايات المتحدة، أي خارج نطاق الأمم المتحدة، و اختتمت البحث بعرض خيار المقاومة بكل أشكالها كوسيلة للشعب الفلسطيني لتحرير فلسطين المحتلة في ظل استمرار حالة الوضع الراهن و فشل "مسار السلام".

بالنسبة للنقطة الأولى و التي تتعلق بتدخل الجمعية العامة في النزاع الإسرائيلي العربي و القضية الفلسطينية، أهم عنصر في ذلك الشق من البحث يتعلق بالقرارين للجمعية العامة، الأول الخاص بالقرار رقم 181(1947) القاضي بتقسيم فلسطين، و الثاني القرار رقم 377(1950) و المعروف بقرار "الاتحاد من أجل السلام" الذي أصدرته الجمعية العامة بمناسبة الحرب الكورية في (1950م).

ـ فيما يتعلق بالقرار رقم 181(1947)، إضافة إلى ما توصل إليه الباحثون في المسألة على أساس أن الجمعية العامة قد تجاوزت اختصاصها طبقا لميثاق الأمم المتحدة عندما أصدرت قرار تقسيم فلسطين،

ذلك أن الجمعية العامة لا تملك الملكية القانونية للسيادة على إقليم فلسطين حتى تقوم بتقسيمه إلى دولتين، لذلك فهو قرار غير مشروع، لكن ما شد نظري أثناء البحث في مشروعية القرار رقم 181(1947) هي الظروف السابقة لصدور القرار، فقد تناولا هذه الظروف الباحثان المتخصصان في شؤون الشرق الأوسط و النزاع الإسرائيلي العربي و القضية الفلسطينية في الكتاب تحت عنوان:

(A. Gresh et D. Vidal, Palestine 1947, un partage avorté, p 21,22)

فذكر الباحثان كيف لجأت الولايات المتحدة و الوكالة اليهودية إلى الابتزاز، الرشوة و حتى التهديد اتجاه الدول التي كانت قبل أيام امتنعت عن التصويت لصالح قرار تقسيم فلسطين في (25 نوفمبر 1947م)، و نجح الضغط الممارس على هذه الدول و صدر القرار بعد أربعة أيام تحت رقم 181(1947)، و هذا جعلني أستنتج بأن القرار 181(1947) صمم من أجل أن يؤدي هدفا واحدا لا غير، و هو أنه يشكل شهادة ميلاد " الدولة العبرية " فقط و ليس دولتين واحدة عربية و أخرى يهودية و تدويل القدس، و الدليل هو الإجحاف في تقسيم المساحة بين الدولتين لصالح اليهود المهاجرين رغم العدد القليل، مقارنة بالسكان الأصليين أصحاب الأرض الفلسطينيين و عددهم أكبر من اليهود.

و تعمد مضمون القرار هذا الظلم كي يرفضه العرب و يقبله اليهود، و تحقق ذلك فبعد (06) أشهر تم الإعلان عن قيام" الدولة الإسرائيلية" ليتم قبولها ضمن أعضاء الأمم المتحدة بعد ذلك، أما الشق الثاني من القرار 181 المتعلق بخلق دولة عربية إلى جانب الدولة العبرية، فلم يكن لا في نية إسرائيل و لا الولايات المتحدة تنفيذ الشق الثاني من القرار، أما الحجج التي وردت في برقية ممثل إسرائيل بالأمم المتحدة، رقم ((AS – A/54/77-S/1999/365(31 Mars 1999) و التي أبطلت القرار 181(1947) حسب الادعاء الإسرائيلي، بأن العرب هم الذين أبطلوا القرار عندما رفضوه و خاضوا الحرب (1948م) ضد إسرائيل لا أساس له من الصحة و حتى لو قبل العرب القرار و لم تندلع الحرب فلن تنفذ إسرائيل الشق الثاني من القرار، فالقرار ولد لخلق و إضفاء الشرعية على " دولة إسرائيل" و ليس على دولة فلسطين.

و الدليل أنه بعد (68) عاما من صدور القرار 181(1947) لم يتم تنفيذ الشق الثاني منه رغم أن الفلسطينيين ما زالوا يطالبون بتنفيذه، ذلك أن القرار انقضى بمجرد أن أدى هدفه الوحيد و تم الإعلان عن قيام الدولة العبرية، و لو لم تصدر الجمعية العامة القرار 181(1947) في (29 /1947/11) لصدر تحت رقم آخر و تاريخ آخر، فلا يعقل أن تبقى الوكالة اليهودية تنتظر إلى الأبد حتى يصدر هذا النوع من القرار الوحيد لإضفاء الشرعية على الدولة العبرية، فالقرار كان ضمن مخطط الوكالة اليهودية، و التي كانت مهيأة لميلاد "دولة إسرائيل"، و كانت ستستعمل كل الوسائل المتاحة للضغط على

الأمم المتحدة، فالمنظمة ما هي إلا وسيلة من بين الوسائل الأخرى التي هيأت لتنفيذ المشروع اليهودي بإسرائيل.

أما قرار " الاتحاد من أجل السلام"، فقد لجأت الولايات المتحدة إلى الجمعية العامة لإصدار القرار 377(1950) بعد ما وجد مجلس الأمن نفسه في حالة شلل بسبب الفيتو السوفييتي أثناء الحرب الكورية (1950م) بعد ما وجدت قوات التحالف بكوريا نفسها بدون غطاء شرعي، فكان القرار377(1950) المخرج الوحيد للأزمة، و ليكون فيما بعد مخرجا لتجاوز حالة الإخفاق لمجلس الأمن بسبب استخدام أحد الأعضاء الدائمين حقه في الاعتراض.

و بغض النظر عن البحث في مشروعية أو عدم مشروعية قرار " الاتحاد من أجل السلام" على أساس أنه يقوم بتحويل صلاحيات مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، و هو خرق لنصوص ميثاق الأمم المتحدة، و البحث أيضا في كونه يوفر الغطاء الشرعي لتدخلات القوى الكبرى في النزاعات الدولية، أو كونه يقوم بتوزيع الأعباء على الدول، فإن أهم ما توصلت إليه عند البحث في القرار هو :

يستدعي مجلس الأمن الجمعية العامة في دورة طارئة طبقا للقرار 377(1950) للنظر في أي حالة يجد مجلس الأمن نفسه فيها في حالة شلل، فقرار الاستدعاء هو قرار إجرائي لا يحتاج إلى إجماع أصوات الأعضاء الدائمين، فتنعقد الجمعية العامة في الدورة الطارئة و كل القرارات التي تصدر خلال الدورة ما هي إلا مجرد توصيات إما إلى أعضاء المنظمة أو إلى مجلس الأمن توصيه باتخاذ تدابير ضمن الفصل السابع من الميثاق في الحالة التي تشكل إخلالا بالسلم أو عمل من أعمال العدوان، و يجتمع مجلس الأمن (بموجب توصيات الجمعية) ليصدر قرارا في الموضوع، فيصطدم بالاعتراض من أحد الأعضاء الدائمين (اتخاذ التدابير وفق الفصل السابع يقتضي تحقق المادة 27 فقرة 3 من ميثاق الأمم المتحدة)، و نصبح أمام حلقة مغلقة يعود الوضع إلى ما كان عليه قبل استدعاء الجمعية العامة في دورة طارئة بموجب القرار 377(1950).

إن كانت الولايات المتحدة قد لجأت إلى قرار "الاتحاد من أجل السلام" لاحتواء الأزمة الكورية في البداية، فقد تبين فيما بعد صلاحية تطبيق القرار في عدة مناسبات متشابهة بما في ذلك النزاع الإسرائيلي العربي و القضية الفلسطينية، و بعد دراسة كل تطبيقات القرار خاصة تلك المتعلقة بموضوع البحث، وصلت إلى نتيجة مفادها أن القرار 377(1950) يمكن الولايات المتحدة من التحكم في الأزمات و النزاعات الدولية و خاصة النزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية، فأصبح القرار أيضا وسيلة للحفاظ على الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط و خاصة في فلسطين.

La résolution 377(1950) est un autre moyen pour maintenir le statu quo au Moyen-Orient

لذلك فالقرار 377(1950) هام جدا بالنسبة لإسرائيل و الولايات المتحدة، فهو يساهم في إبقاء الحالة على حالها دون حل عادل للقضية الفلسطينية إلى غاية الوصول إلى فرض الحل الإسرائيلي الأمريكي على الفلسطينيين، و بالتالي لن يتم التخلص من القرار 377(1950) مثلما تخلصت إسرائيل و أمريكا من القرار رقم 181(1947) بمجرد أن حقق هدفه.

أما النقطة الثانية التي تتعلق " بمسار السلام" ، فإن حالة الوضع الراهن مكنت الأطراف القوية في النزاع الإسرائيلي العربي، التحكم في الوضع و اختيار الحل المناسب لمصالحها، فالتسوية السياسية خارج نطاق الأمم المتحدة بدأت مباشرة بعد حرب أكتوبر (1973م) حيث برهنت الدول العربية على قدرتها في تغيير مراكز القوة في النزاع بمنطقة الشرق الأوسط، فلم يعد ينظر إليها كأطراف ضعيفة و مهزومة بل أطراف نزاع يمكن التفاوض معها بالتساوي، و كل مفاوضات السلام و الاتفاقيات المبرمة و معاهدات السلام بين إسرائيل و الدول العربية و الفلسطينيين منذ (1979م اتفاقيات كمب دافيد) إلى (1993 أوسلو و واد عربة 1994) لم تكن في حقيقتها سوى سلام إسرائيلي مفروض على العرب و الفلسطينيين على السواء، فقد تم مقايضة الأرض العربية المغتصبة بسلام (حسب الشروط الإسرائيلية) مفروض على الطرف الآخر فكانت النتائج كالتالي:

- طرد منظمة الأمم المتحدة من عملية السلام أي في عهد الثنائية القطبية (اتفاقيات كامب دافيد 1979م) و حتى بعد انهيار المعسكر الشرقي و هيمنة القطب الواحد (أوسلو 1993م و واد عربة 1994م) و هذا دليل أن السلام المفروض على العرب هو سلام إسرائيلي أمريكي فقط.
- عند البحث في "مسار السلام" لم يتم تسجيل حضور الأمم المتحدة إلا في حالة فريدة ضمن اللجنة الرباعية " Le Quartet".
- كل مفاوضات السلام التي تمت في إطار "مسار السلام" كانت بين أطراف ضعيفة (العرب و الفلسطينيون) و أطراف قوية (إسرائيل و الولايات المتحدة).
- لجأت إسرائيل إلى مقايضة السلام بأرض اغتصبتها بالقوة من العرب لأنها تعلم جيدا أنه إذا كان يمكنها شراء كل ما تحتاجه الدولة العبرية بالمال المتوفر لديها، فإنها لا تستطيع شراء السلام من العرب، فالسلام يقوم في ظل علاقات حقيقية أساسها المساواة و الاحترام المتبادل بين الدولتين.

السلام لا يشترى، و هو ما تدركه جيدا جماعة اليهود الأثرياء الذين نفذوا المشروع الصهيوني بفلسطين قبل مئة عام و كان لهم الفضل في خلق " الدولة الإسرائيلية" من العدم، و حتى تحيا هذه الدولة لبد لها من مقايضة السلام حتى بأراضي مسروقة، فبالمال نشتري السلطة (أسلحة الدمار الشامل و الأسلحة التقليدية، المياه، الطاقة و المواد الأولية و حتى ارتشاء بعض القادة العرب) ما عدا السلام الذي لا يمكن شراؤه.

و هذا يؤدي بنا إلى القول بأن سبب فشل مسار السلام هو عملية المقايضة التي اعتمدت عليها إسرائيل كأساس لإقامة السلام بالمنطقة، فما بني على باطل فهو باطل.

و بين حل الدولة الواحدة بقوميتين، و حل الدولتين تعيش جنبا إلى جنب (تنفيذا للقرار 181(1947))، تفضل إسرائيل و الولايات المتحدة حل ثلاث دول و المتمثل في ضم قطاع غزة إلى مصر، و الضفة الغربية إلى الأردن (الذي سيصبح دولة فلسطين) و الدولة الثالثة هي إسرائيل، و الدليل هو العمليات العدوانية المنتظمة على غزة (2006- 2008 - 2012 - 2014) بهدف إضعاف حركة "حماس" و التي تخشاها إسرائيل، و بعد القضاء على حماس يمكن الإعلان عن ضم غزة إلى مصر، ثم الإعلان عن قيام دولة فلسطين بالأردن و ترحيل الفلسطينيين إليها (المخطط الصهيوني القديم) ثم ضم الأقاليم الخالية من الفلسطينيين إلى إسرائيل، و قد بدأ فعلا تنفيذ هذا الحل بعد قرار الرئيس الأمريكي في (2017/12/07) بتحويل السفارة الأمريكية من "تل أبيب" على القدس على أساس أنها العاصمة الأبدية لإسرائيل ليتم تنفيذ القرار في (2018/05/14) بمناسبة مرور (70) عاما على قيام "دولة إسرائيل".

أما النقطة الثالثة و التي تتعلق بخيار المقاومة بكل أشكالها كحل أمثل لتحرير فلسطين، فبعد ما قمت بالتمييز بين الإرهاب و المقاومة (خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م)، بينت المكاسب التي حققتها المقاومة الفلسطينية من خلال الكفاح المسلح الذي قادته منذ بداية تنفيذ المخطط الصهيوني بفلسطين، فالكفاح المسلح هو حق للشعوب المستعمرة التي تكافح في سبيل تقرير مصيرها و قد ضمنته الشرعية الدولية و لجأت إليه كل الشعوب المستعمرة قبل الشعب الفلسطيني، و قد فهم هذا الأخير أن السبيل الوحيد لتحرير أرضه هو الكفاح المسلح و لذلك، كانت أول مواجهة مسلحة مع المعمرين اليهود الذين قدموا لاستعمار فلسطين، كانت في (1908م).

- ليست إسرائيل وحدها التي ترفض قيام دولة فلسطين حرة و مستقلة و آمنة الحدود بالمنطقة، بل و هناك أيضا عدد كبير من الدول العربية التي كانت و مازالت ترفض ذلك و الدليل هو مقارنة عدد القتلى الفلسطينيين الذين سقطوا على يد إسرائيل و الذين سقطوا على يد تلك الأنظمة (عدد ضحايا النزاع الإسرائيلي العربي منذ 1948م هو (51000) ضحية، أما عدد ضحايا مجزرة سبتمبر الأسود

(1970م) وحده يرتفع إلى (25000) ضحية و مجزرة صبرا و شتيلا (3500) ضحية)، و للمؤسف أنه ما زالت هذه الإستراتيجية في فكر بعض الأنظمة العربية الحالية و التي تسعى للتفريق بين الشعب الفلسطيني و بين ممثليه في حركات المقاومة الفلسطينية، و إن كان الربيع العربي الذي خططت له إسرائيل و الولايات المتحدة (إعادة تقسيم العالم العربي من خلال مخطط الشرق الأوسط الكبير) لم يأت بثماره على الدول العربية ما عدا الفوضى، إلا أنه كان من بين أسباب المصالحة لحركتي المقاومة الفلسطينية (فتح و حماس) و التي هي لصالح القضية الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بتقييم دور الأمم المتحدة في حفظ السلم و الأمن الدوليين بصفة عامة، ثم في مساهمتها لحل النزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية بصفة خاصة، فبالنسبة للقضية الفلسطينية لم تعرف حلا شاملا و عادلا إلى غاية هذا التاريخ، فلا يمكن اعتبار أن الحل سيأتي من مجلس الأمن حتى و لو افترضنا أن الولايات المتحدة ستمتنع في المستقبل من استخدام حقها في الاعتراض لصالح إسرائيل، ذلك أن إسرائيل سترفض كعادتها تنفيذ قرارات مجلس الأمن، كما لا يمكن اعتبار أن الولايات المتحدة ستضغط على إسرائيل لتنفذ قرارات المجلس، فاللوبي اليهودي الموالي لإسرائيل بالولايات المتحدة يسهر على أن لا تحيد السياسة الأمريكية عن خدمة مصالح "الدولة الإسرائيلية"، و خير مثال الخلاف الأمريكي الإسرائيلي حول الملف النووي الإيراني و الذي وقع في (مارس 2015م).

و لا يمكن أن نفكر بأن الجمعية العامة يمكنها في المستقبل أن تصل إلى حل عن طريق قراراتها مثل القرار 181(1947) الذي ظنت الجمعية العامة أنها وصلت من خلاله إلى حل مشكلتين في آن واحد، المشكلة اليهودية التي كانت أوروبا تعاني منها، و النزاع الذي اندلع منذ أكثر من (40) عاما بين اليهود المهاجرين و الفلسطينيين أصحاب الأرض، فقرارات الجمعية العامة ما هي إلا مجرد توصيات غير ملزمة (باستثناء القرار 181) و حتى تلك التي تصدر في دوراتها الاستثنائية الطارئة بناءا على القرار 377(1950) ما هي إلا مجرد توصيات إلى أعضاء المنظمة أو إلى مجلس الأمن، فلا يمكن التمادي في الخطأ و القول بأن القرار 377(1950) هو الحل لمواجهة الفيتو بالمجلس، و حقيقته هو الحفاظ على الوضع الراهن بالمنطقة، و حتى الاعتراف بالدولة الفلسطينية من قبل أكثر من (141) دولة عضو في الجمعية العامة لم يكن ليحقق للشعب الفلسطيني حلمه في الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية، فلاعتراف الدول هو كاشف للدولة و ليس منشئا لها.

أما التمسك بالحل خارج نطاق الأمم المتحدة (مسار السلام)، فقد عرف فشلا ذريعا و لم يعد الشعب الفلسطيني يؤمن به أو يعلق أي أمل في المفاوضات العقيمة بين إسرائيل و الفلسطينيين، و هذا يجعلني

أتساءل عن " العنصر " الذي إذا تم إدخاله على تلك المفاوضات، يمكن أن تؤدي إلى انفراج و إمكانية الوصول إلى حل للنزاع، لذلك أقترح ما يلي:

- إشراك أطراف جديدة في المفاوضات مثل المنظمات غير الحكومية خاصة تلك التي تتكفل بالمساعدات إلى ألاجئين الفلسطينيين و المهاجرين اليهود و على سبيل المثال:
(UIA : United Israël Appeal)، و هي منظمة غير حكومية أمريكية تتلقى أموالا من صندوق دعم اللاجئين اليهود (MRA : Fonds d'Assistance pour les réfugiés juifs) و التي تبعث بدورها هذه الأموال إلى الوكالة اليهودية من أجل إسرائيل.
- إقحام اللوبي اليهودي الموالي لإسرائيل مباشرة في المفاوضات مثل (AIPAC, JINSA, CRIF…).
- إشراك مركز القوى العالمية المالية (اليهود الأثرياء) و الممثلين في الكارتل البنكي مثل "Rothschild, Warburg, Rockefeller…" فلا ننسى أنه بفضل الجهود المالية و السياسية الجبارة تم خلق "الدولة الإسرائيلية" بفلسطين، فالرسالة المتضمنة وعد بلفور (1917م) لخلق الوطن القومي اليهودي بفلسطين، وجهت إلى عائلة "Rothschild ".

و على عكس الفشل الذي عرفته الأمم المتحدة و مسار السلام، فقد حققت حركتي المقاومة اللبنانية "حزب الله" و الفلسطينية "حماس" انتصارات عظيمة، فبفضل الأولى انسحبت إسرائيل من الجنوب اللبناني و بفضل الثانية ما زالت المقاومة الفلسطينية الوحيدة التي تواجه إسرائيل عسكريا و تخشاها، و الدليل هو التفاوض مباشرة مع حماس عند اندلاع الحرب على غزة في (2012م)، ذلك أن إسرائيل تهدف إلى إقامة الدولة الفلسطينية بالأردن و على رأسها حركة "حماس".

أما تقييم منظمة الأمم المتحدة كمنظمة تم تأسيسها بهدف الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين، فبعد ما ثبت عجزها في تحقيق هدفها بسبب الامتياز " الفيتو" الذي منحه الكبار المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، فقد بذلت جهود كبيرة لتدارك الجانب السلبي لحق الاعتراض، فتم تقديم عدة مشاريع لإصلاح الأمم المتحدة و خاصة مجلس الأمن، فبين مؤيد لتوسيع المقاعد الدائمة مع منح الأعضاء الجدد حق الاعتراض، و بين معارض لذلك، فهناك من اقترح منح مناصب نصف دائمة (Semi-permanente) مع تقييد استعمال حق الاعتراض، كما تم اقتراح إعطاء مجال أوسع للتدخل لمجلس الأمن (خاصة في المسائل الإنسانية) ليمر من حق التدخل إلى واجب التدخل لتفعيل دور مجلس الأمن بسبب إخفاقاته العديدة في مجال حفظ السلم و الأمن الدوليين، و كل هذه الاقتراحات لا تدل سوى على أن المنظمة تمر بأزمة مصداقية (Crise de crédibilité) بسبب هيمنة الدول العظمى و على رأسها الولايات المتحدة

خاصة بعد انهيار المعسكر الشرقي و أحداث (11 سبتمبر 2001م)، و حتى تسترجع المنظمة مصداقيتها أقترح أن يكون التعديل في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة الجملة الأولى من المقدمة :

- **" نحن شعوب الأمم المتحدة "** التعديل **" نحن شعوب الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية "** و حينها يمكن للمنظمة أن تسترجع كل مصداقيتها و تخرج من الأزمة التي مازالت تتخبط فيها.

و في نهاية البحث المتعلق بالقضية الفلسطينية بين مجلس الأمن و الجمعية العامة وصلت إلى:

تحويل القضية الفلسطينية عن مسارها الحقيقي و المتمثل في كونها قضية تصفية استعمار و مقاومة الاحتلال بهدف الوصول إلى القبول و التنازل عن الحق في تقرير المصير (سواء من طرف الشعب الفلسطيني أو ممثليه) و السعي وراء تنفيذ القرار 181(1947) القاضي بتقسيم فلسطين، و هذا يجعلني أتساءل عما إذا كانت المشكلة هي فعلا مشكلة فلسطينية أم مشكلة يهودية.

وصلت إلى نتيجة مفادها أن المشكلة ليست فلسطينية باعتبار أنها قضية تصفية استعمار مثل القضايا المماثلة لها، بل هي يهودية، فقبل أكثر من (100) عام اعتقدت جماعة اليهود الأثرياء أن حل المشكلة اليهودية (شتات اليهود بالعالم و اضطهادهم) يكمن في خلق دولة إسرائيلية بفلسطين، فتم التخطيط لبناء تلك الدولة و بفلسطين بالذات، أما اقتراح وجهات أخرى إلى جانب فلسطين، فلم يكن إلا للتضليل، و بالتالي تبقى المشكلة اليهودية قائمة حتى بعد خلق الدولة العبرية فوق أرض فلسطين، و من أجل تحقيق الهدف تم تقسيم المخطط إلى ثلاث مراحل أولية في انتظار تحقيق المرحلة الأخيرة:

المرحلة الأولى: 1897 م - 1947م التحضير لتأسيس "الدولة الإسرائيلية"
انعقاد أول مؤتمر صهيوني في سويسرا" 1897- Bâle" و صدور قرار تقسيم فلسطين في (1947م).

تتشكل أي دولة من ثلاث عناصر هي الإقليم، الشعب و السلطة السياسية التي تقود هذه الدولة.
الإقليم: هو فلسطين فهي أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، و بدأت المساومة لشراء أرض فلسطين من السلطان العثماني و بعد ما رفض لجأت الجماعة من اليهود الأثرياء إلى شراء الأراضي من الفلسطينيين و التحضير لاستقبال اليهود المهاجرين إلى فلسطين عن طريق إنشاء المزارع و المستعمرات.

الشعب: الشعب اليهودي يعيش في شتات نتيجة الاضطهاد (المشكلة اليهودية بأوروبا) و لم يستطع الاندماج مع السكان الآخرين، و لذلك لابد من ترحيل هذا الشعب نحو فلسطين عن طريق:
1 ـ الهجرات اليهودية المتتالية نحو فلسطين " Aliyahs"

2 ـ أتفاق الترحيل (Accords de transfert – Haavara) بين الفدرالية الصهيونية بألمانيا و البنك البريطاني الفلسطيني(تحت رئاسة الوكالة اليهودية) و السلطات الاقتصادية للنظام النازي (1933-1942)

3 ـ المحرقة النازية و هو سبب قوي لإقناع من نجا من اليهود للرحيل للاستيطان في فلسطين للعيش بسلام، و هي التي جمعت كلمة الحكام و المحكومين على ضرورة إقامة الدولة العبرية بفلسطين تعويضا لضحايا المحرقة النازية (ستة ملايين يهودي برئ).

السلطة السياسية: تبنت "جماعة اليهود الأثرياء" أفكار الصهيونية السياسية بعد صدور كتاب (Hertzl – L'Etat Juif) و الذي كان بمثابة رسالة إلى " Rothschild"، فالصهيونية هي النظام السياسي الملائم و الوحيد لبناء الدولة الإسرائيلية بفلسطين و قيادتها فيما بعد، فهي الحركة التي تنادي إلى بناء الدولة العبرية على أساس شرعية تاريخية " العودة إلى أرض الأجداد التي عاشوا فيها لأكثر من خمسة قرون"، و شرعية دينية " العودة إلى الأرض الموعودة من الرب إلى النبي موسى".
كما تحتاج " الدولة الإسرائيلية " إلى شرعية دولية فصدر قرار تقسيم فلسطين من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181(1947م) و الذي كان شهادة ميلاد للدولة العبرية.

تم تنفيذ المرحلة الأولى بنجاح كبير، استغرقت حوالي (50) عاما ليتم المرور إلى تنفيذ المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: 1948م ـ 2001م قيام "دولة إسرائيل"، توسيع حدودها و ترسيخ قواعدها الإعلان عن قيام "دولة إسرائيل"(1948م) و الإعلان عن الحرب على الإرهاب الفلسطيني في (2001م) للقضاء نهائيا على المقاومة الفلسطينية

ـ تم الإعلان عن قيام " دولة إسرائيل" في (14 مايو 1948م) بناءا على قرار الجمعية العامة 181(1947) و الذي انقضى مباشرة بعد ما حقق هدفه.

ـ تطبيق السياسة العدوانية لتوسيع حدود الدولة الفتية (سلسلة الحروب و الاعتداءات التي قادتها إسرائيل ضد الدول العربية المجاورة و احتلال الأراضي الفلسطينية).
ـ الممارسات العدوانية و تطبيق سياسة الميز العنصري (القتل التعذيب، الحصار، سلب الأموال و الممتلكات، تجريف المنازل، القمع و الترهيب و التصفية الجسدية) ضد سكان الأراضي المحتلة و هي صفة النظام الصهيوني القائم في "دولة إسرائيل" منذ (50) عاما.
ـ بفضل النظام الصهيوني القوي، استطاعت "الدولة الإسرائيلية" أن تبني مؤسسات أمنية قوية تحمي البلاد و نظاما اقتصاديا قويا، و وسعت من حدود الدولة و تمكن النظام الصهيوني العنصري من

السيطرة على الفلسطينيين بقبضة حديدية جعلت هذا الأخير يقبل بالتفاوض مع إسرائيل على أساس أنه الحل الوحيد للخروج من الكارثة الإنسانية التي يعيشها الفلسطينيون.

- التسوية السياسية خارج نطاق الأمم المتحدة (مسار السلام) الذي فشل بسبب النظام الصهيوني الذي يرفض السلام في المنطقة و يعارض أي تسوية مع الجانب الفلسطيني.

- انفجار الشعب الفلسطيني (الانتفاضة الأولى و الثانية - 1988م - 2000م) بسبب سياسة النظام الصهيوني العنصري و الذي استغل أحداث (11 سبتمبر 2001م) لخوض حربه ضد الإرهاب الفلسطيني (تشبيه الرئيس عرفات ببن لادن و اتخاذ قرار تصفيته).

تم تنفيذ المرحلة الثانية بنجاح و التي استغرقت حوالي (50)عاما، ليبدأ تنفيذ المرحلة الثالثة في المستقبل.

المرحلة الثالثة: 2001م - 2050م إنقاذ الدولة الإسرائيلية و ليس الدولة الصهيونية

التخلص من النظام الصهيوني العدواني و العنصري الرافض للسلام في منطقة الشرق الأوسط لتحل محله الدولة الإسرائيلية الجديدة المحبة للسلام.

- بدأ التحضير للمرحلة الثالثة في نهاية القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين، عندما ظهرت فئة المؤرخين اليهود الجدد و على رأسهم "Benny Morris " الذي كتب عن ميلاد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين (La naissance du problème des réfugiés palestiniens) بعدما تم فتح الأرشيف من الجيش الإسرائيلي بعد (50) عاما للتحقيق في الهروب تقريبا مليون فلسطيني إلى الأراضي العربية المجاورة أثناء حرب (1948م) و ما بعدها، و اتبعه عدد كبير من المؤرخين و الباحثين من اليهود في نفس الاتجاه ليبينوا مدى عنصرية الجيش الإسرائيلي و الجرائم التي ارتكبها و ما زال يرتكبها النظام الصهيوني بفلسطين، كما تعالت أصوات المنظمات و الجمعيات و الحركات اليهودية التي تنادي بضرورة إنقاذ الدولة الإسرائيلية و ليس الدولة الصهيونية.

- حان الوقت للتخلص من النظام الصهيوني الذي أدى دوره خلال (50) عاما، و أمام الرأي العام العالمي فقد حان الوقت لكي تنعم المنطقة بالسلام الحقيقي بعد ما يقوم الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره طبقا للشرعية الدولية في ظل "الدولة الفلسطينية" آمنة الحدود مع كل جيرانها و خاصة مع الدولة الإسرائيلية الجديدة المحبة للسلام و التي استطاعت التخلص من النظام الصهيوني الظالم.

و هو ما جاء في تحليل الباحث في العلوم السياسية "Alain Joxe " الذي نادى بأنه :

" حتى لا تختفي إسرائيل، فإن أصدقاء إسرائيل و هم الشعب الإسرائيلي، الأمة الإسرائيلية و السكان الإسرائيليون و ليس الحكومة الإسرائيلية الحالية كلهم يتمنون نهاية الصهيونية النظامية بالدولة ".

و هنا يظهر أن الصهيونية لم تكن سوى وسيلة استخدمت لمهمة محددة و قد حان الوقت للتضحية بها (خصصت المبحث الثالث من الفصل الثاني من الباب الثاني من البحث في الشق المتعلق بالسلام الإسرائيلي أم سلام صهيوني دراسة مختصرة حول الموضوع).

- " الدولة الفلسطينية " ستكون على النمط الذي تم تصميمه في المخطط و ستكون بصفة تقنع الفلسطينيين و تجعلهم يتخلون عن فكرة المقاومة لتحرير أرض فلسطين المغتصبة.
- " و لتحيى دولة فلسطين " التي أصبحت تعيش في سلام مع جارتها " دولة إسرائيل الشجاعة" التي استطاعت أن تتخلص من النظام الصهيوني العنصري و المجرم الذي أساء للعرب، الفلسطينيين و حتى ضحايا المحرقة النازية (الكشف عن المؤامرة النازية الصهيونية في أواخر القرن العشرين) و الشعب اليهودي و حتى إلى كل يهود العالم.

ـ أفضل حماية للدولة العبرية فوق أرض فلسطين بعد ما يعتقد الكل أنه تم فعلا حل المشكلة الفلسطينية

النتائج:

نتج عن خلق " الدولة الإسرائيلية " فوق أرض فلسطين من طرف " جماعة اليهود الأثرياء" منذ أكثر من (100) عام ثلاث ضحايا:

1 ـ *الفلسطينيون*: باعتبار أنهم أصحاب الأرض المغتصبة

2 ـ *اليهود الأبرياء*: ضحايا المحرقة النازية بتخطيط " جماعة اليهود الأثرياء"

3 ـ *الصهاينة*: الذين تم استخدامهم و استعمالهم كوسيلة لبناء " دولة إسرائيل"، فبفضل سياستهم العدوانية و العنصرية خرجت الدولة العبرية إلى الوجود قوية بمؤسساتها و استطاعت مقاومة و تحدي العرب و المجتمع الدولي كله، و قد انقضى دورهم و حان الوقت للتخلص منهم مثل ما تم التخلص من قرار الجمعية العامة رقم 181(1947) القاضي بتقسيم فلسطين.

أما شخصيا فإن رأيي يوافق رأي الصحفي اليهودي "Israel Shamir " حين طرح عليه سؤال عنما إذا كانت إسرائيل تريد السلام، فأجاب بالنفي و قال أن ذلك سيكون سببا في ميلاد الدولة الفلسطينية ذات سيادة تحل محل الدولة اليهودية، و ليس إلى جانبها *.

---

*Entretien avec Israel Shamir, propos recueillis par Fayçal Anseur, Janvier 2009

http://www.algerie-focus.com vue le 13/01/2009

ANNEXES :

Annexe N° 1 PALESTINE

La résolution 181 des Nations Unies

29 Novembre 1947

(Extraits des chapitres les plus importants)

Première partie : Constitution et gouvernement futur de la Palestine
A. Fin du mandat, partage et indépendance

1. Le mandat pour la Palestine prendra fin aussitôt que possible, et en tout cas le 1er août 1948 au plus tard.
2. Les forces armées de la puissance mandataire évacueront progressivement la Palestine ; cette évacuation devra être achevée aussitôt que possible, et en tout cas le ler août 1948 au plus tard, La puissance mandataire informera la Commission, aussi longtemps à l'avance que possible, de son intention de mettre fin au mandat et d'évacuer chaque zone.
3. Les États indépendants arabe et juif ainsi que le régime international particulier prévu pou la Ville de Jérusalem dans la troisième partie de ce plan commenceront d'exister en Palestine deux mois après que l'évacuation des forces armées de la puissance mandataire aura été achevée et en tout cas, le 1er octobre 1948 au plus tard. Les frontières de l'État arabe, de J'État juif et de la Ville de Jérusalem seront les frontières indiquées aux deuxième et troisième parties ci-dessous.
4. La période qui s'écoulera entre l'adoption par l'Assemblée générale de ses recommandations sur la question palestinienne et l'établissement de l'indépendance des États juif et arabe sera une période de transition. (...)

C. Déclaration : Avant la reconnaissance de l'indépendance, le gouvernement provisoire de chacun des États envisagés adressera à l'Organisation des Nations unies une déclaration qui devra contenir, entre autres, les clauses suivantes :
Disposition générale : Les stipulations contenues dans la déclaration sont reconnues comme lois fondamentales de l'État. Aucune loi, aucun règlement et aucune mesure officielle ne pourront être en contradiction, en opposition avec ces stipulations ou leur faire obstacle et aucune loi, aucun règlement et aucune mesure officielle ne pourront prévaloir contre elles.

Chapitre premier : Lieux saints, édifices et sites religieux

1. Il ne sera porté aucune atteinte aux droits existants concernant les Lieux saints, édifices ou sites religieux.

2. En ce qui concerne les Lieux saints, la liberté d'accès, de visite et de transit sera garantie, conformément aux droits existants, à tous les résidents ou citoyens de l'autre État et de la Ville de Jérusalem, ainsi qu'aux étrangers, sans distinction de nationalité, sous réserve de considérations de sécurité nationale et du maintien de l'ordre public ,De même, le libre exercice du culte sera garanti conformément aux droits existants, compte tenu du maintien de l'ordre public et de la bienséance.

3. Les Lieux saints et les édifices ou sites religieux seront préservés. Toute action de nature à compromettre, de quelque façon que ce soit, leur caractère sacré sera interdite. Si, à quelque moment, le gouvernement estime qu'il y a des réparations urgentes à faire à un Lieu saint à un édifice ou à un site religieux quelconque, il pourra inviter la ou les communautés intéressées à procéder aux réparations. Il pourra procéder lui-même à ces réparations, aux frais de la ou des communautés intéressées, s'il n'est donné aucune suite à sa demande dans un délai raisonnable.
4. Aucun impôt ne sera perçu sur les Lieux saints, édifices ou sites religieux qui étaient exemptés d'impôts lors de la création de l'État.
5. Le gouverneur de la Ville de Jérusalem aura le droit de décider si les dispositions de la Constitution de J'État concernant les Lieux saints, édifices et sites religieux se trouvant sur le territoire de l'Etat, et les droits religieux s'y rapportant sont bien et dûment appliqués et observés. Il aura également le droit de prendre, en se fondant sur les droits actuels, toutes décisions relatives aux différends qui pourraient resurgir entre les diverses communautés religieuses ou les rites d'une communauté religieuse au sujet des lieux, édifices et sites susdits. Il devra recevoir une pleine coopération et jouira des privilèges et immunités nécessaires à l'exercice de ses fonctions dans l'État.

Chapitre 2 : Droits religieux et droits des minorités

1. La liberté, de conscience et le libre exercice de toutes les formes de culte compatibles avec 1'ordre public et les bonnes mœurs seront garantis à tous.
2. Il ne sera fait aucune discrimination, quelle qu'elle soit, entre les habitants, du fait des différences de race, de religion, de langue ou de sexe
3. Toutes les personnes relevant de la juridiction de l'État auront également droit à la protection de la loi.
4. Le droit familial traditionnel et le statut personnel des diverses minorités ainsi que leurs intérêts religieux. y compris les fondations, seront respectés.
5. Sous réserve des nécessités du maintien de l'ordre public et de la bonne administration, on ne prendra aucune mesure qui mettrait obstacle à l'activité des institutions religieuses ou confessions ou constituerait une intervention dans cette activité et on ne pourra faire aucune discrimination à l'égard des

représentants ou des membres de ces institutions du fait de leur religion ou de leur nationalité.
6. L'État assurera à la minorité, arabe ou juive, l'enseignement primaire et secondaire, dans sa langue, et conformément à ses traditions culturelles.
7. Aucune restriction ne sera apportée à l'emploi, par tout citoyen de l'État, de n'importe quelle langue, dans ses relations personnelles, dans le commerce, la religion, la presse, les publications de toutes sortes ou les réunions publiques.
8. Aucune expropriation d'un terrain possédé par un Arabe dans l'État juif (par un Juif dans l'État arabe) ne sera autorisée, sauf pour cause d'utilité publique. Dans tous les cas d'expropriation, le propriétaire sera entièrement et préalablement indemnisé, au taux fixé par la Cour suprême.

Deuxième partie : Frontières

A. L'État arabe
B. L'Etat juif
C. La Ville de Jérusalem

La Ville de Jérusalem a pour frontières celles qui ont été indiquées dans les recommandations sur la Ville de Jérusalem.

Troisième partie : Ville de Jérusalem

A. Régime spécial : La Ville de Jérusalem sera constituée en corpus separatum sous un régime international spécial et sera administrée par les Nations unies. Le Conseil de tutelle sera désigné pour assurer, au nom de l'Organisation des Nations unies, les fonctions d'autorité chargée de l'administration.

B. Statut de la ville : Le Conseil de tutelle devra, dans les cinq mois à dater de l'approbation du présent plan, élaborer et approuver un statut détaillé de la Ville comprenant notamment, l'essentiel des dispositions suivantes :

1. *Mécanisme gouvernemental :* ses fins particulières. L'autorité chargée de l'administration, dans l'accomplissement de ses obligations administratives, poursuivra les fins particulières ci-après :
(a) Protéger et préserver les intérêts spirituels et religieux sans pareils qu'abrite la Ville des trois grandes croyances monothéistes répandues dans le monde entier : christianisme, judaïsme et islamisme ; à cette fin, faire en sorte que l'ordre et la paix, et la paix religieuse surtout, règnent à Jérusalem .
2. *Gouverneur et personnel administratif* : Le Conseil de tutelle procédera à la nomination d'un gouverneur de Jérusalem, qui sera responsable devant lui. Ce choix se fondera sur la compétence particulière des candidats, sans tenir compte de leur nationalité. Toutefois, nul citoyen de l'un ou de l'autre État palestinien ne pourra être nommé gouverneur, le gouverneur sera le représentant de

l'Organisation des Nations unies dans la Ville de Jérusalem, et exercera en son nom tous les pouvoirs d'ordre administratif, y compris la conduite des affaires étrangères.

3. *Autonomie locale.* (a) Les subdivisions locales autonomes qui composent actuellement le territoire de la Ville (villages, communes et municipalités) disposeront à l'échelon local de pouvoirs étendus de gouvernement et d'administration.
4. *Mesures de sécurité.* (a) La Ville de Jérusalem sera démilitarisée ; sa neutralité sera proclamée et protégée, et aucune formation paramilitaire, aucun service ni aucune activité paramilitaires ne seront autorisés dans ses limites.
5. *Organisation législative.* Un Conseil législatif élu au suffrage universel et au scrutin secret selon une représentation proportionnelle, par les habitants adultes de la Ville, sans distinction de nationalité, disposera des pouvoirs législatifs et fiscaux. Toutefois, aucune mesure législative ne devra être en opposition ou en contradiction avec les dispositions qui seront prévues dans le statut de la Ville et aucune loi, aucun règlement ni aucune action officielle ne prévaudront contre ces dispositions. Le statut donnera au gouverneur le droit de veto sur les projets de lois incompatibles avec les dispositions en question. Il lui conférera également le pouvoir de promulguer des ordonnances provisoires, dans le cas où le Conseil manquerait d'adopter en temps utile un projet de loi considéré comme essentiel au fonctionnement normal de l'administration.
6. *Administration de la justice.* Le- statut devra prévoir la création d'organes judiciaires indépendants et notamment d'une cour d'appel, dont tous les habitants de la Ville seront justiciables.
7. *Union économique et régime économique.* La Ville de Jérusalem sera incluse dans l'union économique palestinienne et elle sera liée par toutes les dispositions de l'engagement et de tout traité qui en procédera, ainsi que par toutes, les décisions du Conseil économique mixte. Le siège du Conseil économique sera établi dans le territoire de la Ville.

8. *Liberté de passage et de séjour :* contrôle des résidents. Sous réserve de considérations de sécurité, et compte tenu des nécessités économiques telles que le gouverneur les déterminera conformément aux instructions du Conseil de tutelle, la liberté de pénétrer et de résider dans les limites de la Ville sera garantie aux résidents ou citoyens de l'État arabe et de l'État juif. L'immigration et la résidence à l'intérieur des limites de la Ville pour les ressortissants des autres États seront soumises à l'autorité du gouverneur agissant conformément aux instructions du Conseil de tutelle.

9. *Relations avec l'État arabe et l'État juif.* Des représentants de l'État arabe et de l'État juif seront accrédités auprès du gouverneur de la ville et chargés de la

protection des intérêts de leurs États et de ceux de leurs ressortissants auprès de l'administration internationale de la Ville.

10. *Langues officielles*. L'arabe et l'hébreu seront les langues officielles de la Ville. Cette disposition n'empêchera pas l'adoption d'une ou plusieurs langues de travail supplémentaires, selon les besoins.
11. *Citoyenneté.* Tous les résidents deviendront ipso facto, citoyens de la Ville de Jérusalem, à moins qu'ils n'optent pour l'État dont ils étaient citoyens, ou que, Arabes ou Juifs, ils n'aient officiellement fait connaître leur intention de devenir citoyens de l'État arabe ou de l'État juif, conformément au paragraphe 9 de la section B de la première partie du présent plan.
12. *Liberté des citoyens*. (a) Seront garantis aux habitants de la Ville, sous réserve des seules exigences de l'ordre public et de la morale, les droits de l'homme et les libertés fondamentales, liberté de conscience, de religion et de culte, libre choix de la langue, du mode d'instruction, liberté de parole et liberté de la presse, liberté de réunion, d'association et de pétition.
13. *Lieux saints*. (a) I1 ne sera porté aucune atteinte aux droits actuels concernant les Lieux saints, les édifices et les sites religieux.
14. *Pouvoirs- spéciaux du gouverneur* en ce qui concerne les Lieux saints, les édifices ou sites religieux dam la Ville et dans toute région de la Palestine. (a) Le gouverneur se préoccupera tout particulièrement de la protection des Lieux saints, des édifices et des sites religieux qui se trouvent dans la Ville de Jérusalem.

C. Durée du régime spécial : Le Statut élaboré par le Conseil de tutelle, d'après les principes énoncés plus haut, entrera en vigueur le 1er Octobre 1948 au plus tard. Il sera tout d'abord en vigueur pendant une période de dix ans, à moins que le Conseil de tutelle n'estime devoir procéder plus tôt à un examen de ces dispositions. À l'expiration de cette période, l'ensemble du Statut devra faire l'objet d'une révision de la part du Conseil de tutelle, à la lumière de l'expérience acquise au cours de cette première période de fonctionnement.

Quatrième Partie : Capitulations

Les États dont les ressortissants ont, dans le passé, bénéficié en Palestine des privilèges et immunités réservés aux étrangers, y compris les avantages de la juridiction et de la protection consulaires qui leur étaient confères sous l'Empire ottoman en vertu des capitulations ou de la coutume sont invités à renoncer à tous leurs droits au rétablissement desdits privilèges et immunités dans l'État arabe et dans 1'État juif dont la création est envisagée. ainsi que dans la Ville de Jérusalem.

Source :
http://www.monde-diplomatique.fr/cahier/proche-orient/reso181-fr

Annexe N° 2 **PROCHE-ORIENT**

La résolution 242

Adopté par le Conseil de sécurité

22 novembre 1967

« Le Conseil de sécurité,
Exprimant l'inquiétude que continue de lui causer la grave situation au Proche-Orient,
Soulignant l'inadmissibilité de l'acquisition de territoires par la guerre et la nécessité d'œuvrer pour une paix juste et durable permettant à chaque État de la région de vivre en sécurité,
Soulignant en outre que tous les États Membres, en acceptant la Charte des Nations unies, ont contracté l'engagement d'agir conformément à l'Article 2 de la Charte,
1. Affirme que l'accomplissement des principes de la Charte exige l'instauration d'une paix juste et durable au Proche-Orient qui devrait comprendre l'application des deux principes suivants :
a. Retrait des forces armées israéliennes des territoires occupés au cours du récent conflit ;
b. Fin de toute revendication ou de tout état de belligérance, respect et reconnaissance de la souveraineté, de l'intégrité territoriale et de l'indépendance politique de chaque État de la région et de son droit de vivre en paix à l'intérieur de frontières sûres et reconnues, à l'abri de menaces ou d'actes de violence ;
2. Affirme d'autre part la nécessité
a. De garantir la liberté de navigation sur les voies d'eau internationales de la région ;
b. De réaliser un juste règlement du problème des réfugiés ;
c. De garantir l'inviolabilité territoriale et l'indépendance politique de chaque État de la région, par des mesures comprenant la création de zones démilitarisées ;
3. Prie le Secrétaire général de désigner un représentant spécial pour se rendre au Proche-Orient afin d'y établir et d'y maintenir des rapports avec les États concernés en vue de favoriser un accord et de seconder les efforts tendant à aboutir à un règlement pacifique et accepté, conformément aux dispositions et aux principes de la présente résolution ;
4. Prie le Secrétaire général de présenter aussitôt que possible au Conseil de sécurité un rapport d'activité sur les efforts du représentant spécial. »

Source :
http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/242%281967%29

Annexe N° 3 PROCHE-ORIENT

La résolution 338

Adopté par le Conseil de sécurité

22 octobre 1973

Le Conseil de sécurité,

1. Demande à toutes les parties aux présents combats de cesser le feu et de mettre fin à toute activité militaire immédiatement, douze heures au plus tard après le moment de l'adoption de la présente décision, dans les positions qu'elles occupent maintenant ;

2. Demande aux parties en cause de commencer immédiatement après le cessez-le-feu l'application de la Résolution 242 (1967) du Conseil de sécurité, en date du 22 novembre 1967, dans toutes ses parties ;

3. Décide que, immédiatement et en même temps que le cessez-le-feu, des négociations commenceront entre les parties en cause sous les auspices appropriés en vue d'instaurer une paix juste et durable au Moyen-Orient.

Source :
http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/338%281973%29

Annexe N° 4 ISRAEL – PALESTINE

Résolution 1397

Adopté par le Conseil de sécurité

12 mars 2002

Le Conseil de sécurité,

-Rappelant toutes ses résolutions pertinentes antérieures, notamment les résolutions 242 (1967) et 338 (1973),
-Attaché à la vision d'une région dans laquelle deux Etats, Israël et la Palestine, vivent côte à côte, à l'intérieur de frontières reconnues et sûres,
-Profondément préoccupé par la poursuite des événements tragiques et violents qui ont lieu depuis septembre 2000, en particulier les attaques récentes et l'augmentation du nombre des victimes,
-Soulignant la nécessité pour toutes les parties concernées d'assurer la sécurité des civils, Soulignant également la nécessité de respecter les normes universellement reconnues du droit international humanitaire,
-Se félicitant aussi des efforts diplomatiques déployés par les envoyés spéciaux des Etats-Unis d'Amérique, de la Fédération de Russie, de l'Union Européenne

et par le Coordonnateur spécial des Nations Unies et d'autres pour parvenir à une paix complète, juste et durable au Moyen Orient, et les encouragent,
Se félicitant de la contribution du Prince héritier Abdallah d'Arabie saoudite.

1. Exige la cessation immédiate de tous les actes de violences, y compris tous les actes de terreur et toutes provocations, incitations et destructions ;

2. Demande aux parties israélienne et palestinienne ainsi qu'à leurs dirigeants de coopérer à la mise en œuvre du plan de travail Tenet et des recommandations du rapport Mitchell visant la reprise des négociations en vue d'un règlement politique ;

3. Exprime son soutien aux efforts du secrétaire général et d'autres pour aider les parties à mettre terme à la violence et à reprendre le processus de paix ;

4. Décide de rester saisi de la question.

Source :
http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/4721362DD7BA3DEA85256B7B00536C7F

Annexe N° 5 GUERRE DE GAZA

Rapport de la Mission Goldstone

15 septembre 2009

Source : Charles Enderlin, Reconsidérer le rapport Goldstone,
Publié le 4 avril 2011.

Extraits : « *Le rapport définitif de la commission d'experts indépendants de l'ONU – présidée par l'ex juge de New York, Mary McGowan Davis- qui a suivi les recommandations du rapport Goldstone a trouvé qu'Israël avait consacré des moyens significatifs pour enquêter sur plus de 400 accusations de « fautes opérationnelles » à Gaza alors que les autorités de fait (le Hamas) n'ont procédé à aucune enquête sur les tirs de roquettes et de mortier contre Israël. » Notre rapport a découvert des preuves de crime de guerre potentiel et de possibles crimes contre l'humanité par Israël et le Hamas. Que ces crimes commis par le Hamas étaient intentionnels va s'en dire- ses roquettes ont été tirée intentionnellement et d'une manière indiscriminée sur des cibles civiles.*

Les allégations d'intentionnalité de la part d'Israël ont été basées sur des morts et des blessures de civils dans des situations sur lesquelles notre commission d'enquête n'avait aucun élément à partir desquels il était possible de tirer d'autres conclusions raisonnables. Alors que les enquêtes rendues publiques par l'armée israélienne - et reconnues par le rapport de la commission de l'ONU-

ont établi la validité de certains faits sur lesquels nous avions enquêté, concernant individuellement des soldats, indiquent qu'il n'y a pas eu de politique intentionnelle de cibler des civils. »

Source :
http://geopolis.francetvinfo.fr/charles-enderlin/2011/04/04/reconsiderer-le-rapport-goldstone.html

Annexe N°6 Liste des vetos américains au Conseil de Sécurité des Nations unies concernant le conflit israélo-palestinien

Source : Annexe à "Vers la 4ème guerre mondiale ?", de Pascal Boniface, publié par Ed. Armand Colin, 2005.
Depuis 1967, les Etats-Unis ont utilisé leur droit de veto à 42 reprises pour empêcher la condamnation d'Israël par le Conseil de Sécurité.

1 . 10 septembre 1972, S/10784, 13 pour, 1 veto (USA), 1 abstention
Condamnation d'Israël pour la violation du cessez-le-feu de 1967 et pour l'occupation en Syrie et au Liban.

2. 2 juillet 1973, S/10974, 13 pour, 1 veto (USA) (Chine absente)
Condamnation de l'occupation des territoires palestiniens depuis 1967 et manque de coopération israélienne avec l'envoyé spécial du secrétaire des Nations unies.

3. 8 décembre 1975, S/11898, 13 pour, 1 veto (USA), 1 abstention
Plainte de l'Egypte et du Liban concernant la situation dans les territoires occupés palestiniens.

4. 26 janvier 1976, S/11940, 9 pour, 1 veto (USA), 3 abstentions (Chine et Libye absentes)
Retrait israélien des territoires occupés depuis 1967, condamnation du refus d'Israël d'obéir aux résolutions des Nations unies, droit à l'autodétermination des Palestiniens et droit au retour pour les réfugiés.

5. 25 mars 1976, S/12022, 14 pour, 1 veto (USA)
Condamnation de l'occupation des territoires, en particulier de Jérusalem, des installations de peuplement israéliennes, des violations des droits de l'homme et appel à y mettre fin.

6. 29 juin 1976, S/12119, 10 pour, 1 veto (USA), 4 abstentions
Rapport du Comité sur les droits du peuple palestinien. Droit à l'autodétermination des Palestiniens, droit au retour pour les réfugiés et droit à l'indépendance nationale.

7. 30 avril 1980, S/13911, 10 pour, 1 veto (USA), 4 abstentions
Sur une initiative tunisienne. Droit à un Etat palestinien indépendant, droit au retour ou à des compensations pour les pertes subies par les réfugiés qui ne souhaitent pas rentrer et retrait israélien des territoires occupés depuis 1967.

8. 20 janvier 1982, S/14832/Rev.2, 9 pour, 1 veto (USA), 5 abstentions
Sur une initiative jordanienne. Retrait d'Israël de la partie syrienne du Golan.

9. 2 avril 1982, S/14943, 13 pour, 1 veto (USA) 1 abstention
Sur une initiative jordanienne. Condamnation des violations israéliennes des droits des populations dans la bande de Gaza et appel à l'arrêt des violations israéliennes de la 4ème convention de Genève.

10. 20 avril 1982, S/14985, 14 pour, 1 veto (USA)
Appel au respect par Israël de la 4ème convention de Genève et des autres traités internationaux. Condamnation de l'incident au Dôme du Rocher à Jérusalem.

11. 8 juin 1982, S/15185, 14 pour, 1 veto (USA)
Sur une initiative espagnole. Condamnation d'Israël pour le non-respect des résolutions 508 et 509 qui demandaient aux deux parties de respecter la convention de La Haye de 1907 et demandaient le retrait israélien du Liban.

12. 26 juin 1982, S/15255/Rev.2, 14 pour, 1 veto (USA)
Sur une initiative française. Demande de retrait immédiat des forces israéliennes et palestiniennes de Beyrouth et respect de la résolution 508.

13. 6 août1982, S/15347/Rev.1, 11 pour, 1 veto (USA), 3 abstentions
Sur une initiative russe. Condamnation d'Israël pour le non-respect des résolutions 516 et 517, restrictions de la part des membres de Nations unies de la fourniture d'armes ou d'aide militaire à Israël jusqu'à son retrait du Liban.

14. 2 août 1983, S/15895, 13 pour, 1 veto (USA), 1 abstention
Arrêt des installations israéliennes en territoire palestinien, démantèlement des installations existantes, appel à la signature par Israël de la convention de Genève relative à la protection des personnes civiles en temps de guerre.

15. 6 septembre 1984, S/16732, 13 pour, 1 veto (USA), 1 abstention (Royaume-Uni), Condamnation des actions israéliennes au Sud Liban.

16. 12 mars 1985, S/17000, 11 pour, 1 veto (USA), 3 abstentions (Australie, Danemark et Royaume-Uni)
Condamnation des attaques israéliennes répétées contre des civils au Sud Liban.

17. 13 septembre 1985, S/19459, 10 pour, 1 veto (USA), 4 abstentions (Australie, Danemark, France et Royaume-Uni)
Appel à la cessation immédiate par Israël des mesures répressives à l'encontre des populations palestiniennes (déportations, détentions…).

18. 17 janvier 1986, S/17730/Rev.2, 11 pour, 1 veto (USA), 3 abstentions (Australie, Danemark et Royaume-Uni)
Condamnation des attaques israéliennes répétées contre des civils au Sud Liban.

19. 30 janvier 1986, S/17769/Rev.1, 13 pour, 1 veto (USA), 1 abstention
Déplore le refus d'Israël d'appliquer les résolutions précédentes et de respecter les lieux saints musulmans, vives inquiétudes concernant les violations du sanctuaire de Haram Al-Sharif.

20. 6 février 1986, S/17796/Rev.1, 10 pour, 1 veto (USA), 4 abstentions (Australie, Danemark, France et Royaume-Uni)
Condamnation d'Israël pour l'interception d'un avion libyen.

21. 18 janvier 1988, S/19434, 13 pour, 1 veto (USA) 1 abstention (R-Uni)
Déplore profondément les attaques israéliennes répétées contre le territoire libanais et les autres mesures israéliennes contre les populations civiles.

22. 30 janvier 1988, S/19466, 14 pour, 1 veto (USA)
Demande à Israël de respecter la convention de Genève relative à la protection des personnes civiles en temps de guerre dans les territoires occupés, arrêt des violations des droits des Palestiniens.

23. 28 avril 1988, S/19780, 14 pour, 1 veto (USA)
Condamnation de l'utilisation de la punition collective par Israël dans les territoires occupés (démolitions de maisons, violations des droits de l'homme).
Appel à Israël pour mettre en œuvre la 4ème convention de Genève.

24. 10 mai 1988, S/19868, 14 pour, 1 veto (USA)
Condamnation de l'invasion israélienne récente au Sud Liban et demande de retrait immédiat.

25. 14 décembre 1988, S/20322, 14 pour, 1 veto (USA)
Déplore l'attaque israélienne du 9 décembre 1988 contre le Liban.

26. 17 février 1989, S/20463, 14 pour, 1 veto (USA)
Condamnation de la persistance d'Israël à violer les droits de l'homme des Palestiniens, en particulier les assassinats de civils et particulièrement d'enfants.
Déplore la violation répétée par Israël des décisions du Conseil de Sécurité.

27. 9 juin 1989, S/20677, 14 pour, 1 veto (USA)
Déplore les violations des droits de l'homme des Palestiniens, arrêt des expulsions de Palestiniens des territoires occupés, droit au retour des réfugiés.

28. 7 novembre 1989, S/20945/Rev.1, 14 pour, 1 veto (USA)
Déplore les violations des droits de l'homme des Palestiniens (sièges de villes, destructions d'habitations, confiscations de propriétés). Israël doit rendre les biens confisqués aux Palestiniens.

29. 31 mai 1990, S/21326, 14 pour, 1 veto (USA)
Mise en place d'une commission pour la surveillance des politiques et pratiques israéliennes dans les territoires occupés, y compris Jérusalem après l'assassinat de sept travailleurs palestiniens à Rishon Lezion.

30. 17 mai 1995, S/1995/394, 14 pour, 1 veto (USA)
Invalidation de l'expropriation des Palestiniens de leurs terres à Jérusalem Est, condamnation d'Israël pour cette action, support au processus de paix au Moyen Orient.

31. 7 mars 1997, S/1997/199, 14 pour, 1 veto (USA)
Demande l'arrêt immédiat des activités de colonisation israélienne sur le territoire palestinien.

32. 21 mars 1997, S/1997/241, 13 pour, 1 veto (USA), 1 abstention
Arrêt de la construction de la colonie juive de Jabal Abu Ghneim/Har Homa à Jérusalem Est et autres mesures contre la construction de colonies dans les territoires occupés.

33. 27 mars 2001, S/2001/270, 9 pour, 1 veto (USA), 4 abstentions (France, Norvège, Irlande et Royaume-Uni)
Arrêt immédiat de tous les actes de violence, provocation et punitions collectives ainsi qu'un arrêt complet de toutes les activités de peuplement israéliennes et arrêt du bouclage des territoires occupés. Mise en place du traité de Sharm El-Sheikh, volonté de mettre en place une force d'observation des Nations unies pour protéger les civils palestiniens. Envoi d'observateurs de l'ONU dans la bande de Gaza.

34. 14 décembre 2001, S/2001/1199, 12 pour, 1 veto (USA), 2 abstentions (Norvège et Royaume-Uni)
Condamnation de tous les actes de terreur, assassinats extrajudiciaires, usage excessif de la force, destructions de propriétés et appel à la fin de la violence. Mise en place des recommandations du Rapport Mitchell.

35. 19 décembre 2002, S/2002/1385, 12 pour, 1 veto (USA), 2 abstentions (Bulgarie et Cameroun)
Condamnation d'Israël après la mort dans les territoires occupés de plusieurs employés du PAM tués par l'armée israélienne.

36. 16 Septembre 2003, S/2003/891, 11 pour, 1 véto (USA), 3 Abstentions (Allemagne, Bulgarie et Royaume-Uni)
Cessation de tous les actes de violence (terrorisme, provocation et destruction). Arrêt de l'atteinte à la sûreté du président palestinien élu, Yasser Arafat. Support aux efforts du Quartet pour la mise en application de la "feuille de route".

37. 14 octobre 2003, S/2003/980, 10 pour, 1 veto (USA), 4 abstentions (Allemagne, Bulgarie, Cameroun et Royaume-Uni)
Condamnation de la construction du mur sur une ligne qui s'éloigne de la ligne d'armistice de 1949 et illégale au regard des dispositions pertinentes du droit international. Le processus doit être interrompu et inversé.

38. 25 mars 2004, S/2004/240, 11 pour, 1 veto (USA), 3 abstentions (Allemagne, Roumanie et Royaume-Uni)
Condamnation d'Israël pour l'assassinat du leader spirituel Ahmed Yassin.

39. 5 octobre 2004, S/2004/783, 11 pour, 1 veto (USA), 3 abstentions (Allemagne, Roumanie et Royaume-Uni)
Condamnation d'Israël pour les opérations entreprises dans la bande de Gaza.

40. 13 Juillet 2006, S/2006/508, 10 pour, 1 véto (USA), 4 Abstentions
Condamnation de l'attaque d'Israël contre la bande de gaza et la détention des responsables palestiniens élus démocratiquement.

41. 11 Novembre 2006, S/2006/878, 10 Pour, 1Véto (USA), 4 Abstentions (Japon, Danemark, Slovaquie et Royaume- uni)
Condamnant les opérations militaires menées par Israël, puissance occupante, dans la bande de Gaza, en particulier l'attaque qui a eu lieu à Beit Hanoun le 8 novembre 2006, et condamnant les tirs de roquettes vers Israël

42. 18 février 2011, S/2011/24, 14 Pour, 1 Veto (USA)
Condamnation de la poursuite des activités d'implantation de colonies par Israël, Puissance occupante, dans le territoire palestinien occupé, y compris à Jérusalem-Est.

أولا : المراجع باللغة العربية:

1 ـ الكتب:

01- أبو صالح صالح نمر، القضية الفلسطينية و الوضع في الشرق الأوسط، المشرق للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت بدون سنة.

02 ـ الجهماني ثامر إبراهيم، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، دار الكتاب العربي، الجزائر و دار حوران السورية، جانفي 2002.

03 ـ العثمان عثمان ، مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 2003.

04 ـ المخادمي رزيق عبد القادر، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الحقائق و الأهداف و التداعيات، الدار العربية للعلوم، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، لبنان، الجزائر،2005.

05 ـ المديني توفيق، العرب و تحديات الشرق الأوسط الكبير، مشروعات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، سلسلة دراسات(53) 2010.

06 ـ باناجة محمد أحمد سعيد ، الوجيز في قانون المنظمات الدولية و الإقليمية، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987.

07 ـ بن طاهر الأخضر ، حق الاعتراض، الفيتو بين النظرية و التطبيق، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر2010.

08 ـ تويني غسان، " 1982 عام الاجتياح "، دار النهار، ط 1، بيروت، 1998.

09 ـ حسن يوسف محسن محمد ، الإرهاب الدولي و شرعية المقاومة، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

10 ـ حطيط كاظم، استعمال حق النقض " الفيتو " في مجلس الأمن الدولي، الطبعة الأولى، مكتبة الدار العربية للكتاب، مدينة نصر، 2000.

11 ـ روس دنيس، السلام المفقود، خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط، دار الكتاب العربية، 2004.

12 - سعادي محمد، القانون الدولي العام في عالم متغير، دار الريحانة للكتاب، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008.

13 - سعد الله عمر ، حل النزاعات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر، 2005.

14 - ـــــــــــ ، دراسات في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة الجزائر، 2005.

15 - سعيد إدوارد ، القضية الفلسطينية و المجتمع الأمريكي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى، 1980.

16 - عبد الحميد محمد سامي، محمد السعيد الدقاق، مصطفى سلامة حسين، قانون التنظيم الدولي، منشأة المعارف، دون طبعة، الإسكندرية، 1999.

17 - علوان خضير عبد الكريم، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الرابع، المنظمات الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 1997.

18 - مهنا نصر محمد، السلام، السلام الإسرائيلي المراوغ و تهويد فلسطين، دراسة وثائقية، المكتب الجامعي الحديث، 2004.

19 - مهنا نصر محمد، خلدون ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط، مكتبة غريب، القاهرة، مصر، 1993م.

2- الموسوعات و المعاجم:

01 - القضية الفلسطينية و نشأة إسرائيل و حرب 1948، Al Moqatel ، الموسوعة.
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Harb48/sec02.doc_cvthtm

02 - عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

3 - المقالات :

01 - الفرا قاسم عبد الناصر، حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية، علوم سياسية، جامعة القدس المفتوحة ـ غزة ـ فلسطين.
www.qou.edu/.../abdulnasserFarra/self_détermina

02 - أيوب مدحت، الأمن العربي في عالم متغير، الأمن القومي العربي في عالم متغير، تحرير : مدحت أيوب، مركز البحوث العربية (القاهرة)، مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية (جامعة دمشق)، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، يناير 2003.

03 - الفرات، استخدمته 42 مرة لحماية إسرائيل بمجلس الأمن، الفيتو الأمريكي ضد مشروع قرار يدين الاستيطان و يؤكد استمرار الانحياز لإسرائيل و يفقد واشنطن مصداقيتها، يومية سياسية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة و الوحدة للطباعة و النشر ـ دير الزور ـ دمشق ـ سانا في 2011/02/20.

04 - النابلسي تيسيير، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، دراسة لواقع الاحتلال الإسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام، سلسلة الكتب الفلسطينية ـ 62 ـ منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان أفريل 1975.

05 - إلياس رزق، المكون العسكري للأمن القومي العربي، الأمن القومي العربي في عالم متغير، تحرير : مدحت أيوب، مركز البحوث العربية (القاهرة)، مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية (جامعة دمشق)، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، يناير 2003.

06 - بهلول محمد، العودة غير المشروطة للمفاوضات: ماذا عن الشروط الإسرائيلية؟، مجلة الحرية الفلسطينية، 2010/02/26.
http://www.alhouriah.org/?page=showdetails&id=4040&table=articles

07 - بينيس فيليس، القرار 377 "الاتحاد من أجل السلام" : انتصار الحقوق الفلسطينية في الجمعية العامة، جريدة حق العودة ـ العدد 42.
www.badil.org/ar/haq-alawda/item/1550-art-05.

08 - برقاوي أحمد ، نحو تحديد نظري للأمن القومي العربي في عالم متغير، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تحرير : مدحت أيوب، مركز البحوث العربية (القاهرة)، مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية (جامعة دمشق)، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، يناير 2003.

09 - حسونة نسيم رمزي، مشروعية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي و آلية الرقابة عليها مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ـ المجلد 27 ـ العدد الأول ـ 2011.

10 - زيدان ليث، الطبيعة القانونية الدولية لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، الحوار المتمدن، العدد 1970، 2007/7/8.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=101968

11 - سعد الدين نادية ، اهتمام متراجع: تأثير التغيرات السياسية بالمنطقة في القضية الفلسطينية، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، 1 سبتمبر 2013. www.siyassa.org

12 - سليمان فهد، الإرهاب و المقاومة الوطنية، الأمن القومي العربي في عالم متغير، تحرير : مدحت أيوب، مركز البحوث العربية (القاهرة)، مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية (جامعة دمشق)، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، يناير 2003.

13 - سليمان إبراهيم جابر ، الصين و الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة الشؤون العربية.

www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/20/6 ams.pdf

14 - شفيق منير، آفاق مشروع التسوية و إمكانات نجاحه، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، الورقة الرابعة حلقة نقاش حول آفاق مشروعي المقاومة و التسوية لحل القضية الفلسطينية، فندق كراون، بيروت، لبنان، 22 - 02 - 1992.

15 - صالح محمد محسن ، الحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية، تقديم محمد عمارة، المركز الفلسطيني للإعلام، طبعة منقحة، تشرين الثاني، نوفمبر 2003.

www.palestine-info.com/arabic/books/haqaeq/haqaeq_40.pdf

16 - صالح محمد، مفاوضات استكشافية.. ماذا بعد، الشروق، العدد 3538 ، الأربعاء 18 جانفي 2011.

17 - عبد الحليم أحمد ، مهددات الأمن القومي العربي، الأمن القومي العربي في عالم متغير، تحرير مدحت أيوب، مركز البحوث العربية (القاهرة)، مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية (جامعة دمشق)، مكتبة مدبولي، 2003.

18 - عبد المجيد وحيد، الاتحاد السوفييتي و مشروعات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، السياسة الدولية. http://digital.ahram.org.eg/articles.aspt?serial=96180&eid=891

19 - فلسطين الأرض و التاريخ و المقاومة، حروب صهيونية مستمرة، المادة الوثائقية و البحثية إعداد و تحرير قسم الدراسات و البحوث في مؤسسة القدس للثقافة و التراث، الطبعة الأولى، دمشق، 2012.

20 - مصطفى هالة، لبنان و فلسطين و الحرب السادسة: الغزو الإسرائيلي للبنان في الأمم المتحدة، السياسة الدولية، الأهرام، أكتوبر 1982.

21 - مفلح عصام ، مفهوم الإرهاب و الموقف الدولي، إرهاب الدولة و إرهاب المنظمات، مجلة الشؤون العربية، الفكر السياسي، العدد 17، دمشق، خريف ـ شتاء 2003.

22 - موعد سعيد، السلام واقع طارئ و الكفاح المنظم تاريخيا، الفترة ما بين (48 ـ 80) نموذجا، مجلة فلسطين المسلمة، طبعة منقحة، نوفمبر 2003.
www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/13-14/14salam.pdf

4 ـ المواثيق و الاتفاقيات و التقارير الدولية:

01 - ميثاق الأمم المتحدة و النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، الأمم المتحدة، إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، نيويورك.

02 ـ ألأمم المتحدة، تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة السادسة و خمسون، الملحق رقم 35 (A/56/35).

03 - تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1947م ـ 2012م إعداد قسم الأرشيف و المعلومات، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، بيروت، لبنان، جويلية 2012.

5 ـ القرارات و اللوائح و التوصيات:

أ ـ القرارات و اللوائح الصادرة عن مجلس الأمن:

01 ـ قرارات مجلس الأمن رقم (248، 250، 251، 252، 256، 262،)، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947 ـ 1974.

02 ـ قرار مجلس الأمن رقم (344) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947 ـ 1974

ب ـ القرارات و اللوائح الصادرة عن الجمعية العامة:

01 ـ القرار رقم 104(1947/05/05م)، القرار رقم105(1947/05/07م)، القراران رقم 106 و 107(1947/05/15م).

02 - قرار الجمعية العامة رقم 186 (الدورة الاستثنائية - 2) بتاريخ 14 أيار (مايو) 1948 - تعيين وسيط دولي.

03 - القرار رقم 69، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947 - 1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط 3، 1993،مج1، ص 181 مصدر الوثيقة: المحاضر الرسمية لمجلس الأمن، السنة 3، ديسمبر 1948، وثيقة S/1093.و المصدر نفسه، السنة 4 ملحق مارس 1949، وثيقة S/1267 .

04 - القرار رقم 236 (1967)، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947 - 1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط 3، ، مج 1، 1993 .

05 - القرار رقم 240 (1967)، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947 - 1974.

06 - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3379) بتاريخ (1975م).

07 - القرار رقم 111/35(1980/12/5م) للجمعية العامة و القرار رقم 169/35 (1980/12/15م) للجمعية العامة.

08 - الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية و ثلاثون، الملحق رقم 35(A/31/35)

القرارات الدولية الخاصة بالقدس، القدس عاصمة أبدية للثقافة العربية، الأمم المتحدة و القدس.
www.alqudsforever.com/news.php?no=3&c=12

09 - قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الإسرائيلي (1947 - 1974)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط 3، مج 1، 1993.

10 - قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الإسرائيلي (1982 - 1986)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط 1، مج 3، 1994.

11 - قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الإسرائيلي (1987 - 1991)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط 1، مج 4، 1995.

12 - القرار رقم د.ا.ط 7/10 بتاريخ 20 أكتوبر 2000، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الإسرائيلي، (1999 - 2004)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط 1، مج 6، 2007 http://www.palestine-studies.org/ar

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

I – Ouvrages :

01- ABBAS Mahmoud (Abu Mazen), Le chemin d'Oslo, Accords de paix israélo-palestiniennes, Edifra, Beyrouth 1994.

02- BALTA Paul et RULLEAU Claudine, La stratégie de Boumediene, La bibliothèque arabe, Sindbad, Paris 18, 1978.

03- BELALLOUFI Hocine, Grand Moyen-Orient, Guerres ou paix ? Plaidoyer pour une nouvelle révolution Arabe, Lazhari Labter éditions, Alger, 2008.

04- BIARNES Pierre, Pour l'empire du monde – Les Américains aux frontières de la Russie et de la Chine – ellipses éditions, Paris, 2003.

05- BONIFACE Pascal, vers la 4e guerre mondiale, Armand Colin, Paris, 2005.

06- BRICMONT Jean, Impérialisme humanitaire, Droit de l'homme, Droit d'ingérence, Droit du plus fort, dissonance, les éditions Apic pour le Maghreb (Algérie, Maroc, Tunisie), 2008.

07- CHAUTARD Sophie, Guerres et conflits du XXe siècle, Librio inédit, France, 2004.

08- CHOMSKY Noam, Les dessous de la politique de l'oncle Sam, traduit de l'anglais par J. M. Flemal, Les éditions el-Hikma, Algérie, 2000.

09 - EL MOUSTAOUI Fatima, Mitterrand et le Moyen-Orient, éditions l'Harmattan Paris, 2011.

10- GERE François, Pourquoi les guerres ? Un siècle de géopolitique, Courrier international, Larousse, France, 2003.

11- GL CHAZLY Saad Eddine, L'option militaire arabe, traduction de Yamina Hellal, entreprise nationale du livre, Alger, 1990.

12- GL CHAZLY Saad Eddine, La traversée de Suez, La guerre d'Octobre 1973, traduit de l'Anglais : L et M Brahimi, Société nationale d'édition et de diffusion, Alger, 1983.

13- GOZLANE Martine, Israël contre Israël, l'autre menace, éditions de l'archipel, Paris, 2012.

14- GRESH Alain et VIDAL Dominique, les 100 clés du Proche-Orient, Nouvelle édition, Plurielle, Espagne, 2011.

15- GRESH Alain et VIDAL Dominique, Palestine 1947, Un partage avorté, Edition Media-plus, Constantine, 2008.

16- MAMERI Khalifa, Orientation politique de l'Algérie, Analyse des discours du président Boumediene 1965 – 1970, Société nationale d'édition et de diffusion Alger, 1973.

17- SFEIR Antoine, Vers l'orient compliqué, les Américains et le monde Arabe essai, Edition Sédia, Alger, 2006.

18- TERTRAIS Bruno, La guerre sans fin, L'Amérique dans l'engrenage, Editions du Seuil et la république des Idées, Janvier 2004.

19- VALADOU Simon, La Jordanie et la paix avec Israël, préface de Jean Paul Chegnollaud, L'Harmattan, 2013.

20- VIDAL Dominique, La France et la Palestine, gouvernement et opinion (1945 – 2009), Esther Benbassa, Israël / Palestine, Les enjeux d'un conflit, CNRS éditions, Paris.

21- VIDAL Dominique, Palestine Israël : Un Etat deux Etats ? Etudes palestiniennes, Institut des études palestiniennes, Sindbad, Liban, 2011.

22- ZARKA Jean Claude, Droit international public, ellipses, Paris, 2006.

II- Encyclopédies et lexiques :

01- Encyclopédia Universalis, Universalia 1979, Les évènements, Les hommes, Les problèmes en 1978, France, Editeur à Paris, 1979.

02- Encyclopédia Universalis, Universalia 1978, Les évènements, Les hommes, Les problèmes en 1977, France, Editeur à Paris, 1978.

03- Encyclopédia Universalis, Universalia 1977, Les évènements, Les hommes, Les problèmes en 1976, France, Editeur à Paris, 1977.

04- DUROSELLE Jean Batiste, KASPI André, Histoire des relations internationales de 1945 à nos jours, Tome 2, éditions Armand Colin, Paris, 2012.

05- Dictionnaire des relations internationales de 1900 à nos jours, Troisième éditions, Armand Colin, Paris, 2000, 2005, 2009.

06- MANTRAN Robert, Les grandes dates de l'islam, librairie Larousse, Paris, 1990.

07- RAYMOND Guillien et JEAN Vincent, lexique termes juridiques, Dalloz 10e édition, Paris, 1995.

II – thèse et Mémoires :

A – Thèses :

- BEAUGUITTE Laurent, L'Assemblée générale de l'ONU de 1985 à nos jours, Acteurs et reflet du système monde, géographie politique quantitative, thèse soutenue publiquement 20/10/2011, école doctorale de géographie de Paris, université de Paris Sorbonne, Paris, p 96.

B – Mémoires :

- SAIHI Majouba, L'interprétation et le contrôle de la légalité des résolutions du conseil de sécurité, Faculté de droit, Mémoire présenté à la faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Maître en droit (L.L.M), Avril 2005.

III – ARTICLES (Revues et Presses)

01- ABOU KHALIL Naji, La Palestine à l'ONU, Afrique Asie, N°67, Lundi 7 Octobre 1974.

02- ABU EISHEh Anwar, Loi sur la propriété des absents, The international Solidarity Movment, Palestine 11 Juin 2005.
www.ism-france.org/analyses/loi-sur-la-propriété-des-absents-article-2988

03- AFP (Agence France presse), Moyen-Orient – Réchauffer le conflit, Jeune Afrique, N°648, 09 juin 1973.

04- AFP, Israël – Palestine, Les négociations se soldent par un échec, Le Point.Fr, publié le 29/04/2014. www.lepoint.fr

05- AFP, Le Figaro, Syrie : Israël a visé un réacteur nucléaire, publié le 24/12/2010. www.lefigaro.fr

06- ALEKSEYEVA Ludmila, ALIYAH, QUIKA-Aliyah, (L'histoire du mouvement dissident en URSS), prés Vilnius, 1992. http://www.memo.ru/history/diss/boojs/ALEXEEWA/Chapter16a.htm#_VPID_36

07- AL-KORACHI Aliaa, Le processus de paix palestino-israélien a été le parent pauvre de la session de l'assemblée générale de l'ONU, Journal de la Palestine, dossier Géopolitique, 03/10/2009. http://hebdo.ahram.org

08- ALLIN Dana et SIMON Steven, Comprendre le soutien des Etats Unis envers Israël, Les Etats Unis et Israël. http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/Afri25.pdf

09- Archives MAE 396/73, doss, 9, Palestine levant 44-65, télégramme de la représentation de la France aux Nations Unies, New York, 31-03-1948, Collection Manifeste N°04, pour l'éradication du sionisme.

10- Assemblée Générale et maintien de la paix, L'utilisation des compétences parallèles de l'assemblée générale pendant la guerre froide, Détails lexique Assemblée Générale et maintien de la paix. http://www.un.org

11- AVNERY URI, Biographical Note, Ref : Geseko VON LUPKE et Peter ERIENWEIN, "Nobel" Alternatif, 13 Portraits de lauréats, Sète, La plage, 2008.

12- B. PEARSON LESTER, « Le Canada et l'ONU », Le rôle de Leaster B. Pearson dans la FAO et l'ONU, Maintien et rétablissement de la paix. http://www.unac.org/fr/linklearn/canada/pearson/partv_asp

13- BACONNET Alexis, La guerre de Corée (1950-1953), un conflit chaud dans la guerre froide ?, Géostratégiques n°17 – La Chine, septembre 2007.

14- BAUCHARD Denis, COULON Guillaume, Conflit israélo-palestinien : un statut-quo « évolutif », Moyen-Orient, La revue géopolitique, 5 décembre 2012. http ://www.diplowed.com/conflit-israélo-palestine-un.html.

15- BELIN Celia, Les protestants évangéliques aux Etats Unis et la politique étrangère américaine. http://www.afri-ct.org/IMG/pdf/47-Belin.pdf

16- BEN YAHMED Bachir, L'heure américaine, Moyen-Orient, Jeune Afrique, N ° 700, 8 Juin 1974.

17- BEN YAHMED Bachir, La négociation c'est la guerre, Jeune Afrique, N°668, 27 octobre 1973.

18- BENADA Hamid , l'étincelle dans le brouillard, Proche-Orient : L'échiquier, Jeune Afrique, N°669, 03 novembre 1973.

19- BENNIS Phyllis, L'empire contre l'ONU, The us undermines international law, Le Monde Diplomatique, décembre 1999.
www.univ-poitiers.fr/forell/cabal/art/mdool/uv_MDd99.htm

20- BERNETEL Paul, Proche-Orient grandes puissances – le poids et la mesure, Jeune Afrique, N°699, 03 novembre 1973.

21- BERRI Younes, Un grand pas vers Genève et dans l'inconnu, Jeune Afrique, N° 743, 4 Avril 1975.

22- BERSTEIN Serge, De gaulle, Israël et les juifs, L'Histoire, La guerre des six jours- 5 juin 1967-Israël attaque, N°321- juin 2007.

23- BERTHOUD Paul, Extrait du livre « *Palestine meurtrie », Eclairage sur une cause en détresse, 1997 – 2005*, librairie l'olivier, suisse.
www.edinter.net/palestinemeurtrie

24- BITAR Karim Emile, Une lecture de la guerre de Gaza, Son timing ses objectifs, l'impasse inéluctable et la nécessité de repenser radicalement le processus de paix, actualité du Moyen-Orient et du Maghreb, IRIS (Institut des relations internationales et stratégiques), N°9 janvier 2009.
www.iris-france.org/docs/pdf/actu-mo/2009-01-20.pdf

25- BONIFACE Pascal, Nouvelle donne au Proche-Orient : nouvelles opportunités ? Compte-rendu de la rencontre du 20 Janvier 2005, Avec Pascal Boniface, Fondation Gabriel Péri, Paris, 2005.

26- BOULARES Walid, A la mesure de l'ONU, Jeune Afrique, N°7748, 05 décembre 1975.

27- BRETON Thibault de la Barronière, L'amitié américano-israélienne au travers de leurs liens d'assistance, Israël Institute international, février 2011.

28- BUHLER Pierre, Les Etats Unis et le droit international, Commentaire, Automne 2003, Vol. 26, N° 103.

29- Cahier spécial sur le Proche-Orient réalisé par : Alain Gresh, Dominique Vidal, Emmanuelle Pauly, Philippe Rivière, Florence Touret, Meriem Belkaid, Kevin Burel, Peggy Pierrot, Olivier Pironet, Clea Chakraverty, Cartographie : Philippe Rekacewics, Graphisme : Arnaud Martin, La Syrie, Un cahier spécial sur le Proche-Orient, Le Monde Diplomatique, 1 Janvier 2006.
www.monde-diplomatique.fr/cahier/proche-orient/region-syrie

30 - Cahier spécial sur le Proche-Orient, Proposition d'un accord de paix par le Gush Shalom, Le Monde diplomatique, Mercredi 29 Août 2001. http://www.monde-diplomatique.fr/cahier/proche-orient/gushshalom

31- Canadiens pour la Justice et la Paix au Moyen-Orient, Le livre de Jimmy Carter : *« Palestine : Paece not Apartheid »* , feuille d'information documentation N°19, Canadiens pour la justice et la paix au Moyen-Orient, juin 2007. www.cjpmo.org/DisplayDocument.aspx?DocumentID=40

32 – CETIM, Tiers monde(CETIM), AAJ, d'après Kofi Annan, la réforme de l'Onu, Rapport du secrétaire de l'ONU « Dans une liberté plus grande : développement, sécurité et respect des droits de l'homme pour tous », critiques et propositions de CETIM et AAJ (centre d'étude pour le tiers monde et l'association Américaine de juriste). www.aaj.org.br/AAJ-CETIM-FR.htm

33- Centre Thucyde, Revue pouvoirs, le conseil de sécurité blocage et renouveau et maintenant ?, 2004, mise en ligne 2005. www.afri-ct.org/article.php3id_article=1038

34- CHAIGNE OUDIN Anne-Lucie, Intérêts Français et Britanniques dans l'Empire Ottoman, Les clés du Moyen-Orient, Article publié le 09/03/2010. www.lesclésdumoyen-orient.com

35- CHAIGNE-OUDIN Anne Lucie, Guerre de Juin 1967 ou guerre des six jours, Les clés du Moyen-Orient, 09/03/2010. www.lesclésdumoyenorient.com

36- CHALIAND Gérard , Le conflit israélo-Palestinien dans la durée : Extrait du livre de Gérard Chaliand « voyage dans 40 ans de Guérilla » éditions Lignes de repéres – Mars 2006 , géopolitique et stratégie, Mise en ligne mai 2006. www.diploweb.com/forum/chaliand0605/htm

37- CHAPEAUX Vincent, La guerre de Corée (1950 – 1953), et les Nations Unies, Le conseil de sécurité Résolution 82(1950) du 25 juin 1950. Usadbellum.files.wordpress.comroII/07/guerre-de-coree.pdf.

38- CHARBONNEAU Louis, Le conseil de sécurité réuni en urgence sur gaza, Dépêche le monde, jeudi 15 novembre 2012. www.tempsréel.nouvelobs.com

39- CHARARA. W et DOMONT. F, Le Hezbollah, Info Liban, guerre du Liban. www.infoliban.com/guerre-du-liban_01.php

40 - CHARFI Mohamed, Du côté des Arabes : L'insupportable défaite, L'Histoire, La Guerre des six jours, Mensuel N° 321, Juin 2007.

41- CHARIF Maher, un siècle d'histoire : comment comprendre la persistance du conflit arabo-israélien ?, cahier de la Méditerranée, 71/2005 :Crises, Conflits et Guerres en Méditerranée (Tome 2), mise en ligne le 13/05/2005.
Cdlm.revues.org>Numéros>71.

42- CHEMILLIER-GENDREAU Monique, Et si on aurait cru aux Nations Unies en 1990, Manière de voir, Le monde diplomatique/120, Kossovo, Irak, Libye, Ces guerres qu'on dit humanitaires, décembre 2011 - Juin 2012.

43- CHEMILLIER-GENDREAU Monique, Retour sur la résolution 181, Extrait de l'ouvrage « Droits pour tous ou loi du plus fort, regards militants sur les Nations Unies », Eddu Cetim, 2005.
www.cetim.ch/fr/documents/05-onu2chemillier.pdf

44- CHESNOT Christian, La Guerre de l'eau, Politique internationale, La revue N° 90, Hivers 2001.
http://www.politiqueinternationale.com/revue/read2.php?idrevue...

45- CHOMSKY Noam, Cela n'a rien d'une guerre, C'est de l'assassinat, Dimanche 18/11/ 2012.
http://www.pourlapalestine.be/index.php?option=com_content&view=article&id=1469%3A-noam-chomsky-israel-vise-le-nettoyage-ethnique-des-palestiniens&catid=1%3Alatest-news&Itemid=1

46- CHOMSKY Noam, Obama soutient dans les faits la politique d'Israël, Mes invités, Propos recueillis par Randa Achmawi, Hebdo Al Ahram, Numéro 754.

47- Chronologie générale (jusqu'en 2001), Cahier spécial sur le Proche-Orient, Le Monde Diplomatique.
www.monde-diplomatique.fr/cahier/proche-orient/chronogénéral

48- CLOT Ziyad, Israël, l'ONU et le droit international : Soixante ans de faux semblants, témoignages (journal fondé en 1944 par le dr Raymond Verges), jeudi 14 Mai 2009.
http://www.temoignages.re/israel-l-onu-et-le-droit,36726.html

49- Conflit au Proche-Orient :Nouveau contexte, novelle dynamique, politique de sécurité : Analyse du CSS, Center for Security Studies (CSS) ETH Zurich, N° 94 , Mai 2011.

50- COOK Jonathan, L'amitié indéfectible entre Israël et les Etats Unis : Le plus grand mythe de la politique américaine, le grand soir, 14 septembre 2012.
http://www.legrandsoir.info/l-amitié-indéfectible-entre-israël-et-les-...

51- CORTEN Olivier, Un rêve contrarié, Manière de voir, Le Monde Diplomatique, N°120.

52 - CORTEN Olivier, « La crise de Suez » de 1956.
Insadbellum.files.wordpress.com/2011/07/suez-1956.PDF

53- COSTA TRACASAS Millena, Terrorisme et justice dans les territoires occupés : Réflexions préliminaires pour mieux comprendre la situation actuelle, international studies journal (ISJ), Vol 6, N° 4, spring 2010 N° 24.

54- COTTEREAU Gilles, L'ONU son conseil et la paix, Cinquante ans déjà… et alors l'ONU ?, Panoramique, édition Arlea_corlet_croissance, N°15, Paris, 3e Trimestre, 1994.

55- CRDI : Centre de Recherche pour le Développement International, La responsabilité de protéger, La question de l'autorité, Document (s) 8 de 12.
http://www.idrc.ca/fr/ev-28742-201-1-do_topic.html

56- CRIMI Bruno, Proche-Orient, Israël un triomphe nommé Sharon, Jeune Afrique, N°669,03 novembre 1973.

57- D. GREEN Jerrold, La politique américaine et le conflit israélo- Palestinien, Politique étrangère, , volume 67, N°03, Année 2002.
www.persee.fr/web/revues/.../polit/_0032-342x_2002_num_67_3_5209

58- DAGUZAN Jean François, La prolifération : Mythes ou réalité ?, Fondation pour la recherche stratégique, p 1-8, extrait des cahiers de Mars, N°172, 1e Trimestre, 2002. www.frstrategie.org

59- DAJANI Muna, Dry peace : Syria – Israel and the water of the Golan, ICSR, Atkin Fellow, The Atkin paper series, March 2011.

http://www.operationspaix.net/DATA/DOCUMENT/4280~v~Dry_Peace__Syria_Israel_and_the_Water_of_the_Golan.pdf

60- DALAGE Olivier, Albright reçoit Arafat et Barak à Paris, RFI.Fr.
http://www1.rfi.fr/actufr/articles/010/article_3523.asp

61- DE SAINT GERMAIN Paul-Ivan, Demain Quelles missions de défense ? Fondation pour la recherche stratégique, 30 Janvier 2003.
www.frstratégie.org

62- Déclaration d'indépendance, La XIXe Session du conseil national palestinien Alger 15 Novembre 1988.

63- DELAMARE Mireille, Palestine : Liban 2006 – Gaza 2014, La résistance à gagné, Israël est un tigre de papier, Mardi 5 Août 2014.
http://www.planetnonviolence.org

64- DHOUKAR Hedi, Liban, L'échec des pacificateurs, Afrique Asie, N° 304, Lundi 12 Septembre 1983.

65- DJERRAD Amar, Le peuple palestinien face aux équivoques du monde libre et à la félonie du monde arabe monarchique, Le quotidien d'Oran, jeudi 06 décembre 2012.

66- DUCKMAN Yaron, Palestine la vérité des chiffres, Yediot Ahranot, Hebdo N° 1039>Moyen-Orient>Territoires occupés, 30 Septembre 2010.

67- EKOVICH Steven, Les Etats Unis, l'Europe et les crises au Moyen-Orient, L'Europe et les crises au Moyen-Orient, Géostratégique N° 15.
www.strategicsinternationa.com

68- EL MASRI Hani, Entre la solution d'un seul Etat et celle de deux Etats (Palestinien et Israélien), L'impacte d'un Etat morcelé sur le dossier des réfugiés palestinien, El Majdal Badil, Ressource Center for palestinian résidency and refugees Rights, Janvier 2006. www.badil.org/en/badil-news

69- ESBER Rosemary, *Under the Cover of War: The Zionist Expulsion of the Palestinians*, Section *Massacres, Psychological Warfare and Oblitaration*, 2009, Arabicus Books and Media, Paperback, November 1- 2009.

70- Extrait du discours de Arafat à l'ONU, Palestine : « Le rameau d'olivier ou le fusil ? », Révolution africaine, N° 561, Nov. – Déc. 1974.

71- F. DAVIE Michael, Entre la Syrie et Israël : Les cartes topographiques du Joûlan Golan, vecteurs de revendications territoriales, Revue Mappemonde N°80. http://www.Mappemonde.mgm.fr/num/_81

72- FADEL Fady , Approche comparative du règlement des conflits armés au Moyen-Orient(Gaza et Liban) – A quelles conditions retrouver la stabilité ?, conférence « Quid Juris », Université Sherbrooke, 18/02/2009, (2008-2009) 39 RDUS. www.usherbrooke.ca/droit/fileadmin/sites/droit/...39/39-12-**fadel**.pdf

73- FALEZ Nicholas, Etat palestinien : Le quartette contourne le risque de veto, RFI, correspondant à Jérusalem, Territoire-Palestine-ONU, article publié le (24/11/2011). http://www.rfi.fr/moyen-orient/20110924-etat-palestinien

74- FARSAKH Leila, De l'offensive contre Gaza à la bataille des Nations Unies, Quand la Palestine refuse de disparaître, Le Monde Diplomatique, Décembre 2012.

75- FARSAKH Leila, Israël, L'Apartheid et l'Etat palestinien, Palestine Israël : Un Etat deux Etats ?, sous la direction de Dominique Vidal, Institut des études palestiniennes, Sindbad, Liban, 2011.

76- FILIV Jean Pierre, Tout commence tout fini à Gaza, Le monde diplomatique, Avril 2012.

77- FRANCO Ania, Palestine, Nations Unies et territoires occupés : un nouveau front, Jeune Afrique, N°725, 30 Novembre 1974.

78- FRANCO Ania, Toute voies bloquées, qui gagnent après l'accord ?, Jeune Afrique, N° 767, 19 Sep 1975.

79- FRITSCH Renata, « la politique de l'union soviétique », IN. Revue française de science politique, 1969.
http://www.persee.fr/web/revue/homeprescript/article/rfsp0035-29501969num192393160

80- G. LAGADEC, Stratégie israélienne en Palestine : « Négociations perpétuelles et colonisation sans fin, Revue de droit internationale.
www.france-palestine.org/img/pdf/G.lagadec

81- GALLAND Frank, Les casques bleus de l'eau, Fondation de la recherche scientifique, N°15, 30 Mai 2008.

www.frstratégie.com

82- Gaza, Washington s'oppose à une déclaration du conseil de sécurité, le point.FR, publié le 20/11/2012.
File:///documentsandsetting/crash/bureau/gaza-washington

83 - GELBER Yoav, *Palestine 1948: War, Escape and the Emergence of the Palestinian Refugee Problem*, Sussex Academic Press, Brighton & Portland 2006.
http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/isdf/text/gelber.html

84- GEMAYEL Jean Grégoire, La politique de l'UE au Moyen-Orient, par le colonel Jean Grégoire Gemayel (Liban) – Promotion maréchal Lyautey, Mai 2010. www.ecoledeguerre.défense.gouv.fr

85- GENESTE Alexandra, La Palestine entre à l'ONU par la petite porte, Nations Unies, New York, Correspondante le Monde, Bilan Géostratégique (hors séries), 2013.

86- GHALI Boutros Boutros, SHIMON Perez, Naissance d'Israël : Avortement de l'Etat palestinien, Face à face Boutros Boutros Ghali et Shimon Perez, confrontent leurs souvenirs, Extrait du livre : Boutros Boutros Ghali et Shimon Perez, 60 ans de conflit israélo-arabe, Témoignages pour l'histoire, Entretien croisé avec André Versaille, complexe, 2006.
www.andreversailleediteur.com/upload/tribune/60ansconflitextrait.pdf

87- GHASSAN Ibrahim, Le messager de la violence, Le rôle des casques bleus, Afrique Asie N°255, lundi 21 décembre 1981.

88- GHAZI Sarhane, Liban « Elections présidentielles », Afrique Asie N°277, lundi 13 septembre 1982, p 12.

89- GOLAN – AGNON Daphna, De quoi avons-nous peur ?, Haaretz, 14 Décembre 2006, Traduit de l'Hébreu par Michel Ghys, Association France – Palestine solidarité, Lundi 25 Décembre 2006. http://www.france-palestine.org

90- GOUESET Catherine, chronologie de la Palestine 1947-2012, Les dates clés de la Palestine depuis le plan de partage de l'ONU 1947, l'expresse, Actualité monde, Publié le 29/11/2012.
http://www.lexpress.fr/actualité/monde/proche-orient/chronologie-d...

91- GOUZY Jean Pierre, La vie politique en Europe et dans le monde, L'Europe en formation, N° 3 – 4, 2007.

92- GRESH Alain, Dominique VIDAL, Emmanuelle Pauly, Philippe RIVIERE, Florence touret, Meriem Belkaid, Kevin Burel, Peggy Pierrot, Olivier Pionet, Clea Chakraverty, Le Monde Diplomatique, Cahier spécial sur le Proche Orient.
www.monde-diplomatique.fr/cahier/Proche-Orient

93- GRESH Alain, L'épineux partage de la Palestine, Un seul Etat pour deux rêves, Le monde diplomatique, N° 679, Octobre 2010.

94- GUIGUE Bruno, Israël- Palestine : La géopolitique du divin, Ouma.com, 20 novembre 2006. www.Ouma.com/Israël-Palestine-la-géopolitique

95- GUILHAUDIS Jean François, Considérations sur la pratique de « L'Union pour le maintien de la paix », Organisations universelles, Annuaire français de droit international, Volume 27, éditions du CNRS – Paris, 1981.

96- HADIDI Subhi, l'ultime marchandage, Syrie/Israël, Le Nouvel Afrique Asie, N° 125, Février 2000.

97- HADIDI Subhi, Veto américain contre la paix, Le Nouvel Afrique Asie, N°140, Mai 2001.

98- HALIMI Serge, Tout est simple à Gaza, Le Monde Diplomatique, N° 705, 59e Année, Décembre 2012.

99- IBRAHIM Ghassan, Le doute et le deuil, Afrique Asie, N° 298, Lundi 20 Juin 1983.

100 - IGOR Delandé, La Russie et Israël : Entre méfiance réciproque et coopération bilatérale, Les enjeux d'une relation ambivalente, Recherche et documents, N° 06/2010, Fondation pour la recherche stratégique.
www.frstratégie.org

101- Institut constant de Rébecque, comment l'ONU nuit à la paix mondiale, Lausanne, 2007. www.institutconstant.ch

102- Intifada, Centre de ressource sur la Non violence, B'tselem, consulté le 16 Janvier 2007.

103- Israël, La relance du processus de paix à l'issue de la guerre du Golfe de 1990, Les clés du Moyen-Orient, Article publié le 01/02/2010.
www.lesclesdumoyenorient.fr/israel.html#haut

104- ISRAELI Raphaël, Les trois cercles concentriques d'un conflit mondial, Analyse de l'ouvrage de Paul Geniewski, Le contentieux israélo-arabe, Cheminement, 2007, 192 pages, Controverse.
www.controverses.fr/pdf/n6/**israeli6**.pdf

105- J. MORGENTHAU M. HANS, extrait de la déclaration du professeur Morgenthau, Washington post, 20 – 02 1975, Jeune Afrique N°746, 25 Avril 1975.

106- JABR Samah, La résistance palestinienne : Un droit légitime et un devoir moral, Palestine, 7 Novembre 2003. www.ism-france.org

107- JACOBI Antoni, Spécial 1975 ONU : La nouvelle majorité, Jeune Afrique N°730 – 731 – déc. 3 – 10 Janvier 1975.

108- JAFFIOL Helene, La Palestine à l'ONU : Pourquoi tout le monde s'en fout ?, Slate.fr (slate.com du Washington Post).
http://www.slate.fr/story/63081/palestine-onu-indifférence

109- JAWAD Rachid, Egypte : Silence on trahit, Afrique Asie, N° 172, Lundi 16 Octobre 1978.

110- Jeune Afrique, Moyen-Orient, l'absolution d'Hussein, hebdomadaire international, N°664 29 septembre, 1973 ?.

111- JOIE Thomas, Relations entre l'assemblée Générale et le conseil de sécurité, Faculté de droit virtuelle, Université Lyon 3, Fiche à jour 16 octobre 2009, Fiche pédagogique virtuelle, Matière droit international, Séance N°4, Date de création du document : Année universitaire 2005/2006. www.facdedroit-lyon3.com

112- JOXE Alain, L'impasse d'Israël face aux palestiniens, Dossier, Recherches internationales, N° 82, Avril – Juin 2008.
www.recherches-internationales.fr/R182-pdf/RI82_joxe_pdf.pdf

113- KELLNER Thierry, que veut la chine au Moyen-Orient, propos recueillis par Allan Kaval, article publié le 13/03/2013.
http://www.lesclésdumoyenorient.com/entretien-avec-Thierry

114- KHALIDI Walid, Le choix des puissants, Palestine 1917 – 1948, Histoire du terrorisme sioniste, Revue d'études Palestiniennes, vol :7, N°1, été 1988.
www.aaargh.codoh.info/fran/livres 4/Palestine17-49.pdf

115- KHEIR Elie, le Liban : Eclatements et permanences, Articulos, Afers Intrenationals.
www.raco.cat/index/.php/revistacidob/article/viewtile/27858/51986

116- KLAUSHOFER Alex, The unorthodox orthodox, The Osserver, Sunday é& july 2002.
WWW.theguardian.com/world/2002/jul/21/israelandthepalestinian

117- KLEIN Claude, Les Etats Unis vue d'Israël, Extrait de la revue Le Banquet, N° 21, 2002, mise en ligne oct. 2004.
www.revue-lebanquet.com/spip.php?page=article_paf.id...330

118- L'Irak aujourd'hui, Visite de Sadate, Mesures et répressions, N° 39, du 05 – 20 Décembre 1977.

119- L'Orient- Le jour, quotidien libanais D'expression Française, Moyen-Orient, Arafat exhumé pour élucider les causes de sa mort il y a huit ans, 28 Janvier 2013.
www.lorientlejour.com/category//Moyen-Orient+orient+et+Monde/article/78959/Arafat_exhumé_pour_élucider_les_causes_de_sa_mort.html

120- La France à l'ONU, Représentation permanente de la France auprès des Nations Unie à New York, Israël/Palestine – Chronologie, 21 Novembre 2012. Vue le 01/10/2013.
www.Franceonu.org/la_france_à_l'ONU/dossiers-geographiques/proche-et-moyen-orient/israel-palestine/article/chronologie-6846

121- La sécurité collective, concept des opérations de maintien de la paix, (OMP).
www.eduki.ch/fr/doc/dossier-7-collect

122- LACOUTURE Jean, 1945 – 1948, la France face au conflit judéo-arabe, extrait du livre : *« Gérard Chaliand et Jean Lacouture, voyage dans le demi siècle »*, entretient croisé avec André Versaille, complexe, 2001.
www.fichier-pdf.fr/2013/03/12/voyagedemisiecleextrait-4/voyagedemisiecleextrait.pdf

123- LAURENS Henry, Juin 1967, Aux origines des crises proche-Orientales, Le monde diplomatique, Juin 2007.

124- Le Figaro international :Veto américain à une résolution condamnent le raid d'Israël.
http://www.fr/international/2006/11/11/01003-2006/1111

125- Le Monde .Fr, Proche-Orient, La Jordanie juge « positive » la rencontre israélo-palestinienne, Le Monde fr avec Reuter, 03/01/2012, mise à jour le 03/01/2012. www.lemonde.fr

126- Le Nouvel Observateur, Abbas et Olmert relancent le processus de paix, 24/12/2006.
www.Tempsreel.nouvelobs.com/monde/20061224.OBS.4289/abbas-et-olmert-relancent-le-processus-de-paix

127- Le Point.FR, Gaza- Washington s'oppose à une déclaration du conseil de sécurité, publié le 20/11/2012, source AFP : Agence France Presse.
www.lepoint.fr/monde/gaza-washington-s-oppose-à-une-déclaration-du-conseil-de-sécurité-20-11-2012-1531065_24.php

128- Le rôle de Lester B. Perason dans le FAO et l'ONU, le Canada et l'ONU.
www.Archive-org.com>ORG>U>UNAC.ORG

129- LEBHOUR Karim, RFI, Palestine/ONU/Moyen-Orient, Un Etat palestinien aux Nations Unies : La procédure sera lente, article publié le (10/09/2011 et modifié le 19/09/2011.
www.rfi.fr/moyen-orient/20110919-palestine-nations-unies-procédure-sera-lente

130- LEOSTIC Claude, Quel avenir après Charm el Cheikh, Association France Palestine Solidarité, Dimanche 1 février 2005.
www.france-palestine.org/quel-espoir-aprés-charm-el-cheikh

131- LEPRETTE Jaques, Le conseil de sécurité et la résolution 377/a(1950), Organisations internationales universelles, Annuaire français de droit internationale XXXIV – Editions du CNRS, Paris, 1988.

132- Les Vetos américains en faveur d'Israël, Palestine- solidarité, Les vétos américains aux Nations Unies en faveur d'Israël depuis 1973. http://www.palestine-solidarité.org/ressources.vetos_américains.htm

133- LEVY Gideon: Amérique arrêtez de cirer les pompes à Israël, 1er novembre 2009, Haaretz, journal de Palestine, Géopolitique et stratège, N°49 du (14/11/2009), Palestine solidarité.

134- LEVY Michel Louis et DELLA Pergola Sergio, Aspects démographiques du conflit israélo –palestinien. Nsmp.net/temp/MLL-SDP.pdf.

135- LEWIN André, vers un nouveau directoire, Cinquante ans déjà…Et alors L'ONU?, Panoramique, édition Arlea_corlet_croissance, N°15, Paris, 3e Trimestre, 1994.

136- LIMAM Zyad, Guerre ou Paix,, Afrique Magazine, N° 290, 2009.

137- MALLEY Simon, L'éditorial de Simon Malley, La Palestine contre une poignée de sable, Les accords secrets, Afrique Asie, N° 171, Lundi 2 Octobre 1978.

138- MALLEY Simon, Le coup du Golan, Afrique Asie N°256, 04 janvier 1982.

139- MALLEY Simon, Palestine, Barak peut-il sauver Israël de lui-même ?, Le nouvel Afrique Asie , N° 132, Septembre 2000.

140- MALLEY Simon, Proche-Orient : La paix jusqu'à quand ?, Afrique Asie, N°71 du 2 au 15 déc. 1974.

141- Manifeste, N°4, pour l'éradication du sionisme, Comment l'ONU a rayé la Palestine de la carte, Documents historiques sur le sionisme et le 'partage' de la Palestine, Collections Manifestes, septembre – 2006.

142- MARSHALL Rachelle, Les origines du conflit Intifada Palestine Israël 2000 et le processus de paix « The Peace Process Ends in Protest and Blood », Rapport de Washington sur les affaires au Moyen-Orient, Décembre 2000. http://www.deiryassin.org/pdf/origin_booklet.pdf

143- MEIDAN Michal, La Chine au Proche-Orient : Simple diplomatie du pétrole ?. www.ifri.org/files/centre_asie/pol_ext_ndc_13_txt_6.pdf

144- MEIRSHEIMER John et Walt Stephen, Le lobby israélien, The international solidarity movement, USA, 20 mars 2006. http://www.ism-france.org/analyses/Le-Lobby-Israelien-article-4470

145- MEIRSHEIMER John et WALT Stephen, Le lobby pro-israélien et la politique étrangère américaine, le retour aux sources, article publié le 02 mars 2010.
http://www.ism.france.org(analyses)le-lobby-israélien-article-4470

146- Memorandum of department of state in foreign relation of the US 1947, Vol V, Washington, 1971.

147- MENDRAS Marie, La logique de l'URSS au Moyen-Orient, Politique étrangère, Volume 48, Numéro 1, Année 1983.
www.youscribe.com>catalogue>Actualité et débat de société>politique

148- MEYSSAN Thierry, Obama et Poutine vont-ils se partager le Proche-Orient ?, ODNAKO (Federation de Russie), Reseau Voltaire, 22 Fevrier 2013.
www.voltairenet.org/article177546.html

149- MEYSSAN Thierry, Quelle stratégie Etas Uniène au Proche-Orient ?, Réseau Voltaire, Damas, 10 Février 2014.
http://www.voltairenet.org/article/76836.html

150- MEYSSAN Thierry, Stratégie risquée pour la Palestine, « Sous nos yeux », Réseau Voltaire, 3 Décembre 2012 .

151- MOHSEN Karim, Menace contre la vie d'Arafat- Le veto américain au secours d'Israël, L'expression – le quotidien, jeudi 18 Septembre 2003.
www.lexpressiondz.com/internationale/13856-leveto-américain

152- MORRIS Benny, 1948 A history of the first Arab-Israeli war, p 406 , Benny Morris (2004), interviewee par Ari Shavit, survival of the fittest, Haaretz.
http://www.haaretz.com/survival-of-the-fittest-1.61345

153- MORRIS Benny, 1948 A History of the first arab-israeli war, Yale University press, 2008.
http://yalepress.yale.edu/book.asp?isbn=9780300126969

154- MORRIS Benny, the birth of Palestinian refugee problem revisited, edition Cambridge, university press, 2004.
http://www.cambridge.org/pt/academic/subjects/history/middle-east-history/birth-palestinian-refugee-problem-revisited-2nd-edition

155- MORRIS Benny, victims, histoire revisitée du conflit arabo-sioniste (titre originel) Righteous Benny victims. A History of the Zionist –Arab conflict, (1881-1999). Edition complex (CNRS-IHTP), 2003.

156- Moyen-Orient, A chacun son ONU, correspondant de Jeune Afrique, New York, Jeune Afrique, N°677, 29 décembre 1973.

157- NEHME Majed, Intifada An III, Entretien avec Yasser Arafat, Le Nouvel Afrique Asie, N° 03 Décembre 1989.

158- NICAULT Catherine, « L'alliance au lendemain de la seconde guerre mondiale : Rupture et continuité idéologique », Archives juives, 2001/1, Vol. 34.

159- NOUVEL Yves, Le Veto américain ne sera pas valide, Le temps d'Algérie, 02 octobre 2011. http://www.letempsdz.com/content/view/63189/186/

160- NOVOSSELOFF Alexandra, Les Etats Unis et les Nations Unies, Annuaire français des relations internationales, 2001, Volume 2. www.diplomatie.govfr/fr/IMG/pdf/FD001402pdf.

161- NOVOSTI Ria, Gaza : Le vote de la résolution Russe reporté sine-die à l'ONU, New York, 20/11/2012. http://fr.rian/world/20121121/196682279.html

162- ONU : Un agent de liaison ?, Jeune Afrique, N° 675, 15 Décembre 1973.

163- Palestine / Israël, Autour de l'initiative de Genève, Impulsion génevoise pour la paix en Palestine « Une suisse sans armée », N° 60 (Hiver 2003. http://209.85.129.132/search?q=cache:zsjybkji7pkj:www.cetim.ch/fr/documents/03c...

164- Palestine facts, Commission Mitchell, quelle a été la commission d'établissement des faits de Charm-El- Cheikh dirigé par l'ancien sénateur américain George Mitchell. http://www.palestinefacts.org/pf_1991to_now_alqsa_mitchell.php

165- Palestine : Sur deux Mondes, Jeune Afrique, N° 715, 21 Septembre 1974.

166 –Palestine Monitor PM :We will not recapture Gaza, Ynetnews, 2 juillet 2006, Palestinien PM: Israel aims to oust govt's, Associated press, 30 Juin 2006, Victoire relative pour les palestinien, Lalibre.be, publiée le 18 Aout 2006. http://www.lalibre.be/

167- PAPE Robert, The strategic logic of suicide terrorism, Originellement publié dans American Political Science Review 97(3), Août 2003.

168- PAPPE Ilan, Les prochaines négociations israélo-palestinienne finiront dans le vide, Réseau voltaire 26 Juillet 2013.

169- PAPPE Ilan, Une terre pour deux peuples, Histoire de la Palestine moderne, Fayard 2004 .

170- PAPPÉ IIan, The ethnic cleansing of Palestine, 2006. *[Middle East Quarterly* Printemps 2008.
http://www.meforum.org/1886/the-ethnic-cleansing-of-palestine

171- PARNET Christophe, Essakri Jawad, Levesque Antoine, Une entité Palestinienne bafouée, aux origines du conflit israélo-palestinien, politique comparée, les pays du sud, décembre 2009.
www.jeunes-lyon.cef.fr/.../aux_origines_du_conflit_israélo-palestinien-3

172- PAVERY Eleaner, " Les Kamikazes Sri-lankais", La revue cultures et conflits, N°63, Automne 2006.

173- PEJU Marcel, Ariel Sharon met le feu aux poudres, Jeune Afrique, 29 Septembre 2003.

174- PERETZ Pauline, Les « Grandes alliances », L'Histoire, La guerre des six jours, 5 juin 1967, Israël attaque, l'Histoire N°321 juin 2007.

175- PICAUDOU Nadine, 1948 dans l'historiographie arabe et palestinienne, online encyclopédie of mass violence, nov. 2008.
www.massviolence.org/IMG/pdf/1948-dans-l-historiographie-arabe-et-palestinienne.pdf

176- Politique de sécurité, Analyse du CSS, ETH Zurich (Center for Security Studies), Le conflit au Proche-Orient après la guerre de Gaza, N°49, mars 2009.

177- R. SADMI, La guerre par les photos, vue et entendu à Damas, Deux Motifs, Révolution Africaine, N° 506, 02 Au 08 Novembre 1973.

178- RACHID Cherif, Les calculs de Sadate, Afrique Asie, N° 89, Lundi 28 Juillet 1975.

179- RASTBEEN Ali, Le grand Moyen-Orient, La boîte de pandore de la Maison Blanche, La géostratégie des crises au « Grand Moyen-Orient », Revue géostratégique, Février 2009.

180- REMDH, Euro-Mediterranean Human Rights Network, November 2012.
www.euromedrights.org/eng/2012/11/

181- Résolution des Nations Unies sur la Palestine, A l' occasion d'un débat avec Leila Shahid à Marseille le 03 avril 2005 après falsification de l'ambassadeur d'Israël de la vérité, petit rappel du droit, jeudi 07 avril 2005.
www.france-palestine.org

182- Résolutions des Nations Unies sur la Palestine, Association France Palestine, solidarité,Jeudi 7 Avril 2005.
www.france-palesrine.org-AssociationFrancePalestineSolidarité

183- ROCHERON Pierre, Palestine : La résistance est sur les rails encore lui faut-il une stratégie ?, Jeune Afrique N°726, 7 Décembre 1974.

184 - ROMEO Lisa, Révolte arabe de 1936 – 1938, Les clés du Moyen-Orient, Article publié le 16/04/2011.
http://www.lesclesdumoyenorient.com/Revolte-arabe-de-1936-1938.html

185- ROMEO Lisa, Pacte de Bagdad, Les clés du Moyen-Orient, article publié le 08/07/2010.
www.lesclésdumoyentorient.com/pacte_de_Bagdad.html

186- SAÏDY Brahim, Le nucléaire civil dans les stratégies de sécurité énergétique au Maghreb et au Proche-Orient, chaine Raoul Dandurand en études stratégiques et diplomatiques, Université du Québec, Montréal, Révision : Anne Lucie Acar, Bibliothèque Nationale du Québec 2009.

www.dandurand.vqam.ca

187- SALEH Abdel Jawad, Zionist massacrs, the creation of the Palestinian refugee problem in the 1948 war in E.Benvenisti & al, Israel and the Palestinian refugees, Berlin, Heidelberg, New York : Springer, 2007.

188- SALINGUE Julien, L'Etat de Palestine à l'ONU : Beaucoup de bruit pour rien ? publié sur le site de la revue contretemps.
www.contretemps.eu/auteur/julien-salingue

189- SALINGUE Julien, Palestine : Face aux manœuvres de l'impérialisme, du sionisme et des collaborateurs pas de tergiversation, Que faire ? – LCR Numéro 4, Juillet / Septembre 2006 .
www.Quefaire.lautre.net/palestine-face-aux-manœuvres-de-l

190- SAND Shlomo, La gauche sioniste n'a jamais été moins colonialiste que la droite, propos recueillis par Catherine Goueset, l'express, publié le 22/01/2013 à 8H 28 ?, mise à jour, le 24/01/2013.
http://www.lexpress.fr/actualité/midle/proche-moyen-orient/shlomo...

191- SANBAR Elias, Naissance du conflit israélo-palestinien, Une longue marche vers une paix incertaine, source : palestinien dans le siècle, Elias Sanbar, Découverte, Gallimard, 1994.

192- SCHABAS William, Génocide in international Law, The crimes of crimes.
http://www.academia.edu/5184623/William_A._Schabas_-_Genocide_in_International_Law_The_Crimes_of_Crimes

193- SERRENI Jean Pierre, Les travaux d'hercule Orient-Occident, Jeune Afrique, N ° 683, 24 Février 1974.

194- SERRENI Jean Pierre, Un sommet pour ... pour Sadate ?, Jeune Afrique, N° 672, 24 Novembre 1973.

195- SFAR Mondher, La trahison de Léon Blum, Pour l'éradication du sionisme, Manifeste 04, 2006.

196- SHAAT Nabil, Les juifs, La Palestine et Genève, Afrique Asie, N° 88, Lundi 14 Juillet 1975.

197- SHAFIA Mounir La Palestine, l'arabité et l'islam politique, The international solidarity mouvment, Palestine 13 juillet 2013.
http://www.ism-france.org/analyses/la-palestine-l-arabité-et-isla...

198- SHAOUL Jean, Israël les Etats Unis et le droit international, Journal de la Palestine, Géopolitique et stratégie, N° 496, du 14/11/2009.
http://www.palestine-solidarité.org

199- SHARANSKY Nathan, Silence autour de la Syrie, Réseau voltaire, 10 Novembre 2005. www.voltairenet.org/article130743.html

200- SHLAIM Avi, Voici de quelle manière Israël s'y est pris pour amener Gaza au bord de la catastrophe humanitaire, traduit de l'anglais par Marcel Charbonnier, In the Guardian, mercredi 07 janvier 2009, Guardian.co.uk.
http://www.gardian.CO.UK/world/2009/jan/07/gaza-israel-palestine

201- Statistiques Ethniques : Les Palestiniens bientôt plus nombreux que les juifs en Israël :La démographie ou la Guerre des chiffres, Publié le 7 Janvier 2003.
http://www.atlantico.fr

202- STERNE Brigitte, L'affaire du bureau de l'OLP devant les juridictions internes et internationales, Annuaire français de droit international, volume 34, 1988.

203- SUIDY Brahim, La paix entre Israël et la Syrie est-elle possible ?, Le devoir, Quotidien canadien en langue française, Vendredi 3 Août 2007.
http://www.vigil.net/la-paix-entre-la-syrie-et-israël

204- TAGUIEFF Pierre André, « La nouvelle propagande « Antisioniste » ou la réinvention de la question juive », Controverse, 2010.

205- THOM Françoise, Rucher Laurent, Staline, Israël et les Juifs, cahier du monde Russe, En ligne , (13/04/2002) mis en ligne 18 juin 2009.

206- TOMUSCHAT Christian, l'union pour le maintien de la paix, United Nations Audiovisual library of international law, 2008.

www.un.org/law/avl

207- TROUDI Mohamed Fadhel, La gestion du conflit israélo-palestinien : la défaite du droit, Géostratégique N°14. 7 novembre 2006.
www.strategisinternational.com/14_11.pdf

208 - TROUDI Mohamed Fadhel, Les dessous du jeu chinois au Moyen-Orient, Géostratégique N°17 – La Chine, septembre 2007.

209 - VALADOU Simon, La Jordanie et la paix avec Israël, préface de Jean Paul Chegnollaud, ISBN 978-2-296-96948-3 – 3 Avril 2012, 174 Pages.
http://www.editions-harmattan.fr/index.asp?navig=catalogue&obj=livre&no=36795

220- VAILLY Delphine, Grand enjeux israélien et palestiniens, La terre contre la paix, groupe N° 4.
www.etnoka.fr/qualified/attachment/87724/paix.doc

221- VIDAL Dominique, 1948 : La Palestine des archives aux cartes, le Monde Diplomatique, lundi 18 février 2008.
http://blog.mondediplo.net/2008-02-18-1948-la-palestine-des-archives...

222- VILANOVA Pere, Israël/Palestine, Processus de paix ou blocage et asymétries ? politiques méditerranéennes / le Moyen-Orient, Med 2012 .
www.lemed.org/observatori-fr/arees-danalisi/arxius.../Vilanova_fr.pdf

223- WARSCHAWSKI Michel, LONU peut-elle sauver la Palestine ?, extrait de l'ouvrage « droit pour tous ou loi du plus fort. Regards Militants sur les Nations Unies », ED. CETIM, 2005.
www.cetim.ch/fr/documents/05-onu2-warschawsky.pdf

224- WECKEL Philipe, Les Etats Unis inventent le veto implicite au conseil de sécurité, Sentinelle, page hebdomadaire d'informations internationales, Bulletin numéro 329 du 06/01/2013, Sentinelle le site de l'actualité du droit international.
File:///c:Documentsandsettings/crash/burreau/bulletinsentinelle

225- WILLIAMS Ian, Washington repport on midle east affairs, Rapport des Nations Unies Mars 2009.
http://www.wrmea.org/w1mea-archive/é-_-Washingtonrepport

226- YAKDHAN Mehdi, Israël alibi pour une invasion, Afrique Asie, société d'édition Afrique Asie, N°158, Paris, 16/03/1978.

227- YAKDHAN Mehdi, Palestine : Le lobby Sadate à Tel – Aviv, Afrique Asie, lundi 17 Avril 1978.

228- ZENATI Hassen, Le sommet arabe de Bagdad, Le poids de Riyad, Afrique Asie, N° 174, Lundi 13 Novembre 1978.

229- ZREIK Raef, De la lutte à mort à la dialectique Maître/Esclave, Palestine Israël : Un Etat deux Etats ?, sous la direction de Dominique Vidal, Institut des études palestiniennes, Sindbad, Liban, 2011.

presses

- Al-Ahram
- Atlantico
- Haaretz
- Hebdo – Ahram
- L'Express
- L'Expression
- L'Orient Le Jour
- La Libre
- Le Figaro
- Le Figaro international
- Le grand Soir
- Le Monde
- Le Monde Diplomatique
- Le point
- Le Quotidien d'Oran
- Le temps d'Algérie
- The Guardian
- The Observer
- Yediot Ahranot

IV – Chartes - traités - rapports :

A – Chartes :

- Charte des Nations Unies et statut de la cour internationale de justice, Organisation des Nations Unies.

- Article 36, Chapitre VI : Règlement pacifique des différends, Charte des Nations Unies.
.http://untreaty.un.org/cod/repertory/art36/french/rep_supp5_vol2-art36_f.pdf

B – Traités :

- L'article 51 et 52 du protocole additionnel I de 1977 aux conventions de Genève.
Protocole additionnel aux Conventions de Genève du 12 août 1949 relatif à la protection des victimes des conflits armés internationaux (Protocole I), 8 juin 1977.

C – Rapports :

- Nations Unies, Rapport du groupe de travail à composition non limitée, chargé d'examiner la question de la représentation équitable au conseil de sécurité et de l'augmentation du nombre de ses membres ainsi que d'autre questions ayant –

trait au conseil de sécurité, Assemblée générale documents officiels, cinquante huitième session, supplément n° 47, (A/58/47), New York, 2004.

- Nations Unies, Rapport des facilitateurs à la présidente de l'assemblée générale sur la concertation et sur la question de la représentation équitable au conseil de sécurité et de l'augmentation du nombre de ses membres ainsi que d'autres questions relatives au conseil de sécurité, Nations Unies, New York, 19 avril 2007.

D – Etudes (Sous la direction des Nations Unies) :

- La question de la Palestine, étude établie à l'intention et sous la direction du comité de l'exercice des droits inaliénables du peuple palestinien, Nations Unies New York, 1979.The Question of Palestine at the United Nations.
http://unispal.un.org/unispal.nsf/home.htm

- La question de la Palestine, le statut de Jérusalem, occupation israélienne de Jérusalem-East (1967).
www.un.org/french/depts/palestine/issue _jérusalem.shtml

E – Commissions (Nations Unies) :

- Comité pour l'exercice des droits inaliénables du peuple palestinien et Division des droits palestiniens, Nations Unies, New York, Mars 2012, Journée internationale de solidarité avec le peuple palestinien
http://Unispal.un.org/pdfs/12-20476revf.pdf

V – Nations Unies (Résolutions et recommandations) :

A – Conseil de sécurité des Nations Unies (Résolutions, communiqué de presse et projets de résolutions ayant fait l'objet d'un véto):

- United Nations, Security Council Resolutions, 1946 – 2006, Prepared for internet by the information technology section, Department of public information, New York. www.un.org/Docs/sc/

1. Résolutions du conseil de sécurité, Documents officiels:

- Résolution 62(1948) du 16 Novembre 1948.
- Résolution 118 (1956) du 13 octobre 1956 et 119 (1956) du 31 Octobre 1956.
- Résolution 129(1958) du 7 Août 1958.
- Résolution 233 (1967) du 06 juin 1967 et 235(1967) du 9 Juin 1967.
- Résolution 337 (1973) du15 Août 1973.
- Résolution 500 (1982) du 28 Janvier 1982.
- Résolution 1052(1996) du 18 Avril 1996.

-Nations Unies, Conseil de sécurité :
S/RES/904(1994), S/RES/1052(1996), S/RES/1402(2002), S/RES 1403(2002), S/RES 1405(2002), S/RES 1435(2002), S/RES/1701(2006), S/RES 1860(2009).

2. Projets de résolutions ayant fait l'objet d'un véto, Documents officiels :
- [S/1653] – 06 Septembre 1950.
- [S/1752] – 12 Septembre 1950.
- [S/1894] – 30 Novembre 1950.
- [S/3710 /Rev.1] - 30 Octobre 1956.
- [S/3713 /Rev.1] - 30 Octobre 1956.
- [S/4050/Rev.1] - 17 Juillet 1958.
- [S/4055/Rev.1] - 22 Juillet 1958.
- [S/12022] - 25 Mars 1976.
- [S/14832/Rev 1.] - 19 Janvier 1982.
- [S/1997/199] - du 7 mars 1997.
- [S/1997/241] - du 21 Mars 1997.

www.un.org/fr/documents/sc_vetos.shtml

3. Documentation du conseil de sécurité (Mesures prises par le conseil de sécurité, Vote et Communiqué de presse) :
- Documentation des Nations Unies : guide de recherche, Bibliothèque Dag Hammarskjöld des Nations Unies, Mesures prises par le conseil de sécurité de l'ONU (2001), Résolutions, déclarations du projet de résolution. www.un.org/depts/dhl/resguide/scat2006fr.htm.

- Nations Unies, Conseil de sécurité, 4681e Séance, communiqué de presse CS/2425, 20 décembre 2002.

- Nations Unies, Conseil de sécurité 5051e séance- après midi , communiqué de presse Cs/8207, 05/10/2004.

- Nations Unies, Conseil de sécurité, CS/8775-5488e Séance après midi, communiqué de presse, S/2006/508, 13 juillet 2006.

- Nations Unies, Conseil de sécurité, communiqué de presse, CS/8867-5565e séance 11/11/2006.

- Nations Unies, Conseil de sécurité, communiqué de presse, CS/10178, 6484e Séance, S/2011/24.
www.org/fr/sc/repertoire/75-80/75-80/pdf.

- Nations Unies, Conseil de sécurité 4934e Séance – Après midi, Le conseil de sécurité rejette un projet de résolution sur la situation au Moyen-Orient jugé déséquilibré par les Etats Unis.
www.un.org/News/fr-press/docs/2004/cs2648.doc.htm.

B – Assemblée Générale des Nations Unies (Résolutions et communiqués de presse) :

1. Résolutions de l'AGNU (Sessions ordinaires), Document officiels :

- Résolution 194(III) (11 Décembre 1948).
- Résolution 302 (IV) (8 Décembre 1949).
- Résolutions 273(III) (11 mai 1949).
- Résolution 376(v) (7 octobre 1950)
- Résolution 377(V) (3 Novembre 1950).
- Résolution 1502(XV) (5 Décembre 1960).
- Résolution 2443(XXIII) (19 décembre 1968).
- Résolution 2656 (XXV) (7 Décembre 1970).
- Résolution 3376 (XXX) (10 Novembre 1975).
- Résolution de l'assemblée générale 32/40 B du (2-12-1977) et 34/65 D du (12/12/1979).

- A/RES/31/20 (24 Novembre 1976)
- A/RES/51/135 (24 Mars 1997).
- A/RES/237 (30 juillet 1998).
- A/RES/54/42 (1 Décembre 1999).
- A/RES/61/154 (19 Décembre 2006).
- A/RES/64/19 (2 Décembre 2009).
- A/RES/64/10 (05-Novembre 2009).
- A/RES/67/19 (29 Novembre 2012).

2. Résolutions de l'AGNU (Sessions extraordinaires), Documents officiels

- Résolutions adoptées par l'assemblée générale au cours de sa première session extraordinaire du 28 Avril au 15 Mai 1947,New York, A/310, United Nations.

- Nations Unies, Documents officiels de la deuxième session extraordinaire de l'assemblée générale, supplément N°2, Résolutions du 16 Avril au 14 Mai 1948, A/555 19 Mai 1948, Lake Success, New York, 1948.

- Septième session extraordinaire de l'assemblée générale - Palestine - dates : 22 – 29 juillet 1980 , 20 – 28 juillet 1982, 25 – 28 juin 1982, 16 – 19 aout 1982 et le 24 septembre 1982.

- Résolutions et décisions adoptées par l'assemblée générale au cours de sa huitième session extraordinaire, 20 et 21 Avril 1978, document officiel, Huitième session, 1978, supplément N°1 (A/S-8-10), Nations Unies, New York.

3. Résolutions de L'AGNU (Sessions extraordinaires d'urgence)
Documents officiels :

- Nations Unies, Assemblée générale, première session extraordinaire d'urgence, Supplément N°1, (A/3354).

- Nations Unies, résolutions adoptées par l'assemblée générale au cours de sa troisième session extraordinaire d'urgence, supplément N°1 (A/3905), Résolution 1237(ES – III) , Question examinées par le conseil de sécurité à sa 838e séance, le 7 Août 1958, 746e séance plénière, 21 Août 1958.

- Résolution adoptée par l'assemblée générale au cours de sa cinquième session extraordinaire d'urgence du 17 juin au 18 septembre 1967, document officiel : Cinquième session extraordinaire d'urgence, Supplément N°1 (A/6798), Nations Unies, New York, p 9, 10 sur 12.

- Nations Unies, Assemblée générale, Septième session extraordinaire d'urgence sur la Palestine, [Date : 22 – 29 Juillet 1980 ; 20 – 28 Juillet 1982 ; 25 – 26 Juin 1982 ; 16 – 19 Août 1982 ; 24 Septembre 1982].

- Nations Unies, A/RES/ES – 10/10, Assemblée Générale, Dixième session extraordinaire d'urgence, Mesures illégales prises par Israël à Jérusalem East occupée et dans le reste du territoire palestinien occupé, Document officiel des Nations Unies, p 1 sur 3.

- Nations Unies, Assemblée générale, Dixième session extraordinaire d'urgence, Document officiel, Les résolutions :

- Année (1997 – 1998 – 1999 – 2000 – 2001- 2002 - 2003 – 2004 – 2006 -2009)
- [A /3354] ,Les résolutions : 997(ES-I) – 2 Nov. 1956, 998(ES-I) et 999(ES-I) et 1002(ES-I) du 7 Nov. 1956, 1003(ES-I) Du 10 Nov. 1956.

- ˙ A/RES/ES – 10/1, A/RES/ES – 10/2, A/RES/ES – 10/3, A/RES/ES – 10/4, [D'Avril 1997 à Novembre 1997].
UNBisnet, United Nations Bibliographic Information System.

http://unbisnet.un.org:8080/ipac20/ipac.jsp?npp=50term=A+10e

4. Communiqué de presse de L'AGNU, Document officiels

- Nations Unies, Communiqué de presse AG/719 – (13 Novembre 1997), Reprise de la dixième session extraordinaire d'urgence sur les mesures illégales prises par Israël à Jérusalem- East et le reste du territoire palestinien. http://www.un.org/News/fr-press/docs/1997/19971113.AF719.html

- Nations Unies, communiqué de presse, AG/1215-34e séance, 31-10-2001-Matin, Constat à l'assemblée générale de nombreuses divergences sur la réforme du conseil de sécurité.
http://www.un.org/news/fr-press/docs/2001/AG/1215.doc.html.

- Nations Unies, Assemblée Générale, Communiqué de presse, AG/PAL/1081, et AG/PAL/1085, La conférence internationale des Nations Unies sur les réfugiés de Palestine aura lieu à Paris les 29-30 avril 2008.
http://www.un.org/News/fr-press/docs/2008/AGpal1081.doc.htm

C - Secrétariat générale de L'AGNU (Rapports et lettres adressées au secrétaire Général de l'ONU) :

- Nations Unies, Assemblée Générale – Conseil de sécurité, A/55/639-S/2000/1113, La situation au Moyen-Orient, Question de la Palestine, Rapport du secrétaire Général de l'ONU, 22 Novembre 2000.

D – Conseil économique et social des Nations Unies (Résolutions) :

- Nations Unies, Conseil économique et Social, Commission des droits de l'homme, Cinquante-sixième session, Point 9 de l'ordre du jour provisoire, E/CN.4/2000/NGO/75, _ février 2000.
www.unhchr.ch/Huridocda/Huridoca.nsf/0/.../$FILE/G0010728.pdf.

E - Agences spécialisées et programmes des Nations Unies

- UNRWA, : Office de Secours et de Travaux des Nations Unies pour les Réfugiés de Palestine dans le Proche-Orient., « Who is a Palestine refugee ? »

http://www.unrwa.org/

- UNESCO, « service de presse », La conférence générale admet la Palestine comme membre de l'UNESCO.

http://www.unesco.org/news/fr/media-service/single-view/news/ge...

F - OMP : Opérations de Maintien de la Paix des Nations Unies

- Nations Unies, Maintien de la paix au Moyen-Orient, ONUST- Organisme des Nations Unies chargé de la surveillance de la trêve.
www.un.org/fr/peacekeeping/ missions/untso/

- Nations Unies, Maintien de la paix au Moyen-Orient, FUNU I- Première force d'urgence des Nations Unies, préparé par le département de l'information des Nations Unies. www.un.org/fr/peacekeeping/missions/past/f_unefI.htm

- Nations Unies, Maintien de la paix au Moyen-Orient, FUNU II- Deuxième force d'urgence des Nations Unies, préparé par le département de l'information des Nations Unies.
www.un.org/fr/peacekeeping/missions/past/f_unefI.htm

- Nations Unies, Maintien de la paix au Moyen-Orient, FINUL, Force Intérimaire des Nations Unies au Liban, préparé par le département de l'information des Nations Unies.

www.un.org/fr/peacekeeping/missions/past/f_unefI.htm

- Nations Unies, Maintien de la paix au Moyen-Orient, FNUOD, Force des Nations Unies Chargée d'observer le Désengagement, préparé par le département de l'information des Nations Unies.
www.un.org/fr/peacekeeping/missions/past/f_unefI.htm

- Nations Unies, Maintien de la paix, Fiche d'information sur les OMP en cours, situation au 30 – 11 – 2013. www.un.org/fr/peacekeeping/missions/undof

الفـــهـــرس

مقدمـــــــة:.....01

الفصل التمهيدي: الصراع الإسرائيلي العربي أمام الأمم المتحدة.....10

المبحث الأول : النزاع الفلسطيني الإسرائيلي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.....10
المطلب الأول : الإجراءات السابقة لقرار الجمعية العامة القاضي بتقسيم فلسطين.....11
المطلب الثاني : قرار تقسيم فلسطين و نتائجه.....14

المبحث الثاني : بداية الصراع العربي الإسرائيلي.....19
المطلب الأول : الحرب غير المعلنة بين الفصائل العربية و المنظمات الصهيونية.....19
المطلب الثاني : الحرب الأولى العربية الإسرائيلية (1948م).....21

البـــاب الأول

القضية الفلسطينية في ظل ممارسة حق الاعتراض في مجلس الأمن

الفصـل الأول

حق الاعتراض و آثاره على القضية الفلسطينية و مسألة الشرق الأوسط.....30

المبحث الأول : تدخل الأمم المتحدة لحل القضية الفلسطينية.....31
المطلب الأول : موقف الأمم المتحدة من القضية الفلسطينية.....31
الفرع الأول : حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها طبقا لميثاق الأمم المتحدة.....32
الفرع الثاني : حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في ظل قرارات الأمم المتحدة.....35
الفرع الثالث : تدخل مجلس الأمن طبقا لسلطاته في القضية الفلسطينية و مسألة الشرق الأوسط.....38
المطلب الثاني : موقف الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن من النزاع الإسرائيلي العربي و القضية الفلسطينية 43
الفرع الأول : موقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية و مسألة الشرق الأوسط.....43
الفرع الثاني : موقف الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن من النزاع الإسرائيلي العربي و القضية الفلسطينية.....47

المبحث الثاني: تدخل مجلس الأمن لتسوية النزاعات المسلحة في فلسطين و منطقة الشرق الأوسط 54
المطلب الأول : الحروب و الأزمات في فلسطين و منطقة الشرق الأوسط.....55
الفرع الأول : النزاعات المسلحة في فلسطين و منطقة الشرق الأوسط أثناء الحرب الباردة.....55
الفرع الثاني : النزاعات المسلحة في فلسطين و منطقة الشرق الأوسط بعد نهاية الحرب الباردة.....65
المطلب الثاني : مواجهة مجلس الأمن للنزاعات المسلحة في فلسطين و الشرق الأوسط.....71
الفرع الأول : تدخل مجلس الأمن أثناء الحرب الباردة في النزاع الإسرائيلي العربي.....71
الفرع الثاني : النزاع الإسرائيلي العربي بعد نهاية الحرب الباردة.....86

المبحث الثالث : ممارسة الولايات المتحدة حقها في الاعتراض ضد القضية الفلسطينية و مسألة الشرق الأوسط.....97
المطلب الأول : ممارسة حق الاعتراض في النزاع الإسرائيلي العربي و القضية الفلسطينية أثناء الحرب الباردة.....98
الفرع الأول : الاعتراض السوفييتي و الاعتراض البريطاني ـ الفرنسي لصالح إسرائيل.....99
الفرع الثاني : الاعتراض الأمريكي لصالح إسرائيل.....100
المطلب الثاني : الفيتو الأمريكي و مسألة الشرق الأوسط بما فيها القضية الفلسطينية في ظل الأحادية القطبية.....103
الفرع الأول : الفيتو الأمريكي في ظل النظام الدولي الجديد.....105
الفرع الثاني : التهديد الأمريكي باستخدام حق الاعتراض.....116
الفرع الثالث : حق الاعتراض الضمني.....118

الفصـــل الثاني

مصالح الدول العظمى و الدول العربية في فلسطين و منطقة الشرق الأوسط.....125

المبحث الأول : المصالح الأمريكية الإسرائيلية المشتركة.....126
المطلب الأول : الدعم الأمريكي لإسرائيل.....127
الفرع الأول : دعم الولايات المتحدة لإسرائيل أثناء الحرب الباردة.....128
الفرع الثاني : دعم الولايات المتحدة لإسرائيل بعد نهاية الحرب الباردة.....131
الفرع الثالث : العلاقات الأمريكية الإسرائيلية بعد أحداث (11 سبتمبر 2001م).....135
المطلب الثاني : المساعدات الأمريكية لإسرائيل في ظل التحالف المشترك.....139
الفرع الأول : الدعم المادي الأمريكي لإسرائيل.....140
الفرع الثاني : الدعم السياسي و الدبلوماسي لإسرائيل.....143

المبحث الثاني : مصالح الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن في منطقة الشرق الأوسط.....146
المطلب الأول : أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للدول الدائمة العضوية في ظل الثنائية القطبية.147
الفرع الأول : الاتحاد السوفييتي سابقا و منطقة الشرق الأوسط.....148
الفرع الثاني : بريطانيا و فرنسا و منطقة الشرق الأوسط.....149
الفرع الثالث : الصين و منطقة الشرق الأوسط.....150
المطلب الثاني: مصالح الدول الدائمة العضوية في منطقة الشرق الأوسط بعد نهاية الحرب الباردة.152
الفرع الأول : روسيا الاتحادية و منطقة الشرق الأوسط.....152
الفرع الثاني : الاتحاد الأوروبي و منطقة الشرق الأوسط 154
الفرع الثالث : الصين و منطقة الشرق الأوسط في ظل الأحادية القطبية.....156

المبحث الثالث : مصالح الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط.....157
المطلب الأول : أمن الدول العربية في ظل التواجد الإسرائيلي الصهيوني.....158
الفرع الأول : حرب المياه.....158
الفرع الثاني : أطماع الدول العربية المجاورة في فلسطين.....160
الفرع الثالث : أمن الدول العربية في ظل الثنائية القطبية.....162
المطلب الثاني : الإستراتيجية الأمنية لدول الشرق الأوسط بعد أحداث (11 سبتمبر 2001م).....165
الفرع الأول : الأمن القومي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط.....166
الفرع الثاني : الأمن القومي العربي في إطار تجزئة الوطن العربي لضمان أمن إسرائيل.....169

البـــاب الثانـــي

دور الجمعية العامة في حفظ السلم و الأمن الدوليين في القضية الفلسطينية و مسألة الشرق الأوسط

الفصـــل الأول :

النزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.....175

المبحث الأول : قرار الجمعية العامة القاضي بتقسيم فلسطين و مسألة شرعيته.....176
المطلب الأول : شرعية قرار الجمعية العامة المتضمن تقسيم فلسطين.....176
الفرع الأول: "التوصية" بخطة لتقسيم فلسطين ضمن القرار 181.....177
الفرع الثاني: تورط القوي الكبرى في صدور القرار 181 القاضي بتقسيم فلسطين.....182
المطلب الثاني: عضوية إسرائيل في منظمة الأمم المتحدة.....185
الفرع الأول: شروط انضمام إسرائيل إلى منظمة الأمم المتحدة.....186
الفرع الثاني: اللاجئين الفلسطينيين في ظل القرار 194(1948) للجمعية العامة.....191

المبحث الثاني: الجمعية العامة تواجه النزاعات المسلحة في فلسطين و الشرق الأوسط.....195
المطلب الأول: قرارات الجمعية العامة الخاصة بالقضية الفلسطينية و الحالة في الشرق الأوسط.....195
الفرع الأول: تدخل الجمعية العامة في النزاع الإسرائيلي العربي و القضية الفلسطينية أثناء الحرب الباردة.....196
الفرع الثاني: القضية الفلسطينية و الحالة في الشرق الأوسط أمام الجمعية العامة بعد نهاية الحرب الباردة.....210
الفرع الثالث **:** تدخل الجمعية العامة عبر لجانها الخاصة في القضية الفلسطينية.....220
المطلب الثاني: فلسطين في الأمم المتحدة.....233
الفرع الأول: القضية الفلسطينية أمام الأغلبية الجديدة بالجمعية العامة.....234
الفرع الثاني: مركز فلسطين بالأمم المتحدة في ظل الهيمنة الأمريكية.....237

المبحث الثالث: قرار الاتحاد من أجل السلام و مسألة مشروعيته.....245
المطلب الأول: الحرب الكورية في قلب الصراع بين الشرق و الغرب.....246
الفرع الأول: الحرب الكورية (1950 - 1953م).....246
الفرع الثاني: عودة الاتحاد السوفييتي " الأزمة في حضن مجلس الأمن ".....248

المطلب الثاني: مشروعية قرار" الاتحاد من أجل السلام ".....251
الفرع الأول: تحليل قرار " الاتحاد من أجل السلام".....252
الفرع الثاني: موقف المؤيدين و المعارضين لقرار " الاتحاد من أجل السلام".....255

الفصـــل الثانـــــي:

القضية الفلسطينية و الحالة في الشرق الأوسط بين

" قرار الاتحاد من أجل السلام " و " مسار السلام ".....260

المبحث الأول: تطبيقات قرار " الاتحاد من أجل السلام " في القضية الفلسطينية و الحالة في الشرق الأوسط......261

المطلب الأول: تدخل الجمعية العامة في أزمة قناة السويس و لبنان بموجب قرار" الاتحاد من أجل السلام".....262

الفرع الأول: الدورة الاستثنائية الطارئة الأولى بخصوص أزمة قناة السويس.....262

الفرع الثاني: الدورة الاستثنائية الطارئة الثالثة بخصوص الأزمة اللبنانية.....265

المطلب الثاني: تطبيق قرار " الاتحاد من أجل السلام " في القضية الفلسطينية.....267

الفرع الأول: تطبيق قرار " الاتحاد من أجل السلام " بخصوص فلسطين و الأراضي العربية المحتلة.....268

الفرع الثاني: تطبيق قرار" الاتحاد من أجل السلام " بخصوص الأراضي الفلسطينية المحتلة.....271

المبحث الثاني: القضية الفلسطينية و الحالة في الشرق الأوسط في ظل الهيمنة الأمريكية.....277

المطلب الأول: تسوية النزاع الإسرائيلي العربي خارج نطاق الأمم المتحدة.....279

الفرع الأول: اتفاقية السلام الإسرائيلية ـ المصرية (1979م).....279

الفرع الثاني: مفاوضات السلام للإسرائيلية العربية بعد حرب أكتوبر (1973م).....287

المطلب الثاني: مسار السلام الإسرائيلي الفلسطيني.....296

الفرع الأول: اتفاقيات السلام الإسرائيلية الفلسطينية تحت الرعاية الأمريكية.....296

الفرع الثاني: النتائج المترتبة على مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية.....305

المبحث الثالث: تقييم لتسوية النزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية.....319

المطلب الأول: نتائج التسوية للنزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية على مستوى الأمم المتحدة.....320

الفرع الأول: الفيتو بمجلس الأمن ضد السلام في فلسطين.....321

الفرع الثاني: إخفاق الجمعية العامة في حل القضية الفلسطينية.....328

المطلب الثاني: القبول بالسلام الإسرائيلي أم خيار المقاومة.....335

الفرع الأول: السلام الإسرائيلي المفروض " سلام أم مقايضة ".....335

الفرع الثاني: خيار المقاومة المسلحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.....362

خاتمـــة:.....390

الملاحق:.....406

قائمة المراجع:.....419

ملخص

إن ظهور المشكلة اليهودية بأوروبا نتيجة اضطهاد اليهود، أدى إلى التفكير في حل المشكلة عن طريق خلق وطن يؤويهم، فكانت الوجهة فلسطين، و كان ذلك الحل مصدر النزاع الإسرائيلي العربي بمنطقة الشرق الأوسط، فحل المشكلة اليهودية أدى إلى خلق المشكلة الفلسطينية بموافقة المجتمع الدولي من جهة و بفضل القرار رقم 181(1947) للجمعية العامة للأمم المتحدة المتضمن تقسيم فلسطين.

تناولت في البحث فكرتين أساسيتين، الفكرة الأولى (الباب الأول) تتعلق بعرض النزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية، على مجلس الأمن باعتباره المختص أصلا في حفظ السلم و الأمن الدوليين، ثم تطرقت إلى مسألة حق الاعتراض و آثاره على النزاع الإسرائيلي العربي و القضية الفلسطينية بالشرق الأوسط و الذي كان سبب إخفاق مجلس الأمن في الوصول إلى حل للمشكلة الفلسطينية.

أما الفكرة الثانية (الباب الثاني)، تتعلق بعرض النزاع الإسرائيلي العربي بما في ذلك القضية الفلسطينية على الجمعية العامة، باعتبارها المختصة استثناءا في حفظ السلم و الأمن الدوليين طبقا لما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، و تدخلها لتسوية النزاع بعد ما كانت السبب في اندلاعه (القرار رقم 181)، ثم محاولاتها لاستدراك إخفاقات مجلس الأمن (بسبب الاستخدام المتكرر للولايات المتحدة حقها في الاعتراض) من خلال القرار 377(1950) أو ما يعرف بقرار " الاتحاد من أجل السلام" .

و في الأخير، يظهر فشل الأمم المتحدة بجهازيها السياسيين في الوصول إلى حل عادل و نهائي للنزاع و حتى التسوية السياسية خارج نطاق الأمم المتحدة عرفت نفس المصير، و هو ما يقتضي التفكير في حلول يمكن من خلالها أن تعرف القضية الفلسطينية حلا عادلا و نهائيا لاستقرار سلام دائم بمنطقة الشرق الأوسط في المستقبل.

Résumé

L'émergence du problème juif en Europe suite à la persécution des juifs durant des décennies, a conduit à l'idée de résoudre le problème en créant une patrie qui pourra les recueillir, et la destination fût la Palestine.

Malheureusement, cette solution déclenchera le conflit israélo-arabe dans la région du Moyen-Orient, car le règlement du problème juif a engendré le problème palestinien avec le consentement de la communauté internationale et grâce à l'ingéniosité de l'assemblée générale au travers de sa résolution 181(1947) dite résolution du partage de la Palestine.

Ce travail de recherche a traité deux points essentiels :

- Le premier est relatif à l'intervention du conseil de sécurité dans le conflit israélo-arabe ainsi que la question de la Palestine, comme organe aux compétences de première instance concernant le maintien de la paix et la sécurité internationales en vertu de la Charte de l'ONU.

Cette première partie aborde particulièrement la question du droit de véto et ses effets sur le conflit israélo-arabe ainsi que la question de la Palestine, qui a été et demeure toujours la cause de la défaillance du conseil de sécurité dans le règlement du conflit.

- Le deuxième point est relatif à l'assemblée générale de l'ONU, organe compétent par exception dans le maintien de la paix et la sécurité internationale, et son intervention dans le règlement du conflit conformément à la charte, ainsi que son intervention dans le cadre de la résolution 377(1950) dite résolution « Union pour le maintien de la paix ».

Il ressort de cette recherche, la constatation de l'échec de l'organisation des Nations Unies a travers ses deux organes politiques dans le but d'aboutir à un règlement équitable du conflit, ainsi que l'échec du règlement politique hors du cadre de l'ONU « Processus de paix », cela nécessite à repenser à un règlement juste et définitif de la question de la Palestine pour édifier une paix durable au Moyen-Orient.